روجعت الرسالة واستدركت ملحوظات لجنة المناقشة

أ.د/ محمد عبد الحميد سعد

د/ عبد الفتاح بحيري

تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب

لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي

المتوفى سنة ٦٠٩هـ

من أول القطعة المتاحة إلى نهاية باب التصغير

"تحقيق ودراسة"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد

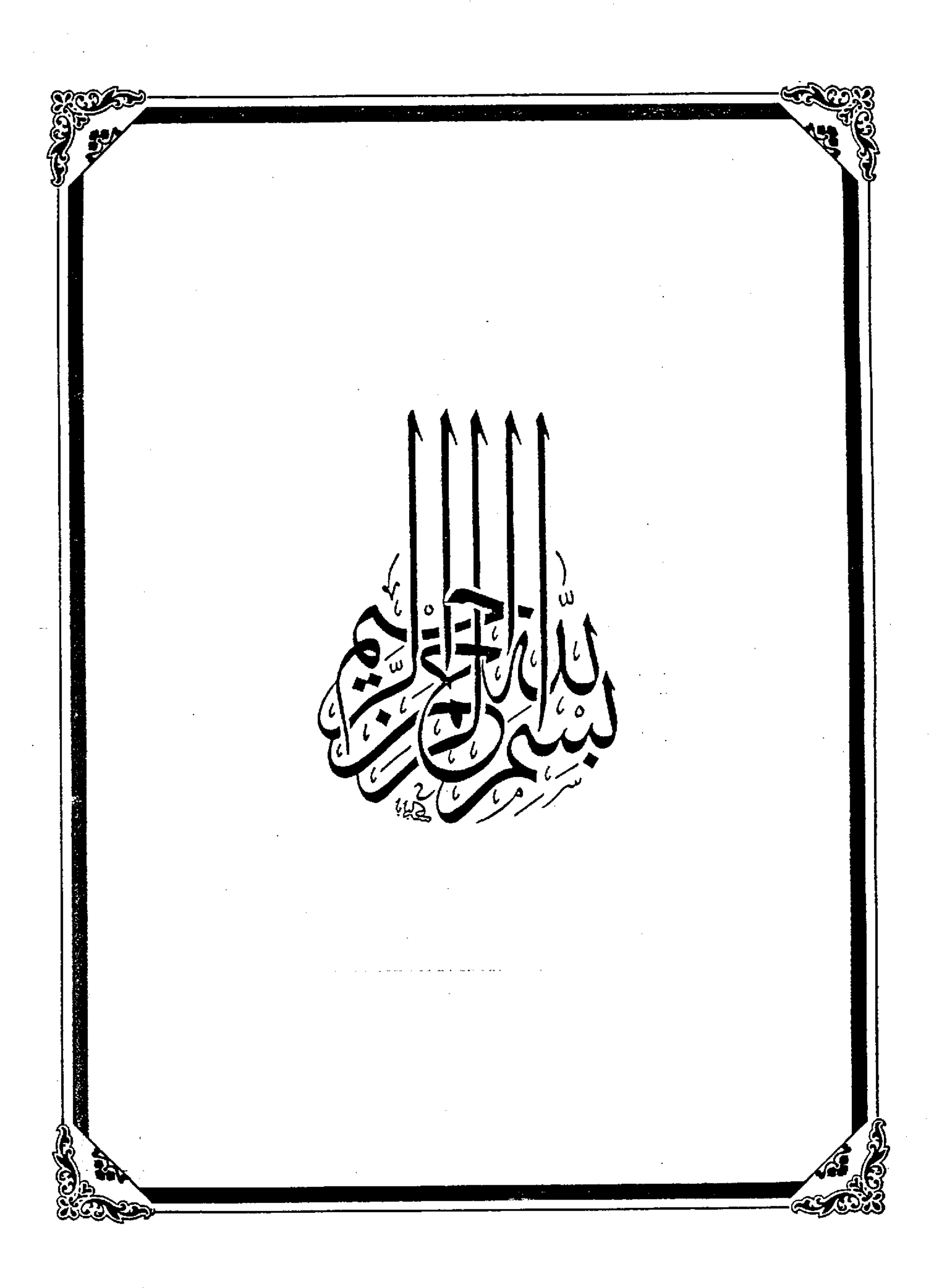
صالح أحمد مسفر آل عبادة الغامدي

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا

المجلد الأول

١٤١٤هـ


بسم الله الرحمن الرحيم



ملخص رسالة دكتوراه

العنوان: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب

لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي المتوفى سنة ٦٠٩هـ

من أول القطعة المتاحة إلى نهاية باب التصغير

تحقيق ودراسة

الحمد لله وحده وبعد: فقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون العمل فيه على قسمين:

القسم الأول: تضمن دراسة النص المحقق واشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول، عن حياة ابن خروف وعصره، وتضمن الحديث عن اسمه ونسبه ومصادر ترجمته ونبذة عن العصر الذي عاش فيه ومكانته في علم النحو وشيوخه وتلاميذه، والتمييز بينه وبين الشاعر، أما الفصل الثاني فكان عن منهجه في الشرح واشتمل على الحديث عن الجوانب التي عُني بها: وهي بيانه مراد سيبويه، وإعرابه بعض كلام سيبويه.وفيه بيان لمصطلحات ابن خروف وشواهده ومصادره وجهده في تقويم نص الكتاب وأثر هذا الشرح في الخالفين، ووقع الفصل الثالث في قسمين أولهما عن آراء ابن خروف في الأبنية والإعراب والعلة والتراكيب وفي ثانيهما بيان لأهم معالم نحو هذا الشارح.

أما النص المحقق فهو ما تضمنه القسم الثاني وقد صُدِّر بوصف لنسختي الشرح وبيان لمنهج التحقيق الذي قام على قراءة النص قراءةً متأنيةً ومحاولة إضاءته بالرجوع إلى مصادره من كتب النحو واللغة والشواهد حتى يسهل فهم مراده، ويقرب من أذهان المطلعين عليه والاكتفاء بإثبات ما كان ضرورياً من التعليقات لإيضاح مبهم أو تفسير غامض وجاءت الفهارس التي تكشف عن مضمون النص في نهاية التحقيق وبلغت أربعة عشر فهرسا.

ومن أهم نتائج البحث إخراج هذا النص من شرح غوامض كتاب سيبويه محققاً ومصحوباً بدراسة وهذا من الأهمية بمكان؛ لأن فهم كتاب سيبويه مرقاة إلى فهم كتاب الله عزّوجلّ، ولأن مؤلفه مشهور بإتقان الكتاب وقد جود شرحه غاية الإجادة حتى عُدَّ من مليح مصنفات أهل الأندلس، وهو من النصوص الفريدة التي تعالج غوامض هذا الأصل العظيم من كتب العربية الجديرة بأن تنال حظها من التأمل والبحث وقد جلى هذا البحث مكانة نحوي هو علم من أعلام الأندلس، وامتاز بأنه يقف الدارسين على جوانب مفتقدة في موسوعات النحو والله من وراء القصد

الطالب	المشرف	عميد كلية الغة العربية
صالح أحمد مسفر آل عبادة الغامدي	أ.د/ محمد إبراهيم البنا	أ.د/ حسن محمد باجودة

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبيه الأكرم وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد فقد نال كتاب سيبويه منذ ظهوره من الحظوة ما نال، وتلقاه العلماء بالقبول والإعجاب وأحلوه المحل الأرفع، واتصلت به عنايتهم جيلاً بعد جيل، وتوفروا على روايته ودرسه، وأخذوا أنفسهم بالصبر في تلقيه عن متقدميهم ممن انتصب لاقرائه وتعليمه، وظل هذا دأبهم رغبةً في فهمه وإتقانه، وكان لذلك أعظم الأثر في خدمة العربية ـ لغة القرآن الكريم ـ تنفيذاً لما اقتضته إرادة الباري ـ عز وجل ـ من حفظ كتابه، وقد تأذن بحفظه حيث قال سبحانه : ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾[1] . وظهر أثر ذلك جلياً واضحاً في ثقافتهم ومؤلفاتهم النحوية التي أداروها عليه شرحاً واختصاراً، وتعليقاً وانتقاداً، ورداً واستدراكاً، وهو بهذا قَمِنٌ؛ إذ هو صنعةُ أستاذٍ ذكي تعلق من كل علم بسبب وضرب فيه بسهم وتلقى علومه عن جلة من العلماء الأفاضل منهم : أبو عمرو بن العلاء، وأبو الخطاب الأخفش الكبير، ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وحماد بن سلمة، ولازم الخليل بن أحمد وورث علمه؛ وكان أعلم الناس بعده، فجاء ثمرة جهودٍ تضافرت على بنائها الأجيال، وأصبح المنهل الصافي والمورد العذب لمن أتى بعده، ممن علَّ منه ونهل، وإليه ورد وعنه صدر، حتى غدا عَلَماً بالغَلَبَةِ، فإذا قيل: أقرأ فلان الكتاب أو نصفه -عُرِف أنه كتاب سيبويه-. وكان ما

(١) سورة الحجر ٩ .

كان من إطالتهم صحبته حتى حفظه بعضهم عن ظهر قلب[١] وكان منهم من يختمه كل خمسة عشر يوماً"[٢] ، وتخرّق في كم المازني[٣] ، ووجد بعضه تحت وسادة الفراء[٤] ، وكان الجرمي يفتي الناس في الفقه معتمداً عليه، إذ كان يتعلم منه التفتيش والنظر[٥]، فإنه لم يَشِذّ عنه من أصول هذا العلم إلا ما لا خطر له[٦]. وإنما كان أولئك الأعلام أعلم الناس بالنحو وأحفظهم لمسائله لأنهم كانوا يديمون النظر فيه، ومنهم من لا يني عن مطالعته في حال فراغه وشغله، وصحته وسقمه[٧]، وأشادوا به وبجهد سيبويه فيه حتى دعا ذلك المازني أن يقول : من أراد أن يؤلف كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستح[٨]. وفي هذا يقول أبو الفتح بن جني : "وإن إنساناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجَّر أذراءها المترامية على سَعَةِ البلاد، وتعادي ألسنتها اللِّداد ، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصُرَحاء والهُجَناء، والعبيد والإماء ، في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض، مابين منثور إلى منظوم، ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات

---

(١) الصلة ٥٥٤ .

(٢) بغية الوعاة (ص٢٨٩) .

(٣) " " (ص٣٦٦) .

(٤) مراتب النحويين (ص ٨٨) ومعجم الأدباء (١٢٢/١٦) .

(٥) تفسير القرطبي (٢١/١، ٢٢) .

(٦) معجم الأدباء (١١٧/١٦) .

(٧) طبقات الزبيدي (ص٢٩٩) .

(٨) الفهرست (ص٨٦) .

الرعـاة الأجـلاف، والرواعـي ذوات صِرَارِ الأخـلاف، وعقلائهـم والمدخولـين، وهُذَاتهم الموسْوَسين في جِدِّهم وهَزْلِهم، وحربهم وسَلْمِهم وتغاير الأحوال عليهـم، فلم يخلل من جميع ذلك على سَعَته وانبثاثه ، وتناشـره واختلافـه إلا بـأحرف تافهـة المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار ... لَجَدِيرٌ أن يُعلم بذلك توفيقُه، وأن يُخَلَّى له إلى غايته طريقُه"(١) .

واستمر الاشتغال بقراءته وحفظـه ومدارسته ونشـأ عـن ذلـك حركـة علميـة خدمت القرآن الكريم والعلوم التي انبثقت عنه كما أسـلفنا وشـرَّق وغـرَّب وكـان للأندلسيين من ذلك نصيب الأسد، إذ مدوا في التصنيف فيه يـداً، وبلغـوا في ذلـك شأواً بعيداً وهو أمر بيِّنٌ مشهور أحسن نعته أبو حيان حيث قال : "ومما برعوا فيـه علم الكتاب، انفردوا بإقرائـه منـذ أعصـار دون غـيرهم مـن ذوي الألبـاب، أثـاروا كنوزه، وفكوا رموزه، وقربوا قاصيه وراضوا عاصيـه ، وفتحـوا مغلقـه، وأوضحـوا مشكله، وأنهجوا شعابه، وذللوا صعابه، ... فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب إذ هو المُطلِع على علم الإعراب ، والمبدي من معالمه ما دَرَس، والمنطـق مـن لسـانه مـا خرس"(٢) . وليس هذا بعجيب على من يرون أن مـن كـان عالمـاً بـالنحو ولم يقـرأ كتاب سيبويه لا يعرف في النحـو شيئاً(٣)، ومـا دام فهـمُ الكتـاب مرقـاة إلى فهـم الكتاب كما قال أبو حيان ـ رحمه الله ـ فما أحوجنا أن نأخذ أنفسنا بما درج عليـه

---

(١) الخصائص (١٨٦/٣) .

(٢) البحر المحيط (٣/١) .

(٣) انظر فهارس سيبويه . د. محمد عضيمه (ص٩) .

أسلافنا من الإقبال عليه والاشتغال به، وبالدراسات التي قـامت عليـه وفي مقدمتهـا شروحه، وشروح شواهده، وغوامضه وعيونه، وما أشكل منه، وغرائبه ومختصراته، ولا بد لنا في فهمه من العناية بشروحه والعكوف عليهـا علـى حـين لم يخـرج منهـا شرح وافٍ للأسف إلى يوم النـاس هـذا، وسـيبقى الكتـاب بدونهـا مسـتغلقاً علـى الأفهام، يسـتعجم علـى كثـير مـن الدارسـين، حتـى إنهـم لا يقـوون علـى تفتيشـه والاهتداء بهديه إلا في النادر اليسير.

ولما كان للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن خروف النحوي -كلام عالٍ شرحه به وسماه "تنقيح الألباب في شرح غوامـض الكتاب"- جوَّده غاية الإجادة حتى عُدَّ من مليح مصنفات أهـل الأندلـس، لم ينـل حظه من الدَّرس والتأمل مع أنه يعالج غوامض هذا الأصل العظيم من كتب العربية، اضطلع به عالم أديب، أتقن الكتاب، ولَقِنَ أغراضه وانتصب لتدريسه عُمُرَه كُلَّـهُ ، وأخذه عنـه جِلَّـة مـن العلمـاء وأقـرأوه بعـده ونفـع الله بهـم، فكـرت في تسـجيله موضوعاً لنيل درجة الدكتوراه، ثم علمت أن بعض مـن تهيـأ لذلـك صـدف عنـه، فقلت في نفسي لعل سبب عزوف الباحثين عنه ما وقع في مقدمة القطعة المتاحة منه من طمس بعض الكلمات واضطراب في الموضوعـات، و لم أمـضِ في قراءتـه شـوطاً حتى تبين لي أن إعادة ترتيب الصفحات التي تبدأ بهـا القطعـة لا يلبـث أن يسـتقيم معه الأمر، وقد كان .

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون عملي على قسمين :

القسم الأول : دراسة النص المحقق وتشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : حياته وعصره وفيه مباحث اشتملت على الحديث عن : اسم الشارح، نسبه ، مصادر ترجمته، نبذة عن العصر الذي عاش فيه، علمه، خلقه، أسرته، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته، التمييز بينه وبين الشاعر، مكانته بين نحاة عصره وموقفه منهم. ذوقه الأدبي.

الفصل الثاني :منهج ابن خروف في الشرح

١ ـ تمهيد:

أ ـ زمن تأليف التنقيح

ب ـ ثناء العلماء على التنقيح، وتمجيدهم له

٢ ـ المنهج

أ ـ بيانه مراد سيبويه

ب ـ إعرابه بعض عبارة سيبويه

ج ـ مصطلحاته.

د ـ شواهده.

هـ ـ مصادره.

الفصل الثالث :

أ - آراء أبي الحسن ابن خروف

١ - في الأبنية

٢- في العلة

٣ - في الإعراب

٤ - في التراكيب

ب - معالم نحوه

القسم الثاني : النص المحقق مذيلاً بفهارس فنية .

وفي الختام أشكر الله عز وجل أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً، ثم أشكر جامعة أم القرى ممثلة في مسئوليها وعلى رأسهم معالي الدكتور/ راشد الراجح إذْ أتاحوا لي فرصة إكمال دراستي العليا، وأشكر أستاذي المشرف/ الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا الذي استأنف مسيرة الإشراف عليَّ بعد أستاذي الدكتور محمود محمد الطناحي الذي واكب بداية هذا العمل، فقد كان من صنع الله لي أن سعدت بإشراف الدكتور محمد البنا فأفدت من رعايته الكريمة وتوجيهاته السديدة وصحبته للكتاب وتمرسه بأساليب القدماء وخبرته بطرائق نحاة الأندلس، وكانت حفاوته بالنص بالغةً أشعرت قلبي حبَّ التراث وتلقيه بما ينبغي من الحيطة والحذر، وكابد معي ما كابد في قراءة النص وتقويمه باذلاً في سبيل ذلك المزيد من أوقاته، كل ذلك بسخاء نفسٍ وطيب قلب، وإني لأرجو أن يجد أجر ذلك وذخره عند الله عز

وجل يوم تجد كل نفس ما عملت من خيرٍ محضرا، فهو المسئول سبحانه أن يجزيه وجميع أشياخي عني أحسن الجزاء ويثيب كل من قدم لي مساعدة أو أفضل عليَّ بتوجيه من أساتذتي وزملائي وأخص منهم بالذكر الدكتور/ عبدالرحمن سليمان العثيمين على إسهاماته ومؤازرته ، سائلا المولى عزَّ وجل أن يمده بالصحة والعافية ويوفقه لكل خير، ويصلح نياتنا وأعمالنا ويجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم إنه أكرم مسئول وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه .

القسم الأول : الدراسة

الفصل الأول : حياته وعصره

اسمه ونسبه

هو علي بن محمد بن علي الحضرمي[١] الاشبيلي[٢] المعروف بابن خروف[٣] النحوي، يكنى أبا الحسن[٤] نشأ في بيئة إشبيلية وعاصر دولة الموحدين التي تعد من

---

(١) الحضرمي : نسبة إلى حضرموت "وكان عرب الأندلس يتميزون بالقبائل والعمائر والبطون والأفخاذ" انظر نفح الطيب(١/٢٩٣)، ومعجم البلدان(٢/٢٧٠) .

(٢) الإشبيلي : نسبة إلى إشبيلية مدينة عظيمة من مدن الأندلس تقع على نهر الوادي الكبير الذي يصب في البحر الأعظم ـ الأطلسي ـ . انظر معجم البلدان(١/١٩٥) والمعجب في تلخيص أخبار العرب(ص٣٠) .

(٣) ترجمته في :

برنامج شيوخ الرعيني ٨١، الذيل والتكملة (٥/٣١٩)، صلة الصلة (٧/١٢٢) نفح الطيب (٢/١٨٧)، (٣/١٨٤)، المختصر في أخبار البشر(٣/١١٥)، معجم الأدباء(١٥/٧٥ ـــ ٧٦)، البداية والنهاية (١٣/٥٣)،لسان الميزان(٤/٢٥٧)، سير أعلام النبلاء(٢٢/٢٦)(٢٠)، مرآة الجنان (٤/٢١)، إنباه الرواة(٤/١٨٦)، بغية الوعاة(٢/٢٠٣)، وفيات الأعيان(١/٤٣٣)، فوات الوفيات(٢/٧٩ـ٨١)، كشف الظنون(ص٦٠٢،٦٠٣، ١٤٢٧)، هدية العارفين(٧٠٤)، جذوة الاقتباس للمكناسي(٢/٤٨٤)،شجرة النور الزكية في طبقات المالكية(١/١٧٢)، الأعلام(٥/١٥١).

(٤) رأيت صاحب تحصيل الأمل في شرح الجمل يكنيه بأبي محمد وعنه نقل في غير موضع، والتحصيل لا يزال مخطوطاً وهو مجهول المؤلف، ولقَّبه بعضُ من خلط بينه وبين الشاعر بنظام الدين وضيائه وهما يطلقان على الشاعر وحده وسيأتي التفريق بينهما .

أرقى دول المغرب حضارةً وعلماً، حيث حظي العلم والعلماء برعاية ولاة الأمر وتشجيعهم منذ عهد عبد المؤمن بن علي الذي "كان مؤثراً لأهل العلم محباً لهم، محسناً إليهم يستدعيهم من البلاد إلى السكون عنده والجوار بحضرته، ويجرى عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم والإعظام لهم(٥)" .

ومن قبل كانت الحركة الثقافية نشطةً في بلاد المغرب والأندلس في أثناء عهد المرابطين لا سيما ما يتعلق بالفقه المالكي خاصة، ثم استمر الأمر على ذلك واتسع نطاقه في عهد الموحدين نتيجة استقرار الأوضاع وتشجيع الولاة للعلم والعلماء مما أعان على تأسيس المدارس وعمارة المعاهد وجلب العلماء الذين اقترحوا تدوينَ الكُتُب وعقدوا المناظرات وأسسوا الخزائن العلمية، ونشأت المراكز الثقافية في مراكش وفاس، ونافست قرطبة بغداد حاضرة العباسيين والقاهرة عاصمة الفاطميين منافسة تثير الإعجاب وتستحق التقدير ، وارتفع ذكر إشبيلية وحازت قَصَبَ السبق في ذلك المضمار .

ولنا أن نَعُدَّ عظمة الدولة الموحدية وبلوغها أوج قمتها في عصر عبد المؤمن بن علي وولده أبي يعقوب يوسف، وحفيده أبي يوسف يعقوب بن المنصور ابتداءً من سنة ٥٢٤هـ - ١١٢٩م - وهذا التأريخ يوافق سنة ولادة أبي الحسن بن خروف عند بعض مترجميه ورأيته مثبتاً بالجزء الرابع من شرحه على الكتاب لدى اطلاعي على نسخته بمكتبة جامع ابن يوسف بمراكش - إلى سنة ٥٩٥هـ - ١١٩٨م وهي

---

(٥) المعجب (ص٢٦٩) .

حقبة من سبعين عاماً ظهرت فيها عظمتها في جميع الميادين : السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية[١].

وخلاصة ما يقال عن هاته الدولة أنها كانت حامية للعلوم على اختلاف أصنافها، وحامية لأهل العلم في الوقت نفسه، وقد نبغ في عهدها عدد كبير من العلماء في مختلف العلوم وعصرها يعد من أحفل عصور التاريخ المغربي في الحركات العلمية[٢] التي عمت أنواع الثقافات، ولم يكن ميدان من ميادين الانتاج العلمي إلا واشتهر فيه علماء كبار تركوا آثاراً ثمينة وتآليف مفيدة .

---

(١) انظر عصر المرابطين والموحدين (٣٣٦/١)، ومظاهر النهضة الحديثة في عهد يعقوب المنصور الموحدي (٤٥/١) .

(٢) انظر مظاهر النهضة الحديثة (ص٤٦، ٧٣) .

علمه وخلقه

وُصِفَ أبو الحسن بالإمامة وجلالة القدر وسعة العلم، وشهد بفضله تلامذته وبدت آيات ذلك في مصنفاته، قال ابن عبد الملك[١] : "كان تلميذه محمد بن يحيي العبدري الصَّدَفِيُّ الذي أكمل عليه الكتاب تفقهاً وتقييداً وضبطاً يذكر عنه أضعاف ما وقع له في كتابه الذي شرح به الكتاب، وقلَّ موضع من نكته ومواضعه إلاَّ وقد قيَّد عنه فيه مالم يثبت في كتابه، وكان يعظِّمه كثيراً ويقول : لم يُضَمَّن شرحه الكتاب مما كان يورد في إقرائه إلاَّ بعضاً من كلٍّ وقليلاً من كثير، سمعت هذا منه وشاهدته وقد سئل في بعض مشكلاته يأتي بما خلَّصَ الموضع أتمَّ تخليص" .

وليس هذا بغريب عليه وقد عاش محباً للعلم منقطعاً له مولعاً بالعربية مع خلو سربه ولزومه شيخه أبا بكر ابن طاهر حتى لَقِنَ عليه الكتاب[٢] ثم انتصب لتدريسه عمره ـ وقد نسأ الله في أجله ـ فأخذه عنه جلة وأقرءوا بعده، ونفع الله بهم[٣] .

وحظيت مؤلفاته بالقبول والإعجاب وسأذكر بعض مانُعِتَ به كتابه تنقيح الألباب في موضعه إن شاء الله تعالى . وهو مع ذلك متعدد المعارف وصفه ابن عبد الملك بقوله : وكان مقرئاً مجوداً حافظاً للقراءات نحوياً ماهراً، عددياً فَرَضِياً ،

---

(١) انظر الذيل والتكملة (٥١٢/٨، ٥١٣) .

(٢) برنامج شيوخ الرعيني (ص٨١) والذيل والتكملة (٣١٩/٥) .

(٣) صلة الصلة (١٢٢/٧) .

عارفاً بالكلام وأصول الفقه وقد صنف في كل ما ينتحله من العلوم مصنفاتٍ مفيدة شرَّقت وغرَّبت وتداول الناس انتساخها رغبة فيها وشهادةً بجودتها"[١] .

ونعته ابن الزبير بالأستاذ وقال : كان من علية نُحاةِ وقته"[٢] .

ثم قال : كان رحمه الله حسن التعليم قاصد العبارة، وطياً في المناظرة" .

أما عن خلقه فقد وصف بالصدق وطهارة الثوب والصِّيانة والعفاف، وقد بدا لنا ما كان من تعظيم تلميذِه العبدريِّ له، ومن هذه البابة ما نقله محقق السفر الثامن من الذيل والتكملة ، عن صلة الصلة المخطوط مما أجاب به الصدَفي وقد سُئِل عن أبي ذر الخشني وابن خروف أيهما أعرف بالكتاب، فذكر أن الخشني شديد الوقار ولم يكن يُلح عليه في سؤاله ومباحثاته، ولا يقدم عليه مع معرفته، أما ابن خروف فكان شديد الانبساط للطالب غير مهيب قال : فكنا نسأله، فاعتمدت عليه في الكتاب[٣] .

أما اتخاذه الخانات سكناً فهذا أمر مألوف في عصره، وهي بالخاء المعجمة جمع خان قيل : هو الذي يكون للتجار[٤] وقد كان متجولاً يدير بضاعته التي كانت في

---

(١) الذيل والتكملة (٥/٣١٩-٣٢٣) .

(٢) صلة الصلة (٧/١٢٢،١٢٣) .

(٣) حاشية (ص٥١٣) ، الجزء الثاني في السفر الثامن من صلة الصلة .

(٤) انظر اللسان (خون) .

= =

إقامة الأواني المخروطة، ويتصدر للتدريس ريثما يقضي شأنه، وربما كانت بمثابة الخلوات للعلماء وطلاب العلم .

أسرتُه

لم تذكر المصادر شيئاً عن أسرة ابن خروف وجاءت كتب التراجم خالية عن ذكر شيء من ذلك سوى ما ذكر من أنه كان ـ رحمه الله ـ صرورةً لم يتزوج قط ولا تَسَرَّى، ومع ذلك اشتهر بطهارة الثوب والعَفَاف والصيانة، وقد أقسم بالله أنه ما حل مئزره على حلال ولا حرام قط، وحسبك بها شهادةً منه على نفسه ـ رحمه الله ـ وإنما كان هِجِّيراه طلب العلم وبذله لطالبيه، وفي هذا السبيل قضى عمره وعليه وقف حياته .

شيوخه

تلمذ ابن خروف لمشيخة جليلة واشتغل على فضلاء وقته، وأعانه على ما كان بسبيله رغبته في تحصيل العلم، ودأبه في ذلك، ومشافهته الأشياخ، وخلو سربه، وتنقله في البلدان حتى تنوعت معارفه ومهر في العربية والأدب والقراءات وشارك في الفقه والفرائض وغيرها، ثم انتصب لتدريس العربية وأخذ عنه الكتاب وكانت له مؤلفات مشكورة، ويأتي أبو بكر ابن طاهر في مقدمة من تلقى عليهم، فقد

اختص به وألزم نفسه خدمته واقتسام ما يحصل عليه مما يكتسبه معه، ولزمه حتى أتقن عليه الكتاب.

ولهذا سأفرده بكلمة لشهرته واختصاص أبي الحسن به على حين سآتي على ذكر بقية شيوخه المشهورين على وجه الاختصار .

١) أبو بكر بن طاهر[1] :

هو محمد بن أحمد بن طاهر، أبو بكر الأنصاري الإشبيلي، يعرف بالخدب أخذ العربية عن أبي القاسم بن الرماك، وأبي الحسن بن مسلم، وساد أهل زمانه في العربية وكان يرحل إليه فيها، موصوفاً بالحذق والنبل ودرَّس في بلاد مختلفة، وكان قائماً على كتاب سيبويه، ويقال: إنه كان على لسانه، وله عليه تعليق سماه " الطرر" لم يُسْبَق إلى مثله، أجلّ من أخذ عنه ابن خروف .

ولما كان ركناً من العلم باذخاً فقد أوى إليه ابن خروف وأدام ملازمته وكان شديد الإعجاب به، ووشَّى شرحه بنقول عن طرره تلك . واحتفظ لنا بنصوص منها في غاية الأهمية منها قوله في باب "هذا ما ينصرف وما لا ينصرف" وقد غيَّر أبو بكر بن طاهر الأبيات التي قيلت في موانع الصرف وزاد فيها علة وهي ألف الالحاق فقال :

موانعُ صرفِ الاسمِ عشرٌ فهاكها ملخصةً إن كنت في العلم تحرصُ

---

(١) ترجمته في : التكملة لابن الأبار (٥٣٢/٢) . الذيل والتكملة (٦٤٨/٥، ٦٥١)، لسان الميزان (٤٨/٥)، بغية الوعاه (٢٨/١) .

فجمعٌ وتأنيثٌ وعدلٌ وعجمــةٌ ووصفٌ وتعريفٌ ووزنٌ مخصِّصُ

وما زيد في عَلْقًى وعمرانَ فانتبه وعاشرها التركيبُ هذا ملخصُ

وقد فقدت هذه الطرر فيما ضاع من كنوز تراثنا مع أن السيوطي ذكر عندما ترجم له أنه وقف على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة[١] وإننا لنرى رأي ابن خروف في ابن طاهر ملخصاً وقد جرى ذكره مقروناً بأبي إسحاق بن مَلْكُون عند حديثه عن بعض الأبنية في القطعة التي بين أيدينا من الشرح[٢] ضمن الكلام على باب: علل ماتجعله زائداً، إذ قال عن شيخه أبي إسحاق : وقد قرأت عليه الأبنية للزُّبَيْدِيِّ بعد قراءتي سيبويه على الأستاذ أبي بكر، فما سألته قط في غامض ففتحه و لم يزد على ما ذكر الزُّبيدي، ولا شرح حرفاً جهله الزبيدي . ثم قال : وللأستاذ أبي بكر في كتاب الأبنية عجائب من تبيين مشكلها وتحقيق المستدرك منها، وشرح الألفاظ المجهولة فيها وتعليل ما لم يصح استدراكه والتنبيه عليه، وغير ذلك مما انفرد به ـ رحمه الله ـ واجتمع في هذا الكتاب من ذلك العجب العجاب، وما أظنك يا نحوي تجده مجموعاً ملخصاً هذا الجمع والتلخيص في كتاب، وجميع حسناتي منه رحمه الله تعالى .

أما اعتماده طرره وتضمينه إياها في شرحه فهذا مثار فخر أبي الحسن واعتزازه ولاسيما وهو ممن أطنب في الثناء عليه وله فضل التعريف بها ومنه عرفنا أن لشيخه طرراً أخيراً على الكتاب ومثل هذا ما ذكره عن رجوع شيخه عن بعض آرائه في

---

(١) البغية (٢٨/١) .

(٢) التنقيح (ص٢٨٠) .

الإقراء الثاني، وإن القطعة المتاحة لنا من الشرح لترينا مدى أصالة مصادره وتَنَوُّعِها وأنّه اعتمد على شيخه فيما اعتمد ولم يأل جهداً في التعويل على كبار الأئمة وأعلامهم، وشهرة أبي الحسن وإمامته كفيلتان بالرد على من يرى أن في ذلك إزراءً عليه، أو شيئاً مما يعاب به. وقد كان ــ رحمه الله ــ مع إجلاله شيخَه واستحسانِه بعض آرائه يناقشه ويرد عليه أحياناً، وإذا تابع شيخه فإنما يصدر في ذلك عن قناعة واستحسان وفيما يلي ذكر بعض ردوده عليه، وسنتناول ذلك في صورة أشمل عند حديثنا عن آراء ابن خروف النحوية .

١) قوله عند شرحه مثال سيبويه : "أعندك زيدٌ أم لا" : وتقدير المعادلة فيهما : أيُّ هذين كان ؟ ثم اعترض على شيخه في قوله : لا يُعَادل بين الجواب والمسألة. بأن هذا في نظره لا معنى له(١).

٢) قول ابن خروف : وأجاز الأستاذ أبو بكر في "سحَرَ" أن يكون علماً ولو كان علماً لكان مصروفاً، ولا علة له إلا العدل(٢)". والصواب أن يقال: ولو كان غير علم لكان مصروفاً ولا علة له إلا العدل . ولعله من أخطاء النساخ .

٣) ذكر في باب ما جاء معدولاً عن حدِّهِ من المؤنث نحو : "حلاقِ" أنّك بالخيار إن شئت لم تجعل لهذا المعدول موضعاً كما تجعله للفعل إذا ضارع، وإن شئت نصبت كنصبك المصادر المعاقبة ثم حكى قولَ الأستاذ أبي بكر عن هذا

---

(١) الكتاب : باب أم منقطعة وانظر (ص١٦٦) من النص المحقق .

(٢) الشرح (ص ٢٤٦) .

الأخير : وهو القياس. وعقَّب عليه بقوله : " قلت" وهو قياسٌ بعيدٌ؛ لأن الذي عُدِل عنه لا موضع له، ولم يضارع شيئاً[١] .

٢) داود بن يزيد أبو سليمان الغرناطي السعدي :

من أهل قلعة يحصُب، روى عن ابن الباذش ولازمة إلى أن مات وكان أجل أصحابه وتصدر للإقراء في حياته وكان يجلُّه ويؤثره بطائفة من طلبته، أستاذ فاضل ورع زاهد، صدر النحويين في عصره وبقية الزهاد في دهره، توفي بقرطبة سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة[٢] .

٣) إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون الحضرمي الإشبيلي

أبو إسحاق، أستاذ نحوي جليل، له تآليف حِسان، منها كتابة على التبصرة للصيمري، والجمع بين التنبيه والمبهج لابن جني توفي بإشبيلية سنة إحدى وقيل أربع وثمانين وخمسمائة[٣] .

٤) القاسم بن عبد الرحمن بن القاسم بن دحمان

بلنسي سكن مالقه، كان كبير الأساتيذ بمالقه وصدر المقرئين بها، خيراً فاضلاً متواضعاً، طال عمره وعظم الانتفاع، وبها توفي سنة خمس وسبعين وخمسمائة[١] .

---

(١) الشرح (ص٣١٥، ٣١٦) .

(٢) الذيل والتكملة (٥/٣١٩)، برنامج الرعيني (٨٢)، بغية الوعاة (١/٥٦٣، ٥٦٤) .

(٣) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين (ص١٨)، الوافي بالوفيات (٦/١٣٠)، البغية (١/٤٣١).

٥) **قاسم بن الحاج محمد بن مبارك الإشبيلي أبو محمد الزقاق**

كان مقرئاً مجوداً، متقدماً في صنعة التجويد متحققاً بالنحو ماهراً فيه أديباً، حافظاً حسن الخلق متواضعاً عني بالعلم عناية تامة، أقرأ بإشبيلية وبفاس وسلا وغيرها. مات بسلا سنة ٥٥٩ هـ[٢] .

٦) **محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف.**

وقيل صياف، من أهل إشبيلية أخذ القراءات عن أبي الحسن بن شريح والعربية عن أبي القاسم ابن الرماك وغيرهما وأجاز له جماعة، وكان عارفاً بالقراءات والعربية مقدماً فيها مع الضبط والإتقان توفي سنة ٥٨٦هـ[٣] .

٧) **محمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد الحفيد.**

قرطبي حدث عن أبوي القاسم : أبيه وابن بشكوال وأبي جعفر بن عبد العزيز وأبي الفضل عياض وأبي مروان بن مسره، وأخذ العربية عن أبي بكر بن سمحون والطب عن أبي مروان بن جريول البلنسي وكان متقدماً في علوم الفلسفة والطب حسن الخلق جميل المداراة فصيح العبارة، أخذ الناس عنه واعتمدوه إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه في علومه من اختيار العلوم القديمة والركون إليها وصرف عنايته جملةً نحوها، وحاد عما عليه أهل السنة، فترك الناس الرواية عنه.

ولابن خروف رد عليه سيأتي ذكره عند الحديث عن ردوده على العلماء[٤].

---

(٢) الذيل والتكملة (٥/٥٧٠،٥٧١) .

(٣) التكملة (٢/٥٣٨)، الذيل والتكملة (٦/١٨٨)، بغية الوعاه (١/١٠٠) .

إليها وصرف عنايته جملةً نحوها، وحاد عما عليه أهل السنة، فترك الناس الرواية عنه.

ولابن خروف رد عليه سيأتي ذكره عند الحديث عن ردوده على العلماء[٤].

٨) خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال

أبو القاسم الأنصاري من أهل قرطبة، كان متسع الرواية شديد العناية بها عارفاً بوجوهها حجة فيما يرويه ويسنده توفي سنة ٥٧٨ هـ[١] .

٩) محمد بن خير بن عمر بن خليفة أبو بكر الأموي اللمتوني الإشبيلي

كان حافظاً مقرئاً نحوياً لغوياً متقناً أديباً واسع المعرفة متقناً في علوم اللسان متقدماً في النحو واللغة منها، تصدَّر للإقراء، أحد المقرئين المحدِّثين المشهورين، حسن الضبط وإتقان التقييد، أغنى الناس بإكثار الرواية، اعتنى وقيد وأتقن وكتب كثيراً، ولما مات بيعت كتبه بأغلى أثمانها، كانت وفاته سنة خمس وسبعين وخمسمائة[٢] .

---

(٤) تاريخ قضاة الأندلس (ص١١١)، الذيل والتكملة (٦/٢٠) .

(١) التكملة لابن الأبار (١/٣٠٤)، شذرات الذهب (٤/٢٦١) .

(٢) الوافي بالوفيات (٣/٥١)، بغية الوعاه (١/١٠٢)، والذيل والتكملة القسم الثامن (١/٣٠٠).

١٠) محمد بن عبد الرحمن بن محمد الرعيني

الحافظ المتكلم، يكنى أبا عبد الله يعرف بالركن رحل إلى المشرق فحمل عن القاسم ولد أبي القاسم بن عساكر صاحب تاريخ دمشق وعن غيره. أقرأ بإشبيلية ومالقة، ثم رحل إلى بلاد العدوة فأقرأ بها، ورحل إليه ابن خروف إلى المعدن[٣]، وكان ولي خطة القضاء بها، فقرأ عليه علم الكلام، وأخذ عنه وأجازه وبها توفي سنة ثمان وتسعين وخمسمائة هجرية[٤] .

١١) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك بن قزمان

يكنى أبا مروان، كان من الجلة الفضلاء وكبار العلماء ومتقدمي الأدباء، نسأ الله في عمره، فعلت روايته ورحل إليه الناسُ وأخذوا عنه، وكانت له إجازة عامة لكل من كان موجوداً سنة أربع وستين وخمسمائة، توفي في هذه السنة بِحِصْنِ أشونة في غرب الأندلس، وكان من سكانها، وأصله من قرطبة[٥] .

---

(٣) معدن عوام بالقرب من فاس .

(٤) صلة الصلة القسم الثالث (ص٢٤)، الذيل والتمكلة (٦/٣٦٤) .

(٥) صلة الصلة القسم الثالث (ص١٨٣) (ص١٨٤) .

تلاميذه

كان ابن خروف كثير التجوال كما مرَّ بنا يفيد أهل كل بلدة يحل بها، قال ابن الزبير : وأقرأ العربية عمره ونفع الله به لحسن تعليمه ومعرفته، أقرأ بِرُنْدَةَ وبإشبيلية وقرطبة وبفاس وسبتة، وأخذ عنه كتاب سيبويه جلةٌ، وأقرءوا بعده، ونفع الله بهم[١] وإنَّ شهرته بالترحال وانتصابه للتدريس طَوَال عمره كفيلان بكثرة تلاميذه والآخذين عنه. وفيما يلي ذكر أشهرهم :

١ ـ **أحمد بن عبد المؤمن بن موسى الشريشي**[٢] شارح المقامات كان مبرزاً في المعرفة بالنحو حافظاً للغات . ذاكراً للآداب كاتباً بليغاً فاضلاً ثقة، عني بالرحلة في طلب العلم وتعددت مؤلفاته. مات بشريش سنة تسع عشرة وستمائة[٣] .

٢ ـ **عمران بن موسى بن ميمون** الهواري السلاوي، أبو موسى : كان مفسراً حافظاً أديباً نحوياً، أقرأ العربية بغرناطة قال ابن الزبير : وكان أخذ العربية ـ فيما أظن ـ عن ابن خروف، وروى عن أبي القاسم بن سمحون وأبي عبد الله بن الفخار المالكي ومات في حدود سنة أربعين وستمائة[٤] .

٣ ـ **علي بن عبد العزيز بن مقاتل القيسي**، من أهل مدينة المنكب، يكنى أبا الحسن، ويعرف بابن عَيْنِ الزُجَاج، أخذ عن أبي محمد عبد الصمد الغساني المقرئ

---

(١) ، (٢) صلة الصلة (١٢٢/٧) .

(٣) بغية الواعة (٣٣١/١) .

(٤) صلة الصلة (١٦٦/٧)، بغية الوعاه (٢٣٣/٣) .

وأبي عبد الحق بن بونة وأبي بكر بن أبي زمنين، وأخذ كتاب سيبويه عن أبي الحسن بن خروف وكان يكتب الوثائق ويعمل الفرائض ويتقن ذلك كله[٥] .

٤ ـ **علي بن جابر بن علي الإمام أبو الحسن الدباج** الإشبيلي اللخمي النحوي كان نحوياً أديباً مقرئاً جليلاً فاضلاً، قرأ النحو على ابن خروف وأبي ذر بن أبي ركب، والقرآن على أبي بكر بن صاف ونجله وتصدر لإقرائهما قرابة نصف قرن توفي بإشبيلية سنة ٦٤٦ هـ [١] .

٥ ـ **محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي القاسم سيد الناس** وغلبت عليه كنيته حتى صارت كالاسم، وربما كُني أبا الفضل، كان حافظاً للقرآن منسوباً إلى تجويده وإتقان أدائه، ذا حظ من التفسير ورواية الحديث ومشاركة في العربية، وقرض الشعر، روى عن بن خروف وسمع كلامه على بعض مسائلَ نحويةٍ[٢] .

٦ ـ **عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله** الأزدي الإشبيلي الأستاذ النحوي المشهور بأبي علي الشلوبين. كان متقدماً في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية مبرزاً في تحصيلها ومستبحراً في معرفتها متحققاً بها، حسن الإلقاء والتعبير عن أغراضها، وله

---

(٥) صلة الصلة (١٢٣/٧) .

(١) برنامج شيوخ الرعيني (٨٨)، الذيل والتكملة (١٨٩/٦)، صلة الصلة (١٣٧/٧)، بغية الوعاه (١٥٣/٢) .

(٢) الذيل والتكملة (٦٥٣/٥)، فما بعدها، عنوان الدراية (٢٩١)، شذرات الذهب (٢٩٨/٥).

فيها مصنفات نافعة وتنبيهات نبيلة، قال الشيخ محمد محمد مخلوف: أخذ عن ابن خروف[٣].

٧ ـ **علي بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم التُجيبي** الأندلسي المالكي المعروف بالحرَّالي[٤] ، عالم مشارك في تفسير القرآن والأصول والفرائض والفلك والمنطق والطبيعيات، أخذ النحو عن ابن خروف، ولقي العلماء وجال في البلاد وكثرت مصنفاته، توفي سنة ٦٣٧هـ [٥] .

٨ ـ **علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيني** الاشبيلي أبو الحسن صاحب البرنامج، كان من الجلَّة في دينه وعلمه، واعتنى بالرواية والنقل والقراءات توفي سنة ٦٦٦هـ [١].

٩ ـ **علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحي الغافقي**، من أهل سبتة يكنى أباالحسن، ويعرف بالشاري . قال ابن الزبير : أكثر من الأخذ عن أبي الحسن بن خروف، وكان ابن الزبير قد رحل إلى الشارى وسمعه وقرأ عليه، وتلا الكتاب

---

(٣) شجرة النور الزكية (ص١٨٢) .

(٤) نسبة إلى حرَّالة من أعمال مرسيه .

(٥) وفي شجرة النور الزكية أن وفاته سنة ٨٣٧هـ وهو خطأ من النساخ .
وانظر: عنوان الدراية (٢٦)، نفح الطيب (١٨٧/٢)، معجم المؤلفين (١٣/٧)، شجرة النور الزكية (١٧٢/١) .

(١) الذيل والتكملة (٣٢٣/٥)، صلة الصلة (١٤٠/٧) .

العزيز ونعته بأنه كان شيخاً فاضلاً وراوية ثقة، وعدلاً جليلاً متحرياً ضابطاً متيقظاً عارفاً بالأسانيد والطرق والرجال بقية صالحة وذخيرة نافعة، توفي سنة ٦٤٩هـ[١].

١٠ - **علم الدين محمد بن أحمد بن الموفق اللورقي** ذكر القفطي أنه يكنى أبا القاسم وسماه ياقوت : القاسم وتبعه السيوطي وقال : إن الأصح أن اسمه محمد، إمام في العربية عالم بالقراءات، اشتغل في صباه بالأندلس وأتعب نفسه حتى بلغ من العلم مناه، فصار عيناً للزمان، وما من علم إلا وله فيه أوفر نصيب، أكثر الترحال طلباً للفوائد، ذكر استفادته من ابن خروف ونعته بالفضل، ومن مصنفاته كتاب شرح المفصل في عشر مجلدات وكتاب شرح مقدمة الجزولي، مجلدان، نسأ الله في عمره فعاش مائة سنة تقريباً، ومات في سابع رجب سنة إحدى وستين وستمائة بدمشق[٢].

١١ - **يحي بن محمد بن أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أرقم النميري**، أبو بكر كان صدراً مبرزاً من أهل العلم والفضل اعتنى بعلم العربية، أخذ عن أبي علي الرندي وابن خروف والشلوبين، وأقرأ ببلده غرناطة مدة ومات سنة ٦٤٨ هـ[٣].

(١) صلة الصلة (١٤٩/٧)، جذوة الاقتباس (٤٥٨/٢) .

(٢) إنباه الرواه على أنباه النحاه (١٦٧/٤، ١٩٢)معجم الأدباء(٢٣٤/١٦)بغية الوعاه(٢٥٠/٢) .

(٣) بغية الوعاه (٣٤٠/٢) .

١٢ ـ **محمد بن يحي بن محمد العبدري**، يكنى أبا عبد الله، ويعرف بالصدفي، من أهل فاس، إمام في العربية، ذاكر للغات والأدب، متكلم أصولي، فقيه متفنن حافظ عالم زاهد ورع أخذ علم العربية والأدب عن النحوي أبي الحسن بن خروف، وعن النحوي الأديب أبي ذر الخشني وأكثر عنهما، وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقهاً وتقييداً وضبطاً، وله في الإشادة بابن خروف والتنويه بفضله وعلمه كلام جليل أثبتناه عند الحديث عن علمه نقلاً عن صاحب صلة الصلة، توفي الصدفي شهيداً على ما ذكر ابن الزبير سنة إحدى وخمسين وستمائة، وكان فارق بلده آخر عمره رحمه الله تعالى[١] .

١٣ ـ **أبو الفرج بن فاخر الفاسي** ثم الاشبيلي : كان متقدماً في الأصول والفقه نحوياً عارفاً، أخذ بفاس كتاب سيبويه عن ابن خروف تفقهاً، وأخذ بإشبيلية هذه العلوم وتفقه به جماعة، مات بها قبل سنة ثلاثين وستمائة[٢] .

١٤ ـ **عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن** الأستاذ / أبو القاسم بن رحمون المصمودي النحوي، أخذ كتاب سيبويه عن ابن خروف، وكان ذا لسن وفصاحة، من علية أساتيذ سبته في وقته، مشاركاً في فنون من العربية وعلم الكلام وأصول الفقه وغيرها، توفي سنة ثمان أو تسع وأربعين وستمائة[٣] .

---

(١) صلة الصلة ـ القسم الثالث(ص٣٢) فما بعدها. الذيل والتكملة السفر الثامن(٢/٥١٢، ٥١٣)بغية الوعاه (١/٥٦٦)، وجذوة الاقتباس (١/٢٢١) .

(٢) بغية الوعاه (٢/٢٤٤) .

(٣) صلة الصلة ـ القسم الثالث ـ (ص٢٢٤ ، ٢٢٥) ,بغية الوعاه (٢/٨٦) .

وقال ابن الزبير : ذكره كثير من شيوخنا، ولازمه جماعة منهم كأبي الخطاب بن خليل، وأبي الحسن الغافقي، وأبي القاسم بن رحمون، وأبي عبد الله الصدفي، وأبي القاسم بن ربيع، وغيرهم[1] .

---

(١) صلة الصلة (١٢٣/٧) .

مـؤلفـاتـه

تعددت مؤلفات أبي الحسن بن خروف ولقيت من الناس قبولا ، وتداولوا انتساخها رغبة فيها وبدت اثارها فيمن جاء بعده، ومنها :

١ ـ **تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب** ، وموضوعنا هذا هو تحقيق ودراسة لجزء من القطعة المتاحة منه ، وسنأتي على وصف نسختيه في نهاية هذه الدراسة.

٢ ـ **شرح الجمل** : منه نسخة في جامع ابن يوسف بمراكش برقم ٢١٤ تشتمل على ٩٧ ورقة بخط مغربي والقراءة فيها عسيرة ، بها نقص من آخرها وبمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى مصورة لها رقمها ٤٧٨ ذكر اسمه فيه في المقدمة : علي بن محمد بن علي الحضرمي . وقد سجلت هذا الشرح الطالبة سلوى عرب لنيل درجة الدكتوراه .

٣ ـ **المقنع في الفرائض** ذكره الرعيني في برنامجه ٨١ ، وانظر أيضا : صلة الصلة (٢٢/٧) وبغية الوعاة (٢٠٣/٢) وفوات الوفيات (٨٤/٣) .

٤ ـ **تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو** ، ردَّ به على ابن مضاء في كتابه : تنزيه القرآن عما لايليق بالبيان .

انظر : الذيل والتكملة (٣٢٠/٥) ، جذوة الاقتباس (٤٨٤/٢) .

وبغية الوعاة (٣٠٢/٢) وكشف الظنون (٤٩٤/١ ، ٤٩٥) .

٥ ـ **مفردات السمع**، انظر: برنامج الرعيني(ص٨١) .

وفي صلة الصلة (١٢١/٧) أن له مشاركة في علم القراءات، وكذا قال المراكشي أيضا ، وذكر ابن الزبير: أن له شرحاً على الإيضاح كما في الذيل قال : ولم أسمعه من غير الشيخ، وجدير بالذكر أنه ذكر في آخر ترجمته له أسماء بعض أشياخه الذين تلمذوا على ابن خروف ولم يذكر أنه سمع من أحدهم شيئاً عن أنَّ له شرحاً على الإيضاح .

التمييز بينه وبين الشاعر

يلتبس ابن خروف النحوي بسميه ومعاصره الشاعر أما الأخير فهو :

الشاعر المحسن بارع التشبيهات علي بن محمد بن يوسف القيسي المعروف بابن خروف الشاعر[1] من أهل قرطبة يكنى أبا الحسن أيضاً، شاعرٌ مطبوع، له رحلة إلى المشرق، حج فيها وأقام بحلب واتصل بقاضيها ابن شداد، وأسند إليه الإشراف على مارستان نور الدين فاستقر هناك، وتوفي بها متردياً في جب، وهو القائل فيها :

حلبتُ الدهرَ أشطُرَه وفي حلَبٍ صفا حَلَبِي

ومن شعره قوله :

رفقاً بهن فما خُلِقن حديداً أو ما تراها أعظماً وجلودا
يفلين ناصية الفلا بمناسمٍ خضب الرَّحا بدمائهن البيدا
فكأنهن نشرن ورداً بالخطا ونظمن منه بسيرهن عقودا
يحسِنَّ قتلي بالغرام كأنما جعلت لهم أكوارهن لحودا

وله في نيل مصر :

---

(١) ترجمته في : الذيل والتكملة (٥/٣٩٦)، صلة الصلة (٧/١١٤)، الغصون اليانعة (١٣٦) المغرب في حلى المغرب (١/١٣٧٦)، الاعلام (٤/٣٣٠) .

ما أعجب النيل ما أبهى شمائله   في ضفتيه من الأشجار أدواح
من جنة الخلد فياضٌ على تُرعٍ   تَهُبُّ فيها هبوب الريح أرواحُ
ليست زيادته ماءً كما زعموا   وإنـمـا هـي أرزاق وأرواح

وأنشد له في الكأس :

أنـا جـسـمٌ للحمـيَّـا   والحُـمَـيَّـا لـيَ روحُ
بـين أهـل الظـرف أغـدو   كُـلَّ يـوم وأروح

قال ابن سعيد[٢] : نشأ بقرطبة ورحل قبل أن يعظم اشتهار ذكره في المشرق فطبق ذكره الآفاق، وامتلأ بمحاسنه مسامع الشام والعراق .

وقد اختلط الأمر على بعضهم[١] فظنهما شخصاً واحداً، فنسب أشعار الشاعر للنحوي، وللشاعر مؤلفات النحوي، وكانا متفقين في الاسم والكنية والأدب

(٢) الغصون اليانعة (ص١٣٠) .

(١) انظر معجم الأدباء (٧٥/١٥)، والجامع المختصر (٨٤/٣)، ونفح الطيب (٦٤٠/٢)، وجذوة الاقتباس (٤٨٤/٢)، وبغية الوعاه (٢٠٣/٢) .

والأدب مختلفي النسب والبلد والوفاة، وقد مرَّ بنا أن النحوي اشبيلي حضرمي . واختلف في تاريخ وفاة الشاعر والأقرب أن وفاته كانت سنة أربع وستمائة كما قال ابن سعيد أي قبل النحوي بخمس سنوات وكانت وفاة النحوي عن خمسة وثمانين عاماً وقال بعض مترجميه إنه عاش قريباً من ثمانين سنة، وإذا اعتددنا بما جاء بحاشية نسخة المغرب من أن ولادته كانت سنة ٥٢٤هـ ووفاته سنة ٦٠٩هـ فإن القول الأول أقرب وأولى والله أعلم .

--

مكانة ابن خروف بين نحاة عصره وموقفه منهم

سبقت الإشارة إلى أن الموحدين كانوا يقْدُرون العلم والعلماء، ويولونهم عنايتهم، وأنهم حظوا برعايتهم فنشأت في عهدهم المعاهد، وشهدت الأندلس نشاطاً علمياً كبيراً في مختلف الجوانب، ونال النحو واللغة النصيب الأوفر من تلك الحركة العلمية، وقد كان صاحبنا أبو الحسن محظوظاً إذْ أظلّه ذلك العصر وشارك فيه إبَّان مرحلة الطلب فصادف موافقة لما اتّسم به من رغبةٍ في التحصيل وتعطش للاستزادة ودأَبٍ ومثابرةٍ وعزَّز ذلك بطول صحبة الأشياخ، وخصَّ الكتاب بمزيد عنايته حتى صار علماً من أعلام عصره، وشارك أستاذاً مرموقاً بين من تصدر من النحاة الذين شغلوا الناس أيام الموحدين وكانت لهم مكانتهم وسجَّل لهم التاريخ أنصع الصفحات نذكر منهم على سبيل المثال : أبا بكر بن طاهر (ت٥٨٠هـ) وابن ملكون (ت٥٨١هـ) وأبا القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ) وابن مضاء (ت٥٩٢هـ) وأبا ذر الخشني (ت٦٠٤هـ) والجزولي (ت٦٠٧هـ) وأبا علي الرُّندي (ت٦١٦هـ) وليس ذكره رهناً بذكر هؤلاء الصفوة من العلماء، بل يذكره من يأتي على ذكر نحاة الأندلس وأعلامهم، وان النَّص الذي بين أيدينا ليشهد على مكانة أبي الحسن وثقافته المتعددة الجوانب، فهو دالٌّ على مقدرته على معالجة الأفكار التي يتناولها، وحُسن التأتي في تعبيره عنها، ويمكننا أن نقول : إنه كان شيخ نحاة إشبيلية بعد وفاة شيخيه ابن طاهر (٥٨٠هـ) وابن ملكون (٥٨١هـ) ومعاصره السهيلي (٥٨١هـ)، فقد كان أقرب من غيره إلى نَصِّ الكتاب، وأقدر على سبر أغواره، وتفسير غوامضه، وتخليص مسائله، هذا إلى أنه كان حسن التعليم وطيء

المناظرة كما قال ابن الزبير[١] ، وكان مفضلاً عند التلامذة على أبي ذر الخشني مع إمامته . أما تصدره فقد كان قبل ذلك بكثير بلا شك وكان ـ رحمه الله ـ معاناً في ذلك بإتقانه الكتاب، وبهذا وصف، ودقّة المتقدمين في وصفهم للشيوخ معلومة .

ومما يدل على تمكنه ومبلغ ما وصل إليه في عصره تواليفه وردوده على العلماء ومنها :

١ ـ رده على الأعلم الشنتمري أبي الحجاج في رسالته الرشيدية[٢] وغيرها .

٢ ـ رده على ابن الطراوة في مقدماته على أبواب سيبويه[٣] .

٣ ـ رده على أبي اسحاق ابن ملكون شيخه[٤] .

٤ ـ رده على إمام الحرمين أبي المعالي في كتابه الإرشاد والبرهان وقد رأيت قدراً مما رد به عليه عند الزركشي في البحر المحيط منه قوله :

١) قال ابن خروف : إذا ظرف لما يستقبل غالباً نحو : قمت إذا قام زيد وزعم أبو المعالي أنها تكون للماضي كـ "إذْ" وخالف الجماعة .

---

(١) صلة الصلة (١٢٢/٧)

(٢) انظر برنامج الرعيني (ص٨١) وفي الجزء المحقق من التنقيح قدر صالح من أمثلة ردوده على الأعلم ولذلك أمثلة وردت في الدراسة عند الحديث عن آراء ابن خروف النحوية ومنهجه .

(٣) برنامج الرعيني (ص٨١)، والذيل والتكملة (٣٢٠/٥) .

(٤) برنامج الرعيني (ص٨١)، والذيل والتكملة (٣٢٠/٥) .

٢) إذا اقترن "إلى" بمن دخلت الغاية وإن لم يقترن بها احتمل الغاية وأن تكون بمعنى "مع" ، قال إمام الحرمين إنه مذهب سيبويه، وأنكره عليه ابن خروف قال : ولم يذكر سيبويه منه حرفاً ولا هو مذهبه والذي قاله في كتابه : إنَّ "إلى" منتهى الابتداء، تقول : من مكان كذا إلى كذا" ... إلى أن قال : ولها في الفعل حال ليس لإلى، تقول : قمت إليه، فتجعله منتهاك من مكانك"[١] .

٥ ـ رده على أبي الوليد بن رشد الفيلسوف شيخه[٢] .

٦ ـ رده على أبي القاسم السهيلي في مسائل نحوية وفقهية[٣] وله رد على السهيلي في العلة سنورده في موضعه من الدراسة عند الحديث عن آرائه .

٧ ـ رده على ابن مضاء كتابه "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان" بكتاب سماه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو" ولذلك حديث يذكر في مبحث العلة إن شاء الله .

---

(١) انظر : لسان الميزان (٢٥٧/٤) وجذوة الاقتباس (٤٤٨/٢) وبرنامج الرعيني (ص٨١) والذيل والتكملة (٣٢٠/٥) وصلة الصلة (١٢٢/٧) والبحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي (٣١/٢، ٦١،٢٧٤، ٢٧٥،٣٠٤، ٣٠٦) (١١٣/٣، ١٣٧، ١٤١) .

(٢) الذيل والتكملة (٣٢٠/٥) .

(٣) انظر برنامج الرعيني ٨١، والذيل والتكملة (٣٢٠/٥) ، وجذوة الاقتباس (٣٨٤/٢) .

وجرت بينه وبين السهيلي مناظرات ومناقشات منها أنه ذكر بعض الناس محجورين في عقد له يتضمن ذكوراً وإناثاً، فاحتاج في خلال العقد إلى ذكره أنثى منهم، فقال : إحدى المحجورين، فمنع من ذلك السهيلي ورد عليه ابن خروف قائلاً: "إحدى المحجورين" صحيح يعضده السماع والقياس مستدلاً بآيات من القرآن وشواهد من الشعر العربي، ونقض السهيلي أدلته ولذلك حديث في الأشباه والنظائر (٢١٩/٣) فما بعدها ختمه السيوطي بقوله : قال. ابن الحاج : وردَّ ابن خروف هذه الفصول كلَّها بما لا يشفي وأبان أنه لم يفهم عن السهيلي شيئاً، ولم يذكر ابن الحاج الرد" .

وربما كان أمثل ردود ابن خروف على السهيلي ما رد به عليه في العلة فيما ينصرف وما لا ينصرف كما بيناه في موضعه، ولولا أن لأبي الحسن كلاماً وجيهاً في تلك المناظرات لما انتصر أبو علي الرندي لشيخه السهيلي . ولعله يتضح مما تقدم أن أبا الحسن كان من أبرز نحاة عصره، وأنه كان مرجعاً يرجع إليه في مشكلات النحو واللغة .

ذوقــه الأدبــي

مما يرد مثالاً لهذا أنه انتقد قول الأعلم عن قول هدبة بن الخشرم :

عسى الكرب الذي أمسيتُ فيه

يكون وراءه فرجٌ قريبُ

إن الشاعر يخاطب رجلاً من قومه أسر وقال : إنه فاسد لأن القصيد الذي فيه البيت ينفيه . والرواية بفتح التاء وضمها من أمسيت أثبتها ابن خروف، والنحويون إنما يروونه بالضم كما نقل البغدادي عن ابن المستوفي ونسب إليه أنه يرى الفتح أولى قال : لأنه يخاطب ابن عمه أبا نُمير وكان معه في السجن ليسليه به لما رآه من خوفه في كلام آخر لابن المستوفي ختمه بقوله : ولا يمتنع ضم التاء على أن يريد به: لا يضق صدرك بشيء فإن الكرب الذي أمسيت فيه يكون له فرج قريب فيزول ما عندك .

وهدبة شاعر فصيح من بادية الحجاز، كان يروي للحطيئة وهو من أسرة شاعرة، قتل زيادة بن زيد بن مالك لأنه رجز بأخته فاطمة وهما مقبلان من الشام في ركب من قومهما يريدون الحج، ولم يزل يطلب غرة زيادة حتى أصابها فقتله وهرب، ثم أقبل حتى أمكن من نفسه لما بلغه أن سعيد بن العاص وهو والي المدينة يومئذ حبس عمه وأهله وقد أقر بين يدي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه إذ قال ارتجالاً :

ألا يا لقومي للنوائب والدهـــــــر   وللمرء يردي نفسه وهو لا يدري

فلا تتـقي ذا هيـبة لجـلالـه ولا ذا ضياعٍ هن يُتركن للفَـقْرِ

حتى قال :

رُمينا فرامـينـا فصـادف رمـيُنا منـايا رجالٍ في كتـاب وفي قَـدْر

وأنـت أمـيرُ المؤمنين فما لـنـا وراءَك من معدىً ولا عَنك من قَصرِ

فإن تكُ في أموالِنَا لا تضق بـهـا ذِراعـاً وإنْ صبـرٌ فنـصبـر للصبرِ

والبيت من قصيدته التي مطلعها:

طربت وأنت أحيانا طروب وكيف وقد تعلاَّك المشيب

وذكر أبا نمير في قوله:

يؤرقني اكتئاب أبي نمير فقلبي من كآبته كئيب

ويؤيد ضم التاء قوله:

ألا ليت الرياح مسخـرات بحاجتنا تباكر أو تـؤوب

فتخبرنا الشمال إذا أتتنـا وتخبر أهلنا عنا الجنوب

فإنا قد حللنا دار بلـوى فتخطئنا المنايا أو تصيب

فإن يك صدر هذا اليوم ولَّى فإن غداً لناظره قـريب

انظر: الكتاب: ١٥٨/٣، الشرح ص ١٣٧، الأغاني ١٧٥/٢١، تحصيل عين المذهب ٤٧٨/١، النكت ٧٩٠/٢، الخزانة ٣٢٨/٩ .

الفصل الثاني

منهج ابن خروف في الشرح

١ ـ تمهيد

أ ـ زمن تأليف التنقيح

يبدو أنَّ اشتغال أبي الحسن ابن خروف بشرح الجمل كان في أثناء اشتغاله بشرح الكتاب، وإن كان متأخراً فقد أشار إلى التنقيح في أول شرحه على الجمل عند ذكر أنواع الخبر إذ قال[1]: وينقسم ـ أي الخبر ـ إلى نيف على سبعين ذكرتها في غير هذا الكتاب وهو شرح سيبويه رحمه الله تعالى . على حين ذكر شرح الجمل في شرحه لباب الوقف من كتاب سيبويه قال[2] : قد ذكرت في شرح

(١) شرح الجمل لوحة ١٩/أ

(٢) التنقيح لوحة ٢٤٧ .

الجمل نحو أربعين وجهاً في الوقف ثم قال : عامتها في الكتاب وهذا الباب يقـع في أثناء الربع الأخير فهو قريب من آخر الكتاب، ويفهم من هذا أن بدء اشتغاله كـان بشرح الكتاب كما أسلفنا، وأنه فرغ من شرح الجمل قبل أن يفرغ منه ويبدو لنـا أيضاً أن التنقيح من أوائل كتبه وأنه أخذ منه وقتاً طويلاً في تأليفـه وتنقيحـه، والله أعلم

ب- ثناء العلماء على التنقيح وتمجيدهم له

تنقيح الألباب أهـم كتـب ابـن خـروف وأشـهرها وبـه عـرف، وكتبـه كلهـا مشهور . قال ابن عبد الملك : وقد صنف في كل ما ينتحلـه مـن العلـوم مصنفـات مفيدةً شرقت وغربت وتداول الناس انتساخها رغبة فيها وشهادةً بجودتها"[١] بيـد أن شرحه على الكتاب حظي بمزيد من الشـهرة وبعـد الصيـت . قـال أبـو الحسـن الرعيني تلميذه في سياق حديثه عن تواليف شيخه[٢] : منها كتابه الكبير الذي سماه "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب" وقال ابن الزبير[٣] : شرح كتاب سيبويه شرحه المشهور" . وقال القفطي: له كلام على كتاب سيبويه جوَّده غاية الإجـادة، وهو من مليح مصنفات أهل الأندلس"[٤]. وصـدَّر اليـافعي في مـرآة الجنـان كتبـه

---

(١) انظر الذيل والتكملة (٣١٩/٥) فما بعدها .

(٢) برنامج شيوخ الرعيني (ص٨٢) .

(٣) صلة الصلة (١٢٢/٧) .

(٤) انباه الرواه (١٩٢/٤) .

بشرح الكتاب واصفاً إياه بالجودة ونعت ابن خروف بأنه "كان فاضلاً في علم العربية وله فيها مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه[٥]" . وقال ابن كثير[٦] : شرح سيبويه وقدمه إلى صاحب المغرب فأعطاه ألف دينار ونحو هذا قال المترجمون المتأخرون ما حاصله نعته بأنه شرحٌ جليل القدر عظيم الفائدة .

---

(٥) مرآة الجنان وغبرة اليقظان (٢١/٤) .

(٦) البداية والنهاية (٥٣/١٣) .

٢ المنهج

أ بيان مراد سيبويه

اهتم ابن خروف فيما اهتم - وهو الحريص على توضيح نص الكتاب - ببيان مراد سيبويه ببعض عباراته، ولاسيما ما كان يرى أن فيه إشكالاً وغموضاً على دارسي الكتاب والمتلقين له، ولعله أفاد في هذا من تجربته الطويلة في التدريس وهو أمر ظاهر لكل مطلع على هذا الشرح، وأمثلته إلى الكثرة ما هي، وسأضرب لذلك مثالين مكتفياً بهما خشية الإطالة، ففيهما إن شاء الله ما يدلك على ذلك.

أولهما: أنه فسَّر قول سيبويه: "هذا باب من أبواب أنَّ تكون فيه أنَّ مبنيَّة على ما قبلها" بقوله:[1] " هذا بناءٌ بمنزلة بناء (أنَّ) على (لولا) في عبارته ويريد أنَّ الفتح لزم مع (حقاً)"[2] فجعلها مبنيةً عليها كما لزمت أنَّ (لولا) فعبَّر عنها بالبناء على (لولا) ثم قال: يريد اللزوم ولا يريد البناء الصناعي، فحقاً هو المبني على (أنَّ) لأنها مبتدأ و(حقاً) منصوب على الظرف وهو خبرها، وكذلك جميع ما انتصب قبل أنَّ عنده، ولا حكم لهمزة الاستفهام هنا، ودليل مراده تشبيهه بقولهم: " غداً الرحيل" وهو مبتدأ وخبر، و(أنَّ) بعد (لولا) مبتدأ والخبر محذوف" وهكذا يمضي في شرحه

(١) الكتاب ٣/٤٣١.

(٢) أي في قول سيبويه "أحقاً أنَّك ذاهبٌ".

وربما أفاض في الاستشهاد والتمثيل والتنظير للمسائل، وغاية ما يرمي إليه هنا بيان أن المراد بالبناء اللزوم كما ذكر [1] .

ثانيهما:[2] أنه لما تحدث عما جاء في باب "الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام" من قول سيبويه: "ثم أدخلت ألف الاستفهام" قال: ليست ثُمَّ هنا للعطف على ما تقدم، وإنما هي كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وعقب بقوله: "ولم تُشْرِك ما بعدها مع ما قبلها" ولعل أباالحسن يريد أنَّ: ثُمَّ ليست للترتيب؛ لأن جعل الزوج ليس مرتباً على خلقهم من نفس واحدة، والمخالفون في اقتضاء ثمَّ الترتيب تمسكوا بشواهد من القرآن الكريم والشعر منها آية الزمر هذه التي ذكرها الشارح، وكلامه هنا في غاية الأهمية، لا سيما وقد جاءت هذه الكلمة بفتح الثاء المثلة في طبعة الكتاب ونصه: "وذلك قولك: هل وجدت فلاناً عند فلان؟ فيقول: أوَ هو ممن يكون ثَمَّ؟ أدخلت ألف الاستفهام" وهذا وهم فإن ثَمَّ بالفتح ظرف لا يتصرف يشار به إلى المكان البعيد كما هو معلوم، ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن خروف أن ثُمَّ جاءت مثبتة في نص السيرافي بعد قوله: عنده لدى شرحه هذه العبارة ونصه: وذلك قوله: هل وجدت فلاناً عند فلان فتقول: أوَهُوَ ممن يكون عنده، ثم أدخلت ألف الاستفهام وقد تشتبه ثُمَّ المضمومة الثاء بالمفتوحتها وانظر مثلاً: مغني اللبيب: ١١٧/١ فما بعدها.

---

(١) الكتاب: (١٣٤/٣) ، والشرح: ص ١٠٢ .

(٢) الكتاب: ١٨٩/٣ ، والسيرافي: ٧٠/٤ ، والشرح: ص ١٨٧ .

ب ـ إعرابه بعض عبارة سيبويه:

جعل ابن خروف من همّه ووكده حين شرح الغوامض أن يعرب بعض كلام سيبويه إذا اقتضى الأمر، وإنما كان يرمي من وراء ذلك إلى فك رموز النص المستغلقة أو التعليل للأوجه المحتملة إن وجدت قاصداً توضيح العبارة كما أسلفنا ومن أمثلة ذلك:

١. عن قول سيبويه: "لأضربنّه ذهبَ أو مكثَ، كأنه قال: لأضربنّه ذاهباً أو ما كثاً ـ ولأضربنّه إن ذهبَ أو مكث" قال ابن خروف: والمعنى فيه معنى الشرط ولا يصلح إلا عليه، وذهب أو مكث في موضع الحال من الهاء في (لأضربنّه) ولذلك قدّر ه ـ ذاهباً أو ماكثاً ـ ولذلك جاء بالماضي هنا، ولو تصرَّح لفظ الشرط لم يكن حالاً، ولا موضع له؛ لأنه شرط ملغيً [١] .

٢.قال في قول سيبويه: "إني مّما أن أفعل" تقديره إني من الأمر أن أفعل، أي: فعلي، فـ(فعلي):مبتدأ وخبره (من الأمر) والجملة في موضع خبر (إنّي) . ومنهم من يجعله بدلاً من الأمر أي: إنّي من فعلي لكثرة الفعل منه بمنزلة الإقبال والإدبار [٢] .

٣. في حديثه عن آية آل عمران: ﴿وإذ أخذ الله ميثـٰق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثمَّ جاءكم رسول مصدِّق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه﴾ قال ابن خروف: غرضه فيها الكلام على اللامين، جعل الأولى لام التوطئة كالتي في قولهم:

---

(٣) الشرح: ص ١٨١ ، ١٨١ .

(٤) الشرح: ص ١٣١ .

" لأفعلنَّ والثانية كالتي في الجواب الذي هو لأفعلنَّ" ثم قال: ونذكر هنا في الآية رسماً يُعلم منه إعرابها ومعناها وقد أفاض في أعاريبه مستدلا بالقراءات القرآنية لما يذهب إليه من أعاريب ظهر معها أنه يبجل القراءات ويستشهد منها بالسبعية وما فوقها [١] .

٤. قال في قول سيبويه: "مره يحفرْها" الجزم على جواب الأمر والمعنى مُرْه بالحفر يحفرْ، والجار والمجرور لـ (مُرْ) محذوف كما تقول: مره بالقيام يَقُمْ فحذف[٢]

٥. وقال عن قول سيبويه: "قل له يقُلْ ذاك" و ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾[٣] والمعنى قل له قل يقل، وقل لهم أقيمُوا يُقيموا إلى أن قال: لأن القول لا معنى له دون معموله، فلم يتم (قُلْ) الثانية، كما تقول: قل له يخرجْ، وقل له يأْكل، المعنى: قل له اخرُجْ يخرُجْ وقل له كُلْ يأْكُلْ، فحذف مفعول القول لدلالة الجواب عليه؛ لأنه من لفظه، والجزم على جواب الملفوظ به لا محالة؛ لأن الثانيَ مفعول للأول[٤] .

---

(١) الشرح: ص ٥٨،٦٢ .

(٢) الشرح: ص ٣٦ .

(٣) سورة إبراهيم: ٣١ .

(٤) الشرح: ص٣٦ .

ج.مصطلحاته:

فرّق أبوالحسن ابن خروف بين الوزن والمثال والبناء إذ قال في باب التصغير: " إنما أراد بهذه الأمثلة الثلاثة الوزن لا المثالَ والبناء ألا ترى أنه يكون على مثال أُفَيعِل وفُعَيْعِل وعلى فُعَيْلِل، وعلى مُفيعِل وعلى فُوَيعل،وعلى فُعَيِّل"[١] ويعني بالوزن الصورة اللفظية غير مراعى فيها الأصول والزوائد، أما المثال والبناء فهو ما روعي فيه ذلك.

وعند الرضيِّ أن هذه كلَّها واحدة. قال: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها"[٢]

هذا مثال لمصطلحاته ومما ذكره منها أيضاً قوله:إن الألف الميِّتَة هي الساكنة، والألف الحية هي الهمزة "[٣]

د.شواهده:

أبانت شواهد ابن خروف من آيات الذكر الحكيم عمَّا يؤيد ما وسم به من أنه "كان مقرئاً مجوداً حافظاً للقرءات"، [٤] فمثلت تلك الشواهد معيناً لا ينضب أظهر

---

(١) انظر الشرح: ص ٤٧٥ .

(٢) شرح الشافية: ١/ ٢ .

(٣) الشرح: ص ٤٧٨

اعتداده بالقرءات المختلفة، وجاءت رديفة لشواهده من الحديث النبوي، وكان من أوائل الأئمة الذين استكثروا من الاستشهاد به كما هو معلوم وهذا مما يُحمد له.

بيد أن شواهده الحديثية فيما حققناه من التنقيح لم تزد على ثلاثة عشر حديثاً على حين نيَّفت شواهده القرآنية على مائتي آية فيما عدا المكرر، أما أقوال العرب وأمثالها وتعبيرات النحاة وتراكيبهم فبلغت ستة وسبعين شاهداً، وإذا ما استثنينا المكرر من شواهده الشعرية فقد قاربت ستمائة شاهد أولاها عنايته مبيناً وجه الاستشهاد بها، وشارحاً ما يحتاج إلى شرح، ومفسراً غامضها، وكان ينسب البيت إلى قائله أو يصحح نسبته إذا ما رأى حاجة لذلك، وما تركه غُفْلاً من النسبة فلعله إنما رأى أنه من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى من ينسبه، وهذا دأب الأئمة فقد كانت الشواهد من أوائل ما حفظوا؛ لأن الشاهد عدَّة النحوي في تقرير القاعدة ولذلك كان الأغلب على شواهد الشعر عنده أنها من عصور الاحتجاج، وإذا استأنس بشعر المحدثين أبان عن وجهة نظره فيه وربما حكم عليه. ومن ذلك أنه نعت بالقبح قول الأخفش الظريف:

أَتهجرون فتى أغرى بكم تيهاً ... حقاً لدعوة صبٍّ أن تجيبوها

قال: لأنه بمنزلة قولك : قد علمت أن تقومُ، وهو موضع أَنَّ الثقيلة . قلت: ووجه القبح هنا أنه جعلها خفيفة بعد حقاً، ونصب بها، وأدخلها على الفعل وهو مضارع متصرف دون فصل بأحد الفواصل المعروفة وهي : لا، والسين، وسوف،

= =

(٤) انظر: الذيل والتكملة: ٥/٣١٩ ـ ٣٢٣ .

وقد، ولن . مع كون الفعل ليس جامداً وليس بدعاء . يظهر هذا من قـول سـيبويه في موضع آخر: "وأما قوله أنْ بسم الله فإنما يكون على الاضمـار لأنـك لم تذكـر مبتدأً أو مبنياً عليه، والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنك تسـتقبح : قد عرفـت أن يقـولُ ذلـك، حتـى تقـول أن لا أو تدخـل سـوف أو السـين أ وقـد ..."(١)

هـ مصادره

استوى النحو العربي على سوقه أو كاد قبـل عصر ابـن خـروف وهـذا أتـاح لأبي الحسن الإفادة من مصادر أصيلة، فصيَّر التنقيح معرضاً لآراء أعلام النحاة على اختلاف مذاهبهم بدءاً بأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمـد ويونـس بـن حبيـب وانتهاءً بشيخه أبي بكر ابن طاهر، إذ ضمَّن شرحه بعض الطرر وتعليقات الشـيخ، وكنا قد ألمحنا إلى أنَّ هذا دليل وفاء من أبي الحسن ومثال اعتزاز، ولقد رأيناه يجمع الأشتات ويضم النظائر إلى بعضها في المسألة الواحدة من كلام سيبويه نفسه مفيـداً منها في شرحه، فإنَّ هذا الإمام ربَّما عالج المسألة الواحـدة في غـير بـاب ومـا كـان أبوالحسن قادراً على ذلك لولا أنه كان مؤيداً بإلمام واسع بالكتاب فقد كان متقنـاً له. والحاصل أنه يمكن تصنيف مصادره على قسمين:

الأول: أئمةٌ أكثر من النقل عنهم منتصراً لهم أو مستدركاً عليهم كما سنرى عند الحديث عن آرائه إن شاء الله تعالى، ومن هؤلاء: الخليـل بـن أحمـد إذ تتكـرر

---

(١) الكتاب: ١٣٤/٣ ، ١٣٧ ، ١٦٥ ، الشرح: ص١٠٤ .

آراؤه من خلال الكتاب كما هو معلوم وكذا يونس ابن حبيب والأخفش في كتابه الأوسط وطرره الملحقة بالكتاب والمبرد في شرحه على الكتاب والكتاب المقتضب والكامل وغيرهما، وابن ولاد في الانتصار ويعقوب بن السكيت في اصلاح المنطق والألفاظ، وأبوعلي الفارسي في تعليقته على سيبويه، والتذكرة والإيضاح أو المسائل المنثورة والعسكريات والشيرازيات وغيرها، والسيرافي في شرحه على الكتاب، وأبوالفتح ابن جني في الخصائص وسر الصناعة والمنصف، وأبوبكر بن السراج في الأصول وغيره، وأبوزيد الأنصاري في النوادر واللغات، وكتاب المِعْزَى وكراع النمل في المجرّد والمنضّد والمنتخب، والأعلم في النكت وتحصيل عين الذهب.

الثاني: إفادته من آخرين من الأئمة غير مستكثر، منهم: أبوعثمان المازني، وأبوعمَر الجرمي في كتاب الفرخ، والشيباني في نوادره، وأحمد بن يحيى ثعلب، والربعي في القوافي، ومحمد بن حبيب في مختلف القبائل ومؤتلفها، وابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب، والزمخشري في المفصل وغير هؤلاء.

ومن سمات أبي الحسن أنه ينسب النصوص إلى قائليها غالباً، وهناك نماذج قليلة تركها غُفلاً دون نسبة كما حصل في بعض ردود ابن ولاد في الانتصار مما نبهنا عليه في مواضعه من التحقيق، وقد أكثر من التعويل على الفرَّاء لا سيما في معانيه، ولعله كان جارياً في هذا على سَنَن شيخه أبي بكر ابن طاهر فقد عمل على تضمين طرر ابن طاهر كما أسلفنا، وكان هذا الأخير كثير التحويل على القراء من قبل.

وجهده في تقويم النص:

سبق الحديث عن إحكام أبي الحسن الكتاب وأنه أتقنه، ولقن أغراضه على شيخه أبي بكر بن طاهر، ثم كان ما كان من تصدُّره لتدريسه عمره في عديد من البلدان حتى أخذه عنه جلةٌ من العلماء نفع الله بهم .

وقد كان لهذا الإتقان أثرٌ جلي بيّن بدت آثاره واضحة من خلال القطعة المحققة وقد أحسن غاية الإحسان في شرحه الغوامض، فليس الكتاب بمستعجم على جيل اليوم فحسب، بل الغموض سمة من سماته وهذا أمر أقرّ به المتقدمون كما هو معلوم حتى دعا ذلك ابن كيسان أن يقول : نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارةٍ وإيضاح، لأنه كتاب أُلِّف في زمانٍ كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم[١] .

والاشتغال بالكتاب قراءة وإقراءً وتأليفاً كلُّ ذلك كان يمثل هدفاً سامياً لابن خروف، ينشد من ورائه توضيح العربية وترغيب الناس فيها وحملهم على حبها والإقبال عليها، يدل عليه ما وُصِفَ به من أنه كان حسن التعليم وطيًّا في المناظرة، ويدل عليه أيضاً قوله[٢] لبعض الطلبة معاتباً :

ما عزمتم على إكمال الكتاب؟ ما أخذتم أنفسكم بتلك المآخذ !

---

(١) انظر الخزانة (١٧٩/١) .

(٢) الذيل والت/كملة (٣٢١/٥) .

وله رحمه الله لمحات هي غاية في الدقة بوسع من يحقق الكتاب في عصرنا أن يفيد منها، منها ما يدخل في تفسير الكتاب ويعين على قراءة نصوصه، ومنها ما يبين النصوص المقحمة عليه وزيادات شراحه وقَرَأَته، ومنها ما يوضح فروق النسخ ويوجه بعضها ويصوب أخرى، وربما ذكر ما كان منها في طرة الكتاب مما حواه المطبوع، وقد يذكر منها مالم يرد في المطبوع - وله ردود على العلماء ونقدٌ لكلام بعضهم، وانتصار للآخرين أو اعتذار عنهم. ولقيت الشواهد عنايته فوجه الغامض منها وأولى الألفاظ اللغوية عناية مماثلة، وله أعاريب وآراء واختيارات ومتابعات للسابقين من العلماء أظهر فيها اعتداده بآرائهم، إلى غير ذلك مما تطالعنا به صفحات هذا الشرح ممثلة في القطعة المحققة وستراه إن شاء الله ضمن الحديث عن آرائه .

أما لمحاته تلك التي أشرنا إليها فمن أمثلتها ما فسر به في باب الشيئين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر، قول سيبويه[1] :

"وزعم الخليل أن الذين قالوا صهٍ" . إذ قال : " هنا تم الكلام ثم ابتدئ كلامٌ آخر فقال : " ذاك أرادوا" "، وأضاف: "ثمَّ بين ذاك بالنكرة فجعلها بدلاً من ذاك كأنه قال : الاسم النكرة أرادوا، فذاك مفعول بأرادوا، ويمكن أن تكون النكرةُ على إضمار فعل أي : أعني النكرة." ولم ينبِّه المحقق في المطبوع على هذا بل جاء الكلام فيه متصلاً .

---

(١) انظر الشرح (ص ٣٤٧) .

ومن نصوصه التي تعين على فهم الكتاب إشارته في باب الإضافة إلى كل شيء لامه ياءٌ أو واو وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة إلى أن كلام سيبويه ينتهي بقوله: لم يخرجوها وأن قوله : لم يَفِرُّوا إلى الياء لكذا"[١] كلام مستأنف .

ومن النصوص المقحمة مما ورد في المطبوع من الكتاب قول السيرافي:[٢] "وليس هذا بقوي في الكلام كقوة أنْ لا يقولُ، لأن ـ لا ـ عوضٌ من ذهاب العلامةِ، ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء فيقولون : قد علمتُ أنْ عبدُ اللّه منطلقٌ"[٣] فقد قال ابن خروف عن هذا النص كلّه إنه من كلام المفسِّر وهو في شرحه على الكتاب. وفي الباب لطيفة أخرى تدل على إتقانه الكتاب، إذ ذكر أن سيبويه اعتذر لمجيء الفصل بلا والسين وسوف مع المضارع، ومع الماضي بقد، ولمجيء الابتداء بعدها من غير فصل بقوله في آخر أبواب أنْ : "وإنما جاز قد علمت أنْ زيدٌ ذاهبٌ، لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما يكون بعده لو ثقّلته وأعملته ...." .

ثم ذكر أن ذلك يرد ما جاء من قول المفسر، وسياق حديثه في الأصل على باب "هذا ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي".

وفي النسب إلى الرباعي : قال سيبويه : "وقال الخليل : الذين قالوا : تَغْلَبيٌّ ففتحوا مغيرين كما غيَّروا حين قالوا : سُهليٌّ وبِصريٌّ في بَصْريّ، ولو كان ذا

---

(١) انظر (ص٤١١) من الشرح .

(٢) الكتاب: ٧٤/٣ ، وانظر: ص ٢،١ من الشرح وشرح السيرافي على سيبويه ٢٣٤/٣

(٣) انظر (ص ١، ٢) من الشرح وشرح السيرافي على سيبويه (٢٣٤/٣) .

لازماً كانوا سيقولون في يشكر: يَشْكَرِيٌّ وفي جُلْهُم : جُلْهَمِيٌّ وأن لا يـلزم الفتـح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم، وهذا قول يونس"

كذا في المطبوع ليس فيه بيان نهاية كلام الخليل ولا بدايـة كـلام يونـس وقـد قال ابن خروف معقباً[١] : "وقوله : ولو كـان ذا لازمـاً هـو كلامـه عـن يونـس . وهذا كما ترى من النصوص المهمة في فهم الكتاب . لأن ما جاء في المحقـق يوهـم أن هذا كله كلام الخليل .

ومنها ما جاء في نسختين للكتاب من قول المبرد : "بـدا لهـم فعـلٌ، والفعـل لا يخلو من فاعل، ومعناه عـن النحويـين أجمعـين : بدالهـم بـدوٌّ قـالوا ليسـجننه، وإنمـا أضمروا البدوَّ لأنه مصدر يدل عليه قوله : بدالهم، وأضمروا كما قال تعالى جده : ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب، سـلام عليكـم﴾[٢] ولا يكـون ليسـجننه بدلاً من الفاعل لأنه جملة، والفاعل لا يكون جملة" :

قال ابن خروف بعد تنبيهه على ذلك: وبيِّن فسادُه وخالفه النحويون[٣] فيه .

ومن الأدلة على دقته ـ رحمه الله تعالى ـ عنايته ببيان فروق نسخ الكتاب التي كانت بين يديه، إذ ذكر منها ما ليـس في المطبـوع كمـا أسـلفنا، ومنهـا مـا حـواه المطبوع لكنـه حظـي بتوجيـه أبـي الحسـن أو تصويبـه أو ترجيحـه أو التنبيـه علـى

---

(١) الشرح (ص١٠٤) .

(٢) الرعد/ ٢٣، ٢٤ ، الشرح: ص .

(٣) الشرح: ص ٦٦ .

واضعه[1] وأنه مما دخل في نص الكتاب وليس من كلام سيبويه أو أنه لا يشبهُ كلامَه .

من ذلك قوله في باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي : وقد وقع بعد قول سيبويه : ولا نعلم هذا جاء في شعر البتة . قال الشاعر :

لَطَالَمَا حَلأتماها لا تَرِدْ

" فلا ترد ليس بمجزوم ولكن الشعر مقيَّد، ومعناه لئلا ترد كما أن معنى لا يقطع اللص، لئلا يقطعَ اللص" .

ثم قال[2]: " هذا الكلام ثابت في النسخ الشرقية" ......، ولم يرد البيت في هذا الموضع من طبعتي الكتاب وربما كان من زيادات الشراح، ومثله آية البروج[3] التي وقع الاستشهاد بها وهي قوله تعالى : ﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنت﴾ فقد نبَّه ابن خروف على أنه جاء بعدها في الشرقية قال أبو العباس : أنا وضعتها في الكتاب وقول أبي العباس هذا لم يرد في طبعة الكتاب .

وما جاء في التنقيح من قول سيبويه[4]: " لأنَّ إنَّ لا تُبتدأُ في كل موضع" أولى مما زيد في المطبوع وعبارته : لأن إنَّ لا يبتدأ [بها] .

---

(١) انظر كتاب (١٠١/٣) .
الشرح (ص٤٣،٤٤) .
(٣) آية رقم ١٠ . وانظر الشرح (ص٤٧) .
(٤) الشرح (ص ١٠٣) .

ومثله قول ابن خروف عن "زيدٌ الطويل" : " وزيدٌ الطويل مبتدأ وخبر، وهو محكي". ثم قال : ولا يحذف تنوينه ويبقى في النداء على رفعه وتنوينه" والذي في المطبوع: يا زيدُ الطويلُ، بالضم من غير تنوين، ومعلوم أن الأعلام المحكية عن الجملِ لا تتأثر بالعوامل لفظاً[١].

ومنه قوله[٢] : وأما شَتْويٌّ فذهب بعضهم إلى أنه منسوب إلى الشتوة و لم يجعله سيبويه منسوباً إلى الشتاء حتى سمع ذلك وتحققه . ويروى : شَتَوِيٌّ بفتح التاء وكذا وقع في النسخ الشرقية ولأبي نصر في رواية الرياحي فهذا أيضاً على غير قياس في القولين .

وهو في طبعة الكتاب بفتح التاء ونصه : "وفي شِتَاء : شَتَوِيٌّ " .

وربما أشار إلى انفراد بعض النسخ بنسبة بعض الشواهد كما في قول الشاعر:

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا

أنْ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعلُ

إذ ذكر أنه وقع في نسخة الفارسي أنه للأعشى[٣] .

أمّا قول العجير السلولي :

---

(١) الشرح (ص ٣٩١) والكتاب (٣٣٣/٣) .

(٢) الشرح (ص٣٩٦) والكتاب: ٣٣٦/٣.

(٣) الشرح (ص١) .

وما ذاك أَنْ كان ابن عمي ولا أخي

ولكن متى ما أملِكِ الضرَّ أنفع

فقد ذكر اختلاف النسخ الشرقية والرباحية ونسخة أبي نصر في توجيه الرفع فيه في " أنفع" وجواز وقوعه في "أملك" فمنه[1] قوله : ووقع في الشرقية ويكون أملك واقعاً على متى، على موضع الجزاء، وما : لغو . قال : وهو جيِّد . يريد : أن أملك فعل الشرط وهو الناصب لمتى، ومتى شرطٌ وما: زائدة .

وقوله : ووقع أيضاً في نسخة أبي نصر : "ويكون أملكْ رفعاً على أنَّ متى في موضع المبني عليه" . قال : يريد أن الرفع في أملك جائزٌ على أن تكون متى استفهاماً، وهي متعلقة بأملك، أي : ولكن أنا أنفعُ في كُلِّ وقت أملك الضَرَّ، يريد أنه متى قدر على من ضرَّه ينفعه ولا يضرُّه .

ومن ذلك قوله : ووقع في الرباحية : "ويكون أملك على متى في موضع جزاء رفعاً على أن متى في موضع المبني عليه وما : لغو"[2] ثم عقب عليه بقوله: وهذا نص فيه سقط وصوابه زيادة "لا" أي : لا يكون أملك جزاء وهي مرفوعة"، بل إن رفعتها صار الكلام استفهاماً، ومتى متعلقة به[3] .

---

(١) الشرح (ص٨) وانظر الكتاب (٣/٧٩) .

(٢) ، (٣) الشرح (ص٩).

ومن ذلك قوله ووقع في الكتاب[٣] :صعفص بصادين وصاد وضاد قال:وهو الصواب لسقوط الضاد. وهذا النص لم يرد في المطبوع والذي فيه: سعفص بسين وصاد.

ومثله ما ذكر أنه وقع في بعض النسخ من قول سيبويه[٤] : "لا توصل وحروف المعاني توصل" وأنه جاء بعد قوله : "ليست تدرج عندهم" ، ثم قال : ووقع في بعضها في الأصل عوض التفسير : وإذا قلت : واحد، اثنان ففيه ثلاث لغات :

يقولون : واحدُ إثنان فتقطع الألف، ومنهم من يقول : واحد اثنان فيصل الألف، ومنهم من يقول : واحدْ إثنان فيقطع الألف " .

وهذا النص لم يرد في المطبوع .

وربما أشار إلى انفراد إحدى النسخ بزيادة كما في قوله[١] :

وثبتت زيادة قول سيبويه : "ولست تسأل عن الفضل" . في الشرقية وهذا ثابت في المطبوع .

وقد يذكر ضمن تنبيهه على اختلاف النسخ ما ورد في نسخة شيخه أبي بكر بن طاهر كما في قوله[٤] : ووقع في كتاب الأستاذ : " إلا في هذا الموضع لما

---

(٣) الشرح (ص٣٠١) . وانظر الكتاب (٢٦٩/٣) .

(٤) الشرح (ص٢٩٦) . وانظر الكتاب (٢٦٥/٣) .

(١) الشرح (ص١٧٣) . وانظر الكتاب (١٧٩/٣) .

ذكرت لك في الدعاء" . قال ابن خروف : " وأبدله من هذا الموضع". ثم قال: "وفي أكثر النسخ من الدعاء". وفسر ذلك بأنه جعلها تبييناً لاسم الموصول "ما" . والشارح يفسر هنا نصاً ورد في المطبوع مثبتاً في الحاشية عن نسختين ونصه :

"أمَّا تقع بمنزلة حقاً، فتفتح أنْ بعدها، وتكون بمنزلة ألاَ فتكسر إن بعدها. فلما قالوا في الدعاء : أما إن جزاك الله خيراً، يريدون إنه، كان جواز هذا في المفتوحة ألزم، لأنها التي تحذف في الكلام وتعوض، ولم يجئ هذا في المكسورة إلا في هذا الموضع، لما ذكرت لك في الدعاء[٥] " .

ومما فسر من نصوص لم ترد في المطبوع ماعزاه إلى النسخة الشرقية من قول ابن أحمر[٦] :

أَلاَ فالبثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ إلى ذاكَ ما قد غيَّبتني غِيابيا

فقد ذكر أنه وقع بعد قول سيبويه : ومن العرب من يقول : خذه بما عز وهان[١] .

---

(٤) الشرح (ص١٥٢) .

(٥) انظر الكتاب(١٦٨/٣)، وحاشيتها رقم ٣ .

(٦) الشرح (ص١٨٠، ص١٨١) .

(١) الكتاب (١٨٥/٣) .

قال ابن خروف : يريد البثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث . ويرد في نطاق تصحيحه نسبة الشواهد قوله عن البيت[٢] :

أبا مالكٍ هل لمتنى مذ حضضتني

على القَتل أَو هل لا مني لك لائم

والصواب أنـه للجحاف بن حكيم السلمي يقوله: للأخطل وساق قصة المناسبة. والبيت منسوب في الرباحية إلى زفر بن الحارث وهو المثبت في المطبوع وفي الشرقية . وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : قالوا"

ولابن خروف فضل إيراد القصة وتصحيح النسبة على أهميته ربما كان معولاً فيه على بعض نسخ الكتاب التي بين يديه أو على الشنتمري. وانظر كذلك حاشية رقم ٤ من ص١٧٦ من الجزء الثالث من الكتاب ولعله آثر عدم الاسترسال فأمسك عن الإطالة بذكر ذلك .

ومثله ما ذكر من أن رواية قول صفية بنت عبد المطلب[٣] في النسخة الشرقية:

أم قـرشـياً صـقـراً

قال ابن خروف : والرواية الصحيحة ما ورد في الرباحية :

أم قرشياً صارماً هزبرا

---

(٢) الشرح (ص١٧٠) .

(٣) الشرح (ص١٧٥) .

ومن أعاريبه قوله في قول الشاعر[٤] :

لا يحمل الفارس إلا الملبونْ   المحض من ورائه ومن دُونْ

والملبون: الفرس الذي يسقى اللبن، والمحـضَ : بـالنصب مفعـول بـالملبون أي: المسقى اللبنَ المحضَ وهو الخالص، ومن رفع جعله مبتدأ والجـاران والمجروران بعـده خبره.

وفي قول أمية بن الصلت :

سماءُ الإله فوقَ سبع سمائيا

قال : " ارتفع سماء الإله بالابتداء والخبر ما بعده"[١] .

وفي قول ساعدة بن جؤيَّة[٢] :

وعاودني ديني فبت كأنني   خلال ضلوع الصدر شرعٌ مُمدَّدُ

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسـه   سباعٌ تبَّغي الناسَ مثنىً ومومحَـدُ

قال: " شاهده في البيت: جريُ مثنى وموحَدُ على السباع"، ثم قال: " ويجـوز رفعها على الابتداء والخبر محذوف تقديره : منها مثنى ومنها موحد" ثم قال: " فلا

(٤) الشرح (ص٣٣١ - ٣٣٢) .

(١) الشرح (ص٣٦٨) .

(٢) الشرح (ص٢٤٥) .

يكون في البيت حجة، ولكن كونها صفاتٍ أشهرُ من ذلك" وترجيحه - رحمه الله- كونها صفات أولى .

ومن أخبار الشيوخ التي ذكرها وهو طريف لمن تتبع أخبارهم في باب أم عند حديثه عن الآية الكريمة ﴿أم أنا خير﴾ قوله[٣] :

" وسأل الأستاذ أبو بكر شيخه أبا القاسم بن الرماك في "أم" فقال : لَمَ جعلها سيبويه منقطعة وقدرها تقدير المتصلة ؟ فهلا كانت متصلة ؟ وواقفه في ذلك، ولم يُحِرِ جواباً، فجمع كتبه في وعائها وأنشد :

وإذا جفوت قطعت عنك لبانتي والدَّرُّ يقطعه جفاء الحالب

وانصرف عن المجلس غاضباً وبقي جمعةً لم يقرئ أحداً حتى استعطفه فرجع إلى إقرائه قال : فما واقفته بعد ذلك".

(٣) الشرح (ص١٦٥) .

٣ - أثر تنقيح الألباب في الخالفين

سبق أن أشرنا إلى أن النحاة جعلوا كتاب سيبويه معتمدهم في حفظ أصول النحو ومسائله، وأنهم توفَّروا على حفظه ودرسه، وأداموا النظر فيه، والتنقيح وهو شرح لغوامض هذا السفر العظيم حظي بما حظى به الكتاب من اهتمام النحاة فجعلوه من مصادرهم وكثر في كتبهم النقل عنه والحكاية لأقواله .

وسأكتفي بذكر بعض الأمثلة لذلك :

أولاً : لعل من أوائل من أكثر من النقل عن ابن خروف وكان حفياً بآرائه النحوي أبا الحسن بن الضائع المتوفى سنة ثمانين وستمائة الذي بلغ الغاية في النحو وكان له في مشكلات الكتاب عجائب، فهو في شرحه على جمل الزجاجي، لا يكاد يدير وجهه(*) عن أبي الحسن وليس هذا بغريب عليه وقد جمع بين شرحه وشرح السيرافي باختصار حسن[1]، فمما نقله عنه من التنقيح وهو بحروفه في القطعة التي بين أيدينا قوله:

١ - قال ابن خروف : أبدل ريح الجنوب من الشمال من الريحين، لأن ما تمحوه أحدهما تحييه الأخرى ... وأجاز بعضهم ــ قياساً عليه ــ زيد مع عمرو منطلقان قال ومنه :

(*) هذه النقول مما يؤيد توثيق نسبة الشرح إلى ابن خروف، والكلام عن صحة نسبة التنقيح إليه استفاض كلام القدماء عنه.

(١) انظر بغية الوعاة (٢/٢٠٤) .

أقول لـه كالنـصح بيني وبينه   هل انتَ بنا في الحج مرتحلان

انظر الشرح (ص٢٦١،٢٦٢) وكلام ابن خروف هذا جاء ضمن حديثه عن قول الشاعر :

حـالت وحـيل بها وغيَّر آيـهـا   ريح البلـى تجـري بـه الريحـان

ريح الجنوب مع الشمال وتارةً   رِهَمُ الربيعِ وصـائب التهتـانِ

٢ـ قال ابن خروف : "هود عربي، أدخِله مع الأعجمي"

انظر الشرح (ص٢٥٨) .

٣ ـ قال ابن خروف : لم يجعل (أي سيبويه) شَتْوِيٌّ منسـوباً إلى الشـتاء حتى تحققه ويـروى بفتـح التـاء، وكـذا ثبـت في النسـخ الشـرقية ولأبـي نصـر في روايـة الرباحي" .

انظر الشرح ص(٣٩٦) .

٤ ـ زعـم ابن خروف أنه يجوز سُنَيِّنٌ ، لا على ردِّ الـلام بـل تـزاد هـذه اليـاء عوضاً من اللام المحذوفة كما يقال : سفيريج " .وقد نقل كـلام ابـن خـروف هـذا الشاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك ثم قال : قـال ابـن الضـائع : وهـذا عنـدي خطأ، لأن هذه الياء إنما تعوض من المحذوف بسبب التصغـير، أمـا إذا كـان الاسـم محذوفاً قبل التصغير فلا ينبغي أن يكون عوضـاً ممـا حذفـت في غـير التصغير، وإلى رأيه ذهب الشاطبي فالياء عنده عوض .

انظر كلام الشاطبي على هذا في الجزء الرابع عند شرحه قول الناظم :

ومابه لمنتهى الجمع وصل   به إلى أمثلة التصغير صل

وانظر الشرح (ص٥٥٥) .

قال ابن الضائع زعم ابن خروف أن من قال الذين قال في التصغير : اللذيِّين في الأحوال الثلاث ومن قال اللذون ـ وهم كنانة ـ قال : اللذيُّون في الرفع واللذيين في الخفض والنصب " .

انظر الشرح (ص٥٤٩) .

ومما نقله أيضاً عن ابن خروف مختصراً أو كان مصوغاً بعبارته ويؤدي معنى ما في التنقيح قوله :

١ ـ زعم ابن خروف فيما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

لا يحمل الفارس إلا الملبون

المحضَ من ورائه ومن دون

أن الأظهر فيه البناء على الضم لأنه يريد ولا بد ، من دونه فهو مقطوع عن الإضافة منويٌّ فيه التعريف "

انظر الشرح (ص٣٣١) .

٢ـ أجاز ابن خروف في ذا ، ذاييٌّ بالياء الظاهرة كراييٌ في رايه . قال : لقولهم في تصغيره : ذيَّا " .

انظر الشرح (ص٤٢٨) ولمراجعة أقوال ابن الضائع تجدها في مظانها من شرحه وفق الأبواب لأن النسخة غير مرقمة .

ثانياً ـ أكثر أبو حيان من حكاية أقوال ابن خروف ومن أمثلة ذلك في التذييل والتكميل :

١ ـ قوله تابع ابن طاهر وتلميذه ابن خروف الخليل فيما ذهب إليه من أن الكاف بمعنى لعلَ في قولهم: انتظرني كما آتيك، وقال في موضع آخر: والكاف فيها غير جارة ... لكونها بمعنى لعل وهو مذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف . انظر التذييل (٨٤/٤، ٣٨٤) وانظر الشرح (ص٧٤) .

٢ ـ وفي التذكرة قال أبو حيان إن معنى التسوية في قول سيبويه : "أردت أن تسوِّي علم المخاطب" عند ابن خروف: أردت أن تُسوِّي علمه فيها مع علمك فحذف علمك" وهذا بنصِّه في الشرح (ص١٥٨) ، وانظر تذكرة أبي حيان (ص٧٢٣) .

ثالثاً ـ أكثر بدرالدين محمد بن عبد الله الزركشي من النقل عن ابن خروف وسنكتفي بمثالين لتلك النقول .

أحدها: ما جاء في البحر المحيط من قول الزركشي: قال ابن خروف: لَمَّا كان كلامُ العرب لا يضبط بالحفظ انتدب له الأئمة ووضعوا قوانين يعلم بها كلامهم، فصار النوع الذي يدرك بالقياس هو الذي يسمى بالنحو والعربية، والنوع الذي لا يدرك بالقياس هو اللغة ويستوي في حمله العالم والجاهل لأنه قيد اللفظ" وهذا مما ورد بتصرف يسير وهو في الجزء المحقق من قطعة الشرح. انظر (١٩٢، ١٩٣) ، والبحر المحيط (٣١/٢) .

ثانيها : ما جاء في البرهان في علوم القرآن من قوله : وأما أرأيت فبمعنى: أخبرني" ولا يُذكر بعدها إلا الشرط وبعده الاستفهام ، على التقديم والتأخير كقوله تعالى: ﴿قل أرءيتم إن أخذ الله سمعكم ...﴾[1] الآية، ﴿قل أرءيتم إن أصبح ماؤكم غوراً...﴾[2] وقوله تعالى : ﴿أرءيت الذي يكذب بالدين..﴾[3] ، وأما أرأيت الواقعة في كلام الفقهاء فهي كذلك؛ قال ابن خروف: إلا أنهم يلحنون[4] فيها، وصوابها : أرأيت إن كان كذا وكذا ؟ كيف

---

(١) سورة الأنعام ٤٦ .

(٢) سورة الملك ٣٠ .

(٢) سورة الماعون ١ .

(٤) في طبعة البرهان يلحئون وهو خطأ .

الفصل الثالث

أ ـ آراء أبي الحسن من خلال النص المحقق:

١ـ في الأبنية
٢ ـ في العلة
٣ ـ في الإعراب
٤ ـ في التراكيب

ب ـ معالم نحوه:ـ

١ - في الأبـــنـــيـــة

النسب إلى أُخت وبنت

مذهب سيبويهِ أنك إذا أضفت إلى أُخت قلت : أَخَويٌّ على القياس وهو قول الخليل، قال وأما يونس فيقول : أُختِي وليس بقياس ... وزعم الخليل أن من قال: بنتِيّ قال : هَنْتِي ومَنْتِي، وهذا لا يقوله أحد .

وتبع ابن خروف مذهب الخليل وسيبويه وقال : يلزم يونس إذا قال في المؤنث بنتي أن يجمع بين تأنيثين في جميع الباب، وجميع ذلك فاسد . وقد فسَّر السيرافي مذهبهما ووجَّه مذهب يونس بقوله :

واعلم أن تاء التأنيث قد دخلت على أسماء مؤنثة فجعلت عوضاً من المحذوف في أواخر تلك الكلمات وأجريت مجرى الحرف الأصلي وسكِّن ما قبلها وخولف بها مذهب هاء التأنيث إذ كان هاء التأنيث يفتح ما قبلها، وهذه الأسماء يكون ما قبلها التاء فيها ساكناً، وذلك قولهم : بنت وأخت وهنت وذيت وجعلت أخت بمنزلة قُفْل، وبِنت بمنزلة جِذع، وهنت وذيت بمنزلة فلْس، فصار للتأنيث في هذه الأسماء مذهبان : مذهب الحروف الأصلية لسكون ما قبلها، ومذهب هاء التأنيث لأنها لم تقع إلا على مؤنث، ومذكرها بخلاف لفظها كأخٍ وابنٍ وهنٍ فجمعتها العرب وصغرتها بالرد إلى الأصل وترك الاعتداد بالتاء فقالوا : أخوات وبنات وهنات وقالوا في التصغير أخيَّه وبُنَيَّه وهُنَيَّه أو هنيهة، فاختار النحويون ردها في الأصل إلى النسبة كما ردتها العرب في التصغير والجمع إلى ذلك حين قالوا : أُخيَّه وأخوات وإذا ردُّوها إلى الأصل وجب أن يقال : بنوي في بنت، وأخوي في أخت وفتحت الباء لأن الجمع قد دلَّ على فتح الباء في الأصل ...

وكان يونس يجيز بنتي وأختي على ما ذكرنا من الحاقهما بجذع وقُفل واجراء الملحق بمنزلة الأصل، ولم يكن يقول في هَنْت ومَنْت : هَنْتي ومنْتِي فقال الخليل: من قال: بنتي قال : هنتي ومنتي يعني يجب عليه أن يقول هذا، قال : وهذا شيء لا يقوله أحد وقال ابن عقيل : وجه مذهب سيبويه والخليل : أن التاء وإن كانت للالحاق معاملةٌ معاملةَ تاء التأنيث لخصوص ما هي منه بالمؤنث وحين جمعت العرب ردَّت إلى الأصل ولم تعتد بالتاء، ووجه مذهب يونس أن التاء للالحاق بقُفْل وجِذْع فأجرى الملحق مجرى الأصل .."

قلت : وإن كان مذهب يونس إجراء الملحق مُجرى الأصلي إلا أن اتباع مذهب الخليل وسيبويه أولى لموافقته القياس .

الكتاب (٣/٣٦١ - ٣٦٦)، السيرافي (٤/١٥٩ ـ ١٦٣)، الشرح (ص٣٩٥)، شرح الرضي على الشافية (٢/٦٠)، المساعد (٣/٣٧٧) .

قرقارِ و عرعارِ

يرى سيبويه والأخفش أن قرقارِ وعرعارِ اسما فعلِ أمرٍ من قَرْقِر وعَرْعِرْ، وهما سما عيان عند سيبويه أما الأخفش فقد جعلهما من المقيس، وحكى أبو عمرو وبن العلاء الفعل منهما وأنهما صوتان غيِّرا، ولفظ الصوت قبل التغيير عارِعارِ، وقارِقارِ فحذفا، وغير اللفظ فقيل عَرْعار وقَرْقار، فَغُيِّرا عن الحكاية كما غيروا غاق صوت الغراب بالحركة للساكنين، وتبع المازني والمبرد أبا عمرو في أنَّها حكاية صوت وليسا معدولين عن قَرْقِرْ وعَرْعِرْ . وقد استبعد ابن خروف مذهب أبي عمرو، وخلص إلى أنَّ المسألة قد خرجت من الشذوذ لوجود نظائر لها مثل دراك من أدرك وبدار من بادرته لأنه يقال : بدرت إليه وبادرته واستشهد بقول الشاعر:

بدارها من إبلٍ بدارها

قال : وحذفوا الزيادة من حيث كانت من حروف التغيير، ولم يمكن ذلك في قرقارِ وعرعارِ. ولم يشر إلى المبرد مع أن هذه من المسائل التي رد بها على سيبويه وما ذلك إلا لأن المبرد تابع فيها أبا عمرو وقد ذكر أنَّ في قوله بعداً كما ذكرنا، ومن قبل قال السيرافي: والأقوى عندي أن قول سيبويه أصح .

الكتاب(٣/٢٧٦)،السيرافي(٤/١١٧)،الشرح(ص٣١١،٣١٢)،الانتصار(ص٢٣٤ـ ٢٣٥)،الرضي على الكافية(٢/٧٦)،ابن يعيش(٤/٥١)،الارتشاف(٣/١٩٨ ـ ١٩٩)

وزن أولق

قول العرب: أُلِقَ الرجل فهو مألوق، ثَبَتٌ في كون الهمزة أصلاً والواو زائدة، ووزنه إذاً : فوعل: هذا رأي سيبويه وصححه ابن عصفور، وعند الفارسي ومن تبعه أن الواو أصل وأنشدوا :

جاءت به عنسٌ من الشام تَلِق

أي : تسرع ووزنه أفعل والهمزة زائدة. وفي الارتشاف أن الأخير مذهب الكسائي، وأن الفارسي جوز الوجهين، وعند ابن مالك أنه يقال : مألوق ومولوق ومثله ابن يعيش بآصدت الباب وأوصدته، فيكون مرة همزة ومرة واواً وأخذ ابن الأنباري على القتيبي قوله : هو من الولق فأبدل الواو همزة لأن إبدال الهمزة من الواو المفتوحة لا يجعل أصلاً يقاس عليه، وإنما يتكلم بما سمع منه، وقد تعقب ابن خروف أبا علي في هذا الموضع بقوله : وقولهم : مألوق بالهمز دليل كونها أصلاً، ولو لم تكن أصلاً لقالوا : مولوق وهذا من أمثلة اعتداده بالسماع رحمه الله تعالى، لكن ما رأيك في السماع الآخر:جاءت به عنس ...؟ ألا يدعوك هذا إلى ترجيح رأي ابن مالك ؟! .

الكتاب(٣/١٩٥)، الشرح (ص٢٠١)، المقتضب(٣/٣١٦)، ابن يعيش(٩/١٤٥)، شرح الكافية الشافية(٤/٢٠٤٩)،الرضي على الشافية(٢/٣٤٣)، والارتشاف(١/٩٥) والممتع لابن عصفور(١/٤٢، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٥)واللسان "ألق".

ألف المقصور المنون هل هي لام الكلمة أو بدلٌ من التنوين؟

فيه مذاهب لخصها أبو حيان منسوبة إلى أصحابها بقوله :

أحدها : أن الألف بدل من التنوين، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة .

والثاني : أنها الألف المنقلبة لما حذف التنوين عادت مطلقاً، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه والخليل فيما قال أبو جعفر ابن الباذش .

والثالث : اعتباره بالصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل، وذهب إليه أبو علي في أحد قوليه، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين" .

وتعقب ابن خروف أبا علي الفارسي فيما ذهب إليه في التذكرة من أنه كان يرى أن الألف في عصاً ورحاً لام الكلمة حتى رأى أبا عثمان قد ذهب إلى أنها عوض من التنوين، في كلام طويل . ومن حجة أبي علي فيه أن دخول الإمالة في هذه الألف إنما وقع لمعاقبتها لام الكلمة فأجرى عليها ما كان يجري على اللام ولم يرتض ذلك ابن خروف ورأى أن فيه تعسفاً وتعصباً وتفسيراً لكلام سيبويهِ على غير ما أراد، ثم قال : "وهو دعوى"، والإمالة في النصب شاذَّة قليلة لا شاهد له فيها. وحملُهُ كَلاَمَ سيبويه أنه أراد الوقوف في الأحوال كلها على ألف التنوين خلاف لما ذهب إليه جميع النحويين وأبو عثمان المخالف له وإنما يريد سيبويه بقوله : "ولا تحذف في الوقف" غير المنون لأن الألف ليس معها ما يحذفها، فهي ثابتة في الوصل والوقف، لـمَّا عوضت من الياء والواو في الوصل ثبتت في الوقف ولم تحذف

فترد الياء والواو، وأما مراده بقوله : "يتمون الأسماء في الوقف" فإنهم يحذفون التنوين في الوقف في جميع الأحوال إذ كان التنوين تبدل منه الألف فرد الألف أولى.

أما السيرافي فبعد أن ذكر أن هذه الألف هي التي تكون في مثل عصا ورحا قال : وهذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي اللام التي كانت في الحرف لقوله : وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف" .

وقال ابن يعيش : ويؤيد هذا أنها وقعت روياً في الشعر في حال النصب نحو قوله :

وربَّ ضيفٍ طرق الحيَّ سُرى   صادف زاداً وحديثاً ما اشتَهى

فألف "سُرى" هنا روي، ولا خلاف بين أهل القوافي في أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون روياً، وقال عن مذهب المازني : إنه قول لا ينفك من ضعف، لأنه قد جاء عنهم "هذا فتى" بالإمالة ولو كانت بدلاً من التنوين لما ساغت فيها الإمالة إذ لا سبب لها " .

وقال الرضي : ولا يعطى كلام سيبويه ما نُسب إليه لا تصريحاً ولا تلويحاً وما نسب إليه مذهب أبي علي في التكملة ثم قال في سياق تعليله : وهذا كله خبط .

وفيما ذهبا إليه أعني الرضي وابن يعيش ما يؤيد ابن خروف في اعتراضه مذهب أبي علي في التذكرة . وخرَّج ابن مالك ما ذهب إليه المازني على لغة الأزد، وهي أن يوقف على المنون بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الفتحة، وياءً بعد الكسرة كقولك : رأيت زيدا وهذا زيدو ومررت بزيدي .

---

(٧٧)

الكتاب(٣/٣٠٩، ٤/٤٨٧)، السيرافي (٥/١٦٦)، الشرح (٣٥٨ — ٣٦٤)، ابن يعيش(٩/٧٦ - ٧٧)، شرح الشافية للرضي (٢/٢٨٠)، شرح الكافية الشافية (٤/١٩٧١، ١٩٨٤)، الارتشاف (١/٢٩٣)، المساعد على التسهيل (٤/٣٠٣،٣٠٥).

طاغوت مفرد

الطاغوت يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وعند سيبويه أنه اسم واحد لمؤنث يقع على الجميع كهيئة الواحد، قال الله عز وجلَّ : ﴿والذين اجتنبوا الطٰغوت أن يعبدوها﴾ ومثل الجوهري للافراد مع التذكير بقوله تعالى : ﴿يريدون أن يتحكاموا إلى الطٰغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾، قال: وقد يكون جميعا، قال الله تعالى: ﴿أولئك أولياؤهم الطٰغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات﴾[1]ووزنه فعلوت ودخله القلب المكاني لأن أصله : طغيوت، قدمت اللام بين العين والفاء فقيل : طيغوت ثم قلبت الياء ألفاً فصار: طاغوت وعلى هذا يكون وزنه فلعوت . وذهب المبرد إلى أنه جمع، وتَعَقَّبه ابن خروفٍ قائلاً : ولا يعلم فعلوت في الجموع وصوابه عنده ما ذكر سيبويه .

وفي اللسان : "قال الليث : إنما خبر عن الطاغوت بجمع لأنه جنس على حد قوله تعالى : ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾ . وقال الكسائي : الطاغوت واحد وجِماعٌ وبهذا يظهر أن تخصيص المبرد الطاغوت بالجمع غير سديد أما أن اللفظ يقع عليه كما قال سيبويه فهذا أولى .

الكتاب (٣/٢٤٠) الشرح (ص٢٦٣ ـ ٢٦٤) اللسان "طغى"، المذكر والمؤنث للمبرد(ص٩٧).

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٥٧

النسب إلى فعولة

انتصر ابن خروف لسيبويه في النسب إلى عدوَّة وبابِها، ورمى المبرد بالتحكم، وكان سيبويه قد جعلها من باب شنوءة وقال : إنهم غيروها كما غيروا حنيفة لأجل تا التأنيث، لما حذفوها وأبدلوها في الوقف هاء حذفوا حرف اللين من الكلمة فأتبعوا التغيير التغيير، فإن أضفت إلى عدوَّة قلت : عَدَوِيٌّ من الهاء . وأبو العباس كما يقول ابن خروف : لا يفرق بين ما فيه التاء وما ليست فيه، ويفرق بين الياء والواو، فيحذف الياء منهما، ولا يحذف الواو، فالإضافة إلى عدوَّة عنده يقال فيها : عَدُوِّي، كما يقال في : سلول : سلُوليّ .

وفسَّر أبو الحسن مراد سيبويه بأنهم لم يخصوا الواوات من الياءات وأنه ليس الموجب عنده اجتماع الياءات قط، بل الموجب لذلك تاء التأنيث، فأجروا الواو مجرى الياء في هذا الباب . أما ما ذهب إليه المبرد فهو تحكم منه وردّ على العرب وتكذيب لسيبويه فيما حكى عنهم فلا يلتفت إليه .

وإذا كان ابن خروف قد رمى المبرد بالتحكم فقد انتصر له الرضي إذ قال: الذي غرَّ سيبويه شنوءة فإنهم قالوا فيها شنئي، ولولا قياسها على نحو : حنيفة لم يكن لفتح العين المضمومة بعد حذف الواو وجه، لأن فَعُلِياً كعضُدِيٍّ وعجُزِيٍّ موجود في كلامهم، فسيبويه يشبه فُعُولَة مطلقاً قياساً بفعيلة في شيئين : حذف اللين وفتح العين، والمبرد يقصر ذلك على شنوءة فقط، ثم قال : وقولُ المبرِّد متينٌ ها هنا كما ترى، وبمثل هذا قال ابن يعيش، ثم عقَّب بأن قول سيبويه أشدُّ من

جهة السماع، أمَّا ابن عقيل في شرحه على التسهيل فكان ممن انتصر لسيبويه، وقد خَتَمَ كلامه بعد عرض المسألة بقوله : والصحيحُ قول سيبويه .

والحق أن المبرد لم ينفرد بهذا الرأي بل سبقه الأخفش والجرمي . ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن هذا مما انتصر فيه ابن ولاد لسيبويه، و لم أره مذكوراً في كلام أبي الحسن مع أن كلاهما يخرج من مشكاة واحدة خلا أن ابن خروف فرَّع المسألة ونظَّر لها وأطال ذيل الكلام فيها، والمعول عليه السماع كما سلف . وأول من أشار إليه ـ فيما أعلم ـ ابن ولاد إذ قال : وهذا بالتكذيب لما حكاه ـ يريد سيبويه ـ أشبه منه بالرد والاحتجاج لأنه إنما حكاه عن العرب و لم يدع أنه استنبطه وقاسه .

الكتاب (٣/٣٣٩ ـــ ٣٤٥)، السيرافي (٤/١٤٩)، الشرح (ص٣٩٦ ـــ ٤٠٤)، الانتصار (ص٢٤٤ ـ ٢٤٥)، ابن يعيش (٥/١٤٦ ـ ١٤٧)، الرضي على الشافية (٢/٢٠ ـ ٢٥)، الارتشاف (١/٢٨٣)، المساعد (٣/٣٦٥) .

التسمية بالفعل المتصل بألف الاثنين أو واو الجماعة

إذا سميت بضربا وضربوا ففيه وجهان :

الأول : أن تكون الألف والواو علامتين للتثنية والجمع على لغة : أكلوني البراغيث فيجب زيادة النون، تقول: ضربان وضربون . ويجوز أن يعربا إعراب المثنى والجمع على حده، وهذا الإعراب يجوز في المضارع إذا سمِّي به في هذا الوجه، تقول : هذان يضربان وهؤلاء يضربون فيكون الإعراب على الحروف قبل النون . ويجوز فيه أيضاً أن يجعل الإعراب على النون .

الثاني : أن يكون الألف والواو ضميرين ففيه الحكاية فحسب، لأنه من التسمية بالجمل . وَوَهَّمَ ابنُ خروف المبردَ إذ تأول على سيبويه خطأً أنه جعل يَضرِبُون بمنزلة ضربينَ في كل حال ورد عليه قال : ونص سيبويه : وكذلك يضربون في هذا القول" أي إذا أعرب بالحروف هو بمنزلة ضربين في الرفع بالواو، وفي النصب والجر بالياء، وقول سيبويه : وصرت كأنك سميت بِيَبْرِينَ" يريد : أنك تقول ضربينُ كما تقول يبرينُ في جميع الأحوال أي : في لزوم الياء وهذا ما عبَّر عنه الناظم بقوله :

ومثل حينٍ قد يرد ذا البابُ

قال الأشموني : فيكون معرباً بالحركات الظاهرة مع لزوم الياء، وعقَّب ابن خروف بقوله : وتشبيه سيبويه صحيح بديع، ويبرين لا ينصرف في التعريف على كل حال لمكان الزيادة في أوله والوزن عنيت بلداً أو رجلاً وسيبويه هو الذي علم بهذا، وهو يرد بهذا قول المبرد : وصرف يبرين لو لم يكن اسم بلدة ولكن إذا

سميت بها رجلاً خطأ، وابن ولاد له فضل السبق في تخطئة المبرد، فقد بسط القول على هذا في الانتصار .

الكتاب(٣/٢٠٩، ٢١٠)، السيرافي (٤/٨٤)، الشرح(ص٢١٩)، المقتضب(٤/٣٧٠)، الانتصار(ص٢٢٧، ٢٢٨)، الرضي على الكافية (٢/١٤٤)، الأشموني(١/٨٦) .

التسمية بذو

عند سيبويه أن أصل ذو "فَعَلٌ" فإذا سميت رجلاً ــ ذو ــ قلت : هذا ذواً قد أقبل، فحكم بتحريك العين ثم حذف، وهو مذهب الفراء أيضاً. وذهب الخليل إلى أنك تقول: هذا ذوٌّ. قال السيرافي : "من حجة الخليل أن الحركة غير محكوم بها إلا بثبت، ولم يقم الدليل على أن العين متحركة".

ورأى ابنُ خروف أن كلا المذهبين قياس قال : وليس في حركته دليل أقوى من آباء لأنه أفْعَال وهو جمع لَفَعلٍ ومثله جمع (ذو) على ـ أذواء ـ والحجة أيضاً في قوله تعالى : ﴿ذواتا أفنان﴾ فإنه تثنية مؤنث ــ ذو ــ وقد تحركت في العين وهو مفرد وعلى هذا فقد سلم عنده البناءان وهو فيه تابع لشيخه ابن طاهر أفاده قوله : وكان الأستاذ أبو بكر رحمه الله يغلّب قول سيبويه وربما غلّب قول الخليل، وفي مناقشته لهذا الأمر رد ابن خروف قول سيبويه : "كما أن أبوان دليل" وقال ليس فيه حجة لأنه لا يمكن أن تكون الحركة فيه فرعاً لأنها قد استمرت في المفرد، لكن آية الرحمن السابقة تمثل الحجة لسيبويه فيما ذهب إليه.

قلت : لأنها نظيرة ما احتج به من قول العرب : هاتان ذواتا مال .

الكتاب(٣/٢٦٢، ٢٦٣)، السيرافي (٤/١١١، ١١٢)، الشرح (ص٢٩٢)، ماينصرف (ص٦٨ ـ ٦٩)، اللسان (ذو ـ ذوات) .

٣) في العلـــة

العلة عند ابن خروف

تمثل العلة عند النحاة "الوصف الذي يكون مظنه وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ـ أو بعبارة أوضح ـــ هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"(١) .

ولأبي الحسن بن خروف حديث عن العلة في النص الذي حققناه، يتضح منه أنَّه كان يرد به على السهيلي، وذلك قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف . هذه الترجمة يدخل تحتها جميع أبواب الصرف وترك الصرف وهو من أبدع أبواب العربية وأضبطها لما صرفت العرب وما لم تصرف، وبيَّنه باباً باباً، وأتى في أكثرها بعجائب لا يشتغل بفهمها إلاَّ من نَوَّر الله بصيرته إلى هذا العلم ولحق بالمحسنين فيه . ثم قال : ولضيق باع بعضهم فيه اعترض على سيبويه وأوهن حجته بزعمه، وتعقب كثيراً منها بالنقض بلا معرفة ولا إنصاف .

وكان السهيلي قد قال ناقداً علل النحاة فيما لا ينصرف: "زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل؛ إذ الفعل فرع للاسم وثانٍ له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعيتان، كالتعريف فإنه فرع للتنكير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير وكالجمع فإنه ثانٍ للإفراد، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم، وهذا الباب لو قصروه على السماع و لم يعلّلوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفِعَ بنقلهم ، و لم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك

(١) انظر العلة النحوية لمازن المبارك (ص٩١) .

أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم فقالوا : أضعف من حجة نحوي[1]

وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفسادٍ من العلل، لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها، كما تقول : الاسكار في الخمر علةُ التحريم، فهذا تعليل صحيح، لأن الحكم وهو التحريم يوجدُ بوجود السُّكر، ويُعدم بعدمِه، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة .

ومن علل النحو ما يطرد وينعكس فيتبين صحتها كالاضافة فإنها علة للخفض يوجد بوجودها ويعدم بعدمها" ..... إلى أن قال: "أما علة امتناع الاسم من الصرف ففيها ما ذكرنا من الفساد والمناقضة، أما الفساد في العلة فعدم الاطراد فيها والانعكاس، أمَّا عدم الاطراد فإنا نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى، وعملاً ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين كضارب ونحوه فإنَّ فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تالٍ للاسم ووصف له ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين".

ثم استرسل في بيان تحكم النحاه في هذا الأمر من وجهة نظره والتمثيل له إلى أن قال: " ثم لو كُوشِف منهم عاقل بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول

---

(١) من قول الشاعر :

مرت بنا هيفاء مجدولة ... تركيه تنمى لتركي
ترنو بطرف فاتر فاتن ... أضعفَ من حجة نحوي

انظر معجم الأدباء (٨٧/٤)

وأمراض .... ولرأى هذا القول مما تلفِظُه الأذهـانُ وتَمُجُّـه الآذان وتَقْـذَرُه الطبـاع وتعافه النفوس»[١] .

وفي رده قال ابن خروف : " ولا بد من ذكر مقدمة هنا يستعان بها على فهم أغراض الأئمة وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربية وسقوط الاعتراضات عليهم ... وذلك أن الأئمة رحمهم الله ـ لمَّا نظروا في كلام العرب ووجدوه متسعاً لا تضبطه الحدود ولا يحصره القياس اعملوا أنفسهم في حصر ما أمكن منه وردِّه إلى قوانين يُعمل عليها، فيعلم بذلك من كلام العرب ما لا يمكن ضبطه بالحفظ فمن هنا احتاجوا إلى الكلام في أكثر العلل، ومالم يدخل لهم تحت قياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يقاس عليه ولا علة له .

فصار هذا النوع الذي يدرك بالقياس وهو الذي يسمى "النحو" و"العربية" أعظم في نفوسهم واضبط لمعارفهم وأنبه لخواطرهم وأنفع للناظر فيه وفي غيره من النوع الذي يسمى "اللغة" ويستوي في حمله العالم والجاهل إذا قيَّد الألفاظ .

ولذلك قال ابن الجني : قال لي أبو علي الفارسي : لأَنْ أعلم مسألةً واحدةً من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغةٍ عند عيون الناس . وقال : قال لي بحلب سنة بضع وأربعين وثلاثمائة : لأَن أُخطِئ في خمسين مسألة من اللغة ولا أخطئ في مسألة واحدة من القياس أحبُّ إليَّ .

ثم قال : وبالقياس ضُبط كلامهم وبالتفتيش والنظر لحقت أغراضهم وعُلِمَ حقيقتُهم ومجازُهم وحصر أكثر ذلك ، فجمعوا الكثير الذي لا يضبطه الحفظ في

---

(١) انظر أمالي السهيلي (ص١٩) فما بعدها .

القليل بالقياس، فاستغنى من أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عللهم، وما قيدوه بذلك عن حفظ ما لا ينحصر إذ قد فاتهم الأخذ عن العرب، فثبت بذلك للأئمة الفضل والزلفى عند الله تعالى . فممَّا قصدوا جمع الكثير من الكلام الذي لا ينحصر ولا يدخل تحت الحفظ في النزر بالقياس هذا الباب الذي نحن فيه ..... إلى أن قال : وبهذا الذي ذكر الأئمة قرب حصر الباب وسهل حفظه واستغني به عن حفظ جميع ما تشتمل عليه هذه الأنواع التي لا يمكن حصرها بالحفظ، فلا فرق إذن بين قولك : كل اسم اجتمع فيه علتان من هذه العلل الموصوفة لا ينصرف وبين قولك : كل فاعل ومبتدأ مرفوع وكل مضاف إليه مخفوض، فهذه علل موجبه عند العرب مطرده، فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوزه ويبحث عن أصول تلك العلل، ولأي شيء صارت عللاً، فإذا وفِّق لذلك وعرفها كان أعظم فائدة وأكثر تصرفاً وأنبه خاطراً وأبعد من الزلل وأعرف بحكمة العرب من الأول . وكلاهما متبع ما وجد من كلامهم وقد قالت الحكماء : من التمس البرهان على كل شيء فهو أبله، لأنه لا فرق بين من التمس من المهندس إقناعاً ومن التمس من الخطيب برهاناً، وأنَّ كل واحدٍ منهما أبله، فمن التمس من المهندس برهاناً في صناعته فهو عالمٌ حكيم وهمته الحق ومن التمس من الخطيب اقناعاً على أنَّ زيداً عفيف فهو أيضاً عالم حكيم همته الحق وأعطى كل شيء حقه، ومن علل النحو ما هو برهان ومنها ما هو إقناع" .

في كلامٍ له آخر نفيس أتينا على ذكر أَهَمِّ ما جاء فيه على أنه كله في غاية الحسن والنفاسة وانظر إلى قوله : وقد قالت الحكماء من التمس البرهان على كل

الخطيب برهاناً، فإنه بديع ولعل كلامه هنا من أفضل ردوده على أبي القاسم السهيلي[١] .

وقد مضى[٢] أنه ردَّ على ابن مضاء اللخمي كتابه المسمى "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان" بكتاب سماه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو" ومعلوم أن ابن مضاء قد دعا إلى إسقاط القول بالعامل وإسقاط العلل الثواني والثوالث وتمارين التصريف جارياً في هذا على سنن ابن حزم الظاهري ومتبعاً طريقه[٣] . ولهذا رأى ابن خروف أن في ذلك نقضاً لما بناه النحاه وأرسوا قواعده على مدار السنين، وهذا قد يفضي إلى القضاء على النحو العربي والتشكيك فيه، وقد مرَّ بنا ما كان من رده على السهيلي في باب الصرف ومنعه على أنه لم يقبل بعض التعليلات . ومما يؤيد ذلك في القطعة التي بين أيدينا من التنقيح قوله في باب إضافة المنقوص :

" أبو علي : سمعت أبا اسحاق ينكر أَفْعَيْ في الوصل بالياء، قال : لأنه رجوع إلى ما فرُّوا منه، وذلك أنهم قلبوها في الوصل إلى الألف فراراً من الياء، وليس يعتد بقلبها في الوقف كما اعتُدَّ به في الوصل، لأن الوقف غيرُ لازم كما لزم في الوصل، ولذلك لم يجعلوا الأصل في تاء التأنيث أن تكون هاءً، وفي التنوين أن يكون ألفاً، ولا التضعيف في الوصل كما فعلوه في الوقف قال : قلت له : الوصل والوقف

(١) انظر الشرح (ص١٩٢) فما بعدها وأمالي السهيلي (ص١٩) فما بعدها .

(٢) انظر: ماسبق ص ٣٦

(٣) انظر الرد على النحاه لابن مضاء تحقيق د. محمد إبراهيم البنا (ص٩) من الدراسة .

يتعاقبان علي الكلمة فلِمَ صار الوصلُ بالاعتداد أولى من الوقف ؟ قال : لأن وضع الكلام للفائدة ، والفائدة لا تحصلُ إلا بالترتيب ولا تكون إلا في الوصل".

ثم يعقب على هذا بقوله : "قلت: هذه جعجعة ولا طحن، فيا ليت شعري متى كانت الياء في أفْعَيْ ونظائرها عند هؤلاء ألفاً ثم ردّوها ياء، أفي النوم أم في اليقظة وهم لم ينطقوا بها في الوصل والوقف إلا بالياء، و لم يقلبوها، وإنما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس، فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض وما ذكره لا معنى له"[1] . وتعقبه هذا دليل على ما ذهبنا إليه .

(١) انظر الشرح (ص٤٧٣)، (ص٤٧٤) .

لم منع صرف المعدول من العدد ؟

منع المعدول من العدد الصرف للعدل والوصف عند البصريين، فأُحادَ عند سيبويه جاء محدوداً عن وجهه، فترك صرفه لأنه نكرة يوصف به نكرة، ومنعه الكوفيون الصرف للعدل والتعريف، واختار ابن خروف ما ذهب إليه سيبويه قال : لأن المعنى كما ذكر، وجميعها نكرة والحجة :

١ ـ قول أبي عمرو في الآية : ﴿أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع﴾ فهذا صفة كأنك قلت : أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ...

٢ ـ قول ساعدة بن جؤيَّة :

وعاودني ديني فبت كأنني ... خلال ضلوع الصدر شِرْع ممددُ
ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه ... سباع تبغّى الناس مثنىً وموحدُ

وكان الفراء قد ذهب إلى أنها معارف بالألف واللام في النية ومنع دخولها في اللفظ لأنها في تأويل الإضافة عنده قال : ومن جعلها نكراتٍ صرف، وأنشد :

فإنَّ الغلامَ المستهامَ بذكره ... قتلنا به من بين مثى وموحدِ
لأَربعةٍ منكم وآخر خامسٍ ... وسادٍ مع الإظلامِ في رمحِ معبدِ

والعرب تقول :ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ، وثُلاثاً ثلاثاً ."

ولم ينف ابن خروف هذا الرأي بدليل أنه عقب على قوله : إن الشاهد في بيتي ابن جؤيَّه السابقين جريُ مثنى وموحد صفة بقوله : ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر محذوف تقديره : منها مثنى ومنهاً موحد ثم قال : "فلا يكون في

البيت حجة ولكن كونهما صفاتٍ أشهرُ " وترجيحه ـ رحمه الله ـ كونها صفات أولى وهذا مما انتصر فيه لسيبويه .

الكتاب(٣/٢٢٥، ٢٢٦)،الشرح(٢٤١، ٢٤٤)،المقتضب(٣/٢٨١)،وابن يعيش (٦٢/١،٥٧/٨)،والرضى على الكافية(٤١/١)،شرح الكافية الشافية(٣/٤٣٢، ٤٤٦)

جازم جواب الطلب

اختلف النحاة في جازم الفعلِ بعد الطلبِ بم انجزم ؟ على مذاهب :

الأول : أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم .

الثاني : أن الأمر والنهي وباقيها نابت مناب الشرط، أي : حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت .

الثالث : أن الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب .

الرابع : الجزم بلام مقدرة، فإذا قيل "ألا تنزلُ تُصِبْ خيراً" فمعناه : لِتُصِبْ خيراً، وهذا ضعيف .

ومذهب سيبويه أن الطلب ناب مناب الشرط، وأنه إنما انجزم بالطلب نفسه. ورأى أبو علي الفارسي أن الشرط محذوف دل عليه ما قبله . وبقوله أخذ أكثر المتأخرين، ورد عليه ابن خروف نافيا ذلك وقال : بل الأمر على ما زعم سيبويه لأنها نابت مناب الشرط ومعمولهِ فعملت عمله، وأيده ابن مالك بقوله : والصحيح أنه لا حاجة إلى تقدير لفظ إنْ، بل تَضَمُّن لفظ الطلب لمعناها مُغنٍ عن تقدير لفظها كما هو مغن في أسماء الشرط نحو : من يأتني أكرمه، وهو مذهب الخليل وسيبويه . وقد كان ابن خروف دقيقاً إذ نصَّ على نفي تقدير الشرط بعد هذه الصدور لأنه إذا جاز أن يجزم الاسم المتضمن معنى إنْ فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلاً واحداً كما قال الرضي .

انظر : الكتاب(٩٣/٣)، الشرح ص ٢٨ ، ابن يعيش (٤٨/٧)، شرح الكافية الشافية (١٥٥١/٣)، شرح التسهيل لابن مالك (٤٠/٤)، الأشموني (٣٠٨/٣،٣٠٩)، الرضي على الكافية (٢٦٦/٢) .

علة منع سراويل من الصرف

قال سيبويه : "وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة" . وقد ذهب الفارسي إلى أن سبب المنع علتان : إحداهما التأنيث، والأخرى صيغة منتهى الجموع قال: وهذان السببان لا يفارقان سراويل في معرفة ولا نكرة ثم قال : وهذا ينبغي أن يكون قول سيبويه . ورد ابن خروف بأن ما ذكره عن سيبويه ليس في كلامه ما يدل عليه، ولا يحتاج سيبويه ولا غيره مع صيغة منتهى الجموع إلى علة أخرى .

وتَعَقَّبُ ابن خروف في محلِّه، لأن صيغة منتهى الجموع تقوم مقام علتين، فالعلة التي أضافها الفارسي ليس بنا إليها حاجة، والوزن في غُنْية عنها ألا ترى أنهم منعوا شراحيل من الصرف لهذا الوزن مع أنه مذكر .

الكتاب (٢٢٩/٣)، الشرح (ص٢٤٩ ــ ٢٥٠)، المسائل المنثورة (ص ٢٧٥)، الارتشاف (٤٢٧/١)، ابن يعيش (٦٤/١،٦٥) .

علام يدل اسم الفعل فداءِ ؟

يرى الخليل أن " فداءٍ لك" بمنزلة : أمسِ وقال السيرافي : يعني أنه مبـني، وإنمـا بني لأنه في موضع الأمر، وعلة بنائـه عنـد الفارسـي أنـه اسـم لقولـك : افْدِ وهـي كدراكِ فبني لوقوعه موقع المبني . وتعقبه ابن خروف قائلاً : إن ما ذهب إليـه ليـس بشيء، لأن الأسماء المرفوعاتِ التي بعدَهُ تمنعه من ذلك وهي :فداءٍ لك أبـي، وفـداءٍ لك نفسي، وفداءٍ لك خالتي، وفداءٍ لك ما تُقِـلُّ النَّعْـلُ . ثـم قـال : وهـذا كلـه لا يصح رفعه في الأمر للمخاطب بغير لام الأمر . فإنما فـداءِ المكسـور اسـم للفعـل في الخبر كشتان وهيهات، والتنوين فيه للتنكير وفيه معنى لتفدك نفسي أو ليفـدك أبـي ويؤيده ابن يعيش إذ قال وإنما بني لوقوعه موقع فعل الأمر ثم أضاف : وهذا تقريب والحق في ذلك أن علة بنائه إنما هي لتضمنه معنى لام الأمر .

الكتـاب (٣٠٢/٣)، السـيرافي (١٣١/٤)، الشـرح (ص٣٤٨)، الإنصـاف (٥٣٤/٢)، ابن يعيش (٥٠/٤، ٧٢، ٢٩/٩) .

علة منع صرف يهود

يهودُ ومجوسُ اسمان لجماعةِ أَهل هاتين المِلَّتين، فإذا كانا مصروفين فعلى نية الجمع وإذا منعا الصرف فعند سيبويه أن ذلك للعلمية والتأنيث، وعند المبرد أن الياء زائدة في يهود فمنع الصرف فيها للعلمية ووزن الفعل، قال: ولو أراد الحيَّ لم يصرف. ومذهبه عند ابن خروف غير سديد قال : لأن الياء ليست للغائب فيكون فيها وزن الفعل والتعريف وبيت الأوسي يرد ذلك . يشير إلى ما أنشده سيبويه من قول الأنصاري :

لنخرجن يهوداً من مجالسنا

فلا يُجَالسنا من بينهم أحدُ

وكان ابن ولاد قد قال في الانتصار : لو أن اسماً مؤنثاً معرفة وقع في الكلام على وزن الفعل المضارع لمنعناه الصرف بالتأنيث والتعريف وألغينا العلة الثالثة .

الكتاب(٣/٢٥٤)، السيرافي(٤/١٠٨)، وما لا ينصرف(٦٠)، الانتصار(٢٢٩، ٢٣٠)، الشرح(ص٢٨٠) .

٣) في الإعـــراب

التسمية بالمركب من النعت والمنعوت

إذا سميت رجلاً بعاقلة لبيبة، أو عاقلٍ لبيب، صرفتَه وأجريتَه مجراه قبل أن يكون اسماً ، هذا مذهب سيبويه قال : "وكذلك في الرفع والجر منوَّن، لأنه ليس بشيء عمل بعضُه في بعض فلا ينون، وينون لأنك نونته نكرة وإنما حكيت " .

وبين ابن خروف أنه يشير بقوله : حكيت إلى اثبات التنوين قال : وقد بيّن قريب آخر الباب أن عاقلة لبيبة معرب . ولم يرتض ما ذهب إليه الفارسي من أن عاقلة لبيبة علماً جملة محكية من باب شاب قرناها .

وتعقبه قائلاً : وهذا الذي وجه به قول سيبويه في جواز الحكاية في " عاقلة لبيبة" غير جيد، لأن العرب لم تعامل الضمير في الصفات ولا المرفوع بها الظاهر، ولم يرد سيبويه إلا حكاية "دعنا من تمرتان" أي المفرد، وأما حكاية المفرد في التسمية فقبيح لقلته ولأنه ليس بقياس .

وكان السيرافي قد جعلها من باب التسمية بالمفرد أيضاً لا من باب التسمية بالجملة، وهو أولى وأوفق لبيان مراد سيبويه .

الكتاب (٣/٣٢٩)، السيرافي (٤/١٤١،١٤٢)، الشرح (ص٣٨٦)، التعليقة، باب . الحكاية.

(٩٩)

وضع أن في مثل : ما منعك أنْ تأتينا

حذف الجارِّ مع أنَّ وأنْ قياسٌ مطرد إذا أمن اللبس، واختلف في موضعهما بعد حذف الجار، فعند الخليل والكسائي أنهما في محل نصب، وعند الأخفش أنهما في محل جر وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين إذ نقل النصب عن الخليل ثم قال : ولوقيل إن الموضع جرٌّ لكان قويـاً، وأيد ابن خروف رأى سيبويه في كون الجر وجهاً قوياً، حين نَصَّ على أنه مجرور إذ قال في شرحه : وتقول ما منعك أن تأتينا كقوله : قال ما منعك عن كذا ومن كذا، ثم قال : ويكون منعك من كذا على وجه آخر كقوله :

منعت تميماً منك أني أنا ابنها

فالمجرور هنا طالب في المعني وفي الأول مطلوب، وقد يكون ما منعك أن تأتينا على حد : ما منع منك إتياننا فحذف، واستطراده هنا دليل على توسعه في الإعراب ويؤيده قوله : وكل حسنٌ .

انظر : الكتاب(١٥٥/٣)، وشرح الكافية الشافية (٦٣٢/٢) وفيه وفي التسهيل سهو في نقل المذاهب نَبَّه عليه ابن عقيل في المساعد (٤٢٩/١، ٤٣٠)، والخضري في حاشيته على ابن عقيل (١٨١/١) وتبع الأشموني ابن مالك في الجزء الثاني (ص٩٢)، وانظر الشرح (ص١٣٠) .

سبأ بين الصرف ومنعه

يَرَى سيبويه أن صرف سبأ على إرادة الحي، ومنعه على إرادة القبيلة، في كثرة الاستعمال سواء، ومن شواهد الصرف :

١ ـ قوله تعالى : ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آية﴾ سبأ آية ١٥ .

٢ ـ قوله تعالى : ﴿من سبأ بنبإٍ يقين﴾ النمل آية ٢٢ .

٣ ـ قول النابغة الجعدي :

أضحت يُنَفِّرُها الوالدان من سبإٍ
كأنهم تحت دفَّيها دحاريجُ

واستشهد للمنع بقراءة أبي عمرو، فقد كان لا يصرف سبأ لأنه يجعله علماً للقبيلة في الآيتين السابقتين، هذا في الكلام، وفي الشعر بقوله :

من سَبَأَ الحاضرين مَأْرَبَ إذْ
يبنُون من دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا

ولم يرتض ابن خروف قول الأعلم : إن النابغة أراد بقوله : (من سبأ) الحي أو الأب لفساده عنده قال : لأن سبأ ليس من أسماء الآباء ولا الأمهات لأنه لا يقال : بنو سبأ . كما لا يقال : بنو ثمود ولا بنو قريش، فالأمران عند أبي الحسن لا يستويان وذلك أن سبأ عنده في حالة الصرف لا يحتمل إلا أن يكون اسماً للحي، كما ردَّ قول المبرد من أنه لاحجَّة في البيت لأنه شعر، ولا شاهد فيه لإمكان الضرورة . قال : ولم يأت به سيبويه إلا بعد النص على جواز الوجهين فيه في السعة. ثم ذكر أنه في الشعر كذلك وليس بضرورة . وقال السيرافي : ما كان في صرف سبأ في الشعر حجة لولا أن الوجهين مشهوران في الكلام . وبمثله قال

ابن ولاد، وأضاف : وإذا كان ينصرف في الكلام فهو في الشعر أجوز، وما من شك في أن ابن خروف أفاد من رده، وله فضل تهذيب العبارة والتعليل، ولم يرد في كلامه إشارة إلى الانتصار .

الكتاب(٢٥٢/٣، ٢٥٣)، النكت(٨١٤/٢)، الشرح(٢٧٨، ٢٧٩)، ما ينصرف (ص ٥٩)، الانتصار (ص٢٢٨)، السيرافي (١٠٨/٤)، المقتضب (٣٦٠/٣،٣٦٤) .

التسمية بجمع المؤنث السالم

إذا سمي بجمع المؤنث السالم ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول : بقاؤه منوناً بعد التسمية بالنظر إلى الأصل تقول : هذه عرفاتٌ، وهي لغة أكثر العرب، نبه على هذا سيبويه .

الثاني : منعه من الصرف، وإعرابه إعراب جمع المؤنث بالضمة رفعاً والكسرة نصباً وجراً بلا تنوين، قال ابن خروف : وهو مذهب الأخفش والمبرد، وإليه ذهب أبو علي الفارسي، ولم يجوز فيه الفتحة في حالةالنصب، وفسر به كلام سيبويه إذ قال : من قال : أخو عاناتِ بالكسر ولم ينون لم يقل : رأيت عاناتَ فيفتح. ووهمه في ذلك ابن خروف نافياً أن يكون في كلام سيبويه ما يدل عليه قال : لأنه لم يزد على أن قال: "ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول : هذه قريشياتُ كما ترى، شبهوها بهاء التأنيث"، وأضاف: غيرأن قوله شبهوها دليل على جريها مجرى ما فيه الهاء في الحركات وترك التنوين والجرة، وأن الحركة في التاء قد خرَجت من شبه تاء الجمع .

الثالث : إجراؤه بالحركة غير منون مجرى ما فيه هاء التأنيث إذا كان علماً، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، وبه أخذ السيرافي، وحمل عليه كلام سيبويه وأيده فيه ابن خروف ثم قال : وكلٌّ تكلم به العرب، وعلى هذه اللغات روى قول الشاعر :

تنورتها من أذرعاتَ وأهلها

يثربَ أدنى دارها نظر عالي

الكتاب(٣/٢٣٣)، المقتضب (٣/٣٣٣)، والسيرافي (٤/٩٩)، وأصول ابن السراج (٢/١٠٧)، الشرح: ص ٢٥٦ ، شرح الكافية الشافية (٣/١٤٢٦)، الخزانة (١/٥٦) .

حالات أفعل بين الصرف ومنعه

لأفعل ثلاث حالات :

الأولى : ما إذا كان غير مختص بشيء كقولك : كلُّ أفعلٍ فإنه يحتمل أن يكون مثالاً للاسم والفعل والصفة فهذا مصروف .

الثانية : إذا خَلَصَ للاسم صُرِف .

الثالثة : إذا كان خالصاً للوصف نحو : رجلٌ أفعلُ أو كان فعلاً نحو : أفعلَ رجلٌ فهذا غير مصروف .

وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الصواب الصرف، وخَطَّأَ سيبويه في ترك صرف هذا رجلٌ أفعلُ قال : لأنه مثالٌ لا صفةٌ، وأيَّده السيرافي، وخطأه المبرد، وذهب مذهب سيبويه ثم حكى عنه اتباع المازني وممن أيد المازني أيضاً أبو بكر بن طاهر . ورد ابن خروف قول المازني وقال : إنه ساقط، وأضاف : قد علمنا أنه مثال لكنه لـمَّا لم يشركه الفعل والاسم أجرى عليه حكمُ الوصفِ كآدم وأحمر وبهذا يتضح ضعف ما اعترض به السيرافي حيث مثل بقولهم : هؤلاء نسوةٌ أربعٌ ومررت بنسوةٍ أربعٍ فإن أربعاً وإن كان وصفاً هنا إلا أنه لم يخلص للوصفية لأنه في الأصل اسم عدد، قال ابن مالك :

وألْغِيَنَّ عارضَ الوصفية

كأربعٍ ....

وقال الأشموني : نحو مررت بنسوةٍ أربعٍ فإنه اسم من أسماء العددلكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً للأصل" . فلا بد من التفريق بين ما يقع وصفاً

هو وصف في الأصل، ودقّةُ ابن خروف هنا ظاهرة إذ قال : لـمَّا لم يشـركه الفعـل والاسم، ثم ختم كلامه بقوله : والصواب ما ذهب إليه سيبويه .

الكتاب(٣/٢٠٤)، الشرح (ص٢٠٩) فما بعدها، المقتضب (٣/٣٨٣،٣٨٤)، السيرافي (٤/٨٢)، والرضى على الكافية (٢/١٣٤) الأشموني (٣/٢٣٥،٢٣٦) .

صرف أسماء القبائل والأحياء ومنعه مبنيان على المعنى

إذا أريد الأب أو الحي صرف تقول : هذه بنو تميمٍ وهذه بنو سلولٍ مالم ترد على أخرى مثل تغلب، وإنْ أردت القبيلة في الموضعين لم تصرف، هذا رأي سيبويه وعليه أنشد

فإن تبخل سدوسُ بدرهميها

ورد المبرد صرف سلول وسدوس وقال هما مؤنثان فإذا قلت، بنو سدوسَ . وبنو سلول، لم تصرف . وتعقبه ابن خروف بأنه إنما أوقعه في ذلك قلة الحفظ مستدلاً بقول محمد بن حبيب : سدوس بن دارم وسدوس بن ذهل ... وسدوس بن أصمع، وسلول بن مرة، وسلول بنت زبان ... وسلول بن كعب" .

والحق أن هذا إنما خرج من كيسِ السيرافي وله فضل السبق في الرد ولم يزد ابن خروف على اختصار ما ذكره، أمَّا الاختصار لأقوال العلماء فأمر درج عليه أبو الحسن، وأما نسبة أقوال العلماء إليهم فالغالب على أمره أنه يعزو الكلام إلى قائله، وقد نبهنا على هذا في موضعه من التحقيق .

الكتاب(٢٤٦/٣)، والشرح (ص٢٧٣)، المقتضب (٣٦٤/٣)، شرح السيرافي (١٠٦/٤)، المساعد (٢٦/٣) .

إعراب الظروف المضافة إلى الجمل جوازاً

يجب إضافة الظروف إلى الجملة إذا كانت الظروف مبنية مثل حيثُ وإذْ وإذا وما شابهها، ويجوز إضافة الظروف المعربة إلى الجمل في مثل قول الله عزَّ وجلَّ ﴿هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم﴾ ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بمضارع أو إلى جملة اسمية إلا الاعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضٍ، ويجوز عند الكوفيين الوجهان، في كل ذلك، واختار ابن خروف مذهب البصريين إذ قال : وإذا أضفت إلى فعل الحالِ والمستقبل لم يجز في لفظ الظرف إلا الإعراب فرقاً بينه وبين الماضي . وما كان لأبي الحسن أن يقصر الأمر فيه على الإعراب لأن البناء جائزٌ أيضاً وجاء في قراءةالسبعة : ﴿هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم﴾ بالرفع على الإعراب والفتح على البناء وقال ابن مالك :

وقبل فعْلٍ معربٍ أو مبتدَا   أعرب ومن بنى فلن يفندًا

انظر الكتاب(١١٧/٣)، الشرح (ص٧٧) والمغني(٥١٨/٢)، المساعد (٣٥٥/٢)، حاشية الخضري علي ابن عقيل (١٠/٢، ١١) .

الظروف الملازمة للاضافة إلى المفرد

لها أربع أحوال : تعرب إذا أضيفت لفظاً، أوحذف ما تضاف إليه ونوي اللفظ، وتكون معربة منونة إذا حذف ما تضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه، وتبنى إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه دون لفظه ومن شواهد البناء ما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

لا يحملُ الفارسَ إلا الملْبُونْ

المحضُ مِن ورَائِه ومِن دُونْ

على نية إضافة ـ دونْ ـ معنى دون لفظ وبناؤها على الضم في التقدير أي : دونُ. وقال المبرد : لا شاهد في البيت لكونه موقوفاً ـ مسكناً ـ وقال : يجوز الا تَنْوي فيه الضمَّ وإن كان الضم فيه أظهر، وهو قول فاسد عند ابن خروف قال: "لأنه إذا أراد المعرفة فرد الضمير على الأول لم يجزْ فيه إلا ما قال سيبويه" وهذا ظاهر فإن أبا الحسن يريد أن يقول: إن الشاعر أراد المعرفة لأنه عطف على قوله : " من ورائه" فلذلك لا يجوز في دونُ إلاَّ الضم، لأن المضاف إليه منوي معناه دون لفظه.

الكتاب(٣/٢٩٠)، الشرح(ص٣٣١)، انظر ابن عقيل بحاشية الخضري (٢/١٦)، الأشموني(٢/٢٦٧) .

شتان وسبحان بين الصرف والمنع

هُما في التسمية بهما سواءٌ لا ينصرفان في المعرفة للتعريف والألف والنون، وينصرفان في النكرة بعد التسمية، وإن لم تُسَمِّ بهما كانت سبحان منصوبة معرفةً مضافةً وإن قطعت عن الإضافة نوِّنت كقول أمية بن أبي الصلت :

سبحانه ثم سبحاناً يعود له

وقبلنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وقد جاءت غير منونة فيما أنشده سيبويه من قول الأعشى :

أقـول لمـا جـاءني فـخره

سبحانَ من علقمةَ الفاخِرِ

وقال إن : سبحان الله براءة من الله عند أبـي الخطـاب ـ الأخفـش الكبـير ـ ورأى أبو عثمان المازني أنهما منصرفـان سـواء أكانـا منقولـين إلى العلميـة أم غـير منقولين، أما شتان فاسم فعلٍ التنوين فيه في حالة العلمية تنوين التمكـن، وفي حالـة البناء تنوين التنكير، وأما سبحان فاسم مصدر ملازمٌ للإضافة فإذا قطـع عنهـا نـوِّن وإذا نقل إلى العلمية كان تنوينه تنوين التمكن، وترك التنوين في سـبحان في البيـت الثاني لتنزله منزلة عثمان وبه قال أبو علي الفارسي والزمخشري ورد ابن مالك بأنه ليس علماً بل ترك التنوين لأنه مضاف إلى محذوف مقدر الثبوت كما قال الراجز :

[خالط من سلمى خياشيم وفا]

أراد : وفاها، فحذف المضاف إليه وترك المضاف بهيئته التي كـان عليهـا قبـل الحذف .

وتعقب ابن خروف أبا عثمان في تسويته بينهما في النقل وعدمه وقال : هو فاسد لأنه لم يسمع إلا تنوين سبحان وحدها و لم تقع شتان منونة .

الكتاب(١/٣٢٤، ٣/٢٩٣)، الشرح(ص٣٣٤)، وأمالي بن الشجري (١/٣٤٧، ٢/٢٥٠)، المسائل العسكرية(٤١٠،٤١١) وابن يعيش(١/٣٧،١٢٠) الكافية الشافية (٢/٩٥٨) .

قول العرب : لهنَّك لرجل صدق

للنحاة في هذا القول مذاهب، أحدها لسيبويه : وهو أن الهاء بدلٌ من همزة إنَّ كإيَّاك وهيَّاك، وأرَقت وهرَقْتُ، فلما غُيِّرت صورةُ إنَّ بقلبِ همزتها هاءً جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع، فاللام الأولى عنده لليمين، والثانية لام إنَّ .

والثاني قول الفراء : وهو أن أصله والله إنك ثم حذف حرف الجر كما يقال: الله لأفعلن وحذفت لام التعريف أيضاً كما يقال : لاه أبوك، ثم حذفت المدة كما يقال : الحصاد والحصد، ثم حذفت همزة إنَّ .

والثالث : ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم أن أصله : لله أنك واللام للقسم فعمل به ما عمل في مذهب الفراء . واللام الأولى عند ابن يعيش وابن مالك لام الابتداء، وهي كذلك عند ابن هشام، وعند الكسائي أن لهنك وهنك وواهنك بمعنى أنت، وقال ابن خروف : إنَّ معناها عند علي بن حمزة لله أنت أو لأنت، قال : وكلام سيبويه يرد ذلك .

وما ذهب إليه أبو الحسن من تأييده رأي سيبويه أوفق، وبه نعفي أنفسنا من التكلفات التي تحوجنا إليها المذاهب الأخرى كما قال الرضي .

الكتاب(٣/١٥٠)، سر الصناعة (١/٣٧١)، الانصاف(١/٢٠٩)، ابن يعيش(٨/٦٣)، الرضي على الكافية (٢/٣٥٧)، المغني (١/٢٣١)، المساعد(١/٣٢٤،٣٢٥)،الشرح (ص١٢٣،١٢٤)، اللسان "لهن" .

إعراب المضارع المنفي بلا التي يصلح قبلها ـ كي ـ

عند سيبويه أنه لا يكون في مثل قول العرب : "آتي الأمير لا يقطعُ اللصَّ" إلا الرفع في يقطع ما لم يرد في شعر، وهـذا حاصل جواب الخليل إياه حين سأله، وحكى الفراء عن العرب الجزم والرفع، وهو الموضع الذي تقع فيه (لا) موقع (أن) وأنشد :

[لو كنت إذ جئتنا حاولت رؤيتنا أو جئتنا ماشياً لا يُعرَفِ الفرسُ]

ومنه عنده قول العرب : ربطت الفرس لا يتفلَّت، وأوثقت العبد لا يفرَّ، وإلى مثل هذا أشار ابن مالك في الكافية بقوله:

والجزمُ والرفعُ رَووا في تِلْوِ "لاَ"

إن كان ما قبلُ به مُعَلَّلاَ

ولدى شرحِ كلاَم سيبويه هنا قال ابن خروف : "المعنى فيه لئلا، فحذف أنْ ورفع الفعل، وهو عذر للمجيئ، ومنع الجزم في الواجب وخطأه في الكلام، وأجازه في الشعر، ولم ينشد فيه شعراً، واعتذر لسيبويه بأن ذلك لم يصل إليه، قال: ولذلك قال بعد اخباره به : " ولا نعلم هذا جاء في الشعر البتةَ" فلولا أنه أُعلم بأنه جائز في الشعر لمنعه البتة لأن مثل هذا لاحظَّ للقياس فيه .

انظر معاني الفراء (٢/٢٨٣،٢٨٤)، شرح الكافية الشافية (٣/١٥٥٦)، المساعد على التسهيل(٣/١٠٥)، الشرح (ص٤٢،٤٣) .

إعراب ما بعد أرأيت التي بمعنى أخبرني

لايقع بعد أرأيت التي بمعنى أخبرني عند ابن خروف إلا الشرط وبعده الاستفهام وهي عنده حينئذ معلقة على الجمل بعدها قال : ومجيئها بهذه المثابة كثير في القرآن ومنها : ﴿أرءيت الذي يكذب بالدين﴾ فالذي فيه مبتدأ وجوابه ﴿فذلك﴾، والفاء وصلة لما دخل الذي من معنى الشرط ودخلت على الخبر لمكان الشرط، كذا تعرب عنده، أما المفسرون والنحاة فلا تخلو آراؤهم ـ فيما اطلعت ـ من أحد احتمالين : إمَّا أن تكون بمعنى رؤية القلب فتنصب مفعولين، وإما أن تكون بصرية أو عرفانية فتنصب مفعولاً واحداً، فآية الماعون السابقة يكون فيها ﴿الذي﴾ مفعولاً أول، والمفعول الثاني محذوف على أن أرأيت قلبية، وإذا كانت من رؤية العين فتكتفي بما ذكر وقال أبو حيان: زعم كثير من النحاة أن رأيت تعلق كثيراً وانتقدوا على سيبويه قوله : إنها لا تعلق مستدلين بآيات من القرآن . قال : " وتأول ذلك من انتصر لسيبويه"، وممن أيد ابن خروف الجملُ في الفتوحات الإلهية إذ قال : إن جملة (الذي) اسميةٌ .

وذهب ابن مالك إلى أن الرفع بعد أرأيت التي بمعنى أخبرني ممتنع، وذكر ابنُ عقيل في المساعد أنه استدل بقول أبي علي في التذكرة : لا تعلق أرأيت بمعنى أخبرني فلا تقول : أرأيتَ زيدٌ أبو من هو ؟ لأنه بمعنى أخبرني، يعني أنه بمعنى ما لا يُعَلَّق . وما في شرح التسهيل يؤيد ما في المساعد .

وإذا كان ابن خروف قد رأى التعليق هنا فلعلّه إنما أراده في المواضع التي يليها الشرط وبعده الاستفهام، وأن ذلك مخصوص بمواضع ذكرها وردت في القرآن بدليل قوله بعد ذلك: إن تعليقها على الجمل في هذه المواضع كلها . وما أخذه النحاة على سيبويه من أنها لا تعلق كما أشار أبو حيان واضح من كلامه في باب ما لا يعمل فيه ما

قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره . إذ قال : وتقول أرأيتك زيداً أبو من هو، وأرأيتك عمراً أعندك هو أم عند فلان، لا يحسن فيه إلا النصب في زيد . ألا ترى أنك لو قلت : أرأيت أبو من أنت، وأرأيت أزيدٌ ثَمَّ أم فلانٌ، لم يحسن فيه معنى أخبرني عن زيد" .

انظر الكتاب(١/٢٣٩، ٢٤٠)، مشكل إعراب القرآن لمكي(٢/٥٠٤)، البحر المحيط(٨/٥١٦، ٥١٧)، الفتوحات الإلهية (٤/٥٩٢)، ابن يعيش(٣/١٣٤)، شرح التسهيل لابن مالك (٢/٩١)، المساعد(١/٣٧٠)، الارتشاف(٣/٧٣)، الكواكب الدرية(١/٥٦)، الشرح(ص١٥٣) .

٤) في التراكيب

إنْ بين كسر الهمزة وفتحها في بيت الفرزدق

أتغضب إن أُذنا قتيبة حُزَّتَا　　　جهاراً و لم تغضب لقتل ابن حازم

البيت في رواية الخليل وسيبويه بكسر همزة إنْ لأن الفصل بين أن الناصبة والفعل قبيح كقبح الفصل بين كي والفعل، فلما كان ذلك قبيحاً و لم يجز كما قال الخليل حمل على إنْ لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال .

وردَّ المبرد كسر إن هنا البتة وقال: هذا خطأ لأن إنْ لِمَا لم يَقَع، والشعرَ قد قيل بعد قتل قتيبة ولكنه أراد المخففة من الثقيلة كأنه قال: أتغضب أنه أُذُنا قتيبةَ أي: لأنه . وتعقبه ابن خروف و لم يرتض صنيع ابن ولاد ولا ما ردَّ به في الانتصار عليه، وقال عن عدم اجازة المبرد الكسر واعتقاده أنها المخففة من الشديدة : وبئس ما صنع! وهما أوثق منه في الرواية ـ وهي رواية الفراء، والمعنى في الكسر بديع، ثم قال: ورد ابن ولادٍ عليه فيه فساد وذلك أنه جعل (حُزَّتا) في موضع المستقبل، ولا يمكن ذلك لأن الحز قد كان قبل قول البيت، واحتج بأنها لو كانت مفتوحة لوقع اللبس بين المخففة والناصبة لكونها بغير فصل، ومنع وقوع الماضي في خبر أن المخففة . وحكم ابن خروف بفساد هذا كلّه لأن عدم الفصل قد يأتي في الشِّعر وفي قليل من الكلام كما قرئ بالرفع والنصب قوله تعالى ﴿وحسبوا أن لا تكونَ فتنة﴾ و ـ لا ـ ثابتة في القراءتين قال : فقد وقع اللبس الذي اعتلَّ به، والرافع للبس الإعرابُ وثبات النون في المخففة في الخط وحذفها في الناصبة، وقد وقع الماضي في خبرها قال تعالى : ﴿والخامسة أن غَضِبَ الله عليها﴾ كما استبعد ما احتج به الأعلم أيضاً لسيبويه من أن الشرط قد يقع لما مضى في المعنى وقال : لا يقع البتة

إلا مستقبل المعنى . وتوجيه رواية الكسر عنده على أن الشاعر أراد أن يقول : أتغضبُ إنْ يذكر قتل قتيبة ويُفتخر به ورواية الفتح على أنها المخففة من الثقيلة .

الكتاب(٣/١٦١)، السيرافي(٤/٤٩)، الشرح (ص١٤١ - ١٤٣) معاني الفراء (٣/٢٧ - ٢٨)، الانتصار (ص٢٢٣ ــ ٢٢٥) المساعد (٣/١١٥)، المغني (٢٦، ٣٥)، شرح أبياته (١/١١٧)، الخزانة (٣/٦٥٥، ٩/٧٨) .

عمل إنْ النافية عمل ليس

هذه المسألة كانت مثار خلاف بين النحاة، وتعد مثالا صالحاً للمح أثر[١] أبي الحسن ابن خروف في فهم نص الكتاب، وترد ضمن أمثلة أخرى كنا قد نبهنا على بعضها لأنها تبين قيمة هذا الشرح وترينا مدى عناية مؤلفه بالكتاب ومحاولته شرح غوامضه ومشكلاته، فقد اختلف النحاة في النقل عن سيبويه في إعمالها، فممن حكى عنه الإهمال : الزمخشري وتبعه ابن يعيش، وقال ابن عقيل : إن مذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً، ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل ليس، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو الفتح ابن جني، واختاره ابن مالك، وزعم أن في كلام سيبويه إشارة إلى ذلك قال في الكافية الشافية :

وملحق بـ ما : إنِ النافي لدى
محمدٍ فيه الكسائي أنشدا
إنْ هو مستولياً ـ اعلم ـ وأبو
بشرٍ بإيماء إلى ذا يذهب

ثم شرحه بقوله : نَصَّ على ذلك أبو العباس محمد بن يزيدالمبرد وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله : وتكون إنْ كـ"ما" في معنى ليس " .

---

(١) انظر جهده في تقويم النص ص ٥١ فما بعدها.

وتَصْرِفُ ما إلى الابتداء كما صرفتها ـ ما ـ إلى الابتداء . يريـد : أنَّ إنْ إذا دخلـت عليها ما النافية منعتها عن العمل، و ـ ما ـ إذا دخلت عليها إن النافية منعتها العمـل أيضاً ثم قال : فهذا نص بعمل إنْ .

ورأيناه ـ رحمـه ا لله ـ في موضـع متـأخر مـن الشـرح نفسـه حـين فسـر نـص سيبويه: "وتكون إن كـ ـ ما ـ في معنى ليـس" يقـول : أوجـب لهـا العمـل، محتجـاً بإنشادِ الكسائي قول الشاعر :

إنْ هو مستولياً على أحدٍ   إلاَّ على أضعف المجانين

وهناك أمر آخر هو أن ابن خـروف اعـترض علـى السـيرافي في تفسـيره كـلام سيبويه هنا بأنه يعني إنما في قوله : إنما زيد أخوك وقال : إن هذا فاسد لأن الضمـير في "صرفتها" راجع إلى إنْ المذكورة، و لم يجْرِ لـ إنَّ ذكـر، ثـم قـال : فتدبـره وهـو بديع، وما ذهب إليه أبو الحسن من أنه لم يرد لإنَّ الثقيلة ذكرٌ في الباب حقٌّ، ولعل السيرافي إنما أراد التنظير من جهة أن عمل إنَّ الثقيلة يكف بما كما أنّ إنْ النافيـة إذا سبقتها ما تكفها عن العمَل، وقد سبق المبردُ السيرافي في هذا إذْ ذكر مـن أوجـه إن المكسورة أنها تدخل زائدة مع "ما" فتردها إلى الابتداء، كما تدخل "ما" على (إنَّ) الثقيلة فتمنعها عملها، وتردها إلى الابتداء في قولك : إنما زيد أخوك وهذا غايـة مـا فيه تنظير مسألة بمسألة أخرى كما أشرنا . وا لله أعلم .

انظر الكتاب(١٥٣/٣)، (١٢٢/٤)، السيرافي (٤٢/٤)، والمقتضب (٣٦٠/٢)، وابـن يعيش (١١٢/٨، ١١٣)، وشرح الكافية الشـافية (٤٤٦/١)، وابـن عقيـل بحاشية الخضـري (١٢٢/١)، والأشموني (٢٢٥/١)، والقسـم المحقـق مـن الشـرح (ص١٢٧)، والمخطـوط (ص٢٥٧) .

زيـــادة أم

جعل أبو الحسن الأخفش أم في آية الزخرف ﴿أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون * أم أنا خير﴾ متصلة . وجعلها سيبويه منقطعةً. قال المبرِّد : وهذا قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافاً فيه، أمَّا أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم ويقول أم زائدة وأنشد :

يا دهر أم ما كان مشيي رقصاً

بل قد تكون مشيتي توقصاً

ثم عقب على ذلك بقوله : وهذا شيء لا يعرفه المفسرون ولا النحويون . قال ابن خروف : "قلت وأبو زيد ثِقَةٌ، ولم يَرْوِ إلاَّ ما سَمِع، ولا تحتمل في البيت غيرالزيادة، وأجازه الأُستاذ "يعني ابن طاهر" في البيت والآية " .

وممن ذكر زيادتها الجوهري وأجازها أبو حيان وعدَّ زيادتها من أقسام أم وكذا فعل ابن هشام اعتماداً على أبي زيد ثم قال : والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤيَّة :

ياليت شعري ولا منجى من الهرم   أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

وإنما عول على ابن الشجري في أماليه، فقد قال واستشهدوا على زيادة أم بقول ساعدة بن جؤية وأنشد البيت، وقال البغدادي : خص ابن عصفور زيادتها بالشعر وقال بعد إنشاد البيتين :

وأجاز الفارسي زيادتها في قول أبي ذؤيب :

فأجبتها أمَّا لجسمي أنه   أودي بنيَّ من البلاد فودعوا

أن يكون الأصل : أم ما وتكون أم : زائدة وما : بمعنى الذي .

والحاصل أن هذا وإن كان قليلاً لكنه مؤيدٌ بالسماع عن العرب، فاعتراضُ ابن خروف على المبرد سديد ومُتَّجِهٌ.

الكتاب(٣/١٧٢) المقتضب(٣/٢٧٩)المنصف(٣/١١٨) الأمالي الشجرية(٢/٣٣٦) تذكرة النحاة (ص٤٧) و(ص٣٢٣) مغني اللبيب(١/٤٨) والخزانة(١١/٦٣) الصحاح (أمم) الشرح (ص١٦٤) .

ظننتُ لَهِنَّ زيداً ليَنْطَلِقَنَّ

ومن التراكيب التي أجازها ابن خروف : ظننت لهنَّ زيداً لَيَنْطَلِقَنَّ، ولزيد لينطلق، قال : وذلك حملاً على قولك : ظننت لئن جئتني لأكرمنك لأن المعنى هنا على الجواب والخبر . قلت : وهذا من القياس عنده .

انظر الشرح (ص١٢٣، ١٢٤)

المضارع المقترن بالفاء إذا وقع جواباً للشرط

منع سيبويه النصب في قولك : إن تأتني فأحدثُك . قال : "ولا يكون الفعل الآخر إلاَّ رفعاً، وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب بين المجزومين أن هذا منقطع من الأول، ألا ترى أنك إذا قلت : إن يكن إتيانٌ فحديث أحدثك، فالحديث مُتَّصِلٌ بالأول شريك له، وإذا قلت : إن يكن إتيانٌ فحديث ثم سكتَّ وجعلته جواباً لم يشرك الأول، وكان مرتفعاً بالابتداء".

قال ابن خروف : " وأجاز الأستاذ أبو بكر في قوله : إن تأتني فأحدثَك النصب من غير جواب وهو الذي منع سيبويه قال : قد يجوز النصبُ في الشعر وتكتفي حملاً على المعنى إذا كان واجباً."

قال في شرحه : " يريد أنه من حيث يتقدر بالشرط وهو واجب بوقوع الأول يراعى المعنى فيجعل كالمنقطع، ولا يلتفت فيه إلى تقدير الاتصال بالعطف لأنه تمثيل لا ينطق به لما ذكر" ثم قال : "وهو جائز على هذا التأويل ولا يكون إلا في الفاء ويكون معنى الكلام: إن يكن إتيان يكن حديث، لأنك لو أخرجت الفاء لجزمتَ فروعي ذلك".

ويبدو أن هذا الذي ذهب إليه ابن طاهر وأيده فيه ابن خروف من عدم الحاجة إلى تقدير مبتدأ بعد الفاء في مثل هذا التركيب هو مذهب المبرد فقد قال في المقتضب : الأصل الفعل والفاء داخلة عليه لأنها تؤدي معناه لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء موجود ..." .

وقال الرضي: مذهب سيبويه تقدير المبتدأ، يريد في قول الله تعالى : ﴿ومن عاد فينتقم الله منه﴾ المائدة٩٥ ليكون جملة اسمية في التقدير ثم قال : وقال المبرد لا حاجة إليه" .

وقال ابن عقيل : ويمكن جعل الفاء رابطة كهي في الجملة الاسمية ولا حذف، بل المقترن بالفاء هو الجواب .

الكتاب(٨٩/٣)، السيرافي(٢٤٤/٣)، الشرح (ص٢٥)، المقتضب(٥٨/٢) المساعد(١٥٢/٣)، الرضى على الكافية (٢٦٣/٢) .

حذف أن في خبر عسى

اقتران خبر عسى بأن كثير وتجريده منها قليل، هذا مذهب سيبويه، وعند أبي علي الفارسي أن الأكثر الاقتران ولا يلزم، ولم يرتض ابن خروف ما قاله الأعلم من أنَّ هدبة بن خشرم حذف أن ضرورةً في قوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ

وقال : إنه فاسدٌ لأن سيبويه يقول : واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل فجعلها لغة قليلة لا ضرورة وإليه أشار الناظم بقوله :

وكونه بدون أن بعد عسى

نزرٌ . . . .

وقد يقول قائل : ألا يحتمل أن الأعلم قد بين الشاهد على مذهب غير سيبويه فقد قال ابن عصفور : وهو قليل (يريد الحذف) وبابه الشعر" وقال ابن عقيل : وجمهور البصريين على أن حذف أن من خبر عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر، وقال الصبان : وقيل: تجردها من أن خاص بالشعر، فيجاب بأن ما ذهب إليه الأعلم، وإن كان غير متفرد به، إلا أن مراد أبي الحسن ابن خروف أن توجيه كلام سيبويه على أنه أورد البيت شاهداً على الضرورة ليس بسديد، لأن هذا قد ورد في كلامهم المنثور، والضرورة كما هو معلوم أن يضطر الشاعر إلى لون من ألوان الصياغة تلجئه إليه ضرورة الشعر لا يسوغ في الكلام، كما في قصر الممدود، ومدَّ المقصور، وصرف الممنوع وغيرها، وعلى هذا فإن تعقبه وارد ولاسيما أنهما بصدد بيان مراد صاحب الكتاب بشواهده، وهو

بها أدرى و قد عقب سيبويه بعد ذكر هذا الشاهد بقوله : يشبِّهها بكاد يفعل ثم أضاف فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الغوير أبؤساً هذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان" .

الكتاب (٣/١٥٨)، الشرح (ص١٣٦ ، ١٣٧)، الأغاني (١/١٧٥)، تحصيل عين الذهب (١/٤٧٨) النكت (٢/٧٩٠)، ابن يعيش (٧/١١٧)، المقرب (ص ١٠٧) المساعد (١/٢٩٧)، الخزانة (٩/٣٢٨) فما بعدها، الصبان على الأشموني (١/٢٦٠)، حاشية الخضري (١/١٢٤) .

شَبَّ ودَبَّ بين التعدية واللزوم

هذان الفعلان من الأفعال التي تتعدى تارة ولا تتعدى أخرى عند الفارسي، أفاده جوابه وقد سئل : كيف قالوا : مُذ شبَّ إلى دُبَّ وهما لا يتعديان؟

فقال : هما كشاءَ وشئته .

وعقب ابن خروف بقوله : والتعدي في شبَّ الصبي ودَبَّ لا يتصور، والظاهر في شاء أنه متعدٍ أبداً ... وشُب ودُبَّ مردودان لما لم يُسم فاعله ولا يتعديان لكنهما بنيا للمصدر، أي : مذ شَبَّ شبيبتي إلى أن دَبَّ دبيبتي" .

وفي اللسان : شَبَّ يَشِبُّ شباباً وشبيبةً، ودبَّ يَدِبُ دباًّ ودبيباً .

وعلى هذا فهما لازمان، وأما شبت النار تَشُبُّ، فهذا لازم ومتعد، كما قال صاحب القاموس، ولكنه بناء آخر عين مضارعه مضمومة، ولهذا رأينا أبا الحسن قيَّد عدم التعدي بشَبَّ الصبي ودبَّ، وما في اللسان يؤيده أيضاً في أَنَّ شاء متعد أبداً ونصه : المشيئة الإرادة . شئت الشيء أشاؤه شيئاً ومشيئة ومشاءة ."

الكتاب (٣/٢٦٩)، الشرح (ص٣٠٠)، السيرافي (٤/١١٥)، الإنصاف (٢/٥٢٢)، شرح الشافية (١/٣٧)، مجمع الأمثال (١/٦٢٨)، القاموس واللسان (دبب) (شبب) .

ب ـ معالم نحوه

معالم نحوه

لم يقتصر ابن خروف فيما ألَّف على فن واحد، بل كتب في كل ما ينتحله من العلوم مؤلفات نالت الاستحسان ولقيت القبول كما مرَّ، لكنه احتشد للتنقيح احتشادا، فجاء شرحه مع كبر حجمه منبئاً عن "مقدار ما بلغه من قدرة فائقة على فهم كتاب سيبويه وتوضيح غوامضه وتحليل شواهده"(١) وكانت شهرته سبباً في التعريف بصاحبه، لكننا في نهاية حديثنا عن طائفة من آرائه من خلال ما حققناه منه نجد أنه يتعين علينا أن نبين أبرز معالم نحو هذا الشارح في إيجاز شديد لئلا يكون الكلام معاداً مكروراً، فقد ظهر لنا أنه ذو شخصية مستقلة في معالجة القضايا النحوية، ووجدنا أنفسنا أمام عَلَم أطال العكوفَ على التراث النحوي وأحسن النظر فيه وأبان عن قدرةٍ على معالجة تلك القضايا، شرحاً وتفسيرا، وعرضاً وتحليلا، ونقداً واستدراكا، وهو يصدر في ذلك عن نهج ارتضاه عن قناعة واستحسان، ولْنأخذ من موقفه من سيبويه مثلاً، فإن إعجابه به كان ظاهراً في أثناء ما مرَّ بنا من التنقيح، ولذا وافقه في كثير من الآراء معللاً لذلك، ومن أمثلة موافقته إياه تأييده ما ذهب إليه من أنَّ أمْ" في آية الزخرف ﴿أمْ أنا خير﴾ هي المنقطعة، مخالفاً للأخفش في أنها متصلة، وأبي زيد في زيادتها (٢) ، كما أنه صوَّب ما ذهب إليه من أنَّ (موسى وعيسى) أعجميان(٣) ومن أمثلة مخالفته إياه ما ذهب إليه من أن

---

(١) الذيل والتكملة: ٣٢١/٥ .

(٢) الشرح ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٣) الشرح: ص ٢٢٥ .

(الحانويّ) قد يكون منسوباً إلى الحانة، لا إلى (حانٍ) كما رأى سيبويه[١] ، كما ذهب إلى أن الفتى من ذوات الواو، واصفاً قول سيبويه إن الفتوةَ منقلبةٌ عن ياء بالضعف[٢] ومما استدركه عليه قولُه: إنَّ رفع الفعل في قول سيبويه: "إن تأتني زيدٌ يقُلْ ذاك" هو الوجه الجيد، أي: زيد يقول ذاك، ويكون حينئذ على الفاء كما في قول الشاعر:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها

والشرُّ بالشَرِّ عند اللهِ مثلانِ

وهذا عنده أولى من مراعاة اللفظ[٣] وقد أجتزأْنا بهذه الأمثلة لندل بها على صاحبنا، فإذا كان هذا دأبه مع سيبويه فهو مع سواه أحرى وفي آرائه التي أسلفنا ما يدلل على ذلك، فالموافقة عنده أو المخالفة أو الترجيح رهن بظهور ما يراه صواباً يستند إلى حُجَّة ويعتمد على برهان، وإيثاره للاختيار من أقوال النحاة بصريين أو كوفيين أو غيرهم يخضع لهذا ويستند إليه.

---

(١) الشرح ص ٤٠٠ .

(٢) الشرح ص ٤٤٨ .

(٣) الشرح ص ٧٠ .

القسم الثاني

النص المحقق

وصف نسختي الشرح

لتنقيح الألباب نسختان خطيتان - فيما أعلم - ربما يزيد مقدارهما مجتمعتين على ثلث الشرح قليلاً، أمَّا أولاهما فهي نسخة المكتبة التيمورية وهي مخرومة الأول والآخر تبدأ بباب "ماتكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي" وتنتهي بباب "نظائر ما مضى من المعتل" عدد صفحاتها (٣٠٤) كل صفحة بها خمسة وعشرون سطراً وفي السطر عشرون كلمة تقريباً ورقمها بدار الكتب المصرية ٥٣٠ نحو تيمور ولها مصورة بجامعة أم القرى — مركز البحث العلمي - وإذا ما استثنينا الطمس الذي وقع لبعض كلماتها في الصفحات الأولى، وحاجتها إلى إعادة ترتيب بعض الصفحات في بدايتها، فإنها تعد أكثر وضوحاً من المغربية، وهي مكتوبة بخط أندلسي متقن، مجهولة الناسخ، وبمقارنة الجزء المتفق من النسختين وقع في ذهني أنهما منسوختان من أصل واحد لانعدام الفروق بينهما إلا ما كان غير ذي بال مثل تقديم كلمة على أخرى كأن يكون في أحدهما مثلاً : شامي وتهامي وفي الأخرى تهامي وشامي وهكذا، وذكَّرني اتقان التيمورية بما قاله ابن عبد الملك المراكشي في الذيل[1] : من أنه ذكر له بعض الرحالين أنه رأى بمدرسة الفاضل البيساني من القاهرة نسخةً بخط المصنف في مجلد واحد ثم قال : وقد انتسخ لنفسه ولرؤساء عصره، والتشابه بين النسختين كبير حتى في بعض الإضافات التي وقعت بحاشية النص، وقد أعدت ترتيبها وفق أبواب سيبويه لأن ترقيمها حديث فهي تنتظم من ١ إلى ١٠ ثم تكون صحة الترتيب ١٠، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢١، ٢٢، .... وما بعدها يكون الترقيم فيه موافقاً للكتاب، وقد اتخذتها أصلاً لتفردها بمعالجة موضوعات تبدأ بباب الجزاء وتنتهي بباب "الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام" وهذا هو القدر الذي قمت بتحقيقه ودراسته بالاضافة إلى بابي النسب والتصغير وهو مما تشترك فيه مع هذه النسخة النسخة المغربية. ويوافق ذلك مجتمعاً من طبعة الأستاذ هارون من ٧٣/٣ إلى ٤٩٦/٣ .

وأما الثانية : فهي نسخة مكتبة جامع ابن يوسف بمراكش رقم ٥٦٦ تقع في ٤٠٥ صفحات خطها أندلسي تبدأ بباب الإضافة (النسبة) وتنتهي بباب ما قيس من المعتل . وتشتمل على السفر الرابع من الشرح ففي الصفحة الأخيرة منها ما نصه (كمل السفر الرابع وبكماله كمل شرح كتاب سيبويه — رحمه الله — وكمل الكتاب أيضاً ...) وناسخها عبيدالله بن أحمد بن أسدون - انتهى من النسخ في العشر الوسط من جمادى

الآخرة عام اثنين وأربعين وستمائة وبها طمس في بعض أوراقها بسبب الرطوبة ونقص من الوسط وتحتاج إلى إعادة ترتيب أيضاً . وبعض أوراقها باهته ولذلك لا تتضح بالتصوير، وتتفق مع التيمورية في بابي النسب والتصغير من الجزء الذي حققناه كما أسلفنا .

ولما كانت النسختان على النحو الذي أشرنا من حيث التشابه بينهما في كل شيء تقريباً خلت الحواشي من تعليقات تبين الفروق بينهما . ويجدر بنا أن نشير إلى أنهما قوبلتا على أصل المؤلف كما جاءْ بالحاشية عند الكلام على (باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء) وانظر القسم المحقق (ص٤٠٦) .

توثيق نسبة الكتاب إلى ابن خروف:

سبق أن ذكرنا في حديثنا عن أثر أبي الحسن بن خروف في الخالفين من النصوص المنقولة من هذا الكتاب، ما يؤيد نسبة هذا الشرح إليه، ونكتفي بذلك هنا.

منهج التحقيق

لقد بذلت غاية الجهد في قراءة هذا النص، وحاولت أن يخرج على النحو الذي صدر عليه من المؤلف، واستعنت في سبيل هذا الغرض بالرجوع إلى مصادره من كتب النحو واللغة والشواهد، ولم يكن هدفي في التعليق إلا إضاءة النص حتى يسهل فهم مراده، ويقرب من أذهان المطلعين عليه، واكتفيت بأن أثبت من التعليقات ما رأيت ضرورته لإيضاح مبهم أو تفسير غامض أو ما شابه ذلك، كما استعنت بالوسائل الحديثة من علامات الترقيم، وترتيب فَقَار الكتاب، وضبط المشكل من النصوص. وما إن فرغت من ذلك حتى اتْبَعْتُ النص المحقق بالفهارس المتنوعة التي تكشف عن مضمونه.

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة التيمورية .

صورة الصفحة الثانية من مخطوطة التيمورية .

صورة الصفحة الثالثة من مخطوطة التيمورية .

باب الإضافة إلى المحلوف به

صورة الصفحة الأخيرة من النص المحقق (التيمورية) .

صورة الصفحة الأخيرة من القطعة المتاحة من الشرح (التيمورية) .

/ ويُقَالُ(١) : حَقَقتُ الشيءَ وحَقَّقتُه بمعنى تحَقَّقْتُهُ، وقولُ الشاعر(٢): ١

أُكاشِرهُ وأعلَمُ أنْ كِلانا على ماساءَ صاحبَه حريصُ

شاهده: ....(٣) اسمها فيها، وعلى هذا خُفِّفَتْ، ويقعُ بعدها المبتدأُ والخبرُ من غير فصْلٍ، ولذلك وقع بعدها كلانا مرفوعاً بالابتداء، وكذلك يقع بعدها الشرط والجزاء، وأُكاشِره: أُضاحكه، ومعنى البيت معلومٌ.

ووقع بعده في نسخة الفارسي : وهو الأعشى، وقول: ...(٤)

في فِتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد عَلِموا أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفَى وينتعلُ

شاهده : تخفيفُ أَنَّ وإضمارُ اسمِها فيها، ولذلك ارتفع بعدها المبتدأُ والخبرُ ....(٥) لمَّا(٦) ذكر الفعل بعد أنْ أتى بالعِوضِ، وهي لا، وقد اعتذر لمجيء الفعلِ بلا والسين، وسوف مع المضارع ومع الماضي بقد، ولمجيء الإبتداء بعدها من غير فصلٍ في آخر أبواب أنْ، فقال(٧): "وإنما جازَ قد

---

(١) من هنا تبدأ نسخة الأصل ـ التيمورية ـ ويوافق حديثه شرح بيت الراعي :

فلو أنَّ حُقَّ اليوم منكم إقامةٌ وإن كان سَرْحٌ قد مضَى فتَسرَّعا

والبيت في الكتاب (٧٣/٣) .

(٢) هو ـ عَدِيُّ بن زيد ـ كما في بعض نسخ الكتاب(٧٣/٣)، والبيت في المقتضب(٢٤١/٣)، وتحصيل عين الذهب(٤٤٠/١)، والأمالي الشجرية (١٨٨/١)، وشرح ابن يعيش على المفصل(٥٤/١)، ولم يرد في ديوانه ولا ملحقاته.

(٣) طمس مقداره ثلاث كلمات، ولعل النص: " تخفيف أنَّ وإضمار اسمها ....".

(٤) كلمة مطموسة ولعل النص : وقول الشاعر، والبيت في ديوان الأعشى (ص٥٩)، وانظر : الخصائص (٤٤١/٢)، والمنصف (١٢٩/٣)، وابن الشجري (٢/٢)، وابن يعيش (٧٤/٨، ٨١)، والخزانة (٥٤٧/٣، ٢٥٦/٤) .

قال السيرافي : "وفي حاشية كتاب أبي بكر مبرمان : هذا معمول والبيت :

أنْ ليسَ يدفعُ عن ذِي الحيلة الحِيَلُ

(٥) طمس مقداره خمس كلمات .

(٦) يتحدث الشارح عن الآية التي استشهد بها سيبويه وهي قوله تعالى : ﴿أفلا يَرَون ألاَّ يرجعُ إليهم قولاً﴾ (طه : ٨٩) .

(٧) الكتاب (١٦٨/٣، ١٦٩) .

علمت أَنْ زيدٌ ذاهبٌ" لأنك قد جئتَ بعده باسمٍ وخبرٍ كما يكون بعدَه لـو ثقَّلتـه وأعملتَـه، فلما جئتَ بالفعلِ بعد أَنْ جئت بشيء كـان سيمتنعُ أن يكـونَ بعـدَهُ لـو ثقلْتَـه.فكرهـوا أَنْ يجمعوا عليه الحذفَ وجوازَ مالم يكن يجوزُ بعدَه مُثقَّلاً، فجعلوا هذه الحروفَ عوضاً"، يعني لا والسين وسوف وقد، وهذا النص يَرُدُّ ما وقع هنا من قول المفسِّر[1]: "وليس بقويٍ" إلى آخر الباب، وليس من كلام سيبويه .

(١) المفسر هو : أبو سعيد السيرافي، وعبارته التي في الكتاب مـن قولـه : "وليـس بقـوي" إلى "قـد علمت أن عبد اللّه منطلق" . انظر : الكتاب ٧٤/٣، وشرحه على الكتاب ٢٣٤/٣ .

باب ما يذهبُ فيه الجزاءُ من الأَسماءِ

يَيَانُ هذا الباب[١] في باب الجزاءِ إذا أدْخَلتَ فيه الاستفهامَ، ذكر في هذا الباب إذْ ومَا وحينَ وإذَا ولكن ولا، فما كان من هذه لا يقع بعده إلا المبتدأُ جاز في أسماء الشرط بعدَهُ أن تكون شرطاً أو موصُولاً، وذلك إذا التي للمفاجأة ولكن، فتقول : أَتذكُرُ إذا مَنْ يأْتِينَا نأْتِيه ؟ إذا جعلتها موصولة، وتقول في الشرط: أتذكرُ إذا نحن من يأتِنَا نأْته ؟ ويجوزُ أن تضمر المبتدأَ فتقولَ : أتذكرُ إذا من يأتِنا نأْتِه ؟ على تقدير : إذا نحنُ . وكذلك لكن . وأجاز فيما يقع بَعده المبتدأُ ويقع بعده الفعلُ أن تكون موصولةً ولا تكونُ شرطاً إلا في الشّعر، إلا أن تذكُرَ مبتدأً فيجوزُ الشرط فيها في السَّعَةِ . تقول في الصِّلةِ : أتذكُرُ إذْ من يأْتِينا نأْتِيه، وفي الشرط : أتذكر إذ من يأْتِنا نأْتِه، تكون جملةُ الشرطِ والجواب في موضع خفضٍ بإذ، وتقولُ إذا ذكرت المبتدأَ : أتذكرُ إذْ نَحْنُ من[٢] يأْتِنَا نأته . وكذلك ما، تقول : مامن يأتِينا نأتِيه وما نحن من يأتِنَا نأْته في السعة، وفي الشعر ما من يأْتِنا نأْتِه .

والأخفشُ لا يجيز وقوعَ الشرطِ بعد شيء منها إلا على إضمار مُبتدإٍ ....[٣] اسمِ الشرط قد أضفت إليه الظرف وله صدرُ الكلامِ . وليس كما زعم، بل الجملةُ من الشرطِ والجوابِ هي التي في موضعِ خفضٍ...[٤] كانت في موضع خبرِ الإبتداء، ولم يقعْ من ذلكَ طلبُ المبتدإِ للخبرِ بالرفعِ، وكما وقعت جملةُ

---

(١) انظر : الكتاب (٣/٧٤ - ٧٩ - ٨٢) .

(٢) في الأصل : إذ نحن ما ...

(٣) طمس مقداره كلمتان .

(٤) طمس مقداره كلمة واحدة .

المبتدأُ والخبر في ....[١] كانت في موضع الصفة والمضافِ إليه وغَيرِ ذلك وهي على ما كانت عليه من التَّصدُّر .

وأما أبو العباس ....[٢] الباب في السَّعَةِ من وقوعِ الشرط بعده من غير إضمارِ مبتدأ، ونظر سيبويه إلى السماع لأنه لم يجدِ الشرط بعد ....[٣] لمبتدأ إلا في الشعر وعضَدَهُ القياسُ، وذلك أنه وجد أن "لا" تصلح بعدها لعمومِها وأيضاً فإن الظرفَ مختصٌ ....[٤] هو الذي يخصُّه ولا تكون مختصةً إلا بالصِلَة، فإذا أضاف الظرف إلى صِلَةٍ وموصولٍ فقد أضافَه إلى فِعْلٍ .... [٥] إضافة إلى شرط وجزاء لم يثْبُت فعلاً، واحتملَ أن يقعَ وألاَّ يقع فَبَعُدَ وقوعُ الشرط بعدَ الظروف وأما ما ...[٦] في نحو : ما إنْ تأتِنَا نأْتِكَ، وأما إذا ولكن فلا يقع
بعدهما إلا المبتدأُ فجاز، ولكن الشرطُ بعدهما بإضمار / المبتدإ ....[٧]. ادعى الإضمارَ معها ٢
من حيث كان الشرطُ والجوابُ جملةً، ويَحْتَمِلُ الشرطُ أن يقعَ وألاَّ يقع ...[٨]

---

(١) طمس مقداره ثلاث كلمات .

(٢) طمس مقداره ثلاث كلمات .

اعترض أبو العباس المبرد على سيبويه وغلطه في هذا الباب لأنه يرى أن الجزاء لا يمتنع بعد هذه الحروف فامتنع بعد إنَّ وكانَ لأنهما تختصان بالدخول على الأسماء والعمل فيها فلا مدخل لدخولِهما في الأفعال وفيما يعمل فيها ، وأما إذ فإنها لا تختص بالدخول على الأسماء والعمل فيها دون الأفعال كما كان ذلك في إنَّ وكان ، ألاَ ترى أنك تقول: كان هذا إذْ قام زيد، وإذ زيدٌ منطلقٌ فلا تمتنع من الدخول على واحدة منها". وانظر الانتصار (ص٢٠٢) والتعليقة للفارسي وإحالاتنا عليها في الباب نفسه من الكتاب إلا ما كان في غيره فإننا ننبه عليه في موضعه

(٣) طمس مقداره أربع كلمات .

(٤) ، (٥) طمس مقداره خمس كلمات .

(٦) طمس مقداره ست كلمات .

(٧) طمس مقداره كلمتان .

(٨) طمس مقداره كلمة .

بعد إذْ وما في الشّعرِ من غير إضمارٍ، وهذه صنعةٌ بديعة . وأمَّا وقوعُ جُملةِ الشرطِ في الصلة فكوقوعِها في خبر المبتدأ، وليس ذلك كوقوعِه في مضَافِ الظَّرفِ، لأنَّ الجملةَ بعدَ الظرف تخُصُّ الوقتَ، والجملَةُ في الصِّلَة والخبرِ لا تُخصُّ، والمعرِّفُ في الموصولِ الألفُ واللامُ أو نيَّتُهُمَا، وفي الخبر آلاتُ التعريف كلها، فإذا أضفتَ الظرفَ إلى جملةِ الشرطِ أمكنَ أن يقعَ الشرطُ [وألاَّ يقع](١) فلهذا ضعف، ومن حيث وقعتِ الجملُ بعدها جاز أن يقعَ الشرطُ ....(٢) كما ذكرنا . ولا يحسن في هذا الباب ...(٣) ولو ولا لـمَّا ولا لَوْلاَ، وقد تقدمت في الباب ما الحجازية وهي بمنزلةِ ليسَ، فلا يقع الشرطُ بعدها لأنه لا يستترُ مضمرُها(٤) ... هي التي لاَ يَجوز بعدها الشرطُ من غير إضمارٍ إلا في الشعرِ .

وقد روى النحاسُ في هذه الحروف في الكتاب أمَّا، فقال: "وأمَّا من يأتينا نأْتيه"، وأجاز المجازاة بعدها في الشعر فدخلت أمَّا فيها والجرميُّ يجيز وقوع الشرط بعدَها، والإضمارُ فيها حسنٌ، وقوله: "فهي بمنزلة إذْ لا يجوزُ فيها الجزمُ"(٥) يريد في الكلامِ كما تقدم .

---

(١) موضعها مطموس وبها يلتئم الكلام .

(٢) طمس مقداره ثلاث كلمات .

(٣) ، (٤) طمس مقداره كلمة .

(٥) الكتاب (٧٦/٣) . قال السيرافي : "وإضمار ـ هو ـ كثير بعد إذا مستحسن كقولك مررت به فإذا أجمل الناس، ومررتُ به فإذا أَيُّما رجل على معنى فإذا هو أجمل الناس وإذا هو أَيُّما رجل". وهو ما استحسن سيبويه، وفي الانتصار قال ابن ولاد : " فأما الكلام في إذْ وإذا وقبح دخولهما على حروف المجازاة فإن هذه وإن كانت أسماء فهي تجري مجرى حروف المعاني، فإذْ للماضي وإذَا للمستقبل وفيهما توقيتُ ليس في حروف المجازاة وكل حرفٍ من هذه الحروف فله معنى، فإذا أوقعته على كلامٍ قد دخله معنى شيء آخر لربما أفسد الكلام دخوله وربما احتملهما جميعاً. وإنما قبحُ مع إذْ وإذَا لأن المجازاة قبل دخولها أَشَدُّ إبهاماً منها مع دخولهما، ألا ترى أنهم يقولون : آتيك إذا احمر البُسْر، ولا يحسن أن تقول : إنْ احمر البسر فتجعل إنْ هاهنا مكان إذا، لأن إذا لها توقيت ووقتُ احمرارِ البُسْرِ معلومٌ وإنْ مبهمة فقبح دخولها هاهنا، فكذلك إذا وقعت إذا وإذْ على إنْ التي للجزاء أو على إسم يقوم مقام إنْ ـ فإنما يزيلها عن معناها في الإبهام ويقربها من التوقيت فلذلك قبح دخولها عليها، وقد أجازه على استكراه لأن في إذا ضرباً من الجزاء . الإنتصار (ص ٢٠٢) .

وقولُ لبيد[١] :

على حين من تلبَثْ عليه ذَنُوبُه

يَرث شِربُه إذْ في المقامِ تدابُرُ

الشيباني في نوادره : تداثرُ : أي كثرة . شاهده وُقوعُ الشرطِ والجزاءِ بعدَ - حينَ - . ولو كان في السعةِ لم يُستَشْهَد عليه، لأن الظروفَ لا تضافُ إلاّ إلى الأخبارِ لا لما فيهِ حرفٌ معنىً يُغَيِّرُ المعنى، لكنّه جازَ لِمَا ذكَرنا من التشبيهِ بالجملِ غيرِها .

ذكر لبيدُ مُقاماً فاخَرَ فيه غيرَه، وهو موضع الاجتماع فَكَثُرَ فيه اللّجَاجُ فضرَبَ الذنوبَ لذلك مثلاً، وهي الدلو المملوءةُ مَاءً، لما أدلى به من الحُجَّة وشِربهُ : حظُّه من الماءِ، وراثَ يَريثُ : أبْطأَ، والتدابُرُ التقاطعُ وأصله أنْ يُدْبِرَ كلُّ واحد من المتقاطِعَين عن الآخر، والتداثُرُ : التزاحم وهوَ من الدَّثْر وهو الكثير .

وقوله[٢] : "فإن لم تُضْمر وجعلتَ إذَا هي لِمَن، فهي بِمنزلةِ إذْ لا يجوزُ"، يريد أنها لا بدَّ لها في السَّعَة من أن تعتمد على

---

(١) ديوانه (ص ٢١٧) . وعجزه فيه برواية [يجد فَقْدَها وفي الذناب تداثر] ويروى أيضاً: [يجد فقدها إذْ في المقام تدابُر] .
وانظر : إصلاح المنطق (ص ٣٦١)، الإنصاف ٢٩١ ، الخزانة ٦٤٩/٣ ، وهمع الهوامع (٤٣٤/٤) .

(٢) الكتاب (٧٦/٣) .

الخبرِ وهو الجواب وإذا هـذه هي لابتداءِ الأسماءِ فيبعدُ الشرطُ بعدَهـاَ إلا أن تُضْمِرَ .

قال الأستاذ أبو بكر(١) : وقد يجوزُ ذلك من حيث لَم تعمل . و ـــ لا ـ في هذا الباب كما ذكرَ لكثرة اتساعهِم فيها، ولدخولِها، ولا تُغيِّر ولا تحدِثُ معنىً فجاز معَهَا ما لا يجوزُ مع غيرها وقد بين ذلك .

وقولُ ابن مقبل(٢) :

وقِدْرٍ ككفِّ القِرْدِ لا مستعيرُها يُعارُ، ولا من يأْتها يتدسَّمِ

شاهده : وقوعُ الشرطِ والجزاءِ بعدَ ـــ لا ـ لما ذكر وليسَ مما يختصُّ بالشعرِ، وإنما يَذُمُّ ....(٣) ولؤم صاحبها .

ويقال : إِنَّهُ رَأى الأحنف بن قيس يطبخ قدراً فقال هذا .

وقوله(٤) : "ولكن أحمق" يريد : أنت أحمق، كما قال ....(٥) الناس.

قـالَ الأستاذُ أبـو بكـرٍ : "قيـاسُ بـل في هـذا قيـاس لكـن، لأنهمـا في الاشتراط سواء، وقـد حكـى الرفـعَ بعدهُمـا والمجانَسَة ...(٦) لأَنَّهُمَـا مـن حـروفِ العطفِ .

وأنشد لمزاحم في الادغام(٧) :

فَذَرْ ذَا ولكنْ هَلْ تُعِينُ مُتَيَّمَـا

على ضوءِ برقٍ آخرَ اللَّيلِ يسْطَـعُ

---

(١) هو الأستاذ محمد بن أحمد بن طاهر ـ الخِدَبُّ ـ مـن حـذاق النحويـين، أجـلُّ مـن أخذ عنه أبو الحسن ابن خروف وعليه عوّل، ويقـال : إن كتـاب سـيبويه كـان على لسانه وله عليه طُرر لم يُسبق إلى مثلها . مرَّ ذكره في الدراسة .

(٢) ملحقات ديوانه (ص ٣٩٥)، وانظر : الكتاب (٧٧/٣)، الخصـائص (١٦٥/٣)، المخصص (١٦/١٧)، اللسان (دسم) .

(٣) ، (٥) طمس مقداره كلمتان .

(٤) الكتاب (٧٨/٣) .

(٦) طمس مقداره كلمة .

(٧) الكتاب (٤٥٩/٤)وهو في طبعة بولاق ٧١٧/٢ ويروى بالإدغام (هتّعِين)، ابن يعيش (١٤١/١٠، ١٤٢) .

قال : "وأمْ مثلُها لقولهم : أمْ هَلْ، قال : وأنا أجيزُ بعدَ ذلك أن تعطف في لكِنْ وبلْ دون إضمارٍ" . وفيه رجوعٌ إلى قول ....(١) بعدها شيئاً .

وقول طرفة(٢) :

ولستُ بِحلاَّلِ التِّلاع مخافةً   ولكن متى يسترفِدِ القومُ أرفِدِ

شاهده : إضمارُ المبتدأ بعد لكِنْ، تقديرُهُ : ولكن أنا والتلاعُ : جمعُ تَلْعَة، وهي مَجْرى الماءِ . يريد أنه لا يختفي عن ....(٣) العطاءِ، ويسترفِدْ : يطلبُ الرِّفْدَ ...(٤) / . ٣

وما ذاكَ أنْ كانَ ابنَ عمِّي ولا أخِي   ولكنْ متى ما أملِكِ الضُّرَّ أنفَعُ(٥)

شاهده : حملُ لكنْ على إضمارِ مبتدأ، ورفعُ أنفع على ...(٦) وأملكْ مجزومٌ بمتى، وجوابُه مَحذوفٌ يدل عليه أنفعُ، وهو على التقديمِ والتأخيرِ . ووقع في الشرقية : "ويكون أملكْ واقعاً على متى، على موضعِ الجزاءِ، وما لغو" . وهو جيد . يريد أنَّ أَمْلِك فعلُ الشَّرط وهو الناصبُ لمتَى، ومتى شرطٌ وما زائدة .

ووقَعَ أيضاً في نسخة أبي نصر : "ويكون أملكْ رفعاً على أنَّ متى في موضعِ المبني عليه"، يريد أن الرفعَ في أملك جائزٌ على أن تكونَ متى استفهَاماً، وهي متعلقةٌ بأملكِ، أي : ولكنْ أَنَا أنفعُ في كلِّ وقتٍ أملكُ الضُرَّ، يريد أنَّهُ مَتى قَدَرَ على من ضَرَّهُ ينفعُهُ ولا يضُرُّه .

---

(١) طمس مقداره كلمتان .

(٢) ديوانه (ص ٤٦) . والبيت من المعلقة . انظر : شرح القصائد التسع المشهورات لأبي جعفر النحاس (ص ٢٥٥) .

(٣) طمس مقداره ثلاث كلمات .

(٤) طمس مقداره خمس عشرة كلمة تقريباً.

(٥) البيت للعجير السلولي ديوانه ص ٢١٩ .وهو من شواهد سيبويه ٤٤٢/٢ بولاق و انظر : الخزانة ٧٠/٩، وهو بلا نسبة فيي الأصول ١٩٤/٢ .

(٦) طمس مقداره كلمة لعلها : على خبره .

ووقع في الرباحية(١) : "ويكون أملك على متى في موضع جزاء ـــ رفعا على أنَّ متى في موضع المَبْنِيِّ عليهِ ـ وَمَالغوٌ" . وصوابه زيادةُ "لا"، أي : لا يكون أملك جزَاءً وهي مرفوعة، بل إن رفَعتَها صار الكلام استفهاماً، ومتى مُتَعَلِّقَةٌ به .

ووقع في بعضها : "ولا يكونُ أملك رفعاً"، يعني إذا أردت الشرط. ووقع في شعره :

ولكنْ إذا لَمْ أملكِ الضُّرَّ أنفعُ

وقوله(٢) : "وحَسُنت لأنه لم يَجْزِم بها"، يريد أن الشرط بعد أمَّا ضعيف فَحَسَّن وقوعَه بعدها أنَّ الفعل في الشرط والجواب غيرُ مجزومين .

وقوله(٣) : ﴿وأما إنْ كانَ من أصحٰبِ اليمين فسلامٌ﴾ فضلة لما بَعْدَ الفاء، بمنزلة غداً في "أما غداً فلك دِرْهَمٌ"، وبمنزلة ﴿أما اليَتيمَ فلا تقهر﴾(٤)، و"أما في الدّار فزيدٌ قائم"، ولا يجوز أن يتقدم الجواب الذي بعد الفاء، وتقدمت فضلةٌ لتكونَ عوضاً من الفعل الذي أُبْدِلَت منه "أمَّا" ولئلا تتصل الفاء بأمَّا، فقدَّم هنا الشرطَ، و"أمَّا" فيها معنى الشرط، والجوابُ للأول، وصار الثاني مُلْغى، لا حكمَ له، ومما يوضِّحُهُ قوله تعالى(٥) : ﴿فإمَّا يأتينكم مني هُدًى فمن تَبع هُدَايَ فلا خوف عليهم﴾، وقال تعالى(٦) : ﴿فإما يأتينكم مني هدىً فمن اتبَعَ هُدَايَ فلاَ يَضِلُّ﴾ وهو كثير . وتقدير الكلام ـ والله أعلم ـ فإما يأتينَّكم مني هُدًى فلا خوف على من اتبعه، ولا يَضِلُّ من اتَّبَعَه .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٧٩) .

(٣) سورة الواقعة : (٩٠، ٩١) .

(٤) سورة الضحى : ٩ ﴿فأمَّا اليتيمَ﴾ .

(٥) سورة البقرة : ٣٨ .

(٦) سورة طه : ١٢٣ .

فقُدِّمت الفضلةُ وأُدْخلَ عليهِ الفَاءُ، وجُزِمَ بالاسم فصارت الفاء للأول، والثانية للثاني في اللفظ والمعنى، على أنَّ الشرط وجوابَه للأول، ولو تقدَّمَ لدخلت عليه الفاءُ، واستُغْنِيَ عن الأوَّل، لأنه كان يعود جاراً ومجروراً إلى آخر الكلام .

وأَبُو الحسن(١) يراه جواباً لهما جميعاً، ولا يُجيز ذلك إذا جُزِم، والجواب الآخر عند سيبويه للأول في اللفظ وهو في المعنَى لهما جميعاً، لأن الثانيَ من فضلاتِ الثالث، ولَمَّا قُدِّمَ على حكمِ الشرطِ صار الآخِرِ له، وللأول من جهة المعنى .

وأما قولُ ابنِ هَرْمَه(٢) :

وعليك عهدُ اللّه إن أنبأْتَه

أَهلَ السيالةِ إنْ فَعَلتَ وإنْ لَمِ

فإنّه قدَّم جوابَ إنْ الأولى عليها، وكلاهما جوابٌ للثانية وكلام العرب في الشرطين يكون لهما جواب واحد، وليس أحدهما معطوفاً على الآخر أن يقدموا المُعْمَل منهما، ويأتوا بجوابه إلى جانبه، ثم يأتوا بعدُ بالثاني، ومثله قوله تعالى(٣): ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لَمَثُوبَةٌ من عندِ اللّه خيرٌ لو كانُوا يعلَمُون﴾ لا يجوز غيرُه، فإن قدموا الشرط

---

(١) معاني القرآن للأخفش (٦٩/١)، البحر المحيط(١٦٨/١)، الدر المصون(١٦٨/١) فما بعدها. ولم يذكر هذا أبو الحسن في هذا الموضع من المعاني . وفي بعض نسخ الكتاب وقعت عبارة (وأبو الحسن يراه جواباً لهما ...) في نص سيبويه . انظر حاشية الكتاب (٧٩/٣)، والعبارة أيضاً في تعليقة أبي علي علي سيبويه .

(٢) ديوانه (ص ٢٠٠) برواية :

وعليك عهد اللّه إن خبَّرته

أحداً ولا أظهرته بتكَلُّمِ

في الأغاني (٣٥٢/١١) قال أبو الفرج : إن المغنين غيروا هذا البيت وأنشدوه :

وعليك عهدُ اللّه إنْ أعلمتَه

أهلَ السَّيَّالَةِ إنْ فعلت وإنْ لَمِ

وانظر : خزانة الأدب (٦٢٨/٣)

(٣) سورة البقرة : ١٠٣ .

أدخلوا الفاء في الثاني وصيروه مع جوابه جواباً ...[١] واعتمدوا على الجواب كقوله تعالى[٢] : ﴿فإما يأتينَّكُم مني هدى﴾ .

(١) طمس مقداره كلمة لعلها : للأول .

(٢) سورة البقرة : ٣٨ .

باب إذا أَلزمت فيه الأسماءَ التي تُجازَي بها حروف الجرِّ[1] لم تغيِّرها عَنِ الجزاء

البابُ بَيِّنٌ في غايةِ البيانِ وموضِعُه على أن حـروف [الجـر تدخـل][2] على أسماء الشرط وتعمل فيها، وكذلك الأسماء تخفضها بالإضافة ويعمل فيها فعلُ الشرط، وكذلك في الاستفهام نحو بمن تَمُرُّ ؟ وغلام ....[3] المضاف وحرف الجر لما كانَا معمولين لما بعدهما، وقولُ ابنِ همام[4] :

لما تَمكّنَ دُنياهُم أطَاعَهُم　　　في أيِّ نحوٍ يُميلوا دينَه يَمِلِ

أدخل حرفَ الجر على اسم الشرط وهـو معمـول لفعـل الشـرط يصف....[5] بالسلطان فضَيَّع دينَـه، لاتبـاعِ هَـوى مَخْدُومِـه / وكـلُّ النـاسِ اليومَ ذلك الرجل . ٤

فـإن علَّقْـتَ حـرفَ الجَـرِّ بِفِعْـلِ الجـزاء احتجْـتِ في الأولِ إلى ضمـيرٍ وكانَتْ "مَنْ" مَوصُولَةً نحو : "بمن تَمُرُّ بهِ أَمُـرُّ"، ولا يجوز الشـرطُ إلا أن يتسلَّطَ فِعلُ الشرطِ على حرفِ الجرِ الأول، وإن شئْتَ أتيتَ للثاني بضميرٍ أو تحذفُـه نحو "بمن تمرُرْ أمرُرْ"، تريد "به". ويجوز "بمن تمرُّ أمرُّ" تريـد "بمـن تمـرُّ بـه أمُـرُّ" فتضمـرُ للصلة وتعلّقُ الجارَّ الأول بفعلِ الجزاء .

وقولـه[6] : "وقـد يجـوز أن تقـول : بِمَـن تمـرُرْ أمـرُرْ" يريـد "أمـرُرْ بـه وأنـزِلْ علـيـه" والـمـجـرور الأولُ لـفـعـلِ الـشـرطِ، وعـلـيـه

---

(١) في الأصل (الجزاء) . وانظر الكتاب (٧٩/٣) .

(٢) طمس في الأصل ولعل النص كما أثبتنا .

(٣) طمس مقداره أربع كلمات، ولعله: "وغُلامَ من تضربْ أَضْرِبْه فيدخل" .

(٤) الكتاب (٧٩/٣)، الأعلم (٤٤٢/١)، الأشموني (١٠/٤)، اللسان (مكن) .

(٥) طمس مقداره كلمتان لعلهما [رجلاً اتصل] .

(٦) الكتاب (٨١/٣) .

أنشدَ بيت الأعرابي(١) :

إنَّ الكـريـمَ وأبـيـكَ يـعـتـمـلْ

إنْ لم يَجدْ يوماً علَى مَنْ يتّكِلْ

حذف الجارَّ والمجرورَ من يتكّلُ، كما حذفَـه في المسـألة، وفي البيـت زيـادةٌ تليـقُ بالشعر، وذلك أنَّه كان الوجهُ : "إن لم يجد من يتّكلْ علَيه" فحذفَ حرفَ الجرِّ مـن موضعـه مع الضمير، وزاده متقدماً في "مَنْ" أو قدمه فصار التقديرُ: إن لم يجِدْ على مـن يتّكـلُ عليـه . وأبعدُ مِن هذا ما أنشدَه أبو عبيدة(٢) :

أتجزعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها   فَهَلاَّ التي عنْ بينَ جنبيك تدفَعُ

يريد : فهَلاَّ تدفعُ عن التي بين جنبيكَ، فأخّرَ "عَنْ" عَنْ موضِعها وفصل بهـا بـين الصِّلَة والموصول وترك الظرفَ منصوباً . وأنشَد :

[ولا أراهَا تزالُ ظالمةً](٣)

أرادَ : وأراها لاتزالُ ظالِمةً. وهذا أشد من ذلك .

وذهـب الـفـراء إلـى أن "يَـجِـد" بـمـعـنـى "يَـدْرِ" أي إن لـم يـدر

---

(١) من الشواهد المجهولة القائل :

انظر: الكتاب (٨١/٣)، العقد (٣٩٢/٥)، الخصائص (٣٠٥/٢)، المحتسب (ص ٢٨١)، امالي ابن الشجري (١٦٨/٢)، شرح شواهد المغني (ص ١٤٣)، شرح أبيات المغني (٢٤١/٣)، اللسان (عمل) ويعتمل: يحترف لإقامة العيش.

(٢) هو لزيد بن رزين بن الملوح كما في المؤتلف والمختلف(ص٢٩١) برواية عجزه فيها:

(فهل أنت ما بين جنبيك تدفع) وهو على هذا لا شاهد فيه .

وانظر: المحتسب (٢٨١/١)، ذيل أمالي القالي (ص١٠٥،١٠٦)، ضرائر الشعر لابن عصفور (ص ٢١٣)، مغني اللبيب (ص ١٤٩)، وشرح أبيات المغني (٣٠٣/٣).

(٣) معاني الفراء (٥٧/٢)، وهو صدر بيت لابن هرمه القرشي عجزه : تحدث لي قرحةً وتنكؤها .

وانظر شرح أبيات المغني للبغدادي(٢٠٣/٦) . والبيت في (ص٥٦) من الديوان .

وعلى متعلقه بـ"يَتَّكِل" عُلِّقَت عليها "يَجِدْ" وهي[١] استفهام: أي إن لم يدْرِ على أيِّ الناسِ يتَّكِلُ. قال يحي: أنشدنيهِ غيرُ واحدٍ من العرب، يريد بـإن لم يَجِدْ إن لم يَدْرِ، وهي في بني عامرٍ .

قلت : ولا يثبت أنها لغةٌ بهذا البيت لأن يجد في البيت على بابها في تفسير غيره، وفي المعنى، فإن وُجِدَتْ بمعنى دَرَيْتُ في غيره كانت[٢] لغةً ووُقِفَ مع السماع .

وخالف المبرِّد[٣] سيبويه فيها، وحملها على أحد وجهين : على الاستفهام ولا يحدف شيئاً لـ"يتَّكِل"، ويحذف لـ"يَجِدْ" مفعولاً كأَنَّهُ : إنْ لَم يجد فعلى مَنْ يَتَّكِل ؟ وحذف الفاء . وهَذا فاسدٌ لأن الجملةَ لا موضعَ لها، ولا دلالةَ علَى الفاء .

والآخرُ أن يكون "يَجِدْ" بمعنى "يَدْرِ" وهو أشبه من الأول الذي قال إن ثَبَتَتْ لغة .

وخرَّج ابن ولاد[٤] قول سيبويه على وجه لم يُرِدْه الخليلُ ولا تَنْشَرِحُ إليهِ النفوسُ، وردَّ به على المبرد . وذلكَ أنَّه قال[٥] "إنَّمَا أراد سيبويه" : أن حرف الجر متَعلِّقٌ بـ"يعتمل"، فلذلك حَذَفَ من "يَتَّكِل" مجرورَه، والمعنى : إنَّ الكريم يَكْتَسِبُ على من يَتَّكِلُ عليه، وله به عنايةٌ إنْ لم يكن له مالٌ، مِنْ وَجَدَ إذا استغنَى .

---

(١) كذا في الأصل ولعلها : ومَنْ .

(٢) في الأصل : وكانت .

(٣) ، (٥) الانتصار (ص ٢٠٦، ٢٠٧) .

(٤) هو أحمد بن محمد بن ولاَّد، نحويٌّ ابن نحويٍّ ابن نحوي كان بصيراً بالنحو أستاذا، وكان شيخه الزّجاج يفضله على أبي جعفر النحاس ولا يزال يثني عليه عن كل من قدم من مصر إلى بغداد. مات سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة

انظر بغية الوعاة ١/٣٨٦

والمعنى الذي يُعطيه اللفظُ وتنشرح له النفسُ الذي فسر به مرادَ الخليلِ، ولا مرية أن المعنى الذي أراد الشاعرُ : أن الكريمَ يحترفُ إذا لم يجِدْ مـن يُعينُـه، وقـول الفـراء جيـدٌ إن ثبتَ "يَجِدْ" بمعنى "يدْرِ"، ومعنى سيبويه في البيت أَلْيَقُ به .

باب الجزاء إذا أَدخلتَ فيه ألفَ الاستفهام

أسماء الشَرط لا تتضمن...[١] شرطاً واستفهاماً، فلذلك تدخـل الهمـزةُ عليهـا إذا أردت الاستفهام، وانفردت الهمزة بالدخول عليها لأصالتها[٢] في الباب ...[٣] مبنيةً على مـا بعدها وحاملةً ما بعدها على ما قَبلها في الحكايةِ الـتي ذَكَـر، ويعـادَلُ بهـا ويدخلُهـا التقريـرُ، فانفردت بالدخولِ على الشـرطِ، فصـارت في هـذا البـابِ بمنزلـة واوِ العطـف وفائِـه، و"لا" المذكورةُ في الباب قبلُ، لاَ تُغَيِّرُ ما دخلت عليهِ عن حالِـه . وقولـه : "أَزيـدٍ"[٤] حكايـةُ لفـظِ المخبِرِ بالهمزةِ، ولم يغيِّره عن جَرِّهِ، دليله إعادةُ الكلامِ كلِه بأسرهِ في قوله أمررت بزيد ...[٥] دليل على أنَّه مخفوض في قول الحاكي، على ما كان في كلام المُخْبِر .

قال الأستاذ في تعليقه الأخير : "الجَيِّد عندي رفع ....[٦]بحذف الباء، يقول من حذف الجر ....[٧]كقولهم[٨] : ليس بقُرشِياً، ودَعْنا مِنْ تَمْرَتَان / . اللفظ مخالف للموضع منهما" .

وقوله[٩] : "فإنَّ هذا الكلام مُعْتَمَدٌ لها"، ردٌ لاعتراضه على نفسِه في قولـه : "فـإن الألـف لابـد لَهَـا مـن أنْ تكـون معتمـدةً علـى شـيءٍ" . أي : مبنيـةً علـى مـا بعدَهـا،كمـا كانـت هـلْ كذلـك، فقـال"مابعـدها اعتمدت عليه كما اعتمدت الذي عليه حين قـلـتَ :

---

(١) ، (٥) طمس مقداره كلمة .

(٢) انظر : مغني اللبيب (١/١٦) .

(٣) طمس مقداره كلمة، ولعلها : فجاءت .

(٤) ، (٩) الكتاب (٣/٨٣) .

(٦) طمس مقداره كلمتان .

(٧) طمس مقداره سبع كلمات .

(٨) الكتاب (٢/٤١٣)، شرح السيرافي (٢/١٧٨)، سر صناعة الأعراب (١/٢٣٢)، إبن يعيش (٤/٢٠) .

"الذي إن تأْتِه يأتكَ زيدٌ". فصارت متصلة بما بعدها، ويُحمل ما بَعدَهَا على ما قَبلَهَا، وليس هلْ كذلك . ومما يُقَوِّي بناءَها على الكلام كما ذكر قولُه تعالى(١) : ﴿قالوا طائركُم معكم أَئِن ذكِّرتُم﴾، ألا تراه حذفَ الجَوابَ، وهو أيضاً دليلٌ على أن الجوابَ محذوف في قوله تعالى(٢) : ﴿أءذا كُنا تراباً أءنّا لفي خلق جديد﴾ ثم قال : "فإن رفع يأتيك بعد "الذي" يلزمه أنْ يرفَعَه بعد "أَنَا" من قوله: "أَنَا إنْ تأتِني آتيك" والرفعُ لا يجوز في شيءٍ من ذلك إلا في الشعر للجزم بالشرط ورفعِ الجوابِ، فإن كان فعلُ الشرطِ ماضياً جازَ، وجملةُ الشرط وجوابهُ "صلةٌ" للذي، وخبرٌ لأنا .

وكان يونس يرفع بعد الاستفهام، ورُدَّ عليه بأنَّ الاستفهام في هذا كغيره مما يقعُ الشرط بعدَه، فلا يكون ما حُكِي عنه في قوله : "أإن تأتِني آتيك"؟ إلا في الشعر، وإن كان الكلام استفهاماً . والكوفيون يجيزون الوجهين مع الاستفهام الرفعَ والجزمَ، وشاهده في الآية(٣) وقوعُ الشرطِ والجزاءِ بعدَ الهمزة .

---

(١) سورة يس : ١٩ .

(٢) سورة الرعد : ٥ .

(٣) وهي قوله تعالى : ﴿أفإيْن مِّتَّ فَهُمُ الخلدون﴾ . سورة الأنبياء : ٣٤ . الكتاب (٣/٨٣) .

باب الجزاءِ إذا كان القسمُ في أوله

يقالُ : ألغيتُ[١] الكلمةَ أسقطتُها، واللَّغوُ : الباطلُ. قال الشاعرُ[٢] :

كما ألغَيت في الديةِ الحُوارا[٣]

أي : لم تأخذه وأبطَلتَه.

إذا اجتمع القسمُ والشرطُ والابتداء كان الجواب للسابق منها، ويجوزُ في الشعر غيرُه، أنشد الفراء[٤] :

حلفتُ له إنْ تدلجِ الليلَ لا يزلْ
أمَامَكَ بيتٌ من بيوتِيَ سامِرُ

قال : وكذلك قوله[٥] :

لئن كانَ ما حُدِّثْتُه اليومَ صادقاً
أصُمْ في نهارِ القيظِ للشمسِ بادياً

وقوله[٦] : "أَنا - واللَّه إنْ تأتِني لا آتِكْ"، يجوز فيه الجزمُ على أن يكون الشرطُ وجوابُهُ خبَرَ أنا والقسم ملغًى، ويجوزُ رفعُ - لا آتيك - على جواب القسم والقسمُ وجوابُه خبر "أَنَا" والشرطُ ملغًى، وأحسنُ منه أن تجعَلَ "أتيتَني" في موضع

---

(١) يفسر الشارح اللغو في قول سيبويه (٨٤/١) : "واليمين لا تكون لغواً" .

(٢) هو ذو الرمة، ديوانه (١٣٧٩/٢) .

(٣) صدره : ويهلكُ بينها المَرَئِيُّ لغواً .

(٤) المعاني (٦٩/١، ٢٣٦/٢)، وانظر : المقرب(ص٢٠٨)، والخزانة (٣٤١/١١) .

(٥) قال الفراء : "وأنشدتني امرأة عقيلية فصيحة"، ثم ذكر هذا الشاهد وبعده :

وأركبْ حماراً بين سرجٍ وفروةٍ
وأُعْرِ من الخَاتَام صُغرى شِماليا

المعاني (١٣١/٢، ٦٧/١)، وراجع اللسان (ختم)، الخزانة (٣٣٦/١١)، الأشموني (٢٩/٤)، الهمع (٢٥٢/٤) .

(٦) الكتاب (٨٤/٣) .

"تَأْتِنِي" بحذفِ الجوابِ كما تقدم[١] .

وقوله[٢] : "ألا ترى أنك لا تقولُ : " لئن أتيتَني لا آتِكَ" . يريدُ في السَّعةِ، ويجوز في الشعر معاملةُ الآخِرِ، وقد أَنشدتُ عليهِ .

وقوله[٣] : " ولا يحسنُ في الكلامِ ـ لئن تأْتني لا أفعلْ ذلك ـ" يريد لمكان الجزمِ في الأول، والثاني مرفوعٌ، إلا في الشعر. فإن وضعتَ الماضيَ في موضع تأْتِنِي حَسُنَ.

وقوله[٤] : وهو معنى "لا آتيك". يريد أنَّه تحذف ـ لا ـ الوُصْلَة كقوله تعالى[٥] : ﴿تفتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ وقد بيَّنه، ولا يجوزُ أن يكون إيجاباً إلا باللام والنون نحو "لآتِيَنَّك" وقد بيَّنَه بقوله[٦] : " فإن أردت أن الإِتْيَان يكونُ فهو غيرُ جائز" . وقول الفرزدق[٧] :

وأنتُم لهذَا الناسِ كالقِبلة التي
بها أن يضِلَّ الناسُ يهدي ضلالُها

أدخل البيت في الباب لِرواية من روى "إِن يضل" بكسر الهمزة، والرواية الحسنة أَنْ بالفتح، وأن مفعولٌ من أجله و"يُهدي ضلالُها" صلةٌ للتي، كأنه: "وأنتم للناس كالقبلة التي بها يُهدي ضلال ...[٨]، أي يُهدى بكم الضلالُ، وأضَاف الضلال إلى ضمِير القبلةِ من حيثُ كان لا يزال بهَا، وقَدَّم "أَنْ يَضِلَّ"، لأن الهُدَى إنَمَا يكونُ عنهَا ...[٩] أعدَدته أن يميلَ الحائط فأدعمَه . وأفرَد "هذا" على لفظِ الناس .

---

(١) الكتاب (٣/٦٦) .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٦) الكتاب (٣/٨٤) .

(٥) سورة يوسف: ٨٥ .

(٧) ديوانه (٢/٧٦)، وانظر : الكتاب (٣/٨٤، ٨٥) .

(٨) طمس مقداره كلمة لعلها: الناس.

(٩) طمس ولعل النص (كقولة: الخشب) .

وقال الأعلمُ(١): " رد الضميرَ المضافَ إليهِ الضلال إلى الناسِ [لتأنيثِ](٢) الجماعة" وهو فاسدٌ، لأنه لا يكون ذلك إلا في جموعِ التكسير كقوله: [قالتِ الأعْرابُ](٣)، وقالت الأنصارُ، ولا يقالُ : قالت الناسُ، [ولا الناسُ قالت](٤).

كما قالوا(٥) :

وقال اللّه قد سيَّرتُ جُنداً   هم الأنصارُ عرضَتُها اللّقاءُ

وبها - تبيينٌ - وجعل الفعل للضلالِ على ...(٦) وأما قول العُدَيْلِ بن الفرخ(٧) :

لعمرِي لئن رمتُ الخروج عليهمُ

بعمروٍ على عوفٍ، وكعبٍ على سعدِ/ ٦

وضيعتُ عمرًا والرِّبابَ ودارِما

وعمرو بن أدٍّ كيفَ أصْبرُ عن أُدِّ

فإنه حذفَ للطُّولِ جوابَ القسم .

وإن دخل الاستفهامُ في جوابها لزمتْهُ الفاءُ وتقدَّم عليها الألفُ، وشاهده قوله تعالى(٨) : ﴿وأمَّا الذين كفروا أَفَلَمْ تكُن ءَايَـتي تُتْلَى عليكُم﴾، وكذلك قوله تعالى(٩):﴿أرأيت من اتخذ إلهه هَواهُ أفأنت تكونُ عليه وَكِيلاً﴾ منْ في الآية. والله أعلم

---

(١) تحصيل عين الذهب (٤٤٥/١) .

(٢) ، (٤) غير واضحة في الأصل ولعلها كما أثبتنا .

(٣) سورة الحجرات : ١٤ .

(٥) هو حسان بن ثابت . ديوانه (١٨/١)، وانظر : الخزانة (٢٣٢/٩) .

(٦) طمس كلمة ولعل النص - على المجاز - وانظر : تحصيل عين الذهب (٤٤٥/١) .

(٧) شرح الحماسة للمرزوقي (٧٣٤/١، ٧٣٥)

وقد أتى الشاعر بالجواب في قوله:

لكنت كمهريق الذي في سقائه   لرقراق آلٍ فوق رابيةٍ صَلْدِ

ويمكن الحذف إذا كانت الرواية:

فكنت كمهريق الذي في سقائه

(٨) سورة الجاثية : ٣١ .

(٩) سورة الفرقان : ٤٣ .

==

شرطٌ أو موصولةٌ . وأما قوله تعالى[1] : ﴿وأما الذين اسوَدَّت وجوههم أكَفرتُم بعد إيمانكم﴾ فعلى قولٍ محذوفٍ بالفاءِ كأنَّهُ : فَيُقَالُ لَهُم : أكفرتم .

(١) سورة آل عمران : ١٠٦ .

باب مايرتفعُ بين الجزمينِ وينجزمُ بينهما

يعني بالجزمَيْنِ الشرطَ والجوابَ . وذكر أنه يقعُ بينهمـا مرفوعـاً كـلُّ فعلٍ يصلُحُ أن يكون حالاً، فإنْ لم يصلح فيه الحالُ لم يقعْ فيه، ويجوز أن يكون بالواو نحو: متى تأْته وتمشي وتكون الواو للحال .

وذكر أنه يقع الفعلُ بينهما مجزوماً على بدل الشيء من الشيءِ وهما لعـينٍ واحدة، وذكر أنهُ يقع بينهما الفعلُ بحرف العطـفِ مجزومـاً علـى التشـريك بينـه وبـين الأول، ومنصوباً على الجواب بعد الفاءِ والواوِ وهو ضعيفٌ، لأن معناه قريبٌ من معنى العطف نحو : "إنْ تأتني فتحسن أقصدْك" على معنى : إن تأتني محسناً . وذكر في الباب الجزم على العطف على الجواب والرفعَ على وجهين، على القطعِ، وعلـى الحـالِ، فيمـا يصلح فيه الحالُ، والنصبَ على الحمـلِ علـى الجـواب وهـوَ أضعـفُ مـن النصـب مـع التقديم، لما ذكر آخر الباب .

ومسائل الباب كلها في غايةٍ من البيانِ ـ وقولُ زهير[١] :

ومن لا يزلْ يستحملُ الناس نفسه
ولا يُغْنِهَا يوماً مِنَ الدَّهْرِ يُسْأَمِ

شاهده : الفصلُ بين المجزومين بخبرِ "زالَ" وجَزَمَ يُغنِها بالحمل على "يزَلْ"، ولو رَفَـعَ "يُغْنِهَـا" في الكـلام لكـان معطوفـاً علَـى خـبرِ "لا يَـزَلْ"، أي مـن لا يَـزَلْ لاَ يُغْنِيهَا[٢]. ولا فرق بين الخبرِ والحالِ في وقوعِها بين المجزومينِ .

---

(١) ديوانه (ص ٣٢)، وانظر : الكتاب (٨٥/٣) المقتضب (٦٣/٢)، الخزانة (٩٠/٩) .

(٢) هذا تفسير لعطفها على (يزلْ) .

وقولُ الحطيئة(١) :

متى تأتِه تعشُو إلى ضوءِ نَارِه

تجدْ خيرَ نَارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ

شاهده : رفعُ تعشو وهو في موضع الحال من فاعل تأْتي، أي :تأته عاشياً، أي : قاصداً ناره بليلٍ، قال ابن قتيبة: "يسمى كلُّ قاصدٍ عاشياً" . ولما أنشد الحطيئةُ عمرَ بن الخطاب البيتَ قال : كذبتَ تلكَ نارُ موسى عليه السلام. والموقدُ الممدوحُ هو بغيضُ بن شمَّاسٍ السَّعْدِي . وقبلَه:

كسوبٌ ومتلافٌ إذا ما سَأَلتَه تَهَلَّلَ واهتَزَّ اهتزازَ المُهَنَّد

وخيرُ موقد: فاعل بالمجرورِ لأنه في موضع الصفةِ لـ"نار" .

وقولُ الشاعر(٢) :

متى تأْتِنَا تُلمِمْ بنَا في دِيارِنا

تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجاً

وقول الآخر(٣) :

إن يَبْخَلُوا أو يَجْبُنُوا أو يَغْدِرُوا لا يَحْفِلُوا

يَغْدُوا عليْكَ مُرَجَّلِينَ كَأَنَّهُم لم يَفْعَلُوا

---

(١) ديوانه (ص ١٦١)، وانظر : المقتضب (٦٥/٢)، مجاز القرآن (٢٠٤/٢)، معاني القرآن للفراء (٢٧٣/٢)، المقصور والممدود لابن ولاد (ص ٧١)، ماينصرف وما لاينصرف للزجاج (ص ٨٨)، ابن يعيش (٤٥/٧)، الخزانة (٩٤/٩) .

(٢) هو عبيد الله بن الحر الجعفي . شعره (ص ٩٨)، وانظر : النكت (٧٤٤/٢)، الخزانة (٩٠/٣).

(٣) لم يعرف قائل البيتين . انظر : الكتاب (٨٦/٣، ٨٧)، الحيوان (٤٧٧/٣)، أمالي القالي (٨٣/٣)، شرح أبيات سيبويه (١٩٠/٢)، المحتسب (٧٥/٢، ٧٦)، الانصاف (ص ٥٨٤)، ابن يعيش (٣٦/١)، الخزانة (٩١/٩) .

وقوله : "أنشدنيها الأَصمعــيُ" الأظهـر منـهُ أن يريـدَ "متـى تَأْتِنَـا" والـذي بَعْدَهُ، والشاهد في الأول والثاني، وقد بيَّنَه غايةَ البيان .

والإلمامُ: الإتيانُ والزيارةُ، ويصلحُ في "تَأَجَّجَا" أنْ يكونَ مضارعاً وحُذِفَت إِحْدَى تَاءَيْه، والألفُ بدلٌ من النونِ الخفيفةِ الداخلةِ ضرورةً، لأنه مُوجَــبٌ، ويجـوز أن يكون ماضياً وتكون الألفُ ضميرَ النَّارِ والحطبِ، وغلَّبَ المُذَكَّرَ، ويجـوز أن يُـرَدَّ علـى النارِ وذَكَّرَ مع التأخيرِ ضرورةً، والألف للقافية .

ولا يَحْفِلوا: لا يبالوا . والشَّعْرُ المُرَجَّلُ: المَمْشُـوط المُلَيَّـنُ بـالدُّهَنِ، والبـدلُ فيه من "لايَحْفِلوا" بجملته .

وقَولُه(١) : "إلا أن تُجيزَه على ما جاز عليه في تَسأَلْنا(١)" . يريد علـى بـدل الغلطِ، و لم يُجِزْ هنا جوابين، كما أَجاز في الابتداء خبرَين، لأنه في الأَسماءِ يحمـلُ علـى المعنى، فلو صحَّ في الفعل لجازَ، وقد حمل عليه الفراءُ :

[ومهما يُكْتَمِ اللَّه يعلمِ](٢) .

وليس هذا كالخبرين للمبتـدأ، لأن الخـبرين لشـيء واحـد، فيقـدران باسـم واحد، فينزلاَ منزلتَه كقولهم: "حلو حامض"، لأن تأويلَه: مُزٌّ .

وقوله(٣): "ولا يجوز في ذا الفعل الرفع". هذا كما ذكر في الفاء و"أو" و"ثمَّ" وأما الواو فيجوز بعـدها الـرفعُ على / الحالِ كما ذكـرنا بتقديـر "وأنت تسأَلُني" أو في هـذه ٧

(١) الكتاب (٨٧/٣) .

(١) يريد قوله قبل: (إن تأتينا تسألنا نعطك)

(٢) البيت بتمامه :

فلا تَكْتُمُنَّ اللَّه ما في نفوسِكُم
ليخفى ومهما يُكْتَمِ اللَّهُ يَعْلَمِ

والذي بعده: يُؤخَّر فيوضع في كتابٍ فيدَّخر
ليوم الحساب أو يعجل فيُنقمِ

القـائل زهـير بـن أبـي سـلمى . ديوانـه (ص ١٨) طبعـة دار الكتـب، وانظـر : أمـالي ابن الشجري (٢١٩/٢) .

(٣) الكتاب (٨٨/٣) .

الحال ويجوز النصبُ معهَا، ومع الفاءِ وقد بيَّناه، ومَن نَصَبَ فَتُحَدِّثني حَمَلَ على معنى كأنَّه: إن تأتِني محدِّثاً . وتقدير الكلام في العطفِ إنْ يكنْ إتيانٌ، فحديث يكن كذا، وهذا تمثيلٌ لا يُنطق به كما تقدَّم، لأن المعنى على غير ذلك، والجزمُ أحسن لقربِ المعنَيين، فَحَمْلُه على الفِعل أَوْلَى كما ذكر . وأما تقديرُهُ "متى تَأْتِهِ وعاشياً" فمحال كما ذكر، وإذا كان الفعلُ مع الواو حالاً لَم يَقَدَّر إلا جملة . أي وأنت تعشو . كما ذكرنا .

وقول ابن زهير[١]:

ومن لا يُقَدِّم رِجلَه مُطْمَئِنَّة فَيُثْبِتَهَا في مُسْتوى الأَرضِ تَزْلَقِ

شاهده: على النصبِ قبل الجوابِ، وهو هُنَا حَسَنٌ، لِمَكَانِ ـ لاَ ـ أي : من لا يُقَدِّمْهَا مُثْبتاً لها تَزْلَقْ .

قال الأستاذ أبو بكر: "النصبُ هنا أحسن منه فيما تقدم لمخالفةِ الأوّل الثاني ولا يكون إلا على الوجه الذي ذكر، لقوله "تزلَقْ" . ألا ترى أنه أثبت تقديمَها مطمئنةً ويعني إثباتَها . وهو مَثَلٌ لمن لم يتأهب للأَمر قبلَ وُقُوعه .

وأجاز الأستاذ أبو بكرفي قوله[٢] : "وإنْ تَأْتِنِي فَأُحَدِّثَكَ" النصبَ من غيرِ جوابٍ وهو الذي منع سيبويه . قال: قد يجوز النصبُ في الشعرِ، وتكتفي حملاً على المعنى، إذا كان واجباً في معنى الحديثِ .

يريد أنَّه من حيثُ يتقَدَّر بالشرطِ، وهو واجب، بوقوع الأول، يُرَاعَى المعنى فَيُجْعَل كالمنقطِع، ولايُلْتَفَتُ فيه إلى

---

(١) الصواب أنَّه لزهير . راجع ديوانه (ص ٢٦٠) تحقيق د. فخر الدين قباوة، والبيت في الكتاب (٨٨/٣، ٨٩)، ونسبة الشارح موافقة له .

(٢) الكتاب (٨٩/٣) .

تقديرِ الاتصالِ بالعطفِ، لأنه تمثيلٌ لا ينطق به لما ذكر وهو جائزٌ على هذا التأويلِ، ولا يكون إلا في الفاءِ، ويكون معْنى الكلامِ "إن يكنْ إتيانٌ يكنْ حديثٌ" لأنَّك لَو أخرجتَ الفاء لجزمتَ فروعيَ ذلك .

وقوله[١] : "إلاّ أنّه قد يجوزُ النصبُ بالفاءِ والواوِ". هو ـ واللّه أعلم ـ على حديث الأعشى[٢] الآتي بعدُ .

وقوله[٣] : " فالرفعُ هاهنا الوجهُ إذا لم يكن محمولاً على "إنْ"[٤] ووقع هنا على "إنْ" وعلى "لن"[٥] والمعنى واحد . أي إنْ تَحمِل أستقبلُك على "لن"، ومنصوبها الذي هو الجواب رَفَعْتَ، وإن لم تحمل أستقبلُكَ أيضاً على "إن" أيْ على جوابِ "إنْ" الذي هو "لَنْ أُوذِيَكَ" رَفَعْتَ .

وبيَّنَ في هذا الموضع الأحسنَ في وقوع الفعلين في الشرط والجزاءِ، فقال: الجزمُ فيهما أحسنُ، ولا يكون الجزمُ إلا في مُسْتَقْبَلٍ ثم بعدهما الماضيانِ، ثم الماضِي والمستقبل، ثم المستَقبل والماضِي .

قال الأستاذ أبو بكر: "ولم أَفْعَلْ مع أَفْعَلْ أحسن من فعلتَ مع أَفْعَلْ، لأن لفظ "لم أفعل" مجزوم، وإن كان ماضي المعنى، فقد وافقه في اللفظ وهو حسن" ولم يراعه سيبويه.

وقد بين ضعفَ النصبِ بعد الجواب غايةَ البَيان وشبهه

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣/٩١) .

(٢) قوله :

وتدفنَ منه الصالحاتُ وإن يُسِئْ

يكنْ ما أساءَ النارَ في رأسِ كبكبا

(٤) من جهة أن الأداتين تكونان للاستقبال .

(٥) في الأصل أن .

بقوله(١):

وألحقُ بالحِجازِ فأسْتَريْحا(٢)

وقوله(٣) : "أفعَلُ إنْ شاءَ اللّه"، جَزاءٌ فإن فعلَ فقد شاءَ وإن لم يفعل لم يشأْ.

وقولُ الأعشى(٤) :

ومن يغترِبْ عن قومه لا يَزَلْ يَرى(٥)

البيتين شاهده فيهما: نصب "تُدفَنَ" بعد الواوِ بالحمل على الجوابِ . والرفعُ فيه روايةٌ على القطع، ولو أمكن الجزمُ لجازَ .

وكانَ قد تغرَّبَ عن قومِه، فجرت عليه ظُلاَمَةٌ فقال الأبياتَ ومسحباً " من سحبتُه إذا جَررْتَه"، و"كَبْكَبُ" جبلٌ ، وجعل النار فيه لكثرةِ شهرتها فيه .

---

(١) المغيرة بن حبناء . انظر: الكتاب (٣٩/٣)، ابن يعيش (٢٧٩/١)، العيني (٣٩٠/٤)، الأشموني (٣٠٥/٣)، شرح شواهد المغني (ص ١٦٩) .

(٢) صدره : سأتْرُكُ منزِلِي لبنى تميمٍ .

(٣) الكتاب (٩٢/١) .

(٤) ديوانه (ص ١١٣) تحقيق د. محمد محمد حسين، وانظر : معاني الفراء (٢٩٠/٢)، اللسان (كبب) .

(٥) رواية الديوان :

متى يَغْتَرِب عن قومِه لا يَجدْ له
على من له رهطٌ حوالَيْه مُغْضَباً
ويُحْطَمْ بِظُلمٍ لا يزالُ يَرَى له
مصارعَ مظلومٍ مجراً ومسْحَبَا
وتدفَنَ منه الصالحاتُ وإن يسئْ
يكنْ ما أساءَ النارَ في رأسِ كبكبَا

باب من الجزاءِ ينجزمُ فيه الفعلُ

العرضُ والتحضيضُ متقاربانِ في المعنى...(١) واحد، والعربُ إذا أدخلت في هذه الأشياءِ التي ذكر معنى الشرطِ جزمت الجوابَ لأنها جازت على امتثالِ المأمور به واجتنابِ(٢) المنهي عنه، وعلى وقوع المُتَمَنّي والمُسْتَفْهَمِ عنهُ والقرينة التي فُهمت منها هذه المعاني الجوابُ المجزومُ والنصبُ بالفاءِ، وكل ما / ينجزم بعدم الفاء ينتصب بالفاءِ، وليس ٨
كلُّ ما ينتصب بالفاءِ ينجزم بعدمها، فمما ينتصب فيه ولا ينجزم الجَحْدُ وقد نَصَّ عليه في الباب، وكذلك كثير من مسائل النهي نحو: لا تدن من الأسدِ فيأْكُلَك، ولايجوز فيه الجزمُ كما ذكر بعدُ وكذلك الآية الكريمة(٣): ﴿لا تَفْتَروا على اللّه كَذِباً فَيُسحِتَكم بِعَذاب﴾، والجازم في هذا الباب للجوابات الكلامُ الذي دخلَه معنى الشرطِ، لأنه في معنى "إنْ تأْتِنِي آتِك" والعامل في جواب الشرطِ الصريحِ حرفُ الشرطِ ومجزومُه، وكذلك ما ناب منابَه وتضمَّنَ معناه، وليس الشَّرطُ مقدراً بعد هذه الصدورِ كما قدَّرَ الفارسي(٤)، بل على ما زَعَم سيبويه لأنها نابَتْ مناب حرف الشرط ومعموله، فعملت عملهما، وأما الجزمُ في قوله : لا تَفْعَل يَكُنْ خيراً لَكَ، فحسنٌ لأن التقدير : إلاّ تفعل يكنْ خيراً لَكَ، ومَن

---

(١) طمس مقداره كلمة .

(٢) محو في الأصل ولعل النص ما أثبتنا .

(٣) سورة طه : ٦١ .

(٤) أبو علي : الشرط في هذا الباب يُحذفُ لدلالةِ ماقبل الجزاء عليه كما حُذِف في مثل أنت ظالمٌ إنْ فعلت، لدلالة أنت ظالم على الجزاء، وذلك أن تقدير قولك إئتني آتك: إئتِنِي فإنَّك إنْ تأتني آتك فدل ايتني على إنْ تأتِني كما دل أنت ظالم ونحوه على الجزاء . التعليقة .

لا يُقَدِّر ـ لا ـ فقد أخطأ لأنه إذا حذف ـ لا ـ فقد سوَّى بين الأمرِ والنهيِ والتَبسا وفسَدَ المَعْنَى، وهو من كلام العرب، ولذلك لم يَجُزْ ـ لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْك(١) ـ لتقدير(٢) لا المذكورة في النهي، فهذا دليلٌ على إبقاء ـ لا ـ في التقدير، ويجوز النصبُ في المسألتين، وهما: لا تفْعَلْ فيكونَ خيراً لك ولا تدنُ من الأَسَدِ فيأكلَك أما الأولى فجازت لتقدير الشرط ومعناه، ولا يراعى العطفُ لفساد المعنى، لو قُلْتَ: لا تفعل فأَنْ يكونَ لك لم يجز لأن ظهور "أنْ" يحقِّقُ العطفَ ويبرِزُه للوجودِ كما لم يَجُزْ : ما تأتِيْنَا فأَنْ تُحَدِّثَنَا، لأنه يطلب بعطف صريحٍ ويفسد فيه معنى النصبِ بالفاء، ألا ترى أن المعنَى ما تأتينا محدِّثاً ومعنى العطفِ : ما يكونُ منك إتيانٌ وحديثٌ فكذلك هذا يجوز النصبُ فيهِ على معنى الشرطِ، وإن لم يتصرحِ العطفُ، وأما النصب في: لا تدْنُ من الأسد فيأكُلَك، فعلى تقدير العطف أي لا يكن منك دنوٌ فأكلٌ والمعنى حسنٌ، ولا يجوز الشرط، و"لا" في قوله: ألاَ تأتيني أحدثُك ولا يريد ألا تأتِيْني أُحَدِّثْك لفساد المعنى وقد نص على أنه استفهامٌ، وقوله(٣): " لو نَزَلْتَ عندنا" يجوز في لو التحضيضُ والتمنِّي، ولا جواب لَهَا هُنَا، إلاَّ كما كانَ جوابُ التمنِّي والتحضيض بالنَّصْبِ والجزم، قال اللّٰه تعالى(٤): ﴿لو أنَّ لنا كرَّة فنكونَ من المؤمنين﴾ وهذه تمنٍ(٥)، وأنشد الأستاذ على التحضيضِ وهو اختيارُه :

---

(١) في الأصل : فيأكلك .

(٢) في الأصل : لتقديرها لا .

(٣) الكتاب (٩٤/٣) .

(٤) سورة الشعراء : ١٠٢ .

(٥) روح المعاني (١٠٦/١٩) .

لو كُنْتَ إِذْ جئتَنَا حاولتَ رُؤْيَتَنَا

أَوْ جِئْتَنَا ماشياً لا يُعْرفِ الفرسُ

قال : فجزَم على جوابِ التحضيضِ، أنشده الفراء(١) وأنشد الكوفيون في لو(٢):

فلو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيبٍ فيخبرَ بالذنائبِ أيُّ زيْرِ

وقوله(٣) : ﴿تُؤْمِنُون باللّه ورسوله واليومِ الآخرِ﴾ ... الآية .

اختلف الناس في تأويلِ الجزمِ في يغفرْ، علامَ انْجَزم ؟ فروي عن الفراء(٤) أنه انجزم على جواب هل أدلُّكم، وخُطِّئَ فيه لأنه ليس بالدِلالةِ تجـبُ المَغْفِـرة، وإنما قوله يغفـر لكم جواب لتؤمنون وهو أمر بلفظ الخبر . وفي قراءةِ عبد اللّه(٥) ﴿آمنـوا باللّـه﴾ فهـذا يُقَوِّي هذا التأويل، قال الفارسي(٦): " فيكون يغفرْ لكم جواباً لقوله تؤمنـون"، فيصير كأنه قال: آمنوا يغفرْ لكم، فقد وافق قولُ الفراء(٧) قولَ سيبويه في ﴿تؤمنون﴾ أنَّهُ أمـرٌ على لفظِ الخبر .

قال المفسرُ(٨) : " وهذهِ دعوى على سيبويه لم يُشِـر سيبويه في الآيـة إلى شيءٍ من ذلك، بل أدخل الآية على الجزمِ على الجواب، والظاهِرُ من كلامه

---

(١) انظر معاني الفراء (٢/٢٨٤) .

(٢) قائله مهلهـل بـن ربيعـة . انظـر : الأصـول (٢/١٨٥)، الجمهـرة (١/٢٥٣)، العيـني (٤/٤٦٣)، اللسان (ذنب) .وبعد البيت:

بيوم الشعثمين لقر عيناً وكيف لقاءُ من تحت القبورِ

قال ابن هشام في المغني: وقال بعضهم هي (لو) الشرطية أشربت معنى التمني.

(٣) سورة الصف : ١١، وهي من شواهد الكتاب (٣/٩٤) . وفي أصلنا: واليوم الآخر ويتضح الشاهد بالتي قبلها والتي بعدها

(٤) المعاني (٣/١٥٣، ١٥٤) .

(٥) البحر المحيط (٨/٢٦٣)، روح المعاني (٢٨/٨٩) .

(٦) التعليقة على سيبويه .

(٧) كذا وهو الفارسي .

(٨) هو أبو سعيد السيرافي كما مر، انظر شرحه على الكتاب (٣/٢٤٩، ٢٥٠)، وراجع معاني القرآن وإعرابه للزجاج . تحقيق د. عبد الجليل شلبي (٥/١٦٦) .

==

على ذلك فائدتُها العملُ بِها، كأنّه أإن ذُلِلْتم ففَعَلْتُم يغفرْ لكم، ولا يحتاج إلى أمرٍ بلَفْظِ الخبرِ، ومن قرأ "آمِنُوا" كان الجوابُ له، وإنْ أريدَ بالاستفهامِ التقريرُ لم يكن له جوابٌ لأن الكلام واجبٌ .

وقول جابرِ بن حُنَي(١) :

أَلاَ تَنْتَهِي عنّا ملوكٌ وتَتَّقِي مَحَارِمَنَا لا يبؤ الدَّمُ بالدَّمِ

٩ شاهده / : فيه الجزم على جواب الاستفهام وهو قوله(٢): ومما جاء أيضاً مُنْجَزِماً على جوابِ الاستفهام"، والمعنى عليهِ لأنّه في معنَى إنْ لَمْ يَفْعَلُوا لم يَفعل، وإنّما كان هـذا المعنـى لأن الدِماء قد وقعت بينَهُم، ولذلك لم يجز فيه التحضيض، لأنه كان يصير المعنى إن تفْعلوا، وقد وقع الفعل، وكانوا قد قُتِل منهم وقَتَلوا هم من قـاتليهم فقـال شـاعرهم : إن لم تـنـتـه عنا مُلُوكٌ في القتل لم يذهـب الـدم بالـدَّم، أي لم يفِ ماقتلنا منهم بما قتلوا مِنّا، فإن

انتهت باءَ الدَّمُ بالدم، والبَواءُ : القَودُ، و﴿تبـوءَ بـإِثْمي﴾(٣) ترجـع(٤) بـإثمي، ولا تقدر هنا إلا النّفْي، فتقول: ألاَ تنتهي عنّا ملوكٌ لم ننتـه عـن قتلهـم، فـأدخل الهمـزةَ في البيت على لا تَنْتَهي وهو نفي، وجزَم لا يبؤْ على جواب الاستفهام، وسَكّن للجـزم(٥) وحذَفَ وحرَّك للساكنين، وفيه زحـافٌ لأنـه فَعُـولُ مفـاعيلُ، وبعـضهم يَرْوِيـه: لا يَـبُـؤُ الـدم، علـى الأصـل، وهـو شـاذ، والـزّحـافُ أحـسـنُ، وحـمـلـه الأعلم(٦) على

==

(١) الكتاب (٣/٩٥)، تحصيل عين الذهب (١/٤٥٠)، المفضليات (ص٢١١، اللسان (بوأ) .

(٢) الكتاب (٣/٩٥) .

(٣) سورة المائدة : ٢٩ .

(٤) انظر على سبيل المثال : الدر المصون (٤/٢٤٢) .

(٥) في الأصل : "سكن الجزم" ولعل الصواب ما أثبتنا .

(٦) تحصيل عين الذهب (١/٤٥٠) .

الأمرِ وقدَّرهُ : لتنتهِ عنا ملوكٌ لا يُؤْ أي : إن انتهت عنا لم تقتُل مِنّا لم يئِ الدمُ بـالدم، وهـذا قلبُ المعنى، وقد نص سيبويهِ على أن الجزمَ على جـوابِ الاستفهام[١] ، ثـم حـذف "لا" في التقدير، وأفسد الأعلم اللفظ والمعنى .

وقول جرير[٢] :

متـى أنامُ لا يُؤَرِّقْـنِي الكَـرِي

وبعده :

ليلاً و لا أسمعُ أجراسَ المَطِي

يروى بالسكون المحض في القافِ، ويروى باختلاسِ الحركة وإشمامِ القـاف الرفـع بعد السكون، فمن سكَّن جَـزَمَ مـن غـيرِ إشمامٍ، وجـزَمَ على جـوابِ الاستفهامِ، والتقديـرُ: "متىأنامُ في غيرِ السَّفَرِ لا يُؤرِّقْنِي الكَرِيُّ"، لأنه كان صاحبَ سفرٍ فمتى نام أيقظه المُكَـارِي فلم يَعُدَّ نومَه نوماً، فقال عن وقتٍ إنْ نام فيهِ لم يؤَرَّقْ، أيكونُ أوْ لا يكونُ ؟ وحمله على هذا و لم يحمله على السكونِ للتخفيف في مثل :

[اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا][٣]

لأنـه لـو رفَـعَ القـافَ لاجتمـعَ فيـهِ مثـالُ فِعُل، فتركـه و لم يُوَجِّـه الروايةَ عليـه وإن كـانَ كـالمتصل، فَحُمِـل على وجـه حسـن بديـعِ المعنـى، والـذي أشَـمَّ ذهـب إلى ذلك فَسَكَّنَ لمثالِ فِعُل وهو رِقُي وأبقى الإشمام إعلاماً بأنه مرفـوعٌ، وحسَّنَ لهُ السُّكُون كونُ

---

(١) جاء بعده في الأصل قوله: "وسكن للجزم وحرك للساكنين" فكأنه تكرار الأولى حذفه.

(٢) الشاهد مجهـول القـائل، وانظـر : الكتـاب (٣/٩٥)، الخصـائص (١/٧٣ ، ٣١٥)، المنصـف (٢/١٩١)، اللسان (مطا) . و لم أجده في الديوان .

(٣) شاهد على الجمع بين الحذف وتسكين ما قبله وهو جزء من قول العذافر الكندي :

قالت سليمى اشتر لنا سويقاً ... واشتر وعجل خادماً لبيقاً

ويروى دقيقاً .

انظر:الخصائص (٢/٣٤٠)(٣/٩٦)شرح الملوكي في التصريف(ص ٤٥٩)،البحر المحيط (٦/٤٦٨).

الضميرِ متصلاً فصارَ بمنزلة "يتّقْهِ"[١] و"يَلْدَه"[٢] فكأنه في كلمة، فإذا كان يُؤْرِقْنِي في موضع رفع كان في موضع الحالِ ـ أي متى أنام غيرَ مؤرَّق ؟ وهما معنيان حسنان، ولو رفع لانكسر البيتُ .

والكَرِيُّ[٣] المُكَارِي .

وذكر الجزمَ في : ايتِنِي آتِك، على ما تقدم، وأجاز الرفع على القطعِ، على خبر ابتداء مضمرٍ . ويجوز على الحال أي : إِئْتِنِي في هذه الحال، و لم يقصد إليه، وقد ذكر الحال في المسائل بعد، ولا فرق بينهُما .

وقول الأخطل[٤] :

وقال رائدُهم أَرسُوا نُزَاوِلُها فكلُّ حتفِ امرئٍ يمضي لمقدارِ

شاهده : رفع نزاولها على خبر ابتداءٍ مضمر على القطع أي، اثبتُوا : نحنُ نُعَالِجُها. ولا يمتنع الحالُ وإن كان القطع فيها أظهر، ولو كان موضعٌ يُجزم فيه لجاز الجزمُ على الجوابِ يقول : أَرْسَلُوا طالباً لهم خمراً فظفر بها، فقال لهم: اثبتوا في مكانِكم ونعالجُ شراءَها والخديعةَ فيها والافتراس، ثم قال : الموتُ لا بد منهُ، فلتبادِرْه بإنفاقِ المالِ فيها وإكمالِ اللذةِ، وقول الأنصاري ـ قال ثعلب : هو عمرو بن

---

(١) قراءة "يتقه" من آية النور : ٥٢ ﴿ومن يطع اللّه ورسوله ويخش اللّه ويتقه﴾ برواية حفص عن عاصم .

انظر حجة القراءات لابن زنجلة(ص٥٠٣) والبحر المحيط (٤٦٨/٦) .

(٢) جزء من بيت شعر لرجل من أزد السراة هو بتمامه :

عَجبت لمولود وليس له أب وذِيْ ولد لم يَلْدَهُ أبوانِ

انظر: الكتاب (٢٦٦/٢)، أصول ابن السرَّاج (٣٦٤/١)، (١٥٨/٣)، الخصائص (٣٣٣/٢)، ابن يعيش (٤٨/٤، ١٢٣/٩)، شرح الرضى على الشافية (٤٥/١)، الخزانة (٣٨١/٢) .

(٣) إصلاح المنطق (ص ٢٤٣، ٣٠٥) .

(٤) لم يرد في شعره، انظر : الكتاب (٩٦/٣)، ابن يعيش (٥٠/٧)، الخزانة (٨٦/٩) .

الاطنابة ـ وأنشده أبو عبيدة في حرب الأوس والخزرج لعمرو[1] بن امرئِ القيس يجيب مالكَ بنَ العجلانِ الخزرجِي فقال:

يـا مـالِ والسيـدُ المعـمَّـمُ قـد   يُبْطِـرُهُ بـعـدَ رأيـه السَـرَفُ
نحنُ بمـا عِـنـدنـا وأنـت بـمـا   عـنـدَكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ
لا يُـرفَـعَ العبـدُ فـوقَ قـيـمـتـه   والـحـقُ يُـؤتَـى بــه ويُعْتَرَفُ
خالفتَ في الرأيِ كلَّ ذي فَخَرٍ   يـا مالِ والحقَّ عـنـدَه فـقِـفُـوا
تُؤْتُـون فـيـهِ الـوَفَـاء مـعـتـرفـاً   بالحـق فـيـهِ لكُـم فلا تَكِـفُ

وهـي قـصـيـدةٌ استـشـهـد سيـبـويـهِ بالعَـجُزِ والصَّدْرِ من البيتين من حيثُ كان فيـهما الشـاهد، وهـو رفـع تـؤتـون علـى القـطع من الأمـر، والجزمُ صـالحٌ / من جهـة المعنى

لو أمكن في الشعر، والحقَ منصوب بفعل مضمر يفسره قِفُوا، أي: الزموا الحـقَّ، قفوا عنده، لأن "قفوا" قد تعدى إلى ضميره بواسـطة الظـرف و"مُعتَرِفـاً" بكسـر الـراء وفتحها، حال من الوفاء، وبالحقِ متعلق به، وبه صلحت للحال للوفاء . ومن فتح الراء جعل "افتعل" كفَعَل أي مَعْرُوفاً وتجوز الحالُ في تؤتون، والقطع أحسنُ .

وقول الآخر[2] :

كُونُوا كمن آسى أخاهُ بنفسِه   نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانَا

شاهده : رفع "نعيش" على القطع أو على خبر "كان" بعد خبر ويجوز فيه الحال، والخبرُ في الجار والمجرور، والجزم صالحٌ في المعنى على جوابِ "كونوا" . ويريد بقولِـه[3]: "فـهو

---

(١) انظر الكتاب (٩٦/٣) ، تحصيل عين الذهب (٤٥٠/١)، زيادات ديوان قيس بـن الخطيم (ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩)، معاني الفراء (٤٣٤/١، ٤٤٥، ٧٧/٣، ٣٦٣/٢)، ونسـبته في هـذا الموضع لمـرار الأسـدي، وابـن السـيرافي (ص ٢٧٩، ٥٩٢)، الخزانـة (٢٧٥/٤، ٢٧٦)، اللسان (فجر) .

(٢) هو معروف الدبيري . انظر الكتاب (٩٦/٣، ٩٧) .

(٣) الكتاب (٩٧/٣) .

قبيحٌ إنْ جزمتَ". يريد: لا يجوزُ وقد تقدم له ذَلكَ، والفاء في قوله فإنَّه يأكلُك(١) للعطف لا للجزاء ولا يجوز الرفع فيه على الحال كما جاز في "نعيشُ" فإذا دخلت الفاءُ نصبتَ على تأويل العطفِ كما تقدَّم، لا على تقدير الشرطِ ويجوز الجزمُ على الحمل على "لاتدنُ" أي: لا تدْنُ فلا يأكلْك عطفُ جملة على جملة .

وقوله: " والجزاءُ هنا مُحَالٌ"(٢) نص بِنَفْي الجزمِ من الجحدِ، وقوله(٣): "وإنما قُبِّحَ الجزمُ في هذا " يشير إلى الجزمِ في يأكلك .

وقوله : "وإن أدخلتَ الفاءَ" (٤) ، يريد الفاء التي تنصب بعدَها لا فاء العطف التي يرتفعُ ما بعدها .

وقوله(٥) : " لا تَذْهَبْ بهِ تُغْلَبُ عليهِ" نصٌ برفع "لا تدنُ من الأسد يأكُلُك" والحال في هذه المسائل التي ذكر بعد أحسن منها فيما تقدم، ولذلك ذكرها هنا، وسكت عنها هناك .

وأما قوله(٦) : ﴿ذرهُم في طغينهم يعمهون﴾ فلم يقع في الكتاب العزيز هكذا، بل ﴿ونَذَرُهُم في طغينهم﴾(٧)، و﴿ذرْهُم في خوضِهم يلْعَبُون﴾(٨) والجزم في ﴿لا تَخَفْ دَرَكًا ولا تَخْشَى﴾(٩) حسن والمسائل إلى البيت بينة .

وقول الأخطل(١٠) :

كُرُّوا إلى حَرَّتيكُم تعمرونَهُما كما تكُرُّ إلى أوْطَانِها البقرُ

---

(١) - (٤) الكتاب (٩٧/٣) .

(٥) الكتاب (٩٨/٣) .

(٦) انفردت بها إحدى النسخ التي كانت بين يدي الشارح فيما يظن، إذ لم يرد لها ذكر في طبعتي بولاق وهارون وفي سورة الأعراف : ١٨٦ قال اللّه عز وجلَّ : ﴿من يضلل اللّه فلا هادي له ويَذَرُهُم في طغينهم يَعمَهُون﴾ .

(٧) سورة الأنعام : ١١٠ .

(٨) سورة الأنعام : ٩١ .

(٩) سورة طه : ٧٧

(١٠) شعره (ص ٢٠٦) مع اختلاف الرواية،والذي فيه يخرج الشاهد عن نطاق الاستشهاد وهو: كرَّ إلى حريتيهم يعمرونها وانظر: ابن يعيش(٥٠/٧)، المقرب (ص٣٠٠).

شاهده : رفع تعمرونَهُما على القطعِ، أي : أنتُم تعمرونَهُما، أو على الحـال، ولا فرقَ بين الحَالِ في البيت، والحالِ في المسائلِ التي لم يُذْكَرْ فيها الحال .

وَالحَرَّة : أَرضٌ ذات حجارة سُودٍ، وثَنَّاها بحرةٍ أخرى تَلِيها، والجزمُ صالح في غيرِ الشعر .

وقوله(١): "مُرْهُ يَحْفِرْهَا" . الجزم على جواب الأمـر، والمعنـى: مُـرْه بـالحفرِ يحفـر، والجارُ والمجرور لـ"مُر" محذوفٌ كما تقول : مُرهُ بالقيامِ يَقُم، فَحُذِف .

وقوله(٢) : "قُلْ لَـهُ يقـلْ ذَاكَ" و﴿قُـل لعبـاديَ الذيـن آمنـوا يُقيمُـوا الصـلاة﴾(٣)، والمعنى: قُل له قَلْ يَقُلْ، وقل لهم أَقِيمُوا يُقِيمُوا، ولا فرق بينه وبين قولـه"مـره يحفِرْهـا" لأنه حذفَ مجرور الأمر، كما حذف هنا مفعول القول، وهذا لا خلاف فيه بين الأمَّةِ، لأن القولَ لا معنى له دون معمولِه، فلم يتِمَّ قُل هنا إلا بـ"قُلْ" الثانية، كما تقول: "قُـل له يَخْرُج" و"قل له يأْكل" المعنى: قل لـه اخـرجْ يخرجْ وقـل لـه كُـل يـأْكُلْ، فحـذف مفعولُ القولِ لدلالةِ الجواب عليه، لأنَّه من لفظِهِ، والجـزمُ علـى جـواب الملفـوظ بـه لا محالةَ، لأن الثانِيَ مفعولٌ للأَوَّل .

وذكرَ المبرِّدُ في فَرْخِ الجَرْمِي(٤)، أنَّ الفعلَ المجزومَ هنا على الجوابِ أمـرٌ مبـنٍ، أي: قل لهم : أقيموا، فوقع المسـتقبلُ موقِعَـه مبـنٌّ، وهـو قـولٌ مرغـوب عنـه، ولا ضـرورةَ تُحْوِجُ إلى خروجِه عن أصله، وبنائه .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٩٩) .

(٣) سورة إبراهيم : ٣١ .

(٤) الفرخ كتاب أبي عُمَرَ الجَرْمي على سيبويه .
انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/٨٢ ، ٨٣) .

وقوله(١): "وقد جاء رفْعُه على مره أنْ يحفِرَها" يريد قالوا: "مره يحفرُهـا" بـالرفع، وفي كل مايصلح فيه ذلك من المسائل فحُذِفَتْ "أنْ" ورُفِـع الفعـل على ذلـك المعنـى، الذي هو "مره أن يحفرها" كقوله(٢) : "تسمع بالمعيدي لا أن تراه" فكأنـه أوقَـعَ الفعـل موقع اسم فاعلٍ، وأوقعَ مَوقِـعَ المصـدرِ المقـدر بـ"أنْ" والفعـل، فلمَّـا حُذِفَـت أنْ رُفِـعَ الفعلُ، وإنَّمَا احتيج إلى تقديـرِ اسـمِ الفـاعل و لم يقُـل : الفعـل في موضـعِ المصـدر، لأن الفعلَ لا يقع موقع المصدر، فجعلوا اسم

الفاعل واسطةً بينهما بالتخيُّل، وهذا بمنزلة "عسى زيدٌ يفعلُ" في الوجه الذي ذكر هنـا وقد تقدَّم الوجهُ الآخر(٣)، الذي هو التشبيه بـ"كَان" . فاللفظُ / علـى الحـالِ، والمعنـى على ١٧
المفعولِ من أجلِه، وقد بيَّن ذلك في كلتا الروايتينِ الواقعتينِ هنا، وعليه جاءَ: **أحضـرُ الوغـى** والدليل على أن الموضع للمصدر عطفه: "وأنْ اشهدَ" عليه والتقدير حاضراً الوغـى(٤)، مغـيراً من "أن احضرَ" فهذه معاملةٌ لفظية والمعنى على المصدر .

يقول(٥): "لما حُذِف أنْ صيَّرها مراعاة في المعنى، كما فعـل في "عسـى"، وصـيَّر اللفظ واقعاً موقع الاسمِ المنصوب خبراً أو حالاً، ألا تراه يقول(٦): "وأَجْرَوا اللفظَ كما أجْروهُ في "كنتُ" لأنه فعلٌ مثلُه" . يريد "عسى" وأخواتها .

ومـن الدليـل علـى مراعـاة "أنْ" حَمْـلُ المصـدر علـى الفعـل، ويـقـوي هـذا مـا ذكـره في رفـع الـفـعـلِ حـيـن قـال(٧) : وكـأنَّـهُـم إنـمـا

---

(١) الكتاب ٣/٩٩ .

(٢) انظر الكتـاب (٤٤/٤) الخصـائص (٣٧٠/٢)، مغـني اللبيـب (٥٩٢/٢، ٦٤١)، الخزانـة (٣١٢/١، ١٤/٢)، أمثال أبي عبيد (ص ٩٧) وغيرها.

(٣) انظر الكتاب (١١/٣) .

(٤) يشير إلى قول طرفة الآتي .

(٥) راجع الكتاب (٨/٣) .

(٦)، (٧) الكتاب (١٢/٣) .

مَنَعَهُم أن يستعملُوا في "كُذْتَ" الأسماء لأن معناها معنى ما تدخله أنْ .

ومن الدليل على أن الفعل لا يقعُ عندَه موقعَ المصدرِ قوله[١] في الاستثناء على معنى لكن: "ولولا "مَا" لم يَجزْ الفعلُ بعدَه إلا في الموضع كما لا يجوز [بعد][٢] ما أحسن لغير ما" .

وأمَّا وقوعُ الفعلِ مواقعَ اسم الفاعل فهو كثير، للمضارعة التي بينهما .

وقول طرفة[٣] :

ألا أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أحضرُ الوغى

وَأَنْ أشْهَدَ اللَّذَاتِ هل أنتَ مُخلِدِي

شاهده: رفع "أحضرُ" بعد اسقاط "أنْ"، دليل ذلك دخول "أن" على المعطوف، وأنه معمولٌ لـ"الزاجري" .

قال أبو علي الفارسي[٤]:

"وروى المازني عن [ابن][٥] قُطْرُبَ عن أَبِيْهِ: أحضرَ بالنصب .

وأما قوله تعالى[٦] : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّه تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ فهي عنده[٧] على وجهين :

أحدهما: اعتمادُ الهمزةِ على "أعبُدُ" ونصبُ غيرَ بِهِ، وألغَى تأْمُرُونِي، والتقدير : قل : أفأعبُدُ غيرَ اللّه فيما تأْمُرُونِي به .

---

(١) الكتاب (٢/٣٢٦) .

(٢) في الأصل [بدل ما أحسن] وصححته من المطبوع .

(٣) ديوانه (ص ٣١)، انظر : مجالس ثعلب (ص ٣١٧)، الأمالي الشجرية (١/٨٣)، المقتضب (٢/١٣٤)، سر الصناعة (١/٢٨٦)، العيني (٤/٤٠٢)، الخزانة (١/١١٩) .

(٤) المسائل العسكرية (ص ٢٠٢) .

(٥) زيادة من المسائل العسكرية لم ترد في النسخة والسياق يقتضيها .

(٦) سورة الزمر : ٦٤، وراجع البحر المحيط (٨/٢٦٣) .

(٧) الكتاب (٣/١٠٠) .

والثاني: كالأول، غير أنَّ تأْمُرُوني مَرفوعٌ وحُذِفَت النون تخفيفاً، لاجتماع النونين، كقوله(١):

يَسوءُ الفالياتِ إذَا فَلَيْني

و﴿فَبِمَ تُبَشِّرُون﴾(٢)، أراد "فَلَيْنَنِي"، و"تُبَشِّرُونَنِي"، وأراد : أن تأْمُرُوني، فَحُذِفَت أَنْ : وهو الذي يدلُّ عليه نصُّه لقوله(٣) : "وإن شئت كان" على كذا، ولم يتقدم إلا ذكرُ الإلغاء وهو بديع .

ويجوز في الآية(٤) : أن تعتمد الهمزةُ على "تأْمُرُوني" وغَيْرَ مفعولٌ ثان لـ"تأمرونَني" بعد إسقاط الحرف كـ : أمرتك الخير" و"أعبد" مرفوع بعد اسقاط "أنْ".

ولم يذكرهُ سيبويه، والذي قال أحسن .

وخرج المبردُ(٥) قولَ سيبويهِ على الوجهِ الأول، والوجهِ الثالثِ، وليس كما زعَم لما ذكرنا .

---

(١) صدره :

تراه كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً

قائله : عمرو بن معديكرب . شعره (ص١٨٠) .

انظر : الكتاب (٣/٥٢٠)، ابن يعيش (٣/٩١)، مغني اللبيب (٢/٦٢١)، اللسان (فلا)، الخزانة (٥/٣٧١) .

(٢) جزء من آية : ٥٤ من سورة الحجر : ﴿قال أبشرتموني على أن مسني الكبر فبم تبشرون﴾.

(٣) الكتاب (٣/١٠٠) .

(٤) قوله تعالى : ﴿أفغير اللّه تأمرُوني أعبد أيها الجاهلون﴾ . سورة الزمر : ٦٤ والاستشهاد بها على قراءة نافع، بنون مخففة كما في الإقناع (٢/٧٥١) . وقد ضبطت النون مشددة في الكتاب . وليس عليها استشهاد سيبويه .

(٥) المقتضب (٢/٨٥) .

باب الحروف التي تَنَزَّلُ منزلةَ الأمرِ والنَّهْيِ

قوله: "لأنَّ فيه"[١] الضمير عائدٌ إلى الباب أو إلى الكلام ومن قال "فيها" عاد إلى الحروف، هذه الثلاثة[٢] الأسماء لك فيهَا وجهان، إن شئت قدَّرتَ الخبرَ محذوفاً غير منوي سدَّ الجوابُ مسدَّهُ وإن شئتَ كانَ الجوابُ هو الخبرُ، لأن الكلاَمَ أمرٌ، غير مُفْتَقِرٍ إلى شيء، والمعنى: اكتفِ ينمِ الناس، وهذا الوجهُ أحسنُ . وكلُّها شاذ، ولفظُها مخالِفٌ لمعناها، بمنزلة "غَفَرَ اللّه لك" و"عَلِمَ اللّه لأفْعَلَنَّ" اللفظ خبر، ومعنى الأول دعاء والثاني قسم، وهما على غير لفظِ الدعاءِ والقسم.

وكذلك " اتقى اللّه امرؤ فعل خيراً يثب عليه"[٣] المعنى[٤] فيه كما ذكر ولا يقاس على شيء منه .

ومعنى "شَرْعُكَ" و"كَفْيُكَ" و"حَسْبُكَ" واحد، وتشبيهه ﴿وأَكُنْ﴾[٥] ببيت زهير[٦]، حسن، لأنه صريح حمل على المعنى وقد مضى البيت بشرحه. وحُمِلَ "سابق" على إرادةِ الباء في "مدرك" و﴿أَكُنْ﴾على إرادةِ الجزمِ في "أصَّدَقْ". وذلك أن النصبَ بالفاءِ بعد التحضيضِ حسنٌ، وكذلك الجزمُ بعده بغيرِ الفاءِ، فجزمَ

---

(١) الكتاب (١٠٠/٣) .

(٢) هي: حسبك وكفْيُك وشَرْعُك .

(٣) هذا قول الحارث بن هشام . وانظر : الكتاب (١٠٠/٣، ٥٠٤)، النكت (٧٥٢/٢)، السيرافي (٢٥٤/٢)، نتائج الفكر (ص ١٤٦) وغيرها .

(٤) محو في الأصل ولعل النص ما أثبتنا .

(٥) في قوله تعالى : ﴿فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصَّالحين﴾ . سورة المنافقين : ١٠ .

(٦) قوله : بَدَا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى
ولا سَابِقٍ شيئاً إذا كانَ جائِيا

الكتاب (١٠٠/٣) .

المعطوفَ على نية الجزمِ في المعطوفِ عليه .

وقرأ بعضهم[١] : ﴿وأكونَ﴾ حمل اللَّفْظَ على اللفظِ وحذَف بعضُهُم الواو في الخط مع النصب هكذا "وأكنَ"، والقراءة بإثباتِ الواو، كقولهم : عليُّ بن أبو طالب - كتبه بعضهم بالواو، وقراءته بالخفض على الأصل، ذكره الفراء[٢]، ومنه قول امرئ القيس[٣] :

أو قديرٍ مُعَجَّلِ / ١٨

خفض "قدير" على تَوَهُّمِ الخفضِ في صفيف بالإضافة، كأنه قال: مُنضِجُ صفيفِ شواءٍ أَو قَدِيرٍ، والتنوين، والنصب هو الأصل، والإضافَةُ حسنة .

ومنه قول عمرو بن مَعْدِي كَرِب[٤] :

دَعْنِي فأذهبَ جانباً   يوماً وأَكْفِكَ جانباً

وهذا مثل الآية[٥]، سواء .

وقول عمرو[٦] بن عمار الطائي، ووقع في الأشعار الستة

---

(١) وهي قراءة الحسن وابن جبير وأبو رجاء وابن أبي إسحاق ومالك بن دينار والأعمش وابن محيصن وعبد اللّٰه بن الحسن العنبري .

البحر المحيط(٢٧٥/٨)، روح المعاني(١٩/١٨)، النشر في القراءات العشر(٣٨٨/٢).

(٢) المعاني (١٦٠/٣) .

(٣) ديوانه ص ١٢٢ والبيت بتمامه :

وظل طهاةُ اللَّحمِ ما بينَ مُنْضجٍ   صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعَجلِ

وانظر : مغني اللبيب (٤٦٠/٢) .

(٤) شعره جمع مطاع الطرابيشي (ص ١٦٩) .

وانظر: المفصل (ص ٢٥٧)، شرحه لابن يعيش (٥٦/٧)، الخزانة (١٠٠/١) .

(٥) هي آية المنافقين المذكورة آنفاً .

(٦) لم يرد ضمن المطبوع من الأشعار الستة، ونسبته في الكتاب (١٠١/٣) لعمرو بن عمار كما نسب لامرئ القيس أيضا، والبيت في ديوانه (ص ١٧٤)، وانظر : المقتضب (٢٣/٢، ٦٧)، المعاني (١٤٦/٢)، اللسان (ذرا) .

لزهيـر في الزوائد:

فقُلتُ له صَوِّبْ ولاَ تَجْهَدَنَّهُ   فيدنك من أُخرَى القطاةِ فَتَزْلَقِ

لم يأت به شاهداً، وإنما أراد أنه نهيٌ وأن الأفعال فيـه مجزومـةٌ ومعطـوفٌ بعضُهـا على بعضٍ، وفيه عطفُ جملةٍ نهي على أمر، كقولك(١):

لا تَهْلِكْ أسىً وتَجَمَّلِ

ويروى : "فَيُذْرِكَ" أي "يسقط"، يقال: "أذراه" إذا أسقطه عن ظهره .

ومعنى صوِّب : خُذ بِهِ القَصْد .

والقطاةُ : مَقْعَدُ الرِّدف، وأخراها : آخِرُها، يأمره بالرِّفْقِ بِفَرَسٍ ركبه للصيد، لئلا يرميه عن ظهره لنشاطه وقوته .

وقولـه: "لا يُرِيَنَّـك"(٢) نهـى للغانيـات، و"لا أَرَيَنَّـك"(٣) نهـي لنفسـه في اللفـظ، والمعنى للمخاطب، كأنه قال: لا تتعرضْ لي فأراك، وهو كقوله(٤):

ولا أُنْبَأَنْ بأَنَّ وجهَـك شانه   خُمُوشٌ وإن كان الحميمُ حميمُ

أي: لا تخمشيْ وجْهَك، فأُخبَر به .

وقيل: أنزل نفسه منزلة الغائب، والأول أجود .

وقوله(٥) :"آتِي الأَميرَ لا يقطعُ اللِّص" المعنى فيه "لئلا" فحذف "أن" ورفع الفعل، وهو عذرٌ للمجئ .

---

(١) قائله امرؤ القيس ديوانه (ص ٩) والبيت بتمامه :

وُقُوفًا بها صَحْبى علىَّ مطيُّهم   يقولـون لا تهْلِـك أسًـى وتـجمَّلِ

(٢) ، (٣) ، (٥) الكتاب (١٠١/٣) .

(٤) صدره الفراء مع بيت قبله بقوله: وقد أنشدني المفضل الضبي، أما الأول منهما فهو:

أفـاطـمَ إنـي هـالـكٌ فتـبيَّني   ولا تـجْزعـي كُـلُّ النِّسـاء تـئيمُ

المعاني (١٨٥/١) ، وفي إيضاح شواهد الإيضاح ص ١٣٧ أن قائل البيت عبدالقيـس بـن خفـاف البرجمي.

ومنَعَ الجزمَ في الواجبِ، وخطَّأَهُ في الكلاَمِ، وأجازهُ في الشِّعرِ، ولم يُنْشِد فيه .

والكوفيون يجيزون الجزمَ في "يقطعُ" من حيث كان عذراً ويجيزونَه في الكلام، إذا وقعت "لا" موقع "أنْ" .

وزعم الفرّاء[١] أن العربَ تجزم هنا، وهو الموضع الذي يقع فيه موقعَ "أن لاّ". وأنشد[٢] الفراءُ :

لو كنْتَ إذْ جئْتَنَا حاولتَ رُؤْيَتَنَا وجئْتَنَا ماشِياً لا يُعْرَفِ الفَرَسُ

وغيرَه من الأبيات .

ولم يصل إلى سيبويه، ولذلك قال[٣] بعد إخباره به : "ولانعلمُ أنّ هذا جاء في الشعر البتةَ"، فلولا أنه أعلم بأنه جائزٌ في الشعر لَمَنَعَهُ البتةَ، لأن مثل هذا لاحظ للقياس فيه . ووقع بعد قوله البتة، قال الشاعر[٤]:

لَطَالَمَا حَلأْتُمَاهَا لاَ تَرِدْ[٥]

فـ"لا تَرِدْ" ليسَ بمجزومٍ، ولكنَّ الشعرَ مقيدٌ[٦]، ومعناه "لئلا

---

(١) مثَّل الفراءُ للجزم بقول العرب: ربطتُ الفرسَ لا يَتَفَلَّتْ وأوثقتُ العبدَ لا يَفْرِرْ بالجزم والرفع، قال : وإنما جُزِمَ لأن تأويله "إنْ لَمْ أربطه فر" فجزم على التأويل . انظر : المعاني ٢٨٣/٢ .

(٢) المعاني (٢٨٤/٢)، والبيت سبق أن استشهد به الشارح (ص ٣٠) .

(٣) الكتاب (١٠١/٣) .

(٤) لم يرد البيت في هذا الموضع من طبعتي بولاق وهارون وإنما وقع للشارح كما أشار بعد في النسخ الشرقية وربما كان من زيادات الشراح، وانظر قول أبي العباس الآتي في آية البروج :١٠، أنا وضعتها في الكتاب .

(٥) من شواهد الفراء في كتابه الأيام والليالي والشهور (ص ٧٨) قول الراجز :

راعٍ لها يَدعي وساقٍ مُسْتَعِدْ قَدْ طالَمَا حَلأْتُمَاهَا لا تَرِدْ

فَخَلِّيَاهَا والسِّجَالَ تَبْتَرِدْ تَشْفِي بِبَرِدِ الماءِ ماكانَتْ تَجِدْ

مِن حرِّ أيَّامٍ وَمِنْ لَيلٍ وَمِدْ

والشاهد يرد فِي المَصادر على أنه صدر بيت عجزه :

فَخَلِّيَاهَا والسِّجَالَ تبْتَرِدْ .

وانظر مثلاً : المعاني (٢٨٤/٢)، اللسان (حلأ) .

(٦) القافية المقيدة هي ماكان رويها ساكناً .

تَرِدَ" كما أنَّ معنى "لا يقطعُ اللّصَ : "لئلا يقطعَ اللص" .

هذا الكلامُ ثابتٌ في النسخ الشرقية وهو بيِّن. ويجوز الجزمُ فيه عند الكوفيين.

وقد تقدَّم الكلام على "أمَّا أنْتَ منطلقاً أنطلقُ معك" وذكر(١) هنالِكَ أن "أمَّا" هذه لا يظهر معها الفعل، وأن "مَا" لزمت لتكون عوضاً من ذهاب الفعل .

وقد زعم بعض الكوفيين أنَّ "إنْ" إذا وَلِيَتِ الأسماءَ فتحت .

فقال : "أمَّا زيدٌ قائمًا تَقُم" وقد حكاه ابن السراج(٢) وغيره .

قال الأستاذ أبو بكر: "ولم أره ليحيي"، وكأنهم قاسوه على قوله(٣):

أبا خُراشَةَ أمَّا أنْتَ ذا نَفَرٍ ... ... البيت

ومنعُهُ الجزاءَ والاستفهامَ في "ما تدومُ لي أدومُ لك"، و"كُلَّمَا تَأْتِيني آتِيَك" . هذا كلُّه كما ذكر ما دامت موصولةً . وقد صرَّح بذلك ولم يذكر فيما مثَّلَ بِهِ إلا الموصولة .

قال أبو علي(٤): "ولم يُرِد بـ"كُلَّما" المضافة إلى الاستفهامِ كما ذكر المبردُ، وردَّهُ عليه".

وهي منصوبةٌ على الظرف على حذفِ مضافٍ، أي: مُدَّةَ ما تدومُ لي، والتقدير: أدومُ لكَ مُدَّةَ دوامِكَ لي. فَحَذْفُ المُدَّةِ بمنزلةِ: مَقْدَمِ الحاجِ، وجعل "كُلَّمَا" بمنزلتها مضافةً إلى المصدرِ، ولا يجوز ذلك فيهما ما دام على هذِهِ الصفة :

---

(١) الكتاب (١٠١/٣) .

(٢) الأصول (١٨٧/٢) .

(٣) قائله العباس بن مرداس، ديوانه (ص ١٢٨)، وانظر : المنصف (١١٦/٣)، الخصائص (٣٨١/٢)، الأمالي الشجرية (٣٤/١، ٣٥٣، ٣٥٠/٢)، المقرب (ص ٢٨٤)، المغني (٣٥/١، ٥٩) وغيرها وعجزه :

فإنَّ قوميَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

(٤) الفارسي : ولم يرد كلما المضاف إلى ما التي للاستفهام كما رد أبو العباس في الغلط. التعليقة، وانظر : الانتصار (ص ٢٠٨) .

الشرطُ والاستفهامُ، لأنَّ ما المصدرية حرفٌ عنده وهي التي تتقَدَّرُ بالمصدرِ، وقد نص على أن الصلةَ تمنعُ الشرطَ في قوله(١) في آخر الباب "وان لم يُجْزَم لأنَّه صلةٌ"، ولا يمتنع دخولُ الفاءِ في شيء منها، فإن آثرت الشرطَ والاستفهامَ صيَّرْتَهَا اسماً كأسماءِ الشرط والاستفهامِ ولم تكن موصولةً وصارت عاملةً فيما بعدَها، ومعمولةً له .

ولم يُجزْ أحدٌ الشرطَ فيها وهي حرفٌ . وكذلك تقع "مهما" من حيثُ كانت "مَامَا" أو "مَهْ مَا" . ألاَ ترى / إلى جريها في حُكْمِهَا وقد قال(٢): ١٩

مَهْمَا لِيَ اللَّيلَةَ مهْمَا لِيَه أَوْدَتْ بِنَعْلَيَّ وسِرْبَالِيه

فاستفهمَ بها، وتقعُ مصدراً، قال(٣) :

وذُو الرأْيِ مهما يَقُل يَصْدُق(٤)

المعنى : أيَّ قولٍ يَقُل يصدُقْ فيه، فهي هنا مفعولة لـ"يَقُل" بمعنى المصدر من غير صِلَةٍ، ولذلك كانت جزاء .

وإذا كان صريحُ الشَّرطِ بالأسماء كان مُستديماً لإِبْهَامِهَا، وكذلك بالظروف أيضاً ـ لابهامها ـ وإذا كان بالحروف احْتَمَلَ الوجهينِ، ألا ترى إلى قوله(٥) :

---

(١) الكتاب (٣/١٠٢) .

(٢) قائله عمرو بن مِلْقط الطَّائي . انظر : نوادر أبي زيد (ص ٢٦٧)، المغني (١/٣٠٨، ٣٣٢)، شرح أبياته (٢/٣٦١)، اللسان (مهه)، الخزانة (٩/١٨، ٥٢٤) .

(٣) قال سيبويه : هو مصنوعٌ على طَرَفَة وهو لبعض العباديين ولم أجده في ديوانه، وإنما وجدت بيتاً واحداً من القافية ذاتها ولعله رديفه، أما الذي في الديوان (ص١٠٠) فهو :

وَنَفْسَكَ فانْعِ ولا تَنعَني ودَاوِ الكُلُومَ ولا تَبْرقِ

(٤) صدره : أسعد بن مال ألم تعلموا .

وانظر : الكتاب (٢/٢٥٥)، تحصيل عين الذهب (١/٣٣٧) وسعد بن مالك : حي من بكر بن وائل، وهم رهط طرفه .

(٥) قائله الأعشى وروايته في ديوانه (ص ٦٨) :

من يَلُمْنِي على بني بنتِ حسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ فِي الخُطُوب

انظر: الكتاب(٣/٧٢)، الأمالي الشجرية(١/٢٩٥)، الانصاف(ص١٨٠)، ابن يعيش(٣/١١٥).

إنَّ من لاَمَ في بَنِي بنتِ حسًّا نَ أَلُمْهُ وأعْصِهِ في الخُطُوبِ

وقوله[1]:

إنَّ منْ يدخُلِ الكَنِيسَةَ يوماً[2]

لا يريدُ بذلك رجلاً واحداً ولا امرأة .

وفي الظروف:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنَا في دِيَارنا[3]

وقوله[4] في الحروف :

إن تلقَ يوماً على علاَّته هَرِماً[5]

وحكى الجَرْميُّ[6] عن بعضهم: أن العَرب تجزِمُ بـ"أمَّا" قال ولم يحكِهِ غيرُه . وأما دخولُ الفاءِ - بعد - الذي والتي، وكلُّ رجلٍ يأْتيني : فقد تقدم في باب[7] الأمرِ والنهي من الاشتغال بأبدع بيان .

وأجاز الأستاذُ أبو بكر: " كلُّ رجُلٍ فَلَه درهمٌ" إذا أراد المبالغةَ في الرُّجولية، فقام ذلك مَقامَ الفِعل الذي يوصَفُ به ثم منعه في الإقراءِ الثاني .

وينبغي ألا يُقاس هذا، لأن الجزاء في كل هذا غيرُ مستحكِم . ولما تَخَيَّل من تخيَّل أن الفرار من الحربِ يُنْجِيه مِنَ

(١) نسب للأخطل وليس في ديوانه . وانظر : الأمالي الشجرية (١/٢٩٥)، ابن يعيش (٣/١١٥)، المقرب (ص ١٢٠، ٣٠٤)، المغني (١/٣٦)، الخزانة (١/٤٥٧، ٥/٤٢٠) .

(٢) عجزه :

يَلْقَ فيها جآذرا وظِبَاءً

(٣) من شواهد الشارح التي سبقت وانظر (ص ٢٣) وعجزه :

تَجِدْ حطَباً جَزْلاً وناراً تأجَّجَا

(٤) لزهير في ديوانه (ص ٧٦)، وانظر الأمالي الشجرية (١/٥٩) .

(٥) عجزه :

تَلْقَ السَّمَاحَةَ منهُ والنَّدى خُلُقاً

(٦) أبو علي : وحكى أبو عمر في كتابه عن بعض العلماء أظنه الأصمعي أنه حكى الجزاء بأمَّا قال : ولم يحكه غيرُه . التعليقة .

(٧) كلام أبي الحسن في هذا الباب لم تتضمنه القطعة المتاحة من الشرح .

الموت، قِيل له[١]: ﴿قُلْ إنَّ الموتَ الذي تَفِرُّون مِنه فإنَّه ملقيكم﴾ .

ووقع في الكتاب متصلاً بقَولِهِ : ﴿فإنَّـهُ مُلقيكـم﴾ : ومثـلُ ذلـك قولـه[٢]: ﴿إنَّ الذين فَتَنُوا المُؤْمِنِين والمُؤْمِنٰت﴾ الآيـة . ووقـع في الشَّرقِيَة قـال أبـو العبـاس: أنَـا وضعتُهـا في الكتاب.

قلتُ : وليس فيها معنًى زائد على ما تقدم .

وأما قوله[٣] : "ومَنْ هابَ أسبابَ المنيةِ يلْقَها"[٤] .

فإنه جعل تهيب أسبابها سببا للقائها، إذْ من لم يهبها عند هـذا لم يلقهـا، وهـذا علـى التجـوز والسعة وقد علم بلقائها[٥] تهيبـها أو لم يتهيبها، فلا معنى لتهيبها.

وأما قوله[٦] : "إن يقتلوك فقد هتكت بيوتهم"[٧] .

فعلى معنى إنْ يفخَرُوا بقَتْلِكَ فخرتَ أنتَ بهذا لأن القَتْل قد وقع، ويؤنسُ بهـذا إنشاد (ح)[٨] في قوله تعالى[٩] : ﴿قُلْ فَلِم تَقتُلون أَنبيَاءَ اللّه من قَبْلُ﴾ .

---

(١) سورة الجمعة : آية ٨ .

(٢) سورة البروج : آية ١٠ .

وجاء في المسائل المنثورة بعد ذكر هذه الآية قول أبي علي : قال أبو عمر : الفاء هاهنا دخلـت للتوكيد، قال : لأن هذا إيجاب مخالف للصفـة لا للموصـوف، وإذا كـان هـذا هكـذا أدخلـت للتوكيد .

(٣) قائله زهير بن أبي سلمى . ديوانه(ص٣٠) وانظر معاني الفراء (٦/٢) .

(٤) عجزه :

ولو نالَ أسبابَ السماءِ يُسلَّم

(٥) لأبي علي تعليل نحو هذا، وانظر : المسائل المنثورة (ص ١٦٨) .

(٦) لرجـل مـن بـني نصـر . انظـر : الجمهـره (٢٤٦/٣)، أمـالي القـالي (٧٢/٢)، شـرح الحماسـة للمرزوقي (٨٤٥/٢)، وروايته فقد ثللت عروشهم .

(٧) عجزه :

بعتيبة بن الحارث بن شهاب

(٨) هو أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، انظر المعاني (٦٠/١، ٦١) .

(٩) سورة البقرة : ٩١ .

ولبعضهم(١):

إذا ما انتَسَبْنا لم تَلِدْني لئيمةٌ(٢)

قال(٣): "والجزاء للمستقبل، والولادة قد مضت"، والمعنى : إذا ما انتسبتُ لم أَخْزَ لأنّي لم تلِدْني لئيمةٌ .

وقد تجعلُ العربُ جوابَ الشَّرطِ جوابًا للشرطِ وحدَه، تفعلُه في الجوابِ الذي لا بد من وجوبِه عاماً كقوله :

ومن هاب أسبابَ المنيَّة يَلْقَها

وقع الجوابُ هنا خصوصاً بمن هابَ أسبابَها وهو واقع بمن هابها ومن لم يَهَبْهَا .
وكذلك قوله تعالى(٤): ﴿قُلْ إِنَّ الموتَ الذي تفرّون منه فإنه ملقيكم﴾ .

وكذلك قولُ عُمَرَ رضي(٥) اللَّه عنه: " يرحَمُ اللَّه صهيباً لو لم يَخَفِ اللَّه لم يَعْصِه" .

قال المبرد(٦): " الحذفُ في هذه المواضع أفخم - يعني في الأجوبة - لأن المخاطبَ يتوهم كل شيء فإذا ذكر شيء معين انحصر الفهم فيه ووقف" .

ومنه قولُه تعالى(٧): ﴿فَغَشِيَهم من اليَمِّ ما غَشِيَهم﴾ والواو

---

(١) قائله زائدة بن صعصعة الفقعسي يعرض بزوجته وكانت سرية، المعاني (٦١/١، وراجع الحاشية و (ص ١٧٨) من الجزء نفسه .

(٢) عجزه :

ولم تجدي من أن تُقَرّي بها بُدا

(٣) المعاني (٦١/١) .

(٤) سورة الجمعة : ١٠ .

(٥) انظر الأشباه والنظائر (٦٨٢/٣) فما بعدها .

(٦) قال أبو العباس : "حذف الجواب في هذه المواضع لأفخم لأن المخاطب يتوهم كل شيء بعينه حضره فهمه" . التعليقة .

(٧) سورة طه : ٧٨ .

في ﴿وفُتِحَت﴾(١) للعطف ويَحْتَمِلُ أن تكون واوَ الحالِ والجوابُ محذوفٌ وعلى ذلكَ أتى بها سيبويه، وجعلها الفراء(٢) زائدةً، والجواب "فُتِحَت" .

ومثلُه :

وانْتَحَى بنا بطنُ حقِف(٣)

والأحسنُ حذفُ الجوابِ من هذا، لقبحِ اللفظِ، لأنه يريد جامعتُها، ودلَّت عليه الحَالُ وعليهِ المعنى، ويُقَدَّرُ في كل محذوفٍ ما يدل عليه المعنى، ولولاَ الدليلُ لم يُحذف شيء.

والمعنى: حتى إذا جاؤوها(٤) وكذا وكذا، أُنعم عليهم أو دخلوا .

وفي الثانية(٥) : لعَلِمُوا أن القوةَ لِلّه في قراءة الياء و"لعلمت" في قراءة التاء.

وفي الثالثة(٦): لرأيتَ عجَباً وأمرا مَهُولاً . أو ما يصلُحُ بالمعنَى .

قال الأستاذُ أبو بكر: " والأحسنُ عندي أن تكونَ التاء واليَاء للنبي عليه السلام".

الفَرَّاء في قوله تعالى(٧) : ﴿ولو تَرى الذينَ ظَلَمُوا﴾،

---

(١) من قول اللّه جل ذكره : ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها﴾ سورة الزمر : ٧٣، الكتاب (١٠٣/٣) .

(٢) انظر البحر المحيط (٤٤٣/٧)، تجد أبا حيان عرض الآراء ومنها أن الكوفيين ذهبوا إلى أن "فتحت" جواب إذا الشرطية والواو زائدة .

(٣) جزء بيت لامرئ القيس، ديوانه (ص ١٥) هو بتمامه :

فلمَّا أجزْنَا ساحةَ الحيِّ وانتحى
بنا بطنُ حِقْفٍ ذِي رُكَامٍ عَقَنْقَلِ

(٤) حديثه عن المعنى لآية الزمر : ١٠ ﴿حتَّى إذا جاؤُوها﴾ .

(٥) في آية البقرة : ١٦٥ ﴿ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب﴾ والقراءة بالتاء في يرى، قرأ بها الحسن وقتادة وشيبة وأبو جعفر ويعقوب . البحر المحيط (٤٧١/١).وانظر المبسوط لابن مهران ص١٣٩

(٦) يريد قوله عز وجلَّ : ﴿ولو ترى إذ وُقِفُوا على النار﴾ سورة الأنعام : ٢٧ . راجع البحر المحيط (١٠١/٤) .

(٧) سورة البقرة : ١٦٥، وانظر : معاني القرآن (٩٧/١، ٩٨) .

"وقعَ ترَى على" أَنَّ القُوةَ لِلَّه جميعاً، وأَنَّ اللَّه" وجوابُه متروكٌ واللَّه أعلم، كقوله تعالى: ﴿ولو أنَّ قرآناً﴾[١] . وتركُ الجوابِ في القرآنِ / كثيرٌ لأن معانيَ الجنة والنار مكررةٌ معروفة . ٢٠

وأجازَ كسرَ "إِنَّ" في الموضعين وإيقاعَ الرؤيةِ على "إذْ" في المعنى . قال: والفتحُ أحسنُ من ذلك .

ومن قرأ "ولو تَرَى" بالتاء فوجهُ الكلامِ الكسرُ، لأنَّ الرؤيةَ"على الذين ظلموا".

وأجاز الفتحَ على تكرير "ترَى" و"ترَون" .

ويجوز أن يكون (أَنَّ القوةَ لِلَّه) مُتَعلقةٌ بالعذابِ على حذفِ حرفِ الجر. وزعم أن العربَ[٢] تَزيدُ الواو في جوابِ "حَتَّى" و"لَمَّا" فقَط، وأنشد[٣] :

حتى إذا ثَقُلت بطونُكُم ... ورأَيْتُمُ أبناءَكم شَبُّوا

وقلَبْتُم ظهْرَ المِجَنِّ لنا ... إِنَّ الغدورَ الفاحشُ الخَبُّ

وقولُ الشماخ[٤]:

ودَوِّيَةٍ قَفْرٍ تُمشِّي نَعامُها ... كمشْيِ النَّصارى في خفافِ اليَرَنْدجِ

شاهده: حذفُ جوابِ "رُبَّ" على مازَعَم عن الخليل .

قال المبرِّد[٥] وأصحابُه : ومابعد مخفوضِها لا يجوزُ إلا أنْ يكونَ صفةً له للمعنى الذي يطلبُ بذلِك وهو فاسد، لأن التقليل والتكثيرَ اللذين دخلاها ينوبانِ مناب الصفة .

---

(١) سورة الرعد : ٣١، المعاني (٦٣/٢) .

(٢) المعاني (١٠٧/١) .

(٣) المعاني (٥١/٢)، وانظر : المقتضب (٧٨/٢)، اللسان (قمل)، الخزانة (٤١٤/٤) .

(٤) ديوانه (ص ٨٣)، الكتاب (١٠٤/٣) .

(٥) المقتضب (٥٧/٣، ٦٥) .

وقد بيَّنَ ذلك بأبدعِ بيان، وفيه دليلٌ أنَّ جوابَ "رُبَّ" في قولِه "لايُحذف[١] إلا نادراً" ولو كان حذفُهُ كثيراً كما زعم المبردُ[٢] وأصحَابُه والسيرافي[٣] وغيرُه من المتأخرين لكان السؤال عنه فارغًا من الفائدةِ، وقد رُوِيَ الجواب في القصيدة متصلاً به وهو[٤] :

قطعتُ إلى مَعْروفِها مُنْكراتِها وقَدْ خبَّ آلُ الأَمْعَزِ المُتَوَهِّجِ

ولم يقعْ للخليلِ ولا لسيبويهِ البيتُ فلا يَلْحقُهُما في ذلك نقصٌ، وقَدَّر الجوابَ كما قَالَه الشاعر، والدَّوِّيَّةُ : القفرُ الخالي .

ولذلكَ قال: تُمَشِّي نعامُها . أي تُكثِرُ المشيَ لأُنْسهَا بالخلاءِ . وأسافلُ النَّعَامِ سُودٌ، فلذلك شبَّهَهَا بخِفافِ اليَرَنْدَج وهي من جلودٍ سود وخصَّ النَّصارى لكثرةِ لِباسِهم لها.

أبو الحسنُ الأخفشُ فيما يكون معرفة ونكرة: ولا يجوز أن تقول: "رُبَّ رجلٍ وأخيهِ رأيتُ" إذا جعلتَ أخاهُ معرفةً ولكن تقول : "ربَّ رجلٍ وأخاه قد رأيتُ" فتجريهِ على موضعِ المخفوضِ بربَّ لأنه في موضعِ مفعولٍ لـ"رأيت" على ما تقدم .

وتقولُ : "ربَّ رجلٍ وأخوه قد رأيتُهما" لأن موضَع "ربَّ رجلٍ" رفعٌ لأنكَ قد شغلتَ الفعلَ بِهما فارتفعا بالابتداء .

---

(١) لعل هذه العبارة مما انفردت به إحدى نسخ الشارح . وقد تكون العبارة للشارح يشير بها إلى ما فهمه من كلام سيبويه .

(٢) المقتضب (١٣٩/٤، ١٤٠) .

(٣) شرحه على الكتاب (٤/٤) .

(٤) الديوان (ص ٨٤) .

باب الأفعَالِ في القَسَم

ذكرَ في هذا الباب(١) الأفعالَ المستعملةَ في القسم، وهي على قسمين: منهـا مـا يـرادُ به تأكيدُ الخبر، وهو الجوابُ، ومنها ما يرادُ به الاستعطافُ والطلبُ وذَكَرَ الوَصْلَ، وذَكَرَ ما يُعَلَّقُ عليه، وسائرُه متفرِّق في أبوابٍ شتَّى .

فالذي يراد به التأكيدُ، هو(٢) القَسَمُ حقيقـةً، ويُتَلَقَّى فيـه الجـوابُ إن كـان موجبـاً ماضياً باللام وحدها، وباللام وقد كما ذكر. وقد يُتَلَقَّى بـ "قـد" وحدَهـا كقولـه تعـالى(٣) : ﴿قدْ أفلحَ من زكَّاها﴾، وقد تحذف اللامُ وقد كقوله تعالى(٤): ﴿قُتِلَ أصحـابُ الأخـدود﴾، فإن كان نفيًا تُلُقِّي بما وربَّما دخلت فيه(٥) لا وهو قليل وربما دخلت اللام علـى مـا في النفي كقول النابغة(٦) :

لَمَا أغْفَلتُ شُكْرَكَ انْتصِحْني(٧)

وكما قال نَهيكُ بن أُسَافَةَ الأنصاري(٨) :

حلفتُ لهم بالراقصاتِ إلى منى   وأيدي المطايَا إذْ وردنَ المواسِما
لَمَا لِبَنى هِنـدٍ عليـكَ ذِمـامَـةٌ   بِسَعْيِكَ فِيهم لا أَرى لَكَ لائـما

وهذا صريحُ نفيٍ .

وإن كـان الجـوابُ مـستقبـلاً تُـلُـقِّـى بـاللامِ والنـونِ وربـمـا حُـذِفَـت

---

(١) الكتاب (١٠٤/٣) .

(٢) ، (٥) في الأصل واو زائدة .

(٣) سورة الشمس : ٩ .

(٤) سورة البروج : ٤ .

(٦) ديوانه (ص ٣١) .

(٧) عجزه : وكيفَ ومِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي

وقبله :

فلا عَمْرُ الذي أُثنى عليـه   وما رفعَ الحـجيـج إلى إلالِ

وإلآل جبل بمكة .

(٨) لم أجد من ذكرهما .

النونُ كقوله تعالى(١): ﴿لأُقْسِمُ بيومِ القيامةِ﴾ في قراءة قُنبُل . وبابُه الشعر .

قال(٢):

تألَّى ابنُ أوسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي
إلى نِسوةٍ كأنَّهُنَّ مفائدُ

وربَّمَا حُذفت اللامُ كقوله(٣):

ليت شِعري وأَشْعُرَنَّ إذا ما قرَّبوهَا مَنْشُورةً ودُعِيتُ

وزعم يَحْيَ أنَّ "إلاَّ" و"لمَّا" يدخلان في صريح القسم ذكَرَه في معانيه(٤) في قوله تعالى(٥) : ﴿وإنْ كلاًّ لمَّا لَيوفينَّهُم ربُّك أعمالَهم﴾ فإن كان الجوابُ حالاً أدخلُوا اللاَمَ لأن الغالبَ على إنَّ استعمالُها في الحالِ، وقد تكونُ جواباً / من غير لامٍ، قال اللَّه تعالى: ﴿حم والكتابِ المبين إنَّا جعلناهُ قرآنا عربيا﴾(٦) و﴿حم والكتابِ المبين إنا أنزلناهُ في ليلةٍ مباركة﴾(٧) . ١١

وقد ذكر في الباب أنها تكون للاستقبالِ من غير قسم وسيأتي - إن شاء اللَّه - وربَّما وقع الماضي هنا موقعَ المستقبل كقوله في الباب : "واللَّه(٨) لافعلتُ" يريد "لا أفعلُ"،

---

(١) مفتتح سورة القيامة، هذا وقد خرج على ان الفعل حال . أو اللام للابتداء وليست للقسم كما في ﴿إن ربك ليحكم﴾ .
انظر السبعة لابن مجاهدص٦٦١ .

(٢) هو زيد الفوارس بن حصين الضبي . انظر: الحماسة بشرح المرزوقي ص ٥٥٧، المقرب (ص ٢٢٧)، الضرائر لابن عصفور (ص ١٥٧)، الخزانة (٦٥/١٠) .

(٣) السموأل بن عادياء . ديوانه (ص ٨١) دار صادر، شعره نشر لويس شيخو (ص١٧٠)، عدد ٣ مجلة الشرق سنة ١٢ .
وانظر : مجاز القرآن (١٣٥/١)، إصلاح المنطق (ص ٢٧٧)، اللسان (قوت) .

(٤) المعاني (٢٨/٢، ٢٩) .

(٥) سورة هود : ١١١ .

(٦) سورة الزجرف : ١ - ٣ .

(٧) سورة الدخان : ١ - ٣ .

(٨) الكتاب (١٠٨/٣) .

فإن كان الجوابُ مستقبلاً منفياً دخلته "لا" وربما دخلته "ما" إذا أُريد به الحالُ ويجوز حذفُها في السَّعة وهو كثير، وعلَّته التخفيفُ مع علةِ اللَّبْس كما ذكر، قال اللّه تعالى(١) : ﴿تفتَؤُ﴾ وقال حسان(٢) :

تاللّه أسمعُ ما حييتُ بها لك

إلاَّ بكيتُ عَلَى النَّبيِّ مُحَمَّدِ

ﷺ .

وإذا كان حالا تُلُقِّي بالجملة الابتدائية مع "ما" كقولهم "واللّه ما زيدٌ قائمًا" بالرفعِ والنصبِ .

والقسمُ الثاني من أفعال القسم التي يرادُ بها الاستعطافُ والسؤالُ لا التأكيدُ يُتَلقى بستة(٣) أشياء : الأمرُ، والنهيُ، والاستفهامُ، و"ألاَّ" و"لمَا" مخففة، وبعضُهم يقول "لمّا" مشددة، وحكى أبو محمدٍ(٤) ثابت في الدلائل أنَّ رسول اللّه ﷺ [قال](٥) : "أتاني آتٍ من ربِّي فخيرني بين أن يَدخُلَ نصفُ أمتي الجنة، وبين الشفاعة، وإني اخترت الشفاعة" قلنا : "يارسول اللّه ننشدك اللّه والصحابةَ لَمَا جعلتنا من أهلِ شفاعتِك" .

وقال الفَارسيُ: "ليس أنشُدُكَ عبارةً عن الطلب ألاَ ترى إلى قوله "فيه معنى الطلب"(٦)، ولم يقل عبارةً عن الطلب، وعُرف أن من عَرَّف شيئاً فهو طالب، وقال : ومعنى "لمّا" معنى "إلاّ" ومعنى الكلام : ما أطلب إلاّ فِعلَك، فهو على معنى النفي

(١) سورة يوسف : ٨٥ .

(٢) ديوانه (ص ٥٨) .

(٣) في الأصل "لستة" .

(٤) هو ثابت بن قاسم السرقسطي، والقطعة الباقية من الدلائل في غريب الحديث لا تتضمن الكلام على هذا الحديث وقد ورد بلفظه مرفوعاً من حديث عوف بن مالك الأشجعي في مسند أحمد(٦/٢٨) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) الكتاب (١٠٦/٣) .

كما قال الفرزدق(١):

وإنَّما: يُدافِعُ عن أعْراضِهِم أنا أو مِثْلِي

أراد: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا أومثلي، فلذلك جاء بـ"أنا" مفصولا، ولا تستعمل "نشدتك" و"عمرُك" و"قِعْدَكَ اللَّه"، إلا في الطلب، وكذلك "قَعِيدَك" وليست مما يؤكد بهن الكلام، ولذلك دخلن على غير الواجب، ولا يمتنع القياس في دخول معنى القسم في جميع هذه الأفعال التي ذكر، إذا كانت للخطاب في باب الطلب إذا أريد بها ذلك.

وقد رووا عن عمَر ـ رضي اللَّه عنه ـ أنه قال: بربٍّ هذه البنيةِ ما أَردتُ. وقال الكميْتُ(٢):

أجهالاً تقولُ بني لؤَيٍّ لعمرُ أبيكَ أمْ مُتَجَاهِلِينَا

فهذا كله سؤال وطلب في صريح أفعال القسم التي تأتي للتوكيد.

وقد مضى الكلام على الاستعطاف، في المنصوبات بأبدع بيان فانظرها هناك(٣).

و"إنْ" في قوله: "إِنْ كانَ لصالِحاً"(٤) هي المخففة من الثقيلة وقد بينّها غاية البيان في باب الحروف(٥) الخمسة.

وأشار بقوله(٦): "واعلم أن من الأفعالِ أشياءَ فيها معنى اليمينِ"، احتاج إلى ذلك من حيث لم يُذكر معها مقسَمٌ به في بعض الكلام، فقال: معناهَا القسمُ ذُكِر معها مقسمٌ به أو لم يُذكر.

---

(١) ديوانه (١٥٣/٢).

وصدره:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما

(٢) شعره (٣٩/٣) جمع وتقديم د. داود سلوم.

(٣) القطعة الموجودة من الشرح لا تتضمن الكلام في المنصوبات.

(٤)، (٦) الكتاب (١٠٤/٣).

(٥) الكتاب (١٣٩/٢، ١٤٠).

ومنها "آليتُ" و"علمَ اللّه" و"يعلمُ اللّه" ذكرهما[١] في باب"ما علم بعضُه في بعضٍ وفيه معنى القسم" .

قال[٢]: ومعناهُما واللّه لأفعلنَّ، فهذا نصٌ بعَلِم اللّه و"يَعْلَمُ اللّه" أنّهما قَسَمٌ، وليس "يعلَمُ زيدٌ" كذلك .

وقد يُحذف الفعلُ ويبقَى المقسمُ به، ويُحذف الفعلُ والمقسمُ به ويدلُّ الجوابُ على القسمِ، قال اللّه تعالى[٣]: ﴿لأُقطِّعن أيديَكم وأرجُلَكم من خلاف﴾ وهو كثير .

وبيتُ امرئ[٤] القيس بيِّنٌ وشاهده فيه دخول اللام على الماضي و"حَلْفَة فاجرٍ"مصدرٌ مؤكِّدٌ، لا مُشَبَّهٌ به، وقوله[٥] : "لاتدخلُ على فعلٍ قد وقَعَ"، يريد فعلاً ماضياً، ومعنى البيت الثاني[٦] بيِّن، وشاهده فيه حذف "لا" مع النفي، و"لا" الأُولى للتأكيد وإعلاماً بأن القسمَ على النفي.

ووقعت "لما"[٧] في الكتاب خفيفة، وهي بمنزلة "إلاّ" وهما زائدتان عند الأستاذ أبي بكر، ولم يمنع ما ذكر الفارسي[٨]

---

(١) الكتاب (١٠٤/٣)

(٢) الكتاب (١٠٤/٣)، ونصه : "والمعنى : واللّه لأفعلن" .

(٣) سورة طه : ١٧١ ﴿فلأقطعن﴾ .

(٤) يشير إلى قوله :

حلفتُ لها باللّهِ حَلفة فاجرٍ لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا وصالي

وانظر : الكتاب (١٠٤/٣) فما بعدها .

(٥) الكتاب (١٠٥/٣) .

(٦) يريد قول الشاعر :

فحالف فلا واللّهِ تهبطُ تلعةً من الأرضِ إلا أنت للذلِّ عارفُ

وهو من الشواهد المجهولةِ القائلِ . وانظر الكتاب (١٠٥/٣) وحاشيتها .

(٧) الكتاب (١٠٧/٣)، في قول اللّه عز وجل : ﴿وإذ أخذ اللّه ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتب وحكمة﴾ . سورة آل عمران : ٨١ . وهي بفتح اللام وتخفيف الميم قراءة العامة وحمزة وحده على كسر اللام وابن جبير والحسن بالفتح والتشديد . انظر الدر المصون (٢٨٤/٣) .

(٨) أطال أبو علي الحديث في لما فمن كلامه : "اللام في لما آتيتكم إذا كانت ما بمنزلة الذي مثل اللام في لئن، لأنه لما دخلت لام القسم على ما يتعلق به دخلت هذه أيضاً إلا أن التي في لما إذا كانت ==

فيها . و"فعلتَ"[١] في موضع "لتفعَلَنَّ" ووقع الماضي هنا على جهة التَّفاؤُل بمنزلة "غفرَ اللَّه لك" .

وإذا أخبرتَ عن يمينٍ حلَف بها إنسانٌ فإن شئت حملتَ على المعنى فقلت: "أقسمَ
ليفعلَنَّ" وإن شئت حكيتَ اللَّفظَ الذي قال فقلتَ: / "أقسم لأفعلَنَّ" أي: قال: واللَّه ١٢
لأفعلن، وكذلك استحلفه ليفعلَنَّ. وقوله[٢]: ﴿لاتعبُدُون إلا اللَّه﴾ جاء على حكاية ما قيل
لهم: أي قلنا لهم لا تعبدون إلا اللَّه، ولو كان على المعنى لكان "لا يعبُدون إلا اللَّه"، وكذلك
"لَيُبَيِّنُنَّه للناس" على المعنى و"لَتُبيننه"[٣] على الحكاية. وقوله[٤]: "فإنما يُخْبِرُ بفعلٍ واقعٍ
فيه الفاعلُ" يريد فعل الحال. يقول أُلزِمَتِ النونَ لئلا يلتبسَ بلامِ "إنْ" فتُنُكِّبَ ذلك في سائر
الباب ولزم أن تدخُلَ على الحال، والاستقبالِ للمضارعة، وأكثَرُ ذلك الحالُ لأنهم في أكثر
الكلامِ إذا أدخلوها على المستقبل ألزموها النونَ وجعلوها للقسم، وسقطت "أنْ" وقد تقدم في

= =

كانت بمعنى الذي ليست التي في قوله : لئن فعلت لأن التي في لما لام ابتداء واللام التي تدخل على الاسم المبتدأ لا تدخل على الأفعال، والراجع من الصلة إلى الموصول الهاء المحذوفة كأنه قال لما آتيتكموه، وخبر المبتدأ لتؤمنن به والراجع من خبره إليه الهاء في به، وقد قيل إن ما بمعنى الجزاء ولتؤمنن به الجواب وهذا مثل لئن فعلت لتفعلن وليست لام الابتداء التي كانت في ما إذا كانت بمعنى الذي لكنها الداخلةُ على الفعل وموضع ـ ما ـ نصب إذا كانت جزاء يأتينكم وموضع آتيتكم إذا كان بمعنى الجزاء جزم لأنه في معنى لما آتكم وإذا كانت ما بمنزلة الذي فلا موضع لأتيتكم لأنه في صلة الذي . التعليقة .

(١) مراده أن فعلت يحمل على نشدتك الله لأن فيه معنى الطلب كما أنه يجوز وقوع الماضي موقع المضارع الذي يكون بمعنى الطلب إذا أدخلت عليه اللام .

(٢) سورة البقرة : ٨٣، وانظر الكتاب (١٠٦/٣) .

(٣) قال اللَّه عز وجل : ﴿وإذ أخذ اللَّهُ ميثقَ الذين أوتوا الكتبَ لَتُبيِّنُنَّه للناسِ ولا تكتمُونَه﴾ . سورة آل عمران : ١٨٧، وانظر الكتاب (١٠٧/٣) .

(٤) الكتاب (١٠٧/٣) .

"بابٌ من الاستفهام" يكون الاسمُ فيه رفعاً أنك تقولُ[1] : هـذا ضـاربٌ كمـا تـرى فيجـيءُ على معنى "هو يضرب" وهو يعمل في حال حديثك وتقول: "هذا ضاربٌ" فيجيئ على معنى "سيضرب" . فهذا على ما ينبغي من وقوع الصِّفَة منتظمةً للزَّمانَين على حُكْمَين، كما يكون ذلك في غيرِ الابتداء . إلا أنك إذا أدخلت اللامَ لم يكن إلا حالاً، كما أنـكَ إذا أدخلـتَ لامَ الفعلِ عليه لم يكن إلا مستقبلاً، وتلزمه النونُ في السَّعة للفرق حين دخلت لام الاسمِ عليه .

وقولـه[2] : ﴿وإذ أخـذ اللّه ميثـقَ النَّبِيِّـنَ لَمـا آتيتكـم مـن كتـب وحكمـة ثـم جاءكم﴾الآية .

غرضه فيها الكلامُ على اللاَّمينِ جعلَ الأولى لام التوطئة كـالتي في قولهـم: "لَئِن فعلت"، والثانية[3] كالتي في الجواب الذي هو "لأفعلنَّ" وعليه نص كلامه[4] .

وذهب يحي[5] إلى أنهما لامُ اليمين، ويجـوزُ أن تكـون مكـرَّرةً كـالتي في قولهـم: "إني لبحمدِ اللّه لصالح" عَجِل بهَا ثـم عاوَدَهـا في مَحلها . وكذلـك : ﴿لَمـن تَبعَـك منْهُـم لأملأن﴾[6] اللام الأولى مُعَرِّفة بأن الموضعَ للقسمِ ثم جاء بلامِ الجواب، وهو كثيرٌ في القـرآنِ وفي الكلامِ .

ونذكُرُ هنَا في الآيـة رسمًـا يُعلـم منـهُ إعرابُهَـا ومعناهـا ــ إن شـاء اللّـه ــ قلـت : قرأها أُبيٌّ[7] وابنُ مسعودٍ: ﴿وإذ أخَذَ اللّه ميثق الذينَ أوتوا الكتابَ﴾، وقرأها حمزةٌ : ﴿لِما

---

(١) الكتاب (١/١٣٠) .

(٢) سورة آل عمران : ٨١، آتيناكم بالجمعِ قراءةُ نافع وقرأ الباقون بلفظ التوحيـدِ . الكشـف عـن وجوه القراءات لمكي (١/٣٥١) .

(٣) يريد التي في ﴿لتؤمنن به ولتنصرنه﴾ .

(٤) الكتاب (٣/١٠٧) .

(٥) المعاني (١/٢٢٥) وانظر (ص١٢١) مما سيأتي .

(٦) سورة الأعراف : ١٨ .

(٧) الكشـف عـن وجـوه القـراءات (١/٣٥١، ٣٥٢) ولقـراءة أُبـيّ وابـن مسـعود . انظـر البحـر المحيط(٢/٥٠٨) .

آتَيْتُكُم﴾ بكسر اللام والتوحيد، وقرأ سعيد بن جبير "لَمَّا" بالتشديد وفتح اللام .

أخذُ الميثاقِ هو الاستحلافُ وإضافتُه إلى النبيينَ فيه أقوالٌ، أحدها : أن يكـون علـى ظاهِرِه، وفيه بُعْدٌ لأن الأنبياء لم يكن منهم أحد في زمن النَّبي فيؤخـذَ منـه الميثاقُ في نصْرتِـه والثاني: أن يكونَ الميثاقُ مضافاً إليهم على جهة الفاعليةِ كقوله: "ميثاقُ اللّـه" و"عهـدُ اللّـه" كأنه قال : وإذ أخذ اللّه الميثاقَ الذي وَثِقَه الأنبياءُ علـى أمتهـم . والثـالث : أن يكـونَ علـى حذفِ مضاف، أي ميثاقِ أبناءِ الأنبياء وهم بنـو إسـرائيلَ . والرابعُ : أن يـرادَ بـالنَّبيينَ أهـلُ الكتاب، جاء اللَّفْظُ على جهةِ التَّهكُم بِهِـم بقولهـم نحـن أَولَـى بـالنبوةِ مـن محمـد لأنـا أهـلُ الكتابِ ومنَّا كان النبيونَ كقوله تعـالى(١) : ﴿ذُقْ إِنَّـكَ أنـتَ العزيـزُ الكريـمُ﴾، ويؤيـدُ هـذا القولَ، قراءةُ أبيٍّ، وابنِ مسعود .

وأما "مـا" فَتَحْتَمِـلُ(٢) أن تكـونَ الشـرطيةَ، والموصولـةَ، فـإنْ كـانت الشـرطيةَ فهـي مفعولةٌ بـ "آتيناكم" و"آتيناكُم" في موضع جزمٍ بها .

وإذا كـانت الموصولـةَ فهـي مبتـدأَةٌ، والعـائدُ علـى "مـا" محـذوفٌ أي "آتينـاكموه" وعطَفَ على فعل الشرط والصلة . جملةٌ أخرى بـ"ثم" لأنها متأخرةٌ عنها بالزمـان المتطـاول، ولا بد فيها من ضمير يربطُها بالجملةِ الأولَى إذا كانت صلـةً، أو بـ"مـا" إذا كـانت شـرطاً، والذي يقوم مقام الضمير قوله تعالى: ﴿لِمَا معكم﴾ لأنَّ الذي معهُم هو الذي أُوتُوا: الكتابَ

---

(١) سورة الدخان : ٤٩ .

(٢) انظر البحر المحيط (٢٧٧/٤)، والباب نفسه من تعليقة أبي علي . الكتاب (ص ٥٣).

والحكمةَ، وهو ظاهرٌ في موضع مضمر، كأنَّهُ : ثم جاءكُم رسولٌ مصدِّقٌ به فليسَ فيه أكثر من وقوعِ ظاهرٍ في موضعِ مضمرٍ، لدِلالةِ المعنى فصار كقوله تعالى(١) : ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ لا نُكَلِّفُ نفساً إلا وُسْعَهَا﴾، وقوله(٢) : ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنَّا لا نضيع أجرَ من أحسنَ عملاً﴾ ومثله كثير في الحمل على المعنى .

وأما اللاَّم / الأولى فموطِّئةٌ للقسم كقولِهم: "لئن زرتني لأُحْسِنَنَّ إليك"، ١٣
و﴿لَمن تبعكَ منهم لأملأنَّ جهنَّم منكم أجمعين﴾(٣)، إلا أن هذه اللام تدخلُ على حرف الشرطِ، ولا تدخلُ على أسماء الشرطِ إلا إذا كانتْ مبتدآتٍ، و"ما" هنا مفعولةٌ بالفعل المشروطِ .

واللامُ الثانيةُ: لامُ الجوابِ، والضمير في (به) راجع لـ"ما" والذي في "تنصرُنَّه" راجع إلى الرسول وقيل يرجعان إلى الرسول، والأول أظهرُ لفظاً ومعنىً، أي: أخذنا الميثاقَ عليكُم لتؤمِنُنَّ بالذي آتَيْنَاكُم، ولَتَنْصُرَنَّ الرسولَ .

ومعنى "مُصَدِّقٌ لما مَعَكُم" موافِقٌ له غيرُ مخالِفٍ، والوجه في "ما" أن تكون موصولة .

وإذا اجتمع القسمُ والابتداءُ فالمعاملةُ مع المتقدِمِ في السَّعة، ومن كسرَ اللاَّمَ جعلها لام السَّببِ والعلَّة، واللام الأخيرةُ على ما كانت عليهِ وعطف بـ"ثُمَّ" صلةً على صلةٍ، و"ما" مصدرية أو بتقدير "الذي" ويُحتاج إلى ضمير، والأول لا يحتاجُ إليه، أي : لإيتائِي إياكُم بعض الكتابِ والحكمةِ، ثم لمجئ رسولٍ مصدقٍ به، وهو الذي آتيناكم كما تقدم.وقدَّم

---

(١) سورة الأعراف : ٤٢ .

(٢) سورة الكهف : ٣٠ .

(٣) سورة الأعراف : ١٨ .

السَّبَبَ لعودِ الضَمِيرينِ على مرجوعِهما، والمعنى : أخذ اللّه ميثاقَكُم لتؤمنُنَّ بالرسولِ ولَتَنْصُرُنَّه، لأجل أني آتيتكم بعض الكتابِ والحكمةِ، وأن الرسول الذي أمرتكم بالإيمان به موافقٌ لكم غيرُ مخالف.

وأمَّا من شدَّدَ الميمَ فإنه جَعَلَهَا حرف وجوبٍ، وقَدَّمَهَا على جواب القَسَمِ لإعادةِ الضميرينِ على مذكورين، وحذَفَ جوابَها . تقديرُه ـ واللّه أعلم ـ لما كَان كذا وجب عليكم الإيمانُ به ونصرته . و"مِن كِتَابٍ وحكمة" مفعول بـ"آتيناكم" و"مِنْ" زائدةٌ في هاتين القراءتين للتبعيض وهي في الأولى زائدةٌ للتبيين .

وقيل: يجوز أن يكون الأصل لـ"لَمِمَّا" دخلت "مِنْ" على "مَا" وأدغمت النونُ في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات فحذفت الأولى وهو قول ضعيفٌ، لا دليل عليه . واللام : لامُ التوطئةِ و"مِن" بمنزلة اللام في قراءة حمزة للعلةِ ومعناهما واحد، و"ما" في هذه القراءةِ بمنزلتها في قراءةِ حمزة واللّه أعلم بما أراد .

وقول الشاعر[1] :

فأقسمُ أنْ لَوِ التَقَيْنَا وأنتُمُ   لكانَ لكم يومٌ من الشَّرِ مُظْلِمُ

شاهدُه فيه دخول "أنْ" أوَّلاً كاللامِ الأولى، والثانية لجوابِ القسم، وتنوب مناب جوابِ "لو" وقَد تقدم في الجزاء حكمُ هذا النوع، يقول: لو التقينَا في الحرب لأوقعنا بكم فصارَ نهارُكم ليلاً لشدةِ الأمر فيهِ عليكُم .

ووقعَ في الشرقية[2] بعد قوله: "ولامٌ للجوابِ هي التي يَعْتَمِدُ عليها القسمُ " .

---

(١) المسيب بن علس . وانظر : الجمهرة (٣٨/١)، إبن يعيش (٤/٩)، المغني (٣٣/١)، شرح شواهده (ص ٣٧)، الخزانة (٨٠/١٠) .

(٢) الكتاب (١٠٧/٣) .

وإنما احتاجَ إلى تقديرِ "لَيَظَلُّنَّ"[١] لأنه مستقبل في المَعْنى من حيثُ كان جزاءً .

وقوله[٢]: "واللّه لا فعلتُ ذاك أبداً"، نص بوقوع الماضيَ موقعَ المستقبل وليس بشرطٍ، وقد منعه في أبواب "إنَّ"[٣] بعد لقلَّتِه في غير الشرطِ، وليس مثالُه يجزم، بل كدخول الوصل هُنَا للمضارعة. دخلَت "مَا" على المستقبل في قوله[٤]: "لئن زرتَه ما يُقبَلُ منك" وبابُهَا الماضي أو الحال كما تقدم .

وقال أبو العباس[٥] المبرِّدُ : وتقول: "واللّه لا أضربُكَ" و"واللّه ما أُكرِمُكَ" ولا يُحتاجُ إلى النون، لأن "ما" تدل على الحال كما تدل "إنَّ"، وتدل "لا" على ما لم يقع كدلالة النون"، يقول: "إنَّ (لا) توطئة"[٦] للقَسم بمنزلة اللام الأولى، وكذلك حكمُها لأنها[٧] زائدة، وأنشد يحي[٨]:

وإنِّي لآتِيكُم تَشَكُّرَ ما مَضَى ... من الأمرِ واستيجابَ ما كانَ في غدِ

---

(١) الكتاب (٣/١٠٨) في تأويل قوله تعالى من سورة الروم آية ٥١: ﴿ولئن أرسلنا ريحاً فرأوهُ مُصْفَراً لظلُّوا﴾، فقال: هي في معنى لَيَفْعَلُن كأنه قال: "لَيَظَلُّن"، كما تقول: "واللّه لا فعلتُ ذاك أبداً، يريد معنى لا أفعل".

(٢) الكتاب (٣/١٠٨) .

(٣) سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: "أحقاً إِنَّك لذاهب، فقال: لا يجوز، كما لا يجوز يوم الجمعة انه لذاهب" .

وزعم الخليل ويونس : أنه لا تلحق هذه اللام مع كل فعل . ألا ترى أنك لا تقول: وعدتك انك لخارج، إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه، كما يبتدأ بعدهن أيهم، فإن لم تذكر اللام قلت : قد علمت أنه منطلق، لا تبتدئه وتحمله على الفعل، لأنه لم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء وإنما ابتدأت إنَّ حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل، فإذا حسُن أنْ تَحمِلَه على الفِعل لم تخطَّ الفعل إلى غيره .
ونظير ذلك قوله : إنْ خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ، حملته على الفعل حين لم يجز أن تبتدئ بعد إنْ الأسماء، وكما قال : أمَّا أنت منطلقاً أنطلقت معك، حين لم يجز أن تبتدئ الكلام بعد أما، فاضطررت في هذا الموضع إلى أن تحمل الكلام على الفعل . الكتاب (٣/١٤٩، ١٥٠) .

(٤) الكتاب (٣/١٠٨) .

(٥) المقتضب (٢/٣٣٤، ٣٣٥) .

(٦) في الأصل : يقول إن ولعل صوابه ما أثبتنا، والله أعلم .

(٧) كذا ولعل الصواب : لا أنها .

(٨) المعاني (١/١٨٠، ٢٤٤)، والبيت للطرماح، ديوانه (ص ١٤٦) .

فوقعت "كانَ" في موضع المستقبل، وليس بشرطٍ، وزعم يحي أن معناهُ الشرط .

و"مافَعَل" إذا كانت في موضع "ما أفعَـلُ" أحسـنُ مـن "لا فعلـتُ" إذا أردت "لا أفعلُ" لأنها دخلت على ماضي اللفظِ، وكأنه يريد الحالَ المقدَّرة ألا تراه فسَّرها بما هو فاعل، وما هم تابعين(١) .

وإِنْ بمعنى "مَـا" وهُـو نـصٌ بوقوعهـا جوابـاً كــ"مـا" و"إِنْ" في الآيـة مخففـة مـن الثقيلة(٢) .

وكلاً اسمها، واللام هي التي في "إِنَّ" و"ما" نكرة موصوفة أو بمعنى الذي تَقديره "لخَلْقَ والله / ليوفينهم "أو للذين ـ والله ـ ليوفينهم" . ١٤

وقوله(٣) : "وقد يسـتقيمُ في الكـلام : إنَّ زيـداً ليذهـبُ، وليضـربُ" ولــمَّا يقع(٤) ضرب، يريدُ أنه قد تكون إنَّ للاستقبال وإنْ لم تكـن قسـماً لأنـه لمـا قـدم أنَّ "إنَّ" لا تكون إلا للحال قال بعد ذلك : وقد يستقيمُ الاستقبال فيها، والأكثر فيها تقديرُها بـالحذف ودخولِ اللامِ على الفعل، ولا يريـد أنَّ إنَّ لا تكـون إلا علـى اليمـين، يريـد : أنَّ الاسـتقبال جائز في "إنَّ" وليس بجوابِ قَسَم . ويريد بقولـه: "والأكـثر علـى ألسـنتهم كمـا خبَّرتُك في اليمينِ"، يريد الأكثر أن يصَيِّروا اللام وُصْلَةً، ويُلزِمُون النونَ في الاستقبال .

وقوله(٥): "في اليمين" متعلقٌ بـ"خبَّرتُك" ويمكن أن يرجع إلى الأكثر.

---

(١) الكتاب (١٠٨/٣، ١٠٩) .

(٢) الكتاب (١٠٩/٣)، والنافية هي آية فاطر : ٤١، وهي قوله تعالى : ﴿ولئـن زالتـا إن أمسـكهما من أحد من بعده﴾ والمخففة يعني آية هود قوله تعالى : ﴿وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾، وقراءة التخفيف قرأ بها الحرميان وأبو بكر . انظر البحر المحيط (٢٦٦/٥) فما بعدها .

(٣) الكتاب (١٠٩/٣) .

(٤) النص في الكتاب " لم يقع" (١٠٩/٣) وكذا جاء في التعليقة .

(٥) الكتاب (١٠٩/٣) .

وإذا كان الأكثرُ في الكلام ما ذكرَ من اللام والنون كان الأكثرُ في "إنَّ" الحال وهو بَابها.

وقولُ لبيد[١] :

ولقدْ علمتُ لتأتِيَنَّ منيَّتِي　　　إنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

شاهده فيه: حملُ الكلامِ على القَسَمِ بعد علمتُ وهي معلقةٌ وكذلك بعد الظَنِّ، فجعل القسم في ظنِّه كما جعله في علمه وعليه قوله تعالى[٢] : ﴿ولقد عَلِموا لَمَنِ اشْتَراه مالَهُ في الآخِرة من خَلاق﴾ جعل "مَنْ" مبتدأ، و"مالَهُ في الآخرة مِن خلاق" خبَره واللاَّمُ توطئة، والتقدير لَمَن اشتراهُ ـ واللّه ـ مالَهُ في الآخرةِ من خلاق، فعلَّق العلمَ على الجملة .

وتطيشُ تَعْدِل عن طريقها، يريد أنَّ المنيَّة إذا حانَتْ لم يصرفْهَا شيءٌ .

وأما قولُه تَعالى[٣] : ﴿ثُمَّ بدَا لَهُم من بعدِ مارأوا الآيتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾ فـ"بدا" عند سيبويه معلَّقٌ على الفاعلِ وهو القَسَمُ وجوابُه لأن "بدا" تَقْرُب من العلم، وكذلك "تبيَّن" و"ظَهَر" وقد حكاها يحي عن العرب، ومثَّلَها سيبويه بـ"علمت" . وردَّه المبرد[٤] وقال "لا يَعَلَّق على الفاعل لأنَّ الفعل لا بد له من فاعِل"، قال : والذي مثَّل به سيبويه من "علمتُ" إنما هو مفعولٌ وقد يستغنى عنه .

وقولُه فاسد لأنَّه كما عُلِّقَ على المبتدأ والخبر يُعَلَّقُ على الفعلِ والفاعلِ، ﴿ولقَدْ أُوحِي إليكَ وإلى الذِّين من قبْلِك لئن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عملُك﴾ فهذا بمنزِلَةِ الفاعل في جميع أحواله

---

(١) الكتاب (١١٠/٣)، والبيت في المعلقة وانظر شرح شواهد المغني (ص ٢٨٠)، الخزانة (١٣/٤).

(٢) سورة البقرة : ١٠٢ .

(٣) سورة يوسف : ٣٥ . وانظر الكتاب (١١٠/٣) .

(٤) الانتصار (ص ٢١١، ٢١٤) .

وقد عُلِّق عليه وقال تعالى(١): ﴿وتبيَّن لكم كيفَ فعلنَا بهم﴾ وهذا مُعَلَّقٌ على الفاعل . وقال يحي(٢) في (طَه) قد تَبيَّن لي أقامَ عبدُ اللّه أمْ زيدٌ . ولو كَان على ما زعمَ المبرِّدُ من اضمارِ المصدرِ لَلَزِم أن تكونَ جملةُ القَسَمِ بدلاً منه، وإذا كانت بدلاً لم يمتنعْ أنْ تكونَ فاعلا، ويحيَ مع سيبويهِ، واحتج بأبياتٍ من الشعر، فقال في قوله تعالى(٣): ﴿وتمَّت كلمةُ ربِّكَ لأملأنَّ جهنم﴾ صار ـ واللّه أعلم ـ وتمت كلمةُ ربك يميناً كما تقول : "حلِفِي لأضْرِبَنَّك" وكل فعلٍ كان تأويله بلغَنِي أو قِيل لي أو انتهى إليَّ فإن اللاَم وأنْ تصلُحَان فيه تقول بَدَا لي لأَضْرِبَنَّك، و "أن أضرب" وتلا قولَه تعالى(٤) : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم من بَعدِ ما رأوا الآيت لَيَسْجُنُنَّه﴾ .

قال الأستاذ أبو بكر: " وقد يُضمر ـ واللّه أعلم ـ السجن لتقدُّمه" .

وذكر ح(٥) في سورة السجدة ﴿أو لَمْ يهْدِ لهم كم أهلكْنَا﴾ وقد تكون "كم" في موضع نصب بـ"أهلكْنا" وقد تكون "كـم" في موضع نصب بـ"أهلكْنـا" وفيه تـأْويل الرفعِ فيكونُ بمنزلةِ قولِه : "سواءٌ عليَّ أزيداً ضربتُ أم عمراً" و"قد تبَيَّن لي أزيدٌ في الدارِ أمْ عمرٌو"، ويريد بتأويل الرفعِ الفاعلَ أي في الكلامِ ذلك، قال: وقد يكون منه قول بشر(٦):

نزعتُ بأسباب الأمورِ وقد بدا
لذي اللب منها أيُّ أمريه أصوب

---

(١) سورة إبراهيم آية ٤٥ .

(٢) المعاني (١٩٥/٢) .

(٣) سورة هود : ١١٩، وانظر المعاني (٣١/٢) .

(٤) سورة يوسف : ٣٥ .

(٥) المعاني (٣٣٣/٢)، آية : ٢٦ من سورة السجدة.

(٦) بشر بن أبي خازم الأسدي، ديوانه (ص ٨)، تحقيق د.عزة حسن ١٣٧٩هـ .

قال ابنُ طاهر ـ رحمه اللّه ـ: "والأظهرُ أن تكونَ فيه ـ أيٌّ ـ بمنزلة الذي وحُـذِفَ المبتدأ من الصِّلة" .

ومن قوله[١] : بدا لهم فعلٌ ـ إلى آخر الباب ـ من كـلام المـبرِّد وقـد بيّـن فسادُه وخالفه النحويون في ذلك، ولا حاجة إلى إضمار المصدر لما ذكرنا، ولا يُضْمَر إلا مع نقصانِ الكلام كقوله[٢] : "من كذبَ كان شراً له" لابد من الفاعل فيه.

وكان ماذكرنا من التعليق الكلامُ فيه تامٌ بالمعلَّقِ عليه من غير افتقـار إلى شـيءٍ . ثـمَّ إضمـارُ القـولِ[٣] ففـي الآيـة يصير الكـلام بـه جملتين، وليـس كذلـك قولُـه تعـالَى[٤] : ﴿سلم/عليكُـمْ﴾ لأنـك إذا قـدَّرت : يقولـون سـلام عليكـم كـانت الجملـةُ كلُّهـا حــالاً، فالجملتان واحدة .

وقوله[٥] : "ولا يكون (لَيَسْجُنُنَّهُ) بـدلاً مـن الفـاعل، لأنـه جملـةٌ" لا يمتنـع كـونُ الفـاعلِ جملـة مـن حيـث لم يمتنـع في المبتـدأ ووجـه ذلـك حملـه علـى المعنـى حيـث أجازتـه العرب، والأمرُ فيه أيسرُ، وأبوابُ التعليقِ محمولةٌ على المعنى؛ فاللفظُ هنا قَسَمٌ والمعنى للاسْمِ، كما كان اللفظُ في التسـويةِ للاستفهام والمعنـى للخـبر . ومـا يُخَـالِفُ فيـه اللفـظَ المعنَـى في كلامهم كثير .

---

(١) أثبت النص في حاشية الكتاب(١/١١٠) عن بعض النسخ، دون أن ينبه إلى أنه من كلام المبرد.

(٢) الكتاب (٣٩١/٢)، الأصول (١٧٦/٢)، الانتصـار (ص ٢١٢)، الأمـالي الشـجرية (١٣٢/٢)، الخزانة (١٢٠/١، ١٢٠/٨) .

(٣) تقدير المبرد هو : بدا لهم بدو قالوا : ليسجننه .

(٤) سورة الرعد : ٢٤، وانظر معاني الفراء (٦٢/٢) .

(٥) أي : المبرد، كما في حاشية الكتاب (١١٠/٣) .

باب الحروفِ التي لا تتقدَّمُ فيها الأسماءُ الفعل

منزلةُ هذه الحروف في الأفعالِ منزلةُ "إنَّ" وأخواتِها في الأسماء، وكلُّ ما ذكر في هذا الباب أنَّه لا يكون في الكلام يكون(١) في الشعر. ورفع "زيدٍ" من قوله(٢) : "كيْ زيدٌ يأتيكَ" بفعل مضمرٍ يفسِّره الذي بعده و"يأتيَكَ" منصوب بـ"كي".

وكذا تقدم في باب الاستقامة من الكلام والإحالة . وإذا أتى "لم زيدٌ يقلْ ذلك" فهو على فعل مضمر كالأول، ولا يجوز الفصل في "أنْ" . وحكى الكوفيون جميع ذلك وقد تكون "لمْ" بمنزلة "لاَ" النافية لا تجزم كما أنَّ "لا" قد تجزمُ في النفي، وعليه قوله(٣) "لا يُعرَفِ الفرسُ" وقد تقدم أنه جزم بها في الواجب .

والفصل بين الاسم الجار ومجرورِه أحسنُ من الفصلِ بين حرفِ الجرِ ومجرورِه، وهو فيما كان من الحروف على حرفين أو أكثرَ أحسنُ منه فيما كان على حرفٍ واحد نحو قوله(٤):

فأصْبَحْن لا يَسْأَلْنَه عن بما به

ففصل بالباء بين "عن" و"ما" والباء تستعمل مكان "عن" في السؤال . يقال : سألتُ به، وسألتُ عنه، فجمعَ بينهُما على جهةِ التأكيدِ باللفظ . قال تعالى(٥) : ﴿فسئَلْ به خبيرًا﴾، وقال(٦) : ﴿يسألون عن أنْبائكم﴾ .

---

(١) في الحاشية : يجوز .

(٢) الكتاب (٢٦/١)، ومثال سيبويه هنا (١١٠/٣) : ألا ترى أنك لا تقول : جئتك كي زيد يقول ذاك .

(٣) هذا جزء من بيت من الشعر سبق تخريجه (ص ٣٠) وهو بتمامه:

لو كُنتَ إذ جئتَنا حاولتَ رُؤيَتَنا أو جِئْتَنا ماشياً لا يعرفِ الفرسُ

(٤) هو الأسودُ بن يَعْفُر وعجزه :

أصعَّدَ في عُلوِ الهوى أمْ تَصَوَّبا

ديوانه (ص ٢١)، وانظر : معاني القرآن للفراء (٢٢١/٣)، المغني (ص ٣٥٤)، أوضح المسالك (٣٤٥/٣)، الخزانة (١٦٢/٤) .

(٥) سورة الفرقان : ٥٩ .

(٦) سورة الأحزاب : ٢٠ .

وكذلك قوله(١) :

ولا لِلِمَا بهِم أبداً دواءُ

ففصل بين اللاَّم ومخفوضِها باللام

وقوله تعالى(٢) : ﴿فبِمَا رحمةٍ من اللَّه﴾ جاء على معنى التأكيدِ، كأنَّهُ فبرحمةٍ رحمةٍ، وكلُّ هذا ليس فيه تقديمٌ ولا تأخيرٌ، وفيه تأنيسٌ بالفصلِ الذي ذكر في الباب .

وقوله(٣) : "ولا يجوزُ أن تفصل بينهُما وبينَ الفعلِ بحشو" .

يُريد أنك لا تفصِل بين الحرفِ الجازمِ ومجْزومِه، كما لا تفصلُ بين الحرفِ الناصبِ ومنصوبِه . يُريدُ في الكلامِ، وجعل الفصلَ في حروفِ الجر وأسمائِه أقوى منه في عوامل الأفعال لما ذكَر من قِلَّةِ الحروف العاملة في الأفعالِ، وكثرة الخافضةِ في الأسماء .

وكذلك حروفُ الجزاء، لا يُفصَل بينَهَا وبينَ فعلِها إلا في الشِّعر وهو أحسنُ مما تقدم، لِمَا ذَكَر من وقوعِ الماضي الذي لا إعرابَ فيه بعدها، وخُروجها إلى الاستفهام وتكون ـ أيضاً ـ موصولاتٍ فشبَّهَها بالأسماءِ الجارة لا بالحروفِ، لأنها أشدُّ اتصالاً منها، ألاَ ترى كثرةَ ما جاءَ منها على حرفٍ واحد، وقد جاء الفصلُ فيما زادَ نحوُ قولِه(٤):

على كانَ المسوَّمةِ العِرَابِ

---

(١) قائله مُسلمُ بن معن الوَالِبيْ وصدره :

فلا واللَّهِ لا يُلفَي لِمَا بِي

وانظر : معاني القرآن للفراء (٦٨/١)، الخصائص (٢٨٢/٢)، المحتسب (٥٦/٢)، الانصاف (ص ٥٧١)، المغني (ص ٣٠٢)، الأشموني (٨٣/٣)، الخزانة (٣٠٨/٢) .

(٢) سورة آل عمران : ١٥٩ .

(٣) الكتاب (١١١/٣) .

(٤) صدره :

سَرَاةُ بَنِي أَبي بَكْرٍ تَسَامَى

وانظر: ابن يعيش (٩٨/٧، ٩٩)، أسرار العربية (ص ١٣٦)، الخزانة (٣٣/٤)، الأشموني (١٩٠/١).

و لم يُفْصَل الحرفُ الواحدُ إلا بالحروف نحو "فَبِمَا رحمةٍ" .

ورفعُ الاسمِ المتقدمِ فيها علَى الفعل بإضماره، يفسِّره فعلُ الشَّرطِ وكذلك إنْ كَان منصوباً، فنصبُهُ بإضمارِ فعلٍ، يُفَسِّرُهُ الذي بعده إلاَّ "إنْ" فإنَّ الفصلَ فيها كثيرٌ في الكلامِ والقرآنِ، لأنها أصلُ حروف الشرطِ، فجازَ معها ما لا يجوزُ مع غيرها من أدواتِ الشرطِ، نحو: "إنِ اللَّه أمكنَني من فلانٍ"، [1] ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ ويُحَسِّنُه كونُ الفِعْلِ غيرَ مجزومٍ فإن كان مجزوماً ضَعُفَ نحو "إن زيدٌ يَقُمْ أُكْرِمه" . ويجوز "إن زيدٌ يأْتك تُكرمُه" على إرادةِ الفاءِ وهو ضعيفٌ .

و لم يأت بـ"ضاربٍ"[2] إلا لتشبيه الشَّرط به في التصرف لا لأنه لا يكونُ الفصلُ إلا بين الأسماءِ الجارَّة ومجروراتها . وأرادَ بوقوعِ فعل بعدَهَا أنها قَدْ لا تَجْزِمُ في اللَّفظ، وغيرُها مما ذَكَر لا يقعُ بعدَهَا إلا ما تعملُ فيه .

وقول الشاعر[3] :

عَاوِدْ هراةَ وإنْ معمورُهَا خَربا

١٦ شاهدُهُ : تقديمُ الاسمِ قبل الفِعْل / في إنْ مع بناءِ الفعل وارتفعَ بفعلٍ مُضْمَرٍ يفسِّرُه الظاهرُ، ولا معاملةَ مع الفعلِ المضمرِ لأن الفعلَ الملفوظَ به الأخيرَ هو الذي يُجْزمُ مستقبلاً نحو : "إن زيداً تُكرمْه يُكْرِمْك"، وقوله[4] : "لأنَّ "لَمْ" لا يَقَعُ بَعْدَهَا فَعَلَ" يريد : لا يكونُ بعدَهَا إلاَّ مجزومٌ .

---

(١) سورة التوبة : ٦ .

(٢) من قوله : "نحو : ضاربِ عبدِ اللَّه" . الكتاب (١١٢/٣) .

(٣) عجزه :

وأسْعِدِ اليومَ مَشْغُوفاً إذا طَرِبا

لشاعر من أهل هراة ـ بلدة بخراسان ـ خربها التتر .

انظر : الكتاب (١١٢/٣)، النكت للأعلم (٤٥٧/١)، الأصول (٢٣٢/٢)، شرح الحماسة للمرزوقي (١٧٤/١)، اللسان (هرا)، الخزانة (٣٩/٩) .

(٤) الكتاب (١١٢/٣) .

وقولُ عدي بن زيدٍ(١):

فَمَتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ ويُعْطَفْ عَلَيهِ كأسُ السَّاقِي

وقوله(٢):

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ ... أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

شاهده في الأول: الفصل في "مَتى" مع جزمِ الفعل ورفعِ الاسمِ بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه "يَنُبْهُمْ".

وشاهده في الآخِرِ: الفصلُ بين "أَيْنَمَا" ومجزومِهَا.

و"الواغِلُ" الداخلُ على القومِ وهم يَشْرَبُونَ ولم يُدْعَ، و"يَنُبْهُم" يَنزِلُ بهم، و"الصَّعْدَةُ" شَجرةٌ على مثالِ القَنَاةِ، و"الحائِرُ" المَوضِعُ الذي يَسْتَقِرُّ فيه الماءُ ويتحَيَّرُ. شبَّه امرأةً بها في نَعْمَتِهَا ولِينِهَا وتَثَنِّيهَا. ولا يجوزُ الابتداءُ بعد الشَّرطِ لطَلَبِه للفعلِ مضمراً ومُظْهَراً، ولذلِكَ قال(٣): "إنْ زيداً رأيتَه يَكُنْ كَذَا" النَّصْبُ فيهِ أجودُ من الرفعِ وكلاهُما على فِعْلٍ مُضْمَرٍ. وقد تقدَّم في الاشتغال. ورفعُ "زيد" في قوله(٤): "إنْ تَأْتِنِي زيدٌ يَقُلْ ذَاكَ" على فِعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره الظاهر، كما كان زيداً ضربتَه منصوباً بفعْلٍ مُضْمَرٍ يفسِّرُه الظاهرُ والموضعُ للابتداءِ فيهما لولا الشرْطُ فصارَ الحكمُ له. "ويقل ذاكَ" الجوابُ وعُومِلَ اللَّفظُ، والجَيِّدُ رفعُ الفعلِ، ويكونُ على الفاءِ

---

(١) الكتاب (١١٣/٣)، وهو في ملحقات ديوانه (ص ١٥٦)، وانظر الأمالي الشجرية (٣٣٢/٢)، الإنصاف (ص ٦١٧)، ابن يعيش (١٠/٩)، الخزانة (٦٣٩/٣).

(٢) الكتاب (١١٣/٣)، وفيه أن قائِلَه كعبُ بن جُعَيْل وهو في بعض أصول إحدى النسخ منسوب لحُسَامِ بن صدَّاء الكَلْبي كما في الحاشية. وانظر: معاني القرآن للفراء (٢٩٧/١)، أمالي ابن الشجري (٣٣٢/١، ٣٤٧)، الإنصاف (ص ٦١٨)، العيني (٤٣٤/٤، ٥٧١)، الخزانة (٤٥/١).

(٣) الكتاب (١١٤/٣).

(٤) الكتاب (١١٤/٣)، وفي الأصل "يأتني" وبالتاء أدق، وكذا وقع في طبعة الكتاب.

كقوله(١) : "اللَّه يَشْكُرُها" كما ذَكَرَ وقولُ هِشَامٍ(٢) المرِّي:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ
ومَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعاً

شاهده: الفصلُ مَعَ "مَنْ" الشَّرطِية فرفع "نحنُ" بفعلٍ مُضْمَرٍ لمَّا أضمر الفعلَ فارِغاً ظهر الفاعلُ، فإن قدَّرتَ الفِعل استتر الضمير فقلتَ : "فَمَنْ نُؤَمِّنْهُ" واستغنيت" عنِ الفعلِ الثاني لأن الفِعْلَ الرافِعَ والناصِبَ في بابِ الاشْتِغَال لا يَظْهَرُ، فإن أظْهَرتَهُ حذفتَ الثَّانِي - لا محالةَ - لأنَّهُ من الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ وقد مَضَى بيانُه، وَمَعْنَى البيتِ ظاهر .

---

(١) قطعة من قول حسان بن ثابت:

مَنْ يَفعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللَّهِ مِثلانِ

وانظر : الكتاب (١/٤٣٥) بولاق وهو شاهد على حذف الفاء في الضرورة وليس في ديوان حسان.

(٢) ونسب أيضا لمُرّة بن كَعْب القُرشي ــ شاعر جاهلي ــ وانظر الكتاب (٣/١١٤)، المقتضب (٢/٦٥)، الإنصاف (ص ٦١٩)، المغني (ص ٤٠٣)، الخزانة (٩/٣٨). ويروى : مفزعا .

باب الحروفِ التي لا يليها بعدهَا إلا الفعلُ

هذه الحروفُ لا يليها الفِعْلُ إلا مُظهراً، ولا يحسنُ أن يليَها مُضمَراً إلا في الشِّعر. فأما حروفُ التحضيض فلما ضارعت حروفَ الأمر أُضمِرَ فيها الفعلُ وقُدِّم الاسمُ كما يُفعل في الأمر . وبمنزلةِ هذه الحروفِ واوُ الحال، و"لولاَ" التي تدخل على الأسماءِ من حيثُ لم يقع بعدَها إلا المبتدأُ، فأما "إذَا" التي للمفأجاة و"أمَّا" فإنَّهما وإنْ كانَا للاسم خالصَين فقَدْ يُحْمَل بعدَهُما على الفعلِ ولا يجوزُ أن يليَهُما .

قال الأستاذ: "ولم أسمَعْ بذلك بعد "إذَا" وإن أتى أمكَن ذلك. وقوله : " وكذلك "ربَّما" و(١)"قلَّما" وبمنزلتهما "كثُر ما " و"طَالَما" وقد قال في باب "حتى"(٢) من قبل : أن "قلَّما" نَفْيٌ لقولِكَ كثُرَ مَا . وهي في كثرة دخولها على "مَا" كـ"قلَّ" .

وذكر في بابِ النون الخفيفة(٣) والثقيلة أنَّ يونُس زعم أنَّهم يقولون : "كثُر ما تقولَنَّ" وقد تقدم الكلامُ في "قلَّما" و"رُبَّما" وكلامه هنا حسن جداً .

وقد فُصِل في سوف قال(٤) :

سَوْفَ - حقًّا - تُبْلِيهِمُ الأَيَّامُ

ولم يذكر أحدٌ تقديمَ الاسم في "ربَّما" وكأَنَّ ذلك فُعِل لِضَعْفِها وقد تكون "ما" لغوا قال(٥) :

(ربَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيل)

---

(١) الكتاب (٣/١١٥) .

(٢) الكتاب (٣/٢٢) .

(٣) الكتاب (٣/٥١٨) .

(٤) صدره : وكذاكُم مصيرُ كُلِّ أُنَاس
وانظر الهمع (١/١٩٢)، الدرر (١/١٦٦) .

(٥) لعَدِي بنِ الرُّعلاء الغَسَّاني . وانظر الأصمعيات (ص ١٥٢) . وعجزه :
بَيْنَ بُصري وطَعْنَةٍ نَجْلاء
انظر: الأمالي الشجرية (٢/٢٤٣)، العيني (٣/٣٤٢)، المغني (ص ١٣٧، ٣١٢)، التصريح (٢/١٢)، الأشموني (١/٢٣١) .

وكذلك قياسٌ في "قلَّ" وقد يكون منه(١):

وقلما وصالٌ على طُولِ الصدودِ يدومُ

فيرتفعُ وصالٌ بـ"قلَّ" و"ما" زائدة، والأحسن ما ذكر في باب ما يحتملُ الشعر(٢).

ومثّل في حروف الاستفهام بـ"هَلْ"(٣) و"كَيْفَ" وتنكَّبَ الهمزةَ لأن المُسْتَفْهَمَ عنه مُقَدَّم.

وأنشد يحى(٤):

هَلاَّ التقدمُ والقُلوبُ صِحَاحُ

وأنشد أيضاً(٥):

فَلَولاَ نفسُ ليلَى شفيعُها

فوليها الأسماء من غيرِ فعلٍ وحَمَلَها على إضمـارِ "كـان" الشـأنية والجُملةُ بعدها مفسِّرة. وقولـه: "والقلوب صحـاح" جملةُ حالٍ سدَت مسدَّ خبرِ التَقَدُّم ويجوزُ أن يكون التَقَدُّمُ اسمَ كانَ / المضمرة والخبرُ في جملةِ الحال ويجوز فيها التمام. أي هلا وقع التقدم في هذه ٢١
الحال. وكذلك قوله(٦):

[لو بغير الماء حَلْقِي شَرِقٌ]

على إضمار كانَ الشأنية والجملةُ بعدها مُفَسِّره.

---

(١) للمرار الفقعسي ونسب في بعض نسخ الكتاب لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحقات ديوانه (ص ٤٩٤) وهو بتمامه:

صددتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلَّما وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وانظر: الكتاب (١/٣١، ٣/١١٥)، المنصف (١/١٩١)، المحتسب (١/٩٦)، أمالي ابن الشجري (٢/١٣٩)، الإنصاف (ص ١٤٤)، ابن يعيش (٤/٤٣، ٧/١١٦، ٨/١٣٢)، المغني (ص ٣٠٧، ٥٨٢).

(٢) أي تكون كافة. وانظر الكتاب (١/٣١).

(٣) الكتاب (٣/١١٥).

(٤) المعاني (١/١٩٨) صدره: الآنَ بعدَ لجاجَتِي تلْحونني

(٥) لمجنون ليلى. ديوانه (ص ١٩٥) صدره: ونُبِّئتُ ليلى أرسلَت بشَفَاعَةٍ .. إليَّ ....

(٦) هو عدي بن زيد وصدره: كنت كالغَصَّان بالماء اعتصاري

ديوانه (ص ٩٣)، وانظر: الكتاب (٣/١٢١)، العيني (٤/٤٥٤)، المغني (ص ٢٦٨)، شرح شواهده (ص ٢٢٥)، الخزانة (٨/٥٠٨)، اللسان (عصر).

باب الحروف التي يجوزُ أن يليَها الفعلُ

ذكر فيه "لَكِنْ" و"كَأَنَّما" و"إنَّما" و"إذ" ثم قالَ" ونحوهُنَّ، فيدخل في الباب أخوات "إنَّ" إذا دخلتْ عليها "مَا" الكافَّة والمهيِّئة .

وأما قوله(١) : "انتظِرْني كَمَا "آتِيك" فجعل الكاف و"ما" مُرَكَّبَتَينِ وجعلهُمَا بمنزلةِ "لعلَّ" وهذا لا يَطَّرِدُ في كل موضع ويقوِّيهِ في ذلك روايةُ أبي الحسن(٢) :

أنَّا نُغَدِّي القومَ من شِوائه

ومعناها: لعلَّنا نُغَدي، كقوله تعالى(٣): ﴿وما يُشْعِرُكُم أنَّها إذا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُون﴾ . وليس للكاف موضع كما ليس لـ"أنَّا" موضع، وهذا مذهبٌ ضعيف، وأحسن منه ما ذهب إليه يحي(٤) حيث جعلها صلةً لمصدر محذوفٍ تقديره: انتظرني انتظارًا صادقاً مثلَ إتياني لك، أي: فِ لي بالانتظارِ كما أفِي لَكَ بالإتيان وكذلك قوله(٥) : "كَمَا لا تُشْتَمُ" كأنه: انته عن شتْمِ الناسِ كانتهائِهم عن شَتْمِك . وإذا أدخلتَ الفاءَ تقدمت "كَمَا" وصار فيها معنى الشَّرطِ كقوله تعالى(٦): ﴿كما أرسلنا فيكُم رسولاً﴾، ثم قال : "فاذكرُوني"،ومعناها الشرطُ و لم تَجزِم كقولهم: "كيفَ تصنعُ أَصنعُ" والكاف مُتَعلِّقَة بالفعلِ

---

(١) الكتاب (١١٦/٣) .

(٢) يريد قول أبي النجم الآتي :

قلتُ لشيبانَ ادنُ من لقائِه   كما نغدي النَّاس من شِوائه

وانظر الكتاب (١١٦/٣)، الإنصاف (ص ٥٩١) .

(٣) سورة الأنعام : ١٠٩ .

(٤) المعاني (٩٢/١) .

(٥) جزء من قول رؤبة :

لا تَشْتُمُ الناسَ كما لا تُشْتَمِ

ملحقات ديوانه (ص ٨٣)، وانظر : الكتاب (١١٦/٣)، العيني (٤٠٩/٤)، الإنصاف (ص ٥٩١)، الهمع (٣٨/٢)، الخزانة (٥٠١/٨) .

(٦) سورة البقرة : ١٥١ .

الـمُتَّصِلِ بها، ومنه قوله(١) : "كَمَا أنَّه لا يَعْلَمُ ذلكَ فتجاوَزَ اللَّه عنهُ" .

وقد ذكر سيبيويه هذا في أبواب "أنَّ"(٢) بعد، وجَعَـلَ بعضُهـم(*) "كـمـا" محذوفـةً من "كيما" ورَفَعَ الفِعلَ بعدها حين غيَّرَهَا .

وجعل بعضُهم: "كَمَا لا تُشْتَمُوا" منصوباً لجماعة، وأثبت الواوَ للضمير ونصـب بـ"كَمَا" محذوفَةً من "كَيْمَا"، ولا دليلَ علـى مـا ذكـرَ في البيـتِ، ومـن قـالَ هـذا قـالَ : "لا تُشْتَمُوا" بالجمع .

وقد تليهَا الجملُ الاسميةُ والفعليةُ، كما قال في نسيبِ الحماسة(٣) :

فـإنَّ بنـا لـو تعلميـنَ لـغُـلَّـةً إِلَيْكِ كَـمَـا بالحَـائِـمـاتِ غَـلِيـلُ

وقال كُثَيِّر(٤):

جَزَيتُ أبَا بكرٍ عن الوُدِّ نُصْرَةً

كَمَا الخيرُ محمودٌ على القولِ قائلُه

وقد ذهبَ الفارسي [إليه](*)(١) في أحـد قوليـه في قولهـم(٥) : "كُـنْ كَمَـا أنـتَ"

وقولِ رؤبَة:

لا تَشْتِمِ النَّاسَ كما لا تُشْتَمُ

---

(١) الكتاب (١٤٠/٣)، السيرافي (٣١/٤، ٣٤)، المغني (١٧/١)، همع الهوامع (١٩٥/٤) .

(٢) الكتاب (١٤٠/٣) .

(*) هم الكوفيون وانظر الإنصاف المسألة ٨١ .

(٣) شرح الحماسة للمرزوقي (١٢٩٦/٣) .

(٤) لم أجده في ديوانه تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ، وفيه قصيـدة علـى روى البيت وقافيته مطلعها :

أَمِـن طَلَلٍ أقـوى من الحيِّ مـاثِـلُـه

تُـهَـيِّـج أحـزانَ الطَّـرُوب منـازِلُـه

قال المحقق : " يبدو أنها غير خالصة النسبة لكثير فبعضها لجميل وبعضها لعلـي بـن بـلال ومـن أبياتها ما نسب لعبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة بن مسعود" .

(*) زيادة يقتضها السياق.

(٥) وللنحويين في هذا المثال أعاريب، وانظر المغني (١٧٧/١، ١٧٨، ٣١٠) .

قلـتُ لشيبَانَ : ادنُ من لِقائِه   أَنّـا نُـغَـدِّي الـقـومَ مـن شِـوائِـه

وبابُ نَفْيِ الفعل بيِّن(١)، ويجوز أن يجابَ فيه على غير ما ذكَرَ، والأصلُ ما ذكر، وأما دخولُ اللام على "ما" النافية كقولِه(٢) :

لَمَا اَغفلتُ شُكرَكَ فانْتَصِحْني

فشاذٌ عن القياس، ولذلك لم يذكُرْه .

وقد تقعُ "ما" في القسم موقعَ "لا"، كقوله: "لئِن زُرتَه ما يقبـلُ منـك" . ويَكْثُرُ ذلك إذا دخلت على لفظِ الماضي في معنى المستقبلِ كقوله تعالى(٣): ﴿ولئِن أتيتَ الذين أُوتوا الكتاب بكلِّ آيةٍ ما تَبِعُـوا قبلتَـك﴾، وكقولِـهِ عـز وعـلا(٤) : ﴿إنْ أمْسَـكَهُمَا مِـن أحـدٍ مِـن بعده﴾، وقد ذكَرَ ذلك في باب الأفعالِ(٥) في القَسَم .

---

(١) الكتاب (١١٧/٣) وقد أدخل الشارح الكلام على هذا الباب تحت عنوان الباب الذي قبله.

(٢) سبق تخريجه (ص ٥٢)، وهو للنابغة، عجزه :

وكيـفَ ومن عَـطـائِـك جـلُّ مـالـي

(٣) سورة البقرة : ١٤٥ .

(٤) سورة فاطر : ٤١ .

(٥) الكتاب (١٠٨/٣ ، ١٠٩) .

باب ما يضافُ إلى الأفعالِ من الأسماء[١]

أسماءُ الدهرِ تُضَافُ إلى جميعِ الأفعال، ماضِيها ومضارعِها للحالِ والاستقبالِ كما ذكر، وإنما فعلوا ذلك لبيانِ الزمان كما فعلوا ذلك في المصدر حين جعلوا مكانه "أن" والفعل لبيانِ زمانِه الذي وقع فيهِ، فإذا لم يريدُوا تخصيصَ الزمان أضافُوا إلى المصدر، وكان الأصلُ الإضافةَ إلى الحدث، واللفظُ مضافٌ إلى الفعلِ ما ذكرنا، وفَعَل ذلك للمناسبةِ التي بين الزمانِ والحدثِ، فأضيفَ إلى أمثلتِه[٢].

فإذا أضفتَ إلى الماضي جازَ الإعرابُ والبناءُ، وكذلك إذا أضفتَ إلى "إذْ" وإلى الجملةِ الابتدائية جازَ الإعراب والبناءُ أيضاً، لأن الظرفَ بمعنى المضي كـ"إذْ" .

وإذا أضفتَ إلى فِعلِ الحالِ والمستقبِل لم يَجُزْ في لفظِ[٣] الظرفِ إلا الإعرابُ فرقاً / بينَه وبينَ الماضي . ٢٢

فَمِن الحالِ قوله تعالى[٤] : ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادِقِين صدقُهم﴾، و﴿هذا يومُ لا ينطِقُون﴾[٥] لكونه مُعْرباً . فإن كان هذا الفعلُ لجماعةِ مؤنّثٍ جازَ الإعرابُ والبناءُ لكونِه مبنياً كالماضِي .

ولا يضافُ الظرفُ إلى الجملِ الإسميةِ إلا إذا كان بمعنى الماضِي كـ"إذْ" من حيثُ كانت تضافُ إلى الجملِ الاسمية .

وإذا كان بمنزلة "إذَا" يرادُ به الحَالُ والاستقبالُ لم يُضفْ إلى الجملةِ التي ليس فيها فِعْلٌ، لا يقالُ : "اخرجْ يومَ

---

(١) الكتاب (١١٧/٣) .

(٢) أي الأفعال .

(٣) في الأصل : اللفظ .

(٤) سورة المائدة : ١١٩ .

(٥) سورة المرسلات : ٣٥ .

زيدٌ خارج"، فإن قلت : "يومَ زيدٌ يخرجُ" جازَ لأنَّ الظَّرفَ في موضِعِ "إِذَا" ولا يمتنعُ أخرجُ "إِذَا زيدٌ يخرُج"، ويمتنع "إذا زيدٌ خارج"، وأنشد يحيى في الإضافة(١) :

تَذَكَّر ما تذكَّرَ من سُلَيمى　　　على حينَ التراجُعُ غيرُ دانِ

فبنى "حينَ" لما أَضافَ إلى الجملةِ والمعنى [ماض]، ولا تضاف أيضاً "إذْ" إلى الجمل الاسمية حتى يكون فيها الفِعل أو معناه لا يقال "جئتُك إذْ زيد أبو عمرو" لأنها واقعةٌ موقع الفعليةِ في ذلك، والإضافةُ إليها من أجله حملاً على المعنى.

قال يحيى : "وزعم الكسائي : أن العربَ تؤثرُ الرفع مَع المضارعِ في موضعِه والنصبَ مع "فَعَل" و"إذْ" والجملة" .

قال الأستاذ أبو بكر : "ما أضفتَ من أسماءِ الدهر إلى اسمٍ غيرِ متمكنٍ أو فعلٍ غيرِ معرب كان لك فيه وجهانِ : تغيير إعرابه" .

وما ذكر في الباب(٢) مِمَّا يضاف من غير هذا فشاذٌ، وهو "آيةٌ" و"ذُو" بمعنى صاحِب و"ريثَ" .

قال يحي : "ولم تُضِفِ العربُ إلا هذه الأحرف، ولم يأت عنهم شيءٌ نُنْكِرُه إلا "ريثَ" فإنهم أنشدوا(٣):

لاَ يسْجُن الرأيَ إلا ريثَ يَبْعَثُه　　　ولا يَبيتُ على مَالٍ له قَسَمُ

فإنما أراد إضمار"ما" لأن المعنى : مقدار ما يبعثُه، إلا أنَّها كثُرت مع "يَفْعَلُ" فَحُذِفَت وقد أظهرَها معنُ بن أوسٍ فقال(٤) :

(١) وهو بلا نسبة في الهمع (٢١٨/١)، شرح الشذور (ص ٨٠)، الأشموني (٢٥٧/٢) .

(٢) الكتاب (١١٧/٣، ١١٨) .

(٣) للحطيئة ديوانه (ص ٩٥)، وانظر : الهمع (٢١١/٣)، الدرر (١٨٢/١) .

(٤) ديوانه (ص ٩٤)، صنعه الدكتور نورى حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ط/ الأولى ١٩٧٧م .

قلبتُ له ظهرَ المِجَنِّ و لم نَدُمْ　　　على ذاكَ إلا رَيْثَمَا نَتَحَوَّلُ

وأما "مُذ" و"مُنذُ" فمن الظروف وهما مضافان إلى الفعل عنده، لاعلى حذف مضاف، ولولا ذلك لم يُدْخِلهما في الباب .

ولما كانت "مُذ" في الأزمنة بمنزلة "فِي" في الأمكنةِ وصُيِّرت اسماً بَقيت على معناها من أَوَّل الغَايَةِ، وكذلك "منذُ" فيمن صيرها اسماً، وأنشدوا لأبي ذُؤيب[1] :

قالَتْ أُمَامَةُ مالِجسْمك شاحِباً

مُنْذُ ابْتُذِلْتَ ومثلُ مالِكَ يَنْفَعُ

ولا يجوز أن تَفْصِلَ وتُقَدِّر المضافَ بعدَها لأنه لا يُحذف في الفِعل فـ"مُذْ" و"مُنذ" ظرفانِ مضافانِ إلى الفعلِ متعلقان بما قبلهما .

وقوله[2] في أول الباب : "هذا يومُ يقومُ زيدٌ" هو نص أنه لا يخرجُ شيء من الدهرِ من الإضافة إلى الفعل، على اختلاف أزمانِه الثلاثة، ألا ترى أنَّ هذا إشارةٌ إلى الحاضرِ، وقد ذكر مثالَ المستقبلِ والماضِي، فأما "قبلُ" و"بعدُ" فإنما[3] امتنعا من ذلك لِلُزُومِهما الإضَافَة ظاهرة ومنويةً . وكذلك (أولُ) و(وَسْطُ) لأنهما لا معنى لهما في الإضافةِ إلى الفعل كـ"قبل" و"بعدُ" والعلة الأولى ضعيفةُ .

وقول الشاعر[4] :

بآيةِ تُقْدِمُون الخيلَ شُعثاً　　　كأنَّ على سَنابكِها مُداما

شَاهده : إضافةُ "آية" إلى الفعل، وهي تُضاف إلى فِعل المفردِ والمُثَنَّى والمَجْمُوعِ والمؤنَّثِ كما ذكر .

---

(١) شعر الهذليين (٣/١)، المفضليات (ص ٤٢٢) .

(٢) الكتاب (١١٧/٣) .

(٣) ذكر السهيلي علة الامتناع حيث قال : وذلك محال في "قبلُ" و"بعدُ"، لأنه يؤول إلى إبطال معنى القبلية والبعدية . نتائج الفكر (ص ٩٧) .

(٤) هو الأعشى كما في بعض نسخ الكتاب، وليس في ديوانه، وانظر الكتاب (١١٨/٣)، ابن يعيش (١٨/٣)، الهمع (٥١/٢)، الخزانة (٥١١/٦) .

وقد تكونُ قَسَماً كقولهم : "باللّه إلاّ فعلتَ" و"نَشدْتُكَ اللّـه إلاّ فعلـتَ" وتكـون غيرَ قسم .

وليس في "آيةَ" إلا الإعرابُ، ومعنى البيتِ مفهوم .

والسَّنابِكُ : جمع سُنْبُك وهو مُقَدَّمُ الحافِرِ . وشبَّه العـرقَ مُخْتَلِطـاً بـالدَّمِ بـالخمرِ القَديِمة، وقولُ عمرو بن الصَّعِق[1] :

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تميماً ‏ ‏ ‏ بآيةِ ما تُحِبونَ الطَّعامَا

شاهده : "ايضاً" إضافةُ "آيةَ" إلى الفعلِ و"ما" عنده زائدةٌ، وانما حملَ علـى ذلـك لكثرةِ إضافتِها إلى الفعل، ويجوز أن تكونَ "ما" مصدريةً فتكون الإضافةُ إلى الاسمِ .

وقال الأستاذُ أبو بكر: "ووجدتُ أنَا في شعرِ ابنِ الدُّمَيْنَة قال مُزاحِـمُ بـنُ عَمْـرو السلولي[2] :

بآيةِ الخالُ منها عند سرَّتِها ‏ ‏ ‏ وقولُ رُكْبتِها قِضْ حينَ تَثْنيها

ومنه قولُه[3] : بآيةِ ما أكلتُ معكم / حَيْسا، ولا قَسَم في قوله[4]: ٢٣

بآيةِ ما تُحبُّونَ الطَّعامَا

وخبرُ تميم في حُبِّ الطعامِ مشهورٌ . وأما "ذُو تسلم" فـلا يضـافُ إلا لِمَـا ذَكَـر، ومعناها : القسمُ، والمعنى: بصاحب سلامَتِك أفعلْ، فلما خَرجَ عن بابِه جـاء علـى غـيرِ حَـدّ القسم فَقُدِّمَ جوابُه عليهِ، وقد يتأخر .

وقـولـه[5] : "بِـذي سـلامتِـك" تـمـثـيـلٌ وذكـر بـعـدُ، وهـو قـسـم وذكـــره

---

(١) الكامل (ص ٩٨)، شرح شواهد المغني (ص٢٨٣)، الهمع (٥١/٢)، الخزانة (٥١٨/٦) .

(٢) الهمع (٥١/٢)، الدرر (٦٤/٢)، اللسان (قضض) .

(٣) هـو ناشـب بـن بشـامة العنـبري، وانظـر العقـد الفريـد (٨٢/٥)، البسـيط (١٦٥/١)، المزهر (٥٦٩/١) .

وكان أرسل بحضرة أعدائه رسولا ينذر قومه يريد إن أخلاطا تجهزوا لغزوكم .

(٤) صدره :

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ عنِّي تَميماً

(٥) الكتاب (١١٨/٣) .

في أول(١) "إنَّ" .

قال يعقوبُ(٢) في الإصلاح : " لا بذي تَسْلَم ما كان كَذَا وكذا" وللاثنين" لا بذِي تسْلمانِ" و"لا بذي تَسْلَمُونَ" وللمؤنَّث " لابذي تَسْلَمِينَ"، وللجماعة" لابذِي تَسلَمْن" . والتأويل : "لا واللّه يُسَلِّمُكَ ما كان كَذَا وكَذَا، لاَ وَسَلامَتِك ما كان كذا وكذا" . ويَحْتمِلُ أن يكونَ كنايةً عن دهرٍ وزمنٍ غيرَ أنَّه اقتصرَ بهِ على غير الواقع لإبهامِهِ .

ووقَعَ في بعضِ النُّسخ بَعد قوله(٣) : "لأنَّك لاَ تقولُ "يكُونُ هذا إذا زيدٌ أميرٌ" والنحويون قد يَجْسُرُون على هذا فيقولون : " يكون هذا يومَ زيدٌ أمير" وقد خطَّأه سيبويه .

وما بعده طُرَّة، وقوله(٤) في الطرة : "لم تُضَفْ إلاَّ إلى الأفعالِ خطأٌ، والصواب : إلاَّ إلى جُمْلةٍ فيها فِعلٌ" .

---

(١) الكتاب (١٢١/٣) .

(٢) ليس في المطبوع .

(٣) الكتاب (١١٩/٣)، ولم ترد في المطبوع ولا الإشارة إلى وقوعها في بعض النسخ .

(٤) الكتاب (١١٩/٣) طرة كل شيء حرفه، والذي فيها قوله :
"جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر، لأنه في معنى إذ، فأُضيف إلى ما يضاف إليه إذ، وإذا كان لما لم يقع لم تضف إلا إلى الأفعال، لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال" .

باب إنَّ وأنَّ

هذا الباب مقدِّمةٌ بينَ يدي الأبواب، وهو بَيِّن، وجعل فيه "أنَّ" بمنزلة "أنْ" الناصبة في كونها موصولةً، ولا يكونان اسمين إلا بصلاتِهما وإن كان قدْ قال(١) : "أما أنَّ فهي اسمٌ" فقد بيَّن في الباب في قوله(٢) : "ونظيرُ ذلك في أنَّه وما عمل فيه بمنزلةِ اسمٍ واحد"، أنها مع صلتِها اسمٌ، وبعدَه وقبله، ولو كانا اسمين لعادَ عليهما عائدٌ من الصلة .

والفرقُ بين المفتوحةِ والمكسورةِ : أنَّ المفتوحة لا تقع إلا في موضعٍ يَصْلُح فيه ذلك ـ أعني الاسمَ المفردَ، إلا بعد "لو" فإنها فُتِحَت فيه ولا يصلح فيه ذلك حملا على "لولاَ" ويصلح بعد "لولا" ذلك لكونه اسماً محذوفَ الخبر، تقولُ: "لولا ذلكَ لكانَ كذا" . وأحد الموضِعَين للجملةِ الاسمية، والثاني للفعليةِ، فإن صَلَحَ في الموضع كلا الجُملَتين كانت فيه "إنَّ" مكسورةً، من ذلك الابتداء، ومن ذَلِكَ الخبرُ مطلقاً والحالُ والصلةُ، وبعد حتَّى، والقسم، وإذا دخلت اللامُ في خَبَرِها وفي الاستثناءِ وبعدَ القولِ في أكثرِ اللغاتِ وأشباهُ ذلك مما يصلح الموضعُ [فيه](٣) للجملتين .

قالَ أبو الحسن : "كلُّ ما وقعَ بعد القولِ من "إنَّ" فهو مكسورٌ، وإن صلح مكانه "ذلك" من حيث كان معنى الجملةِ الحدث .

وقوله(٤): "كأنَّك قلتَ : بلغَنِي ذلك" . فسَّرها بذلك لا بالحدثِ من حيثُ كان بابُها الحدث، و"ذلك" كنايةٌ عنه .

---

(١) الكتاب (١١٩/٣) .

(٢) الكتاب (١٢٠/٣) .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) الكتاب (١٢٠/٣) وفيه : بلغني ذاك .

وقوله[١] : " الضاربَ أباه زيدٌ" فيه نص بأن ما عَمِل بعضُه في بعضٍ من الأسماء من قبيلِ المُفْرَدات، لا من الجُمَل، وإنْ عَمِل الاسمُ في مائةِ معمول، فَـ"الضاربُ أباه زيد" بمنزلة "الرجل" في كونِه مفرداً وقد رفَعَ ونصَبَ .

وقوله[٢] : "فَهَذا لِيُعْلَمَ" النصبُ المشار إليه بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ فذكرتُ هذَا لِتَعْلَمَ كذا .

---

(١)، (٢) الكتاب (١٢٠/٣) .

باب من أبوابِ أَنَّ

قوله(١) : "فأنَّ مبينةٌ على: لولاَ" يريد أن "أنَّ" عاقبتِ المبتدأ فصارت مع ما عملت فيه في موضِع مبتدأ والخبرُ محذوفٌ كما كان خبرُ المبتدأ محذوفاً، وأطلق البناءَ في الموضع على "لولاَ" من حيث لَزِم رفعُ الاسمِ بعدها من غيرِ خَبَرٍ مذكور وكذلك "أنَّ" بعد "لو" عنده والخبرُ محذوفٌ وإن كانت لا يذكر بعدها إلا الفِعْل . وقد يقع الاسم بعدها وبعده الفعل أو الاسم في قولهم(٢):

لو ذاتُ سِوَارٍ لطَمَتْنِي   و: [لو بغيرِ الماءِ حلقي شَرِق](٣)

والاسمُ بعدهُما فاعلٌ بفعلٍ مضمر يدل عليه الظاهرُ، كالشرطِ في قولهم : "إنِ اللّه أمْكَنَنِي من فُلان" . وذهب أبو العباس(٤) إلى أنَّ "أنَّ" بعد "لو" فاعلةٌ كالأسماءِ الواقعةِ بعدها، والأحسنُ أن تكونَ على إضمارِ كان الشأنية، وتكون جملةُ الابتداء والخبرِ مُفَسِّره. ويجوزُ أن تكون الجملةُ الاسميةُ وَقَعَتْ موقِعَ الفِعلية. ووقع في الشَّرقِية / بعد قوله(٥): "مُسْقَطاً"، ٢٤

---

(١) الكتاب (٣/١٢٠) .

(٢) انظر مثلاً: نوادر أبي زيد (ص ٢٧٠)، أصول ابن السراج (١/٢٦٩)، أمثال أبي عبيد (ص ٢٦٨).

(٣) عجزه :

كُنتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصَارِي

قائله عدي بن زيد، ديوانه (ص ٩٣)، وانظر : الكتاب (٣/١٢١)، وحاشيتها .

(٤) المقتضب (٣/٧٧) .

(٥) الكتاب (٣/١٢١)، وأشار المحقق رحمه اللّه في الحاشية إلى ما ورد في الخزانة من أن سيبويه أنشد بيت عدي السابق في نسخة أبي الحسن وحده، وقد جاء الساقط في المطبوع وهو قول اللّه عز وجلَّ : ﴿قل لو أنتم تَمْلكُون خرائِنَ رحمةِ ربِّي إذا لأمسكتم خشيةَ الإنفاق﴾. سورة الإسراء : ١٠٠، وبيت عدي بتمامه :

لو بغير الماء حلقي شرق   كُنتُ كالغَصانِ بالماءِ اعتِصَاري

وفيه بعد سألته قول سيبويه عن قول العرب : ما رأيته مُذ أنَّ اللّه خلقني وهو ما تتضمنه باقي النسخ أيضاً .

وانظر الخزانة (٣/ ٥٩٤، ٤/ ٤٦٠) .

==

وقـال اللّه عز وجل : ﴿قُل لَوْ أنتُم تملكونَ خزائِنَ رحمةِ ربِّي﴾ وقال :

لو بِغَيرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ

وسـألته . انتهـى . ونـص(١) هنـا علـى أن الاسْـمِ لا يُسـتعمل في قولِهـم "بِـذِي تَسْـلم"، وأمـا "مُـذْ أنَّ اللّـه خَلَقَنِي" فيُحمـلَ علـى تـأْويلين . والظـاهر مـن كلامـه هنا أنهُ مضافٌ إلى "أنَّ" بدليل قوله(٢) : "مُذْ ذَاك" ولا يُقَدَّرُ محذوفاً كَمَا فَعَل في إضافتهِ إلى الفعلِ .

وقال الأستاذ أبو بكر في الاقراءِ الثاني : "من جرَّ بـ"مُـذ" كـانت "أنَّ" عنـده في موضِعِ خفض، ومن رفَعَ ما بعدها كان "أنَّ" في موضعِ رفعٍ على حذفِ مُضَـاف كمـا قـال الفارسي في إيضاحه(٣) .

وقولُه(٤) : "أمَا إنَّه ذاهبٌ" و"أَمَا أنَّهُ منطلقٌ" .

الفتح على وجهين(٥) : إن شئتَ جعلتَ "أَمَـا" بمنزلـة "حقًـا" في اللفـظ والمعنـى، ونصْبُهُ على الظرفِ يَجْعَلُهُ الخبر أو يُقَدِّرُهُ في حَقٍّ . والثاني أنْ تجعَلَهُ حـرفَ تحقيـق، ويكـونُ الخبرُ محذوفـاً، لأن "أمَـا" في هـذا الوجـهِ حـرفٌ، لكـنْ تقديـرُهُ لـه بـ"حقًـا" يـدلُّ علـى أنّـه عندَه ظرف .

= =

ولبيت عدي انظر أيضـاً : العيـني (٤٥٤/٤)، الهمـع (٦٦/٢)، شـرح شـواهد المغـني (ص ٢٢٥)، التصريح (٢٥٩/٢)، الأشموني (٤٠/٤)، اللسان (عصر) .

(١) حيث يقول : "كما كان تَسْلَمُ في ذلكِ بِذي تسلم في موضعِ اسم" (١٢١/٣) .

(٢) الكتاب (١٢٢/٣) .

(٣) الإيضاح العضدي (ص ٢٧٥)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط الثانية .

(٤) الكتاب (١٢٢/٣) .

(٥) انظر مغني اللبيب (٥٤/١، ٥٥)، وفيه نص على أن أما حرف عند ابـن خـروف وترجيـح لقـول سيبويه بظرفيتها .

ومن كَسَر جعل "أَمَا" بمَنْزِلَة "أَلاَ" كما ذَكَر .

وإِذَا أدخَلْتَ القَسَم بعد "أَمَا" كان مُلغًى في الوجهين، لأنه متوسطٌ والمعنى على ما تقدَّم من غيرِ قَسَمٍ كما ذكر(١)، إلاَّ أنَّ قوله : "كأنَّك قُلتَ : قد علمتُ" دليلٌ على أنَّ "أَمَا" هي العامِلَةُ وأَنَّها الخبرُ .

أَبُو الحسنِ : وقد قالتِ العربُ : "أَمَا واللَّه إِنَّك لَمُنْطَلِقٌ" فجعل "أَمَا" في معنى "حقاً" لأن "أَمَا" في المَعنى "حقاً" كأَنَّه ذكر "حقاً" فجعلها ظرفاً. قال : وأَنْ تَقُولَ "حقٌ أَنَّكَ ذاهبٌ" أجودُ، ويدل تفسيرُ سيبويهِ لها بـ"قَدْ علمتُ" أَنَّها حرفُ تحقيقٍ أيضاً .

أبو الحسن : وأما قولُك : "أَمَّا واللَّه أنْ لو فَعَلت " فإِنَّكَ تريدُ "أَمَا واللَّه لو فَعَلْتَ لَكَانَ [خيراً لَكَ قال](٢) : هِيَ زائدةٌ مِثْلُهَا بَعْدَ لَمَّا " .

وقد نَصَّ سيبويهِ(٣) على زِيَادَتِهَا في أَفْعَالِ القسم، وحكى بعضُهم "حقًّا أَنَّكَ ذاهبٌ" على التقديمِ والتأخيرِ، على تقدير أَحِقٌّ ذلكَ حَقًّا . قال : وهو قبيح .

---

(١) سيبويه : وتقول أَمَا واللَّهِ أَنَّه ذاهبٌ، كأنك قلت : قد علمتُ واللَّهِ أَنَّه ذاهبٌ، وإذا قلت : أَمَا واللَّهِ إِنَّه ذاهبٌ كأنك قلتَ : ألا إِنَّهُ واللَّهِ ذاهبٌ . اهـ

ويشير أبو الحسن بقوله : والمعنى على ما تقدم إلى قول سيبويه : وتقول : أما إنه ذاهب، وأما أنه منطلق، فسألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما أنه منطلق فإنه يجعله كقولك : حقاً أنه منطلق، وإذا قال : أما إنه منطلق، فإنه بمنزلة قوله : ألا، كأنك قلت : ألا إنه ذاهب . الكتاب (١٢٢/٣) .

(٢) طمس في الأصل ولعل النص ما أثبتنا .

(٣) جاء ذلك ضمن شرحه لما أجاب به الخليل لما سأله عن قول اللّه عز وجل : ﴿وإذ أخذ اللّه ميثاق النبيين﴾ ... الآية . سورة آل عمران : ٨١ .

قال : ومثل هذه اللام الأولى أن إذا قلت : واللّه أن لو فعلت لفعلت . الكتاب (١٠٧/٣) .

وقول ساعِدَة بن جُؤَيَّة(١) :

رأَتْهُ على شَيْبِ القَذَالِ وأَنَّها   تُواقِعُ بعلاً مَرَّةً وتَئِيمُ

شاهده : حمل "أنَّ" على مفعول رأَتْ أيْ ورأَتْ أنَّها . ومن فَتَح أنَّ في الآيـة(٢) كانت بمعنى لعَلَّ و لم يعمل فيها شيء لانقِطَاعِها مما قبلها . فرُوعِي المعنى.

وقال يحيى(٣) : "يجوزُ أن تكونَ على "بابِها" و"لاَ" زائدة" التقدير ـ واللّه أعلـم ـ وما يشعركم لأَنَّهَـا إذا جـاءت يؤمنـون و"لَعَـلَّ" هنـا بمنزلتهـا في قولـه(٤): ﴿لعلَّـه يتذكَّـرُ أوْ يَخْشَى﴾ .

وأما "أنَّ" و"أنْ" فلا تلي إحداهما الأخرى، ولا يبتدأ بـأنَّ خفيفـة ولا ثقيلـة إلا أَن يتقدم الخبرُ نحو : عندي أنَّك ذاهبٌ ويُبْتَدَأُ بالنَّاصِبَةِ للفعل دون أن يتقدم الخبر .

وقوله(٥) : "لِمَ أَنَّه ظَرِيفٌ" أراد حكايةَ قولِ السائل الذي قال : لِـمَ فعلـتَ؟ قـال المسئول : لِمَ ! فكرَّر قولَهُ، ثم قَال : "أنَّهُ ظَرِيفٌ" أي لأنـه ظريـف، وقـد ذكـر بعـد أن أَيْ المفسـرة لا تدخـل إلا بعـد كـلامٍ مُسْتَغْنٍ ولا تُبنَـي علـى المبتـدأ وقولـه(٦): "أي أنِّـي نَجْـدٌ" المفتوحة محمولة على فعل والمكسورة محمولة على الابتداء .

---

(١) شـرح أشـعار الهذليين (١١٥٨/٣)، تهذيـب إصـلاح المنطـق (١/ ٨٥)، تحصيـل عـين الذهـب (٤٦٢/١) .

(٢) ، (٣) معاني القرآن (١/٣٥٠)، وهذا جـزء مـن آيـة الأنعـام (١٠٩) قـول اللّـه عـز وجـل: ﴿ومـا يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾ وانظـر الكتـاب (١٢٣/٣) . ولهـذه القـراءة راجـع البحـر المحيط (/٢٠١، ٢٠٣) .

(٤) سورة طه : ٤٤ .

(٥)، (٦) الكتاب (١٢٤/٣) .

باب آخر من أبواب أن

والبابُ بَيِّنٌ، وقولُه[١]: "ذَاكَ وأنَّ لكَ عِنـدي مـا أَحْبَبْـتَ". "مـا" فيـه اسـم "أنَّ" و"لَـكَ" الخبر، و"عِندي" متعلِّقٌ بـه و"أَنَّ" معطوفةٌ على "ذاكَ" وهو خبرُ ابتداء مُضْمَـر تقديـرُه: الأمـر ذاكَ و"ذا" مشارٌ بِهِ إلى شيءٍ مُتَقَدِّم، كأنه قال: الأمر ما ذكرتُه أَوَّلاً والأمرُ أنَّ لكَ عِندي ما أَحْبَبْـت، وعلى إضمار المبتدأ يُحْمَلُ كلُّ ما أتى مثلَه، نحو: ﴿ذَلكمُ وأنَّ اللّه مُوهِنُ كيدِ الكافرين﴾[٢] .

و"مَنْ" في الآية التي ذكر[٣] مبتدأةٌ موصولةٌ، وخبرُها القَسَمُ المُضْمَرُ وجوابُهُ وهو "لَيَنْصُرَنَّهُ اللّه" .

وقولُ الأَحْوص :

عوَّدَتُ قَومِي ... الأبيات[٤]

شاهده في هذه الأبيات كسر "إِن"، في البيت الأخير على القطع "مـن ذاك" كمـا قُطِعَـت "مَنْ" ولم يقطعها لأجل اللام التي في خَبَرِها . بل كما قطع "مَنْ" وهو نصه[٥] .

---

(١) الكتاب (١٢٥/٣) .

(٢) سورة الأنفال : ١٨ .

(٣) قول اللّه تعالى: ﴿ذلكَ ومن عاقبَ بمثلِ ماعُوقِبَ به ثم بُغِيَ عليه لَيَنْصُرنَّه اللّهُ﴾. سورة الحج: ٦٠ .

(٤) هي قوله :

عوَّدتُ قومي إذا مـا الضَّيفُ نَبَّهَني   عقرَ العِشارِ على عُسري وإيسَاري

إِنِّـي إذا خـفـيـت نـارٌ لـمرمـلـة   ألـفـى بـأرفـع تـلٍّ رافعـاً نـاري

ذَاك وإني على جَاري لذو حَـدَبٍ   أحنُـو عـليه بما يحنـى عـلى الجـارِ

شعره (ص١٠٧) وانظر: الكتاب (١٢٥/٣)، الخصائص(١٧٥/٣)، الخزانة(٣٠٤/٤).

(٥) قطع من في آية الحج السابقة ومثله قطع أنَّ من ذاك في قول الأحوص . قـال سيبويه : " فمـنْ ليس محمولاً على ما حمل عليه ذلك، فكذلك يجوز أن يكون "إِنَّ" منقطعةً من ذلك " اهـ
وهذا يختلف عما إذا شركت ما قبلها فإن فيها همزة أن فيها تكون مفتوحـة كمـا في شـواهد سـيبويه في أول البـاب ومنهـا قـول اللّـه عـز وجـل : ﴿ذلكـم فذوقـوه وأن للكـافرين عـذاب النـار﴾ سـورة الأنفال : ١٤ . وانظر الكتاب (١٢٥/٣) .

وذهب الأعلمُ(١) في البيتِ إلى / أنها كُسِرَت لدخول اللام، وفسَّر بذلـك قـول سيبويه، وهو مخالِفٌ لنصه، ولو لم تدخل لجازَ الفتحُ والكسرُ . ٢٥

و"إن" في البيت الأوسط تروى بالفتح والكسر، الكسر على القطع، والفتح على المفعول من أجله، أي : عوَّدتُهم لأني كذا .

وذهب الأعلمُ(٢) إلى أن "أنّ" بدلٌ من العقْرِ . قال : لأن العقرَ يشتملُ على النارِ وهو بعيدٌ ولا حاجةَ إليه، لأن العذر(٣) فيها جيدٌ .

والعِشار : جمع عُشَرَاءَ . وهي التي أتـى عليهـا مـن حَمْلِهَـا عَشَـرةُ أشـهرٍ. أي : نَعْقِرُهَا في العُسْرِ واليُسْرِ .

والمُرْمِلَةُ : الجماعةُ التي نَفِدَ زادُهُم : و"رجُلٌ مُرْمِلٌ : لا شيءَ له" كأنَّـه لا يملِـكُ غـيرَ الرمـل . والتَـلُّ : المرتفـعُ مـن الأرضِ ثـم قـال : ذاكَ، أي : أَمـرى ذاكَ أي : أَمْـري ماذكرته.

ثم استأنَفَ مدحا آخر، وهو الحُنُـوُّ والعطـفُ علـى الجـارِ، وهـو الحَـدَبُ، أي : أعطفُ عليهِ، كما يَعْطِفُ الكِرامُ على جيرانِهم .

وأما قوله تعالى(٤) : ﴿ذلكُم بما كنتُـم﴾ فمبتـدأً وخـبر علـى معنـى التسـعيرِ(٥)، بمنزلة هذا بهذا .

---

(١) النكت في تفسير الكتاب (٧٦٨/٢) .

(٢) تحصيل عين الذهب (٤٦٤/١) .

(٣) مصطلح لسيبويه في تفسير المفعول لأجله . انظر المصطلح النحوي (ص ٢٤) .

(٤) سورة غافر : ٧٥ .

(٥) التسعير معناه المقابلة، الباء فيه تدخل على الأعواض كما مثل، انظـر القسـم الثـامن مـن معـاني الباء المفردة . مغني اللبيب (١٠٤/١) .

باب آخر من أبواب أَنَّ

والباب بيِّنٌ أيضاً، وقع في جميع النسخ : الرَّباحية والشرقية ﴿وأَنَا ربُّكُم فاعْبُدُون﴾[1] ولم يغيِّرهَا أحد من الأئمة، وأثبتُوها كذلك والتلاوةُ : "فاتقون"[2] في هذه الآية، كما فعل السلف الصالح من أهل الحديث، لم يُغَيِّرُوا، ما وقع في الصِّحَاحِ من الرسم في الآيات وغيرها مخافةَ أن يُتَطرَّقَ إلى تغييرِ ذلك .

ومذهبُ الخليلِ[3] حذفُ حرفِ الجرِّ من "أنَّ" واعتقادُ النصب في موضِعِها بعد الحذفِ حَمْلاً على ما يظهرُ إعرابُه، وسيبويهِ يُتْبِعُهَا على خفْضِهَا حينَ لم يتصَرَّحِ الخفضُ فيها. وحكى يحي عن الكسائي، ما ذهب إليه سيبويه، ومذهَبُهُ مذهبُ الخليلِ وكلاهما ممكنٌ لا بَأْسَ به

والبيت[4] الذي أنشد بَيِّنُ المعنى، وشاهده : النصب في "ادخارَه" وفي "تَكَرُّما" بعد إسقاطِ الحرف، ولو تُرِكَا على خَفْضِهَا بعد الحذفِ لكان قبيحاً بمنزلة "لاهِ أبوك". وقوله[5]:

---

(١) ، (٢) آية الأنبياء : ٩٢ ﴿إنَّ هذهِ أُمَّتُكم أُمَّةٌ واحدةٌ وأَنَا ربُّكُم فاعبدون﴾ بكسر الهمزة قال الأستاذ عبد السلام ـ رحمه اللّه ـ في حاشية الكتاب (١٢٦/٣) أنها وردت "فاعبدون" في نسختين وأن المراد آية المؤمنين : ٥٢، لأنها مفتوحة الهمزة وقبلها واو في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو مع نون مشددة، والباب بفتح الهمزة في أنَّ لا بكسرها . وانظر اتحاف فضلاء البشر (ص ٣١٢) .

(٣) الكتاب (١٢٦/٣) .

(٤) البيت لحاتم وهو قوله :

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ادِّخَارَه

وأُعرضُ عنْ ذنبِ اللَّئيمِ تَكَرُّما

انظر الكتاب (١٢٦/٣)، ديوانه (ص ١٠٨)، ابن يعيش (٥٤/٢)، الخزانة (٤٩١/١)، العيني (٧٥/٣) .

(٥) هو جميل بثينة، والبيت في ديوانه (ص ٥٢)، وروايته "كدت أقضي الغداة ..." وانظر: الخصائص(٢٨٥/١)، شرح المفصل(٢٨/٣)، الإنصاف(ص٢٠٩)، ابن عقيل (١٣٨/٢) .

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كِدتُ أَقْضِي الحياةَ مِن جَلَلِه[١]

ولم يُسْمَعْ ذلك في المفعولِ له .

وقولهُ تعالى[٢] : ﴿وأنَّ هذه أُمَّتُكُم أمةً واحدةً﴾، مردوده[٣] على "ما" من قوله عز وجل : ﴿بما تعمَلون عليم﴾ . وأجاز ابن طاهرٍ - رحمه اللّه - أن تكون منصوبةً بإضمار فِعْلٍ يُفسرهُ "عليم" أيْ واعلموا أنَّ هذه أمتكم . والعاملُ في ﴿لإِيلاف قريش﴾[٤] ما بعد الفاء، والفاء عند يحي[٥] وسعيد[٦] زائدة .

وذكر بعدُ الكسرَ في قوله تعالى : ﴿إني مغلوب فانتصر﴾[٧] على الحكاية .

وقولُ المفسرين[٨] جيد، وهيَ محمولة على ما تقدم من أنَّ وصلتها في موضع رفع على ما لم يُسَمَّ فاعلُه لـ "أوحي" .

وقول الفرزدق[٩] :

منعتُ تميمًا منكَ أَنّي أَنَا ابْنُها وشاعِرُها المعروفُ عِندَ المَواسِمِ

شاهده: فتح أَنَّ على حذفِ الحرف. وقد حُكِيَ الكَسرُ فيها على الاستئنافِ. وقول المفسر[١٠]: يعني أن اللامَ هي العاملةُ: يريد أنَّها العاملة في المَعْنَى لـمَّا لمْ تَظْهَر في اللَّفظِ، وإنْ

---

(١) الشطر الثاني كتب في الحاشية بخط مغاير .

(٢) سورة المؤمنون : ٥٢ . وانظر : المعاني للفراء (٢/٢٣٧) وذكر من تتمة الآية "وأنا"، ولعل الناسخ ذكرها تبعا لحفظه .

(٣) الرد بمعنى العطف والعبارة للفراء .

(٤) سورة قريش : ١ .

(٥) المعاني (٣/٢٩٣) .

(٦) معاني الأخفش (٢/٧٤٣)، تحقيق عبد الأمير الورد .

(٧) سورة القمر : ١٠ .
والكسر على تضمين دعا معنى قال وانظر إملاء ما من به الرحمن (٢/٢٤٩) .

(٨) قولهم عن آية الجن : ١٨ ﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع اللّه أحدا﴾ أن فتح الهمزة بالعطف على أوحي في أول السورة . انظر الكتاب (٣/١٢٧) .

(٩) ديوانه (٢/٢١٣)، وانظر الكتاب (٣/١٢٨) .

(١٠) شرح السيرافي على سيبويه (٤/٢٧) .

عَمِلَ الفعلُ في اللَّفظِ، ويريد بما قَوَّى به قولَ الخليل(١): أن "أنَّ" لا تكون في أول الكــلام، لا مبتدأةً ولا مفعولةً لما بعدهـا، لا يقـال "أنَّـكَ منطلـقٌ ظننـت" وإنمـا جـازَ تقديمُهـا في : ﴿وأنَّ المسجدُ لِلَّه﴾(٢) لأن العاملَ فيها هو اللامُ، وهي مَنْوِيَّــة فتقدمـت بعامِلِهَـا، وإنْ كَـانَ العـاملُ فيها بعدَ الحذفِ الفعلُ فروعي المعنى.

(١) السيرافي : وقد قَوَّى سـيبويه كونَهـا في موضـع جَـرٍّ مـن غـير أن يُبْطِـلَ قـولَ الخليـلِ أو يَـرُدَّهُ. شرحه على الكتاب (٢٨/٤) .

(٢) سورة الجن : ١٨ .

باب إنّما وأنّما

والبَابُ بَيِّنٌ، وشاهده في البيت(١) فتح "أنّمـا" لأنَّ "أنَّ" لـو كـانَتْ في موضعها لكانت مفتُوحةً، لأنّها مفعولـةٌ بـ"أبْلِغْ"، وإذا كسـرتَ "إنّمـا" في البيـت صارت حكايةً، أي : أبلغه هذا الكلامَ، وكان الحارثُ بنُ ظالمٍ قد توعَّدَ عمرو بنَ الإطْنَابة الأنْصاري وهَدَرَ دَمَهُ، وكانَ قد قَتَلَ خالدَ بن جَعْفر بن كِلاب نائمـاً، ثـم لما سمع الحارثُ بهذا البيتِ / أقبلَ وعليه سلاحُه إلى عمرو بنِ الإطنابة، فاستصرخ به، فلما بعدوا عن الحي قـال لـه : ألستَ يقظـانَ ذَا سـلاحٍ ؟ قـال : بَلَـى قـال : أنا الحارثُ ابنُ ظالم ؟ فاستخذى له، فَعفَا عنه الحارثُ وتركَه . ٢٦

وإذا وقعت "مَا" بعد "إنَّ" ووقعَ بعدها الجملةُ الاسميةُ كانت كافَةً، وإذا وقعت الفعلية كانت مهيِّئة(٢)، لأنَّها هيأَتْ لها الدخول على الفعل .

وموضع "إنَّما" مع ما بعدها موضعُ "إنَّ"، ولم يحك سيبويه عمل "إنَّما" في اسمٍ وخبرٍ كما حكاه في غيرهما .

وقوله : "وزعـمَ(٣) الخليـلُ"، الزعـمُ هنـا ملغًى وتقديرُه : فيمـا زعـم الخليـل لأنه في معنى المصـدر، والمصدر ـ أيضـاً ـ هنا في موضِعـه، والمعنى واحد.

وقولـه : "بِمنْزِلـة فِعـلٍ مُلْغًـى" مثـل "أَشْـهَدُ لَزَيـدٌ خـيرٌ منـك" هذا نـصٌ بـإلغـاء فِـعـلِ القَـسَـمِ عـن الجَـوابِ، وإنـمـا هـو مُـعَـلَّـقٌ،

(١) قولُ ابنِ الاطنابة :

أبلغِ الحَارثَ بنَ ظالمٍ المو ... عِدَ والنـاذِرَ النُّذُورَ عَـلَـيَّـا

أنّما تقتلُ النِّيام ولا تقـــ ... تل يقـظـان ذا سِلاحٍ كميَّا

انظر : الكتاب (١٢٩/٣)، ابن يعيش (٦٥/٨) .

(٢) في الحاشية بخط مغاير "ما كافة ومهيئه" .

(٣) في المطبوع : "فيما زعم الخليل" . الكتاب (١٣٠/٣) .

ألاَ تراهُ يقول(١) : "فإذا حَلَفْتَ على فِعْلٍ غيرِ مَنْفِي" . فهو محلوفٌ عليهِ في المعنى، فالإلغاءُ على هذا والتعليقُ واحد، إلاَّ أنَّ الإلغاءَ أكثرُ دونَ فصلٍ والتعليقُ بالفصل .

ومنعُهُ فتحَ "إنَّ" في موضع المفعول الثاني في قوله(٢) : "وجدتُكَ أنَّكَ صَاحبُ كلِّ خنًى" و"وجدتُكَ أنَّك مُنْطَلِق"(٣) جيد، والبابُ كسرُها لأنَّها في موضعِ الخبر، وقد جَاء فَتْحُها في الفصيحِ من الكلام .

قرأ حمزة(٤) : ﴿ولا تحسبَنَّ الذينَ كفرُوا أنَّما نُملِي لهم خير لأنفسهم﴾(٥) وهذه مفتوحة في موضع المفعول الثاني، وأنشد الكسائي(٦) :

لِسانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إلينَا وحِنْت وما حَسِبْتُك أنْ تَحِيْنَا

ومنه قوله(٧) :

نُبِّئْتُ أحْمَاءَ سُلَيْمَى أنَّما باتُوا غِضَابًا يَعْلُكُون الأُرَّمَا

يُنْشَدُ بفتح "أن" وكسرها وجوازُ جميع ذلك على أحد الوجهين : على الإخبار بالمصدر عن الشخص، ولذلك منعه سيبويه . والثاني : على البدَلِ من المفعول الأوَّل، بدل الاشتمال، وتَسُدُّ "أنَّ" مسد المفعولين، كما سدت بانفرادِها مسدَّهما، كأنه قال(٨): حَسِبْتُك أنَّك مُنْطَلِقٌ، وقد يكون منه :

---

(١) الكتاب (٣/١٠٤) .

(٢) الكتاب (٣/١٣٠) .

(٣) الكتاب (٣/١٣١) ولفظه : رأيتك عوض وجدتك .

(٤) الإقناع (٢/٦٢٤)، البحر المحيط (٣/١٢٢)، المغني (١/١٨٢) .

(٥) سورة آل عمران : ١٧٨ .

(٦) المغني (١/١٨٢) ـ همع الهوامع (١/٧٧٧، ١٥٦)، شرح شواهد المغني للبغدادي (٤/١٤٨)، الدرر (١/٥١، ١٤٨) .

ويروى : وجئت وما حسبتك أن تجينا .

(٧) نوادر أبي زيد (ص ٨٩)، المنصف (٣/٥٧)، المحتسب (٢/٥٨)، المخصص (١٣/١٢٦)، اللسان (أرم) .

في الأصل أحياء مكان أحماء، ويعكفون مكان يعلكون، وفي المصادر يروى (خُبِّرتُ) مكان نبئت وظلوا مكان باتوا ويحرقون مكان يعلكون، والأرم الأنياب .

(٨) كذا في الأصل ولعل الصواب حسبت أنك منطلق .

﴿أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذَا مُتُّم وكُنْتُـم تُرَابًـا وعِظامًـا أَنَّكُـم مُخْرَجُـون﴾(١) أبـدل مـن "أَنَّكُـم" قبـل تمامها، وأغني الثاني عن الأول، لأنه سدَّ مسدَّه .

وقوله(٢) : و"أَنَّمَا" و"أَنَّ" يصيِّرَانِ الكـلامَ شـأنًا وحَدِيثـاً فـلا يكـون(٣) الخـبرُ ولا الحديثُ الرجلَ .

يريد أنها بتقديرِ حدثٍ ولا يخبر بالحدثِ عن الشخص لأن الخبرَ هو المبتدأ، وقـد ذكر في بابِ "حقا"(٤) أن "أنَّ" تجعل الكلام "قصة وحديثا" .

فالشأن والحديثُ والخبرُ والأمرُ والقصةُ سواء .

وقول كُثَيِّر(٥) :

أرانِي ولا كُفْرانَ لِلَّه إِنَّما أواخِي من الأقوامِ كلَّ بَخِيلِ

شـاهده : كسـر "إِنَّما" لأنهـا في موضـع المفعـول الثـاني لـ "أرى" وهـو بمعنـى "أَعْلَمُنِي" .

ويعني مُؤَاخاةَ النِّسَـاء، لتَغَزُّلِـهِ بِهِـنَّ، وهـن يُوصَفْـنَ بـالبخل بأنفسـهن علـى مـن أَحَبَهُنَّ، والباب بعده بين .

---

(١) سورة المؤمنون : ٣٥ .
وانظر الفتوحات الإلهية (١٩١/٣) .

(٢) الكتاب (١٣١/٣) .

(٣) في الأصل ولا يكون وبالفاء كما في طبعة الكتاب .

(٤) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٥) الكتـاب (١٣١/٣)، ديوانـه (٢٤٨/٢)، الخصـائص (٣٣٨/١)، ابـن يعيـش (٥٥/٨)، الهمـع (٢٤٧/١) .

باب تكون فيه "أنَّ" بدلا من شيء ليس بالآخر[١]

مسائلُ هذا الباب على بَدَلِ الاشتمال، ولا خلافَ في كون ﴿أنَّها لكم﴾[٢] بدلا من ﴿إحدى الطائفتين﴾، وقوله تعالى[٣] : ﴿أنَّهم إليهم لا يَرْجِعُون﴾ بدل من ﴿كَمْ أهلكنا﴾ على المعنى، لأن معناه : أَلَمْ يَرَوُا القرونَ المُهْلَكة أنَّهم إليهم لا يَرْجِعُون، وهو بمنزلة "قَدْ عرفتُ زيداً أبو مَنْ هُوَ"، والمعنى : قد عرفت كنيةَ زيد، و"أبو من هو" بدل من "زيدٍ"، فكذلك : "أنَّهُم إليهم لا يرجعون" بدل على المعنى لأن الموضعَ يطلبه "ألَمْ يروا"[٤] بالنصب، و"كمْ" مفعولةٌ بـ "أهلَكْنَا" خبرية . وهذا مَذْهَبُ سيبويه وأجازَها يحي[٥] على وجهين : هذا، وأنْ تَكُونَ كـ "مَنْ" يعمل فيها "ألم يَرَوْا" وهي في قراءةِ عبدِ اللَّه[٦] "ألم يَرَوْا مَنْ أهلكنَا" ولا يجوز حملها على لفظِ "كم" لبُطْلانِ المَعْنَى .

وزعم "ح"[٧] في طه في قوله تعالى[٨] : ﴿أفلم يهدِ لَهُم كَمْ اهلكنا قبلهم﴾ أنَّ "كم" في موضع نصبٍ، والجملةُ فيها معنى الرفعِ، لأن "يَهْدِ" معلقةٌ عليها . وقد أجازَ رفْعها[٩] بـ "يهد" بمنزلةِ "مَنْ" كما أجاز نصب "كَمْ" في الثانيةِ بـ"يَرَوْا".

---

(١) الكتاب (٣/١٣٢) .

(٢) الآية : ٧ من سورة الأنفال قوله تعالى : ﴿وإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُم﴾ .

(٣) سورة يس : ٣١ .

(٤) الآية قوله عز وجل : ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنَ القُرُونِ أَنَّهُم إِلَيْهِم لا يَرْجِعون﴾.

(٥) المعاني (٢/٣٧٦) .

(٦) البحر المحيط (٧/٣٣٤) .

(٧) المعاني (٢/١٩٥) .

(٨) سورة طه : ١٢٨ .

(٩) في آية السجدة : ٢٦ ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُم كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِم مِنَ القُرُونِ يَمْشُون في مَسَاكِنِهِم﴾.
وانظر المعاني (٢/٣٣٣) .

وأما قولُه تعالى(١) : ﴿أيعِدُكُم أنَّكم إذا مُتُّمْ﴾ الآية فيحملها سيبويه(٢) على البـدلِ المؤكّد أبدَلَ "أنَّ" واسمها من "أنَّ" واسمِها بدلَ التأْكيد الـذي ذكـرَ / في بـاب البـدل، وتسـد "أنَّ" الثانيـة مع اسمِـها وخبرها مسـدَّ خبر الأولـى، كمـا سدت "أنَّ" مـع اسمها وخبرها مـسد المفعولِ الثاني في قراءة حمزة(٣) ﴿ولا تحسبن الذين كفروا أنَّما نملي لهم خير لأنفسهم﴾ بالتـاء وفتح "أنَّ" أبدلها من الذين كفروا وسدت مسد المفعولين كمـا تقـدم، وقـدم "أنَّ" الأولى لمـا ذَكَرَ(٤)، وهي في قراءة عبد اللَّه ابن مسعود(٥) ﴿أيعدكم إذا متم وكُنْتُـم ترابًـا وعِظامـا أنَّكـم مخرجون﴾ وهذه القراءة تشهد للبدل لا للتوكيد . ٢٧

يحي(٦) في قوله تعالى(٧) : ﴿أفمن حق عليـه كلمـةُ العـذاب أفـأنت تُنْقِـذُ مـن في النار﴾ إنْ قيل : كيف اجتمع استفهامانِ في معنى واحد فالجوابُ ـ واللَّه أعلم ـ أنَّه لمـا سبق الاستفهامُ إلى غير موضِعه رُدَّ إلى موضعه لأن المعنى واللَّه أعلم : أفأَنْتَ تُنْقِذُ من في النار مَـنْ حَقَّتْ عليهِ كلمةُ العذاب .

ومثله ـ واللَّه أعلم ـ (أَيَعِدُكُم أنَّكم مخرجونَ إذا مِتُّم)(٨) قـال : ومثلـه ــ واللَّـه أعلـم ــ ﴿ولا تحسبن الذين يفرحون بمـا أَتَـوْا ويُحِبُّـون أن يحمـدوا بمـا لم يفعلـوا فـلا تحسـبنَّهم بمفـازةٍ مـن العذابِ﴾(٩) فرد "تحسبنَّهم" مرتينِ وهو كثيرٌ في الكلام .

---

(١) سورة المؤمنون : ٣٥ .

(٢) الكتاب (١٣٢/٣) .

(٣) سورة آل عمران : ١٧٨، وللقراءة بالتاء انظر حاشية رقم ٤ (ص ٩٤) .

(٤) قال في الكتاب (١٣٣/٣) : " ولكنه إنما قُدِّمت أنَّ الأولى ليعلم بعدُ أَيُّ شيءٍ الإخراجُ" .

(٥) البحر المحيط (٤٠٤/٦) .

(٦) المعاني (٤١٨/٢) .

(٧) سورة الزمر : ١٩ .

(٨) انظر الكتاب (١٣٢/٣، ١٣٣) وذلك حيث شرح سيبويه الآية : ٣٥ من سورة المؤمنون لما استشهد بها، وانظر (ص ٩٥) .

(٩) سورة آل عمران : ١٨٨ .

وذَكَر يحي فيها التأكيدَ في الأنعام[١] وهو معنى قول سيبويه، وإليه ذهبَ الجرميُّ[٢]، ويجوزُ أن يكونَ موضِعُها مبتدأً و"إذا" خبرُها، تقديره ـ واللّه أعلم ـ أنَّكم إخراجُكم إذا كُنْتُم ترابًا وعِظَامًا، والجملة خبر "أنَّ" الأولى ويجوز حذفُ خبر الأولى وتكون الثانيةُ بدلَ اشتمالٍ من "أنَّ" الأولى .

وذهب المبرد[٣] إلى التأكيدِ واختاره وردَّ على سيبويه قوله، ولم يجزه إلا في عبارة البدل قط، وإذا قدرها سيبويه[٤] : "أيعدكم أنَّكم مخرجونَ إذا مِتُّم" فقد علق الظرف بـ"مخرجون" الموجود، وهو خبر لأن الأولى، ولذلك قدمه، و"أن" الثانية واسمها مكرران على البدل الذي يراد به التأكيد، وقد أتينا بأمثال ذلك.

وأجاز رفع "أنَّ" الثانية بالظرف قبلها، ورده[٥] ابنُ ولاد ولا يمتنعُ، يَجْعَلُ الظرف خبراً لـ "أنَّ" وترتفع "أنَّ" الثانية به، تقدير الكلام ـ واللّه أعلم ـ أنَّكم ثبتَ إذا مُتُّم وفنيتُمْ إخْرَاجُكم، كما تقول : "زيدٌ غدًا سَفَرُه"، "والكافرُ يومَ القيامةِ عذابُه" وكلاهما مُتَعَسَّفُ غيرُ مُحقَّقٍ، والمسألتان[٦] اللتانِ بعد الآيةِ وقبلَ قوله: "ولا يستقيمُ" بمنزلة الآيةِ سواء.

وأما قوله تعالى[٧] : ﴿ألمْ يعلموا أنَّه من يحادِدِ اللّه ورسوله فأنَّ له نار جهنم﴾ الفراء[٨] على فتح "أنَّ" الثانية وهي

---

(١) المعاني (٣٣٧/١) .

(٢) انظر : المقتضب (٣٥٤/٢)، الانتصار لابن ولاد (ص ٢١٦) .

(٣) انظر : المقتضب (٣٥٤/٢)، وانظر ما كتبه الشيخ محمد عضيمة ـ رحمه اللّه ـ في حاشية (ص ٣٥٥) من الجزء نفسه والحاشيتين اللتين بعدها .

(٤) الكتاب (١٣٢/٣، ١٣٣) .

(٥) الانتصار (ص ٢١٦) .

(٦) هما قوله : ومثل ذلك قولهم : زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي . الكتاب (١٣٣/٣) وفيه ولا يستقيم عوض وقد يستقيم التي وردت في أصل الشارح وهو غلط من الناسخ .

(٧) سورة التوبة : ٦٣ .

(٨) المعاني (٣٣٧/١) .

في موضعِ ابتداء، لمكان الشرطِ، فما بعد الفاء يصلح للجواب، فيحتملُ في كلامه وجهين : أحدهما أن يُحْمَل على مثلِ ما تقدَّم من الآياتِ فتكون بدلاً على جهةِ التأكيدِ ودخلتِ الفاء لمكانِ الشرط المتقدم .

وجعلها يحي وأبو العباس[١] وغيرُهما تأكيداً للأول، والمعنى واحدٌ والعبارة مختلفة، وكلاهما مفكَّكٌ لفظاً ومعنى، لأنَّ البَدَل والتأكيدَ لا يكونَانِ في الجوابِ، والفاء في الشرط لا يُتَلَقَّي بها إلا الجواب .

والظاهر من كلامِ سيبويه حملُها على المسائل التي ذكَر بعد "ولا يستقيم" فيشيرُ بقوله : وزعم الخليل[٢] ـ رحمه اللّه ـ أن مثل ذلك أي قوله[٣] : "قد علمتُ زيداً أبوه خيرٌ منك"، "وقد رأيت زيداً يقولُ أبوه ذاك" . قوله تعالى[٤]: ﴿أَلَمْ يعلموا﴾ إلى المسائل التي يبتدأ فيها، فمن فتح "أنَّ" جعلها خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ، لأنها في موضع جملة الجواب، تقديره : فأمره أنَّ له نار جهنم أو جزاؤه، كقوله[٥]: ﴿والذين كسَبُوا السيئاتِ جزاءُ سيئةٍ﴾ أي : والذي كسبوا السيئات أمرهم جزاء سيئة أو جزاؤهم .

وكذلك قوله تعالى[٦]: ﴿قُلْنَا ياذَا القرنين إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فيهم حُسْناً﴾ . أي : إمَّا أمرُهُم كذا وإمَّا[٧] أمرُهُم كذا، وهو في الكلامِ كثيرٌ وهو مراد سيبويهِ واللّه أعلم . وهو نص الأخفش[٨] في الآيات .

---

(١) المقتضب (٣٥٦/٣) .
(٢) ، (٣) الكتاب (١٣٣/٣) .
(٤) سورة التوبة : ٦٣ .
(٥) سورة يونس : ٢٧ .
(٦) سورة الكهف : ٨٦ .
(٧) في الأصل : (أو) .
(٨) انظر معاني القرآن (٣٣٤/٢) .

وإذا حُمِلَ على هذا صَلُح اللَّفْظُ والمعنى وكسر "إنَّ" في الآيةِ حَسَنٌ، لأن الجملةَ جوابٌ، فدخلت الفاءُ لذلك، وقد أجازَهَا بعد البيتينِ بغير فاء(١)، لإرادة الفاء، ولا وجه للتأكيد في الآية ولا لِلبدل . وقول ابنِ مقبل(٢) :

وعِلْمِي بأسدام المياه فلم / تَزَلْ قلائصُ تَخْدِي في طريقٍ طلائحُ ٢٨
وإنّي إذا مَلَّتْ ركابي مُنَاخَهَا فإنّي على حظّي من الأمرِ جَامِحُ

شاهده : كسر "إن" بعد الفاء في جواب "إذَا" كما كُسِرَت "إنَّ" في جواب الشرط من الآيةِ . وقولُ الأعلم(٣) : "لو فُتِحَت حَملا على أنَّ الأولى تأكيداً لها وتكريراً لجاز - غيرُ جيد - أما فتحُها فجيِّد على خبر ابتداءٍ مضمر، كالآيةِ لا على التأكيد، كما زعَم هو وغيره، ولِلَّه درُّ أبي الحسن .

والأسدامُ : جمع سُدُمٍ والواحِدُ : سِدَامٌ، وهو ما تغير من المياه لقلة ورايها، يريد أنَّه عالمٌ بدَلالة الفَلَوَاتِ .

وتَخْدِي : تُسْرِع، ويروَى : تُخْدَى، والطلائحُ المُعْيَية جمعُ طَليحةٍ وأشار بقوله : مَلَّتْ ركابي مُناخَها : إلى طولِ السفرِ والتعب، والجامحُ : الماضِي على وجْهه . أي : إذا أعيَتْ ركَابِي لا أعيَا وأمضِي لحاجتي .

ووقع في شعره أحدُ البيتين(٤) مقدَّما على الآخر، ووقع فيه عِوَض "من الأمرِ"، "من الأرضِ"، وقبلهما :

---

(١) سيبويه : "وإن جاء في الشعر قد علمت أنك إذا فعلت أنك سوف تغتبط به تريد معنى الفاء جاز" . الكتاب (٣/١٣٤) .

(٢) ديوانه (ص ٤٦) .

(٣) تحصيل عين الذهب (١/٤٦٧)، النكت (٢/٧٧٥) .

(٤) البيت الثاني عند سيبويه مقدم على الأول في ديوان الشاعر طبعة د. عزة حسن، دمشق سنة ١٣٨١هـ وقوله : نبا ما نبا عني من الأمر جاء قبلهما . فالأمر على ما قال أبو الحسن رحمه اللَّه .

نَبَـا ما نَـبَـا عنّـي من الدَّهْـرِ أنَّـنِـي .

أُكَـارِمُ مـن أحْـبَـبْـتُـه وأُسَـامِـحُ

قالوا : فقوله : "وعِلمي" معطوف على "مـا" في قولـه "نبَـا مانبَـا" وهـي فاعلـةٌ والتقدير : وبنا عنّي عِلْمِي بكذا .

ووقـع في شِـعْرِه في شـرحِ البيـتِ الأول خـلافُ قـول الأعلـم أي : وأنـي إذا لم تصب ركابي خيراً في وجهتها جامحٌ، قال : يقول : ألزمُ نصيبِي من الأرضِ ولا أطلبُ ما لا ينبغي، و"جامح" ماضِي العزيمة إلى مالي منه حظٌ .

وقال أبو الحسن بن سراج : "هذا غلطٌ من هذا الشارح، لأن معنى البيت يدفَعُـه وإنما يريدُ أن يجمحَ" . أي : يمضي لا يثبُتُ إذا ملَّتْ ركائبه مناخها . ونعمَ ما قال ! .

باب من أبواب "أَنَّ" تكون فيه "أنَّ" مبنيةً على ما قبلها

هذا بناءٌ بمنزلةِ بناءِ "أنَّ" على "لَولا" في عبارتِهِ(*). ويريدُ أنَّ الفتحَ لَزِمَ مع "حقاً" فجعلها مبنيةً عليها كما لزمت "أنَّ" "لَولاَ" فعبر عنها بالبناءِ على "لولا" وهو يريد اللزومَ ولا يريدُ البناءَ الصِّناعي، فحقاً هو المبنى على "أنَّ" لأنها مبتدأ، و"حقاً" منصوب على الظرف وهو خبرُها، وكذلك جميع ما انتصبَ قبل "أنَّ" عنده، ولا حكم لهمزة الاستفهام هنا، ودليلُ مرادِه تشبيهُهُ[1] بقولِهم[2] : " غداً الرحيلُ" وهو مبتدأ وخبر و"أنَّ" بعد "لولاَ" مبتدأ والخبر محذوف، وكل ما ذكر في الباب على التأْكِيدِ، ويستوي فيه الاستفهامُ والخبرُ، ولم يتقدم "يومَ الجمعة"[3] على "إنَّ" لكونِهِ معمولاً لخبر "إنَّ" ولا سبيل إلى تقديمِ خبَرِها ولا معمولِه عليها، وكذلك "لاَ" ومنصوبُها على "إنَّ" المكسورة، لأنهما تأكيد لما بعد "إنَّ" ومجْرُورُها محذوف يعودُ إلى ما قبلها، أي : لابُدَّ من ذاك ولا محالةَ منه، والخبرُ محذوفٌ أيضاً.

وزعم أبو الحسن : أنَّ من العرب مَنْ يقولُ : "حقاً أَنَّكَ ذاهبٌ" على القلب، فنصبوا على المصدر، كأنهم قالوا : أَحِقُّ ذلِكَ حقاً . وذَكَرَ سيبويه في الالغاء، وإنما ضَعُفَ هذا في الابتداءِ كما ضَعُف غيرَ ذِي شكٍ زيدٌ ذاهبٌ" و"حقاً عمرٌو منطلقٌ" ويُشْبِهُ أنْ تُكْسَرَ على مذهَبِ القَسَمِ بعد حقّاً .

(*) انظر الكتاب : ١٢٠/٣

(١) في الأصل تشبيههم ولعل المراد ما أثبتنا .

(٢) الكتاب (١٣٥/٣) .

(٣) يُريدُ التَّقديمَ في قوله " إِنَّكَ ذاهبٌ يومَ الجمعة، ومثله إِنَّكَ لا محالةَ ذاهبٌ .

وقد حكى يحي: "حقاً لآتِيَنَّك" وعلى هذا يجوز أن يُنْصَب على الفعل.

وقوله(١) : "لأَنَّ إِنَّ لا تُبْتَدَأُ . هي تقطع ما بعدها مما قبلها كقطعِ حروفِ المعاني.

وقال الأسودُ بنُ يعفُر(٢):

أحقاً بَنِي أبْناءِ سَلْمَى بنِ جنْدَلِ
تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ

شاهده: رفع التهدد على الابتداء، و"حقا" خبرُه، وضعوا المصدرَ موضعَ الظرف.

ومثله ما أنشد يحى(٣) عن الكسائي :

أحقاً عبَادَاللهجُرْأَةُ مُحْلِقٍ عَلَيَّ وقَدْ أَعْيَيْتُ عادَ وتُبَّعا

يُهَدِّدُ قَوْمَه بالهِجَاءِ، وهم رهطٌ من نهشَلِ بن دارم وقول العبدي(٤) :

أحقاً أنَّ جيرتَنا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا ونِيَّتُهُم فَرِيقُ

شاهده : وقوع "أنَّ" بعد "حقا" وهي عنده في موضع مبتدأ و"حقاً" خبرُه

تقديره: أفي الحق ارتحالُ جيرانِنَا ونهُوضُهم والنِّية: الجِهَةُ، وقول عُمَر بنِ أبي ربيعة(٥) :

أألحَقَّ أنْ دارُ الرَّباب تَباعَدت / أو انْبَتَّ حبلٌ أنَّ قلبَك طائرُ ٢٩

شاهده : نصبُ "الحقَّ" على الظرفِ، ورفع أنْ بعده على الابتداءِ في التقدير، وجواب الشرط محذوف للدِّلالةِ عليه، ومعنى "انْبَتَّ" انقطَع، وكَنَى بالحبلِ عن الوصلِ، وكنى بطائرٍ

---

(١) الكتاب (١٣٥/٣) .

(٢) ديوانه (ص ٤٢)، وانظر : الكتاب (١٣٥/٣)، الخزانة (١٩٣/١) .

(٣) معاني القرآن (٤٥٧/١، ٩/٢، ١٩) .

(٤) هو المفضل النكري . انظر : الكتاب (١٣٦/٣)، الأصمعيات (ص ٢٠٠)، شرح شواهد المغني (ص ٦٢)، العيني (ص ٢٣٥)، الهمع (٧١/٢)، اللسان (فرق) .

(٥) ديوانه (ص١٠١)، وانظر: الكتاب (١٣٦/٣)، التصريح (٣٦٦/٢)، الأشموني (٤٧٨/٤) وينسب البيت لجميل بثينه وهو في ديوانه (ص٨٣) .

عن خافِقٍ مضطرِبٍ أو ذاهلِ العقلِ، وقولُ الجعدي(١) :

ألاَ أبلـغ بَنِي خَـلَـفٍ رسـولاً   أَحقـاً أَنَّ أخْطَـلَكُم هَجَـانِي

شاهده : فتح أنَّ بعد "حقاً" كما تقدم، و"رسـولا" مصـدر بمعنى رِسـالة وبنو خَلَف رهطُ الأخطلِ، وكان بَيْنَهُمَا مهاجاةٌ .

وأنشد القالي(٢) في نوادره عن الأخفش الظريف شَاعِرٍ كان مع المعتمِد:

أَتهْجُرونَ فتًى أغْرَى بِكُم تِيها   حقاً لِدعوةِ صَبٍّ أنْ تُجيبُوهَا

وهو قبيح، لأنه بمنزلة قولك : قد علِمتُ أنْ تَقُومَ، وهو موضع أنَّ الثقيلة، وقوله(٣) : أحقٌ أنَّك ذاهبٌ . أنشد يحى في مِصداق الرفعِ عنِ الكسائي :

أحـقٌ مـا تَـقـولُ أم احـتـلامُ   أم الأهـوالُ إذْ صحبى نيـامُ

وأبو العباس(٤) يرفع "أنَّ" بعد "لاَ محالة"، و"لا بُدَّ"، على خبر كان(٥) كما تقول: لا رجلَ أفضلُ منك، وقَدر لأبُدَّ بقوله: غيرَ منفرج عنكَ كذا، والوجهُ كَونُهُما جَراً بتقديرِ: لا حيلةَ في كذَا، أَو لا تَحوُّلَ عن كذا ولا تَباعُدَ من كذا .

العَيْنُ(٦) : لا بُدَّ من ذلك، أي : لا مَحَالَةَ، والمَحالةُ الحيلـةُ، لا خـلاف في ذلك، ولا يخلو من الصِّفَة أو من الخبر، والحذفُ تخفيفٌ، وأنْ في تقديرِ الجرِّ، أو تُعلِّقُـهُ بـ" لا محالة" بعد البناء مع "لا" .

وقوله(٧) : "حِينَ لَمْ يَجُز أن يحْمِلُوا الكلاَمَ على القَلْب" .

---

(١) النابغة الجعدي، ديوانه (ص ١٦٤)، وانظر : الكتاب (١٣٧/٣)، العيني (٥٠٤/١)، الهمع (٧٢/١)، الأشموني (١٨٥/١)، الخزانة (٣٠٦/٤) .

(٢) الأمالي (٧٩/١)، وفيه قال : نشدنا أبو الطريف .

(٣) الكتاب (١٣٧/٣) .

(٤) المقتضب (٣٥٠/٢، ٣٥١)، وفي الحاشية خلاصة في توجيه فتح همزة إن وكسرها بعد لا جرم وأنها نظير "لا بد" .

(٥) كذا، ولعل صوابه (لا) .

(٦) العين (٢٩٧/٣) .

(٧) الكتاب (١٣٧/٣) .

يريد أنه لا يحمل الكلام على القلب مع المكسورة من حيث كانت حرف ابتداء لها الصدرُ ولم تكن متصرفةً في نفسها فَيَتَصَرَّفَ معمولُها، فبطل القلب لذلك فلم تَجُز المكسورة، وقد تقدَّم جوازُها في حكاية الأخفشِ وتُؤوِّلُ على القَسَمِ.

وقوله[١] : "لأنَّ فيها معنى يومَ الجمعةِ مهمَا يَكُن من شيء" وأجازَ الأستاذُ أبو بكر: يومَ الجمعة مهما يكن من شيء فإنَّك ذاهبٌ لأجل الشرط . ولا يتعلق الظرفُ إلا بالجواب من حيث جاز تقديمُ الجواب، وأمَّا مع أمَّا فيجوز — أيضا — تعلُّقُه بالجواب وبفعل الشرط، ولا يجوز تقديمُ معمولِ "أنَّ" عليها إلا في "أمَّا" وما أشبَهَهَا مما يطلب العملَ في شيءٍ وإن شئتَ كان العاملُ في الظرفِ "أمَّا" وإن شئتَ كانَ الخبرَ وهو الأحسنُ .

وأما "لا جرمَ"[٢] فـ"لا" عنده زائدةٌ ولزمت جرمَ كالمَثَلِ، وجَرَمَ فِعلٌ ماضٍ يُرْفَعُ ما بعدهَا على الفاعلِ "فأنَّ" بعده في مَوضع الفاعلِ به، وقد بيَّن هَذا غاية البيان .

و"أنَّ" تُصَيِّرُ "لاَ" مع جرم شيئا واحداً أمْكَنَ كما ذهبَ إليه المُفَسِّرون[٣] كَلاَ بُدَّ، وإليه ذَهَب يحي[٤] . قال : لا جَرَمَ كلمةٌ كانت في الأصل - والله أعلم - بمنزلةِ لا بُدَّ أنَّكَ ذاهبٌ، جرت على ذلكَ، وكَثُرَ استعمالُهَا حتى صارت بمنزلة "حقاً" ألا تراهم يقولون : "لاجرَم لآتينَّك"، لا جرم لقد أحسنتَ . فتراها بمنزلةِ اليمينِ وكذلك فسَّرهَا المفسرون : حقاً أنَّهُم في الآخرة هم الأخْسَرُون، وردَّ على قوله : جَرَمَتْ كقوله حَقَّتْ . ونصبَ فزارةَ وقال كَسَبَتْ .

---

(١) ، (٣) الكتاب (١٣٧/٣) .

(٢) الكتاب (١٣٨/٣) .

(٤) انظر المعاني (٢٩٨/١) ولَمْ أرَ ما عزاهُ إليه الشارحُ في معاني القرآن . وانظر لسان العرب (٩٣/١٢) : جرم .

وقول الفَزَاري(١) :

ولقـد طعنـتُ أبا عُيَيْنَة طعـنةً   جرمَتْ فزارةُ بعدهَا أنْ يَغْضَبُوا

شـاهده : رفـعُ فـزارةَ علـى الفـاعل لـ "جـرمَ" كمـا ذكـر في المســائِل . وبعضُهم يرويهِ بالنَّصب في الكتابِ، ويُقَدِّره : حُقَّتْ لفَزَارةَ الغَضَـبُ، وأنَّثـوا : حَقَّـتْ وفاعِلُها مُذَكَّر، وهو أن يَغْضَبُوا وهو فَاسِد . وإن صحَتْ الروايَةُ بـالنَّصب لم يكـن في البيتِ شاهدِ، وانتصب فزارةَ بـ "جرمتْ" كمـا قـال تعـالى(٢) : ﴿لايَجْرِمَنَّكـم شَنَئان قوم﴾ أي : لا يُكْسِبَنَّكم و"أنْ تَغْضَبُوا" مفعول ثان أي "اَكْسَبَتْهُمُ(٣) الغَضَبَ" وهو في رواية الرفـع علـى حـذف حـرف الجـرِ، أي : لِلغَضَـبِ . ووقَـعَ في الكتـاب "طعنـتُ" و"طعنتَ" بالضمِ والفتحِ، والفتحُ الصوابُ . وهو لأبي أسماءَ بنِ الضَرِيبَة وقِيل : لعطيـةَ بَنِ عفيفٍ يخاطب به كُرْزاً العُقَيْلِي، وكان طعنَ أبا عيينـةَ حِصْـنَ بـن حذيفـة الفَـزَاري ودلِيلُه قوله فيه :

يا كُرز إنَّكَ قَد فتكتَ بِفَارِسٍ   بَطَلٍ إذا هابَ الكُمَاةُ وجَبَّبُوا

/ وقوله(٤): "أمَّا جهْدَ رأيِي فَإنَّكَ ذاهبٌ". ابتداء إنَّ هو الوجه لمكان "أمَّا" ٣٠
إذا لم تُرِدْ أنْ تَقولَ : "أمَّا في رأيي" فَذَهَابُكَ " فإذا أردت هذا المعنى جاز، وهو الـذي ضَعُفَ(٥)، فجهدَ رأيِي إذا كسرَت إنَّ ظرفٌ لإنَّ أي ليس بِخَبَرٍ، وهو الذّي سمـاهُ بعدُ

(١) في الأصل وقول الفرزدق، وهو خطـأ مـن الناسـخ وليـس في ديوانـه وقائلـه عطيـه بـن عفيف أو أبو أسماء ابنِ الضريبة .
وانظر: الكتاب (١٣٨/٣)، المقتضب(٣٥٢/٢)، اللسان(جرم)، الاشتقاق (ص١٩٠).

(٢) سورة المائدة : ٢ .

(٣) في الأصل : كسبتهم .

(٤) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٥) قال : وإن شئت قُلتَ فأَنَّكَ . وهو ضَعيف .

مفعولاً، وسمَّاه إذا كان خبراً ظَرفاً وهو قوله(١): "لَم يكنِ الجَهْدُ إلا ظرفاً لأنك جعلتَه مفعولاً"، يعني لم يكن إلا خبراً لأنَّك لو جعلتَه مفعولاً فيه لِخَبَرِ "أنَّ" كان من صلتها وسماه مفعولا لأنه مفعولٌ فيه .

وقولـه(٢): " ونصبتَ جَهْدَك بـالفعلِ لا بـالظَّرفِ . يريـدُ : نصبتَـه بالخبرِ ولم تجْعله خبراً.

وقوله(٣) : "أمَّا في الدَّارِ فإنَّك قائِمٌ" الفتح والكسر فيه جـائزان على معنيين كما ذكر، وفسر أنَّ بالشأن فيما تقدم، والحديثِ والخبرِ والقصةِ، من حيث قُدِّرَتْ مع صلتها باسم مفرد حَدَثٌ شَرْحُ الكُلِّ منها، وحُكْمُها حكمُ الأسماء المفـردة، والـذي ذكـره أولاً في "أنَّ" هـو الأصل الذي لا يفارقها من حيث كانت مُغَيَّرة من "إنَّ" فَصَيَّرَتِ الجملةَ التي دخلت عليها إلى حكمِ اسم في معناها كالخبرِ والحديثِ والكلامِ فهذا الأصلُ وعليه الحكمُ، وقد يُغَيَّر عن الفعلِ إذا كان خَبرَها والدليل على أنها قد تدخل على ما لا رائحة فيـهِ للفعـلِ ولا يُستفاد منه معناه كقولك : "بلغني أنَّك زيد" و"أنَّ عبد اللّه أبو مُحَمَّدٍ" وليست كان مثلَها لأنَّها لم تُجعل مع ما بَعْدَها اسماً مثلها .

وأما الظُروفُ المقطوعةُ عنِ الإضافة، المبنيةُ على الضَمِّ فإن ذلك مثلُ قوله(٤): "أمَّا بعدُ"، فإن اللّه قال في كتابه(٥): ﴿ومِنْ قبلُ ما فرَّطتُم﴾ فلا يَجُوزُ أن تُبْنَى على مبتدإٍ فلا تكونُ

---

(١) ، (٢) لعل العبارة في الموضعين من نسخة الشارح، فهما ليسا في المطبوع .

(٣) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٤) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٥) سورة يوسف : ٨٠ .

أخباراً، وقد أجاز يحي(١) في قوله تعالى : ﴿ومن قبلُ ما فرَّطتم في يوسف﴾ أن تَرْفَع "ما فرطتم" بالظرفِ قبله، وأجاز زيادة "ما" ونصبَ الظرف بـ"فرطتم"، وهي عند سيبويه(٢) زائدةٌ وهذا الظرفُ المبني على الضم ملغًى أبداً .

وأما "شدَّ مَا"(٣) و"عَزَّ مَا" ففيهما وجهان عنده : أحدُهما أن تكون "ما" كافَّة لـ"شَدَّ" و"عَزَّ" و"أنَّ" بعدهما مبتدأه بمنزلتِها بعد "لولا" و"لو" لأنه لا يقع بعدهما إلا "أنَّ" فهي هنا محمولة على "لولا" .

والوجه الثاني : تصيِّرهَا بمنزلة "نِعمَ الرَّجُلُ"(٤) وقد جعل "ما" فاعلةً بالفعل قبلها، و"أنَّ" مبتدأ، والخبرُ فيما قبلها . والوجهان بَيِّنَان من كلامه .

ومنه لم يكن بين "لو" و"لولا" إلا زيادةُ "لاَ" لنفي امتناع الأول وكانت "لولا" لا يليها إلا المبتدأ . سهل ذلك عنده في "لو" إشعارا بملابستها، وإن شاء أضمر "كان" بعد "لو" كما تقدم .

وأما قوله(٥) : "كما أنَّه لا يعلمُ ذاكَ فتجاوزَالله عنه" فهي كما ذكر، غير أنها من حيث تقدمت كما ودخلها معنى السَّببِ والتوليد، ودخلت الفاءُ وإن كانت معمولةً لما قبلها كقوله : "بزيدٍ فامْرُر" .

قال أبو علي الفارسي(٦) : "دخلَتِ الفاءُ على "تجاوزَ" لأنه دعاءٌ . وليس بشيء لأن مثلَ هذا الدعاء لا تدخلُهُ الفَاءُ . وإنما

---

(١) المعاني (٥٣/٢) .

(٢) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٣) الكتاب (١٣٩/٣) .

(٤) انظر التعليقة لأبي علي .

(٥) الكتاب (١٤٠/٣) .

(٦) لم أجد نصَّ كلامِ أبي علي وانظر كلامَه على هذا الشاهد في التعليقة والبغداديات (ص ٣٣٣، ٣٣٤) .

دخلت بما تضمن الكلامَ من معنى الجزاء .

وقال يحيى(١) في وقوله تعالى: ﴿كما أرْسَلنا فيكم رسولاً مِنْكم﴾(٢) الكافُ تكون شرطا كما تقول : "كَمَا أحْسَنْتَ فأَحْسِن"، لأنها يدخلها معنى "إذا" ولذلك دخلت الفاء .

ولا يجوز كسر "أنَّ" بعد "كما" فيمن صيَّرَها حرفاً من حروف الابتداء كقول كثير(٣):

جُزِيتَ أَبَا بكر عن الوُدِّ نصرةً كما الخيرُ محمودٌ على القولِ قائلُه

ومنه في الباب الثالث بعده "كما أنت هاهنا"(٤) .

وشاهدُه في الآية العزيزة(٥) رفعُ "مثلُ" والنصب فيه يَحْتَمِلُ أن يكون مُعْرباً منصوباً على الحال من "الحقِ" كما كان الرفعُ صفةً له . وأن يكون مبنياً لإضافته إلى "أن" ويكون صفةً "لحق" أيضا كقوله(٦) :

مقالةَ أنْ قد قُلتَ : سوفَ أنالُهُ

فالرفع والنصب على الإعرابِ والبناء وهي بدل مما قبلها في الوجهين كقوله تعالى(٧) : ﴿لقد تَقَطَّعَ بينُكم﴾ بالرفعِ والفتحِ على الفاعل، والفتح فيه بناءٌ، ويجوز النصب فيه على الظرفِ . ولا يمتنع في "مثلَ" أن

---

(١) المعاني (٩٢/١) .

(٢) سورة البقرة : ١٥١ .

(٣) تقدم البيت في (ص٧٥) وانظر تعليقنا عليه هنالك .

(٤) الكتاب (١٤٠/٣) .

(٥) قوله جلَّ وعلا : ﴿إنَّه لحقٌ مِثْلَ مَا أَنَّكُم تَنطِقُون﴾ . سورة الذاريات : ٢٣ .

(٦) هو النابغةُ الذبياني من قصيدتِه التي يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه، وعجزه:

وذلك من تِلقاء مِثلِك رائعُ

وقبله :

أتاني أبيتَ اللعن أنكَ لمتني وتلك التي تستك منها المسامعُ

وانظر : ديوانه شرح عباس عبد الساتر (ص ٥٤) ومعنى رائع مخيف .

(٧) سورة الأنعام : ٩٤، والقراءة بالرفع قراءة جمهور السبعة وبالفتح قرأ نافع والكسائي وحفص . وانظر : البحر المحيط (١٨٢/٤) .

يكون منصوباً على الحال من النكرة، وهو مذهب الجرمي(١)، وأن يكون / مبنيا صفة
لحق وهو قولُ سيبويه(٢) والمازني(٣) ولا يمتنع عند سيبويه أن يكون معربا حالاً للنكرة. ٣١
والمبرد(٤) يجيزُ النصب على الإعراب والبناء . وأنشد أبو عثمان المازني(٥):

وتَدَاعى مِنْخَرَاهُ بِدَم ... مثلَ ما أَثْمَر حُمَّاضُ الجَبَلْ

ويريد بقوله(٦) : "فلولا أنَّ ما لغوٌ" زيادةَ "مَا" .

وقول الجعدي(٧) :

قُرُوم تَسَامَي عِندَ بابٍ دِفاعهُ ... كأن يؤخَذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلا

روايته برفع "يؤخذُ" فلا يكون إلا على إرادة "ما" وحذفت و"أنْ" هي المخففة من الثقيلة، وهي لثبات الحال، ولم يَفْصِلْ بين "أنْ" وخبرها بشيء، وبابها الفصل بالسين أو "سوف" مع المضارع الموجَبِ، وقد يندر ترك الفصل في الكلام. وأما حذف "ما" ففي الشعر، وكذلك النصب بالفاءِ في الواجب ضرورةً وهو نصب "فيُقْتَلا".

= =

(١) انظر التعليقة لأبي علي والبغداديات (ص ٣٣٩) .

(٢) ، (٦) الكتاب (١٤٠/٣) .

(٣) قال أبو عثمان : "من قال مثل ما بنى مثل مع ما فجعله بمنزلة خمسةَ عشرَ وإن كانت زائدة"، التعليقة وعزاه أبو علي لأبي عثمان ملخصاً في المسائل المنثورة (ص ٦٥) .

(٤) انظر المقتضب (١٧٤/٣، ١٧٥) .

(٥) انظر التعليقة والبغداديات (ص ٣٣٩)، المسائل المنثورة (ص ٦٦)، أمالي ابن الشجري (٢٦٦/٢)، المقرب (١٠٢/١)، ابن يعيش (١٣٥/٨)، اللسان (حمض) .

(٧) ديوانه (ص ١٣١)، الكتاب (١٤١/٣)، الأصول (٣٣٨/١) .

وقول أبي عثمان(١) : "أنا لا أُنْشِدُهُ إلا كأَنْ يؤخذَ بالنصب". ولا يلتفت إليه لأنه ردٌ على العرب، وسيبويه أوثق منه وأكثر تحريا في الرواية، وقد رواه بالرفع، ولا يخرج إلا على ما ذكره، وكلتا الروايتين صحيحة، غيرأن سيبويه أحسن معنى إذ رواية النصب على التشبيه بما سيكون، ورواية الرفع إخبار بما ثبت .

قال أبو علي(٢) : سألت ابن السراج عن نصب "يُقْتَلا" فقال: نصبه في رواية الرفع كقوله(٣) : "فأستريحَا" وفي النصب على الحمل على "أن" وقبله :

وذا التاج مِن غَسَّان ينظر جَاهِداً

ليجعَل فيه خدَّ مَنْ هُو أسفَلا

والقرومُ : السادةُ، وتَسَامَى ترتَفِعُ. أي: يفْخَرُ بعضُهم على بعضٍ لشَرَفِهم .

يريد أنَّ الوقوفَ عند بابِ هذا المَلِك كالقتلِ لِغِلَظِ حُجَّابه وبُعْدِ الوُصُولِ إليه.

ويريد بقوله(٤) : كَمَا لا تُحْذَف من "أنَّ" يعني كما لا تحذف من أَمَّا العاطفة إلا في الشعر في مذهبه وقد مضى ذلك(٥) .

---

(١) التعليقة والمسائل البغداديات (ص ٣٣٤، ٣٣٥)، أصول ابن السراج (٣٣٨/١)، قال الأستاذ عبد السلام : "إن قول أبي عثمان هذا ورد في نسختين من نسخ الكتاب وبعض أصول الثالثة " . انظر (ص ١٤١، ١٤٢) حاشية ٣ .

(٢) التعليقة .

(٣) يعني أنَّهُ ضرورة وهو من قول المغيرة ابن حبناء :

سأترك منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأستريحا

والبيت من شواهد سيبويه ٣٩/٣ على نصب فأستريحا بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى المنفي أو المطلوب.

اللسان (عنق) .

(٤) الكتاب (١٤١/٣) . والشاهد في قول النابغة حذف "ما" ضرورة مسقطه من قوله "كأن يؤخذ" والتقدير عند سيبويه كما أنه يؤخذ . ومثله حذف ما من إما العاطفة الذي يجوز شعرا .

(٥) الكتاب (٢٦٧/١) .

باب من أبواب[1] "إنَّ"

لم يُجزْ أن يُفتَح "إنَّ" بعد القول إلا من يُعْمِله عملَ الظن .

أبو الحسن : وكل شيء جاء بعد القول فهو "إنَّ" ولو حَسُن مكانه ذاكَ . و لله درُّه ! وعلته في منع فتح "إِنَّ" بعد القول أَنَّ "أَنَّ" شأنٌ ولا يقال : قال الشأن .

وهذه العلة مُعْتَرَضَةٌ بقوله في الباب الذي يلي هذا : إن "أنَّ"[2] تكون حديثا وقصة، وقال قبل ذلك[3] : تكون خبراً وقال في هذا الباب لأن "إنَّ" يُصَيِّرُ الكلامَ خبراً، فمزج الأمرَ والشأنَ والخبرَ والحديثَ والقصةَ والقولَ، وفَسَّرَ بجميعها "أَنَّ" وصلتها ولا يمتنع أن يقال : قال خبرا وحديثاً وقصة، فلا يمتنع على هذا أن تفتح بعد القول، حتى دعا ذلك الأستاذَ أبا بكر رحمه اللّه أن يجيز فَتْحَهَا إذا قُدِّرت بالحديثِ والخبرِ والقصةِ، وذلك إذا لم يقع في خبرها فعلٌ، فإن كان خبرُها فِعلاً قدرها بالشأن . وهذا كلُّه فاسد . لأن سيبويه لم يراع ذلك، بل قدرها بالخبر والحديث والقصة وخَبَرُها فِعْلٌ، وقدَّرَها بالشأن والأمر والخبرِ أيضاً، وخبرُها اسمٌ لا رائحةَ فيهِ للفعلِ نحو "إِنَّ زيداً أبو عبد اللّه "[4] فسيبويه لم يقصد ما ذهب إليه، وإنما أراد أنها بتقديرِ اسمٍ مُفْرَدٍ، لا مِن لفظِ القولِ ولا من معناه، فلا يَعْمَلُ فيهِ القولُ .

لأنك إذا قلت : بلغني أنَّكَ مُنْطَلِقٌ معناهُ : بلغَنِي انطلاقُك وكذلك . بلغني أَنَّكَ مرتحل تقديره : بلغني ارتحالُك، وكذلك

---

(١) ، (٢) الكتاب (١٤٢/٣) .

(٣) الكتاب (١٤٤/٣) .

(٤) لعله تمثيل من الشارح، وربما كان من نسخته .

بلغني أنَّ زيداً أخوك، وأنَّ زيدا أبو عبد اللّه : بلغني كونُ زيدٍ أخاك وكونُ زيدٍ أبا عبد اللّه، فلا يصلح أن يَنْصِبَ القولُ شيئاً من هذا كله، وليس بمنزلة قوله تعالى[١]: ﴿وقولُوا للنَّاسِ حُسْناً﴾ و(حُسْنَى) و(حَسَناً) لأنه من مَعْنَى القول، أي : حُسْناً من القول وحَسَناً من القول، فلا سبيل إلى فتح "إنَّ" بعد شيء من القول إلا في قول مَنْ يجْعَلُه كالظَنِّ فتدبَّرْه .

ومنع الأستاذ أبو بكر فتح : "إنَّ" بعد القول ـ البتَّةَ ـ في الإقراء الثاني و لم يُحِلَّ الشبهةَ بما ينْبغِي .

وقوله[٢] : وتقول : "قالَ عمرٌو " إنَّهُ مُنْطَلِقٌ، جعلتَ الهاءَ عَمْراً أو غيرَه" يريد أنَّ قَالَ لا تعمل في أنَّ فتفتحها البتَة . والكسر في قوله تعالى[٣] : ﴿إني مغلوب﴾ على / إرادة قال إني مغلوب . ومن الحكاية : قوله تعالى[٤] : ﴿إنَّمَا نُطْعِمُكُم لِوَجْهِ ٣٢
اللّهِ﴾ أي يقولون : إنَّمَا نُطْعِمُكُم، ومن الحكاية بعد الدعاء قوله[٥]:

فَدَعَوا : نَزَالِ فكُنتُ أوَّلَ نَازِلٍ وعَلامَ أركَبُه إذا لم أنْزِلِ

معناه : فقالوا : نَزالِ، ألاَ تَرَى أنَّهُ لا يُنَادَى الفِعْلُ .

ومنه قولُ المُنَخَّلِ[٦] :

فَدَنَتْ وقالَتْ يامُنَخَّلُ ما بِجِسْمِكَ من حَرُورِ
ماشفَّ جِسمي غيرُ حُبِّكِ فاهدئِي عنّي وسِيرِي

---

(١) سورة البقرة: ٨٣. و﴿حَسَناً﴾ بفتحتين قراءة حمزة والكسائي ويعقوب، وحُسْنَى على وزن فُعْلَى قراءة أبي طلحة ابن مطرف . انظر: روح المعاني (٣٠٩/١) .

(٢) الكتاب (١٤٢/٣) .

(٣) سورة القمر : ١٠ .

(٤) سورة الإنسان : ٩ .

(٥) هو ربيعة بن مقروم . انظر ما بنته العرب على فعال للصاغاني (ص ٨٧)، الخزانة (٤٩/٥، ٣١٧/٦)، اللسان (نزل) .

(٦) من رائيته المشهورة . وانظر مثلا شرح الحماسة للمرزوقي (٥٢٩/٢) .

فاكتفى بالجوابِ بالَمحْكِيِّ من فِعْلِه . تقديره : قُلتُ ما شَفَّ جِسْمِي غيرُ حُبِّك .

وقول : "أوَّلُ ما أقُول أنِّي أحمدُ اللّه" بالفتح والكسر، فمن فتح أخبرَ بمفردٍ عن مفرد، حَدَثٌ عن حَدَثٍ تقديرُهُ : أوَّلُ قولي حمدُ اللّه وأوَّلُ القول قولٌ .

وقَدَّرَهَا سيبويهِ[1] بـ"الحمدُ لله" اتكالاً على فَهْمِ المعنى، ألا تراه يقول[2]: وإنْ كَسَرْت حكيتَ، وفعلَ ذلك من حيث كانت كلاماً، وتكون ما موصولةً وموصوفةً ومَصْدِرِيةً، ومن كسر كانت حكايةً في موضع الخبر و"ما" نكرةٌ موصوفةٌ أو موصولةٌ تقديره "أوَّلُ شيءٍ أقولُه، أو أوَّلُ الذي أقولُه إنِّي أحمدُ اللّه" ويجوز أن تكون مصدرية بتقدير : أول قولي أني أحمد اللّه، كقوله عليه السلام[3] : أفضلُ ما قلته أنَا والنَبيُّونَ من قَبْلِي لا إله إلا اللّه" فهذا على الحكايةِ، وأخَذَ القولُ الذي في الصلة معمولَه .

وذهب الفارسيُّ[4] إلى جوازِ حذفِ الخبرِ و"إنَّ" محكيةٌ للقول الذي في الصلة . أي : أوَّلُ ما أقولُ إني أحمدُ اللّه موجود .

وأجازه الأستاذ أبو بكر، وهو بعيدٌ في اللفظِ والمعنى، ولم يَعْرِض له سيبويه، والحديثُ دليلٌ على ما ذكَرنا جَعَلَ الجملةَ فيه محكية خبراً وأظهرَ مفعولَ القولِ الذي أضمرَه الآخر في المسألة .

---

(١) ، (٢) الكتاب (١٤٣/٣) .

(٣) جزء من حديث دعاء يوم عرفة، موطأ الإمام مالك (٢٩٢/١) . طبعة الشعب .

(٤) الإيضاح العضدي (ص ١٦٣، ١٦٤)، المسائل المنثورة (ص ١٨٨، ٢٣٥) .

باب آخر من أبواب[1] إنَّ

كلامه في مسألة "حتّى" على الرفع وهو أن يدخل ما بعدَها فيما قبلَها، وهذا لا يمكن هنا، فإن لم تُرِد ذلك وجعلتَه غايةً يُنتَهي إليه كما يكون ذلك في "إلى" جازَ الجرُ وفتحت "أنَّ" ولم يجز الفتح على المعنى الذي أراد، ويكون خبرَ مبتدإ، لأنه ليس من مواضع الإضمار، وانظر قوله[2] : "لأنَّ "أنَّ" وَصلَتَهَا بِمَنْزِلةِ الانطلاقِ" . فلم يجعلها اسماً إلاَّ مع الصِّلة . وقول الشاعِر[3] :

وكنتُ أُرى زيداً كما قيلَ سيداً

إذا إنَّه عبدُ القَفَا واللَّهازمِ

شاهده : كسر إن بعدَ "إذَا" وهو موضعُ ابتداء ويجوز الفتحُ على خبرِ ابتداءٍ لأنه من مواضِعِ الاضمار . كأنه إذا أَمْرُه أنَّه كذا، وهي للمفاجأةِ في الوجهين .

وذهبت طائفةٌ منهم الأعلم[4] إلى أنَّ "إنَّ" مبتدأ وإذا خبرُها وليس بشيءٍ وسيأتي بيانُها في باب[5] عِدَّةِ الكلام إن شاء الله .

ويريد أنك تَتَبيَّنُ في قفاهُ ولِهَازِمِه العبوديَّةَ واللُّؤمَ، لأن القَفا موضعُ الصَّفْعِ، واللَّهازِمُ موضِعُ اللَّكْزِ، وهي جَمْعُ لِهْزِمَةٍ، وهي مُضْغَةٌ في أصْلِ الحَنكَ .

---

(١) الكتاب (١٤٣/٣) .

(٢) الكتاب (١٤٣/٣، ١٤٤) .

(٣) الكتاب (١٤٤/٣)، النكت (ص ٧٨٣)، المقتضب (٣٥١/٢)، الخصائص (ص ٣٩٩)، المفصل (٦١/٨)، الخزانة (١٠/ ٢٦٥)، وهو من الشواهد المجهولة القائل .

(٤) تحصيل عين الذهب (١/ ٤٧٢)، النكت (٧٨٣/٢) .

(٥) الكتاب (٢١٦/٤) فما بعدها .

ومن خفض "حتى حمقِك"[١] فعلى الغايَةِ، ومن نصب فعلى العطفِ .

وقوله[٢] : "كَمَا أَنَّك هُنَا" لا يجوزُ فيها الكسرُ، وإن صلح في الموضع الابتداءلأن "إِن" تقطع ما بعدها مِمَّا قَبْلَها، والذي بعدها يطلُب الأَوَّلَ بكاف التشبيه، والمبتدأ والخبر تُحْمَلُ على المعنى بمنزلة قوله[٣] :

بعدما أفنانُ رأْسِكَ كالثَغَامِ المُخْلِسِ

ألا ترى أن المعنى بعد مَشِيْبِكِ، فإذا دخلت "إِن" لم يكن ذلك، وما مع "أَنَّ" زائدة، ومع الابتداء كافة . وأراد أن يُرِيَكَ[٤] أن معمول "إِنَّ" لا يَتَقَدَّمُ عليها .

---

(١) من قوله : عرفت أمورَك حتى حمقِك . الكتاب (١٤٤/٣) .

(٢) الكتاب (١٤٥/٣) وفيه ها هنا عوض هنا .

(٣) قائله : المرار الأسدي وهو بتمامه :

أعلاقةً أمَّ الوُلَيِّد بَعدَمَا ... أفنان رأسك كالثغام المخلس

وهو في ديوانه ضمن شعراء أمويون القسم الثاني (ص٥٣) وانظر : المقتضب (٣٦٦/١) وهو من شواهد الكتاب وسيأتي (ص١٣٢) .

(٤) قال سيبويه : "ألا ترى أنك لا تقول : يوم الجمعة إنك ذاهب، ولا : كيف إنك صانع، فكما بتلك المنزلة" .

بابٌ آخر من أبواب(١) إنَّ

ما بعد "إنَّ" في جميع الباب حالٌ إذا كسرتَ "إنَّ"، والفتحُ جائزٌ في جميع الباب على العُذر(٢) والاستثناءِ المنقطع .

و(أَنَّهُم كَفَرُوا)(٣) فاعل بـ(مَنَعَهُم) و(أنْ تُقْبَلَ) مفعول بعد إسقاط حرف الجر . وقولُ كُثَيِّر(٤) :

ما أَعْطَيَانـي ولا سَأَلْتُهُمَـا إلاَّ وإنِّي لَحاجِـزِي كَرَمِـي

شاهده : كَسْرُ إنَّ من وجهين : مِن دخولِ اللامِ، ومن المعنى .

وذهب المبردُ(٥) إلى أنَّه "أَلاَ" بفتح الهمزةِ وتخفيفِ اللام، ويَفْسُدُ المعنى لأنَّه يقولُ في هذه الرواية إنَّه لم يَسأَلْ / ولم يُعْطَ ومشهُورٌ أنَّ عبدَ الملك سأَلَهُ وأعطاهُ ٣٣
وكذلك عبدُ العزيز أخوه ابنا مروان، وفي ذلك قوله(٦) :

لئِن عَادَ لي عبدُ العزيز .... البيت

وإنَّما يريدُ أنَّه سأَلَهُمَا وأعطياهُ ثم شَكَر ولم يُلِح في المسألة، وحجزَه كَرمُه عن ذلك، فمعنى البيت صحيحٌ على روايةِ سيبويه .

وقوله(٧) : "وتقولُ إذا أردتَ معنى اليمين" . هو كقولكَ

---

(١) الكتاب (١٤٥/٣) .

(٢) العذر تفسير للمفعول لأجله . هذا وانظر حد الاستثناء المنقطع في الاستغناء للقرافي (ص ٣٨٢)، وانظر كذلك (ص ٥٨٩)

(٣) الكتاب (١٤٦/٣)، من قول اللّه تبارك اسمه : ﴿وما مَنَعَهُم أنْ تُقْبَلَ منْهُمْ نفقَتُهُم إلاَّ أنَّهُم كَفَرُوا باللّهِ﴾ . سورة التوبة : ٥٤ .

(٤) ديوانه (ص ٢٧٣)، وانظر : الكتاب (١٤٥/٣)، المقتضب (٣٤٥/٢)، العيني (٣٠٨/٢)، الدر المصون (ص ٢١٢٨)، المسائل المنثورة (ص ٢٣٧)، الهمع (٢٤٦/١).

(٥) المقتضب (٣٤٥/٢) .

(٦) هو بتمامه في الديوان (ص ٣٠٥) :

لئِنْ عادَ لي عبْدُ العزيزِ بمِثْلِهَا وأمكنَنِي مِنْهَا إذا لا أُقِيلُهَا

(٧) الكتاب (١٤٦/٣) .

بعدُ في "إِنَّ" وتكون"إِنَّ" يُبْتَدَأُ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين ولا يمتنِعُ غيرُ اليمين في الموضعين، واليمينُ فيما ذكر الوجهُ . والتقدير : مَا واللّه إنَّ شرَّه خيرٌ مــن جَيِّـدِ مـا مَعكَ . قال الفارسي[١] : إنما حُمِلَت على اليمين، لأنَّها في الصِّلةِ، والصِّلـةُ مـن تَمَـامِ الموصُول . و"إِنَّ" تقطع ما بعدها مما قبلها، فحملوها على القسم، لأنَّهُ يدخُلُ بينَ المبتدأ والخبرِ وكذلك الشرطُ فَحُمِلَتْ لذلِكَ على القسم .

---

(١) أبو علي " إنَّ لِتَلَقِّى القَسَمِ، وقد يُفْصَلُ بين الصلة والموصول بالقسم كقول القائل :

ذاكَ الذِي وأبيـكَ يَعْـرِفُ مالـكٌ
والحَـقُ يَدفَـعُ تُرَّهـاتِ البـاطـلِ

التعليقة .

باب آخر من أبواب[1] إنَّ

أشْهدُ في كلامهم على وجهين : تكون على بابها من الشَّهادة، تتعدى بالباء، وعليه قوله[2] : ﴿شهدالله أنَّه لا إله إلا هو﴾ ولا تكون "إنَّ" بعده إلاَّ مفتوحةً. والوجه الثاني تكون بمعنى اليمين فتُكسر "إنَّ" بعدها على الجواب، وهي مُلغاةٌ ولا تُعَلَّق. لأنها ليست من أفعال التعليق كما ذكر[3]، ولا يجوز فتح "إنَّ" بعدها إذا أردتَ هذا المعنى، وكان القياس فتحَها في القسم لأن المعنى : أحلف على كذا . و لم يفتحها أحد في الجواب وحالها حال المبتدأ والخبر إذا وقع جواباً، ولذلك دخلت اللام عليها كما دخلت على المبتدأ وقد تكون جواباً بغير لام . قال تعالى[4] : ﴿حم والكتب المبين إنَّا جَعَلْناهُ﴾ و﴿حم والكتب المبين إنَّا أنزلنه﴾[5]، وقال[6] : "أشْهَدُ بلكذا" فجاء باللام بيانا لفساد قوله[7]: "أشهد أنَّكَ لذاهب" بفتح أنَّ وهي على إرادة حرف الجر . فلما حذف "أن" رد الباء وصرف اللام إلى أول الكلام وهو تقدير محال، واحترز بقوله[8] : "وتكونُ "أشْهَدُ" بمنزلةِ واللّه" . المعنى : لأنها تكون على حُكْمَين : إذا شهد بما يُقْسَمُ به كانت قَسَماً، وتكون للتعدي كقولك : حلفتُ باللّه .

---

(١) الكتاب (١٤٦/٣) .

(٢) سورة آل عمران : ١٨ .

(٣) سيبويه : ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبدالله خير من زيد، كأنك قلت : واللّه لعبدالله خير من زيد، فصارت أن مبتدأةً هنا كما كان عبد الله مبتدأ حين ذكرت اللام فيه (١٤٦/٣) .

(٤) سورة الزخرف : ١ ـ ٣ .

(٥) سورة الدخان : ١ ـ ٣ .

(٦) ، (٧) الكتاب (١٤٧/٣) . وفيه بلذاك وما في التعليقة موافق للشارح .

(٨) الكتاب (١٤٧/٣) .

وفي الوجه الثاني : كقوله(١) :

شَهِدْتُ بأنَّ التَّمرَ بالزُّبْدِ طَيِّبٌ

وقد قال(٢) في باب إنَّما : "فَأَمَّا "إنَّمَا" فلا تكون اسماً فإنما هي - فيما زَعَمَ الخليلُ - بمنزلة فِعلٍ مُلْغًى، مثل : أَشْهَدُ لَزَيْدٌ خيرٌ منك" . فهذا نصٌ بالالغاء، وقال(٣) في آخرِ هذا الباب : وقد يجوزُ في الشعر: أشهدُ إنَّكَ ذاهبٌ" شبهها بقوله "واللّه إنَّكَ ذاهِبٌ" . جعلها من القسم حين لم يدخل في التعليق، أَلاَ تَرَى أنَّك تقول "أشهَدُ أيُّهم أفضَلُ" .

وقوله(٤) : "يَحْلِفُ باللّه إنَّهُ لَمِنَ الصادقين" نص بدخول "شَهِدتُ" على "حَلَفتَ" لأن الموضع لـ"حلفت" فاستُعْمِلَتْ "شَهِدتُ" في معناها، ولا تدخُلُ "حلفتُ" على "شَهِدتُ" فتكون في معناها أَلاَ ترى إلى قوله(٥) :

شَهِدتُ بأَنَّاللهَ لا ربَّ غيرَهُ

ولا تدخل هنا "حلفتُ" على هذا المعنى الذي هو لـ"شهدت" .

وقوله(٦) : "وإنْ قُلت أشهدُ أنَّه ذاهبٌ وأَنَّهُ لمنطلق . لم يجز" يريد لأجل اللام، فإن كسرت "إن" جاز، ولا تكون اللام مع الفتح . والفرق بين "أشهد إنك لمنطلقٌ" و"قد علمت إنَّك لمنطلقٌ" أن

---

(١) لم أعرف قائله .

(٢) الكتاب (١٣٠/٣) .

(٣) الكتاب (١٥٠/٣) .

(٤) الكتاب (١٤٧/٣) .

(٥) قائله سوادُ بن قارِب الصَّحَابي، انظر الحماسة المغربية (٧٧/١، ٧٨) وحاشِيَتهمَا وروايته فيها :

فأشْهَدُ أنَّاللهَ لا شيءَ غَيْرُه وأنَّكَ مَأْمُونٌ على كُلِّ غائبِ

(٦) الكتاب (١٤٧/٣)، وأثبت في الكتاب : "لم يجز [إلا الكسر في الثاني] .

"أشْهَد" بمعنى القسم "لغو" وقد ذُكِرت في باب "إنما"(١) و"علمتُ" معلقة هنا . ويريد بقوله(٢) : "في الموضعين جميعاً" قد علمت إنه لخير منك" و"قد علمت أيُّهم أفضل". وهذا نص بأن "علمت" ليس قسما هنا .

يحي(٣) : وإذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه كقولهم: "إن زيداً لإليك لَمُحْسِنٌ" لأن موضع اللام في "المحسن" فلما دَخلَت في إليك أُعِيدت. ومثله قول الشاعر(٤):

فَلَو أنَّ قومِي لم يكُونُوا أَعِزَّةً   لَبَعْدُ لقَدْ لاقيتُ لابُدَّ مَصْرَعاً

وسُمِعَ أبو الجراح يقول : إنِّي لبِحَمْدِالله لَصَالِحٌ(٥).

ويُعَلَّق على حُروفِ النفي مِنْ حيث كانت وصلتَها . وقد عُلِّقَت في "لو" في قوله(٦) :

وقد عَلِمَ الأقوامُ لو أَنَّ حاتِماً   أرادَ ثراءَ المالِ أمسى له وفْرُ

ومن التعليق على الشرط / قوله تعالى(٧): ﴿قُلْ أرأَيْتُم إنْ أصبَحَ ماؤُكم غوراً﴾، وقوله تعالى(٨):﴿يُنَبِّئُكُم إذَا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمزَّقٍ إنَّكُم لَفِي خلق جديد﴾ بمنزلة قوله عز وعلا(٩) : ﴿أفلا يَعْلَمُ إذا بُعثر ما في القبور * وحُصِّل ما في الصدور * إنَّ ربَّهم بِهِم يومَئِذ لَخَبِير﴾ وهو على التقديم بمنزلته في قولهم : "أمَّا يومَ الجمعة فإنَّك ذاهب" ويجوز تعليقُ الظَّرفينِ في الآيتين بإضمار ٣٤

(١) سيبويه : مثل : أشهد لزيد خير منك لأنها لا تعمل فيما بعدها، ولا تكون إلا مبتدأة بمنزلة إذا لا تعمل في شيء . (١٣٠/٣) .

(٢) الكتاب (١٤٧/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) المعاني (٣٠/٢) . وانظر المساعد (٣٢٤/١) وهمع الهوامع (١٧٢/٢) .

(٦) حاتم الطائي، ديوانه (ص ٢٠٢)، تحقيق د. عادل سليمان جمال، وانظر: الجمهرة (٤٠٣/٢)، اللسان (ثرى)، (عذر) الخزانة (١٦٣/٢) .

(٧) سورة الملك : ٣٠ .

(٨) سورة سبأ : ٧ .

(٩) سورة العاديات : ٩ - ١١ .

فعل يفسره خبر "إنَّ" كقوله(١) : ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾، ومن التقديم - واللَّه أعلم - ﴿أرَءَيْتَ إنْ كانَ على الهُدَى أو أمَرَ بالتَقْوَى * أرءَيْـتَ إنْ كـذَّبَ وتولَّـى * أَلَـمْ يعلَـمْ بأَنَّالله يرى﴾(٢)، وقوله عـز وجـل(٣) : ﴿قـل أرءيْتَكُـم إن أتـكم عـذابُ اللَّـه﴾، و﴿قـل أرءيتم إن أخذالله سَمْعَكم وأبصارَكُم وختَم على قلوبكم مَنْ إلهٌ غيرالله يأتِيكُم بـه﴾(٤)، وأما قوله تعالى(٥) - وهو أعلم - ﴿أَرءيتَ إذْ أوينا إلى الصخْرةِ فإني نسيتُ الحوتَ﴾ فمـن بـاب التعليـق علـى الشـرط كقولـه تعـالى(٦) : ﴿قـل أَرءيتُـم إن أهلكنيـالله ومـن معـي﴾ و﴿أَرءيتُم إن أصبح ماؤكم غورا﴾(٧)، وفي قوله تعالى(٨) : ﴿إنـالله يعلـم مـا تدعُـون مـن دونه من شيءٍ﴾ استفهام منصوبة بـ"تدعون" و"مِن شيءٍ" تبين لـ"ما" تقديره - واللَّه أعلم - أنالله يعلم أيَّ شيء تدعون من دونه .

قال الأستاذ أبو بكر في طُـرَرِ كِتابـه ِ الأخـير: "مـا" نفـيٌ ولا بُـدَّ، و"مِـنْ" زائـدة وقَدَّرَه بقَوْلِهِ: ماتَدْعُونَ شيئا - نفي جميع الآلهة من حيـثُ كـانَ وجودُهُـم كـالعَدَم . قـال: وقد يكون "إنَّالله يعلم" بمعنى "عَلِمالله لأفعلَنَّ" ولايكون ذلك إلا على أنْ تكونَ "ما" نفياً

وقول الشاعر(٩) :

---

(١) سورة يوسف : ٢٠ .

(٢) سورة العلق : ١١ - ١٤ .

(٣) سورة الأنعام : ٤٧ .

(٤) سورة الأنعام : ٤٦ .

(٥) سورة الكهف : ٦٣ .

(٦) سورة الملك : ٢٨ .

(٧) سورة الملك : ٣٠ .

(٨) سورة العنكبوت: ٤٢، وهي بتاء الخطاب في تدعون قراءة الجمهور. انظر البحر المحيط (١٥٣/٧).

(٩) قال ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : قال سيبويه قـال الشـمردل بـن شـريك الـيربوعي وليس منسوباً للشمردل في طبعتي بولاق وهـارون، بـل قـال الأسـتاذ عبـد السـلام إنـه مـن الأبيات المجهولة القائل .

وانظر : الكتاب (٤٧٤/١)، ط/بولاق، (١٤٩/٣)، ط/ هارون، ابن السيرافي (١٤٠/٢، ١٤١)، العيني (٢٢٢/٢)، اللسان (سنا)، الأشموني (٢٧٥/١) .

أَلَمْ تَرَ إِنِّي وابنَ أسودَ ليلةً لَنَسْرِي إلى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

شاهده : تعليق "ترى" لدخول اللام في خبر "إنَّ" فلزم كسرُها و"سناهُما" ضوءهُما. وهو مقصورٌ وسناءُ المجدِ ممدودٌ .

ومن قال : "وعدتُك إنَّك لخارجٌ"(١) فإنما حَمَلها على إضْمَارِ القولِ على الحكاية لا على التعليق كقوله تعالى(٢) : ﴿وَعَدَالله الذينَ ءامنوا مِنكُم وعمِلوا الصالحت لَيَسْتَخْلِفَنَّهم في الأرضِ﴾ فهذا على القطع كـ"إنَّ" لأنه قسم فهذا حكم ما كان في مذهب القول .

وقوله(٣): " لأنَّك لَمْ تُضْطَرَّ إلى شيءٍ" يشير إلى جوازه مع الاضطرار، وقوله(٤): ولذلك تقول: "أَشْهَدُ أنَّك" إذا لم تَذْكُرِ اللاَم" يريدُ: إذَا لم تُرِد القَسَمَ. ووقع في بعض النسخ(٥): لم يكن إلا الكسر يعني كسر "إنَّ" ولم يكن إلا الرفع ـ يعني ـ : لم يكن الموضع إلا للرفع على الابتداء إذا ظهر فيه الاسم، فتكون فيه "إن" مكسورة.

علي بن حمزة : معنى لَهِنَّك : لِلَّه أنت . قال : ويقول ـ أيضاً ـ معناها: لأنت . وكلام سيبويه(٦) يرد ذلك .

وقال الكسائي : يقال لَهِنَّك وهِنَّك وواهنَّك بمعنى : أنت وقد أسقطَ بعضُهم اللام، والأكثرُ كما ذكر، قال الشاعر(٧) :

أَلاَ يَاسَنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّك من بَرقٍ علي كَرِيمُ

وأنشد أبو زيد :

---

(١) الكتاب (١٤٩/٣) .

(٢) سورة النور : ٥٥ .

(٣) ، (٤) الكتاب (١٥٠/٣) .

(٥) (١٥٠/٣)، وفيه لم يكن إلا الكسر وأشار المحقق إلى أن ما ورد في نسختين من الأصول (لم يكن إلا الرفع) .

(٦) سيبويه : تقول : لهنك لرجل صدق، فهي إن ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: هرقت . (١٥٠/٣) . وانظر اللسان (لهن)، الخصائص (٣١٥/١)، شرح المفصل (٤٢/١٠).

(٧) الخصائص (٣١٥/١)، سر الصناعة (٣٧١/١)، الخزانة (٣٥١/١٠) ونسبهُ لرجل من بني نمير وفيه والذي قبله فضل تخريج .

وأنشد أبو زيد :

لَهِنّي أشقَى الناسِ إنْ كنتُ غارماً

لِدَومَةَ بَكْراً ضيعته المواهِنُ(١)

ويجوز : "ظننتُ لَهِنَّ زيداً لَيَنطَلِقَنَّ" و"لَزيدٌ لَيَنْطَلقن" حَمْلاً على قَولِكَ: ظننتُ لَئِنْ جئتَنِي لأُكرِمَنَّكَ" لأَنَّ المعنى هنَا على الجواب والخبر .

وقوله(٢) : "ولَحِقَتْ هذه اللامُ كما لَحِقَتْ "ما" . يعني اللام الثانية التي في قوله(٣) : "لرجل صدق" كما لحقت هذه اللامُ "ما" في قوله "لَمَا لَيَنْطَلِقَنَّ" و"أشهدُ إنَّك ذاهب" أحسن من "أشْهدُ أنتَ ذاهبٌ" لأنه يُمْكِنُ فِيه القسمُ من غير لام، ولا يمكن مع أنت إلاَّ بزيادةِ اللاَّمِ أو "إنَّ" و"علمتُ إنَّ زيداً ذاهبٌ" ضعيف(٤) أيضاً وهو بمنزلة "علمتَ أنتَ ذاهب" وكلاهما على إرادة اللام، وإن طالَ الكلامُ كان أحسنَ، وإنَّما كان جميعُ هذا على إرادة اللامِ، لأنها تطلبُ بالقسمِ فلا بُدَّ منها .

ومِنَ الدَّلِيلِ على أنَّ اللامَ إذا دَخَلَتْ على المبتدأ قد لا تكون وُصْلَةً قولُه(٥):

لَعَمْرُك ما قَلْبي إلى أَهْلِهِ بحُرّ

ولا يجوز اعتقاد دخول "إنّ" عليها لأنَّها تُعَلِّق وتَفْصِلُ فلا سبيلَ إلى ذلك، ولم تدخل اللامُ على الماضِي، لأنها إنما موضِعُها الأسماءُ ثم دخلت على المضارعِ للمضارعة .

ولحقت كافُ التشبيه اسماً وهو "أنَّ" وما علمت فيه فَرُكِّبَتْ

(١) انظر : الخزانة (٢٨٥/١٢)، فهرس أجزاء الأبيات، ورد عجزه بعدة روايات فليراجع .

(٢) الكتاب (١٥٠/٣) .

(٣) الكتاب (١٥٠/٣) .

(٤) الكتاب (١٥١/٣) .

(٥) هو لامرئ القيس، وعجزه :

ولا مقصرٍ يوماً فيأْتِيَنِي بقُرْ

ديوانه (ص ١٠٩)، وانظر : رصفَ المباني (ص ٢٠٢) .

مَعَهَا / والمعنى : التشبيهُ، ودخولُ الكاف على "أن" الخفيفة أولى من تخفيف كَأَنَّ لأن ٥
المركب لا يُتَصَرَّف فيه . وشَبَّهَهَا بـ"كأيٍّ"[١] و"كذا وكذا" في لحاق الكاف .

ولم يذكر "إنَّ" بمعنى "أجل" في هذه المواضع وهي حرفُ جواب وتلحقها هاءُ السَّكْتِ في الوقف ووقع في الشرقية بيتٌ هنا وهو[٢] :

بَكَر العَوَاذِلُ في الصَّبُوحِ يَلُمْنَنِيْ وألومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَد عَلاكَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

وإذا وصلت قلت : "إنَّ يافتى" وهي التي بمنزلة "أجَلْ" . وقال بعضُهم لبعضِ الأمراء[٣] : "لعنَ اللّه ناقةَ حَمَلَتْنِي إليكَ !". فقال : إنَّ وراكبها . وأنشد[٤]:

ياعُمَرَ الخيرِ رُزِقْتَ الجَنَّةْ
ارزُقْ بُنَيَّاتِي وأُمَّهُنَّهْ
اردُدْ علينا إنَّ إنَّ إنَّهْ

---

(١) الكتاب (١٥١/٣) .

(٢) الكتاب (١٥١/٣)، وهما لعبيد اللّه بن قيس الرقيات، ديوانه (ص ٦٦)، البيان والتبيين (٢٧٩/٢)، المنتخب (٦٢٢/٢) .

(٣) سر الصناعة (٤٥٥/٢)، الخصائص (٣٢/٢)، شرح المفصل (٤٤/١) اللسان (أوس) .

(٤) المنتخب لكراع (٦٢١/٢)، غير منسوبة لقائل، وروايته :
ياقُثَمَ الخَيرِ ... وتتمتها :
واللّهِ واللّهِ لتَفْعَلَنَّه

باب أنْ وإنْ[١]

"أن" الخفيفةُ تكون مع صِلَتِها مصدريَّةً، وتدخُلُ على المستقبَل فتنصبُه وعلى الماضي وعلى الأمر فلا تعمل شيئاً، وتكون أيضاً بمنزلة "أيْ" حرفَ عبارةٍ وتفسيرٍ كقوله تعالى[٢]: ﴿أَنِ امْشوا واصْبِرُوا﴾، وتكون أيضاً زائدة بعد "لَمَّا"، وفي جواب الاستعطاف مع "لو" نحو "أما واللّه أنْ لَو فعلتَ"، قال[٣] :

أمَا واللّه أنْ لَو كُنْتَ حُراً　　　فَمَا بالحُرِّ أنْتَ ولاَ العَتِيقِ

وتكونُ أيضاً مخفَّفَة من الثقيلةِ، وقد بيَّنَ جميع ذلك في مواضِعِها[٤] .

وأما "إِن" الخفيفةُ فتكون للشرط، وتكون مُخَفَّفَةً مِن الثقيلة فتعمل في اسمها وخبرها كقوله تعالى[٥]: ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهُم﴾ ويُبْتَدأ ما بعدها، ويلزمُها اللامُ كما ذكر هنا وفيما تقدم . وقد بين حكمها غاية البيان .

وليس قوله[٦]: "في مَعْنَى اليمين، وفِي اليمين" بجَزْمٍ، وقد لا يكون فيه ذلك وقد قدمه، ويريد بِمعْنَى اليمينِ ما لم يظهر فيه اليمينُ، وعليه جاء بالآياتِ وتكون حرفَ نَفْيٍ بمنزلة "ما" وتدخل عليها "إلاَّ" وقد لا تدخلُ كقوله تعالى[٧]: ﴿ولَقَد مَكَّنّهُم فيما إنْ مَكّنّكُم فِيه﴾ أي: في الذي لم نُمَكِّنْكُم فيه. وقد تكون[٨] هنا نكرةً موصوفةً، وقال تعالى[٩]: ﴿إنْ عندكم مِن سُلطنٍ بِهذَا﴾، وقال[١٠] : ﴿وإنْ أدرِي أقَرِيبٌ أم بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ﴾،

---

(١) الكتاب (١٥١/٣) .

(٢) سورة ص : ٦ .

(٣) الانصاف (ص ٢٠٠)، المغني (ص ٣٣)، التصريح (٢٣٣/٢) .

(٤) ، (٦) الكتاب (١٥٢/٣) .

(٥) سورة هود : ١١١، وبالتخفيف قرأ الحرميان وأبو بكر . انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع (٥٣٦/١) .

(٧) سورة الأحقاف : ٢٦ .

(٨) يريد (ما) في الآية السابقة .

(٩) سورة يونس : ٦٨ .

(١٠) سورة الأنبياء : ١٠٩ .

﴿وإن أدْري لعله فتنة لكم﴾(١) و﴿إن أدْرِي أقريبٌ ما توعدون أمْ يجعلُ له ربِّي أمداً﴾(٢).
ولم يذكر سيبويه عملها عملَ "ما" و"ليس" نصاً، لكن قوله(٣):وتَصْرِفُ ما إلى الابتداءِ كما صرَفْتَهَا ما إلى الابتداء. يريد أنَّ "إنْ" إذا دخلت عليها "ما" النافية منعتها عن العمل و"ما" إذا دخلت على "إنِ" النافية منعتها العمل "أيضاً" فهذا نص بعمل "إنْ" .

وقول المفسر(٤) : إنَّه إنَّمَا يعني في قوله : "إنما زيد أخوك" فاسد، لأن الضمير في "صرفتها" راجع إلى "إنِ" المذكورة ولم يجر لـ"إنَّ" ذكرٌ، فَتَدَبَّره، وهو بديع .

ورواه الكسائي وأنشد(٥) :

إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعَفِ المجانِينِ

ونص سيبويه(٦) على كف "إنْ" لـ"ما" ككف "ما" لـ"إنْ" وهي قسم رابع، والمعنى الذي عمِلَتْ فيه "ما" من أجله موجود في "إنِ" . وقولُ فروةَ(٧) بن مُسَيْك :

فما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكِنْ مَنَايانَا ودولةُ آخَرِينَا

---

(١) سورة الأنبياء : ١١١ .

(٢) سورة الجن : ٢٥ .

(٣) الكتاب (١٥٣/٣)، وقد أثبت المحقق : وتصرف الكلام إلى الابتداء عوض وتصرف ما إلى الابتداء وخطأ الأخيرة ولا وجه لهذه التخطئة .

(٤) وجه فساده أن أبا سعيد قال إنَّ سيبويه جعلَ إبطال إنْ لعمل ما في قول أهل الحجاز كإبطال ما عَمَلَ إنْ في قولك : إنَّما زيد أخوك لأن كل واحدة منهما أبطلت عمل ما قبلها وصار ما بعدها مبتدأ وخبر، على حين أن الضمير في قول سيبويه (صرفتها) راجع إلى (إن) لا إلى (إنَّ) كما قال الشارح . وانظر الكلام على هذا في الدراسة (ص١١٩) . وانظر : الكتاب (١٥٣/٣)، شرح السيرافي (٤٣/٤) .

(٥) قائله أبو ذؤيب الهذلي . انظر : شرح أشعار الهذليين (١٥٩/١)، وراجع المساعد على التسهيل (١٠٤/١)، ابن عقيل (٢٧٢/١)، العيني (١١٣/٢) .

(٦) الكتاب (١٥٣/٣) .

(٧) الكتاب (١٥٣/٣)، المقتضب (٥١/١، ٣٦٤/٢)، الخصائص (١٠٨/٣)، المنصف (١٢٨/٣)، المحتسب (٩٢/١) .

شاهد فيه : كف "إِن" لـ"ما" وهي مؤكدة للنفي . يريد لم تكن علةُ قتلِنا وسببُه الجُبنَ، ولكنَّه حضورُ المنيِّةِ وتبديلُ الدولة .

باب من أبواب[1] "أنْ"

أنشد في الباب قولَ عبدِ الرحمن بن حسان[2] :

إنِّي رأيْتُ من المَكَارِمِ حَسَبَكُم   أنْ تَلْبَسُوا خُزَّ الثِّيَابِ وتَشْبَعُوا

شاهده : كون "أنْ" مع منصوبها بتقدير مصدر، مفعول ثان لـ"رأيتُ" كما قدر، و"حسبكم" المفعول الأول أي : رأيت كافِيَكُم لُبسَ الثِّيابِ والشِّبَعَ، كقوله[3] :

دَعِ المكارِمَ لا ترْحَل لبُغْيَتِهَا   واقْعُد فإنَّك أنتَ الطاعِمُ الكاسي

فجعل مكارِمَهُم لُبْسَ الثِّيَابِ والشِّبَع . و"من المكارم" متعلق بفِعْلٍ من معنى كَافِيكُم، تقديره : يكفيكم من المكارم كذا . لأن حَسْبَكُم مصدر، ولا يتقدم عليه معمولُه، كقوله[4] :

كان[5] جزائي بالعصا أنْ [أُجْلَدَا]

والكُوفِيُّون يُجيزُونه في "أنْ" ولا يجيزونه في الاسم. وهما عند البصريين سواء، ومخرجه على التبيين، وتعليقه بالمصدر قَبيحٌ / وعامِلُه المقدر لا يظهر ٣٦

كقوله تعالى[6]:﴿إنِّي لكما لمن الناصحين﴾،﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾[7]، وقوله[8]:

---

(١) الكتاب (١٥٣/٣) .

(٢) الكتاب (١٥٣/٣)، الخزانة (١٠٤/٢)، الهمع (٣/٢) .

(٣) هو الحطيئة، ديوانه (ص ٤٥) .

(٤) الرجز للعجاج ويروى :

ربيته حتى إذا تمعددا   وآض نهداً كالحصان أحردا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ديوانه (ص ٧٦)، وانظر: المحتسب(٣١٠/٢)، المنصف(١٢٩/١)، ابن يعيش (١٥١/٩).

(٥) في الأصل واو زائدة .

(٦) سورة الأعراف : ٢١ .

(٧) سورة يوسف : ٢٠ .

(٨) سورة القلم : ١٤ وهي قراءة حمزة . انظر البحر المحيط (٣١٠/٨)، الكتاب (٥٤/٣)، وقرأ الحسن وأبو جعفر وحمزة (أأن كان) . انظر إعراب القرآن للنحاس (١٠/٥) .

﴿أأنْ كانَ ذَا مالٍ﴾ متعلّقٌ بمعنى ﴿أساطِير الأوّلين﴾[١] . أي : لأن كان كذا جَحَدَ وكَفَرَ إذا تُلِيَتْ عليهِ آياتُنا، وقال الأعشى[٢] :

أأنْ رأتْ رجلاً أعْشَى أضَرَّ به ريبُ المنون ودهر مُتْبِلٌ خبل

شاهده فيه : حذفُ حرف الجر من "أنْ" وهي مصدرية .

والبيت متصل بقوله :

صَدَّتْ هُريرةُ عنّا ما تُكَلِّمُنَا جَهلاً بأُمِ خُلَيدٍ حَبل مَنْ تَصِلُ

والمَنون : الدَّهْر، وريْبُه : ما يَرِيبُ منه، والخَبل : الكثيرُ الفسادِ .

وقوله[٣] : وتقول : ما منعَك أنْ تأتِيَنَا، كقوله : قال : ما منعك عن كذا ومِن كذا. ويكون "مَنَعَكَ مِن كذا" على وجه آخر كقوله[٤] :

مَنَعْتُ تَميماً مِنْكَ أَنِّي أَنَا ابنُها

فالمجرورُ هنا طالبٌ في المعنى، وفي الأول مطلوبٌ .

وقد يكونُ : "ما منعك أنْ تأتِيَنَا" على حد : "ما مَنَعَ مِنْك إتياننا" فحذف، وكلٌّ حَسَنٌ . ولا يَمْتَنِعُ حَذْفُ جميعِ حُروفِ الجَرِّ مع "أنَّ" و"أنْ" .

وقوله[٥] : "كأنه قيل له : ما هو؟" . الظاهر من هذا، "أنَّ" ﴿أنْ يكفروا﴾[٦] عِندَه على خبرِ ابتداءٍ مُضْمَر، ومن كلام ثان، ويُمكن أنْ يُفَسِّر المعنى وهو يريدُ الابتداء كـ"زيدٍ" في "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ" ولم يذكر هنا أنَّ "زيداً" يكون خبَر ابتداءٍ ودَلَّنا على أنَّهُ لا يجوز .

---

(١) سورة القلم : آية ١٥ .

(٢) ديوانه(ص٤٢)، وانظر: الكتاب(١٥٤/٣)، المقتضب(١٥٥/١)، الإنصاف(ص٤٢٧)، ابن يعيش (٨٣/٣) .

(٣) ، (٥) الكتاب (١٥٥/٣) .

(٤) صدر بيت للفرزدق وعجزه :

وشاعِرُها المعروفُ عِنْدَ المَوَاسِمِ .

سبق تخريجه، انظر (ص ٩١) .

(٦) من قول الله عز وجل:﴿بِئْسَمَا اشتَرَوا به أنْفُسِهم أنْ يكفروا بما أنزلَ الله﴾سورة البقرة : ٩٠ .

وقوله(١) : "إنِّي مِمَا أنْ أفْعلَ" تقديره : إني من الأمْرِ أنْ أفعلَ أي "فِعلي". فـ"فِعلي" مبتدأ وخبرُه "من الأمر" والجملة في موضع خبر "إنِّي" . ومنهم من يجعله بدلاً "من الأمر" أي : إني من فِعلي لكثرةِ الفعل منه بمنزلة الإقبال والإدبار(*).

قال : وكذلك قولُه(٢) :

وإنَّا لِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً

الفعل فيه صلة لـ"ما" .

ومثل ذلك يقول البَعِيثُ(٣) :

وصدَّت فأعدانَا بهجرٍ صدودُها ... وهُنَّ مِنَ الإخلافِ قبلك والمَطْلِ

وكذلك قوله(٤) :

ألاَ أصبَحَتْ أسماءُ جاذِمَةَ الحَبْلِ ... وضَنَّت علينَا والضَّنِينُ من البُخلِ

جَعَلَهُن مِن الإخْلاف لكثرتِه منهن .

وقوله : "والضَّنِينُ من البُخلِ" كقوله تعالى(٥) : ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ مِن عَجَلٍ﴾ في أحد وجهيه . وتأْويلُ أبي الحسن : أنَّ البخلَ من الضنينِ، ولا فائدة فيه لأنه معلومٌ أنَّ البخل من الضنين . ومثله(٦) :

أَلِفَ الصُّفُونَ فما يزالُ كأَنَّهُ ... مِمَّا يقومُ على الثَّلاثِ كَسِيرا

---

(١) الكتاب (١٥٦/٣) .

(*) يشير ابن خروف إلى قول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادَّكرت ... فإنما عي إقبال وإدبار

وانظر الكتاب ٣٣٧/١

(٢) لأبي حيه النميري وعجزه :

على رأسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِن الفَمِ

وانظر : الكتاب (١٥٦/٣)، المقتضب (١٧٤/٤)، الأمالي الشجريه (٣٤٤/٢)، المغني (ص ٣١١، ٣٢٢)، شرح شواهده (ص ٢٤٥)، الخزانة (٢٨٢/٤)، وسيعيد إنشاده تاماً بعد قليل .

(٣) انظر الخصائص(٢٠٣/٢،٣/٢٦٠)، المحتسب(٤٢/٢)، وبعجزه استشهد ابن الشجري(٧٢/١).

(٤) المحتسب (٤٦/٢)، الخصائص (٢٠٢/٢، ٢٥٩/٣)، الأمالي الشجريه (٧٢/١)، اللسان (ضنن) وهو للبعيث أيضاً .

(٥) سورة الأنبياء : ٣٧ .

(٦) من غير نسبة في الأمالي الشجرية (٥٦/١)، المغني (٣١٨/١)، الأزهية (ص ٨٥)، اللسان (ضنن) .

أي : فما يزالُ كسيراً مما يقوم على الثلاث . فجعل خبر "كأن" من القيام على الثلاث لكثرة ذلك منه .

وأنشدَ المُبَرِّد(١) :

ألا غَنِّنَا بالزَّاهِرِيَّة إنَّنَا ... على النأْيِ مِمَّا أنْ نُلِمَّ بهَا ذِكْرا

وقوله(٢) : ائتني بعدما تقول ذلكَ القول، قد تقدَّم في الحروف الخمسة إنشادُه :

أعلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا ... أفنانُ رأْسِكَ كالثَّغَام(٣) المُخْلِسِ

قال(٤) : "جعل "بَعْد" مع "مَا" بمنزلة حرف واحد، وابتدأَ ما بعده" .

قال(٥) : وهو نظيرُ "إنما" فقطع إذْ لم تُوصَل بالجملةِ الفعليةِ . ولا يمتنع المصدرُ فيها، لأن المعنى بعدما شِبْتَ . وهو ضعيف لأنَّ المصدريةَ لا توصَلُ إلا بالفعل .

وقول أبي حيَّةَ النُمَيْري(٦) :

وإنَّا لَمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً
على رأسِه تُلْقِي اللسانَ من الفمِ

شاهده : حذف "أنْ"، لمما نَضْرِبُ، وتمثيله لها بـ"رُبَّمَا" يَحْتَمِلُ أن يُريد لفظاً ومعنى، ويحتمل أن يريد أنها(٧) ركِّبت معها في اللفظِ، ويكون معناها على ما تقدم كمعناها "بأنْ" غير أنها في قوله(٨) مُرَكَّبَةٌ وما زائدة . وهي في القول المتقدم مصدرية و"نضربُ" صلتُها . ولا تحتاج إلى عائدٍ، أي : إنا لمن

---

(١) المقتضب (١٧٥/٤)، برواية ألا غنيا .

(٢) الكتاب (١٥٦/٣) .

(٣) سبق تخريجه (ص ١١٦) .

(٤) الكتاب (١٣٩/٢) .

(٥) الكتاب (١٣٨/٢) .

(٦) الكتاب (١٥٦/٣) وانظر الأمالي الشجرية (٢٤٤/٢) .

(٧) كذا ولعل الصواب أن ما .

(٨) سيبويه : فتكون ما مع من بمنزلة كلمة واحدة نحو ربما (١٥٦/٣) .

ضَرْبنَا الكبشَ . وكبشُ القوم : رَئِيسهم، لأنَّه يَمْنَعُ عنهُم، وقول الشاعر[١] :

تَظَلُّ الشمسُ عاكفةً عليهِ   كآبةَ أنَّها فقَدتْ عَقِيلا

شاهده فيه : إضافة كآبة إلى "أنَّها" أي : كَسَفت حُزْناً لفقْدِهِ . ونصب "كآبةَ" على المفعول من أجله . وأجاز الأعلم[٢] فيه الحال، وهو فاسدٌ لأنها معرفة .

وقوله[٣] : "ويقولُون إنَّه خليقٌ لأنَ يفعلَ" هذه الأفعال التي ذكر هنا، وهي أفعال المقاربة تنقسم ثلاثة أقسام : فما كان منها فيه تراخ استعمل بـ"أن" كـ"عسى" و"اخلولق" و"جدير" و"خليق" ونحوها . وما كان منها للأخذ في الشيء لم يُستعمل بـ"أن" البَتَّة / كـ"أخَذَ" و"جَعَل" و"طَفِقَ" ؛ قال تعالى[٤] : ﴿فطفق مسحاً ٣٧
بالسوق والأعناق﴾ وما كان منها لمقاربَة الفعل كـ"كاد" و"كرب" فلا تدخلهما "أنْ" أيضاً إلا في الشعر تشبيهاً لها بـ"عسى" . قال[٥] :

قَدْ كادَ مِن طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

وقد شَبَّهُوا ــ أيضاً ــ عسى بها فحذفوا منها "أنْ" فقالوا عسى زيدٌ يقومُ، ويكثرُ ذلك في الشعر، كما شبهوها بـ"لعَلَّ" فقالوا : "لعلِّي" أو "عسَانِي" وشبهوا "لعلَّ" بها في دخول "أنْ" على خبرها، لأن معناهُمَا واحد، فمن حيث كان فيها تراخٍ دخل فيها معنى الرجاء والطمع، فضارعت بذلك "لعلَّ"

---

(١) الكتاب (١٥٧/٣)، العيني (٢٤١/٢) وهو من الشواهد المجهولة القائل .

(٢) انظر : تحصيل عين الذهب (٤٧٧/١) .

(٣) الكتاب (١٥٧/٣) . نصه : وتقول .

(٤) سورة ص : ٣٣ .

(٥) هو رؤبة بن العجاج، وصف منزلاً بالبلى والقدم وأنه لذلك كاد يمصح أي يذهب، ملحقات ديوانه ص ١٧٢، وانظر : الكتاب (١٦٠/٣)، المقتضب (١٣٠/١)، الإنصاف (ص ٥٦٦)، ابن يعيش (١٢١/٧)، اللسان (مصح) .

فحُمِلت عليها، وقد يُتَوَهَّم فيه الدُّنو، فحملت على "كاد" فكلٌّ واحدٍ منهما في مضارعته محمولٌ على الآخر في بعض تصرفه .

سيبويه في باب دخول الرفع[١] في الأفعال : "ومثل ذلك "كِدْتَ تفعل" و"عَسَى يفعلُ" فصارت "كِدتَ" ونحوُها بمنزلة "كُنتَ" عندهم كأنك قلت : "كِدت فاعلاً" ثم وضعت "أفعَلُ" موضعه" .

ثم قال[٢] : "وكأنهم إنما منعهم أن يذكروا الأسماء في "كِدتَ" و"عَسَيْتَ" أن معناها ومعنى غيرها مما تدخله "أنْ" سواء نحو قولهم : "خَلِيقٌ أنْ يفعلَ" و"قاربَ أنْ لا يفعَلَ" ألا تراهُم ينظرون فيلحقونها بـ"كدت" . فلما كان المعنى كذلك تكوا الأسماء وأجروا اللفظَ كما كان في "كُنتَ" لئلا تكون ما هذا معناه كمعنى غيره". من هذه الأفعال التي ذكرها في لزوم لفظ الفعل بمنزلة ما تقدم من لام الجحود في لزومها المضارع لما دخلها من نفي "سيفعل" فما استعمل منها "بأن" لا يقع موقعه المصدر إلا في قولهم[٣] : " عَسى الغويرُ أبؤساً" وما استعمل منها بغير "أنْ" لا يقع الاسم فيها في موضع الفعل إلا في الشعر نحو قول تأبط شراً[٤] :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آيبا

وقول الآخر[٥] :

أَكثَرتَ في العَذْلِ مُلِحاً دائِما   لا تُكثِرَن إنِّي عَسِيتُ صَائِما

---

(١) الكتاب (١١/٣) .

(٢) الكتاب (١٢/٣) .

(٣) مَثلٌ يضربُ للرجل يُخبِرُ بالشَّرِ فيُتَّهَم به يُقال : لعل الشرَّ جاء من قِبَلِك . انظر : أمثالَ أبي عبيد (ص ٣٠٠)، الكتاب (٥١/١، ١٥٨/٣) .

(٤) الخصائص (٣٩١/١)، شرح الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، الإنصاف (ص٢٩١)، ابن يعيش (١٣/٧)، ابن عقيل (٢٧٨/١)، الخزانة (٥٤٠/٣)، اللسان (كيد) . وعجزه:

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

(٥) هو رؤبة بن العجاج، ديوانه (ص ١٨٥)، مغني اللبيب (٣٤٧/٣)، وانظر شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/١) .

وفي الأصل قد عسيت عوض إني عسيت .

وقد وقعت موقعهُ الجملة من الابتداء والخبر . قال(١) :

فَقَدْ جعلتْ قَلُوصُ ابنَيْ سُهَيل من الأكوارِ مرتَعُهَا قريبُ

الفراء: في قوله تعالى(٢): ﴿الأعرابُ أشدُّ كُفْراً ونِفَاقاً وأَجْدَرُ ألاَّ يعلَمُوا حُدُودَ ما أنزلَالله على رسولِهِ﴾ "فأجْدَرُ" و"أَخْلَقُ" تطلبانِ الاستقبالَ من الأفاعيلِ فكانتا بـ"أَنْ" لتبيين المستقبلِ، فلو وَضَعْتَ موضع "أَنْ" المصدر لم يتبين ذلك، وقَبُحَ، و"أَنْ" في موضع نصب.

و"عَسَى" و"جدير" وما يتصرف منهن نظائر في "أَنْ" أي : وما كان في معناهما نظائر في استعمال "أَنْ" معها . وكذلك قال(٣) سيبويه . ولم يستعملوا الفعل لئلا ينقضوا معنى "أَنْ" وهو الاستقبال(٤) .

وذكر يعقوب في هذه الأفعال قولَه في الحديث(٥) : " قِصَرُ الخُطْبَةِ وطولُ الصَّلاَةِ مَئِنَّةٌ من فِقْهِ الرَّجُل" .

قال : ويقال(٦) "دَارُهُ قُمُنٌ من دَاري" .

وما استُعْمِل من هذه الأفعال بـ"أَنْ" هو على إرادة اللام ،

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٠)، العيني (١٧/٢)، الأشموني (٢٥٩/١)، التصريح (٢٠٤/١)، الخزانة (١٢٠/٥، ٣٥٢/٩) .

(٢) سورة التوبة : ٩٧، وانظر المعاني (٤٤٩/١) .

(٣) الكتاب (١٢/٣) .

(٤) في نتائج الفكر (ص ١٢٦) قال السهيلي : أما أن فهو مع الفعل بتأويل المصدر . فإن قيل : فهلا اكتفى بالمصدر واستغنى به عن "أنْ" لأنه أخصر ؟

فالجواب أنَّ في دخول أنْ ثلاث فوائد :

إحداها : أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت وليس في صيغته ما يدل على ما مضى ولا استقبال فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع أن ليجتمع لهم الأخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان .

الثانية : أن "أن" تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة .

الثالثة : أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ففيها تحصين للمعنى من الاشكال وتخليص له من شوائب الاحتمال .

(٥) الألفاظ (ص ٥١١) .

(٦) المصدر السابق (ص ٥١٢) .

وقد تَظْهر(١) إلا في "عسى" فإنها لا تظهرُ معها .

وأما قاربتَ فتنصبُ نصباً صحيحاً من غير تقديم لام، وكذلك "كاد" إذا دخلت عليها "أنْ" . وهذا الحكم يرجع إلى معاني الأفعال فما صَلُحَ معه اللام قدرتها فيها وما لم تَصْلُح معه لم يُحْتَجْ إليها .

ولا تكون "عسى" وأخواتُها بمنزلة "كان" إلاَّ إذا حذفتَ منها "أنْ" وإذا قلت "عسى أن يَقُومَ زيد" فـ"أنْ" هي الفاعلة وإذا [قلت] "زيدٌ عسى أن يقوم" إن جعلتَ في "عسى" ضميرَ الفاعل يرجع إلى زيد ثَنَّيْتَ، وجمعْتَ، فقلت : الزيدان عَسَيَا وعَسَوا في المرأة عَسَت وعَسَتَا وعَسَيْن . وإن لم تُضْمِر فيه شيئاً جعلت "أنْ" هي الفاعلة، ولم تُثَنِّ ولم تَجْمَع . وإذا قُلتَ في المذكر : "عسى زيدٌ" قلت في المؤنث "عَسَت هندٌ" .

وقوله(٢) : فأنْ هاهُنَا بمنزلَتِها في "قاربتَ أنْ تفعلَ" . يريد أنَّ "أنْ" بعد "عسى" في موضع نصب مثل "أنْ" بعد قاربَت، وإن كانت قاربَت تتعدى بنفسها، فيريد شبهاً لفظياً دليلُه قوله بعد : وعسيتَ بمنزلة "اخلولقتِ السماءُ أن تُمْطِر وقد قَدَّرَ اخلولَقَتْ بالحرف"(٣) .

وقوله(٤) : " / ولاَ يستعْمِلُون المصدرَ هُنَا إلا في المَثَل" ، وقد ذكره ، ويريد بالمثل : ولا يقولون : "عسيتُ الفعلَ" ولا "عسيت للفعلِ" ولا يستعملون الاسمَ المنصوب بعدها ، ولا إظهار اللام ،

---

(١) في الأصل قد لا تظهر .

(٢) الكتاب (١٥٧/١) .

(٣) سيبويه : واخلولقت السماء أن تمطر، أي، لأَنْ تُمْطر .
قال السيرافي : ولا يحسُن اخلولقت السماء للمطر .
انظر (ص ١٥٧) وهامش ٣٤ من الحاشية .

(٤) الكتاب (١٥٨/٣) .

و"أَنْ" هي الفاعلة في قولهم : "عسى أنْ يفعلَ" في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، ولذلك مثّلها بـ"دنا أن يفعلوا" .

والذي يقول "عسى" و"عسوا" يعيد الضمير على مذكور، ويريد بقولِه(١) : "كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه "يفْعَل" . كلام المفسر(٢) جيد، غير أن سيبويه يريد في السَّعة، وقد جاء في الشعر كما قدمت :

وقول هُدْبَةَ بنِ خشرم(٣) :

عسى الهمُ الذي أمسيتُ فيه ... يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ

شاهده : استعمال "عسى" بغير "أنْ" تشبيهاً لها بـ"كاد" ويروى "أمسيت" بفتح التاء وضمها .

وقاله في السجن مع قريب له، فالنصب على الخطاب . والرفع على الإخبار على نفسه . وسجنه معاوية بن أبي سفيان ـ رضيالله عنه ـ في قتيل قتله، أقرَّ به، وخبره مشهور .

وقال الأعلم(٤) : إنه يخاطبُ رجلاً من قومِهِ أُسِرَ، وهو فاسد لأن القصيد الذي فيه البيت ينفيه .

وقولُه(٥) أيضاً : إنَّه حذفَ "أنْ" ضرورةً فاسدٌ، لأن سيبويه يقول(٦) : "واعلم أن من العربِ من يقول "عسى زيدٌ يفعل" فجعلها لغـةً قليلة لا ضرورةٌ، وشاهده في البيت الثاني(٧) كالأول .

---

(١) ، (٦) الكتاب (١٥٨/٣) .

(٢) السيرافي : يعني أنهم لا يقولون عسى فاعلاً ولا كان فاعلاً . (٤٤/٤) .

(٣) الكتاب (١٥٩/٣)، ابن يعيش (١١٧/٧)، العيني (١٨٤/٢)، الخزانة (٣٢٨/٩).

(٤) النكت (٧٩٠/٢) .

(٥) تحصيل عين الذهب (٤٧٨/١) .

(٧) هو قوله :

عسىالله يُغني عن بلادِ ابنِ قادرٍ ... بمنهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ

والمُنْهَمِرُ : السائلُ، والجَوْنُ هنا "الأسْود" و"الرَّباب" السحاب الذي لا سحابَ فوقه، و"السَّكُوب" المُنصَبُّ.

وكذلك شاهده في البيت الثالث(١)، و"الكَيْس" العقل والدهاء، والحَمِق والأحْمَق سواء كوَجِل وأوْجَل، و"يغْتَر بي : يَسْلُبُني"، وفاعل "عسى" مُضمَر فيه مجهول كالمضمر في "كاد" في الآية(٢)، ويمكن فيه التقديم والتأخير، ويُقَوِّى وقوعَ كادَ موقع الخبرِ كما ذكر قوله تعالى : ﴿من بَعْدِ ما كادَ تَزِيغُ قلوبُ فريقٍ مِنهم﴾، لأن المجهول(٣) لا يكون حديثاً إلاَّ في الجُملةِ الاسميةِ فإضْماره في "كاد" دليلٌ على أن دخولها على المبتدأ والخبر كـ"كان" .

وقد استدل بالآية(٤) على الإضمار في "ليس" وقد يشير بالكُرَّاسة التي تليها إلى ما مَرَّ في أوَّلِ الباب .

ويعني بحروف الاستفهام(٥) حروفَ التَّحْضِيضِ ومثَّل بها لأن بعضَها مركب منها ومن غيرها كـ"هَلاَّ" و"ألاَ" وكُلٌّ خلص للفعل .

وقول رؤبة(٦) :

قد كادَ من طُولِ البِلَى أن يَمْصَحَا

---

(١) هو قوله :

فأما كيِّسٌ فَنَجَا ولكنْ عسى يغتَرُّ بي حَمِقٌ لئِيم

(٢) قوله تعالى : ﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾ . سورة التوبة : ١١٧، ويزيغ بالياء قراءة حفص وحمزة وبالتاء قرأ الباقون .

وانظر : الكتاب (٧١/١)، الإقناع (٦٥٩/٢)، تفسير أبي حيان (١٠٩/٥)، وسيكرر الشارح الاستشهاد بهذه الآية فيما سيأتي .

(٣) يريد ضمير الشأن .

(٤) يريد آية التوبة السابقة وبها استدل سيبويه على الإضمار في ليس ضمن شواهد أخرى، ولعل مراد سيبويه بالكراسة الإشارة إلى ما ذكر في باب الإضمار في ليس وكان (٦٩/١) فما بعدها، وانظر الكتاب (٩/٣) وما بعدها .

(٥) الكتاب (١٦٠/٣) .

(٦) تقدم تخريجه في (ص ١٣٣) .

شاهده فيه : استعمال أنْ مع كاد وهو من ضَرُورةِ الشِّعرِ . يصف منزلاً، و"يَمْصَح" : يذهب ما فيه من آثار السُّكنى، ومن قال بالسين أخذه من المسح الذي هو الإمْلاس . أراد : لم يَبْقَ فيه أثرٌ .

والشذوذ في "لعلَّ" دخول "أنْ" في خبرها تشبيهاً لها بـ"عسى" وقد استُعْمِلت في الشعر كثيراً قال العُدَيل بن الفَرْخ[١] :

لعَلَّ الذي قادَ النَّوى أن يَرُدَّها
إلينَا، وقد يُدْنَى البعيدُ من البُعْدِ

وقول الآخر[٢] :

ولستُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأمْرِ بعدَما يَفُوتُ ولكنْ عَلَّ أنْ أتقَدَّما

وقول مُتَمِّم بن نُوَيرة[٣] :

لعلَّكَ يوماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ من اللائي يَدَعْنَك أَجْدَعَا

الوجه فيه أن تكون زائدة. وقد تكون خبراً مع ما بعدها كما أنشد يحي[٤]:

لَعَمْرُكَ ما الفِتْيَان أن تَنْبُتَ اللّحى ولكنَّما الفتيانُ كلُّ فتًى نَدِي

أخبر بالحدَثِ عن الشخص على السَّعة .

و"أنْ" فاعلة في قولك : "يوشِكُ أنْ يجيء"[٥] وهي بمنزلة "عسى" في الرفع والنصب واستعمال "أنْ" وتركها .

---

(١) لعلها من قصيدته الطويلة التي تعد من المنصفات ومطلعها :

ألا يا اسلَمِي ذاتَ الدماليجِ والعِقْدِ وذاتَ الثّنايَا الغُرِّ والفَاحِمِ الجَعْدِ

وانظر شرح الحماسة للمرزوقي(٧٢٩/١)، وكان الشارح استشهد ببيتين منها فيما مضى، وانظر(ص٢٠) .

(٢) هو نافع بن سعد الطائي . وانظر : الإنصاف (ص ٢١٩)، شرح الحماسة للمرزوقي (١١٦٢/٢)، اللسان (لعل) .

(٣) ديوانه (ص ١١٩)، وانظر : المقتضب (٧٤/٣)، المفضليات (ص ٢٧٠)، ابن يعيش (٧٩/٨)، ارتشاف الضرب (١٥٦/٢) .

(٤) المعاني (١٠٥/١، ٤٢٧) .

(٥) الكتاب (١٦٠/٣) .

وقوله[١] : "وأن في موضع نصب"، دليلُ ذلك قوله تعالى[٢] : ﴿مِنْ بعدِ ما كاد تَزِيغُ قلوب فريقٍ مِنهم﴾، ومنه أيضاً قوله[٣] :

من الأكوارِ مرتعُها قريبٌ

وفي الحديث[٤] : "الراتعُ حولَ الحمى يوشِكُ أن يقعَ فيه" . يَحْتَمِلُ أن تَكُون "أن" في موضع رفع ونصب .

وقوله تعالى[٥] : ﴿فهل عَسَيْتم إنْ توليتم أن تفسدوا في الأرض﴾ كأنها خرجت ـ واللّٰه أعلم ـ بدخول "هل" عليها إلى موضع "يوشك" .

وقول أمية بن أبي الصلت[٦] : / ٩

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

شاهده فيه : استعمَال يوشك بغير "أنْ" كـ"عسى" ومَنْ فاعله بـ"يوشِك"، ومعنى "يوشِكُ" "يقاربُ"، يقال : أوشك أنْ يفعلَ : إذا قاربَ الفعل. والغِرَّة: الغفلةُ عن الدهر وصروفِه . يريد أنه لا ينجو من الموت شيء .

وقوله[٧] : "أريدُ لأن تَفْعَل" فيه تأويلان :

إن شئت كان على حذف المفعول كأنه : أريدُك لكذا، وأمِرْتُ[٨] بكذا لكذا . وإن شِئْتَ كان على "أريدُ كذا" و"أمرت أنْ

---

(١) الكتاب (١٦٠/٣) .

(٢) سورة التوبة : ١١٧ .

(٣) صدره : فَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بني سُهَيْلٍ

وانظر: شرح الحماسة للمرزوقي(٣١٠/١)، المغني(٢٣٥/١)، الخزانة(١٢٠/٥، ٣٥٢/٩)

وهو أحد أبيات ثلاثة نسبت إلى رجل من بني بحتر بن عتود، وانظر الخزانة (١٢٢/٥) .

(٤) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب الحلال بين والحرام بين ولفظه : " من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه" .

(٥) سورة محمد : ٢٢ .

(٦) ديوانه (ص ١٨)، وانظر : الكامل (٥١/١)، شرح الكافية الشافية (٤٥٦/١)، شواهد التوضيح (ص ١٤٤) .

(٧) الكتاب (١٦١/٣) .

(٨) هذا في تأويل آية الزمر : ١٢ ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾ .

أكون" ثم زيدت اللام كقوله تعالى[١] : ﴿ردِفَ لكم﴾ . والأول أجودُ . وهو الذي أرادَ - واللّه أعلم - لقوله[٢] : إرادتي لكذا. وهو مبتدأ وخبر . فقوله[٣] : "لأنْ تفعَل" و"لأنْ أكونَ" ليست اللامُ زائدةً فيهما.

وقول الفرزدق[٤] :

أتغضَبُ إِنْ أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتا

جِهاراً و لم تَغْضَبْ لقتلِ ابنِ حَازِمِ

شاهده : كسر "إنْ" لمَّا لم يصلُح رفعُ الاسم بعد "أَن" المصدرية فكسرها، وحدث لكسرها معنى بديع، فالاسم بعدها مرفوع بإضمار فعل لمَا لم يسم فاعله، يفسره "حُزَّتاً" .

ويجوز أن تُضْمِرَ فِعلَ الفاعل، ويفسره فعل المفعوْل، كما تقدم في باب الاشتغال[٥] . أي : "إن ذهبت أُذْنَا قتيبة حُزَّتَا" والفعل واقع، ولا يكون الشرط بالواقع، ومخرجه على المجاز، وَحَدَّه الوقوع على الأسباب المتولدة عنه، إلا أنها تعظُم عندهم حتى يجعلوها الواقع نفسه، كأنه : أتغضَبُ إنْ يُذْكَرْ قَتْلُ قتيبة ويُفْتَخَرْ به، كقوله[٦] :

إنْ يقتُلوك فقد ثَلَلْت عروشَهم بعتيبةَ بن الحارثِ بن شِهابِ

والقتل قد كان وقع عِنْدَه، والقتل قد كان قبل ذلك، وكان ذؤابُ بن ربيعةَ قد قتل عُتَيبةَ، ثم أَسَرَ بَنُو عمه ذؤاباً و لم يعلموا بأنه ذؤابٌ . فبلغ أباه أن ذؤاباً قتل بعتيبة فقال القصيد، فلما بلغهم علموا أنه ذؤابٌ فقتلوه، فكأنه

---

(١) سورة النمل : ٧٢ .

(٢)، (٣) الكتاب (١٦١/٣) .

(٤) ديوانه (ص ٨٥٥)، وانظر : الكتاب (١٦١/٣) وفيه : لأنه قبيح أن تفصل بين إن والفعل، بكسر الهمزة ولعل الصواب فتحها لتنظيره بكي، والمغني (٢٦/١، ٣٥)، الخزانة (٦٥٥/٣) .

(٥) الكتاب (١٠٨/١) فما بعدها .

(٦) لرجل أسدي من بني نصر بن قعين . انظر شرح المرزوقي على حماسة أبي تمام (٨٤٥/١) .

على تقدير: إن يَذْكُروا قتلَك أو يفخَروا بهِ نَفْخَر بقتلِ عُتَيبة ومنه قوله في الحماسة(١):

فـإن نُرْزَأْهُـمُ فلقـد تَرَكْنـا كفـاءَهم لـدى الدُّبْـرِ المضـاعِ

الجواب فيه بالواقع حملاً على المعنى كأنه : إن يقتلوكم فأنتم ثأرهم ولـو أراد الفرزدقُ الخفيفةَ من الثقيلة لم يغيِّرها .

وخطأ(٢) المبردُ الخليل وسيبويه في رواية الكسر . قال : ولايجوز كسر "إنْ" هنا ـ البتَّةَ ـ واعتقدها المخففة من الشديدة . وبئس ما صَنَع وهما أوثق في الرواية منه ! وهي رواية الفراء(٣) والمعنى في الكسر بديع وله نظائر كثيرة .

وفي رد ـ ابن وَلّاد ـ عليه فَساد، وذلك أنه جعل "حُزَّتا" في موضعِ المستقبل، ولا يمكن ذلك لأن الحَزَّ قد كان قبل قول البيت واحتج(٤) ـ أيضاً ـ بأنها لو كانت مفتوحة لوقع اللَّبسُ بين المُخَفَّفَةِ والناصِبَةِ لكونها بغير فصل، ومنعَ وقوعَ الماضي(٥) في خبر "أنْ" المخففة، وهذا كلُّه فاسد، أما عدم الفصل فقد يأتي في الشعر وفي قليل من الكلام، وقد قرئ(٦) ﴿وحَسِبوا أن لا تكونُ فتنة﴾ بالرفع والنصب، و"لا" ثابتة في القراءتَين، فقد وقع اللبس الذي اعتل به، والرافع للبس الإعرابُ وثباتُ النونِ في

---

(١) قائله مرداس بن حصين شاعرٌ جاهلي وانظر نوادر أبي زيد (ص ٥) قال : قوله فإن نرزأهم، يقول : إن قتلوا فقد تركنا كفاءهم أي أمثالهم لدى دبر الجيش إذ انهزموا منهم يحمونهم حتى يبلغوا مأمنهم .

(٢) الانتصار (ص ٢٢٣) .

(٣) المعاني (٢٧/٣) .

(٤) ابن ولاد : "ولا يجوز إذا التبس لفظها بأنْ الخفيفة التي يكون الفعل معها، ولا يعلم أهي هذه أم هذه" . (ص ٢٢٥) .

(٥) الانتصار (ص ٢٢٥) .

(٦) سورة المائدة : ٧١ قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع تكون ونصب الباقون، وانظر الكشف عن وجوه القراءات السبع (٤١٦/٢) .

المخففة في الخط، وحَذْفُهَا من الناصبة، وقد وقَع الماضي في خبرِها . قال تعالى[١]: ﴿والخامسةُ أنْ غَضِبَ اللّٰه عليها﴾، وقولهم : "أمَا أنْ جَزَاك اللّٰه خيراً" ولا تجوز هنا المصدرية وهذه "أن" مخففة مع الماضي .

واحتجَّ الأعلم[٢] لسيبويه لأن الشرطَ قد يقعُ لما مضى في المعنى، وهو فاسدٌ، ولا يقع البَتَّةَ ـ إلا مستقبل المعنى، وقد بُيِّن المراد بالأبيات وما وقع منه بلفظ الماضي في مواضع والحمدُ لِلّٰه .

يخاطب الفرزدقُ قيساً، وزعم أنها غَضِبت لقتل قتيبةَ بن مُسْلِم الباهلي ولم تَغْضَب لقتلِ ابنِ حازم وكلاهما من قيس، فقتيبةُ قتله وكيعُ بن أبي هُودٍ التميمي، وابنُ خازم قتلته تميم، وهو عبدُ اللّٰه بنُ حازم السُلَمِيّ وباهلة وسليم من قيس ويروى بالفتح على المخففة من الثقيلة .

---

(١) سورة النور : ٦ وهي قراءة نافع بتخفيف أن بعدها فعل ماض .
وانظر : الإقناع (٢/٧١١)، الكتاب (٣/١٦٣) هامش رقم ٨ من الحاشية، البحر المحيط (٦/٤٣٤) .

(٢) تحصيل عين الذهب (١/٤٧٩) .

باب تكون فيه "أنْ" بمنزلة "أيْ"[١]

"أنْ" لها أربعة أقسام :

تكون مخففَّة من الثقيلة، وقد / بينها في غير موضع، وتكون زائدةً بعد "لَمَّا" وفي القسم، وقد تَقَدَّمت، ومصدرية تدخل على المستقبلِ فتنْصِبُه ٤٠

وتُخَلِّصُه للاستقبال وتدخل على الماضي وعلى فعل الأمر، ويمكن أن تكون الناصبةَ في الموضعين وأن تكون غيرَها، ولما دخلت على المبنى أبقته على بنائه .

وتكون حرفَ عبارةٍ وتفسيرٍ بمعنى "أيْ" ولا موضع لها من الإعراب ومعناها ومعنى المخففة واحد، ومعنى الانطلاق في الآية[٢] : الذهاب في الكلام كقوله تعالى[٣] : ﴿والذين يَسْعَونَ في آيتِنَا مُعَـجِزِين﴾ .

ومعنى المشي الدؤُوبُ والملازمةُ والمداومةُ على عبادةِ أصنامهم كقوله تعالى[٤]: ﴿إلاَّ ما دُمْتَ عليه قائماً﴾ ليس يريد بالقيام الذي هو الانتصاب، إنما يُرِيد مُدَاومة الانتصاب، وكذلك "القَيُّوم" معناه: المُديم حِفْظَ خلقِه .

وزعم الفراء أنه يجوز أن تكون "أنْ" في الآيتين الناصبة والمعنى : إنطلقوا بالمشي[٥] وبأن اعبدوا[٦]الله .

وجعل سيبويه الداخلةَ على الأمر هي الناصبة من حيث كانت لِمَا يأتي، غير أنَّه حمل الكلام على المعنى، حيث كان

---

(١) الكتاب (٣/١٦٢) .

(٢) أي في آية سورة ص : ٦ ﴿وانطلق الملأُ منهم أنِ امشُوا واصْبِرُوا﴾ .

(٣) سورة سبأ : ٣٨ .

(٤) سورة آل عمران : ٧٥ .

(٥) يريد قوله تعالى : ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا﴾ . سورة ص : ٦ . وانظر المعاني (٢/٣٩٩) .

(٦) في آية المائدة : ١١٧، قوله سبحانه : ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا اللّه﴾.

أمراً، وشبهه بـ"أَنْتَ الذي تقول" من حيث أعاد الضمير على المعنى وهذا صَحِيحٌ .

ويمكن أن تكون في بابها كالموصولة بالماضي إلاَّ أنه قَوِي عنده حَمْلُها على الناصبَه لما ذكرتُه من المعنى .

(ح) في الأنعام، قولُه تعالى(١) : ﴿أَلاَّ تُشْرِكُوا به شَيْئاً﴾ . يجوز أن يكون نهياً وأن يكون خبراً كما تقول : أمرتك ألا تذهبَ وأن لا تذهبْ . وإن شئت جعلت ما عطفت على "أن لا تشركوا" جزماً بعضُه ونصباً بعضُه، كما قال تعالى(٢): ﴿إِنِّي أُمِرْتُ أنْ أَكُونَ أَوَّلَ من أَسْلَمَ ولا تكونَنَّ﴾، وأنشد(٣) :

حَجَّ وأوصَى بِسُلَيْمَى الأعبُدا ألاَّ تَرى ولا تُكَلِّمْ أَحَدا

أَخْبَر أولاً ونَهَى آخراً .

وقوله(٤) : "بعد كلامٍ مُسْتَغْنٍ" : يُرِيدُ بعد تمام الكلام .

والمُفَسِّره على إضمار القول، ولا تكون الموصولةُ بالأمر مخففةً من الثَّقِيْلَةِ، لأنها لا توصل بغير الثابت .

وقوله(٥) : ﴿أَنْ يـإِبْرَاهيم﴾ المفسِّرة هنا أحسن للفصل ودخول قد .

وقوله(٦) : أَرْسَلَ إليه . هو على إضمار القول وليس بتفسير لـ"أَرْسَلَ".

و"ما" في قوله(٧) : "ما أَنْتَ وذَا" استفهام، وتشديد "أنَّ" فيه يدل على ما ذكر .

وقوله(٨) : "لاتخفِّفْها في الكلام أبداً" هذا إذا لم يتم الكلام دونها، فإن تم جاز أنْ

---

(١) سورة الأنعام : ١٥١، وانظر معاني القرآن (٣٦٤/١) .

(٢) سورة الأنعام : ١٤ .

(٣) المعاني (٣٦٤/١) .

(٤) الكتاب (١٦٣/٣) .

(٥) الكتاب (١٦٣/٣)، والآية من سورة الصافات : ١٠٤ .

(٦) ، (٧) الكتاب (١٦٣/٣)، والمثال بتمامه : "أرسل إليه أن ما أنت وذا ؟" . وقال سيبويه بعده : "فهي على أي، وإن أدخلت الباء على إنك وأنه، فكأنه يقول : "أرسل إليه بأنك ما أنت وذا ؟، جاز" .

(٨) الكتاب (١٦٣/٣)، في قوله تعالى : ﴿والخامسة أن غضبالله عليها﴾ قال سيويه: فكأنه قال: والخامسة أنه غضبُ الله عليها، ثم ذكر أن المراد الثقيلة والاسم مضمر.

تكون حرفَ تفسير .

وقوله(١) : "فَلَوْ لمْ يُرِيدوا ذلك لَنَصَبُوا" . هـذا نـص بـأنَّ الخفيفـة من الثقيلة، كالنصب بـ"كأنْ" المخففة . ويريـد الفـرق بـين الثقيلـةِ والخفيفـة، والفرق بين الخفيفة والمفسِّرة بالاستغناء كما تقدم . وقوله(٢) :

كأنْ وريدَيْه رشاءُ خُلْبِ

شاهده : النصب بـ"كأَنْ" خفيفةً، وقد أَنْشَدَه بالرفع على الابتداء والخبر، وأضمَرَ في "كأنْ" اسمها إمَّا ضميرَ الأمر، وإمَّا ضمـيرَ مذكـورٍ متقـدم، كما ذكر وهو قوله(٣) : أو يكون هذا المُضْمَر هو الـذي ذكـر ولا بـد في هـذا كله من إِضمارِ ما أظهر، لأن الأولَ هو الآخِرُ فيه كُلِّه وشبَّهَه بقوله(٤) :

كأَنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ

أضمر اسمها أراد : كأنها ظبيةٌ .

ويـروى بـالنصب، والجـرِّ علـى زيـادة "أن" وقـد تقـدم البيـت والكـلام(٥) عليـه في بـاب الأحـرف الخمسـة، وتقـدم قـولُ الأعشـى(٦)، وشاهـده فيـه: إضمـار الأمـر في"أنْ" و"هالـكٌ" خـبر "كـل"

---

(١) الكتاب (١٦٤/٣) .

(٢) هو رؤبة، ملحقات ديوانه (ص ١٦٩)، وانظـر : الكتـاب (١٦٤/٣ ــ ١٦٥)، الانصـاف (ص ١٩٨)، ابن يعيش (٨٢/٨)، الخزانة (٨٢/٤) .

(٣) الكتاب (١٦٤/٣) .

(٤) قائله ابن صريم اليشكري وصدره :

ويوماً توافينا بوجه مقسم

وانظـر : الكتـاب (١٣٤/٢)، المنصـف (١٢٨/٣)، الإنصـاف (ص ٢٠٢)، ابـن يعيـش (٧٢/٨)، الخزانة (٣٦٤/٤، ٤٨٩) .

(٥) هو في الكتاب(١٣٤/٢) ولم تتضمن القطعة الموجودة من تنقيح الألباب كلام الشارح عليه.

(٦) قوله :

في فتيةٍ كسيوفِ الهندِ قد علموا

أنْ هالكٌ كل من يَحْفى ويَنتعِلُ

سبق تخريجه انظر (ص ١) .

والجملة خبر "أن" . و"الوريدان" حبلا العنق . و"الخُلْبُ" : اللّيف.

وقوله(١) : "أنْ بِسم اللهِ" هي مخففة لكونها مبنية على ما قبلها .

وقوله(٢): "لأنَّكَ لم تذكُر مبتدأً أو مبنياً عليه". كلامه على "بِسم اللهِ" وأنه خبر مبتدأ - نص أنَّ "بسم اللّه" لا يختص بالابتداء، بل كلامه على أن يكون خبر مبتدأ ويكون متعلقاً بفِعْلٍ، ولذلك اعتذر(٣) بوقوع الجار والمجرور بعد "أنْ" ولو كان على خبر ابتداء لكانت الجملة اسمية و لم يعتذر عنها، كقوله تعالى(٤):﴿وءاخر دعواهم أنِ الحمدُ لله رب العلمين﴾.

وفي قوله(٥) : "على مثلِ الاضمار"، الذي في قوله: نص بجواز إضمار المجهولِ بعد تَقَدُّمِ مذكورٍ، وإضمارُ المذكورِ أولى، ألا تراه قد أضمر المجهول في "كأن". والضمير المضاف إليه "الوريدان" عائد على مذكور .

وقوله(٦) : "ولو أنَّهُم / إذْ حذَفُوا جعلوه بمنزلة "إنَّما" " . ٤١

هذا قياس منه واحتج عليه، والعرب لم تتكلم به، فلا يقال .

وقوله(٧) : "قبح قوله" ، فاسد ، لأنه لم يقبحه ، وإنما

---

(١) ، (٢) الكتاب (١٦٥/٣) .

(٣) سيبيويه : فإنما يكون على الإضمار .

(٤) سورة يونس : ١٠ .

(٥) قال ذلك معقباً على بيت رؤبة :

كأنْ وريداهُ رشاءُ خُلبِ

في رواية الرفع .

(٦) الكتاب (١٦٥/٣) .

(٧) سيبويه : والدليل على أنهم إنمّا يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح : قد عرفت أن يقول ذاك، حتى تقول أن لا، أو تدخل سوف أو السين أو قد، ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعاً بعدها كما تذكره بعد هذه الحروف، كما تقول: إنما تقول ولكن تقول، قبح قوله الذي زعم أنه لو قيل كان قوياً .

ومن قوله : قبح قوله إلى آخر العبارة لم يرد في أصل النص وإنما أشار إليه المحقق في الحاشية وقد تضمنته نسختان من أصول الكتاب .

وانظر الكتاب (١٦٥/٣) وهامش ٢ من الحاشية .

احتج عليه لأن العرب لم ترد ذلك .

ودخلت اللام مع "إنْ" المخفَّفَة، للفرق بينها وبين النافيـة، و لم تدخـل مـع المفتوحة، لأن المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال، والمخففة تدخل علـى الأسمـاء فوقـع الفرق .

ومن التخفيف والإضمار قولُ كُثَيِّر(١) :

لِتَعْلَمَ عِندَ الغَيْبِ أنْ لا مُقَصِّرٌ مُضيعٌ ولا عمَّا يَسُرُّكَ غَافِلُ

يريد :"أنِّي" فحذف وخَفَّف .

(١) لم يرد البيت في ديوانه المطبوع تحقيق د. إحسان عباس .

باب آخر "أنْ" فيه مُخفَّفة(١)

قولُه : "أنْ فيه مُخَفَّفَة" جملةٌ في موضِع الصفة لباب، والبابُ كلُّه فيما ثَبَتَ واستقرَّ، وإن أتى فيه المستقبل فيما ثبت، أو اعتُقِد فيه الثباتُ، فأنْ بعده مُخَفَّفة، وما لم يكن كذلك وقَعَت بعده الناصبة، وقدْ بَيَّن مسائلَ البابِ غايةَ البيانِ .

وقوله(٢) : "ولا تدخلُ هذه السينُ في الفعلِ هنا حتَّى تكونَ"، إلى آخر الكلام، يقول أن تدخل لتأكيد الثابت وأكَّدت هنا ـ واللّه أعلم ـ نفى كون الفتنة(٣) ثم دخل الحسبان كما يدخل العلم لتصييرك ثُبُوت النفي فيه كفعلك بالعلم .

وقوله(٤): " أدخلتَهُ في ظنِّكَ على أنه ثابت الآنَ" وقد يكون الظن علماً نحو قوله تعالى(٥): ﴿الذين يظنون أنَّهم ملاقواْ ربِّهم﴾ وقد يكون في "خلت" كقوله(٦):
وإِخَالُ أنِّي لاحقٌ مُسْتَتْبَعُ

وهو هنا يقين . ومذهب سيبويه أنه يثبته في ظنه كما أثبته في علمه ولذلك قال(٧) : "لأنَّهُ نفْيُه" . ولم يُرِدْ النفي الصريحَ، ومثله: ظننت لزيد منطلق.

وقوله: "قد استقر عنده أنه كائن جاز" الإثبات هنا في الحال وفي غيره سواء، ومن ذلك

---

(١) الكتاب (٣/١٦٥) .

(٢)، (٦) الكتاب (٣/١٦٦) .

(٣) يشير إلى الآية : ٧١من سورة المائدة : ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ .

(٥) سورة البقرة : ٤٦ .

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي في عينيته المشهورة، وصدره :
فغَبَرْت بعدهُمُ بعيشٍ ناصبٍ
وانظر : ديوان الهذليين (١/٢٠)، المفضليات (٢/٢٢١)، شرح المرزوقي على الحماسة (٣/١٦٧) .

(٧) الكتاب (٣/١٦٧) .

قولُ ابنِ هَرْمةَ(١) :

ولا تـدْفِنَـنّي بِالفَـلاة فـإنَّنِـي أخافُ إذا مَامِتُّ أنْ لا أذوقُها

وقول الآخر(٢) :

أتانِي كلامٌ عن نُصَيبٍ يقُولُه ومـا خِفْتُ ياسـلاَّم أنَّكَ عائِبِي

يحيى: وقوله تعالى(٣) :﴿واللاتـي تخـافُون نُشُـوزَهنَ﴾ ورد في التفسـير أن معنـى تخـافُون تعلمونَ وهي كالظن لأن الخائف قد يرجو فيضارع الظنَّ والعِلمَ، وأنشد(٤) :

أخافُ إذا مَامِتُّ أنْ لا أذوقُها

وأنشد(٥) : ومـاخِفْتُ ياسَلاَّمُ أنَّك عـائبي

قال وبلغنا عنه في الحديث ﷺ أنه قال(٦) :"أمرتُ بالسِواك حتى خفتُ لأُدْرِدَنَّ" . فهذا كظننتُ. قال(٨): وقرأ أُبَيٌّ: "فخاف ربُّك" أي فعلم ربك قال:"والخوف والظن يُذْهِبَ بِهِمَا إلى العلم" يريد آيةَ الكهف قوله تعالى(٩):﴿فَخَشِيْنَا أنْ يُرْهِقَهُما﴾.وكذلك فسر فخشينا(١٠) قال: فعلمنا

---

(١) ليس في ديوانه، وهو في ديوان أبي محجن الثقفي صنعة أبي هلال العسكري نشـر الدكتـور صـلاح المنجد / ط/ دار الكتاب الجديد، بيروت، ولم يرد في الأخير ذكر لنسبته إلى إبراهيم بن هرمة .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء (١/١٤٦، ٢٦٥) .

(٣) سورة النساء : ٣٤ .

(٤) هو لأبي محجن الثقفي وصدره : فلا تدفنني بالفلاة فإنني
سبق تخريجه والذي بعده قريباً .

(٥) صدره : أتاني كلام عن نصيب يقوله .

(٦) روي من حديث أنس مرفوعاً، عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٩/٢) للبزار بلفـظ مختلـف قـال : وفيه عمران بن خالد وهو ضعيف .

(٨) المعاني (١٥٧/٢) .

(٩) سورة الكهف : ٨٠ .

(١٠) انظر المعاني أيضاً (٢٨٦/١،٢٦٥/٢)، وفي الموضع الثاني قول أبي زكريا: وأنشدني بعضهم:
لا ترتَجِي حينَ تُلاقى الذائدا أسبعةً لاقَتْ معاً أم واحدا

واللّه أعلم. ومما يوضح ذلك ـ واللّه أعلم ـ قول(١) أبي عبيدة أنشده في تفسير سورة الفرقان:

لا تَرْتَجي حين تُلاقِي الذائدا أسبعةً لاقت معاً أم واحداً

قَال(٢): "يريد لا تخافُ ولا تُبالى"، فهذا الرجاء معلق بتعليق العلم والشك.

وقوله(٣) : "أمَا أنْ جزاك اللّه خيراً" . فتحت أنْ فيه بعد أمَا لأنها تحقيقٌ قد تقال في معنى "حقاً" وفي معنى "علمت" ولولا ذلك لكانت مصدريةً، وحكمها في الدعاء كحكمها في كل فعل غير متمكن، كقوله تعالى(٤) : ﴿وَأَن ليس للانسن إلا ما سعى﴾ وكقوله تعالى(٥): ﴿وأن عسى أن يكُونَ قد اقترب أجلُهم﴾، وكقول زهير(٦):

أنْ نِعمَ مُعْتَركِ الجِياعِ إذَا خَبَّ السفيرُ وسابئُ الخمر

وعلى هذا أيضاً يكون في كل فعل غير خبري ومنه عسى . قال يحيى(٧): "ولو رفع(٨) الفعل في خبر أنْ بغير "لا" كان صواباً كقولك : حسبت أنْ تقولُ ذلك لأن الكاف تحسُنُ مع "أنْ" فتقول : حسبت أنَّك تقولُ ذلك، وأنشد(٩) :

أنْ تهبطين بِلادَ قَو مٍ يرتَعُونَ من الطِّلاحِ

---

(١) لعل النص كذا، وفي الأصل كلام غير مستقيم وإشارة إلى تصويب لم يظهر في الحاشية، وانظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٧٣/٢ في تفسير آية الفرقان : ٢١ ﴿وقال الذين لا يرجون لقاءنا﴾ قال : مجازه لا يخافون ولا يخشون وعنه نقل أبو حيان في البحر (٤٩١/٦) .

(٢) انظر المعاني (٢٨٦/١، ٢٦٥/٢) .

(٣) الكتاب (١٦٨/٣) .

(٤) سورة النجم : ٣٩ .

(٥) سورة الأعراف : ١٨٥ .

(٦) ديوانه (ص ٨٨)، وانظر : رصف المباني (ص ١٩٦)، الأزهية (ص ٥٤)، المغرب (١١١/١)، وسابئ الخمر : المشتري، وخب السفير : أسرع والنص في الأصل كقول عبده ولعله خطأ من النساخ .

(٧) المعاني (١٣٩/١) .

(٨) في الأصل : ولو وقع .

(٩) المعاني (١٣٦/١)، وانظر : ابن يعيش (٢٩/٧)، الخزانة (٤٢٢/٨) .

وضعَّف سيبويه(١) ذلك، و لم يمنعه البتَّةَ .

وقوله(٢) : أما إِنْ جَزَاكَ اللَّهُ خيراً، فَيَحْتَمِلُ أن تكونَ المخفَّفَة معمولة في ضمير محذوف في لغة أهل الحجاز كقوله تعالى(٣) : ﴿وإِنْ كلاً / لَمَا لَيُوفِّيَنَّهم ربُّك ٤
أعمالَهم﴾ . وعملُها في الآية أقوَى لِظهورها، ويمكن أن تكون غيرَ عاملة ٢
في مضمر وحُذِفت اللام كما حذفت قد من "جزاك اللّه" والسين من المستقبل فيما ذَكَر، لَّما لم يمكن دخولها لفساد المعنى .

ولا يحذف الاسم من المشددة إلا في الشعر وهو الذي أراد . ويُريد بقوله(٤): "وإنه يُحْذَفُ إلاَّ في الشِّعْرِ" . حَذْفَ الضَّميرِ مع التخفيف، وإنما الحذف للمفتوحة المخففة وعلى ذلك خففت غير أن قوله(٥): شبهوها بكذا، دليلٌ أنه يريد العمل والحذف لأن اللام لا تحذف - البتة - من إنْ المبطلة للعمل. ووقع في كتاب الأستاذ : "إلا في هذا الموضع(٦) لما ذكرت لك في الدعاء"، وأبدله من هذا الموضع . وفي أكثر النسخ : "من الدعاء"، وجعلها تبييناً لـ"ما" .

وتشبيهه(٧) "علمت" إذا لم يرد تحقيق العلم بأَرى من الرأى حسن. وبذلك جاز وقوعُ الناصبة بعدَه، وهي تتعدى إلى واحد - كعرفتُ - وهذا رأي على جهة

---

(١) سيبويه : واعلم أنه ضعيفٌ في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعلُ ذاك ولاقد علمت أن فعلَ ذاك حتى تقول : سيفعل أو قد فعل، أو تنفى فتدخل لا، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنَّه، فكرهوا أن يدعوا السين أو قد إذ قدروا على أنْ تكون عوضاً، ولا تنقض ما يريدون لو لم يُدْخِلوا قد ولا السينَ ١٦٧/٣.

(٢) الكتاب ١٦٨/٣، وانظر : النكت (٧٩٥/٢)، الأصول (٢١٠/٢، ٢٤٠/١) .

(٣) سورة هود: ١١١، وبتخفيف إِنْ وإعمالها قرأ الحرميان وأبو بكر . الإقناع (٦٦٦/٢).

(٤) ، (٥) ، (٦) سيبويه وأنه لا تحذف في غير هذا الموضع، سمعناهم يقولون : أمَا إنْ جزاكَ اللّه خيراً، شبهوه بأنه، فلما جازت إنَّ كانت هذه أجوز (١٦٨/٣)، ومراد الشارح بالأستاذ: شيخه أبو بكر بن طاهر .

(٧) الكتاب (١٦٨/٣)

الإشارة كقوله تعالى حكاية عن فرعون(١) : ﴿ما أُرِيْكُم إلا ما أرى﴾ و"علمتُ" مثلُها في ذلك، ولا تمتنع من الماضي، وأما "أُرى" المضمومة الهمزة فهي كـ"ظننتُ" . ومنه قولهم : "كم تُرى الحرورية رجلاً" وقد تقدم في باب "حتى"(٢) : أُرَى عبدَ الله سار حتى يدخُلَها، بمعنى حسبت . ولا تستعمل إلا في بنية المفعول الذي لم يُسَم فاعله، وتتعدى إلى اثنين بعد المرفوع وقد تقدمت في باب(٣) الظن .

وأما "أَرَى" في قوله تعالى(٤) : ﴿قل أرءيتُم إنْ أخَذَ اللّه سمْعَكُم وأبْصَاركم﴾ فمعناها "أخبِرني"، ولا يذكر بعدها إلا الشرط وبعده الاستفهامُ، على التقديم والتأخير، وهي كثيرة في القرآن، كقوله تعالى(٥) : ﴿قل أرءيتُم إن أصبحَ ماؤُكم غوراً﴾ . ومنها "أرأيتَ" الواقعة في كلام الفقهاء إلا أنهم يلحنون فيها، وصوابها : "أرأيتَ إن كان كذا وكذا كيفَ تكون". ومنها: ﴿أرءيتَ الذي يُكَذّب بالدين﴾(٦) فالذي فيه مبتدأ، وجوابه "فذلك"، والفاء وُصلةٌ لما دخل الذي من معنى الشرط. ودخلت على الخبر لمكان الشرط و"أَرأيت" معلقة على الجمل بعدها في هذه المواضع كلها .

و"الرُؤية" كيفما تصرفت تُعَلّقُ ، ألا ترى إلى قوله(٧) : "أمَا تَرَى أيُّ برقٍ هاهنا" ، وَأما قوله تعالى(٨) : ﴿ألم تر إلى ربِّك كيف مدَّ الظل﴾ فيدخلها معنى التعجب كأنّهُ : ألمْ تعجبْ

---

(١) سورة غافر : ٢٩ .

(٢) انظر المسألة في الكتاب (٣/٢٠) .

(٣) الكتاب (١/١١٨) فما بعدها .

(٤) سورة الأنعام : ٤٦ .

(٥) سورة الملك : ٣٠ .

(٦) سورة الماعون : ١ .

(٧) الكتاب (١/٢٣٦) .

(٨) سورة الفرقان : ٤٥ .

إلى كذا . فتعدَّت بـ"إلى" كأنه : ألم تنظُر . ودخلت إلى لمعنى التعجُّب وعُلِّق الفعل على جملة الاستفهام، وليست ببدل من الرب تعالى لأن الحرف لا يُعلَّق[١] .

---

(١) انظر الآية في مغني اللبيب عند حديثه عن كيف .

باب "أمْ" و "أوْ"

أمْ تكُون متصلةً وهي التي تسمَّى معادِلة، ولا تكون إلا بعد همزة الاستفهام خاصة، وتكون منقطعة وتقع بعد الاستفهام وغيره، وتُذكر أحكامُها في بابيهما[١] بعد . وكذلك "أو"[٢] تكون متصلةً ومنقطعةً على ذلك الحدِّ ولا تُذكر إلا بعد كلام إلا أنها في الخبر يُثْبَتُ بها، وفي الاستفهام لا يُثْبَتُ بها شيء كقولك : "ألستَ زيداً أَوْ لست عمراً ؟" فالمعنى : بل لست عمراً، وهذه المنقطعة، وقد ذكرها بعد .

ويريد بقوله[٣]: "وتكون في الخبرِ" . أنه يثبت بها في الخبر .

ويريد بقوله[٤]: "والاستفهامُ" إذا دخل على الثابتِ صارَ غيرَ ثابتٍ، لأنه صارَ مسئولاً عنه .

---

(١) انظر الكتاب (١٦٩/٣، ١٧٢، ١٨٩) .

(٢) الكتاب (١٧٥/٣، ١٧٩، ١٨٤) .

(٣) ، (٤) الكتاب (١٦٩/٣) .

[باب "أم" إذا[1] صار الكلام بها بمنزلة "أيُّهما" و"أيُّهم"]

العبارة الوجيزة المبيِّنة لمعنى التسويةِ والمعادِلة أن تقولَ : هي اعتدال الطرفين المتقابلين لفظاً أو معنى في الظن لهما والسؤال عن الصادقِ منهما، وذلك أن القائلَ : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ قد علم أو ادَّعى العلمَ في أنَّ أحدهما عندك، ولكنه شكَّ في التعيين لأحدهما، فظنَّ كلَّ واحد منهما على انفراده، وتعادلا في ظنه، واستويا عليه، فطلب الكشفَ عن ذلك وكذلك : أزيداً لقيتَ أم بِشْراً ؟

ومن المعادِلة قول سيبويه[2] : "أتضربُ عمراً أم تشتمُ زيداً ؟" وإنشاده[3]:

ما أُبالي أنَبَّ بالحزن تيسٌ أم لحاني بظهرِ غيبٍ لئيمُ /

وأنشد أبو العباس[4] :

سواءٌ عليك اليومَ أنصاعَت النَّوى
بخرقاءَ أمْ أنحى لك السيفَ ذابحُ

وهما جملتان مختلفتان، إلاَّ أنَّ الطرَفَين قد استَوَيا في ادِّعاءِ العلمِ بهما، ولا تُبالِ باتفاق اللفظ ولا اختلافه، فإذا اتفق اللفظ قدرت الكلام "بأيِّهما" و"أيِّهم"، وإذا اختلف قدرت بأيِّ ذلك كان، كما مثَّل في المسائل . وتقع الجملة الاسمية فيها موقعَ الفعلية كقوله تعالى[5] : ﴿أَدعوتموهم أمْ أنتم صٰمتون﴾

---

(١) الكتاب (١٦٩/٣) .

(٢) الكتاب (١٨٠/٣) .

(٣) الكتاب (١٨١/٣)، وهو لحسان، ديوانه (ص ٣٧٨)، وانظر حاشية رقم ٣ من صفحة الكتاب .

(٤) المقتضب (٢٩٨/٣) .

(٥) سورة الأعراف : ١٩٣ .

والفعلية موقع الاسمية كقوله[١] :

أناصحٌ أمْ على غِشٍّ يُدَاجيني

وأنشد[٢] (ح) :

سواءٌ إذا ما أصلح اللّهُ أمرهم   علينا أَدَثْرٌ مالُهُم أمْ أُصَارِمُ

وقد وقعت الجملة من الفعل والفاعل موقع المفرد في قوله[٣] :

أمُخْدَجُ اليدين أمْ أُتِمَّتِ

أراد أم مُتماً . وأنشد الفَراء[٤] عن الكسائي :

سواءٌ عليك القَفْرُ أم بِتَّ ليلة

بأهل القباب من نُمَير بن عامر

وهو أبعد مما تقدم لحذف حرف الاستفهامِ، ووقوع المفرد موقع الجملة.

والتقدير : سواء عليك أبتَّ بالقفر أم بت ليلة بكذا .

وينشد : أو أنت بائت . وجوزه كون الموضع للمفرد في قولهم : سواءٌ عليك القيامُ والقعودُ . وقال يحي[٥] : "جازت "أو" في البيت لقوله : القَفْر". وهي بمعنى الواو. ولاتمتنع المعادِلة من شيء من هذا . اتفقت الجمل في اللفظِ أو اختلفت . كانت لفاعل واحد أو لغير واحد . اسمياتٍ كانت

---

(١) عجز بيت لصالح بن عبد القدوس صدره :

قلْ لِلّذِي لستُ أَدْرِي مِنْ تَلَوُّنِهِ

وهو في شعره المنشور بمجلة الشرق (ص ٨٢٩) .

(٢) المعاني (٤٠١/١) .

(٣) رجز قبله :

إذا الرجال بالرجال التفت

قائله : جحدر بن ضبيعة . انظر : ابن يعيش (٩٦/٤)، ارتشاف الضرب (٦٥٣/٢)، شرح أبيات المغني (٢١٤/١) وأخدجت الناقة : إذا جاءت بولد ناقص .

(٤) المعاني (٤٠١/١)، وفيه عليك النفر . وفي أصلنا : أم أنت ليلة . وهو غير مستقيم. وانظر : ارتشاف الضرب (٦٥٢/٢)، البحر المحيط (٤٤٢/٤) .

(٥) المعاني (٤٠١/١)، وعبارته : "وجاز فيها (أو) لقوله : النفر، لأنك تقول : "سواء عليك الخير والشر" .

أو فعلياتٍ . لأنه ليس من شرط المعادِلة والتسويةِ اعتدالُ اللّفظ بل اعتـدال المعنى واستواؤُه في التفسير، وليست التسوية للفـظ سـواء بـل لِمَـا تقـدَّم . دليـل ذلـك قـول سيبويه في باب ماجرى على حرف(١) النداء "ما أدري أفعَلَ أمْ لم يفعلْ ؟" لأن علمـك قد استوى فيهما، كما استوى عليك عليك الأمران في الأول " . وقد قال في باب مـا لا يعمل فيه ما قبله من(٢) الفعل : قد علمتُ أَزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو، أردت أن تخبر أنَّك قـد علمت أيُّهما ثَـمَّ، وأردت أن تسـوى علـم المخـاطب فيهمـا كمـا اسـتوى علمـك في المسألة حين قلت : أزيد ثم أم عمرو . وقد بين ذلك في البابين .

فهذا نص بالتسوية فيما ليس في لفظه "سواء" والمعادَلة بين النفي والاثبات جـائزةٌ كقوله تعالى(٣) : ﴿سواءٌ عليهم ءأنذرتهم أَمْ لم تنذرهم﴾، ﴿وسواءٌ علينا أوعظتَ أم لم تكن من الواعظين﴾(٤)، وقول سيبويه المتقدم "ما أدري أفعـل أم لم يفعـل". وأمـا المعادِلة في مثل "أَضربت زيداً أم قتلته ؟" إذاكان أحدُهما منفياً فلا يجـوز لفسـاد معنى المعادلة فيه والتسوية، وكذلك إن دخلَ الاستفهامَ معنى التقريـر والإنكـار والتوبيـخ لم تجز المعادَلة، لأنه صَارَ موجَباً وقد يصلح اللفظُ للمعادلة و"أَمْ" منقطعة، لأن السـائل لم يبنِ كلامه عليهَا، إنما سأَل عن شـيء ثـم بـدا لـه فسـأل عـن غـيره . كقولـه في بـاب المنقطعة(٥) : "أعمرٌو عنـدك أم عنـدك زيـدٌ" لما أراد سؤاليـن أتـى بخَبَرين، ولـو أراد المعادلـة لأتى بخبر واحد

---

(١) الكتاب (٢/٢٣٢) .

(٢) الكتاب (١/٢٣٦) .

(٣) سورة البقرة : ٦ .

(٤) سورة الشعراء : ١٣٦ .

(٥) الكتاب (٣/١٧٢) .

عنهما فقال : "أعندك زيدٌ أم عمرٌو ؟" وقد أجاز المعادَلة فيهما على تكرير "عندك" على التأكيد كقوله تعالى(١) : ﴿ففي الجنة خالدين فيها﴾ فمعنى المعادلة يرجع إلى غرض السائل ومابنى كلامه عليه .

وقوله(٢) : "وذلك قولك" أزيد عندك أم عمرو، وأزيداً لقيتَ أم بشراً؟" لو استفهم لأدخل الألف على الواو عاطفاً، و لاتدخل الواو على الألف وإنما عطف هنا على القول . أراد وذلك قولُكَ : "أَزَيْدٌ عندك أم عَمرو؟ وقولك : أزيداً لقيتَ أم بشراً ؟ وقد ذكرها في أبواب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام(٣) . وإن قلت : أزيداً لقيته أم بشراً، فالنصب أحسنُ من الرفع لأنه يصير من باب الاشتغال.

وقوله(٤) : "فقال المسئولُ لا : كان محالاً" . يريد على حد الجواب على وضع المسألة، وقد يجوز في الجواب "لا" إذا لم يكن عند المسئول واحد من المسئولِ عنهم . كقول ذي الرمة(٥) في جواب :

أذُو زَوجةٍ في الحيِّ أمْ ذُو خُصُومَةٍ

... ...

فقلت لها : لا إنَّ أهلي لجيرةٌ

لأكثبة الدهنا جميعا وماليا / ٤٤

فهذا على غيرِ الحد في التعيينِ، من حيث لم يكن عنده ما يُعَيَّن، ولا يخلو أن يكون السؤال في مسائل الباب عن تعيينِ الاسم أو تعيين الخبر، فإذا كان عن تعيين الاسم فالخبر أو

---

(١) سورة هود : ١٠٨ .

(٢) الكتاب (١٦٩/٣) .

(٣) راجع الكتاب (١٨٧/٣) واللتين بعدها .

(٤) الكتاب (١٦٩/٣) .

(٥) ديوانه (١٣١١/٢، ١٣١٢)، وانظر الأبيات في مغني اللبيب أم (٤٢/١)

الفعل ثابتان عندك، وإذا كان عن تعيينِ الخبرِ أو الفعل فالاسم ثابتٌ معلوم عندك . فالذي يلي حرفَ الاستفهام وأم المسئول عنه، والذي لا يسألُ عنهما متوسط بينهما، ويجوز التقديمُ والتأخير كما ذكر .

وما بعد "أَبالي" في موضع المفعول لـ"أبالي" وما بعد "سواء" في موضع المبتدأ وكلاهما معلّق . ويجوز "ما أُبالي زيداً أقامَ أم قَعدَ " لأنك تقول : ما أبالي أيُّ ذلك كان، فـ"أيُّ ذلك" مبتدأ، وخبره في "كان" وهي تامة. والجملة في موضع الحال من "زيد" . وسيأتي من هذا شيء في باب "أو"[١] وقد تقدم نحو منه . وقوله[٢]: "وسواء على أيُّ ذلك كان"، لا يمتنع نصب "أيٍّ" في "سواء" .

وقوله[٣] :

سواء عليه أيَّ حين أتيتَه　　　أساعة نحسٍ تُتَّقى أمْ بأَسْعُدِ

جاء به على حد "سواءٌ إتيانُكَ في كلِّ حين" وجاز ذلك لمكان "أم" المعادِلة بعد .

وقوله[٤] : "كما جازت في المسألة" . وقع في الشرقية : "يعني في الاستفهام" . قال الفارسي[٥] : "جرى هذا على حرف الاستفهام من حيث كان تسويةً وإن لم يكن استفهاماً، لأن كل استفهام تسوية . ألا ترى أنّك إذا استفهمتَ عن شيءٍ كان ما تستفهم عنه عندكَ وخلافُه سواءً، وإنْ لم يكن كذلك كنت مُتيَقّناً له غَيْرَ مستفهِمٍ عنه، فإنما جرى على التسوية حرف

---

(١) الكتاب (١٧٣/٣، ١٧٧) .

(٢) الكتاب (١٧١/٣) .

(٣) لزهير في ديوانه (ص ٢٣٢)، وانظر : المقتضب (٢٨٨/٣)، مجاز القرآن (١٥٧/٢).

(٤) الكتاب (١٧١/٣) .

(٥) التعليقة، باب "أم" .

الاستفهام هنا من حيث كانت التبسوية تعم الاستفهام فلم يكن استفهامٌ إلا تسويةً" .

وقوله[١] : "ما أدْري أَقَامَ أو قَعَد" يريد أن "أوْ" لا يُثْبَتُ بها بعد الاستفهام شيءٌ، ولا يجوز في تقديرها : "ما أدري أأحدُهما كان، لكنه قد كان منه القيام أو القعود" ولم يَعُدَّه قياماً ولا قعوداً لِقِصَر مُدَّتِه، فأتى بـ "أَوْ" لهذا المعنى وهذا الباب هو باب التسوية[٢] الذي وَعَد به .

ومن وقوع جملة التسوية حالا، قولُ الفرزدق[٣] :

ما ضرَّ تَغْلِبَ وائلٍ أَهَجَوْتَهَا   أَمْ بُلتَ حيثُ تَنَاطحَ البَحْرَانِ

الاستفهام فيه عند الأستاذ أبي بكر حال من المفعول في أحد وجهيه، و"ما" استفهام، وبعدَه :

قومٌ هُمُ قتلوا ابن هندٍ عَنوةً

عَمْراً وهم قَسَطُوا على النُّعمان[٤]

وكذلك قول الأخطل[٥] :

ما ضرَّ سادةَ نَهْشَلٍ أَهَجَاهُمُ   أمْ قامَ في عُرضِ الحَويِّ فَبَالا

جملة استفهام حال من المفعول، و"مَا" استفهام، وإنما كان الاستثبات في المعادَلة عن المعادَلين والمعادِلين، من حيث أثبت لأحدهما أمراً من غير تعيين فاستفهمته عن المثبت له لاعنِ الأمر لأنه مُتَيَقَّن عندك، وكذلك إذا ثبت لمعين عندك أحدُ أمرين فاستفهمتَ عنه جرى مجرى الأول، ولذلك استوى الاسم

---

(١) الكتاب (١٧١/٣) .

(٢) الكتاب (١٦٩/٣) فما بعدها .

(٣) ديوانه (٣٤٤/٢) .

(٤) ديوانه (٣٤٥/٢) .

(٥) لم أجده في شعره ولعله من قصيدته التي مطلعها :

كذبتكَ عينُك أم رأيتَ بواسِطٍ

غلس الظلامِ من الرَّبَابِ خيالاً

والفعل، ولما كنت في المعادِلة تثبت الأمر لأحد المذكورَين أو للمذكورِين في علمك افتقرتَ إلى الاستفهام عن المُثْبَت، ولمَّا استفهمتَ عن المثبتِ له أجبت بالاسم، وعن الذي لم تعلمه أجبت بـ"لا" أو "نعم" .

باب "أم" منقطعة

المنقطعة تكون بعد الخبر والاستفهام، وهي على كلام ثان، وهي تنوب مناب "بلْ" و"الهمزة"، غير أن "بل" للإضراب عن الأول والإيجاب للثاني، أو للتحول من خبرٍ إلى خبرٍ، ولم تُوجِب شيئاً إلا سؤالاً عن الثاني كما سأل عن الأول، فلذلك صارت "أم" تنوبُ مناب "بَلْ" و"الهمزة" ومعناهما في الكتاب العزيز : التوبيخُ كما كان في الألف، وقد تكون بمعنى "بل" من غير استفهام تُقَدَّرُ بِهِ . وأنشد يحيى(١) في ذلك :

فواللّهِ ما أَدْرِي أَسَلْمَى تغوَّلت ... أَمِ النومُ أم كلٌّ إلى حبيبُ

المعنى : بل كلٌّ إلى حبيب . وعليه حمل قوله تعالى(٢) : ﴿أَمَّنْ خلقَ السموات﴾ وما بعدها في سورة النمل .

قال ابن طاهر : "و لايمتنع عندي إذا أَردت بها مذهب "بل" أن تكون عاطفةً مثلها، وتدخل في الغلط / والنسيان" . ٤٥

وهو قول ظاهر صحيح المعنى .

قال : وقد يكون من ذلك قوله في الحماسة(٣) :

إذا استُنْجدوا لم يَسْأَلوا مُسْتَغِيثَهم

لأَيَّةِ حَرْبٍ أو بأيِّ مكانِ

وأبى ذلك كله سيبويه، وجعلها منقطعة في الباب(٤) كله، ومعادِلة في الباب الأول(٥) ولم يجعل لهما قسماً ثالثاً .

---

(١) المعاني (٧٢/١، ٢٩٩/٢) .

(٢) سورة النمل : ٦٠ .

(٣) شرح المرزوقي على حماسة أبي تمام (٣٠/١)، وهو لودَاك بن ثُمَيْل المازني .

(٤) الكتاب (١٧٢/٣)، فما بعدها .

(٥) الكتاب (١٦٩/٣)، فما بعدها .

وحَكَى المُبَرِّد(١) عن أبي زيد أنها تكون زائدةً، وأنشد :

يادهرُ أم ما كانَ مشيِي رقَصًا

قال : وهذا لا يعرفه المفسرون ولا النحويون

قلت : وأبو زيد ثقة، ولم يرو إلا ما سمِعَ، ولا تَحْتَمِلُ في البيت غيرَ الزيادة، وأجازه الأستاذُ في البيت(٢) والآية، أَعْنِي (أَمْ أنَا خير) .

وقد بين وجه الانقطاع والمعادَلة في قولهم : "أعمرٌو عندك أم عِنـدَك زيد" في الباب(٣) الذي قبل هذا .

وقوله(٤): "ثم أدركَهُ مِثْلُ ذلكَ الظن : يعني أنك تبتدئ السؤال عن الأول ثم يدركك مثلُ الظنِ الأول في آخر، بعد أن تم الكلام الأول فاستأنفت "أم" وصارت بالتحول عن الأول، والسؤال عن الثاني . ولما قال(٥): "إنَّها لإبِلٌ" أدركه الشك فأضرب عن الكلام الذي قال، وسأل عما شك فيه فجاء بـ"أم" ولو استوى عليه الأمران في أول كلامه لقال "أهِي إبِلٌ أم شاء" فبنى الكلام على المعادلة.

و"أمْ" في الآية الأولى(٦) منقطعة لأن السابق خبر .

قال الأستاذ: "وهذا إثباتٌ في "أم" - واللّه أعلم - لأنه قد علمه من قولهم". لكن مذهب سيبويه(٧) الانقطاع على معنى التوبيخِ وهو حسنٌ ويعطي معنى الخبر المُثْبِتِ.

---

(١) المقتضب (٣/٢٩٧) وتتمة الرجز :

بل قد تكون مشيتي توقُّصا

وانظر أيضاً : المنصف (٣/١١٧)، الأمالي الشجرية (٢/٣٣٦)، الخزانة (١١/٦٢)، فما بعدها، قال البغدادي : ولم أقف على قائله .

(٢) يريد بيت الرجز السابق والآية هي آية الزخرف : ٥٢ .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣/١٧٢) .

(٦) هي آية السجدة : ٢، قوله تعالى : ﴿تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أمْ يقُولون افتراه﴾ .

(٧) سيبويه . ولكن هذا على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم (٣/١٧٣) .

وقد يكـون الاستفهام على جهةِ التقرير والتوبيخ في الواجب والمنفى، وقوله تعالى(١) : ﴿أم أنا خير﴾ منقطعة لأنـه لم يسـألهم عـن اسـتواءِ علمـه في الأول والثـاني، لأنـه إنما أدركه الشَّكُ في بَصَرِهم بعدما مضى كلامه على التقرير وهو مثبت .

وجواب السؤال الأول(٢) "بلى" فلما أدركه الشك في بصرهم قـال ﴿أَمْ أنـا خـير﴾ ومعناه : أم تُبْصِرُون . ولو كان شاكاً فيهما لكانت معادِلة، ولفظُهـا لفـظ المعادِلـة . وروى بعضهم عن أبي الحسـن الأخفـش : أنهـا معادِلـة ومعناهـا عنـده علـى الشـكِ واستواءِ العلمِ في الطرفين .

والظاهر من المعنى مذهب سيبويه ـ والله أعلـم ـ بدخـول التقريـر فيهـا، وانقطـاع الأول من الثاني، فيوجب واحدٌ منهما الانقطاع . ويحتمـل أن يكـون الثـاني(٣) تقريـراً كالأول .

وسأل الأستاذُ أبو بكر فيها شيخَه أبا القاسم بن الرماك(٤) فقال : لِمَ جعلهَـا سـيبويه منقطعة وقدرها تقدير المتصلة ؟ فهلا كانت متصلة ! وواقفه في ذلك. فلم يُجرِ جواباً، فجمع كتبه في وعائها وأنشد :

وإذا جَفَوتَ قطعتُ عنك لُبَانَتِي   والدَّرُّ يقطعه جفاءُ الحالـبِ

وانصرف عن المجلس غاضباً، وبقي جمعة لم يقرئ أحـداً حتـى اسـتعطفه فَرَجَـعَ إلى إقرائِه، قال : فما واقَفتُه بعد ذلك .

---

(١) سورة الزخرف : ٥٢ .

(٢) في قول الله تعالى : ﴿أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجـري مـن تحـتي أفـلا تبصـرون﴾. سورة الزخرف : ٥١ . وانظر مغني اللبيب : أم (٤٣/١) .

(٣) يريد : ﴿أم أنا خير﴾ .

(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأمـوي الإشـبيلي المعـروف بابن الرماك، كان أستاذاً في العربية مدققاً قيماً بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوه وابن الأخضر . مات سنة ٥٤١ هـ .
بغية الوعاة (٨٦/٢) .

وقولُه تعالى[١] : ﴿أم اتخذَ مما يَخلُقُ بناتٍ﴾ منقطعـةٌ أيضـاً، لأن الـذي قبلهـا خـبر، والمراد بها التوبيخ لمن قال ذلك، وجرى على كلام العباد، كالمسألة التي مثَّل بها وهـي : السعادةُ أحَبُّ إليك أمِ الشقاء[٢] ؟ وهي معادِلَةٌ لأنها في مذهب "أيِّهما" و"أيِّهم" ولم يرد إثبات أحدهما ثم يقطع، وقد بيَّـن المراد بهـا، وكـل مـا جـاء في البـاب ممـا قبلـه استفهام و"أم" فيه منقطعة فهو مثبت .

وقد يقول القائل : "ألستَ تُبصِرُ أم تُبصِرُ ؟ إذا ادعيت أحد الأمرين من غير تعيـين ".

وقوله[٣] : "أعندكَ زيدٌ أمْ لا ؟" .

قال الأستاذ أبو بكـر : "لا يعـادل بـين الجـواب والمسـألة، فـأضرب عـنِ الأول " والمعنى : أعندَك زيدٌ أم ليس عندك . ومبناه على السؤال عـن الأول، ثـم أدركـه مثلُ ذلك في أنه لـيس عنده فأتـى "بـأم"، وأراد معنـى "بـل" و"الهمزة" وقـد

قال : لو كانت "أم لا" على حد اتصال لكانت كقوله تعـالى[٤]: ﴿ءأنذرتهـم أم لم تنذرهم﴾ فهذا نص منه بجواز المعادلَة فيها إذا بنى كلامه عليها، وتقدير المعادلـة فيهـا: أيُّ هذين كان ؟ فقول الأستاذ : لا يعادل بين الجواب والمسألة / لا معنى له . ٤٦

وقول الأخطل[٥] :

كذبَتْكَ عينُك أم رأيتَ بِواسطٍ   غَلسَ الظَّلامِ من الرَّبابِ خَيَالاً

شاهده فيه : وقوع "أمْ" بعد الخبرِ وهي منقطعـة، ويمكـن أن يـريـدَ الاسـتـفـهـام كـمـا ذكـر بـعـدُ وتُـمـكِـنُ فـيـهـا الـمـعـادِلـة

---

(١) سورة الزخرف : ١٦ ، والاستفهام استكاري وقبله ﴿وجعلوا له من عباده جزءاً إن الإنسان لكفور مبين﴾.

(٢) الكتاب (١٧٣/٣) .

(٣) الكتاب (١٧٤/٣) .

(٤) سورة يس : آية ١٠ .

(٥) شعره (١٠٥/١)، وانظر : الكتاب (١٧٤/٣)، المغني (٤٥/١) .

والانقطاعُ على حسب ما بدأ به كلامه .

وجعل الأعلم(١) ما بعد "بل" مُثْبَتاً وقدره بـ"هل" . و"هل" لا يُثْبِتُ بها سيبويه شيئاً، والمُثْبِتَةُ الهمزةُ . والفراء(٢) يجيز فيها التقريرَ .

قال الأعلم(٣) : وأكذب الشاعر نفسه في عَجُزِ البيت وشبَّهه بقول زهير(٤):

قِفْ بالدِّيارِ التي لم يَعْفُهَا القِدَمُ

بلى وغيَّرها الأرواحُ والدِّيَمُ

قال : فأكذب نفسه بقوله : "بلى وغيرها" .

كذا والأظهر ألا يكون أكذب نفسه، ويريد أن القدم لم يُذْهِبْ جميع علاماتها . لكن الأرواحَ والدِيم غيَّرتْها ولم تُذْهبها .

وقول كثير(٥) :

أليسَ أبي بالنَّضْرِ أم ليسَ والدي

لِكُلِّ نَجيبٍ من خُزَاعةَ أزْهَرا

شاهده : انقطاع "أم" مما قبلها لوجهين : الإثبات وتكرير الفعل كقوله: "أزيدٌ عندكَ أم عندكَ عمرٌو" والمعنى : أليس أبي ووالدي معروفين بهذا . فإنما هو مقرِّرٌ لا مثبت شيئاً وتارك غيره .

قال ابن طاهر : "ويجوز عندي أن تقول : ألست زيداً أم أبا عبد الله وهما يثبتهما له" كقولك : "أيُّ هذين لم يكن ؟

ويريد أنَّه من خزاعة . وخزاعةُ من قريش والنضر بن كِنانَة أبو قريش .

(١) النكت (٧٩٨/٢) .

(٢) المعاني (٢٧/١) .

(٣) النكت (٧٩٩/٢) ، تحصيل عين الذهب (٤٨٤/١) .

(٤) شرح ديوانه (ص ١٤٥)، وانظر : المعاني (٢٧/١)، النكت (٧٩٩/٢) .

(٥) ديوانه (ص ٢٣٣)، وانظر الكتاب (١٧٤/٣) .

وقول الأسود بن يعفر[١] :

لعمرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارياً

شعيبُ بنُ سَهْمٍ أم شعيثُ بن منقر

شاهده فيه : حذف همزة الاستفهامِ لدلالة "أمْ" عليها، و"أدري"، لأن "أم" لا تكون بعد "أدري" إلا معادلة، فلا بُدَّ من الهمزة .

ويروى[٢] : شعيب وشعيث بالثاء بثلاث نقط .

وشُعَيبُ ابنُ سَهم مبتدأ وخبر، وكذلك "شعيب ابن منقر" وحذف التنوين فيهما ضرورة و"ابن" مكتوب بالألف . وشكَّ في "شعيث" وهي قبيلة من "تميم" ثم من "منقر" فجَعَلَهُم أدعياءَ في كونهم منهم أو من "بني سهم" وسهمٌ هؤلاء حي من قيس .

وقول ابن أبي ربيعة[٣] من إنشاد أبي الحسن :

لعمرُك ما أدري وإن كنتُ دارياً

بِسَبْعٍ رمينَ الجمرَ أو بثمان

شاهده فيه حذَف همزة الاستفهام، لدلالة "أَمْ" عليها وَالفِعْلِ الذي يطلُبُ بالمعادلة . أراد : أَبِسَبْعٍ لأنه شك في عدَدِهِنَّ لاشتغاله بِالراميات .

---

(١) ديوانه (ص ٣٨)، وانظر حاشية رقم ٥ من الكتاب (١٧٤/٣) ففيها فضل تخريج .

(٢) كأنَّ الصواب : ويروى : شعيب، وشعيث . وانظر : شرح أبيات مغني اللبيب (٢١٦/١)

(٣) ديوانه (ص ٢٦٦)، وانظر الكتاب (١٧٥/٣) وروايته : فوالله ما أدري وإني لحاسبٌ

بـــاب أو

قوله(١): "ولا تقول هذا بعد هلْ" قال بعضهم: يعني في غالب الحال، والظاهر من كلامه أنها لا تكون تقريراً كالهمزة. وذهب يحيى(٢) إلى أنها تكون تقريراً يُثْبَتُ بها، وحَمَل على قوله تعالى(٣): ﴿هل أَتَى على الإنسٰن حِينٌ من الدَّهر﴾ وأجاز فيها أن تكون كـ"قَدْ" كسيبويه. ولما كانت يقع بعدها الثابت حملها على "قد" في الثبوت لا في المعنى. والهمزة يقرر بها الحال والماضي والمستقبل، إلا أنها لا يُعادَل فيها(٤).

قال(٥) : "و"هل" تكون جَحْداً وخبراً . وهذه الآية في الخبر لأنك تقول "فهل وعظتُك ؟" فهل أعطيتُك ؟" تقرره بأنك وعظتَه وأعطيتَه والجحدُ أن تقول : وهل يَقْدِرُ أحدٌ على مثل هذا" .

ومن التقرير في (متى) قوله(٦) :

متى عهدُنا بطِعان الكُمَا   ةِ والحمدِ والمجدِ والسؤْدُدِ ؟

وقد تقدَّم من كلامه في الباب الأول أنه يُبَصَّر(٧) بـ"أمْ" فهذا تقرير .

وقوله(٨): "وإنما قالَه على أنَّه أدركه الظن بعدما مضى صدرُ حديثِه". يريد: أَضْرَب عن الأول وتكلَّم بآخَر . وإذا قال "أو" فالكلام متصل. وقد ذكر بعد في الواو أن "أو"(٩) تأتي

---

(١) الكتاب (١٧٦/٣) .

(٢) المعاني (٢١٣/٣) .

(٣) سورة الإنسان : ١ .

(٤) أي : هل .

(٥) المعاني (٢١٣/٣) .

(٦) هو امرؤ القيس والبيت في ديوانه (ص ١٨٧) .

(٧) جاء هذا في سياق كلامه على التمثيل بـ"السعادة أَحَبُّ إليك أم الشقاء" وأن الإجابة ستكون السعادة، قال : "ولكنه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه" (١٧٣/٣).

(٨) الكتاب (١٧٧/٣) وفيه "فإنما قالوه" .

(٩) الكتاب (١٨٨/٣) .

إذا كرِّرَ معها الحرف على طريقة "أمْ" في الكلامين وكذلك "أو هل" على كلامين مثل "أم هل" ولكنه جرَّدها هنا من معنى الاضرابِ، فجعل الكلامين واحداً كما ذكر بعد في "أو" في الألف عند قوله(١) : "أعندك زيدٌ أو عندك عمرٌ أو عندك بِشْرٌ" كأنه قال هل من هذه شيء؟

وقول زُفَرَ بنِ الحارث(٢) : / ٤٧

أبا مالكٍ هل لُمْتَني مُذْ حضَضْتَني

على القتلِ أمْ هلْ لامَنِي لكَ لائم

وقع في رواية الرَّباحي لزفر بن الحارث . وفي الشرقية "وزعم يونُسُ أنه سَمِع رؤبةَ يقول: قالوا" والصواب أنه للجحَّاف بن حكِيم السُّلمي يَقُولُه للأخطل وكنيتُه : أبو مالك . وكان قد أنشده(٣) بحضرة عبد الملك بن مروان :

ألا تَسْأل(٤) الجَحَّافَ هل هو ثائرٌ

بقَتْلى أصِيْبَتْ من سُلَيمى وعامرِ

فقال الجَحَّاف :

بلى سوفَ نَبْكِيهم بكل مُهَنَّدٍ ونبكِي عُميرا بالرِّمَاح الخَواطِر

فغزا الجحافُ بني تغلب رهطَ الأخطل وأوقع بهم بالبِشْر وهو جبلٌ لتَغْلِبَ وقال : ألستُ أبا مالك ؟

وشاهده فيه: وقوع "أمْ" بعد هل منقطعة كما ذكر. ويروى: "أو" وقد بين ذلك.

عطف بـ"أو" جملة استفهام على مثلها، فلذلك قال(٥) : جعلوه كلاماً واحداً، و"أم" قطعت ما قبلها مما بعدها . لأنها

---

(١) الكتاب (١٨٢/٣) .

(٢) الكتاب (١٧٦/٣)، وانظر الحاشيتين ٤، ٥ من الصفحة نفسها وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (٣٨/٢، ٣٩)، والخبر في الأغاني (٥٥/١١ - ٦٠)، والكامل (٦٢٣/٢، ٦٢٤)

(٣) البيت في شعر الأخطل (٥٢٨/٢) .

(٤) رواية شعره : ألا سائل الجحاف .

لا تعطف إلا بعد الهمزة. ويريد بقوله تعالى(١) : ﴿هل يَسْمعُونكم﴾ الآية أنها جُمَلٌ مَحمُولٌ بعضُها على بعضٍ من غير قطع ولا إضراب .

يقول : إذا قال "أم" عرض له الشك بعدُ مضى كلامه فقطع . وإذا قال "أو" بنى كلامه على الاستفهامين، ولو كان في النفي وكرر الحرف كان قطعاً بـ "أو" وبـ"أم" كما تقدم الاستفهام، كله على معنى "أعْلِمْنِي" و"أخْبِرْنِي" وقد أعاده في باب النونين قال(٢) : وذلك لأنك تريد "أَعْلِمْنِي" إذا استفهمتَ" .

وبيت زهير(٣) معلوم المعنى، وشاهده فيه عطف جملة على مثلها بعد الاستفهام ولو قال "أم" لكانت منقطعة .

وقول مالك(٤) بن الريب المازني :

ألا ليتَ شِعري هل تغيَّرت الرحى

رَحَى الحَزْن أو أضْحَت بفَلجٍ كما هيا

شاهده فيه : حمل الجملة الأخيرة على الجملة المستفهم عنها .

ومن روى "أم" جعلها منقطعة فاستأنفت الاستفهام . ووقع في الشرقية بعد البيت : "فهكذا سمعناه ينشد من العرب(٥)، وقال أناس : أم أَضحت " .

---

(١) سورة الشعراء : ٧٢، ٧٣ .

(٢) الكتاب (٥١٣/٣) .

(٣) قوله :

ألا ليت شعري هل يرى النّاسُ ما أرى

من الأمرِ أو يبدو لهم ما بَدَا لِيَا

ديوانه (ص ٢٨٤)، الكتاب (١٧٧/٣) .

(٤) الكتاب (١٧٨/٣)، أمالي القالي (١٣٧/٣)، الخزانة (٢٠٥/٢) وروايته فيه :

فياليت شِعري هل تغيرت الرحى

رحى المُثل أو أمست بفلج كما هيا

ولم أجده في ديوانه وهو من قصيدته التي مطلعها :

ألا ليت شِعري هل أبيتَنَّ ليلة

بجنب الغَضَى أُزْجي القِلاصَ النَّواجيا

(٥) الكتاب (١٧٨/٣) وحاشية ٣ .

قاله عند موته بخراسان، و"الحَزْنُ" من بلاد تميم و"فَلْجٌ" أيضاً، وأراد بالرحى مُعْظَمَ الموضع .

وقول علقمة(١) :

هل ما عَلِمْتَ وما استودعتَ مكتومُ

البيتين، شاهده فيهما : قطع "أم" في الموضعين واستأنف السؤال مع تقدير "بل" .

و"كبير" مبتدأ و"مشكوم" خبره . ولا يجوز أن يرتفع بفعل تفسيره "بكى" لأنه صفة له .

يقول : "هل تَسْتُرُ مااستودعتْك من سِرِّها" . بل انصرم حبلها من أجل أن بعدت عنك فتفشى سرها . ثم استأنف السؤال فقال مقرراً لنفسه : بل أَكَبيرٌ بكى إثر محبوبتهِ . ويعني نفسه فجازى على ذلك . والمَشْكُومُ "المُجَازَى" والشُّكْمُ العطاءُ جزاءً . فإن كان ابتداءً فهو شُكْدٌ(٢) .

---

(١) البيتان هما :

هل ما علمتَ وما استودعتَ مكتوم
أم حبلُها إذْ نأتْكَ اليومَ مصرومٌ

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته
إثر الأحبة يوم البين مشكوم

ديوانه (ص ١٢٩)، الكتاب (١٧٨/٣) .

(٢) شكد بالدال وانظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ص ١٣٨) اللسان (شكد)، وليس بالراء كما جاء في حاشية ٥ من الكتاب (١٧٨/٣)، وفي النكت (٨٠٣/٢).

باب آخر[١] من أبواب "أو"

جملة ما في هذا الباب إذا عادلت فتقديمُ أحدِ المعادِلين أجودُ وتأخير الثاني، والذي لا يُسأل عنه متوسط بينهما فعلاً كان أو اسماً، فإن لم تعادل فالخبرُ أولى بالتقديم لأنه المُسْتَفْهَم عنه، ألا ترى أنّك لم تُثْبِتْهُ وتستفهمَ عن غيره.

والوجه في جميع ما تكون فيه "أو" في هذا الباب تقديم الفعل وتوسط الاسم بين الفعلين، لأن السؤال لا يكون مع "أو" عن الفعل وليست على حد "أم". وهذا بَيْنُ[٢] ما ذكر في آخر الباب[٣] .

وقوله[٤] : "فتأخير الاسمِ أحسنُ" يريد إذا كان الجوابُ نعم أو لا أو لفظَ الفعل كان مبْنَى السؤال عليه، فإذا كان الاسمَ كان مبنى السؤال عليه، فلذلك اختير من المعادَلة في الاسمين التقديمُ وحَسُنَ الرفعُ بالابتداء ولم يحسُن في غيرها، فالاستفهام في المعادَلَةِ لا يكون إلا عن المعادِل أو المعادِلين، الاسمُ والفعلُ فيه سواء.

وقوله[٥] : "لم يجز هنا إلا "أمْ" لأنك إنما تسأل عن أفضلِهما ولست تسألُ عن الفضلِ" .

قوله[٦] : "ولست تسأل عن الفضل" تثبت هذه الزيادة في الشرقية .

قلت : فإن أردتَ فيه مذهب : أأحدُ هذين أفضلُ ؟ جازت "أوْ"، وقد / أجازَه في الظُرُوف المبهمة[٧] وإنما أراد هنا المعادَلة ولا تكون إلا "بأم" .

---

(١) ، (٥) ، (٦) الكتاب (١٧٩/٣) .

(٢) بان الشيء : فصله وقطعه .

(٣) الكتاب (١٨٣/٣) .

(٤) الكتاب (١٨٠/٣) .

(٧) الكتاب (٤١٤/١) .

وقوله : "وتقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر" . الوجه فيه تقديم الخبر، يريد بقوله[١] : "وإن كانت أضعفَ" . أن تقديم الاسْمين في المعادلة مثلُ تقديمِ أحدِهما وتأخيرِ الثاني، وتقديمُهُما أضعفُ، كأنه لَمّا فَرّق في "أم" حسَّنه الفصل ومنزلة "أُبَالي" منزلة "سواء" غير أن في "أبالي" نريد واحداً من هذين، و"سواءٌ" تَقَعُ على هذين.

وقوله[٢] : "فتقول : أتَجْلِسُ أم تَذْهبُ أن تأكُلُ" يريد أن منزلتها في الاتصال منزلة "أو" في الخبر، لَمَّا جاز فيها جاز فيها من الإثبات والتكرر والمعنى في أحد الشيئين أو الأشياء .

وقوله[٣] : "هل يكونُ شيءٌ من هذه الأفعالِ" جميع هذا متصل ما لم تَنْفِ وتُعِيدَ حذف النفي .

ووقع في الشرقية متصلاً بقوله : "هل يكون شيء من هذه الأفعال" عِوَضَ ما في الرَّباحية إلى بيت حسان : "فإن أردت[٤] أن هذه الأفعال تكون قلت: أتضرب زيداً أم تشتم عمراً أم تكلم خالداً ومثل ذلك : أتضرب زيداً أو تضرب عمراً أو تضرب خالداً إذا أردت : هل يكون شيء من ضرب واحد من هؤلاء . وإن أردت أي ضرب هؤلاء يكون . قلت : "أم" . ومثل ذلك قول الشاعر حسان": إلى هنا ثبت في الشرقية عوض ما في الرباحية .

وقول حسان[٥] :

مـا أُبَالي أَنَبَّ بالحزنِ تيسٌ ... أم لحانِي بِظَهْرِ غيبٍ لئيمُ

---

(١) الكتاب (٣/١٨٠) .

(٢) الكتاب (٣/١٨٣) .

(٣) الكتاب (٣/١٨١)، وفي أصل الشرح (وتعد حرف النفي) ولعلها حذف كما أثبتنا.

(٤) ثبت هذا في نسختين من أصول الكتاب، وانظر حاشية ٢ من (ص ١٨١) .

(٥) ديوانه (ص ٣٧٨)، الكتاب (٣/١٨١) .

شاهده فيه : المعادَلة بين جملتين لفاعلين، ولا يجوز هنا إلا "أمْ" لمكان "أبالى" لأنها تطلب اسمين كـ"سواء" .

تقول : "ما أبالي بنبيبِ التيس وهو صَوتُه عند الهِياج ونيلِ اللئيمِ من عرضِي" . أي : لا أبالي أيُّهما كان .

و"الحَزْنُ" ما غَلُظَ من الأرض وخَصَّه لأنه أَخْصَبُ له وأمنع . وقوله(١) : " أزيداً أو عمراً رأيت أم بشراً" بمنزلة : آلحسنُ والحسين أفضلُ أمِ ابنُ الحنفية(٢) ؟ لأن التقدير : أأحدهما أفضل أم أخوهما ؟ والجواب : أحدهما، لأنهما ابنا فاطمة وأخوهما محمدٌ ابنُ أبيهما، نُسبَ إلى أمه فَفَضَّلاه بالأُمِّ .

وقول صفيةَ بنتِ عَبد المطلب - وهي عمة النبي ﷺ ووقع في "الشرقية"(٣) ومن ذلك قول أمِّ الزُّبَيْرِ وهي هي(٤) :

كَيْفَ رأيتَ زَبْرا ... أأَقِطاً وتَمْرا

أم قُرَشِياً صارماً هِزَبْرا

شاهده : المعادَلة بينَ أحد الاسمين المتقدمين والقُرشِيِّ، وقد بيَّنه كأنها قالت : أأحدَهما رأيت أم قريشاً صارما .

والمعنى : أرأيته في اللِّين والضعفِ كطعام يسوغ لك أم كالسيف الصارمِ والأسدِ، وهو الهِزَبْرُ، وأرادت بـ"القرشي" ابنَها الزُبير و"زَبْر" تكبيرُ "زُبَيْر" . .

وذلك أن رجلاً سألها عنه فقالت : ما تريده ؟ فقال : أريد مصارعَتَه فقالت : هو ذلك، ثم رجع عليها وقد غلبه

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣/١٨١) .

(٢) انظر التعليقة ومغني اللبيب (١/٤٣) .

(٤) أرادت الزبير وهو ولدها فجعلته مكبراً وأصله التصغير وكأنها أرادت السجع ولم تقصد قصد الرجز .

وانظر : الكتاب (٣/١٨٢)، تعليق المحقق في حاشية ١ من الصفحة نفسها، المقتضب (٣/٣٠٣)، الكامل (ص ١٠٩٦)، الأمالي الشجرية (ص ٣٣٧)، اللسان (زبر) .

الزبير فقالت له هذا . ويروى في الشرقية[١] : "أم قُرَشِياً صقراً" والرواية الصحيحة ما ورد في الرباحية .

وللفارسي في "الشرقية" لأنها أرادت السجع ولم ترد الرَّجَزَ وكذلك رواه المبرد[٢] .

وقوله[٣] : "وتقول : أعندك زيدٌ أو عندك عَمْروٌ أو عندك بشرٌ جعل الكلام هنا بمنزلته في الفعل وأشرك الجمل في الحرف فجاء المعنى على ما فسر من قوله[٣] : هل من هذه الكينُونَات شيء" .

وسيأتي بيانه في الباب الثاني[٤] وهو - أيضاً - على الاتصال وقد يجيزه في النفي إذا أعاد حذفه وقد ذكره في الباب بعد .

وقوله[٥] : "وأمّا إذا قلت أتضربُ أو تحبسُ زيداً" يقول : الفعلان هنا كالاسمين في الحكم كما كانا كذلك في "أم" وهو على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال : أتضرب أو تحبسه زيداً . والوجه : أتضربُ زيداً أو تحبسُه. وكذلك : أزيداً أو عمراً تضرب، الوجه : أتضرب زيداً أو عمراً . وتقديم الاسمين بمنزلة تقديم الفعلين كل جائز والأصل ما ذكرنا .

ويُرِيدُ بقوله[٦] : "وإن قلت : أزيداً تضربُ أو تقتلُ" : أنَّ

---

(١) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة الكتاب (١٨٢/٣) .

(٢) المقتضب (٣٠٣/٣) .

(٣) الكتاب (١٨٢/٣)، وفي أصل الشرح (عندك) دون استفهام ولعله سهو من الناسخ .

(٤) سيبويه : جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس، كأنك قلت : هذا الضرب من الناس . (١٨٤/٣) .

وفي الصفحة نفسها مثّل للنفي بقوله : لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً . ثم عقب بقوله : كأنك قلت لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء .

(٥) ، (٦) الكتاب (١٨٣/٣) .

الوجه أتضرب زيداً أو تقتله ؟ و المعنى معنى : أتقتل زيداً أو عمراً / فشبه ٤٩
الفرع بالأصل من حيث كان في الجواز حسناً، والوجه تقديم الفعل في كلٍّ هذا كما ذكرنا. ولذلك سوى بين "أو" و"أمّ" في "أتذهبُ أم تجلس"[١] في تقديم الفعل فيهما، ولا يُقَدَّر على غيره لاتصال ضمير الفاعل بفعله، ولو كانت العلامةُ ظاهرة لكان لـ"أمْ" فيه حال غيرُ حال "أو"، و"أم" في غير هذا مخالفةٌ لـ"أو"، لأنه يجوز في "أم" الوجهان على حسب السؤال كما تقدم، ألا تراه يقول[٢]:

فتجعل لـ"أوْ" حالاً سوى حالِ "أمْ" . وقوله[٣]: "و "أمْ" في كُلٍّ هذا جيدةٌ". يريد أنها تصلح فيما ذكر صلاح "أو" وتقديم الفعل فيهما أحسن .

وقول الشاعر[٤] :

أثعلبةَ الفوارسَ أو رِيَاحاً　　　عَدَلْتَ بِهِم طُهَيَّةَ والخِشَابَا

شاهدُه فيه : تقديمُ الاسمين على الفعل كالمسألةِ التي قبلها، والإنشاد هنا بأَوْ وقد تقدم في باب ما ينصب في الألف من أبواب الاشتغال "بأَمْ" وقد بيَّن البيت هنالك، لا حجة في البيت أكثر من الإمكان، لأن الإضمار بعد الألف أمكنُ منه بعد الاسم، وهو مع ذلك جائز، كما جاز الإظهار . فجاء به على أحد الجَائِزَيْنِ، وليس على معاملة الظاهر، لأنه قد اشتغل

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (١٨٣/٣) .

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه تحقيق د. نعمان طه (٨١٤/٢) وانظر : الكتاب (١٠٢/١، ١٨٣/٣)، الأمالي الشجرية (٣٣١/١، ٣١٧/٢)، ورواية الكتاب هنا بأو وكذا جاءت في طبعة الديوان وهي في الموضع السابق من الكتاب بأم وكذا جاءت في أصل الشرح .

بالفاعلِ، ولم يَشْتَغِلِ الحرفُ عنه في قولك[1] : أزيداً تضربُ أو تقتلُ ؟ .

وقوله[2] : "أتجلسُ أم تذهبُ ؟" "أمْ" و"أوْ" فيه سواء . يريد : هما سواءٌ في تقديمِ الفعلِ .

(١) لعل هذا مراد الشارح والعبارة في أصل الشرح أزيد يضرب أخوك وإثباتها لا يستقيم معه الكلام ؟ وانظر قول سيبويه : وإن قلت : أزيداً تضرب أو تقتل ؟ كان كقولك أتقتل زيداً أو عمراً (١٨٣/٣) .

(٢) الكتاب (١٨٣/٣) .

باب "أو" في غير الاستفهام[١]

لـ"أو" أربعة أقسام : تكون شكاً وإبهاماً، وتخييراً، وإباحة .

وقد تقـدم[٢] الشـكُّ والإبهـام في أول الصفـات . وكلامـه هنـا علـى التخييريـة والإباحية، واحتاج إلى ذكرها هنا لدخولها مع الاستفهام في الباب الأول ومنعها منه في هذا الباب، ولها في هذا أحكام عجيبـة لم تتقـدم . و"أو" في المسـائل كلّهـا . الـتي قبـل الآية[٣]، وفي الآية، وفي قوله : "خذه بما عزَّ أو هان". إباحـة، لأنـه أبـاح مجالسـة كـلٍّ واحدٍ منهم من غير تعيين، ويبينه قوله[٤]، ففي كل هذا دليل على أنـك لم تُـرِد إنسـاناً بعينه، وأن كُلَّ هؤلاء أهل لأن يُضْرَبَ، كأنك قلت : اضرب هذا الضَرب من النـاس، فقد سوغ ضرب كلِ واحدٍ منهم على الانفراد والاجتماع.

ودليلُه ـ أيضاً ـ الآية[٥] . لأنه يمكن الإباحـة . والمعنـى : لا تطع واحـداً منهمـا منْفَرِدَيْن ولا مُجْتَمِعَيْن . وصارت الأعلام هنا كالأجناس لما لم يعيِّن واحداً منهم. ومن هذا ـ والله أعلم ـ ﴿إلا ماحملت ظُهُورُهُما أو الحوايا أو ما اختلطَ بعظم﴾[٦] لأنـه لـم

---

(١) الكتاب (١٨٤/٣) .

(٢) الكتاب (١٧٥/٣) فما بعدها .

(٣) سيبويه : تقول : جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنّك قلت جـالس أحـد هـؤلاء كمـا مثل بنظائر أخرى لهذا على الاثبات . أما الآية ونظائرها فمثل بها للنفي وهـي قولـه عـز وجلَّ : ﴿ولا تُطِعْ منهُم آثماً أو كَفُـوراً﴾ . سـورة الإنسـان : ٢٤ . وقـال: أي لا تطـع أحداً من هؤلاء .

(٤) الكتاب (١٨٤/٣)، وسيأتي ما يبين كلام سيبويه فيما ذكره الشارح مما وقع في النسخة الشرقية، ويبينه أيضاً قول سيبويه : وتقول : لأضربنّه ذهب أو مكث فما بعدهـا، ولعـل هذه العبارة ساقطة لأن قول الشارح ففي كل هذا ... كأنه بيان لها والله أعلم .

(٥) يريد آية سورة الإنسان السابقة .

(٦) سورة الأنعام : ١٤٦ .

يختلف في حلِّ جميعِها . وقوله[١] : "كل خبزاً أو تمراً، أي : لا تجمعهما" . هذه تخيير وهو الذي قصد بها .

وقوله[٢] : "ومثل ذلك أن تقول : "ادخل على كذا" هي التخيير أيضاً. ثم أجاز الإباحة في المسألتين بقوله[٣] : أدخُل على هذا الضرب، ويجوز التخيير في كل ما تجوز فيه الإباحة .

وأما قولُه[٤] : "خذه بما عزَّ أو هانَ" فإباحة أيضاً، والمعنى : خذه بالهيِّن فإن لم تقدر فبالعزيزِ فإن لم تقدر فبهما جميعاً . والمعنى : لا يفوتَنَّك .

ووقع في الشرقية بعد قوله[٥] : "خذه بِهذا أو بِهذَا : أي لا يفوتَنَّك على حالٍ . ويروى عن بعض العرب : خذه بما عز وَهان" و"أو" فيهما أمكنْ . لأنهما تحتمل ثلاثة الأوجه من الأخذ بأحدهما أو بهما إن لم تقدر على أحدهما . والواو بمنزلة "أو" هنا ومعناها ولا يمكن أن يريد : خذه بالعزيز والهين. إلا إذا لم تقدر على أخذه بأحدهما، فـ"أو" بمنزلة الواو إذا لم يقدر على أخذه إلا بهما، والواو بمنزلة"أو" إذا أخذه بأحدهما . ولهذا قال سيبويه[٦] : "وكل واحدة منهما تجزى من أختها" في معنى: لا يفوتَنَّك على حال .

ووقع في الشرقية بعد قوله[٧] : "بما عز وهان" : قال ابنُ أحمر :

ألا فالبثا شَهْرَينِ أَو نِصْفَ ثالثٍ

إلى ذاك ماقَدْ غَيَّبَتْنِي غِيَابيا

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (١٨٤/٣) .

(٥) ، (٦) الكتاب (١٨٥/٣) .

(٧) ليس في المطبوع وهو في شرح السيرافي (٦٥/٣)، والمحتسب (٢٢٧/٢) بلا نسبة، ونسبه محقق الخصائص إلى ابن أحمر (٤٦٠/٢)، عن الأمالي الشجرية (٣١٧/٢) .

يريد : البَثَا شهرينِ أوْ شهرينِ ونصفَ ثالث . إلى هنا .

فـ"أو" هنا بمنزلة الواو . وقد رُوي : أو نصفَـه فَقَـدِ في بيـت النابغـة(١) . فجعـل "أو" بمنز الواو .

وأما قول عُقَيلِ بن عُلَّفة المري : /

وللدَّهرِ أثْوابٌ فَكُنْ في ثِيابِـه كَلِبْسَتِهِ يـوماً أجَـدَّ وأخـلـقـاً(٢)

وزعم الفَرَّاء : أنه حَسُن وقوعُ الفعلِ الماضي هنا موقع الحالِ لأنه في معنى الشـرط . فـأو "الواو" موقع "أوْ" . وهذا مذهب سيبويه، فإذا أرادت العربُ تـأكيد وقـوع المستقبل أتـت بلفظ الماضي، وهو في القرآن كثير كقوله تعالى(٣) : ﴿وإذْ قالَ اللَّهُ يـا عيسـى ابـنَ مريـمَ ءأنـ قُلْتَ للناس﴾ .

وقوله(٤) : "خذه بما عزَّ وهانَ" كقول حسان(٥) :

فَمَنْ يهجُو رسولَ اللَّهِ منكم ويـمْـدَحُـه ويـنْـصُـرُه سـواءُ

جمع الموصول وفرق الصلة .

وقوله(٦) : "لأَضْرِبَنَّه ذهبَ أو مَكَث ، وكأنه قال : لأضربنّه ذاهباً أو ماكثـاً، ولأضربنـه ذهب أو مكث".

والمعنـــى فيه معنـــى الشـــرط ولا يصلـــح إلا عليـــه، وذهـب أ مـكـث فـي مـوضـع الـحـــال من الـهـاء في "لأضربـنّـه"، ولـذلـك قـدره

---

(١) البيت بتمامه :

قالتْ ألاَ ليتما هَذا الحمامَ لنا إلى حمـامتِـنـا أوْ نـصفَـه فـقـدِ

وهو من قصيدته التي يعتذر فيها للنعمان بن المنذر مما رُمِيَ بـه عنـده وهـو في ديوانـه (ص ٦ والكتاب (١٣٧/٢) والخصائص (٤٦١/٢)، والأمالي الشجرية (١٤٢/٢)، وابن يعيـش (٨/ ٥٨) وغيرها .

(٢) شرح المرزوقي على حماسة أبي تمام (١١٤٥/٢)، وتراه في مجالس ثعلب (٤٣٤/٢) منسـوباً لـ الأسدي وبلا نسبة في البيان والتبيين (٢٤٥/١، ٢١/٤) .

(٣) سورة المائدة : ١١٦ .

(٤) ، (٦) الكتاب (١٨٥/٣) .

"ذاهباً أو ماكثاً" ولذلك جاء بالماضي هنا، ولو تصرح(١) لفظُ الشرط لم يكن حالاً، ولا موضع له، لأنه شرطٌ ملغًى، وقد تأتي الواو بمعنى "أو" كقوله :

كلِبْسَتِه يوماً أجد وأخلَقَا

لأن المعنى : إنْ أجَدَّ وإنْ أخْلَقَا، وهذه بديعة أيضاً .

وقول زيادِ بن زيدٍ العذري(٢) :

إذا ما انتهى عِلْمي تناهيتُ عِنده

أطالَ فأمْلي أو تناهَى فأقصرَا

شاهدُه فيه : استعمال "أو" فيه والمعنى الشرطُ . أي : إن طالَ فأملى أو إن تناهى فأقصرا . ولذلك صلُح الماضي للحال وهو خبرٌ، لأن أطال فيه مثل "أَكْرَمَ" وهو كقوله : "أذهبَ أو مكثَ" . يريد أنتهِي حيثُ انتَهَى علمي، ولا يتخطاه مطيلاً كان أو مقصراً، وأطال : صار إلى طول المدة، وأقصر : صار إلى قِصَرها، وأملى من المَلاَ وهو الدهر الطويل .

وقول الآخر(٣) :

فلستُ أبالي بعدَ يومِ مُطرِّفٍ حُتوفَ المنايَا أكْثَرَتْ أو أقلَّت

شاهده فيه كالأول، وحسَّن الماضي فيه معنَى الشرط . يقول : لا أبالي بعد فقدِه برُزْءٍ، عَظُم أو صَغُر، لعِظَمِ هذا الرُّزْءِ، وأضاف الحُتوفَ إلى المنايا لاختلافِ اللفظِ، وقد جاء بالواو كما تقدم في قوله(٤) : "أَجَدَّ وأخلقَا"، ومنعَه الفراءُ

(١) يقصد التصريح بالشرط قال المرزوقي : لأن الحال يتضمن معنى الجزاء انظر : شرحه على حماسة أبي تمام (١١٤٥/٢).

(٢) الكتاب (١٨٥/٣)، المقتضب (٣٠٢/٣)، مجالس العلماء (ص ١٧٦)، الخزانة (١٧٣/١١ - ١٧٥)، اللسان (نهى) .

(٣) الكتاب (١٨٥/٣)، الخزانة (١٧٠/١١)، وهو من الشواهد المجهولة القائل .

(٤) من بيت عقيل بن علفه المري الذي سبق إنشاده قريباً، وهو بتمامه :

وللدهر أثواب فكن في ثيابه كَلبسته يوماً أجدَّ وأخلقاً

وقد أنشده، والذي أجاز الخليل[1] من استعمال "أمْ" في "ذهب أم مكث" ليس كجوازها في "سواء" و"ما أبالي" لما ذكر، ولا يجوز ذلك في ذهب أو مكث، لكنه من حيث جاز تقديرها بأيَّ ذلك كان، جاز، وهي في كلامه[2] استفهام، وفيه معنى الشرط كالهمزة و"أم"، فأي ذلك كان استفهام، وقد تكون شرطاً والهمزة في موضع الحال وقد أنشد أبياتاً الاستفهام فيها في موضع الحال ومنها ما أنشده الأستاذ من قول الأخطل. [3] :

ماضر سادة نهشل أهَجَاهم

وقول الفرزدق[4] :

ماضر تغلب وائل أهجوتها

قال الفراء : إذا كان "بإنْ" فهو واجب، وإذا كان بطرحِها صار إلى تأويل ما كان منك، وأيُّ ذين كان منك، فهو في بعض الجهات بـ"أمْ" وفي بعضها بـ"أو" وذلك يقع في الجزاء .ولا يجوز الشرط في حروف الاستفهام إلا متقدمة ولا في أسمائه، وإنما جاز في "أم" متأخرةً لمكان "أو" ألا ترى أنك لو شرطتَ بها متقدمة لم تكن في معناها متأخرة .

(١) سيبويه : وزعم الخليل أنه يجوز : لأضربنه أذهب أم مكث . وقال : الدليل على ذلك أنك تقول : لأضربنك أي ذلك كان . وإنما فارق هذا سواء وما أبالي لأنك إذا قلت : سواء علي أذهبت أم مكثت فهذا الكلام في موضع سواء عليَّ هذان وإذا قلتَ : ما أُبالي أذهبتَ أم مكثت، فهو في موضع : ما أبالي واحداً من هذين .
وأنت لا تريد أن تقول في الأول : لأضربن هذين، ولا تريد أن تقول : تناهيت هذين ولكنك إنما تريد أن تقول : إن الأمر يقع على إحدى الحالين . (١٨٦/٣) .

(٢) سيبويه : لا يجوز : لأضربنه أذهب أم مكث .

(٣) سبق تخريجه . انظر (ص ١٦١) وعجزه :

أم قام في عرض الحوى فبالا

(٤) الشاهد للفرزدق وهو مما مر بنا ولتخريجه انظر ص ١٦١ وتجده أيضاً في شرح التسهيل (١٠٥/٢)، وشرح ديوانه (٨٨٢/٢)، وشرح أبيات مغني اللبيب (٥٢/٥)، والخزانة (٩/٦) وعجزه :

أم بُلتَ حيثُ تناطَحَ البَحْرَانِ

وقوله[١] : وتقع على إحدى الحالتَين على قوله : "سواء عليَّ أقُمتَ أم قعدتَ" واستعمال "أو" في علمناه أو جهلناه" و"سمَّيناه أو لمْ نُسَمِّه"[٢] و"داخِلٌ فيها أو خارج منها"[٣] هو الباب والأصل . والواو دخيلةٌ فيها كما كانت في "عز وهان" لنكتة بديعة، وهي المتقدمة في المسائل، فلا تكون الواو فيها إلا على معنى "أو" كما كانت فيما تقدم، وذلك أن الرجل يشتري داراً بجميع حقوقها، داخِلها وخارجِها، وليس لها من خارج حقٌّ فإذا قال الكاتب: "وكل حقٍ لها داخل فيها أو خارج عنها"[٤] عم جميعَ حقوقِها قليلةً كانت أو كثيرة، داخلاً أو خارجاً، أو داخلاً لا خارجاً، فإن ذكر الواو أعطت الجمع، وأثبتت حقوقها داخلاً وخارجاً وقد لا يكون لها حقٌ خارجاً، فإذا قال "أو" وقعت على الداخل والخارج وعلى الداخل وحده إن

لم يكن لها حق خارج، / وجاز ذلك في قوله[٥]: "وإن شاء أدخل الواو" حُمِلت على ٥١

معنى "أوْ" و"أو" أرفع للبس . والمعنى إن كان داخلاً فيها أو خارجاً منها. "وكل حق له إن علمناه وإن جهلناه"[٦] وتكون الجملة[٧] صفة للنكرة وإن شئتَ حالاً من النكرة وصلح الماضي هنا حالاً لمكان معنى الشرط ولا فرق بينها وبين "بما عَزَّ وهان"[٨] وهي بديعة أيضاً .

ومن الدليل على أن الواو بمنزلة "أو" قوله عليه السلام[٩] : "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدانه ويُنَصِّرانه ويُمَجِّسانه". قال الأستاذ أبو بكر:

---

(١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦) ، (٨) الكتاب (١٨٦/٣) .

(٧) وهي "سميناه" و"علمناه"

(٩) رواه البخاري ومسلم وهو بأو عند البخاري، كتاب الجنائز (٤٦٥/١) حديث ١٣١٩ تحقيق مصطفى البغا، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ، وفي مسلم بالواو، كتاب القدر (٢٠٤٧/٤) حديث : ٢٦٥٨ الطبعة التجارية .

الواو هنا على حد جمع الاسم، وتفريقُ الصفةِ سائغٌ كقوله[١] :

على ربْعَينِ مسلوبٍ وبالِي

وقال : يريد أنك تجعل الواو في معنى "أو" على كل حال كقوله:

... ... أجَدَّ وأخْلَقا[٢]

ألا ترى أن المعنى كل حق لها على كل حال . وقد تقدم[٣] جرى بما عزَّ وهان، على "لايفوتنك" .

وقوله[٤] : "فَبَعُدَت"أم" هنا حيث كان خبراً" . أبعدها لمكان الصفة والحال والمعنى الخبر، والجيد أن "أو" لا تصلح من هذا إلا من حيث تصلح الواو على معنى الشرط الواقع موقع الحال من المعرفة أو الصفة للنكرة .

وذكر "ح" أن الجزاء إذا كان بـ"أو" كان في تأويل ماكان منك، وبـ"أم" في تأويل أي ذين كان منك ؟ .

وقوله[٥]: "كائناً ماكانَ" انتصبَ "كائناً" على الحالِ و"ما" نكرةٌ موصوفة أو موصولةٌ. والعائدُ عليها في النية تقديره: من أمرِه أو نحوه . وقد يعود إلى "ما"، أي: ما كان، وهي في موضع نصب خبراً لـ"كائن"، وقد تكون فاعلةً بـ"كائن". والعائد - أيضاً - محذوف . وذكر يحيى أنها جزاء

---

(١) أنشده سيبويه في الجزء الأول (ص ٤٣١) وصدره :

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حليمٍ

وهو فيه منسوب لرجل من باهله وفي شواهد المغني للسيوطي (ص ٢٦٢) أنه لابن ميادة. وانظر الحاشية ٢ من صفحة الكتاب السابقة، وشرح أبيات المغني للبغدادي(٧٨/٦) .

(٢) جزء من بيت عقيل بن عُلَّفَة وقد تكرر الاستشهاد به فيما مضى .

(٣) ، (٥) سيبويه : وتقول خذه بما عز أو هان، كأنه قال : خذه بهذا أو بهذا أي لا يفوتنك على كل حال، ومن العرب من يقول : خذه بما عز وهان، أي : خذه بالعزيز والهين، وكل واحدة منهما تجزئ عن أختها . (١٨٤/٣، ١٨٥) .

(٤) الكتاب (١٨٧/٣) .

وأنشد(١) :

فلستُ مجاوِراً أبداً قُرَيشاً مصيباً رغْم ذلكَ من أَصابا

قال: هي محض الجزاء. وقد تقدم في أبواب "أو" "لأضربنه كائناً ماكان"(٢).

قال الأستاذ أبو بكر : "ولا أجيز على هذا "لأضربنه كان ماكان".

(١) المعاني (١٧٩/١) وفيه : فلست مقاتلا والبيت للحارث بن ظالم وهو من قصيدة له في المفضليات (ص ٣١٤) مطلعها :

نَأَتْ سَلْمَى وأمستْ في عَدُوٍّ تَحُثُّ إليهمُ القُلُص الصِّعَابَا

وروايته في المفضلية : "فلست بشاتم" .

(٢) الكتاب (١٨٧/٣) .

باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام

قوله(١) : "ثم أدخلت ألف الاستفهام" . ليست "ثُمَّ" هنا للعطف على ما تقدم، وإنما هي كقوله تعالى(٢) : ﴿ثُمَّ جعل منها زرجاً﴾ وقد تقدم بيانه في العطف و لم تُشرِك ما بعدها مع ما قبلها .

وقوله(٣) : " ثم أعدتَ حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلام إلا أن تستقبل الاستفهام" . يريد : لا يحسُن أن تُعيدَ النفي إلا مع إعادة الاستفهام، فإن لم تُعِدْ دخل في حكم الأول .

وقوله(٤) : "وإذا أرادوا معنى أنّك لست تريد واحداً منهما" . جاؤوا بها على مذهب الإباحة كالواو في قوله(٥) : "لستَ عمراً ولا بِشراً ـ أو بشراً(٦) ـ فإذا كررت الفعل جاءت على مذهب الإضراب .

جملة ما في هذا أنك إذا قلت : "أَلَست صاحبَنا أوَ لستَ أخانا ؟"، وفتحتَ الواو وكررتَ النفي أردت التقرير وأثبتَّ له كل ما ذكرته، لأنه مُقَرَّر في كل هذا، وإذا قلت : "ألستَ أخانا أو صاحبَنا" بأو، ولم تُعِدِ النفي ولا الاستفهام، فإنما تريد ألستَ واحداً من هذين . ولذلك قال(٧): "أَلستَ في بعض هذه الأحوال . وقال في الأول(٨): "ألستَ في هذه الأحوال". وإن قُلت

(١) الكتاب (١٨٧/٣) وعبارته : وذلك قولك : هل وجدت فلاناً عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون ثم ؟ أدخلت ألف الاستفهام . وكلام الشارح في العطف لم تتضمنه القطعة الموجودة .

(٢) سورة الزمر : ٦ .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (١٨٨/٣) .

(٦) لفظ الكتاب : "أو قالوا : أو بشراً" .

(٧) الكتاب (١٨٨/٣) .

(٨) المقصود بالأول تمثيل سيبويه بقوله : "ألست صاحبنا أو لست أخانا" .

"لستَ عمراً ولا بشراً، أوْ لست عمْراً أوْ بشراً" كانت إباحة، فإن كررت النفي مع "أو" فقلت " ألست صاحبَنا أوْ لست أخانا أوْ لست صديقنا، كانت أو منقطعة والمعنى: بل لست أخانا، بل لست صديقنا .

فالجملة الأولى ثابتة، وما بعد "أوْ" منفى في الموضعين ولهذا أشرت[١] في أول باب في انقطاع "أو" وقد بينه بعد في قوله : "لا بل لست صاحبنا" فعلى هذه المسائل مدار الباب، ولا يجوز أن تُدْخِل واحدةً منهما على الأخرى.

وإلى هذا المعنى أشار بقوله[٢] : "ولا يجوزُ كذا" .

وقوله[٣] : ولو قلت : أو لا تطع / كذا، انقلب المعنى . لا يريد فسد المعنى، وإنما يريد أن "أو" صارت منقطعة وصار المعنى لا تطع آثما بل لا تُطِعْ كفوراً. والأول : لا تطع هذا ولا هذا لأنها ضدُّ الإباحة . ٥٢

وإذا قال القائل : لا تطع هذا بل لا تطع هذا، صار المعنى : لا تطع واحداً منهما، والمعنى قريبٌ بعضُه من بعضٍ . وهذه "أو" نظيرةُ "أم" في الانقطاع.

وكان الأستاذ أبو بكر رحمه اللّه يعجب بهذه المسائل وكان يقول : "ذهب الذين كانوا يُحْسِنُونَها" .

---

(١) التمثيل للإثبات بين من كلام الشارح وقد مثل سيبويه للنفي بقوله : "ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت : لست بشراً أو لست عمراً أو قلت : ما أنت ببشر، أو ما أنت بعمرو، لم يجئ إلا على معنى لا بل ما أنت بعمرو، ولا بل لست بشراً ". (١٨٨/٣) .

(٢) سيبويه : ولايجوز أن تريد معنى ألست صاحبنا أو جليسنا أو أخانا وتكرر لست مع أو إذا أردت أن تجعله في بعض هذه الأحوال . (١٨٨/٣)

(٣) الكلام عن آية سورة الإنسان : ٢٤، قوله تعالى : ﴿ولا تطع منهم ءاثماً أو كفوراً﴾ .

"يحيى" في قوله تعالى(١) : ﴿ولا تُطِع منهم ءاثماً أو كفوراً﴾ "أو" هنا بمنزلة "ولا كفروا" و"أو" في الجحد والاستفهام والجزاء تكون بمعنى "ولا" .

قال(٢) : وقد تكون على مَنْ أَثِم أو كفر فينسق بها على المعنى . وإذا أعادوا مع حرف العطف ما تَقَدَّم حَدَث فيه ما لم يكن بعد كقوله : "ألستَ عمراً ولا بشراً"، ألا تراه في معنى "أو بشرا" . وهذه تفسير لكلامه .

ونَصَّ في الباب(٣) على أنَّ الهمزة تدخلُ على النفي فيكون الكلام تقريراً وغيرَه

وقوله(٤) : "لم يجئ إلا على معنى لا بل" . يريد : ولا يجوز أن تريد معنى الاتصال بـ"أو" إذا كررت الحرف لأنه لا يأتي في الخبر كذلك . لأن "أو" في هذه الأبواب كـ"بل" .

وقد ذكر(٥) في :

أَمْ هـل لاَمِنِي لـكَ لائـمٌ

أنه على كلامين، وأن الذين قالوا : أو هل جعلوه كلاماً واحداً .

ويريد بقوله(٦) : "لأنَّ هذه نظيرتُها في الاستفهام أم" لأن أوْ هاهنا منقطعة كـ"أم" في الاستفهام .

ومن العطف كالفاء والواو قوله تعالى(٧): ﴿أثُمَّ إذَا ماوقعَ ءَامَنتم به﴾ .

---

(١) سورة الإنسان : ٢٤، وانظر المعاني (٣/٢١٩) .

(٢) القائل هو الفراء المعاني (٣/٢٢٠) . وفي الأصل : على من ثم .

(٣) سيبويه : وقوله : ألا تأتينا أو لا تحدثنا . إذا أردت التقرير أو غيره ثم أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلام إلا أن تستقبل الاستفهام . (ص ١٨٧، ١٨٨) .

(٤) (٣/١٨٨)، ومثله قوله : "ما أنت ببشر، أو ما أنت بعمرو" .

(٥) جزء من بيت شعر هو بتمامه :

أبا مالكٍ هل لمتني مذ حَضَضْتَني

على القتل أم هل لامني لك لائم

سبق تخريجه والكلام عليه ضمن شواهد أخرى تجده (ص ١٧٠) .

(٦) الكتاب (٣/١٨٨) .

(٧) سورة يونس : ٥١ .

باب تبيان "أم" لِمَ أُدْخلت على حروف الاستفهام

الباب بين .

قوله(١) : "إذْ كانَ هذا النحوُ من الكلام لا يقَع إلا في المسألة" . وعليه بنيت، وتُرِكت مع الحَرْفِ كذلك لأنها هي .

وأما يحيى فإنه يجعلها إذا تقدمها استفهام كـ"بل"(٢) .

ونَصَّ سيبويه(٣) في البابِ على أنَّ "هل" لا تقَعُ إلا في الاستفهام إلا أن تدخل "أم" فـ"هل" على هذا في قوله تعالى(٤) : ﴿هل أتى على الإنسان﴾ على بابها. والله أعلم .

ووقع في بعض نسخ شعر عمر بن أبي ربيعة :

وليتَ سُليمى في المنامِ ضجيعتي هنالِكَ أمْ في جَنَّةٍ أمْ جَهَنَّمِ(٥)

فاستعملها استعمال أو .

وأنشد أبو العباس(٦) المبرد :

سائِل فوارسَ يربوعٍ بِشَدَّتِنَا أمْ هَلْ رأَونا بسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

فهذا وأشباهه تقوية لما ذكره سيبويه .

---

(١) الكتاب (١٨٩/٣) وفي الأصل : إذا .

(٢) أي : أن أم إذا تقدمها استفهام، راجع المغني، أم المنقطعة .

(٣) سيبويه : ولكنهم تركوا الألف إذا كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام . قلت : فما بال أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف ؟ قال : إن لم تجئ ههنا بمنزلة لا بل، للتحول من الشيء إلى الشيء . (١٨٩/٣، ١٩٠) .

(٤) سورة الإنسان : ١ .

(٥) ديوانه، العيني (١٤٣/٤)، الأشموني (١٠٥/٣)، شرح التصريح (١٤٤/٢) .

(٦) المقتضب(٤٤/١،٢٩١/٣)، وانظر كتاب الشعر لأبي علي الفارسي(٨٨/١)، الخصائص (٤٦٣/٢)، الأمالي الشجرية (١٠٨/١،٣٣٤/٢)، ابن يعيش(١٥٢/٨)، المغني (ص٣٥٢) شرح أبياته(٦٧/٦٠) ويروى أهل رأونا . واستشهاد المبرد على هذه الرواية.

وأما قوله[١] :

أمْ هل كبيرٌ بَكَى ... ...

فإنه رفع ما بعدها بالابتداء كما يرفعه وهي استفهام وكما ترك الأسماء على حدها . ويُضَعِّف[٢] قولَ الخليل ـ رحمه اللّه ـ مجيئها مع "هل" على حدها استفهام، وانظر قوله[٣] : للتحول من شيء إلى شيء فهو حسن .

---

(١) هو علقمة بن عبده حيث يقول :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم
أم حبلُها إذ نأتك اليوم مصروم

أم هل كبيرٌ بكى لم يقض عبرته
إثر الأحبة يوم البين مشكوم

وانظر : ديوانه (ص ١٢٩)، الكتاب (١٧٨/٣)، الأمالي الشجرية (٢٣٤/٢)، ابن يعيش (١٨/٤، ١٥٣/٨)، المفضليات (ص ٣٩٧) .

(٢) ، (٣) يريد ما قاله جواباً على سيبويه، وانظر حاشية ٣ من الصفحة السابقة .

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف[١]

من الأسماء ما لا ينصرف في التكبير وينصرف في التصغير نحو "سحر" . ومنها : ما ينصرف في التكبير ولا ينصرف في التصغير نحو "تَضَارُبٍ"[٢] .

هذه الترجمة يدخل تحتها جميع أبواب الصرف وترك الصرف، وهو من أبدع أبواب العربية وأضبطها لما صرفت العرب ومالم تصرف، وبيَّنه باباً باباً، وأَتَى في أكثرها بعجائب لا يشتغل بفهمها إلا من نوَّر اللَّـه بصيرته إلى هذا العلم ولَحِق بالمُحسنين فيه . ولضيقِ باع بعضِهم[٣] فيه اعترضَ على سيبويه وأوهن حُجَّتَه بزَعْمِهِ، وتعقب كثيراً منها بالنقض بلا معرفة ولا إنصاف .

ولا بد من ذكر مقدمةٍ هُنا يستعان بها على فهم أغراض الأئمة وصدق قَوْلِهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربية وسقوط الاعتراضات عليهم، وقد تَقَدَّم أكثرها في أول الكتاب، وذلك أن الأئمة - رحمهم اللّه - لَّما نظروا كلاَم العرب ووجدوه متسعاً لا تضبطه الحدود ولا يحصره القياس / ، أعملوا أنفُسَهم في حصر ما أمكن منه ورَدِّه إلى ٥٣
قوانين يُعمَل عليها . فيُعلم بذلك من كلام العرب ما لا يمكن ضبطه بالحفظ، فمن هنا احتاجوا إلى الكلام في أكثر العِلَل، ومالم يدخُل لهم تحت قياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يقاس عليه ولا عِلَّة عليه، فصار هذا النوع الذي يدرك بالقياس وهو الذي يسمى "النحو" و"العربية" أعظمَ في

---

(١) الكتاب (٣/١٩٣) .

(٢) راجع شرح الكافية للرضى (١/١٧٩)، عمل يوسف حسن عمر .

(٣) انظر أمالي السهيلي (ص ١٩) فما بعدها .

نفوسهم وأضبطَ لمعارفهم وأنبهَ للخواطر، وأنفعَ للناظر فيه وفي غيره من النوع الذي يسمى "اللغة" ويستوى في حمله العالِمُ والجاهلُ إذا قَيَّدَ الألفاظَ .

ولذلك قال ابنُ الجنّي(١) : قال لي أبو علي الفارسي : لأَنْ أعلم مسألةً واحدة من القياس أنبلُ وأنبهُ من كتاب لغةٍ عند عيونِ الناس، وقال : قال لي : بحَلَبَ سنة بضع وأربعين وثلاثمائة : لأن أخطِئ في خمسين مسألةً من اللُّغة ولا أخطئ في مسألةٍ واحدةٍ من القياس أَحَبُّ إلي .

قال المفسر : وبالقياس ضُبِط كلامُهم وبالتفتيش والنظر لُحِقَت أغراضُهم وعُلِم حقيقتُهم ومجازُهم وحُصِر أكثر ذلك، فجمعوا الكثير الذي لايضبطه الحفظ في القليل بالقياس، فاستغني من أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عِلِلهم وما قيدوه بذلك عن حفظ ما لا ينحصر إذ قد فاتهم الأخذ عن العرب فثبت بذلك للأئمة الفضلُ والزُلفى عند ا لله تعالى . فممَّا قَصَدُوا جَمْع الكثيرِ من الكلام الذي لا ينحصرُ ولا يدخل تحت الحفظ في النَّزْرِ بالقياس هذا البابُ الذي نحن فيه، وذلك أنهم - رحمهم اللّه - لما رأوا ما لا ينصرف يقابل في الكثرة ما ينصرف نظروا في الأصل منهما، فرأوا ما لا ينصرف يَفتقِرُ إلى موجبٍ يمنَعُه الصرفَ، وما يَنصرِف لا يفتقرُ إلى مُوجبٍ للصرفِ، عملوا أنَّ الأصل الصرفُ، فَبَحثُوا عن الموجبات لمنعِ الصرفِ فوجدُوها عشرةً : سبعةٌ إذا اجتمع منها في الاسم سببان مُنِعَ التنوينُ وهما : التعريف والعجمة، نحوُ إبراهيمَ وإسماعيلَ،

---

(١) الخصائص (٨٨/٢) .

والتعريفُ والعدلُ نحو عُمَرَ وزفَرَ، والتعريفُ ووزن الفعل نحو أحمدَ ويَزِيدَ، والتعريفُ والتأنيث نحو عائشةَ وزينبَ، والتعريف والألف والنون الزائدتان نحو عثمانَ وسَلْمانَ، و التعريف والتركيبُ نحو بَعْلَبَكَّ ورامَهُرْمُزَ، والتعريف وألف الإلحاق نحو أَرْطىً وعَلْقىً في حال التسمية بهما، والصفة ووزن الفعل نحو : أحمرَ وأصفرَ، والصفة والعدل نحو مَثْنى وثُلاثَ وموحدَ وثُناءَ .

وجميعُ هذا لا يمنَعُ الصرفَ إلا إذا كان بهذه الصفة، فإذا اجتمع التأنيثُ والصفةُ نحو : ضاربةٍ وقائمةٍ لم يَمْنَعا الصرفَ من حيث كان التأنيثُ غيرَ لازمٍ في مثل هذا، لأن التاء تخرج فيصير الاسم مذكراً وهو صفة، ولا يمكن ذلك مع التعريف فالمذكر لا يشركها في اللفظ مع العلمية، فلم يعتد بالتأنيث عنه إلاَّ مع اللُّزُوم . وكذلك إذا اجتمع التعريف ونوع من العجمة في نحو : آجُرٍّ، ولِجامٍ في حال التسمية بهما لم يمنعا الصرف لأن العرب صرفتها إلى كلامها وتصرفت فيها، فاستعملتها نكرات ومعارف فلما أجرتها مُجْرى كلامِهَا لم تُرَاعِ العُجمة فيها إلا إذا نَقَلَتْهَا إلى كلامِهَا أعلاماً لم تَتَصرَّف فيها.

وكذلك الوصف والعجمة نحو سِفْسِيرٍ وبُنْدَارٍ بمنزلة آجُرٍّ لردِّهما إلى كلامهم وتَصَرُّفهم فيها نكراتٍ فخفت عليهم .

وكذلك الجمعُ الذي يُشبه الآحادَ ليس عندهم علَّة، من حيث بقي على أصله في وزن الآحاد، بدليل أن الجمع المتناهي وهو الذي لا يشبه الآحاد إذا أشبهها في اللفظ صرف نحو ملائكة وصيارفة .

والعلل الثلاث الباقية تمنع واحدةٌ منها الصرفَ ألف التأنيث مقصورةً وممدودةً نحو حمراءَ وحُبلَى، والألف والنون في "فعلان، فعلى" نحو سكرانَ وعطشانَ . والجمع المتناهي الذي لانظير له في الآحاد، وهذه الثلاث إذا وجدت واحدة منها في الاسم امتنع من التنوين البتةَ / في ٥٤
المعرفة والنكرة وقامت العلة مقام عِلَّتين لوجود معناهما فيه، فجميع ما لا ينصرف قد انحصر إلى قياسٍ يُعمَل عليه .

وبهذا الذي ذكر الأئمة قرب حصر الباب، وسهل حفظه، واستغني به عن حفظ جميع ما تشتمل عليه هذه الأنواع التي لا يمكن حصرها بالحفظ، فلا فرق إذن بين قولك : كل اسم اجتمع فيه عِلَّتان من هذه العِلَلِ الموصوفةِ لا يَنْصَرِفُ، وبين قولك : كل فاعل ومبتدأ مرفوع، وكل مضاف إليه مخفوضٌ .

فهذه علل موجبة عند العرب مُطَّردة، فإذا علم أحدنا هذا جاز له أن يتجاوزه ويبحث عن أصول تلك العلل، ولأي شيءٍ صارت عللاً، فَإِذا وُفِّق لذلك وعَرَفها كان أعظمَ فائدةً، وأكثر تصرفاً، وأنبه خاطراً، وأبعد من الزلل، وأعرف بحكمة العرب من الأول، وكلاهما متبع ما وجد من كلامهم، وقد قالت الحكماء : من التمس البُرهانَ على كلِّ شيءٍ فهو أبلَهُ، لأنه لا فرق بين من التمس من المهندس إقناعاً ومن التمس من الخطيب بُرهاناً، وأن كلَّ واحدٍ منهما أبلَهُ، فمن التمس من المهندس برهاناً في صناعته فهو عالم حكيم وهمَّته الحق، ومن التمس من الخطيب إقناعاً على أن زيداً عفيفٌ هو أيضاً عالم حكيم، همَّته الحق وأعطى كل شيء حقه، ومن علل النحو ما هو برهان ومنها ما هو إقناع . ثم رأى الأئمة هذه الأسماء التي لا تنصرف منعت التنوين وهي معربة، فخرجت عن أصلها، فنظروا ما ليس فيه

تنوين وهو معرب فوجدوا الفعل المضارع فـاعتقدوا أن الاسم محمـول عليه في ترك التنوين، إذ الفعلُ محمول على الاسم في الإعراب كما تقدم بيانُه.

وهذا مُرادهُم بِشَبَهِ ما لاينصرف بالفعل، فلما دَخَلَ الاسمَ سببان مما تقدم أو سبب واحد يقوم مقامهما، فخرج عن أصله ودخلته الفرعية من جهتين، حُمِل على الفعل، إذ الفعلُ ثانٍ عن الحدث من جهاتٍ، منها إضمار الفاعل فيه، والحدث لايضمر فيه، ومنها الدلالةُ على الزمان المعيَّن، وبناءُ لفظه له والحدثُ لا يَدُلُّ عليه، فلما صار بمنزلته في الفرعية مُنع ما مُنِعه من التنوين، كما بنى الاسمُ لشبهه بالحروف في تَضَمُّنه معناه .

ولما لم يكن الفعل فرعاً عن الحدث في العَمَلِ لم يكن العمـلُ في جميع ما يعمل من الأسماء عِلّةً تمنعُ الصرفَ، فهذا هو الشبهُ الذي قَصَد النحويـون، فإن كانت العرب أرادته فهو ذلك، وإن كانت لم تـرده مع كونها حكيمةً فقد وجدَ النحويُّون هذا النوع من الاسم مُنِع ما مُنِعه الفعل من التنوين والخفض بالأسباب المذكورة، والشبه بينهما موجـود، فـاعتقدوه وقـالوا بـه، وأحسنُوا مع أنهم قد بَلَغُوا إلى مرادهم في حصر ما لاينصرف وسنبين كلَّ نوع في بابه إن شاء اللّه .

وغَيَّر أبو بكر بن طاهر الأبيات[1] التي قِيلَت في موانع الصَّرْفِ وزَادَ فيها علّةً وهي ألفُ الإلحاقِ فقال :

موانعُ صرفِ الاسمِ عشرٌ فهاكها
ملخصـةً إنْ كُنتَ في العلم تحرصُ

فجـمعٌ وتأنيـثٌ وعـدلٌ وعُجْمَـة
ووصْفٌ وتعريفٌ ووزنٌ مُخَصَّـصُ

وما زِيدَ في علقَى وعِمرانَ فانتبه
وعاشرُها التركيبُ هذا مُلخَّــصُ

---

(١) انظرما قيل من الأبيات في منع الصـرف في الكافيـة (ص ٦٢) وشـرحها لـلرضى (١٠١/١) .

هذا بابُ أفعلَ

قَسَّم أفعل أربعةَ أقسامٍ ذكرها في أربعة أبواب[١] .

واعلم أنَ الفعل فرعٌ عن الاسم، فإذا صار الاسم فرعاً من جهة واحدة لم يخرج عن أصله، فإذا صار فرعاً من جهتَين أو أكثر ضَعُفَ فَشُبِّه بما خَرَج عن أَصْلِه، وهو الفعل، ومُنع ما مُنِعَه من التنوين، وأُتبِعَ الجرةَ، ويستوي في هذا تشبيهُ البصريين والكوفيين . فإن قلت : إن الفعل فرعٌ عن المصدر كانت علةُ الكوفيين أنه فرعٌ عن الأسماء لأن المصدر عندهم مأخوذ من الفعل ! ولا تبال بكثرة العِلَلِ إنما هي بمنزلة الزائد على الثلاث / في الطلاق .

قال بعضهم: ولا تحتاجُ أن تقول : صار فرعاً من جهتَين، لأنه[٢] لما خرج عن أصله ولم يكن اسماً استحق البناء، ثم أُعرِبَ بالشبه، ومُنِعَ التنوينَ والجرَّ لما تقدم . فإذا خرج الاسم عن أصله بعلتين أو ما يقوم مقامهما جعل كالفعل في عدم التنوين والخفض لا غير، من حيث كان اسماً كما ذكرنا، فكل شيء جاء بزيادة الفعل المختصة به من الأسماء فهو غالب على الفعل، وكل شيء ورد من الوزن الذي لا يكون إلا له فهو مختص.

وقد رَوَى الرواةُ تركَ صرفِ ما ينصرفُ في الشعر كروايةِ مسلم بن الحجاج[٣] وغيره :

يفوقان مرداسَ في مجمع

---

(١) الكتاب (١٩٣/٣) فما بعدها .

(٢) أي الفعل .

(٣) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة (٧٣٨/٢)، صدره :

فما كان حصنٌ ولا حابسٌ

قائله العباس بن مرداس الصحابي، ويروى :

يفوقان شيخي في مجمع

ولا شاهد في هذه الرواية في البيت . وانظر : ديوانه (ص ٨٤)، أمالي السهيلي (ص ٢٢٧)، سيرة ابن هشام (٤٩٣/٢، ٣١٤/٧)، الخزانة (١٤٧/١)، وغيرها.

وفي ديوان عامر بن الطفيل للنابغة[١] :

ألا أبلـغ عويـمِـرَ عن زيـادٍ

ومنه : شُلَّت يدَا وَحْـشِيٍّ من قاتِلِ[٢]

ومنه قول عَمْرو بن عَدِيٍّ ابن أخت جَذِيمة[٣] :

أنا ابنُ عديٍّ حقاً فاعرِفيني

وهو كثير .

وأكد بقوله[٤] : "وأشبه هذا من الأفعال ما أُمَيْلحَ زيداً" يريـد أنـه ضارعـه من جهة التصغير، والأصلُ الوزنُ والزيادةُ إلاّ أنـه يقـول[٥]: "فَهُـو علـى حالِـه قبـل أن تُحَقّره من قِبَل أن الزيادة التي بها أشبهت الفعل مع البناء ثابتـةٌ" . وتشـبيهه بـ"أُبَيطِـرُ" و"أُهَيْنِمُ" أولى لأنه مضـارع "بَيْطَـرَ" و"هَيْنَـمَ" وليـس بتصغـيرٍ كمـا ضـارع "تَنْضُـبُ" "تَدْخُلُ" وقد تَقَدَّمَ بيانُ الفعلِ ما هو في أول الكتاب[٦] .

---

(١) ديوان عامر (ص ٢٢٠) وصدره :

فـإن مظنـة الجهـل الشبـاب

وانظر أمالي السهيلي (ص ٢٦) .

(٢) قائله حسان بن ثابت في رثاء حمزة بن عبد المطلب وهو في ديوانه (ص ٢٢٠) وصدره :

مـا لشهيـد بيـن أرمـاحـكم

وانظر أمالي السهيلي (ص ٢٦) .

(٣) صدره :

فـإن تستنكـري عمْـراً فإنّـي

وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور (ص ١٠٤)، وقافيته : فاعرفينا .

(٤) ، (٥) الكتاب (١٩٣/٣) وفيه من الفعل .

(٦) القطعة المتاحة لنا من الشرح لم تتضمن هذا الموضوع .

باب "أفعلَ" إذ كان اسماً
وما أشبه الأفعال من الأسماء[١]

ذكر في هذا الباب "أفعلَ" وكلَّ ما أشبه الفعل بالزيادة، وبيَّن ذلك غاية البيان .

"أفعلُ" في الباب الأول صفةٌ، ولا يَنْصَرِف في معرفة ولا نكرة، وقد بين ذلك في هذا الباب وأفعل في هذا الباب اسم غير صفة فلذلك انصرف في النكرة، لأنه لا علّة فيه إلا وزنُ الفعل .

وهذا البناء يكون في الأسماءِ والأفعالِ، وهو غالبٌ على الفعل، فلذلك لم يُصرف في التعريف، فإن سمَّيتَ بفعلٍ على هذا البناء كان أحرى ألاَّ ينصرفَ في التعريف أيضاً .

وكذلك إذا سمَّيت باسمٍ فيه زيادةٌ مختصة بالفعل، حمَلتَه على الفعل، وإن سميت بذلك الفعلِ نفسهِ فأقصى أمرِه أن يكون غيرَ مصروفٍ كالاسم الذي حُمِل عليه .

وفي هذا الباب بيان للزائد والأصل وبيانه في الأمثلة في آخر الكتاب[٢] .

وجعل "اليعملَ"[٣] و"اليرمعَ" اسمين حيثُ استعملْتها العربُ غيرَ ناعِتين، وكذلك فَعَلَ في الأمثلة .

قال أبو زيد : "واليعملةُ : النجيبةُ" . قال بعضهم : لا يكون اليعملُ[٤] إلا للذكور، وليس كما زعم، ومن الدليل على أن اليعملَ اسمٌ لا صفة قول القطامي[٥]:

فَرَحلتُ يعملةَ النجاء شِمِلَّةً   تُرضِي الذّميل إذا الزِّمَامُ عواها

---

(١) الكتاب (١٨٤/٣)، الباب الأول (١٩٣/٣) .

(٢) انظر الكتاب (٢٤٢/٤) فما بعدها .

(٣) ، (٤) الكتاب (١٩٤/٣)، وانظر : المنصف (١٦/٣)، شرح أبنية سيبويه لابن الدهان (ص ١٦٧)، المخصص (١٢٥/٧) .

(٥) ديوانه (ص ١١٨) تحقيق د.إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، وعواها : عطفها، والشملة : السريعة .

وقد أتبعها الأفوهُ في قوله[1] :

هابٍ هِبَلٌّ مُدِلٌّ يعملٍ هَدِجٍ طَفْطَافَةُ ذُو عَفَاء نِقْنِقٌ جَنِفُ

صرفه لدخول الهاء كقولهم : أرْمَل، وأرمَلة .

كراع[2] : واليرمَعُ : جمع اليَرمَعَه، الحصى البيضُ، وهي أيضاً الحجارة الرِّخوة .

وقوله[3] : "ولغةٌ بعضِ العرب" : نص بأنها لغة . وهو فِعلٌ سُمِّي به.

و"أعْصُرٌ" يَحْتَمِلُ أن يكونَ فِعلاً سُمِّي به، وأن يكون اسماً . وقيل: سُمِّي بقوله[4]:

أزهيرُ إن أباكَ غيَّرَ لونَه مَرُّ الليالي واختلافُ الأعْصُرِ

والرِّجازة[5] : ما عُدِل به مَيْل الحِمْلِ، وهي أيضاً مَرْكبٌ دونَ الهودجِ .

والرِّبابة : خِرقَةٌ تُجعل فيها القِداح، وهي أيضاً القِداح .

والقِمَطْر : أيضاً، الجملُ القويُ السريعُ، وهو أيضاً شِبْه سَفَطٍ من قَصَب، وذئبٌ[6] قَمِطْرُ الرِّجْلِ : أي شَدِيدُها، والهِدمْلَةُ : رملة .

ويعني: أن الألف في الرِّجازة والرِّبابة زائدة، والحروف التي تختص بالفعل أربعةٌ: حروف المضارعة، فالاثنان منها يكونان في الأسماء زائدتَينِ حتَّى يثبتَ غير ذلك،

---

(١) ديوانه (ص ٢١) .
ومعنى هاب : بطئ، هبل : ضخم مسن، والطفطاف : الرطب من النبات، وعفاء : كثرة النبت .

(٢) المنتخب في غريب كلام العرب (٢/٤٣٥) .

(٣) الكتاب (٣/١٩٤) .

(٤) هو منبه بن سعد بن قيس بن غيلان بن مضر، ويروى : أعمير، وأبني، وانظر: طبقات فحول الشعراء (١/٣٣)، الشعر والشعراء (١/١٠٥)، الخصائص (٢/٨٦)، المزهر (٢/٤٣٤)، التاج (عصر) .

(٥) انظر الكتاب (٣/١٩٥) .

(٦) انظر اللسان (قمطر) .

والاثنان يكونان فيها أصلاً حتى يَثْبُتَ غير ذلك، وسيأتي بيان ذلك في الأمثلة[1]، والزيادة / بابُها الأفعالُ، وإن كانت في الأسماء . ٦

وقال الفارسيُّ[2] وغيرُه : "وَلَق" "يَلِق" إذا أسرعَ، وأنشد :

جاءَتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشامِ تَلِقْ

بمعنى : تُسرع، فالهمزةُ فيه زائدةٌ . وقولهم : "مألوق" بالهمز دليلُ كونها أصلاً، ولو لم تكن أصلاً لقالوا : مولوقٌ، و"الأَوْلَق" الجُنون، وهو أيضاً الأحمقُ، فقول[3] سيبويه هو الصحيح، وكذلك أديم مرطيٌّ، ومأْرُوطٌ، فهمزة "أَرْطَى" تكون أصلاً وزائدة على هذا .

وقوله[4] : "يسمى تألُب" . وكذلك لو سميته بتولب لم تصرفْه لأنه "تفعَل"، قالوا : الوالبةُ : الزارعة التي تَنْبُت من عروقِ الزراعة الأولى . ووالبةُ الإبل: نسلُها وأولادُها .

قال الشيباني[5] : الوالبُ : الذاهبُ، يقال : ولب في ذلك الوجهِ، ووالبتُ الشيءَ : وصلتُه .

أبو زيد[6] : يقال : أَلَبَ الرجلُ يأْلِبُ أَلْباً : إذا جمع عليك القومَ وحرَّشَهُم، وأَلَّبَ تأْليباً مِثْلُها .

ع : الأَلْبُ[7] : الصغو ، يقال : النَّاسُ أَلْبٌ علينا ،

---

(١) الكتاب (٤/٢٣٥ ـ ٢٣٧)، ويعني بالاثنين يكونان زائدين حتى يثبت غيره الهمزة والياء، والآخرين النون والتاء . وقد صرح سيبويه بذلك في (٣/١٩٦ ـ ١٩٧) .

(٢) يتحدث سيبويه (٣/١٩٥) عن الزيادة في أولق، وانظر : التكملة (ص ٥٤٦)، وفي تهذيب الألفاظ (ص ٢٩٩) أنه للقلاخ بن حَزَن قاله في هجاء جُلَيْدٍ الكِلابي .

(٣) يقول إنما الزيادة في أولق الواو، قال : يدلك على ذلك قد ألق الرجل فهو مألوق . (٣/١٩٥) .

(٤) الكتاب (٣/١٩٦) .

(٥) اللسان (ولب) .

(٦) النوادر (ص ٥١١) .

(٧) المنتخب (١/٣٤٢) .

والأَلَبُ[١] لغةٌ في اليَلَب.

يعقوب[٢] : مِن يأْلِبُ أَلْباً شديداً : أي يعدو .

ويريد بقوله[٣] : وإنَّما قِيل له : تأْلَبٌ من اشتِقَاقِه[٤] يعني : الحِمار .

وقوله[٥] : "وتَوْلَبُ" . وقد يكون من وَلَبَ الزَّرعُ والشَّرُّ .

وقوله[٦] : "لأنَّه يُشْبِهُ إذهب" . يريدُ ليسَ تَشْبِيهُ ألف القطعِ بأَلِفِ الوصْلِ بأبعَدَ مِن تَشبِيهِ ألف الوصْلِ بأَلِفِ القَطْعِ .

وقوله[٧]: "في أوَّلِها الزَّوائد" . الزوائدُ عَشرة، مِنْها أربع لاَ تكونُ أولاً: الواوُ والهاءُ والسينُ واللامُ . فَإن جاءت السينُ تقدمتها الهمزةُ، وسيأتي بيانُها في التصريف .

سيبويه[٨]: "وكُلُّ اسْمٍ سُمِّي بِشيءٍ مِن الفِعل ليست في أوَّلِهِ زِيادةٌ، ولهُ مِثَالٌ في الأَسْماء انصرف، وإذا سُمِّي باسم في أَوَّلِه زيادةٌ وأشبه الأفعالَ لم ينْصَرِف. فهذا جملةُ هذَا كُلِّه" .

الطَّرِيدةُ[٩] : كالحَمُولة تكون للواحِدِ والجميعِ وقد ذكرها في الصفات.

وقوله[١٠] : "لأنَّ حالَ التاءِ والنونِ" . لَمَّا قرنَهُما خلطَهُما . ولم يأْتِ بالنون زائدةً في أول اسم . ووقع في الشرقية[١١] : " ومن قال : تُرْتُبٌ، صَرَفَ" لأنَّهُ وإنْ كانت فيه زيادةٌ فإنه قد خرَجَ من شَبَهِ الفِعْل" .

---

(١) في اللسان (ألب) : اليَلَبُ والأَلَبُ : البَيْضُ من جلود الإبل .

(٢) الألفاظ (ص ٢٨٥) .

(٣) ، (٥) ، (٩) ، (١١) الكتاب (١٩٦/٣) .

(٤) عبارة الكتاب : "تَأْلَبٌ مِن ذَلْك" . ولعل في نص ابن خروف سقطاً، وصوابه: "تألب من [ذلك، أي : من] اشتِقاقِه" .

(٦) ، (٧) ، (١٠) الكتاب (١٩٧/٣)، وانظر الحاشية ٣ .

(٨) الكتاب (٢٠٨/٣) .

قلتُ : وهذا حسن، وكذلك جميع ما خرج من شَبَهِ الفعل .

الكسائي : وما كان على "أفعلَ" صفة نحو أحمرَ وأصفرَ وأبلقَ وأحدبَ فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، سمِّيتَ به أو لم تُسَمِّ، فإن كان "أفعلُ" اسماً نحو أحمدَ وأفلحَ وأسلمَ انصرف في النَّكِرَة، أما الصفةُ فلا خلافَ في تَرْكِ صرفِ معرفتها ونكرتها في جميع الأحوال .

قال أبو الحسن[1] في كتابه الأوسط : "وما كانَ من "أفعلَ" صفةً فهو لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ نحو : آدمَ وآخرَ، وإنما يكون معرفةً إذا سميتَ به رجُلاً، ولم ينصرف في المعرفةِ ولا النكرةِ" . قال : والقياسُ أن ينصرفَ في النكرة . فهذا نصٌّ بما ذهب إليه سيبويه، ثم قاس بعدُ .

قال أبو زيد في لغاته : "قلت للهذلّي : كيف تقولُ للرجل له عشرون عبداً كلُهم أحمرُ . فقال : له عشرون أحمرَ . قال : فقلت له : فكيف تقول إذا كان يقال لهم أحمدُ . فقال : له عشرون أحمداً . فأجرى "أحمداً" ولم يجر أحمرَ" .

والذي وقع في الكتاب طرة[2] لأبي الحسن غَلَطٌ لأنه يخالف العرب، والصواب ما نَصَّ عليه في كتابه[3] من ترك الصرف . ثم ذهب إلى أن القياس للصرف لو قيل .

قال الأستاذ أبو بكر : "القياسُ ما ذكره[4] أبو الحسن على

---

(١) انظر المسائل المنثورة لأبي علي (ص ٢٠٥)، وقول سيبويه واعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك لأنه صفة، ثم قوله فإن سميت رجلاً بأفعل هذا، بغير منك صرفته في النكرة (٢٠٢/٣)، وشرح الأشموني (٢٦١/٣)، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية لعبد الأمير محمد الورد (ص ٩٢) .

(٢) الطرة ما وقع في نسختين من أصول الكتاب ونصه : "قال أبو الحسن : ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا كان اسماً، لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة، فقد ذهب عنه الذي كان يمنعه " . وانظر حاشية ٤ (ص ١٩٨) .

(٣) أي الكتاب الأوسط والنص هو ما جاء فيه آنفاً .

(٤) في صلب الشرح : ما قاله . وأثبتنا ما في الحاشية .

قول سيبويه في باب جمع النساء والرجال، ومنعه من جمع "أفعلَ" الصفة على "فعل"[١] من حيث زالت الصفة بالتسمية، ثم نهى عن مثله بعد في الباب .

قلت : وقد أجاز ذلك وقالته العرب، وأنشدوا[٢] :

أتاني وعيدُ الحوصِ من آلِ يامِنٍ
فيا عبدَ عمروٍ لو نهيت الأحاوِصَا

فجَمَع "أحوصَ" على "حُوص" وهو علم، فهذا دليل مراعاة الصِّفة في العلم، والعرب قد تذهب بالأعلامِ مذهبَ الصفات، وتجعل فيها حُكمها من الاشتقاق يُحْرِزُ معنًى، ألا ترى / إلى دخول الألف واللام في الفضلِ والعباسِ ٥٧
لإبقاء معنى الصفة، فإذا نكر ذلك الاسم قوي فيه ذلك المعنى، ومن ذلك قوله تعالى[٣] : ﴿إنها لظَى، نزاعةً للشوى﴾، نصب بعضهم نزاعة وأعمل فيه ما في "لظَى" من معنى الفعل، وكأنَّ العربَ لم تقصد هذا، وإنما راعت فيه رجوعَه إلى حالةٍ أشبه فيها نَكرتَه الأولى، ألا ترى أنَّ الفِعل إذا نُكِّر بعد التسمية لم يرجع إلى حالته الأولى التي كان فيها صفةً، لأنه لم يكن[٤] صفةً إلا فعلاً، وهو الآن في التنكِير اسمٌ .

---

(١) أجاز سيبويه جمع أحمر على أحمرون وأحامر ثم قال :
ولا تقول الحمر لأنه الآن اسم وليس بصفة . (٣٩٨/٣) .
وجاء في آخر الباب قوله : "وفعلوا ما ذكرت لك بالصفة إذا صارت اسماً، كما قلت في الأحمر : الأحامر، والأشقر الأشاقر، فإذا قالوا : شقر أو شقران، فإنما يحمل على الصفة". (٤٠٤/٣) .

(٢) الشاهد للأعشى في ديوانه (ص ١٤٩)، وانظر : المخصص (١٠٢/١)، شرح ابن يعيش (٦٢/٥)، اللسان (حوص)، الخزانة (١٨٣/١)، والمعروف : من آل جعفر .

(٣) سورة المعارج : ١٤، ١٥، وقرأ الجمهور برفع نزاعة وبالنصب قرأ ابن أبي عبلة وأبو حيوة والزعفرني وابن مُقْسم وحفص واليزيدي في اختياره . وانظر البحر المحيط (٣٣٤/٨) .

(٤) في أصل النص لم يتمكن وما أثبتنا جاء في الحاشية وهو أوفق .

ويُضعِّفُ قياسَ[1] أبي الحسن إجماعُهُم على صَرْفِ مافيه تاء التأنيثِ في التنكِير بعد التسمية، وتاء التأنيث فيه ثابتة والصفةُ في نحو : عائشةَ، وفاطمة، فراعوا حال التنكير الأول الذي لا تثبت فيه الهاء، و"أفلحُ"[2] في مسألة الكسائي فِعْلٌ ولذلك انصرف في النكرة، وأحمدُ صفةٌ[3] بمِن فإذا نكَّرته بعد التسمية لم يرجِع إلى حاله في الصفة، لأنه لا يكون فيه إلا بمِنْ .

وكذلك "أسلمُ" كـ"أحمدَ" ويمكن أن يكون فعلاً فأُجرِى في النَّكِرَةِ المُشْبِهة للنكرة .

وقوله[4] : "وليس لك أن تغيِّر البناء" الفعل كالحرف في هذا، وعلى قياس "إِبّ"[5] حين لم تقطع تترَك منه همزةَ الوصل، والقياسُ ما ذكره هنا لضعفِ ذلك في ثبوت الهمزة مع حركة ما بعدها، فاعتلَّ من وجهين .

وقوله[6] : "إن اشتَقَقْتَه من الفعل" لا يجوز أن تَشتَقَّه إلاَّ للتسميةِ لكثرتِها.

وقوله[7]: "لأن هذه الهاء بمنزلَةِ الألِف زائدةً"، يريد بَدَلاً من الهمزة.

وقوله[8] : "بمنزلة قولك في تَغْلِب" شَبَّهه بـ"تغلب" لمكان حرف المضارعة.

---

(١) قوله : والقياس أن ينصرف في النكرة، إثر قوله السابق : وما كان من أفعل صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

(٢) مثل الكسائي بأفلح لأفعل إذا كان اسماً ضمن أمثلة أخرى تكون منصرفة في النكرة، راجع المسألة في قوله الذي مر بنا قريباً .

(٣) أي أفعل تفضيل .

(٤) الكتاب (١٩٨/٣، ١٩٩) .

(٥) الكتاب (٣٢٣/٣) .

(٦)، (٧) الكتاب (٢٠٠/٣) وفيه : إذا اشتققته .

(٨) انظر حاشية ٥ من صفحة الكتاب السابقة .

ومن مسائل الباب أن تسمى بـ"إِنْطِلق" و"إِستَخْرِجَ" فلا يُصْرَف في المعرفة لأنك سميت بفعلٍ، ولا نظير له في الأسماء، وتقطع الهمزةَ، وكذلك إن سمَّيتَ بشيءٍ يكون على مثال الفعل، ولا يكون له أصل في الأسماء، لم يُصْرَف في التعريف أيضاً .

وإن سميته بما يكون على مثالِ ما لا ينصرف نحو "سراويلَ" لم يَنْصَرِفْ في معرفةٍ ولا نكرة، لأنه أشبَه "مساجدَ" ولم يكن له أصلٌ في الآحاد.

وكذلك "بَقَّمَ" و"خَضَّمَ" و"بَذَّرَ" هي أعجمياتٌ ولم توافق اسماً ووافقت الفعل، فلم تُصرف في التعريف للتعريف ووزنِ الفعلِ . وكذلك "نَرْجِسُ". و"تُضَيْرِبُ" مما لا ينصرف في التصغيرِ وينصرفُ في التكبير .

الفارسي[١] : "إذا وافق تصغيرُ ما ينصرف تصغيرَ ما لا ينصرف لم يُصْرف كما أنه إذا وافق تصغيرُ ما لا ينصرف تصغير ما يُصرف صُرِف" .

ووقع في الشرقية[٢] بعد قوله : "ويخرج إلى ما لا ينصرف كما تخرج "هندُ" في التحقير إذا قلت : هنيدةُ إلى ما لا ينصرف البتة في جميع اللغات" وكذلك[٣] "أَجَادِلُ" اسم رجل إذا حقَّرتَه لأنه يصير "أُجَيدِلُ" مثل "أُمَيْلحَ" وإن سميت رجلاً بِهَرِقْ. قلت : هذا هَرَيْقُ قد جاء، لا تصرف" . ثبت هذا فيها عوض ما في الرباحية .

---

(١) التعليقة .

(٢) ، (٣) الكتاب (٣/٢٠٠) .

باب ما كان من أفعلَ صفةً في بعض اللغات

هذا الباب يرجع إلى استعمال العرب فما استعملت منه تابعةً فهو صفةٌ، وما لم تستعمل منه نوَّنت فيه الاسمَ "كأَجْدَلٍ" و"أخيلٍ" و"أفعىً"، فصرفت وجمعت على أفاعيل . ومن الدليل على ذلك جمعه في الحديث خضراء على "خَضْرَاوَات"[١] وقد يُجمَع على أفاعلَ وهو صفةٌ كـ"أراقم" كما ذكر .

والأبرقُ : لونٌ فيه حُمْرةٌ وبياضٌ وسوادٌ، وأَجْرَوهُ صفةً .

والأبعثُ : من البُعْثَةِ، وهو لونٌ يضرب إلى الكُدْرةِ .

وما لم يصرفوه من هذا الباب وقد استُعمِل استعمالَ الأسماء فإنَّهم راعوا فيه الصِّفَة فكأنها صفةٌ قامت مقام الموصوف، وهو الذي أشار إليه أبو الحسن[٢] .

---

(١) المقتضب (٢/٢١٥) وفيه الخضروات، وهو خطأ، وحاشيتها رقم ٣ وحاصل ما نقله المحقق ـ رحمه الله ـ عن المحدثين أنه حديث ضعيف إسناده غير صحيح .

(٢) قال أبو الحسن : ينصرف أحمر وما أشبهه في النكرة إذا قال كان اسماً لأنه إنما منعه من الصرف أنه صفة ذهب عنه الذي كان يمنعه . التعليقة .

باب أفعَلَ منك

قوله(١) : "ولا تقول : هذا رجل أَصْغَرُ، ولا هذا رجلٌ أكبَرُ، قد ألزم قبل هذا أَوَّلَ الحذفَ في قولهم(٢) : "مُذ عامٍ أوَّلَ" وصَرَفَهُ في النكرة .
٥٨ قال أبو الحسن في الأوسط : وما / كان على أفعلَ ليس بصفة فهو ينصرف في النكرةِ، ولا ينصرفُ في المعرفة نحو "أسلمَ" و"أحمدَ" لأنَّكَ لا تقول : رجل أسلمُ ولا أحمدُ، يعني : مِنْك .

وقولُه(٣): وتقول : "لو سَمَّيْتَه أفضَلَ مِنْكَ" يعني بالكلمتين لأنك إن نكَّرتَه رددته إلى أصلِه .

وأما "أجمعُ" و"أكتعُ" و"أبصعُ" و"أبتعُ" فهي أسماءٌ فتنصرفُ في النكرة بعد التَّسمية بها، وتعريفها عنده بنية الإضافةِ ككل، إلا أنه ظهر المضافُ إليه في "كُلٍّ" ولم يظهر هنا، وا ستُغْنِي عن إظهارِه بما تَقَدَّم ظاهرها، إلاَّ أنَّكَ قد تُظْهِرُها في كلٍ، وحكمُها هنا أضعفُ حيث لم يظهر منها . ويبعد أن تكون أعلاماً .

وذكر في بعض أبواب الأحوالِ : وأما كلُّهم وجميعُهُم وأجمعونَ وعامتهم وأنفسهم فلا يكنَّ أبداً(٤) إلا صفة، يعني تأكيداً . قد تكون كلٌّ كعامَّةٍ وجميع غير تأكيد(٥) .

---

(١)، (٣) الكتاب (٢٠٢/٣) .

(٢) الكتاب (٢٨٨/٣) .

(٤)، (٥) سيبويه : لأنها إنما تُوصَفُ بها الأسماء ولا تبنى على شيء . (١١٦/٢) .

باب ما لاينصرفُ من الأمثلةِ وما ينصرف

موضوعُ هذا الباب[١] على أن المثالَ، إذا لم يَختّصَّ بشيء واحدٍ كان مصروفاً أبداً، ألاَ ترى أن قولَك "كُلُّ أفعلٍ" يحتمل أن يكون مثالاً للاسمِ والفعلِ والصفةِ، وليس بفعلٍ ولا اسم ولا صفة فلم يخلُص لواحدٍ منهما فتصرفه إذا قلت: "كلُّ أفعلٍ" فإذا خلص لواحد منهما صُرِفَ إذا كان اسماً، وفُتِحَ إذا كان فعلاً، وأعرب من غيرِ صرفٍ إذا كان صفةً، كقولك : هذا رجلٌ أفعلُ، لأن "أفعلَ" هنَا مثالٌ للصفةِ لا يشرك فيه الاسمُ، لمَّا وضعتَه موضِعَ ما لا ينصرف لم تصرف . فإن وضعتَه موضعَ مُنْصَرِفٍ صرفتَ المثال، نحو قولك : "هذا رجل فَعْنَلًى"[٢]، لأنه مختصٌ بالمذكر، وكذلك كل "فُعْلَى"[٣] غير مصروفٍ، لأن هذا المثال مُخْتَصٌ بألف التأنيث، وكذلك كل "فَعْلاءَ" غيرُ مصروف أيضاً لأنه مختصٌ بالتأنيث، فهما مثالانِ لما لا ينصرف البتَة، ولهذا قال : وتقول : "هذا رجل أفعلُ منك"، فلم تصرف لأنه لم يَشْرَكِ الاسمَ هنا فهو مثالُ الصفة، وكذلك كل "أفعلَ زيدٌ" هو مثال للفعل ولم يشركه فيه غيره فجاء بالمثال محكيا على بنائه في الفعل، وذكر معه الفاعلَ فوقعت الجملة محكيةً بعد "كلّ"، و"أَفْعَلَ" هنا مثالٌ للفعل، وليس بعاملٍ في الفاعل، لأنه لم يستقر فعلاً في الكلام ولكنّه تمثيلٌ مُثِّل به عامِلُ الفاعل فَجَرى عليهِ حكمُه، كما جرى على مثالِ الوصفِ ذلك .

---

(١) الكتاب (٢٠٣/٣) .

(٢) الكتاب (٢٠٥/٣) .

(٣) الكتاب (٢٥٥/٤) .

وخطأ أبو عثمانَ[١] المازنيُّ سيبويهِ في تَرْكِ صرف "هذا رجلٌ أفعلُ" قال: لأنه مثالٌ لا صفةٌ .

وهو قول ساقط، وقد علمنا أنه مثال، لكنّه لما لم[٢] يشركه الفعلُ والاسمُ أُجرى عليه حكمُه كـ"آدمَ" و"أحمرَ" .

وخطأهُ أبو العباسِ في ذلك، وذهبَ مذهبَ سيبويه، ثم حُكِيَ عنه اتّباعُ المازني في قوله، وليس بشيء لما ذكرنا .

وكذلك قال في "كُل أفعلَ زيدٌ" هو فِعلٌ عاملٌ في فاعله و لم يَجْعَلْهُ مِثالاً، قال[٣] : ولذلك لزمه الفتحُ وهو حكاية .

ووقع في "الشرقية"[٤]:"أفعلَ زيد" مثل "أكرَم زيدٌ" إنّما أفعلَ كنايةٌ عن فعلٍ ماض.

---

(١) الكتاب (٢٠٤/٣) وجاء في التعليقة: قال أبو عثمان: أخطأَ ينبغي له أن يُصرَفَ وإلا نقضَ جميع قوله، لأن أفعلَ ليس بوصفٍ إنما هو مثالٌ للفعل وليس يمتنعُ إلا من صرف أفعلَ الذي هو صفة، قال أبو العباس: لم يصنع أبو عُثمانَ شيئاً، قال أبو علي: إنما قال أبو العباس ذلك لأن أفعلَ الواقِع بعد الموصوف لا يكونُ إلا صفةً كما أن أفعلَ الذي ارتفعَ بهِ زيدٌ لا يكونَ إلا فعلاً، فقد اختص أفعلُ بعد الموصوف بأنه وصف وخرج عنه الإشاعة التي كانت فيه، وكل مضاف إليه، و لم يبق على أنه مثال يعم أمثلة فقول سيبويه إذا صحيح .

وفي المقتضب قال أبو العباس : وكان المازني يقول هذا رجل أفعل، فيصرف أفعلاً هذا ويقول : لأنه ليس بنعت معلوم، وأما أفعل زيد فيجعله فعلاً، لأنه قد رفع زيداً به، وهو مذهب، وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا فإذا قلت (أفْعَلُ) إذا كان نعتاً لم ينصرف (أفْعَلَ) لأنه معرفة، وإنما بدأت به لذلك، فكأنك قلت : هذا البناء إذا كان نعتاً (٣٨٤/٣) .

وذهب السيرافيُّ إلى الصرفِ قال: والقولُ عندي أنه ينصرفُ، لأنا رأيناهُم حيث وصفوا بأفعل الذي هو اسم في الأصل صرفوا وذلك قولهم: هؤلاء نسوة أربع، ومررت بنسوة أربع. انظر شرحه على الكتاب (٨٢/٣)، وانظر حاشية رقم ١ من صفحة الكتاب السابقة، والنكت للأعلم (٨١٧/٢) .

(٢) لم ساقطة في الأصل وجاءت كلمة (في) زائدة قبل قوله : الفعل والاسم فحذفناها لأنه أوفق .

(٣) المبرد : ولكن لو قلت: كل أفعل زيد مفتوح لم يكن إلا هكذا، لأنك قد رفعت به زيداً، فأخلصته فعلاً، ووقعت (كل) عليه، لأنه عامل ومعمول فيه، فهو حكاية المقتضب (٢٨٤/٣).

(٤) لم يرد في المطبوع .

ثم رجَعَ الأستاذُ أبو بكر لقول المازني في "أفعلَ زيدٌ" وقولُه الأولُ صوابٌ لما ذُكِر قبل .

وقوله(١): "يكون وصفاً لا تصْرِفُه" . هذا نصٌّ صحيحٌ أن "أفعلَ" إذا ثبت في الوصفِ فهو غيرُ مصروفٍ إلاّ أن يكونَ اسماً وُصِفَ به لمعنى فيه . وقوله : "قلتُ(٢): فكيفَ تصرفُه" يريد كيف صرفت المثالَ . وقوله(٣): "فإنما "أفعلُ" هنا اسم". جعله اسماً لأنه مثالٌ وليس بالصفة وقوله(٤) : "وتقول : "أفعلُ" إذا كان وصفاً لم أصرفْه" . ترك صرفَ "أفعلَ" هنا لأنه اسمٌ معرفة ابتدأ به ليُخْبَرَ عنه، وقد قال في بابٍ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصُ شائعاً في الأمة(٥) : "وكذلك ابنُ أفعلَ"(٦) . لمّا ابتدأ به جعله اسماً ولم يصرفه، وصار بمنزلةِ الذي كنى به عنه.

ثم قال(٧) : " وقال ناس : كلُّ ابنِ أفعلَ" . فلم يَصْرِفْ أيضاً وقد صار هنا نكرةً، غير / أنه مثال للمعرفة لما ينصرف مختص به . واختار الأستاذ على هذا أن ٥٩
تقول : كلُّ أفْعَلَ في الكلام فهو وصفٌ أو معرفة، ولا يُشْبِهُهُ لأنه جَرَى في الكلامِ معرفةً غيرَ مصروفٍ فمُنعَ الذي مَثَّلَهُ بِهِ الصرفَ .

وقوله(٨) : "كلُّ أفعلَ في الكلامِ لا أَصرِفُه" . هذا يجوزُ في آدمَ وغيره من ألفاظِ الصفاتِ، ولا يجوزُ في المثالِ كما ذكرنا .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٢٠٣/٣) .

(٥) الكتاب (٩٣/٢) .

(٦) ، (٧) سيبويه : وكذلك ابنُ أفعل إذا كان أفعل ليس باسم لشيء .

وقال ناس : كلُّ ابنِ أفعل معرفة لأنه لا ينصرف، وهذا خطأ لأن أفعل لا ينصرف وهو نكرة، ألا ترى أنك تقول هذا أحمر قُمُدٌّ فترفعه إذا جعلته صفة للأحمر، ولو كان معرفة كان نصباً، فالمضاف إليه بمنزلته . (٩٩/٢) .

قال السيرافي : يعني أنَّ ابنَ أفعل وإن كان لا ينصرف فهو نكرة إذا لم يجعل علماً لشيء، كابنِ أحقبَ وهو الحمارُ وهو نكرةٌ تدخل عليه الألفُ واللامُ فيصيرُ معرفةً، كقولك مررت بابنِ الأحقب . وانظر حاشية ٢ من صفحة الكتاب السابقة .

(٨) انظر الحاشية السابقة .

() الكتاب (٢٠٤/٣) .

وقوله(١) : " وإنما مثّل به الفعلَ" . هذا هو القياس وعليه قوله(٢) :

جَزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ

لأنه لا يَخُصُّ شيئاً من غيره، ألا ترى أنه تمثيلٌ لِكُلِّ شيءٍ فحكمُه حكمُ شيءٍ وبناء، ومنه ـ والله أعلم ـ ﴿وفعلتَ فَعْلَتَكَ التي فَعَلْتَ﴾(٣)، وكذلك قوله(٤): ﴿فعلتُها إذًا وأنا من الضَّالين﴾ .

وقوله : "وكذلك إذا قُلتَ : هذا رجلٌ فعلانُ" . يكون على وجهين : منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ . فالذي لا ينصرفُ من "فعلانَ" ما كان مؤنّثه "فَعْلى" نحو "غَضْبَان" و"سَكْران"، والذي ليس مُؤَنَّثه "فَعْلى" منصرفٌ نحو : "ندمانَ" و"نصرانَ" .

وأما "فَعْلًى" و"فِعْلًى" فلا تكون ألفهما إلا للإلحاق . و"فَعْلى" و"فِعْلى" ألفهما للتأنيث .

فينبغي على ماأصَّلَ في الباب أن تقولَ إذا أردت(٥) الإلحاق كل "فِعْلًى" و"فَعْلًى" ينصرف لأن ألفهما للإلحاق، وكل "فِعْلى" و"فَعْلى" لا ينصرفُ لأنَّ أَلِفَهُمَا للتأنيثِ لأن التنوينَ يمنع الاشتراك، وألف التأنيث تمنعُهُ أيضاً، ومشى الأستاذ أبو بكر ـ رحمه الله ـ على ما زعم سيبويه، ولم أره إلا بعدَ موته رحمه الله .

---

(١) الكتاب (٣/٢٠٤) .

(٢) صدره :

جَزَى ربُّه عنّي عديَّ بن حاتمٍ

وينسب للنابغة ولأبي الأسود الدؤلي ولعبد الله بن همارق وهو في ديوان النابغة (ص ٢١٤)، وأبي الأسود (ص ١٢٤)، وانظر : الخصائص (١/٢٩٤)، الأمالي الشجرية (١/١٠٢)، اللسان (عوى)، ابن عقيل (١/٤٩٦)، الأشموني (٢/٥٩)، الهمع (١/٦٦) .

(٣) سورة الشعراء : ١٩ .

(٤) سورة الشعراء : ٢٠ .

(٥) في الأصل : أراد .

وقول سيبويه في رواية الرباحي في آخرِ المسألة يدل على ما ذكرت لأنه قال(١) : "وإن شئت قلت : كل "فَعْلَى" أو "فِعْلى" فلم تُنَوِّنْ، لأنَّ هذا الحرفَ مثالٌ فإن شئت أنَّثْتَ وجعلتَ الألفَ للتأنيثِ، وإن شئتَ جعلتَ الألفَ لغيرِ التأنيث" . انتهى نصه .

قلت : وإذا جُعِلَت لغيرِ التأنيث لم تكن إلا للإلحاق، ونُوِّنَت، ولم يدخل تحتها التأنيثُ فلم يَشْتَرِكَا كاشتراكِ "أفعلَ" و"فعلانَ" وكلُّ مثالٍ مُشْتَرَكٍ فلا بد من تنوينِه إذا قلت : كُلُّ كذا .

وكل مثال من هذين منفردٌ بحكمه، وهما قولان، والآخر أظهر، فتدبَّره فإنه غريب .

وقوله(٢) : "لأن هذا الحرفَ مثالٌ"، يريد : هذا الاسم، وأعاد الضمير في "أنَّثْه" عليه، والأسماء تُذكَّر وتُؤنَّث على المعنى .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٢٠٥/٣) وحاشيتها رقم ٧ .

باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً

قال في الباب(١) : "فكل اسم سُمِّيَ بشيءٍ من الفعلِ ليست في أولِه زيادةٌ ولـه مثال في الأسماءِ انصرف، وإن سمَّيته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف"، ثـم قـال : "هذا جُمْلَةُ هذا كلِّه"(٢) . وهو حسن .

وقوله(٣) : "كما أن "يزيدَ" و"تغلبَ" يصير بمنزلةِ "تَنْضُبٍ" و"يَعْمَلٍ" إذا كان اسماً".

هذا التشبيه على القلب، بـل "تَنْضُبٌ" و"يعْمَلٌ" يصيران بمنزلة "يزيدَ" و"تغلِبَ" لأنهما فعلان والآخران اسمان في أولهما الزوائد المختصة بالأفعال، ولا يخلو أن يُسَمَّى بالفعل وفاعِلِه فيكونَ محكياً، وليس من الباب، أو بالفعل فارغاً من فاعِلِه وهو الذي يتكلَّمُ عليه .

وعيسى بن عُمَرَ(٤) لا يصرف فعلاً ماضياً فارغاً من فاعله أشبه الأسماءَ أو لم يُشْبِهْهَا. وعليه حَمَلَ قوله(٥) :

أنا ابنُ جلا ...

واحتج به . و سيبويه يجعله جملةً محكيةً، سُمِّي بـالفعل بضميرٍ، واحتـج سيبويه بصرفِ رجل سُمِّي "كَعْسَبًا"(٦) . وقول سُحَيْم ابن وَثِيلٍ الرِّيَاحي:

---

(١) الكتاب (٣/٢٠٦) .

(٢) ، (٤) الكتاب (٣/٢٠٨) .

وفيه يسمى وبعد قول الشارح وهو حسن إشارة إلى تتمة في الحاشية لم أتبين مـاهي من أثر ما اعتراها من طمس .

(٣) الكتاب (٣/٢٠٦)، وفيه إذا صارت اسماً .

(٥) جزء من بيت سحيم الآتي ولتخريجه انظـر : الكتـاب (٣/٢٠٧) . النكـت (٢/٨١٨)، المعاني الكبير (ص ٥٣٠)، الكامل (ص ١٢٨، ٢١٥)، مجلس ثعلب (ص ٢١٢)، أمـالي القالي (١/٢٤٦)، ابـن يعيـش (١/٦١، ٣/٥٩، ٤/١٠٥)، المقـرب (ص ٦١)، الخزانـة (١/١٢٣، ٢/٣١٢، ٤/١١٢)، شرح شـواهد المغـني (ص ١٥٧، ٢٥٤)، العيـني (ص ٣٥٦)، الهمع (١/٣٠) .

(٦) الكتاب (٣/٢٠٦) .

أنا ابنُ جلا وطلاَّعُ الثَّنَايا مَتَى أضعِ العِمَامةَ تعرِفُوني

شاهدُه فيه : حمْلُه على الجملةِ والحكايةِ، كما بيَّن، والمعنى : أنا ابنُ المشهور في الكرمِ والشجاعةِ والجرأةِ، يُقال في المَدْح : هو طلاَّعُ الثَنايا وطَلاَّع أنجُدٍ، وهي الطُرُق في الجبال، جمعُ ثَنِيَّة وجمع نَجْدٍ .

ويريد قوله :

متى أَضَعِ العمامةَ تَعرِفُوني

كناية عن الصلع والشيب، فيريد أنه إذا أزال عمامته ظهر صلعه وشيبُه فَعُلِمَ أنَّه صاحبُ تَجْرِبَةٍ، والعرب تَمْدَحُ بذلك، ومنه قول الآخر[1] :

ولا يقومُ للحروبِ والفَزَعْ إلاَّ ذَوُو الشَّيبِ وأصحابُ الصلعْ

وقال الآخر : / ٦٠

إذا ما القلاسي والعمائمُ أُخنِسَت فَفِيهِنَّ عن صُلْعِ الرِّجَالِ حُسُور[2]

ومن الدليل أيضاً قوله[3] :

أَخُو خَمسينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّى

وقيل : إذا حسرتُ اللثام عن فمِي أعريت عما جئتُ إليه فعرفتموني بما كان يبلغكم عنِّي، والأول أظهر .

وقول أبي الحسن[4] : "وقد جاء مثل "ضُرِبَ" اسماً معرفة قالوا : بنو دُئِلَ، وهم رهطُ أبي الأسود الدؤلي" . دُئِلَ عنده مُسَمىًّ بالفعلِ، ويقال : دَأَلَ يَدْأَلُ، وفي مجالس ثعلب[5] : "جئتنا

---

(١) لم أهتد إلى قائله .

(٢) مجالس ثعلب (٥٢٤/٢)، الغريب المصنف (١٧٣/٢)، اللسان (حسر)، وقائله العجير السلولي ويروى : أدرجت .

(٣) لسُحيم بن وَثِيل الرِّياحي وعجزه :

وَنَجَّذَني مُداورةُ الشُّؤون

وانظر : الأصمعيات (ص ١٩)، الغريب المصنف (٧٩/٢) .

(٤) انظر الكتاب (٢٠٧/٣) وحاشيتها رقم ٦، و (ص ٢٠٨) .

(٥) لم أجده في المطبوع .

بدُؤَلاَتِكَ وتُؤَلاَتِك" وهي الدَّواهِي، الواحدة : دُؤْلة وتُؤْلة مثل تُحْفَة، ووقع له في الأبنية : " الدُّئِل" : دويبَّةٌ، وأنشدوا(١) :

جاؤُا بجيشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُه　　ماكانَ إلا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

وذكر كُراع : الدُّئِل والرُّئِم . وقيل : الدُّئِل : الدَّاهِية والتخفيف في الدِّيل على قياس قلب الهمزة ياءً ثم حَذَفَ ضَمَّةَ الدالِ ونَقَلَ إليها كسرةَ الياء، وفيه بُعْدٌ، والأظهر أنها لغةٌ أخرى كالدُّئِل، كلٌ واقعٌ على مسماه .

وأما "بَقَّمَ"(٢) و"شَلَّمَ" و"خضَّمَ" و"بذَّرَ" فلا تنصرف في المعرفة لأنَّها لا نظيرَ لها في الأسماء، ووافقت الفعلَ فمُنِعَتِ الصرفَ .

وشاهد أبي الحسن في بيت كثيِّر(٣) عزة هو(٤) ترك صرفِ "بذَّرَ" وهو اسمُ ماءٍ، للتعريفِ ووزن الفِعل .

والأسماءُ الأربعة في البيت بدل من الأمواهِ لأنها أسماءُ مياهٍ، وإن كان "شلَّمَ" و"بَقَّمَ" و"خضَّمَ" أعجمياتٍ فإنَّ العُجْمَةَ في النكرات لا تُؤَثِّر، ولا تكونُ العجمة مؤثِّرةً إلا إذا نُقِلَت أعلاماً من كلامِ العَجَمِ .

قال المازني(٥) : قال الأخفش : إن صيرت "بقَّماً" أصلا في الأسماءِ وهو أعجمي أعْرِبَ صرفتَ فعَّلاً كُلَّه لأنه في مثال الأسماءِ، قال : وأخطأ، لو كان كما يقول لصرفنا باب مساجدَ ومناديلَ

---

(١) قائله كعب بن مالك، ديوانه (ص ٢٥١)، شرح السيرافي على سيبويه (١٤/٨٤)، إصلاح المنطق (ص ١٦٦)، شرح شواهد الشافية (ص ١٢)، العيني (٤/٥٦٢)، الاقتضاب (ص ٤٦٨)، الأشموني (٤/٢٣٩) .

(٢) الكتاب (٣/٢٠٨) .

(٣) قوله :

سقى اللّهُ أمواهاً عرفتُ مكانَها

جراباً ومَلْكوماً وبَذَّرَ والغَمْراً

ديوانه (٢/٨٠)، المنصف (٢/١٥٠، ٣/١٢١)، ابن يعيش (١/٦١)، الخزانة (١/٣٨٥).

(٤) في الأصل : هي .

(٥) التعليقة لأبي علي .

لأنَّ في الأعجمية سراويلَ، ولكنا لا نجعل الأعجمي أصلاً للعربي والدليل على ذلك أنه ليس في العربية مثلُه .

قال الفارسي(١) : أشبه فِعْلاً إذا كان اسماً لم ينصرفْ، ولم يُشْبِه من الأفعال ما إذا كان اسماً انصرف نحو "ضارِبْ" إذا أمرت و"ضارَبَ" إذا أخْبَرْت.

و"شَلَّمَ" اسمُ بيت المقدس .

الفارسي(٢) : ليس كونُ الاسم خارجاً من أمثلةِ الأسماء يَمْنَعُ صرفَهُ، بل كونُه على بناءِ المختص بالفعلِ وعلى زيادَتِه يَمْنَعُ من صرفِه .

قلت : وهو قول سيبويه، وجميعُها لا ينصرفُ في التعريف، وينصرفُ في التصغير والتنكير لزوال شَبَهِ الفعل عنه .

وأما التسمية بـ"ضَرَبا"(٣) و"ضَرَبُوا"(٤) فلا بُدَّ من إلحاق النونِ كما أنك إذا سَمَّيتَ بـ"يَضْرِبا" و"يَضْرِبُوا" المجزومَيـن والمنصوبَيْـن رددتَ النون كما فعلتَ في "أولى" و"ضارِبي" المضافَين وأشباهها .

وعلةُ سيبويه أن ألفَ التثنية وواو الجمع لا يكونان إلا مع النونِ، فلما كان الفعل الماضي مبنياً على الفتح حذفوا النونَ من الماضي المثنّى ضميرُه والمجموع أيضاً فصار حذفُ النونِ منهما للبناء كفتحِ المفردِ، فصيَّروا الفتحةَ في "ضَرَبَ" كالنصبةِ في "لن يضربَ" وحذفُ النونِ للبناءِ كحذفِها للإعراب كما جعلوا الكسرة في "هيهاتِ" المجموعِ كالفتحة في "هيهاتَ" المفردةِ وكلاهما مبنيّ، وكما فعلوا في التسمية بـ"ضَرَبَتْ"

(١) التعليقة، وأول كلامه : "بَقَّم أشبه" ... الخ .

(٢) التعليقة .

(٣) الكتاب (٣/٢١٠) .

(٤) الكتاب (٣/٢٠٩) .

حيث رددت التاءَ إلى أصلِها فَوُقِفَ عليها بالهاءِ كالأسماءِ كذلك رددت "ضربَا" و"ضَرَبُوا" في التسميةِ بهما إلى أصلهما فأثبت النُّونَ.

وكذلك المضافُ لما قطعتَه عن الإضافة للتسميةِ رددتَ إلى الأصلِ. ووقعَ معنى هذا الكلام لابن السراج[1] قال : "إنما رددتَ النون لأنها كانت "ضربُون" في الأصل، ولكنها لما بُنِيَت حذفت لأن الماضيَ مبني على الفتح، والنصبُ عنده نظيرُ الفَتحِ، فمن ثَمَّ رددتَ النون حين سمَّيتَ" . والدليل على أن هذه الألف التي لِلتثنية والواو التي للجمع لا يلحقان إلا بالنون قولك : "رَجُلانِ" و"مُسْلِمَان" و"يَضرِبَانِ" و"يَضْرِبُون" انتهى .

ووقع لأبي إسحاق[2] / كلام كأنه رواية . ١

قال ابو أسحاق : "إنما رددت النونَ لأنها كانت فعْلاً ثم سمَّيتَ به، ومثل هذه الزيادة في الأسماء [لازمةٌ][3]، والدليل على ذلك أن هذه الألف التي للتثنيةِ والواو التي للجمع لا تلحقان الأسماء إلا بالنونِ، تقول : "مسلمانِ" و"مسلمونَ" . وهذا الذي ذكر أبو إسحاق أسهلُ، وفي الأول صنعةٌ وقياسٌ، وكان كل واحد منهما عند الأستاذ أبي بكر صالحاً . ولا يكون شيءٌ من هذا إلا أنْ تكون الألفُ والواوُ علامتينِ مجرَّدتين من الضميرِ، ولا تكونُ هذه الألفُ والواوُ إذا تأخَّرتَا إلا ضميريْن، وكذلك في الأمرِ، فإن سمَّيْتَ بشيءٍ من ذلك حكيتَ، وتجوز الحكايةُ في

---

(١) الأصول (٢/٨٢) .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٢٢) .

(٣) موضعها مطموس في الأصل ولعل هذا مراد الشارح يؤيده موضعها كلامه التالي وقد صاغ كلام الزجاج بعبارته وهو من منهجه كما أسلفنا في التعامل مع كلام العلماء وربما أثبت النص بحروفه .

جميع ذلكَ، وإن لم يكن في الفعلِ ضميرٌ، وهو قليل في الكلام على ما يـأتي في حكايـة الحروفِ والأفعالِ و الأسماءِ .

وقوله[١] : "وكذلك يَضْرِبُون" يريد أنه إذا سُمِّي به وأُعْرِب بالواو كان في النصب بالياء كـ"زيدِين" و"عَمْرِين" يكون جميعُ ما فيه الواو والنون والألف والنون من المعرب بمنزلةٍ واحدةٍ رفعُهمَا، [وجرُّهمـا][٢] ونصبهُمَـا باليـاء، و لم يُـرِدْ أنَّ "يضرِبُـونَ" كـ"ضَرَبُون"، في إعرابـه بـالحروفِ والحركـاتِ، لأن الزيـادةَ والـوزنَ يمنعـان تنوينَـه إذا أُعرب بالحروف .

وتأَوَّل المبرد[٣] عليه أنه جعل "يضرِبُون" بمنزلة "ضَرَبِين" في كلِّ حال، ورد عليه وأخطأَ عليه وعلى نفسه، لأنه تأوَّل خَطَأً، وردَّ به . ونَصُّ سيبويه[٤] : "وكذلـك "يَضْرِبُون" في هذا القول" أي إذا أعرب بالحروف هو بمنزلة "ضربين" يكـون في الرفـع بالواو وفي النصب والجر بالياء .

وقوله[٥] : "وصِرتَ كأنك سمَّيْتَ بـ"يَبْرِينَ" . يريـد أنَّـكَ تقـول "ضَرَبِـينُ" كما قُلْتَ : "يَبْرِينُ" وهي اسم بلدة .

ومثَّـل بهـا مـن حيـث شُـهِرت في الكـلام ولم يـرد أن "يـبرينَ" إذا سميـتَ بها مذكراً وجعلتَ الإعرابَ في النون صرفتَ، لزيادة اليــاء أولاً والمثـالِ ــ كمـا تـأول عليه المبِرد ثم رده عليه، وتشبيه سيبويه صحيحٌ بديع، و"يبرِيَن" لا ينصرف في التعريف علـى كـل حـالٍ لمكـان الزيـادةِ في أولـه، والـوزن، عَنيت بلـداً أو رجـلاً ؟ وسـيبويه هو الذي علَّم بهذا .

---

(١) الكتاب (٣/٢٠٩) .

(٢) مكانه طمس

(٣) الانتصار (ص ٢٢٧، ٢٢٨) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣/٢٠٩) .

أُعلِّمُهُ الرِّمايَةَ كُل يَّومٍ فلمَّا اشتَدَّ ساعدُهُ رمانِي[١]

وقالوا : هذا ضُرُبَةُ قَدْ جَاءَ[٢]، كما قالوا : "رُطَبَةٌ" و"هُمَزَةٌ" اجتمعت أربع حركات، لأن التاء لم تُبْنَ الكلمة عليها، وكلامه على "ضَرَبَا"[٣] كالكلام على "ضَرَبُوا" سواء .

وقوله[٤] : "وإنَّما كَفَفْتَ النونَ في الفِعْلِ" . يريد أن الماضي مبنيٌ على الفتح، فلما احتيجَ إلى تثنيةِ الضمير وجمعِهِ كان من حقِّه أن يأْتِيَ بالنونِ على طريقةِ الأسماءِ، والفِعل المضارع، فلما كان الواحدُ منهما جاء في الاثنين والجماعةِ كذلك، فصار حذفُ النون بناءً كما كانت الفتحةُ بناءً في المُفرد، فلما سميت بِهِ خرج عن الأفعالِ، فجاء على طريقةِ الأسماءِ، فرجعت النونُ بعد الألف .

وأما المضارعُ فمعربٌ، والنونُ فيه ثابتةٌ، كالضمة في المفرِد . وقوله[٥]: "ووافقت النصبَ" . يريد ووافقتِ الفتحةُ النصبَ كما وافقتِ النصبةُ البناءَ . يريد حين قلت "لن يضربا" لقولك "لن يضرب" وقد بين في أول المسألة .

وقوله[٦] : "وإن سميتَ رجلاً "ضَرَبْنَ" أو "يَضْرِبْنَ" لم تصرف" . يُرِيدُ : إذا كانت علامةً غيرَ ضميرٍ أعربتَ و لم تَصْرِف، وإن كانت النونُ ضميراً حكيت.

وقال أبو علي[٧] : "إن جعلتَ النونَ علامةً للجمع فليس في الكلام مثلَ "جَعْفَرْ" فلا تَصْرِفْه، وإن جعلتَها علامة للفاعلات حكيته، فهو في كلا الحالتَين غيرُ منوَّن، ثم قال : ليس كونُ

---

(١) قائله معن بن أوس وهو في ديوانه (ص ٧٢)، صنعة الدكتور نورى القيسي وحاتم صالح الضامن سنة ٧٧م، مطبعة الجاحظ، بغداد . وروايته فيه (استد) والبيت مع ثان ينسبان لعُقَيْل بن عُلَّفَة المُرّي وينسب أيضاً لمالك بن فهم وانظر اللسان (سدد)، واسْتَدَّ من السَّداد والقَصْد .

(٢) - (٦) الكتاب (٣/٢١٠) .

(٧) انظر التعليقة .

الاسم خارجاً من أمثلةِ الأسماءِ يَمْنَعُ الصرفَ، لكـنْ كونُـهُ على بنـاءِ المختـصِّ بـالفِعْلِ وعلى زِيَادَتِهِ يَمْنَعُ من صَرْفِهِ، فَمَنْزِلةُ "يَضْرِبْنَ" إذَا سَمَّيتَ بِهِ فارغاً فِيمَنْ قالَ: "أَكَلُوني البراغيثُ" مِنْ قَتَلْنَ فِعلاً منزلة "تغلِب" اسما من "تضرب" فعلا، والحمد لِلَّه / . ٦٢

باب ما لحقته الألف في آخره

هذا الباب(١) لألفِ التأنيثِ المقصورةِ، ولألفِ الإلحاقِ .

أما ألفُ التأنيث فبُنِيَت الكلمةُ عليها ولَزِمَت، ولذلك قامت مقـام عِلَّتين، وهي ألفٌ غيرُ منقلبة عن شيء، ولم تُلْحِق بناءً ببناء، وقد استدل علـى ذلـك بقولهم : "جَمَزَى"(٢)، في الباب، ولَمَّا دخلت للتأنيثِ وثَبَتَت في الكلمة، وقـد يكـونُ مـا قبلها ثلاثُ حركاتٍ، خالَفَت أَلِفَ الإلحاق، لأنَّه لا يكـون قبلهـا ثـلاثُ حركـات، فتتـوالى أربعُ متحركاتٍ، فكان دخولُها للتأنيثِ علةً، وبناءُ الكلمة عليها علةً، فلم ينصرف مـا دخلت عليه في معرفة ولا نكرة، ودخلت على ثلاثةِ أحرفٍ متحركة لكونها سـاكنة غيرَ مبدلةٍ من شيء، وألفُ الإلحاق منقلبةٌ عن ياء، أو واو، وبُنِيَت الكلمةُ عليهـا وهـي مُلحقَة بالأصول، ويدخل عليها تاءُ التأنيث، كما ذكر(٣)، فلم يكن الإلحاقُ علةً إلا في الموضع الـذي لا تدخلـه الهـاءُ، وهـو التعريـفُ، فـلا ينصـرف الاسـمُ الملحـق في حـال التعريـفِ، وينصـرفُ في التنكـير . ودليـلُ كـون الألـف في "مِعْـزًى"(٤) للإلحـاق تنوينُهـا، تصغيرُهـا، علـى "معـيزٍ" ولـو كـانت للتـأنيث لقيـل "مُعَـيْزَى" كـ"حُبَيْلَى"، ولم تُصْرَف في النكرةِ والتصغير، و"أَرْطًى" بمنزلتها . واسـتدَلَ(٥) بتذكـيره على أن الألـف ليسـت للتأنيـث، لأن تسميـة المـذكـر بما فيـه ألفُ التـأنيـث قليـل،

---

(١) الكتاب (٢١٠/٣) .

(٢) الكتاب (٢١٢/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٢١١/٣) .

ولذلك قال : "ومما يُقوِّى"(١)، والفراء(٢) لا يُجيزُ تسميةَ المذكرِ بما فيهِ الألفُ . وقد ذكَرَ بعدُ دخولَ التّاءِ في "بُهْمَى"(٣) وهي ألفُ تأنيثٍ فقيل : "بُهْماة" .

وحكى يحي(٤) "أُخْرَاةٌ" وتكونُ فيهما للإلْحَاقِ في قولِ من أثبَتَ(٥) "فُعْلَلاً" كـ"خُجْدَبٍ" و"طُحْلَبٍ" و"ضُفْدَعٍ" و"بُرْقَعٍ" وهو صحيح .

وقوله(٦) : "وكينُونَتُه وصفاً للمذكر يدلُّكَ على ذلك "، يريد يَدُلُّكَ على أن الألفَ في "حبنطىً" للإلحاقِ أنَّ ألفَ التأنيثِ لا تدخلُ في وصفِ المذكرِ، فهذا نصٌّ. واستدل أيضاً بقولهم(٧) "حبنطاة" وهو حسن .

وقول العَجَّاج(٨) :

يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مُكُورِ

(١) سيبويه : "وكذلك الأرْطَى كلُّهم يصرف وتذكيرُهُ مِمَّا يُقَوِّى على هذا التفسير".

(٢) وذلك حيث يقول : "فأما المدَّةُ والياءُ فلا يقعان لمذكر في حال أبداً" . المذكر والمؤنث (ص ٥٧)، ت . د. رمضان عبد التواب .
قال محققه : وهي ليست ياءً إلا في الخَطِّ أما النطق، فهي فيه ألفٌ مقصورة ..
وسيأتي تفسير الشارح لذلك بعد قليل .

(٣) الكتاب (٢٥٥/٤) .

(٤) المعاني (٢٣٩/١) .

(٥) الذي أثبت ذلك هو أبو الحسن سعيد بن مسعدةَ الأخفش، ومن ذهب مذهبه قال ابن يعيش : "أضاف أبو الحسن بناءً سادساً (يريد على أبنية الرباعي المجرد) وهو فُعْلَلٌ نحو خُجْدَبٍ، قال : وسيبويه لا يُثْبِتُ هذا الوزن، ومثّل له ببُرْقَع وطُحْلَب وقُعْدَد، فهذا وإن كان الضَّمُّ فيه المشهور إلاّ أن الفتحَ قد جاء عن الثقةِ فلا سبيلَ إلى رَدِّه، ويؤيِّد ذلك أنهم قالوا : سُؤْدُد بمعنى السيادة فهو من لفظ سيد وعُوطَطٌ من عائطٍ، فإظهار التضعيف فيهما دليل على إرادة الإلحاق بجخدب" . شرح الملوكي في التصريف (ص٢٦ ، ٢٧) .
وانظر المسألة في : الكتاب (٢١٥/٣)، التكملة (ص ٥٤٠)، المنصف (٢٧/١)، إصلاح المنطق (ص ١٠٢)، التبصرة والتذكرة (٧٨٤/٢)، الرضى على الشافية (٤٨/١ ، ٤٩).

(٦)، (٧) الكتاب (٢١٢/٣) .

(٨) الكتاب (٢١٢/٣)، وحاشيتها رقم ٥، ديوانه (ص ٢٩)، مجالس العلماء (ص ٥١)، شرح شواهد الشافية (ص ٤١٧)، اللسان (مكر)، (علق) .

شاهده فيه : ترك تنوينُ "علقَى" والألف فيها للتأنيث، ومنهم من يُنوِّن ويجعلها أَلِفَ الإلحاقَ، وتدخلُ عليها التاء، فيقال : "علقاةٌ" .

يَصِف وَحْشِياً يرعى في خِصْبٍ ضُروبَ الشَّجَر، واستعار له السَّنَّ لأنه إذا سَمن صار له بريقٌ كالحديدِ المَصْقُول، ويَسْتَنُّ من ذلك .

ويريد(١) بقوله : "يُكَسَّرُ عليهِ الاسمُ" يُبني عليه، وكذلك : "وكَسَّروا هذا البناءَ"(٢) بمنزلة بَنوا من قولهم : "كَسَرَ الطائرُ جناحيَه" إذا ضمَّهُما . قال(٣) :

ومسحِهِ مرُّ عُقَابٍ كاسِرِ

وتنفرد "فَعَلَى" كـ"جَمَزَى" و"فُعَلَى" كـ"رُحَضَى" و"فُعْلَى" المضمومة بألف التأنيث، وتشترك مع أَلِفِ الإلحاق في "فَعْلَى" و"فِعْلَى"، فإذا دَخَلَتِ الممدُودة خَلَصَتْ "فَعْلاءُ" لها، و"فُعَلاءُ" و"فَعَلاء"(٤) كعُلَمَاء(٥)، وقَرَماء، و"فُعْلاءٌ" و"فِعْلاءٌ" للإلحاق، وسيذكر في موضعه(٦) إن شاء اللّه.

وسَمَّى ألف التأنيث ياءً، لقلبها إليها في التثنية والجمع نحو "حُبليان" و"حُبليات" .

والقَبَعْثَري(٧) : الممتلئ . قال يعقوب(٨) : وتقول هَذِه مُوسَى حديدٌ، بغير تنوين، وهي "فُعْلَى" عن الكسائي(٩) من "مَاس"، "يَمِيس" .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٢١٣) .

(٣) أنشده سيبويه في الإدغام وهو بتمامه :

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحِي مِرُّ عقابٍ كاسِرِ

الكتاب (٤/٤٥٠)، وحاشية رقم ٢، ٣، ٤، قال محققه والشاهد فيه : "إخفاء الهاء في مسحه"، وسيبويه يسميه إدغاماً وهو يعني الإخفاء لأن الإخفاء عنده ضرب من الإدغام، وإلا فإن الإدغام لا يجوز في البيت لئلا ينكسر، وفي بعض أصول الكتاب قول أبي الحسن الأخفش : لا يجوز الإدغام في مسحه ولكن الإخفاء جائز .

وانظر أيضاً : المحتسب (١/٦٢)، المخصص (٨/١٣٩)، اللسان (كسر) .

(٤) في الأصل : وفعلى .

(٥) كذا: كعلماء. والمعروف التمثيل بالمفرد نحو الخيلاء والنفساء وما أثبت محرف؛ ولعلها كعلواء. انظر المزهر (٢/١٤٧) .

(٦) الكتاب (٤/٢٥٧) .

(٧) انظر الكتاب (٣/٢١٢) .

(٨) ، (٩) إصلاح المنطق (ص ٣٥٩) .

وقال عبد اللّه[١] بن سعيد الأُموي : هو مذكر لا غير، تقول هـذا مُوسًى كما ترى، وهـو مـن أويسـتُ رأسَـه : إذا حلقتَـه بالُموسى" . وقـال أبـو يوسـف[٢] : أنشدنا الفراءُ :

فإن تَكُنِ المُوسى جرت فوقَ بظرِها   فـمـا خُـتِـنَـتْ إلا وَمَـصَّـانُ قـاعـدُ

ومن لم يصرف في التنكير الجنسي فهي "فُعَلى" لا محالة .

والصواب ما ذكر سيبويه[٣] في العلـم أن "مُوسـى" و"عِيسـى" أعجميَّـان، ووزنهما "مُفْعَل" و"فِعْلى"، والياء للإلحـاق، نقـلاً إلى العربـي في حـال التعريـف، ولم يُصرفا في التعريف وصُرفا في التنكيرِ . ووزنُه لهمـا دليـلٌ علـى أنـه يـزن الأعجميـة إذا جاءت على مثال العربية لَّما صَرَّفَتْهَا العربُ على مُثُلِها حين عرَّبتها وهو القيـاس. ومـن رد / ذلك فقد أخطأ، ألاَ تـرى إلى تصغير "إبراهيـم" "بُريهيـم" لما لم يكـن لـه وزن، حذف منه ما لا يُخِل به مما يُزاد، ولو كانت الألـف فيهمـا زائـدة للتـأنيث لم ينصرفـا على حال . ٦٣

وأما مُوسى الحديد فمُفْعلَ من أوسيتُ رأسه في قول من قال هـذه موسًى حَذِمَة[٤]، وهي مؤنَّثة بغير علامة، كما ذكر في البيت[٥]، ومن منع صرفهـا في النكـرة كانت عنده فُعْلى من "ماس"، وهي حكاية يعقوب، وحكى فيها التذكير كما تقدم في قول عبد اللّه بن سعيد، وقد أعاد سيبويه ذكرها فيما يُجعل[٦] زائداً .

---

(١) إصلاح المنطق (ص ٣٥٩) .

(٢) إصلاح المنطق (ص ٢٩٦) .

(٣) الكتاب (٣/٣١٣) .

(٤) أي : قاطعه .

(٥) يريد البيت الذي أنشده الفراء آنفاً .

(٦) الكتاب (٤/٣١٠) .

باب ما لَحِقَته ألفُ التأنيثِ بعدَ أَلِفٍ

قوله(١) : "واعْلَم أنَّ الألفينِ لا تُزَادَان إلا للتَّأنيث"، هذا صحيح، لأن ألـف الإلحاق الممدودة لا تُزاد ألفا مع الألف التي قبلها، وإنما تزادُ يـاء أو واواً فتنقلـبُ ألفـاً، وقد ذكره(٢) بعدُ، وزيادتا الإلحاق أيضاً تزادان معاً، ولا تَقُل : إن الثانية زيدت فـألحق مثل عِلْبَا بدرهم، ثـم زِيـدَتِ الأُولى لتُلحِقَـه بِسِـرِدَاح، بدليـل قولهـم : قُرطـاطٌ(٣) فلـو زيدت الثانية وحدها لم يكن لقُرطَطَ مثال يلحق به، لأنه ليس في الكلام "فُعْلَلٌ" .

قلت(٤) : وهذه العلة ساقطةٌ عند من أثبـت "فُعْلَـلاً" كمـا ذكرنـا، فزيادتـا الإلحاق زيدتا معاً، وأُلحِقَ الاسمُ الثلاثي بقُرناس من قَرْنَـس البـازي : إذا ألقـى ريشَـه، ومثل سيبويه بقُسْطاس وهو مضاعف مُلحَق بغيره، والملحق إنما يشبَّه بالأصلي لكنه لمـا جاء قبله بمثال صحيح أتبعه المُلْحَق .

وقوله(٥) : "والألف إذا كانت" ... نص بأنها زيـدت ألفـاً، واليـاء والـواو أمسُّ بالألف من الهمزة، لأن بدل الألف من الياء والواو، وبدل الياء والواو من الألـف أكثر من بدل الهمزة من الألف، وإنما تُبـدل منهمـا في المِثْلَيْـنِ غالبـاً إذا لم يكـن سـبيل إلى التصحيح، فإن صلح لم يكن بدلٌ، فالهمزة عنده بدل من الألف، يقول(٦) : وجَرَتِ الهمزةُ مَجـرى الألف في جميـع أحوالِـها، لأنه ليس في الكـلام "فَعْلاَل" غير مضـاعف

---

(١) الكتاب (٢١٤/٣) .

(٢) الكتاب (٢١٥/٣) .

(٣) برذعة الحمار .

(٤) انظر ما سبق (ص ٢٢٣)، وحاشيتها رقم ٥ .

(٥) الكتاب (٢١٤/٣) .

(٦) الكتاب (٢١٤/٣ ـ ٢١٥) .

فيُلْحَقَ به، وقد ثبت في الباب[١] بعد .

وقوله[٢] : "يعني الهمزةَ" . ناقص، بل يعني الهمزة والألف .

وقوله[٣] : "واعلم أن من العرب من يقول : قُوباءٌ" . يريد أنه عندهم مصروفٌ مذكر فيكونُ ملحقاً بقُرناس .

يعقوب[٤] : قال الفراء : وليس في الكلام فُعْلاء، مضمومة الفاء ساكنة العين إلا حرفان : الخُشَّاء، وهو عظم ناتئٌ خلف الأذن، وقُوباءٌ، والأصل فيهما التحريك .

وقد يمكن أن تكون "غَوْغَاء" ملحقاً وإن كان سيبويه[٥] قد قال : لم يُلْحَقْ بشيء والتضعيفُ فيه أحسن، لأنه يكون كقَضْقَاضٍ ضوعِفَت عينُه ولامُه . ومن جعله للإلحاق فيه كان من باب الفيف[٦] لا محالة، وذلك يُؤْنِسُ بالإلحاق فيه، ومثال الغَوْغَاءِ الدَّأْدَاءُ لما كان بناءُ ألف التأنيث الحية لا يجوز أنْ تلحقَهُ ألف الإلحاق كما لَحِقت تَتْرَى وعَلْقَى لم يُشبه ألفُ قُوباء ألف صَحْراء فإن قيل : فقد ضارعتها نُونُ سكرانَ . فيقال : للاختصاصِ وللوزنِ وللزيادةِ .

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣/٢١٥) .

(٤) إصلاح المنطق (ص ٢٢١) .

(٥) سيبويه : وأما غوغاء، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف، ومنه من يجعلها بمنزلة قضقاض، فيذكر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد . (٣/٢١٥) .

(٦) الفيف والفيفاء الأرض القفر، قال أبو عثمان : وأما الفيفاء فالألف زائدة، لأنهم يقولون: الفيف فيحذفون الألف . المنصف (٢/١٧٩، ١٨٠)، وانظر التكملة (ص ٣٤٠) .

باب ما لحقته نون بعد ألف

المبرد[١] : سألتُ أبا عثمانَ : لِمَ زعم أن أصل بناء فَعْلانَ لغَضْبَانَ وما أشبهه ؟ فقال : مِن قِبَلِ أن الزيادة للفعل، وأشبهُ الأسماءِ بالأفعالِ الصفاتُ لأنها تحتاج إلى الموصوفِ كما يحتاجُ الفعل إلى الفاعلِ، فلما أن كانت زيادةً علمنا أن أصلَها للفعل وإن لم تَكُن مِثْلَ ما أشبَهَ الفِعْلَ .

وقوله[٢] : " وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألفٍ كألف حمراءَ، لأنها على مِثالِها" ... إلى آخر كلامه، يريد أنهم جعلوها كألف حمراء، وهذا صحيح، أجروا عليها حُكْمَها في ترك الصرفِ في المعرفة والنكرة، لما ذكر لاتفاقهما في البناء والزيادتين ولكون المذكر فيهما غير جار على المؤنث/ لأن المؤنث في أحدهما ينفرد ببناء لا يشركُه فيه المؤنث، فجرى الحكم فيهما في منع ٦٤
الصرف مجرًى واحداً .

وزعم في البدل[٣] أنها بدلٌ من الهمزة في فَعلاَن، فَعْلى، وهذا نصٌ لا يقتضي إلا بدلَ العِوَض وكثيراً ما يصرفه، وذكر في علل[٤] ما تجْعَلُه زائداً أن النون فيه بدل كهمزةِ حمراء . وهذا كقوله فيما[٥] لا ينصرف في ألفي التأنيث: "فصارت الهمزة بدلاً من الألفِ بمنزلةِ الألف لو لم تُبدل وجرى عليها ما كان يجري

---

(١) التعليقة وفي أصل الشرح : (أصلها الفعل) وأثبت ما في التعليقة .
(٢) الكتاب (٢١٥/٣، ٢١٦) .
(٣) الكتاب (٢٤٠/٤) .
(٤) الكتاب (٣١٩/٤) .
(٥) الكتاب (٢١٤/٣) .

عليها" . وقد ذُكِرَ البدل في التصغير[١]، وزعم في البدل[٢] أنها بَدَلٌ كما زعـم في يـاء التثنية[٣] والجمع أنها بدلٌ من الواو، والمراد بجميع ما ذكر في هذا البـاب مـن التشـبيه، وجريان الحكم فيهما واحدا .

(١) الكتاب (٣/٤٢٠) .
(٢) الكتاب (٤/٢٤٠) .
(٣) الكتاب (٣/٣٩٣) .

باب ما لا ينصرفُ في المعرفة الترجمة

النون في هذا الباب(١) مضارِعَةٌ للنون في الباب(٢) قبله، وليست بمنزلتها إلا في التعريفِ بعد التسمية لأنَّها في حال التنكير تدخل عليها تاءُ التأنيث ولا يكون ذلك في التعريف، فأشبهت نون سكران في حال التعريف، فمُنِعَت من الصرف مع التعريف، وتصغير هذا الباب جار على جمعه، ألا ترى أنهم صغَّروا أقْحُوَاناً على أُقَيْحَيَان لما قَالُوا في الجمع : أقَاحِيُّ، وصغروا أسطوانة على أُسيطينَة لما قالوا في الجمع : أساطِين فإن لم يُكَسَّر جُمِعَ بالألف والتاء وصُغِّرَ بهما، وهذا مُطَّرد في مذكر لم تُكَسِّره العرب، فإن كسَّرَتْه لم يُجْمَع بالألف والتاء(٣) .

وقد ذكر عن يونس في(٤) التصغير أنه : "إذا جاء شيءٌ على عدة حروفِ سِرحان وآخره كآخرِ سِرْحانٍ، ولم تعلَمِ العربَ كسرته فتحقيره كتحقير "فَعْلان" الذي له "فَعْلى"، إذا لم تَعْلم" . وكل ما في آخره الألف والنون فلا يخلو أن تكون النون أصلاً أو زائدة، فإن كانت أصلاً انصرفَ الاسمُ الذي هُمَا فيه إلا أن تمنع من الصرف علةٌ أخرى مع التعريف، وإن كانت زائدة فلا يخلو أن يكون مؤنّثها "فَعْلى" نحو "سَكْرى" و"عَطْشَى" أو تدخله تاء التأنيثِ، فالذي مؤنثه "فَعْلى" هو المذكور في الباب الأول(٥) .

وقال أبو الحسن في الأوسط : "وما كان على فَعلان مما له فَعَلى فهو لاينصرف في معرفة ولا نكرة نحو غَضْبان وعَطْشَان،

---

(١) الكتاب (٢١٦/٣) .

(٢) ، (٥) الكتاب (٢١٥/٣) .

(٣) انظر الكتاب (٤٢١/٣ - ٤٢٤) .

(٤) الكتاب (٤٢٢/٣) .

وما لم يكن له فَعلى صرفتَه في النكرة، وأما الذي لم يجئ مؤنَّثه على فَعْلَى فلا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير .

فإذا ورد اسمٌ ومنه هذه النون على أي بناء كان احْتَمَل أن تكون أصلاً أو زائدة مُنِعَت الصرف في المعرفة نحو "مَرْوان" و"عُثْمان" وقد يصلح فيه الوجهان كـ"حَسَّان"(١) و"تَبَّان" و"سَمَّان" لأنه يصلح أن يكون من الحُسْنِ والحِسِّ، ومن التَبِّ والتِّبْنِ، ومن السِّمْنِ والسُّمِّ . وكذلك كل ما مالَهُ اشتقاقان، إلا أن يمنع من ذلك المعنى كـ"مُرَّان"(٢) لأنه من المَرَانة وهي اللِّين، وهو من صفة الرُّمح، وقد يسمى بـ"مُرَّان" من المَرَارة، والياء في "دِيْوان"(٣) بدل من الواو، لأنه كـ"قِيْراط"(٤) وأصله "قِرَّاط"، وأما دِيوان فمُلحق(٥) كما ذكر لأنه أَعْجَمي، وليس "بَيْطَار" مُلحقاً بشيء لأنه ليس في الكلام مِثْلُ "سَرْبال" وقلبت الواو ياء، لأنها ليست طرفاً، والتخفيف يقع بأحدِ الحرفين إذا لم يكونا طرفاً .

وقوله(٦) : " فكان هذه النون بعد الألفِ في الأصل لباب "فَعْلان" الذي له فَعْلى" . وقد بيناه في الباب الأول(٧) بسؤال المبرد للمازني . و"شَيْطَان"(٨) إن كان من "شَطَن" بمعنى بَعُد كانت أصلاً، وإن كانت من "شيط" كانت زائدة بمعنى احترقَ، وذكر الكسائي في هذا نحواً مما ذكر سيبويه، وأنشد(٩) :

---

(١) الكتاب (٢١٧/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٨) الكتاب (٢١٨/٣) .

(٥) سيبويه : وسألته عن ديوان فقال : بمنزلة قيراط .

(٦) الكتاب (٢١٧/٣) وفيه وكان .

(٧) انظر ما سبق (ص ٢٢٨) .

(٩) لم أعرف قائله .

وكانَ بنو إنسانَ عِزِّي وناصِري

فأضحى بَنُو إنسانَ قوماً أعادِيا

قال : فلم يصرف إنسانَ لأنّه اسمٌ معرفةٌ، وهو ينصرف في النكرة، لأنه لأفعل له، قال : وفي بني تميم حيٌّ يقال لهم : بنو شَيْطَان لا / تكاد العرب تصرفُه تجعله من التَشَيُّط . د

وإن لم تعلم للكلمة اشتقاقاً ولا شيئاً يدلُّكَ على أنها أصلٌ أو زائدةٌ حَمَلْتَها على الزيادة حتى يثبت أنها أصلٌ، لكثرة زيادتها في الكلام، كالهمزة في أول الأسماءِ، ولذلك لم يَصْرِفَا "رُمَّاناً" لَمَا لم يصِل إليهما فِعْلهُمَا .

وحكى أبو الحسن الأخفش : "أرضٌ رَمِنَة" إذا أنبتت الرمان فوجبَ الصرفُ . وجعل سيبويه[1] نون جُنْجَان أصلاً بمنزلة رمَّان لأنه إذا فعل ذلك صار مضاعفاً كـ"قَضْقَاضٍ"، وإنْ جعلتها زائدة كان مما ضُوعِف فاؤُه وحدها، وباب الفَيْفِ قليل، ولا يُحْمَل عليه إلا عندَ الحاجة إذا لم يكن غيرُه .

وقوله[2] : "أو يكثر في كلامهم" . لا يريد كثرة الاستعمال، وإنما يريد يستعملونه غيرَ مصروف كثيراً، فيُعلم أنهم أرادوا به بابَ الفيف، والتضعيف أجود وأكثرُ وقد تقدم أن "مُرَّانًا" من المَرَانة .

ويريد بـ"حَبَنْطَى"[3] و"علْقَى" أنهما لا ينصرفان في التعريف لأنهما للإلحاق، وشُبِّها بألف التأنيث، وكذا كلُّ ألف إلحاق كما تقدم، ومن حيث شبه آخر علقَى بآخر شَرْوَى لأن ألفها للتأنيث، لزم تشبيهُ ألفِ عِلباءِ وحِرباءٍ بهمزةِ التأنيث، لأن منزلةَ الهمزةِ من الهمزة منزلةُ الألفِ من الألف، والفرق

(١) ، (٢) الكتاب (٢١٨/٣) .

(٣) الكتاب (٢١٩/٣) .

بينهما أن ألفي التأنيثِ تزادانِ معاً، وليست كذلك همزة الإلحاقِ والألف التي قبلها .

ويريد بالحرفِ[١] الذي لا يؤنَّثُ به الواو والياء .

وقوله[٢] : "وذلك الحرف بمنزلة الياءِ والواو: . يقول : الياء والواو هنا الزائدتان كالأصليتين .

وأما "مِعزى"[٣] فإنها لا تنصرف في تكسير ولا تصغير ولا تصير معرفةً، لأنك إذا صغرتها بقي التأنيثُ لأنه مؤنثةٌ بمنزلة "موسى" الحديد، وتنوينُها عند الخليل للعوض، ومن ذَكَّرَ من العربِ صَرَفَ في التسميةِ بها، والتنوينُ للتمكن . وقول الشاعر[٤] :

ومِعزًى هَدِباً يَعْلُو قِرانَ الأرْضِ سُودَانا

شاهده : تذكير المعزى لوصفها بـ"هَدِباً" ثم قال : يعلو وهو ملحق بـ"هَجْرَعٍ" و"الهَدِب" الكثير الهُدَّاب وهو الشعر، و"القِرَان" جمع قَرْنٍ، وهو المشرفُ من الأرض، و"المِعزى" اسم للجمعِ، ولذلك وصفه بـ"سُودَانا" .

و"الدهْقَنَة"[٥] الاسم من الدِّهقان و"الجَنَاجن" أطراف الأضلاع .

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٢١٩/٣) . وانظر فهرسة الشيخ عضيمة (ص ٧٠٨) فقد وردت معزىً كثيراً، ولسيبويه فيها غير رأي .

(٤) الكتاب (٢١٩/٣)، وانظر : المنصف (٣٦/١، ٧/٣)، ابن يعيش (٦٣/٥، ١٤٧/٩)، اللسان (قرن) .

(٥) الكتاب (٢١٧/٣ - ٢١٨) .

باب هاءات التأنيث

وقد ذكر في(١) البدل أنها تاءٌ، والهاء بدل منها في الوقف، وذكر(٢) أن التاء تكثُرُ للتأنيث إذا جَمَعْتَ وإذا أَفْرَدْتَ وأبدلْتَ في الوقفِ، وزعم أنها لا تكونُ للإلحاق في الفعل، وذكر كثرتَها في "افْتَعَل" و"اسْتَفْعَل" و"تَفَاعل" و"تَفَوْعل" و"تَفَعَّل" قال : وكثرت في "تَفَعُّل" مصدراً وفي "تِفْعَال"، و"التَّفْعِيل" ولا تكون إلا مصادر .

وقوله(٣) : "لأن الهاء ليست عندهم في الاسم" . يريد أن الكلمة لم تُبْنَ عليها كما بُنيت على الألف المقصورة فجرت عندهم مَجْرى حروف الإلحاق في بناء الكلمة عليها ومجرى حروف الأصل، ولذلك حذفوها في التصغير خامسة، كما حذفوا الأصل والتاء لا تحذف في التصغير، قَلَّت حروف الكلمة أو كَثُرَت، لأنها بمنزلة الاسم الثاني من المركبات، وعليه استشهد بـ"حُبَارى"(٤) و"جَحْجَبَى" و"دَجَاجَةَ" أثبتوها في "دُجَيِّجَةَ" وحذفوها في "حُبَيِّر" و"جُحَيْجِبِ" كما حذفوها من فُرَيْزِد، ومن الدليل على أن تاءَ التأنيث لا يُعْتَدُّ بها في النكرة أنها تجتمع في غير التسميةِ بها مع الصِّفَةِ فلا تكون علةً، ألا ترى أن "قائمةٌ" و"ضاربةٌ" اجتمع فيهما التأنيثُ والصفة من حيث كان دخول التاء كخروجها، تقول : "قائمٌ" و"قائمةٌ" و"ضاربٌ" و"ضاربةٌ" و"مَضْروبٌ" و"مَضْروبةٌ" و"حَسَنٌ" و"حَسَنَةٌ"، فهي بمنزلة اسم ضُم إلى اسمٍ، فإذا اجتمعت مع التعريف لزمت، فصارت علة باللزوم،

---

(١) ، (٣) الكتاب (٢٣٨/٤) .

(٢) الكتاب (٢٣٦/٤) .

(٤) الكتاب (٢٢٠/٣) .

فإذا نَكَّرْتَ أَشْبَهَتِ الأصلَ وزالت إحدى العلتين، ولم يُراعَ الوصفُ، كما فُعِل في "أَحْمَرَ" وبابه لَمَّا نُكِّرَ ورُوعِيَ فيه الأصلُ من الصفة فَمُنِعَ الصَّرفَ، واحتج بالتصغير أيضاً من حيث ثبت وصغر ما قبلها / كحَضْرَمَوت[1] ووقع التصغير على ٦٦
ألف التأنيث لما كانت الكلمة مبنيةً عليها، فأُجْرِيت مُجْرى الأصول والأَلْحَاق[2]. فإذا كانت الألف رابعةً ثبتت لأنها تدخُلُ في مثال التصغير، نحو فُعَيْعِل، وإذا كانت خامسة حُذِفَت كما تحذف ألف الإلحاق وحروفُ الأصل، فإن شئت عَوَّضْتَ من المحذوف، وإن شِئْتَ لم تُعَوِّضْ كما فعلتَ بِفَرَزْدَق . ولا تكون أكثرَ من خامسةٍ لأن الأصولَ لا تزيدُ على الخمسةِ وهذه كالحرفِ الأصليِّ في بناء الكلمة عليها، وإن كانت زائدة، وأما الألف الممدودة فزائدة أيضاً لازمة كلزوم المقصورةِ، غير أن الكلمة لم تُبْن عليها بناءها على المقصورة، بدليل وقوع التحقير على ما قبلها، وثبتت هي كالهاء، تقول : بُرَيْكَاء وجُلَيْلاَء في بَرُوكَاءَ وجَلُولاَءَ، فوقع الحذفُ على ما قبلها وثبتت هي كالهاءِ وكشيءٍ ضم إلى شيء، وخالفت الهاءَ في لُزومِها الكلمةَ .

قال ـ رحمه اللّه[3] ـ في التصغير : "وإذا حقَّرتَ بَرُوكَاءَ وجَلُولاء قلت: بُرَيْكَاء وجُلَيْلاَء، لأنك لا تحذف هذه الزوائد، لأنها بمنزلةِ الهاء، وهي زائدةٌ من نفس الحرف كألفِ التأنيث، فلم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء في ألاَّ تحذفَ خامسةً

---

(١) الكتاب (٣/٢٢٠) .

(٢) الأَلحاق : جمع لحق ـ بالتحريك ـ وهو : ما يجيء بعد الشيء يسبقه . يريد أن حرف الالحاق قد يحذف في التصغير، كحذف نون غضنفر فيقال : غضيفر، ولام خنشليل فيقال : خُنَيْشِل .

(٣) الكتاب (٣/٤٤٠) وفيه فلما لم يجدوا وفي أصل الشرح المخطوط جاءت العبارة من قوله فلم يجدوا إلى قوله من نفس الحرف مكررة .

وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلةِ كافِ مُبَارك وراء عُذَافِر، وصارت الوَاو والألف التي تكون في موضع الياءِ والواو إذا كُنَّ سواكِنَ بمنزلةِ ألفِ عُذَافِر، لأن الهمزَة تثبتُ مع الاسمِ وليْسَت كهاءِ التأنيثِ". وللمبرد[1] في جَلُولاَء وبَرُوكاء خلافٌ سيذكر في موضعه في التصغير إن شاء الله .

(١) انظر : المقتضب (٢/٢٦١، ٢٦٢) وما نقله المحقق في حاشيتها عن الانتصار وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله .

باب ما ينصرف في المذكر البتة[1]

قد تقدم الكلام[2] على قوله : "كائناً ما كان" في باب أو في غير الاستفهام، وأعجمياً[3] وما بعده بدل من "ما" وما واقعة على ما لا يعقل هنا .

وقوله[4] : "إلا فُعَلَ مُشْتَقاً من الفِعل" . كأَنَّ الأخفشَ لَمَح هذا الموضعَ في إجازتِه صرف المعدولِ في التسمية إذا عدل قبلها، لأنه لم يعدل في حال التسمية كعُمَرَ، وإنما صرفت قَدَماً[5] في التسميةِ وصغرت بغيرِ هاءٍ، لأنه مؤنثٌ بغير علامةٍ على ثلاثةِ أحرف، فرُوعِيَ اللفظُ لخِفَّته، ولو كان بالعلامةِ لم يُصْرَفْ وصُغِّرَ بالهاء.

وقوله[6] : "وهذا قول العرب" يريدُ كلامَها، وتفسيرَ الخليلِ ويونسَ، وقد تقدم الكلام على دخول الجر فيما لا ينصرف إذا دخلته الألف واللام أو أضيف في باب مجارى[7] أواخر الكلم بأبدع بيان .

وأما بِنْت[8] وأُخْت وهَنْتٌ ومَنْتَان فالتاء فيها للإلحاق، وتدل على التأنيث، وليست كتاءِ التأنيث في الأحكام، فإذا سمَّيتَ بشيءٍ منها صرفْتَ ولم تغيِّر التاءَ في الوقف .

وقد ذكر في الإضافة[9] "وزعم الخليل - رحمه اللّه - أنَّ من قال : بِنْتِيٌّ قال: هَنْتِيٌّ ومَنْتِيٌّ" قال : "وهذا لا يقوله أحد" .

---

(١) الكتاب (٢٢٠/٣) .

(٢) ، (٣) سبق الكلام عنه (ص ١٨٥) يعني بأعجمي وما بعده قول سيبويه في الباب : كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ماكان، أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً (٢٢٠/٣، ٢٢١) .

(٤) الكتاب (٢٢١/٣) .

(٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٢٢١/٣) .

(٨) لم تتضمنه القطعة المتاحة من الشرح .

(٩) الكتاب (٣٦٣/٣) .

وذكر قبل : وأما يونس فإنه يقول : بِنْتِيٌّ وينبغي له أن يقول هَنْتِيٌّ في هَنَه لأنه إذا وصل فهي تاءٌ كتاء التأنيثِ، وقوله(١) : فإن سمَّيت رجلاً بِهَنَهْ" . يريد هنَهْ في الوقفِ، بتركِ حركةِ النون على حالها، وتُرَدُّ الهاء تاءً على القياسِ كما فعلتَ في التسمية "بِضَرَبَت" أعربْتَ ووقَفْتَ بالهاء، وأما كونُ النون ساكنةً في الوصل ومتحركةً في الوقف مع رد التاءِ فشاذٌ عن القياس ولا يقاسُ عليه . ولو سميت ببنت في الوصلِ لصرفت كما ذكرنا .

وهنٌ عنده كنايةٌ عن عَلَمٍ(٢)، جعل الهَنَ والهَنَة والفُلاَنَ والفُلاَنَة سواءً كنايةً عن الأعلام مما لا يعقل، وذكره فيما يذهب فيه التنوينُ، وذكر غيرُه "هَنٌ" كنايةً عن كُلِّ اسمٍ منكور، كما أنَ فُلاناً كنايةٌ عن كلِ عَلَمٍ ممن يعقِل، وإذا أرادوا ما لا يعقل قالوا : الفُلانُ والفُلانَةُ، وفتحوا نون هَنَه، ويريد بقوله :

٦٧٠ لأنَّك لا تُحَرِّكُ ما قبلَ هذه التاء فتوالى / أربعُ مُتَحرِكَاتٍ . أنك لو سمَّيت بضَرَبَتْ وأعربت التاءَ ووقَفْتَ بالتاءِ و لم تجعلها كتاءِ التأنيث في رُطَبَةٍ لصار الاسمُ قد توالَى فيه أربعُ متحركاتٍ، لأن التاءَ قد صارت حينئذ من الكلمةِ، ولا سبيل إلى ذلكَ، فلا بد من الوقفِ بالهاء حتى تصير تاءَ تأنيث لم تُبْنَ الكلمةُ عليها كمِثْلِ رُطَبَه.

---

(١) الكتاب (٣/٢٢٢) .

(٢) الكتاب (٣/٥٠٧) .

بـاب فُـعَـل

كلُّ فُعَل مصـروفٌ إلا مـا منَعَـتِ العـربُ صرفَـه، كجُشَـم، وزُفَـرْ وعلتـه العدل، والمصروفُ منه نوعان :

أسماءُ الأجناس نحو جُعَل(١) وثُقَب، وهو الذي وصفَه بقوله(٢) : "كان اسماً معروفاً" أي اسم جنس، و لم يُرد بمعروف العلميَة، والثاني أن يكون صفةً نحـو : رجُـلٌ حُطَمٌ وسُكَعٌ وخُتَعٌ، ومالٌ لُبَدٌ .

الحطم : العنيفُ، والسُّكَع : المُتضَلِّلُ، والخُتَع : الدَّلِيلُ الماهِر، واللُّبد : المالُ الكثيرُ، ﴿أهلكت مالاً لبداً﴾(٣) .

والمعدولُ منه على وجوه، منها : المعـدولُ في العلميـة كَعُمَـرَ وزُفَـرَ وقُثَـمَ، كان الأصل عامراً وقاثِماً وزافِـراً، فلمـا نُقِلَـت إلى العلميـةِ عُدِلـت إلى فُعَـلَ، فنطقـوا بشيءٍ وهم يريدون غـيرَه . وليسـت هـذه الأسمـاءُ معروفـةً في الأجنـاسِ ولا الصفـاتِ فتكونَ منقولةً عنها كسـائرِ الأعـلام . ومنهـا مـاعُدِل عـن الألـفِ والـلامِ وهـو أُخَـرُ، استُعْمِلَ صفةً بغير ألفٍ ولامٍ، وإنما هو بمنزلة الفُضْلَى والفُضَل، والكُبَرى والكُـبَرُ، وقـد تقدم بيان(٤) ذلك كما فعلوا في سَحَرَ ليوم بعينه، لأن الواجبَ في تعريفِه الألفُ والـلام أو الإضافةُ فعُدِلَ عنهُما، وقد تقدَّم بيانُه . ومنها جُمَعُ و كُتَعُ وبُصَعُ وبُتَع، نُقِلَـت عـن أصلِها لأنَّها جَمْعٌ لفَعْلاَء اسماً كصَحْـراء، وبـابُ جمعِهـا فعـالي فَعُدِلَـت عنـه إلى فُعَـل، فإنْ سميتَ بهـا لم تصرِف في معرفةٍ وصرفـتَ في النكرةِ، لأنك جعلتَه من معدولٍ ليس

---

(١) ، (٢) الكتاب (٢٢٢/٣) وفيه : لأنه لا يحرك .

(٣) سورة البلد : ٦ .

(٤) لم تتضمنه القطعة المتاحة من الشرح .

اسما معروفاً في الكلامِ من غيرِ عدل، ولما نُكِّر بعد التسمية صُرِفَ لزوالِ إحدى العِلَّتين وهي التعريفُ . وأبو الحسن(١) يصرف هذَا المعدولَ بعدَ التسميةِ به قال: فإن سميتَ بِجُمَعَ وكُتَعَ فالقياسُ أن تصرفَه لأنه حينئذ ليس بمعدول عن شيءٍ كسحَرَ، وحكى أبو العباس(٢) عنه "إذا سُمِّي بأُخَر صُرِفَ" . وليس أخَرُ وسَحَرُ كجُمَع، وأما سَحَرُ فإنَّه لم يُعْدَل إلا في وجهٍ واحد إذا أريد من يومٍ بعينِهِ، وهو في سائرِ الأيامِ مصروفٌ، وكذلك أُخَرُ لا تنصرف عنده في التسميةِ بها في التعريفِ والتنكيرِ، راعَوا فيها كونَها غيرَ مستعملةٍ في غيرِ العدلِ بغير ألفٍ ولامٍ، فراعوا نقلَها من معدولٍ، فلم يصرفوا للتعريفِ ومراعاةِ ذلك، ولما نَكَّروا رَجَعَتْ إلى حالٍ كانَتْ فيها صفةً كأحمرَ وبابِه" . وسيبويهِ لا يصرفُها في التسميةِ بها فإن صغَّرها صرفَها(٣)، وقد نص عليه بعدُ أيضاً، وأجْمَعَ وأخواتُه لفظُها هو المعدولُ ولا تكون في بابِها إلا معارفَ فإن نكَّرتَها بعد التسميةِ بها صرفْتَ لأنه لا علةَ فيها إلا العدلُ الذي كان في أصلِها وليست كالصِّفَةِ إذا نكِّرت لأنها رجعَتْ إلى حالةٍ كانت فيها لا تَنْصَرِفُ. وكذلك قياسُ المعدول عن العددِ عنده أنه لا ينصرف في المعرفةِ والنكرةِ لأنه منقولٌ من لفظٍ لم يُستعمل في الكلام إلا معدولاً، فلم يُصرف إلا في المعرفةِ إذا سُمِّي به ولا في النكرة بعد التسميةِ لأنَّه رجع لفظُه إلى لفظِ النكرةِ الأولى، فرُوعيت الصفةُ والعدلُ كأحْمَر وبَابِه، وقد تقدَّم بيان أحْمَر(٤) في التسمية به.

---

(١) انظر الانتصار (ص ٢٣٦) .

(٢) انظر الانتصار (ص ٢٣٥) .

(٣) الكتاب (٢٢٤/٣ - ٢٢٥) .

(٤) انظر (ص ١٩٨) .

وزَعَم المُبَرِّد(١) أن سيبويه يصرف المعدول عن العدد في التعريف والتنكير ولم يفعل ذلك، بل قال هنا(٢) : "وسألته ـ رحمه اللّه تعالى ـ عن أُحَاد ومَثْنى وثُلاثَ ورُبَاع فقال : هو بمنزلة أُخَر، إنما حَدُّه واحداً واحداً واثنين اثنين، فجاء محدوداً(٣) عن وجهه، فَتُرِك صرفُه"، ثم قال : قلت : أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا، لأنه نكرة توصف به النكرة، فلا شك أنه لم يُرِد به السؤال الثاني إلا بعد التسمية، كما سأل عن أحمرَ النكرة بعد التسمية لزوال التعريف، وقد صرف أمسِ وسحَرَ المعدولين، واعتذر(٤) لصرفهما بأن عدلَ أمس انما هو في حال الرفعِ / فقط وعدلُ سحرَ في يوم ٦٨
بعينه . قال(٥) : فلما كان العدلُ فيهما في بعض الحالات لم يراعَ، وصُرِفا في التسمية، فإذا ثبتَ العدل في جميعِ أحوالِ الاسمِ رُوعِيَ ومنع الصرفَ في التسميةِ به كـ"جُمَعَ" و"أُخَرَ" و"أُحَاد" وبابه. وللّهِ دَرُّه(٦) في ذكره في بابِ تغيير الأسماء المبهمة(٧) إذا صارت أعلاماً .

وذهب بعضهم إلى الصرف في التعريف وتركه في التنكير . قال : أما التعريف فلأنه فيه غيرُ معدول فليس فيه إلا التعريف، وأما التنكيرُ فرجع فيه إلى حالةٍ كان فيها معدولاً نكرةً كأحمرَ بعد التسميةِ . وهذا هذيانٌ، والواجب أن يُصْرَفَ فيهما، لأن اللفظ هو المعدولُ والقياسُ الصرف في كل فُعَلَ علماً لم يعلم حكمةُ .

---

(١) الانتصار (ص ٢٣٥) .

(٢) الكتاب (٢٢٥/٣) .

(٣) أي : مصروفاً عن وجهه . وفي الأصل : معدوداً .

(٤) ، (٥) الكتاب (٢٨٣/٣، ٢٨٤) .

(٦) بعده في الأصل كلمة غير واضحة .

(٧) الكتاب (٢٨٣/٣، ٢٨٤) .

وقول الحُطَم القَيْسِي[١] :

قَد لفَّها اللَّيلُ بِسَوَاقٍ حُطَمْ

شاهده فيه : كون حطم من الصفات غيرَ معدولٍ وبعده :

ليسَ براعِي إبلٍ ولا غَنَمْ ولاَ بجَزَّارٍ على ظهرِ وَضَمْ

يعني إبـلاً يسـوقُها، قالَه في غارَتِه على سَرْحِ المدينةِ بعد خروجِه عن رسولِ اللَّه ﷺ ، وقال فيه ﷺ : "دخلَ بوجْهِ كافِرٍ وخرجَ بقَفَا غادِرٍ"[٢] .

وقبله :

هذا أوَانُ الشَدِّ فاشْتَدِّي زِيَمْ

ونصَّ هنا أن هذه الصفاتِ يُراد بها المبالغةُ وشبَّهَهَا بعَمِلٍ[٣] في كَثْرَة العَمَلِ، فهذا نصٌّ بأن "فَعِلاً" يرادُ به الكثرةُ فيعمَلْ عمل فَعَّالٍ وفَعُولٍ ومِفْعَال. وذكَرَ هنا أن زُفَر[٤] معدولٌ لا محالةَ لترك صرفِه، وأما ما حكَى المبردُ[٥] من قولِهم: إنَّه لزُفَرٌ. أي حمَّالٌ للأثْقَالِ، وأتى حِمْلَه فازْدَفَرَهُ، فإنه صفةٌ كـ"حُطَمٍ" وليس بمعدولٍ عن زافِرٍ، لأن عدلَ هذا النوع لا يكون إلا في العلمية .

وجعله الفارسيُ[٦] في الصِّفات، وأنشد لأبي قُحافة أعشى باهلة يرثي المُنْتَشرَ :

أخو رَغَائِبَ يُعْطِيهَا ويسألُها
يأبى الظُّلاَمَةَ مِنهُ النَّوفَلُ الزُّفَرُ

---

(١) الكتاب (٢٢٢/٣، ٢٢٣)، المقتضب (٣٢٣/٣)، المخصص (٢٢/٥)، ابن يعيش (١١٢/٦)، البيان والتبيين (٣٠٨/٢)، اللسان (حطم)، (زيم)، ويروى لأبي زغبة الأنصاري ولرشيد بن رميض العنزي أيضاً .

(٢) لم أهتد إلى تخريجه .

(٣) ، (٤) الكتاب (٣٢٣/٣) .

(٥) الكامل (ص ٨٠)، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة .

(٦) كتاب الشعر (٤٨٤/٢)، البصريات (٢٤٨/١)، وانظر الأصمعيات (٩٠/٢)، المخصص (٢٣٠/١٢، ٢٢٠/١٣)، الخزانة (١٨٥/١)، اللسان (زفر - قفر - نفل).

وورد في "عُقَر" صفةً قولُ البَعِيث(١) :

أَلَحَّ على أكْتَافِهِم قَتَبٌ عُقَرْ

وقوله(٢) : "وأنّهما محدودانِ عـن البنـاءِ الـذي هـو أولى بهمـا" . يريـد أن "عامراً" و"زافراً" هو أولى بهما من "عُمَر" و"زُفَـر" لأنـه الأصـلُ في الصفـةِ فعُـدِلاَ عنـه ومُنِعَا الصرفَ .

ووقع هنا في رواية الرباحي(٣) : وذلك البناءُ معرفة، "كذلـك جَـرَى هـذا الكلامُ"، وللسيرافي : "كذلك جرى في هذا الكلامُ"(٤)، وفي الشرقية : "كذلك جـرى في هذا الكلامُ"(٥) - برفع الميم، وكلُّه بين .

وقوله(٦) : "وسألته عن صُغَر" إلى آخر القول . يريـد : أنـه ضـارع ثُقَبـاً، حيث استُعْمِل استعمالَ الأسماءِ، ولم يُعْدل، ولَزِمَتْه الألفُ واللامُ فضارع ثُقَباً.

فأما قوله تعالى : ﴿وأُخَرُ مُتَشَبِٰهت﴾(٧) فعلى الباب لم يسـتعمل استعمالَ الأسماءِ، فلم يَخْرُج للاسم، وليست الألفُ واللامُ مُعرِّفةً لأُخَر بالنِّيـة لأنهـا قـد جَـرَت على النكِرة فهي نكرةٌ ولذلكَ كان تعريفُ "سَحَر" بالغَلَبَةِ . قال يحي : هو معدولٌ عن "أفعلَ مِنْك" وهذا ضربٌ من العدلِ عدلوه من المعرفةِ بـالألف والـلام إلى النكـرةِ، لأنَّ أُخرَ خَالَفَ أخواتِها وأصْلَها(٨) .

---

(١) صدره :

ألـد إذا لقيـت قـومـا بخطـة

وانظر الغريب المصنف (٢/٢٣٩)، بهجة المجالس لابن عبد البر (٢/٥٣١) .

(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣/٢٢٣) .

(٥) في الكتاب برفع الميم .

(٦) ، (٨) الكتاب (٣/٢٢٤) .

(٧) سورة آل عمران : ٧ .

يريد أن "أُخَر" خرجت تابعةً وغيرَ تابعةٍ مجرًى واحدا، وصُغَرُ لم تُتْبَع على حَـدٍّ قطْعِها لأنَّهَا في ذَلِك كالاسم فبقيت على حُكْمِ الاستعمالِ بالألفِ واللامِ والإضافـةِ، فَقَرُبَـتْ من الأسماء .

وقوله[١] : "كما تركوا صرفَ لُكَع" . يريد أنَّهم استعملوا "فُسَقَ" و"لُكَع" في غيرِ النِّداءِ معرفةً كاستعمالهِ في النداء .

وقوله[٢] : "فلو حقَّرت" أُخَر" اسمَ رَجُلٍ صَرَفْتَـه" . يريـد أنـه في التنكـير غير مصروف مراعاةً لعدله قبل التسميةِ به . وقد ذكر ذلك[٣] في الظرف.

فأما "أُحَادُ"[٤] و"مَثْنَـى" و"ثُـلاَثُ" و"مَوْحَـدُ" و"فُـرَادَى" وأخواتُهـا فهـي صفاتٌ معدولةٌ عن أسماءِ العدَدِ وهـي تستعمل تابعـةً وغـيرَ تابعَـةٍ . وهـذه صفـاتٌ لا تُسْتَعْمَلُ إلا تابعة في الغالـبِ وهـي نكراتٌ .

وزعم يحي[٥] أنَّها معارفُ بالألفِ واللامِ في النية، ومنـع دخولَهـا في اللفـظِ لأنها في تأويلِ الإضافةِ، فكأنه ذهبَ مذهب الخليلِ[٦] في قولهـم / : "قـد أَمُـرُّ بـالرجلِ ٦٩
مِثْلِكَ" قال : فإن جعلتها نكراتٍ صرفْتَ .

والظاهر ما ذهبَ إليه سيبويهِ لأن المعنى كما ذَكَر، وجميعها نكرة. وزعـم أنَّها تكون أسماءً وتُصرف، وأنشد[٧] :

فان الغُلامَ المستهامَ بِذِكـره ... قَتَلنا بهِ من بيـنِ مثْـنًى وموحَـدِ
لأربعةٍ منكم وآخرَ خَامِسٍ ... وسادٍ مع الإظْلامِ في رُمْحِ مَعْبَدِ

فهذا أجراهُ مُجْرَى أسماءِ العدد .

---

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٢٢٥/٣) .
(٣) الكتاب (٢٨٣/٣، ٢٨٤) .
(٥) المعاني (٢٥٤/١) .
(٦) الكتاب (١٣/٢) .
(٧) المعاني (٢٥٤/١) .

قال ح[١]: "ومن جعَلها نكرةً وذهبَ بها إلى الأسماءِ صَرَفَها والعربُ تقول: ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ وثُلاثاً ثُلاثاً". والحجة في قولِ أبي عمروٍ في الآية[٢]، وقولِ ساعدةَ بن جُؤَيَّة:

وعاوَدَنِي دِيني فَبِت كأنَّني   خِلالَ ضُلُوعِ الصَّدرِ شِرعٌ مُمَدَّدُ

ولكنَّما أهلي بِوادٍ أنيسُهُ   سِباعٌ تبَغَّى النَّاسَ مثنَى وموحَدُ

ويروى : ذِئَابٌ .

شاهده فيه : جَرْيُ مثنَى وموحَدَ على السِّباعِ، ويجوز رفعُها على الابتداءِ، والخبرُ محذوف تقديره : مِنها مثنى ومِنها موحد، فلا يكون في البيت حُجَّةٌ، ولكن كونُها صفاتٍ أشهرُ من ذلك.

والشِّرَعُ : الوتر، وبه شُبِّه كلبُ الصَّيدِ كقوله[٣] :

من حِسِّ أَطْلَسَ يَسْعَى تَحْتَه شِرَعٌ   كأنَّ أحناكَهَا السُّفْلَى مآشِيْرُ

والشِّرَعُ أيضاً : عودُ الغناء .

ويريد : أنَّهُ لِتغرُّبه عن أهلِه يرجعُ إليه همُّه وشوقُه إليهم فيبيتُ له حنينٌ وزفِيرٌ، وتَبَغَّى : تطلُبُ .

وللمُحتَجِّ عن قولِهم : هؤلاءِ نسوةٌ أربعٌ[٤] . أن يَزْعُم أنه لم يَتَمَكَّنْ في الصِّفةِ تَمَكُّنَ المعدولِ، ألا ترى أنه أكثرُ في الإتْبَاعِ من أربَعِ .

وأما[٥] "قال" فهو مصروفٌ على كل حالٍ كان ساكنَ الأَوْسَطِ أو مُتَحَرِّكَهُ، نحو "ضُرِب"[٦] وإنما ذكره هنا ليريك أنه ليس بمعدول وإنما هو مخفف كـ"قيل"[٧] و"يَرَى" ولا ينصرف "يَرَى"

---

(١) المعاني (٢٥٤/١) .

(٢) الكتاب(٣/٢٢٥،٢٢٦)، ديوان الهذليين(٢٣٦/١)، المقتضب(٢٨١/٣)،ابن يعيش(٦٢/١، ٥٧/٨).

(٣) النابغة الذبياني في ديوانه (ص ٥١)، والمآشير : المناشير .

(٤) انظر شرح الكافية للرضى (١٢٦/١ - ١٢٧) .

(٥) في الأصل : (وإنما) .

(٦) الكتاب (٢٢٧/٣) .

(٧) الكتاب (٢٢٦/٣) .

وإن كان محذوفاً لكون الزيادةِ في أوّله . وكذلك "هَارٍ"[١] حُذِفَ أو قُلِبَ تخفيفاً وهو مُنْصرِفٌ قبلَ التسميةِ وبعدَها، ولو سمَّيتَ بـ"إنْطَلْق" ساكنة اللام جاز فيها الصرف تشبيهاً بـ"إنْقَحْل" لأنه نظيرُه من الأسماء وجازَ لك تركُ الصرفِ لقلّتهِ وانفرادِه بهذا البناء .

وأجاز الأستاذُ أبو بكر في "سَحَر" أن يكون عَلَماً، ولو كان عَلَما لكان مصروفاً، ولا علةَ له إلاّ العدل .

وقوله : "مِن قِبَل أنّك خفّفتَ"[٢] . يريد خفّفْتَ المِثالَ نفسَه ولم تَعْدِل عن أصله، وكذلك "هارٍ" إنما قُدِّمَت بعضُ حروفه، وجئتَ هنا إلى لفظِ "عامرٍ" فعدلتَه إلى غيرِ بنائِه لنوع من الاتساعِ، وأنت فيما تقدَّم لم تَعْدِل شيئاً إلى غيره بل جريتَ إلى التخفيفِ مع إثباتِه، ولما سَكَنت "ضُرِبَ" زال المثالُ من اللّفظِ فَصَرَفْتَ.

وقد ذكر[٣] في التصغير أن "هارٍ" محذوفٌ من "هائِر" ويمكن فيه الحذفُ والقلبُ، وهو رد اللام في موضع العين ثم اعتل "كقاض" .

قال الفارسي[٤] : "معنى العدلِ أن تُريدَ لفظاً فتعدِلَ عنه إلى آخر" . والجَيِّدُ أن يَعْدِل عن الأولى به كما ذكر سيبويه[٥] لأنه أوغلُ في الباب، ألا ترى أن منه ما لا يكون في معناهُ كـ"أُخر" .

---

(١) الكتاب (٢٢٧/٣، ٣٧٩/٤)، يحتمل حذف عينه، أو حدث فيه قلب مكاني بتقديم اللام على العين ثم أعل .

(٢) الكتاب (٢٢٦/٣) .

(٣) الكتاب (٤٥٦/٣) .

(٤) التعليقة لأبي علي .

(٥) الكتاب (٢٢٧/٣) .

باب ماكان على مثال "مَفَاعِلَ" و"مَفَاعِيلَ"[1]

لا يريد هذين المثالينِ فقط، بل كلَّ جمعٍ ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثةُ أحرف، وهي أبنية كثيرة : كـ"أفاعِلَ" و"أفاعِيلَ" و"فواعِلَ" و"فعالِلَ" و"فَعَاعِلَ" وما أشبه ذلك .

ومثَّل بمثالين[2] كما مثَّل في التصغير بثلاثة أمثلة وهي كثيرة للعلم بذلك. وقد بُنِيَ هذا الجمعُ لما امتنعَ من الصرفِ في المعرفة والنكرة، لكونه جمعاً خارجاً عن أبنية الآحاد، ولذلك صُرِف إذا دخلته التاءُ، أو ياء النسب في نحو "ملائِكَةٍ" و"مدائِنِيٍ"[3] لأن نظير ما دخلته التاء رجُلٌ "عباقِيَةٌ" و"حمارٌ حزَابِيَةٌ" مستديرُ الخَلْقِ، ورَكَبٌ حزابية وهو الفرج، وقيل: لحمُه، و"العَبَاقِيةُ"[4] الداهيةُ، وهي أيضاً شجرةُ شوكٍ، وشيء له عباقيةٌ أي : أثَرٌ . وقالوا : رجلٌ مدائِنِيٌّ، فوصفوا به المفرد فصار

له . وكذلك إذا نقص البناء / وزال لفظُ الجمع صُرِفَ نحو جوَارٍ وغَواشٍ وجَنَدِلٍ[5] ٧٠
وذَلَذِلٍ، وهو أيضاً عِوضٌ من المحذوفِ فيها، وهي الياء .

و"الذَلْذِلُ" و"الذِّلْذِلُ" أسفلُ القميص، والجمع "ذَلاَذِلُ" وكذلك إن سميت به جرى ذلك المَجرَى في التعريف والتنكير لمثال الجمع، وإن لم يكنِ الآنَ جمعاً، لأنه لا يشبه الآحاد في كل أحواله .

قال أبو الحسن في الأوسط : "لاينصَرِفُ في معرفة ولا نكرة، وكذلك ان كان اسماً لشيء لم ينصرف فيهما" .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٢٢٧) .
(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣/٢٢٨) .

وقوله(١) : "كما أدخلتَها على "فَعَالٍ" يريد أن الياء في "ثمانٍ" ياءُ الإضافة خُفِّفَت بحذف إحداهما، والأصل "ثمانيٌّ" ولذلك قال : لحقت فَعَالٍ .

وأما "يمان"(٢) و"شآم" فإنما أُلحقت ياء الإضافة "يَمَنٍ" و"شامٍ" "فَعَلٍ" و"فَعْلٍ" فقالوا "يَمَنِيٌّ" و"شامِيٌّ"، ثم قدَّموا إحدى الياءين قبل النون والميم، وقلبوا ألفاً، واعتل الاسم اعتلال "قاض" و"غاز" . ويجوز أن تكون الياء في ثَمَانٍ لحقت "ثَمَنٍ" على وزن، فَعَلٍ وجرى على حكم يَمَنٍ . ومن قال : "يَمَانِيٌّ" و"شآمِيٌّ" أعاد عليهما النسب، وسيذكر في بابه(٣) .

ولا يريد بقوله(٤) : "كما أدخلتها على يمانٍ" أنها دخلت على "فعالٍ" أيضاً، إنما يريد كما أدخلتها على هاتين الكلمتين وهما "فَعَلٍ" و"فَعْلٍ"، وهي مصروفةٌ، مثقلةً أو مخففةً، لأنه لا مانع من صَرْفها .

و"رباعٍ"(٥) كذلك على حكم "يَمَانٍ" والعلة التي ذكر في أول الكلام(٦) توجب ترك الصرف، وإنما أراد أنها تدخل كما تدخل ياءُ النسبِ فينتقلُ الإعرابُ إليها، والعِلَّةُ المُوجِبةُ للصرف ما ذُكِرَ بعد، وهي التشبيه بياءي النسب، ولإخراجها الاسمَ إلى مثالٍ يكون في الآحادِ نحو "عباقيةٍ" و"كراهيةٍ" و"رفاهيةٍ" .

ولا يقال "مدائِنِيٌّ"(٧) ولا "مساجديٌّ" في النسب إليهما إلا إذا كانا علمين، وإن لم يكونا علمين قيل : "مَدَنِيٌّ" و"مَسْجِدِيٌّ" .

---

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٢٢٧/٣) .

(٣) انظر الكتاب (٢٣٨/٣) .

(٥) الكتاب (٢٢٨/٣) .

(٦) قوله : "اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ..." . (٢٢٧/٣) .

(٧) الكتاب (٢٢٨/٣ - ٢٢٩) .

وإذا سميت بهذا الجمع المتناهي، صغرته على لفظه وصرفت، لأن البناء المانع من الصرف قد ذهب، لأنك تقول : "مُسَيْجِدٌ"، ولا يصغر في بابه إلا بالألف والتاء نحو "مُسَيْجِدات" .

وذكر هنا في "سراويلَ"[١] أنها لفظٌ مفردٌ أعجمي مُعَرَّب كالآجُرِّ، غير أنه أشبَه لفظ الجمع الذي لاينصرف فمنع صرفُه في المعرفة والنكرة، ولا تُحَقَّر، لأن الذي شُبِّهَت به لا يُحَقَّر على لفظِه، وإنما يحقر بالألف والتاء، لأنه جمع وهذه مفرده، فلا تحقر، ولو حقرتَها لأخرجتَها إلى غير المثال الذي أشْبَهَتِ الجمعَ به، وكنت تصرف في التنكيرِ والتحقيرِ لأن المثال لم يلزم، وإن سميت بها حقرتها فقلت : "سُرَيِّيلُ" ولم تصرف للتعريف والتأنيث، كما لم تصرف "عَنَاقَ"[٢] اسم رجلٍ للتعريف والتأنيث، ولا تُراعَى فيه العُجْمَة كما لم تُراعِ في "بَقَّم"[٣] لا في التعريفِ ولا في التنكير .

وحَكَى عن يونسَ في تحقير ما كُسِّر[٤] على غيرِ واحدِه المستعمل في الكلام : أنه زعم أن من العرب من يقول في "سراويلَ" "سَرَيِّيلاَتٌ" لأنهم جعلوها جِماعاً بمنزلة "دَخَاريص" . وقال : "وليس لها واحدٌ في الكلام كُسِّرتْ عَلَيه .

وأنشد أبو العباس في واحدها[٥] :

عليه من اللُّؤم سِرْوَالَةٌ

وعليه قالوا : سُرِّيلات .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٢٢٩/٣) .

(٣) الكتاب (٤٩٣/٣) .

(٤) المقتضب (٣٤٦/٣) وتمامه :

فليس يرق لمستعطف

وانظر : حاشية ٢ من (ص ٢٢٩) الجزء الثالث من سيبويه، شواهد الشافية (ص ١٠٠)، العيني (٣٥٤/٤، ٣٥٥)، اللسان (سرل)، الخزانة (٢٣٣/١) .

والدَّخاريصُ : الجماعة واحِدَتُها : دِخْرِصَة(١)، وضارع "سراويلُ" الجمعَ في القولِ الأوَّلِ الذي هو الإفراد قبل التسمية، وضارعت "بَقَّم" بعد التسمية، فلم تصرف "سرِيّْلَ" للتأنيث والتعريف، كما لم تصرف "بَقَّمَ" للتعريف والوزن، و لم يلتفت فيهما إلى العجمة، ولذلك شبهها بها، ومن قال : سرييلاتٌ. صرف لامحالة في التصغير .

قال الفارسي(٢) : قد ذكر سيبويه أحد سَبَبَيْ ترك الصرف لـ"سراويلَ" وذكر هنا السبب الآخر وهو التأنيثُ، والأول المثال(٣)، وهذان السببان لا يفارقان "سراويلَ" في معرفة ولا نكرة، فوجب ترك الصرف فيهما في المعرفة والنكرة .

قال : وهذا ينبغي أن يكون قول سيبويه .

قلت : وهذا الذي ذكر عن سيبويه ليس في كلامه ما يدل عليه ولا يحتاج سيبويه / ولا غيره مع المثال إلى غيره، ويلزم في التسمية بمثل "مساجد" أيضاً ٧١
أن يكون فيه علتان : المثال وعلة أخرى، لأنه بالتسمية قد خرج من أن يكون جمعاً، والعرب لم تصرف شيئاً من ذلك .

وأمَّا "شراحيلُ"(٤) فإنه سُمِّي بجمعٍ عربيٍّ فلا ينصرف، فَإِن صُغِّرت صُرِفَت، لأن العلة قد زالت بالتصغير .

وقد قالوا "بُيَوتَاتٌ"(٥) فجمعوا بيوتاً، ومثله جمال

---

(١) الدخرصة والدخاريص : عُنَيِّق يخرج من البحر أو الأرض وهو فارسي معرب، وانظر: اللسان (دخر)، المعرب للجواليقي (ص ٢٩٧) .

(٢) انظر المسائل المنثورة (ص ٢٧٥) حاشية رقم ٢، وراجع المقتضب (٣/٣٤٥، ٣٤٦) .

(٣) يريد كونه على زنة الذي لا ينصرف في الكلام مثل مساجد .

(٤) الكتاب (٣/٢٢٩) .

(٥) تحدث سيبويه بعد شراحيل على أن من الجموع ما يجمع، قال : "وأما أجمال وفلوس فإنها تنصرف وما أشبهها لأنها ضارعت الواحد، ألا ترى أنك تقول : أقوال وأقاويل" وقد نظر الشارح أيضاً ببيوتات . وانظر الكتاب (٣/٦١٩) .

وجَمَائل قال(١) :

وقرَّبْنَ بالزُّرْقِ الجَمَائِلَ بعدما

تَقَوَّب عن غِرْبَانِ أوْرَاكِها الخَطْرُ

والثوبُ الأكْياش(٢)، وقالوا: بُرمةٌ أعشار، أي: مُكَسَّرة، وحبل أقطاع وأرمامٌ أي: خَلَقٌ.

واعلم أن ياءَي النسب إذا لحقتَا الجمعَ انصرفَ ـ البتّةَ ـ وإذا كانتا في اسم ثم كسَّرته عليها جرتَا مَجْرًى واحداً ماهو من نفس الكلمة فلم ينصرف نحو "بَخَاتِيّ" و"أثَافِيّ" .

وأما أُفْلُسٌ و"أَيْدٍ" فينصرفان في النكرة بعد التسمية بهما، ولا ينصرفان في التعريف لوزن الفعل والتعريف .

و"الأُتِي"(٣) سبيلُ الماء .

ويريد : أن السَّدوسَ(٤) مفردٌ غير مُكَسَّر .

وقوله : ﴿ممَّا في بطونِه﴾(٥) نص بالتذكير وإليه ذهب يحيى(٦) .

والحِذْرية : قطعةٌ من أرضٍ، والجمع "حَذَارٍ" و"حَذَارَى" .

وقوله(٧) : "وقد جعلَ بعضُ الشعراء (ثمانيَ) . يريد أنه لم يصرفها، كأنَّه جعلَها جمع "ثِمْنِيَة" كحِذْرِيَة" .

وقد ذكرها في التصغير(٨) مع "عفَارِية" و"عَلاَنِية" وصغرها تصغيرها، وتصغيرُ هذا أن تُلزمها الهَاء، وإن حَذَف مضطراً

(١) هو ذو الرمة، ديوانه (١/٥٦٦، ٥٦٧)، والزرق: أكثبة الدهناء، بعدما تقوب: تقشر، غربان أوراكها: طرف رؤوس الأوراك الذي يلي الذنب، الخطر : أن يخطر بذنبه فيصير على عجزه لبد من أبواله . وانظر اللسان (غرب، خطر، زرق)، وابن يعيش (٧٦/٥).

(٢) الأكياش : ضرب من برود اليمن، ويقال أيضاً أكباش بالموحدة، وأكراش، وانظر الكتاب (٢٣٠/٣) وحاشيتها رقم ٦ .

(٣) ، (٤) الكتاب (٢٣٠/٣) .

(٥) سورة النحل : ٦٦، وانظر الكتاب (٢٣٠/٣) .

(٦) المعاني (١٠٨/٢) .

(٧) الكتاب (٢٣١/٣) .

(٨) الكتاب (٤٣٧/٣) .

نوَّن، وحكى يعقوب[١] : "رَجُلٌ حَزَابٍ"، وهو شاذ .

وقول الشاعر[٢] :

يَحْدُو ثمانيَ مولعاً بلَقَاحِها   حتى هَمَمْنَ بزَيغةِ الإرْتَاجِ

شاهده فيه: ترك صرف "ثماني" على إرادة الجمع كأنه جمع "ثِمنِيَة" كـ"حِذْرِيَة"،والمعروف الكثير صرفها على إرادة الإفراد، وتدخلها التاء كما تدخل سائر العدد.

وَصَفَ رَاعِيَ إبلٍ قد أُولِعَ بلَقاحها حتى لَقِحت، ثم حدا بها وأجهدها حتى هَمَّت بإزلاق ما في بطونها من الأَجِنَّة .

وقوله[٣] : "وهذا قليل" . يريد التشبيه، وليس بالوجه .

وقوله[٤] : "وأما ثمانٍ فلا يُصْرَفُ" . يريد إذا سَمَّيتَ به، وقد تقدم حكمه[٥] نكرةً قبل التسمية .

ويريد بقوله[٦]: "وياءُ ثمانٍ، كياء قُمْرِيٍّ" . أنها ياءُ نسب، والظاهر أنها في كلامه ياءان زيدتا للبناء لا للنسب كألف "قَبَعْثَرَى" وغيرها، فجاءتا كياءَى "مَرْمِيّ" .

وأما "عَوَارِيُّ"[٧] وبابه فغير مصروفٍ لأنه بنى على ياءَى نَسَبٍ دَخلت وَاحِدَهُ كما تَقَدَّم .

يقول : "ثمانٍ" اسمٌ مفردٌ مؤنَّثٌ كعَنَاقٍ[٨] فلا تصرفه إذا سَمَّيتَ به، وأمَّا "صحارٍ" فجماعٌ كـ"عُنوقٍ"[٩] تصرفه إذا ذهب بناءُ الجمع عنهُ، ولا تمنعه الصرفَ للتأنيث لكونه جمعاً .

---

(١) الألفاظ (ص ٢٤٥)، رجل حزاب وحزابية : إذا كان إلى القصر ما هو .
ويريد الشارح أن حزابٍ كثمانٍ .

(٢) ابن مياده، وانظر : الكتاب (٢٣١/٣) وحاشيتها رقم ٢، أصول ابن السراج (٩١/٢)، العيني (٣٥٢/٤)، الأشموني (٢٤٨/٣)، الخزانة (١٥٧/١، ١٥٨) .

(٣) ليس في المطبوع .

(٤) ، (٦) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٢٣١/٣) .

(٥) حكمه الصرف وانظر الكتاب (٢٢٧/٣، ٢٢٨) .

(٧) الكتاب (٢٣٢/٣) .

أبو بكر بن السراج(١) : ياء ثمان "ياء نَسَبٍ" وكان الأصل "ثَمَنِيًّا" مثل "يَمَنِيٌّ" فَحُذِفت إحداهما، وأبدلت منها الألف، كما فعل بـ"يمانٍ" و"شآمٍ" وقد كَسَّرَه بعضهم عليها فقال(٢) :

يَحدُو ثمانِيَ مُولَعاً بلَقاحِها

من حَذَف الزيادة الأولى في "صحارٍ" في التحقير قال : صُحَيْرٍ، فأثبت الزيادة الآخرة وأَعَلَّ، ومن حذف الآخرة أثبت الأولى وأدغم فقال: صُحَيِّرٌ .

وناقةٌ جَدُود(٣) : يابسةُ اللَّبنِ .

---

(١) الأصول (٢/٩١) .

(٢) تقدم البيت من قريب .

(٣) الكتاب (٣/٢٣٠) .

باب تسمية المذكر بجمع الإثنين والجميع(١)

الباب بيِّن .

أجاز النحويون إعراب النون في التثنية والجمع السالم إذ

وصرفوا الواو إلى الياء قياساً على قول من قال(٢) : سنينٌ، وقِنسْرِينٌ، وفلِ

النون .

وكذلك قاسوا المثَّنى على "عثمان"(٣) وبابه فأعربوا النون و

على كل حال مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً .

وقد يجوز إذا أعربت النون أن تترك الواو على حالِها

كلامهم "قَيْطُونٌ"(٤) و"زيتُونٌ" و"المَاطِرُونُ" و"السيلحُونُ"(٥) . ووجه ما زَ

من ردِّه إلى الياء أن العرب زادت الياء والنون في كلامهم في آخر

وعجمية، وكثُر ذلك / كـ"غِسلينَ" و"قِنَّسرين" ونحوهما، إلا أنَّ "فِعْلين

عشرينَ في قول من جعل الإعراب في النون فأما الواو والنون فلا تزاد

علامتين في السالم المذكر، وقَلمونٌ و"زَرَجُونٌ"(٧) كـ"قَرَبُوسٍ"(٨).

قال الأستاذ أبو بكر : "وأما الماطِرُون والسَّيْلَحُون فإنهم

سيبويه(٩) أنهم ربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفُه من حروفهم

الحروف إذا لم يكن البناء بناءهم .

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٢٣٢/٣) .

(٤) أعجمي معرب وهو بيت في جوف بيت ــ المخدع ــ وانظر اللسان (خـ
للجواليقي (ص ٥٢٠) .

(٥) في الأصل : سيلجون، بالجيم . والمثبت عن معجم البلدان (٢٩٨/٣، ٢٩٩
قرب الحيرة .

(٦) الكتاب (٢٣٣/٣) .

(٧) ، (٨) يريد أن وزنهما فَعَلُولٌ لا فَعَلُونٌ، انظر الكتاب (٢٩١/٤) .

(٩) الكتاب (٣٠٣/٤ ـ ٣٠٤) .

وأما الجمع المؤنث السالم فهو بعد التسمية كحاله قبلها، لأنَّ الحركةَ في التاء[١] كالحرفِ في جمع المذكر، والتنوين كالنون .

وذَكَر أن من العربِ[٢] من لا يصرف هذا الجمع بعد التسمية، وتجعل التاءَ فيه كتاء التأنيث كما ذكر .

وقال أبو العباس[٣] : من قال : مُسْلمين وأعرب النون قال في "مسلماتٍ" إذا سَمَّى به بغير الصرف ولم ينصب التاء لأن الكسرة فيه كالياء . مشى على مذهب الأخفش، وزعم[٤] السيرافي عن بعضهم أنه لا يجوز مع حذفِ التنوين إلا الإجراء بجميع الحركاتِ كالهاءِ، وزعم أن عليه[٥] كلاَم سيبويه . قال[٦] : وأجازه أبو العباس المبرد وأنشدوا[٧] :

تخيرها أخو عاناتٍ ...

وكلٌ، تَكَلَّمَ به العربُ . وقال الهُذَلي[٨] :

وما إنْ رحيقٌ سَبَتْهَا التِّجا　　　رُ مِنْ أذرعاتٍ فَوَادِي جَدَرْ

كذا وقع بخَطِّ ابنِ خالَويه .

فأما قوله :

بُعيدَاتُ من بَثِّ الحديثِ المُكَتَّمِ

---

(١) في الأصل بالياء التحتية .

(٢) الكتاب (٣/٢٣٤) .

(٣) المقتضب (٣/٣٣١) .

(٤) شرحه على الكتاب (٣/٩٨) .

(٥) ، (٦) شرحه على الكتاب (٣/٩٩) .

(٧) جزء لبيت للأعشى وهو بتمامه :

تخيرها أخو عانات شهراً　　　ورجى خيرها عاماً فعاماً

ديوانه (ص ١٩٧)، المقتضب (٣/٣٣٣)، السيرافي على سيبويه (٣/٩٩)، أصول ابن السراج (٢/١٠٧)، كتاب الشعر (١/١٧٢)، الخزانة (١/٥٦)، ويروى ورجى أولها عاماً فعاماً .

(٨) شرح أشعار الهذليين (١/١١٥)، اللسان : جدر، ذرع، سبى، معجم البلدان: جدر .

فإنّه حذف التنوين ضرورة لأنه ليس بعَلَمٍ كأذرعاتَ في لغة من لم يصرف.

وقال أبو العباس أيضاً أنشدني أبو عثمان قال : قال الأعشى[١] :

تخيرها أخو عاناتِ شهراً

فلم يصرف "عاناتِ" .

قال أبو علي[٢] : من قال : أخو عاناتِ بالكسر و لم ينون لم يقل : رأيت عاناتَ فيفتح، وزَعَمَ سيبويه أنه لا يفتح التاء في النصب في هذا الموضع .

قلت : وليس في كلام سيبويه ما يدل على على ذلك، لنه لم يزد على أن قال[٣] : "ومن العرب من لا ينون "أذرعات" ويقول : هذه قُرَيسياتَ كما ترى، شبهوها بهاء التأنيث" . غير أن قوله "شبهوها" دليل على جَرْيِها مَجْرَى ما فيه الهاء في الحركات وترك التنوين، والجَرَّةِ، وأن الحركةَ في التاء قد خرجت من شبه تاء الجمع.

قال الفارسي[٤] : "وقد زعم بعضهم أنه لا يجوز مع حذف التنوين إلا الإجراء بحركاتٍ وتركُ الصرف كالهاء" .

وقول امرئ القيس[٥] :

تَنَوَّرتُها من أذرعَاتٍ ...

---

(١) تمامه :

ورجى خيرها عاماً فعاماً

سبق تخريجه .

(٢) ، (٤) انظر كتاب الشعر (١٧٢/١) .

(٣) الكتاب (٢٣٤/٣) وفيه قريشيات وما في السيرافي من غير إعجام يوافق ما في كتابنا وهو كذلك في اللسان (قرس) قال : وقريسيات : اسم .

(٥) هو بتمامه :

تنورتها من أذرعات وأهلها

بيثرب أدنى دارها نظر عالي

ديوانه (ص ٣١)، وانظر : الكتاب (٢٣٣/٣)، المقتضب (٣٣٣/٣)، ابن يعيش (٤٧/١)، (٣٤/٩)، الخزانة (٥٦/١) .

شاهده فيه : تنوين "أذرعاتٍ" وهو علم كـ"عرفاتٍ" يريد أنه نظر إلى نـار محبوبته شوقاً إليها .

و"أذرعات" موضع بالشام .

وأشار بذلك إلى بُعدِ دارها عنه [يحال بينه وبينها][1] .

(١) لعل هذا مراد الشارح والكلام في الأصل غير مستقيم وفي الحاشية طمس لم أتبينه .

روجعت الرسالة واستدركت الملاحظات

لجنة المناقشة

محمد الحاكم   أ.د/ محمد عبد الحميد سعد

د/ عبد الفتاح بحيري

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب

لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي

المتوفى سنة ٦٠٩هـ

من أول القطعة المتاحة إلى نهاية باب التصغير

"تحقيق ودراسة"

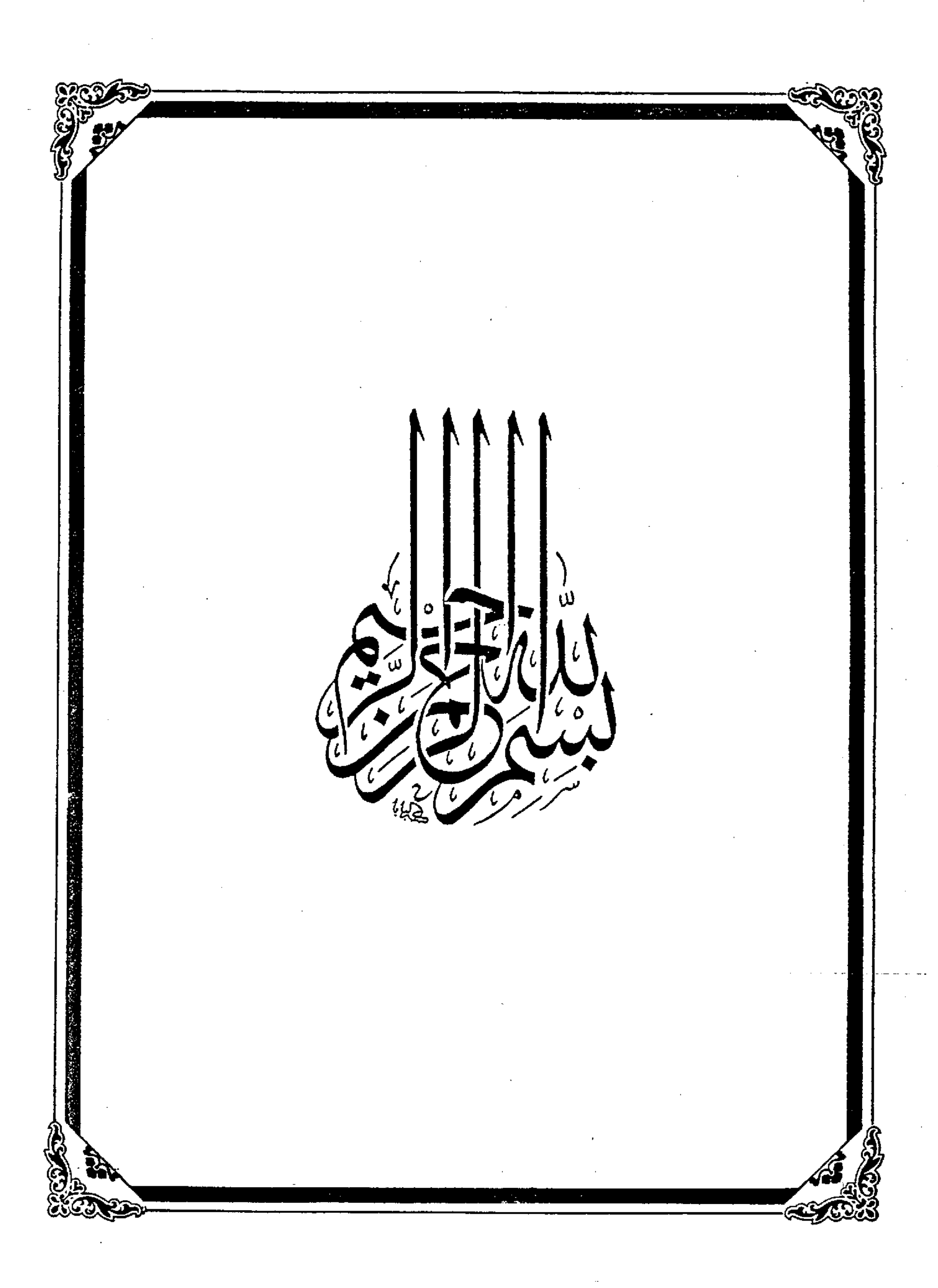
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد
صالح أحمد مسفر آل عياده الغامدي

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا

المجلد الثاني

١٤١٤هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

باب الأسماءِ الأعجمية

والباب بيِّنٌ .

النيروزُ[١]، ذكره فيما نُقِلَ نكرةً، وهو معرفة بالألف واللام ودونهما، ودخولُها عليه دليل على نكرته، لأن العجم لا تعرف الألفَ واللامَ، فلمَّا تصرَّف في كلامِ العرب، عرَّفوه بغيرِ ألفٍ ولام، ثم أدخلوا الألفَ واللامَ للغلبة، وليس كإبراهيمَ ونحوِه، مما وقع في كلام العرب علماً، لأنه تمكن في كلامهم، فأجْرَوْهُ على حُكْمِ كلامِهم .

وأما "اليسَعَ" فبمنزلة "إبْراهيمَ"[٢] وقع في كلام العرب علماً فأدخلتْ عليه الألفَ واللامَ كما دخلتْ في "اليزيدِ" و"أُم العمرو" .

اعلم أن العجمة لا تكون علةً إلا في ما نُقل علَماً نحو "إبراهيمَ"[٣] و"إسحاقَ"[٤] ونحوهما . ألا ترى أنك إذا سميت بما تقدم ذِكْرُه لم تكن العجمةُ فيه علةً مع التعريف . ووقع هنا "البَرْدَجُ" وهو "البَرْدِيُّ"، ووقع "اليَرْنْدَجُ"[٥] وهو جلودٌ سودٌ، ويقال : "شُهْرِيز" بالشين، و"سُهْريز"[٦] بالضم والسين .

و"كُدْتَ"[٧] "تَكَادُ" "فَعَلت" "تَفْعَل" وهو شاذٌ، لأنه ليس فيه حرفُ حلق يُفتح له المضارع، وهو من الواوِ : كَادَ، يَكُود، كَوْداً، ومَكَاداً بمعنى هَمَّ .

و"هودٌ"[٨] عربي، وأدخله مع الأعجمي ليُسَوَّى به / الأعجميُّ فجعلهما بمنزلةٍ واحدة. ٧٣

---

(١) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٢٣٤/٣) .

النوروز أو النيروز بالفارسية : اليوم الجديد، وهو أول يوم من السنة الشمسية الإيرانية . ويوافق الحادي والعشرين من شهر مارس من السنة الميلادية . وعيد النيروز أكبر الأعياد القومية للفرس . وتمر سهريز بالضم والكسر - كما في تاج العروس - وبإعجام الشين وإهمالها . وأنكر بعضهم ضم الشين . وهو ضرب من التمر في نواحي البصرة . وانظر المعرب للجواليقي، تحقيق ف . عبد الرحيم (ص ٣٩٧) .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٢٣٥/٣) .

باب تسميةِ المذكر بالمؤنث

تفسيرُ الباب ومدارُه علـى قولـه(١) بعد : "واعلـم أنـك إذا سميـتَ المذكـرَ بصفةِ المؤنثِ صرفتَه" ... إلى البيت الذي أنشده(٢) .

لا يخلو الاسم النكرة من أن يكون مذكّراً أو مؤنثاً، أو مذكراً تارة ومؤنثـاً أخرى نحو اللّسان، أو غالباً عليه التذكيرُ نحـو "الـذّراع"(٣)، أو غالبـاً عليـه التـأنيث في حال التعريفِ نحـو "هِنْـدٍ" و"دَعْـدٍ"، كـان في التنكيـرِ مذكـراً فغلـب علـى المؤنـثِ في التسميةِ به، فَعُومِلَ معاملةَ الذي غلب عليه التأنيث في النكرة، ولو رُوعِـيَ فيـه الأصـلُ في حال النكرة لَمُنِعَ الصرفَ في العلمية كما مُنِعَه "عِدْلُ" و"قُفْلُ" و"زيدُ" و"عمرو" في تسميةِ المؤنث بها .

فإذا سميت مذكراً بها اختَصَّ بالتأنيثِ أو غلب عليه منعتَ الصرفَ، فإذا زاد الاسمُ على الثلاثة فإن سمَّيت بما استوى فيه التذكير والتأنيثُ نظرت إلى الذي نقلته منه فإن نقلته من مذكر صرفتَ، وإن نقلته من مؤنّثٍ لم تصرف.

فأما ذراعٌ فالغـالب عليه في الاستعمال التذكـير لقولهـم(٤) : ثـوبٌ ذراعٌ و"هذا ذراع" وأنت تريد الثوبَ أو مـا تشير إليـه، والمعنـى هـذا ثـوبٌ مقـدارُ ذِراعٍ، وهذا مقدارُ ذراعٍ، فَحُذِفَ المضـافُ وأقيـمَ الـذراعُ مُقامَـه، وذكَّـرَ "الـذراعَ" ولم ينـو المضافَ.

وعلى هذا كلامه(٥) فإذا أشرت إلى العضو المسمى بـ"ذراعٍ" قلـت : هـذه ذراعُ فأنثت .

---

(١) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٢٣٦/٣) .

(٢) يريد قول الأعشى :

لها زجـل كحفيـف الحـصا ... د صـادف بالليـل ريحـا دبـوراً

ديوانه (ص ٧١)، الكتاب (٢٣٨/٣)، وسيأتي شرحه قريبا .

ووقع في الشرقية بعد قولِهِ : "رَجُلٌ رَبْعَةٌ" و"جَمَلٌ خُجَـأَةٌ"[١] وهـو الكثـير الضِراب والمُبَاضَعة .

وقولُه[٢] : "ثم وصفتَ بها المؤنث" . يريد مذهب النَّسَبِ وقد يحمل على المعنى، وتقدم الكلامُ على الأبطحِ والأبرقِ والأجرعِ والأجدلِ .

وقول الأعشى[٣] :

لها زجـلٌ كحَفِـيفِ الـحصا ... دِ صادَفَ بالليلِ رِيحًا دَبُـورا

شاهده فيه : كونُ الدبورِ صفةً للريح . والزَجَلُ : الصوتُ يصفُ كتيبةً شَبَّه صوتَ مـا فيها من السِّلاحِ والدروعِ بصوت الحصادِ إذا جَرَت عليه الدَّبور بالليل، وخص الليـلَ لأن الريحَ فيه أقوى وأشهرُ صوتاً، وخص الدبور لقُوَّتِها عندهم، والحفيف : صوتٌ فيه بُحَّة. ومن جعل هذه الريَـاحَ أسمـاءً منـع الصرف . وصرَفَتْهَا العربُ لما ذكر سيبويه[٤] وقولُ الآخر[٥] :

حَالَتْ وحِيـلَ بهـا وغَيَّرَ آيَهـا ... صَرْفُ البِلَى تَجْرِى به الرِّيحَانِ

رِيحُ الجَنُوبِ مع الشَّمالِ وتَارةً ... رِهـمُ الرَّبِيـعِ وصَـائِبُ التَّهتـانِ

شاهده فيه : إضافةُ الريحِ إلى الجنوبِ لأنه جَعَلَها اسماً ولذلك أضافَ إليهـا للبيـانِ ولا يضـافُ إلى الصِّفَـةِ إلا نـادراً في قولِهـم : "مسـجدُ الجـامعِ" و﴿جَـانِبِ الغربيِّ﴾[٦] ونحوهِما .

وأبدل "ريح الجنوبِ مع الشِمال" مـن "الرِّيحـانِ" لأن هـاتين الرِّيحَينِ همـا المُتَعَاقِبَتَان عندَهم، ما تمحوهُ إحدَاهُما تُحْيِيهِ الأخرى .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٢٣٧/٣) وفيه ورجل خجأة .

(٣) ديوانه (ص ٧١)، وانظر : الكتاب (٢٣٨/٣) .

(٤) حيـث يقـول : وإذا سميـت رجـلاً بشـيء منهـا صرفتـه، لأنهـا صفـات في أكـثر كـلام العرب(٢٣٧/٣، ٢٣٨) .

(٥) من الشواهد المجهولة القائل، وانظر الكتاب (٢٣٨/٣) وحاشيتها رقم ٣، الكامل للمبرد (ص ٦١)، اللسان (حول) .

(٦) سورة القصص : ٤٤ .

وعليه أجاز بعضهم[١] : "زيدٌ مع عمرٍو منطلقان" وهو / ضعيف وقد ٧٤
يكون منه قوله[٢] :

أقولُ لَهُ كالنُّصحِ بيْني وبَيْنَه هل أنت بنَا في الحَج مُرتَحِلانِ

وقال الفَراء[٣] : "قولُ العرب : الذودُ إلى الذودِ إبلٌ" إنه بمعنى مع الذودِ. وهذا كقوله عليه السلام[٤] : "المرءُ كثيرٌ بأخيه"، فيعملُ الخبر في الظرفِ والجار والمجرور، ومنه قولُ الحكمي[٥] :

كأنَّما جِسْمي إلى جِسْمِه غُصْنَانِ ذا غَضٌّ وذَا ذَابِلُ

فالخبر للأول وإن اختلفَ العمل .

ومن الشاذِ : "زيدٌ مع عمرٍو منطلقان"، ومما يُؤْنَسُ به قولُه[٦] :

وما جَرْمٌ وما ذَاكَ السَّويقُ ؟

حين استُؤنف، والمعنى معَ .

يصف في البيتين داراً أتى عليها حولٌ خاليةً فتغيرت رسومُها وعنى "حِيل بها" أحالها، والباءُ بمنزلة الهمزة كأنه أُحيلت عمَّا كانت عليه، ومن قال: "بِه" رَدَّه إلى الموضع .

والرِّهَمُ : الأمطار الضَّعيفَةُ، والتَّهْتَانُ : المطر الغزيرُ .

---

(١) انظر الجني الداني (ص ٣٠٨) .

(٢) هو الفرزدق، والبيت من قصيدته التي مطلعها :

وأطلس عسال وماكان صاحباً دعوت لناري مَوْهِناً فأتاني

وانظر : ضرائر الشعر (ص ٢٨٢)، الارتشاف (٣٣٤/٣)، وفي أصل الشرح قولها .

(٣) المعاني (٢١٨/١) .

(٤) قطعة من حديث، ضعفه ابن حبان في المجروحين (١٨٨/١، ١٨٩) .

(٥) هو الحسن بن هانئ الحكمي ولم أجده في المطبوع من ديوانه .

(٦) صدره :

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التمْرِ جَرْمٌ

وهو لزياد الأعجم - وانظر : الكتاب (٣٠١/١)، الشعر والشعراء (ص ٤٣٣)، الكامل (١٩٥/١)، اللسان (سوق) .

والكَؤُودُ : صفةٌ لقولهم : عقبةٌ كَؤُودٌ : أي : صعبةُ المرتقى فيصرف. ما يسمى به لأنّهُ مذكر .

وقوله[١] : "وهي مشتقةٌ" . يعني مُرْتَجلةً لم تُنْقل عن شيء نحو سعادَ[٢]، وزينبَ[٣]، وجيأَلَ[٤]، وكذلك قوله[٥] : ""اشتققتَ" معناه ارتجلتَ، وعُمَانُ[٦] مرتَجَل .

وقوله[٧] : "ولا يُعْرَفُ إلاّ عَلَماً لمُؤنَّث" دليلُ الارتجالِ، وإنَّما كانَ تأنيثُ الجمعِ كما ذكر، لأنه لم يقع للواحد، فيكون بمنزلةِ لسانٍ، فلم يُحمل تأنيثُه على التأنيث الحقيقي وإنما فعل ذلك باللسان وجميع ما أُنث من المفردات من حيث حمل على التأنيث الحقيقي فصار بمنزلته .

ويريد بقوله[٨] : "وليس يَخْتَصُّ بهِ واحدُ المُؤنَّثِ" . أنَّ هذا الجمعَ يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ ولم يَقَعْ للواحدِ، فيضارعَ المؤنَّثَ الحقيقيَّ لأنه واحدٌ .

وقوله[٩]: "وما تقول في رجلٍ يُسمى بعُنُوق" . جَمْعَ عَنَاقٍ، وأفردَهُ بالذِّكْرِ من حيث كانَ جَمْعَ مُؤنَّثٍ، وما تقدَّمَ جمعُ المذَكَّرِ والباب واحد.

وذهَب المبردُ[١٠] إلى أن الطَّاغُوتَ جمعٌ . ولا يُعْلم فَعَلُوتٌ في الجُمُوعِ، وصوابُه ما ذكر سيبويه[١١] . فأما قوله تعالى[١٢] : ﴿يريدُون أنْ يتحاكَمُوا إلى الطاغوتِ وقد أُمِرُوا أن يكْفروا به﴾

---

(١) ، (٢) الكتاب (٢٣٩/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٦) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٢٣٩/٣)، وجيأل : الضبع، وانظر اللسان (جأل).

(٥) الكتاب (٢٣٩/٣) وفيه : ولكنها اشتقت .

(٩) الكتاب (٢٣٩/٣) .

(٩) الكتاب (٢٤٠/٣) .

(١٠) المذكر والمؤنث (ص ٩٩) .

(١١) نصه : " فأما الطاغوت فهو اسم واحد مؤنث، يقع على الجميع كهيئة للواحد". (٢٤٠/٣) .

(١٢) سورة النساء : ٦٠، وذكر في سبب نزولها قصص طويل، وانظر : البحر المحيط (٢٧٩/٣، ٢٨٠) .

فإن المراد به أُبَيُّ بن أَخْطَبَ - واللّه أعلم - كنى به بالطَّاغُوت وعاد الضميرُ عليه مُفْرَداً. وأما الطواغِيتُ فجَمعٌ لا نظيرَ له في الآحادِ .

والشاءُ كالإبلِ والغنمِ في التأْنيث، ألا ترى إلى قولهم : ثلاثٌ من الشاء[١] ذكور، غيرَ أن هذا كُلَّه قد صرفه في أول البابِ إذا سُمِّي به لأنه[٢] ثُلاثِيٌّ، لكِنه مَثَّل به ما لا ينصرف من الرُّباعي مِمَّا زادَ إذا كان على الصفة التي ذكرَ، وقد بُيِّنَ في الزيادة .

---

(١) الغنم والشاء والإبل : اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والإناث وعليهما جميعاً .

وانظر : الكتاب (٥٦١/٣)، المقتضب (١٨٤/٢) .

(٢) الكتاب (٢٦٣/٣) .

باب تسمية المؤنثِ الترجمة

اعلم أنَّه لاينصرف من أسماءِ المؤنث بغيرِ علامةٍ إلا ما ذَكَر من الثلاثيِّ الساكن الأوسط[١] المنقول من النكرةِ المؤنثة أو ما غلبَ عليه التأنيثُ بعد التسمية كِهِنْدٍ[٢]، ودعْدٍ، غلب على المؤنث بعد التسمية كسُعَاد[٣]، وما سوى ما ذكر من الشرطين لا ينصرف وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط نحو "عِدْل" و"قُفْل"، هما بمنزلةِ[٤] "زيدٍ" و"عمروٍ" و"فَضْلٍ" . وقد نص على ذلك في التسمية بـ"هُوَ" وأشباهِها مما يكون مذكَّراً قبل التسمية، فقال : جاءتْني هُوٌّ، ورأيت هُوَّ، ومررت بهُوَّ فمنع الصَّرفَ لأنه[٥] مُذَكَّرٌ لم يَغْلِب على المؤنَّثِ، والأعلامُ أشدُّ في ذلك منها كزيدٍ وفَضْلٍ في مَواضعِ منها، أعنى تركَ صرف مثلِ قُفْل وعِدْل وحَبْل، وقَلَّت في تسميةِ المؤنث بها، ويكفي من ذلك شرطُه أن يكون مؤنثاً أو يغلبُ عليه التأنيثُ، وهذا موضعُ بَديع من كلامه .

ويريد بقوله[٦] : "وكانت شيئاً مؤنثاً" . أن تكون في حالِ التنكيرِ قبل التسمية بها مؤنَّثاً .

وقوله[٧] : "أو اسماً الغالبُ عليه التأنيثُ" يريد : إذا سُمِّي به وصار علَماً وغلب على المؤنثِ كهنْدٍ، ثم ذكر أمثلةً من النَّوعَين، فالنكرةُ عنزٌ، وقِدْرٌ، والذي غلب عليه التأنيث بعد العلمية : دَعْدُ، وهِنْدُ، وجُمْلُ، ونُعْمُ، وقد أحاط العِلْمُ بأن هذه الأسماءَ منقولةٌ من مُذكَّرٍ . فكان ينبغي في القياس تركُ الصرف، إلا أنهم رَاعَوْا كثرة الاستعمال في التأنيث

---

(١) ، (٣) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣/٢٤٠) .

(٢) الكتاب (٣/٢٤١ - ٢٤٢) .

(٤) الكتاب (٣/٢٤٢) .

(٥) الكتاب (٣/٢٦٢) .

ورفضوا القياسَ، وعليه كلام الفراء في أسماءَ بنِ حارثة أنه "أفعالُ" و لم / يصرفه[١] لأنه ٧٥
غَلَبَ على المؤنث في التسميةِ، وسيبويه يجعله "فَعْلاء"[٢] وقد تقدَّم بيانه في الترخيم[٣].

وقول جرير[٤] :

لم تَتَلَفَّع بفضلِ مِئْزَرِها دعدٌ و لم تُسْقَ دعدُ في العُلَبِ

شاهده فيه : صرفُ أَحَدِهما وتركُ صرفِ الثاني، ويحتمل أن يكون الشاعر مِمَن يصرفُ أو لا يصرف، فاستعمل لغتَه ولغةَ غيره وكرَّر ذكرها استطابةً له. ويريدُ : ليست بدويةً فتشتملُ بالأزار للابْتدالِ والمهنةِ، ولا تشربُ في أوانِي جلودِ الابل، ويروى "تُغْذَ" و"بالعُلَب" بالباء . والمعنى واحد . وإعادةُ الأسماء بلفظِها جائزٌ إذا لم تكن في موضعِ ضمير رابطٍ، كقوله تعالى : ﴿قُل أعوذُ بربِّ النَّاسِ . ملكِ الناس . إلهِ الناس﴾ ثم قال[٥] : ﴿في صُدُور النَّاسِ. من الجِنَّةِ والنَّاسِ﴾.

وعيسى يصرفُ المؤنثَ يسمى بـ"زيدٍ" و"عمرٍو" وقد ذكره بعدُ وليس بقياسٍ كما ذكر[٦] .

---

(١) المبرد : لا يصرف عند أكثر النحويين أسماء بن خارجة لأن أسماء قد اختص به النساء حتى لم يكن جمعاً قط، والأجود فيه الصرف إن ترك إلى حالته التي كان فيها جمعاً للاسم . المقتضب (٢٦٥/٣، ٢٦٦) . وانظر تعليق الأستاذ عضيمة بحاشية الأولى منهما.

(٢) ، (٣) الكتاب (٢٥٨/٢) وكلام ابن خروف مما لم تتضمنه القطعة المتاحة .

(٤) ديوانه (ص ٧٢)، وانظر : الكتاب (٢٤١/٣)، الخصائص (٦١/٣، ٣١٦)، المنصف (٧٧/٢)، ابن يعيش (٧٠/١) ، الأشموني (١٥٤/٣)، اللسان (دعد، لفع) .

(٥) سورة الناس : ١-٣، ٥-٦ .

(٦) سيبويه : "فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس" وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنها على أخف الأبنية، وهو القياس، لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث . (٤٢/٣) .

باب أسماء الأرضين

أسماء الأَرَضِينَ كسائر الأسماءِ، غير أنك تحملُ على البلد أو الموضِع أو المِصْرِ، أو البُقْعَةِ أو البَلْدةِ، وما أشبهَ ذلك من التأنيثِ والتذكير، فإن حملتَ على التذكيرِ صرفتَ إن لم تعرضْ علةٌ تمنعُ الصرفَ مع التعريفِ، وإن حملتَ على التأنيث منعتَ الصرفَ غير أنَّ منها ما يستوي فيه الحملُ على التذكيرِ والتأنيثِ، ومِنْها ما يغلبُ عليه التذكيرُ، ومنها ما يغلبُ عليه التأنيثُ، ومنها ما لا يكون إلا مؤنثاً، ومنها ما لا يكون إلا مُذَكَّراً .

وهذا كله في استعمال العرب، وقد بيَّن أكثر ذلك[١] .

وقوله[٢] : "وكان مُؤَنَّثاً، أو كان الغالبُ عليه المؤنَّثُ" .

يريد : كان مؤنثاً في الأصل في نكرته أو غلب عليه التأنيث في التسمية، كما ذكر[٣] في الباب الأول .

وذكر "عُمَانَ"[٤] للتمثيل به، وإلا فهو على أربعةِ أحرف، ولا سبيل إلى صرفهِ، وإنما أرادَ الثُلاثِيَّ الساكنَ الأَوْسَطَ على الشرطين اللذين ذكر.

ووقَع في رواية الرَّبَاحي[٥] أن قوله تعالى جده[٦] : ﴿ادخلوا مِصْرَ إن شاءَ اللَّه ءامِنِين﴾، وهو الصحيحُ لأنَّهُ من قولِ يوسُفَ وإخوتِه، والمُفَسِّر الذي ذكره هو الأعمش[٧]، وهو صحيح .

---

(١) الكتاب (٣/٢٤٢) فما بعدها .

(٢) ، (٤) الكتاب (٣/٢٤٢) .

(٣) الكتاب (٣/٢٤٠) .

(٥) ليس في المطبوع .

(٦) سورة يوسف : ٩٩ .

(٧) انظر : البحر المحيط (١/٢٣٤، ٢٣٥) .

ووقع في الشرقية : ﴿اهبطوا مصر﴾[١] قال أبو علي الفارسي : الوجه ألا تكون مصرَ بعينِها؛ لأنهم أُمِروا أن يدخلوا الأرضَ المقدسَةَ ومصر ليست منها.

وتفسير الفارسي لما وقع في الشرقية خطأ، ولا يصح أن يقول سيبويه (اهبطوا مصرا)[٢] فينون ثم يقول : أراد مصرا بعينها، والصواب ما وقع في الرياحية لأنه أراد المعرفة.

وقوله[٣] : "فإن كانَ الاسمُ الذي على ثلاثةِ أحرفٍ أعجمياً" . يريد الاسم المؤنث الذي وقع علماً على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرفْ، لأن العُجمة تمنع من التأنيثِ، فينتقل الاسم للعجمة والتأنيث والعلمية، فكان المانعُ من الصرف العجمةَ والتعريفَ، وأخرجه التأنيثُ من حكمِ نوحٍ، ولوط حيث كانا مذكرين، وإن نكرتَ صرفت لزوالِ التعريف كما تصرف بغدادَ في النكرةِ وفيها ثلاثُ عللٍ، العُجمة والتَّركيب[٤] والتأنيث إذا أردت البُقْعَةَ، وليس منها شيء يَمْنَعُ إلا مع التعريف، وزادت أذربيجان الألفَ والنونَ وهي مصروفةٌ في النكرة، فلا معنى لشيء من هذهِ العلل إلا مع التعريف لما ذكرنا .

وماهُ[٥] الكوفة : سوادُها إلى حُلوانَ، وماه البصران :

---

(١) سورة البقرة : ٦١، وهي قراءة الحسن والأعمش ووقفا أيضاً بغير ألف وهي كذلك في مصحف أبي وابن مسعود، وقرأ الجمهور بالتنوين على أن المراد مصراً ما من الأمصار، بدليل أنهم دخلوا القرية وأنّهم سكنوا الشام بعد التيه أو أن المراد مصر فرعون من اطلاق النكرة مراداً بها المعين .

وانظر : إتحاف فضلاء البشر (١٣٨/١٣)، البحر المحيط (٢٣٤/١، ٢٣٥)، الكتاب (٢٤٢/٣) وحاشيتها رقم ٢ .

(٢) على قراءة الجمهور لآية البقرة السابقة .

(٣) الكتاب (٢٤٢/٣) .

(٤) قيل باغ : بستان وداد رجل وقيل بغ بستان وداد أعطى، وقيل غير ذلك وفيها سبع لغات. وانظر : معجم البلدان (٤٥٦/١)، المعرب (ص ١٩٦، ١٩٧) .

(٥) الكتاب (٢٤٣/٣) .

ووقع في الشرقية : ﴿اهبطوا مصر﴾(١) قال أبو علي الفارسي : الوجه ألا تكون مصرَ بعينِها لأنهم أُمِروا أن يدخلوا الأرضَ المقدسَةَ ومصر ليست منها.

وتفسيرُ الفارسي لما وقع في الشرقية خطأ، ولا يصح أن يقول سيبويه (اهبطوا مصرا)(٢) فينون ثم يقول : أراد مصرا بعينها، والصواب ما وقع في الرياحية لأنه أراد المعرفة.

وقوله(٣) : "فإن كانَ الاسمُ الذي على ثلاثةِ أحرفٍ أعجمياً" . يريد الاسم المؤنث الذي وقع علماً على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرفْ، لأن العُجمة تمنع من التأنيثِ، فينتقل الاسم للعجمة والتأنيث والعلمية، فكان المانعُ من الصرف العجمةَ والتعريفَ، وأخرجه التأنيثُ من حكمِ نوحٍ، ولوط حيث كانا مذكرين، وإن نكرتَ صرفت لزوالِ التعريف كما تصرف بغدادَ في النكرةِ وفيها ثلاثُ عللٍ، العُجمة والتَّركيب(٤) والتأنيث إذا أردت البُقْعَةَ، وليس منها شيء يَمْنَعُ إلا مع التعريف، وزادت أذربيجان الألفَ والنونَ وهي مصروفةٌ في النكرة، فلا معنى لشيء من هذهِ العللِ إلا مع التعريف لما ذكرنا .

وماهُ(٥) الكوفة : سوادُها إلى حُلوانَ، وماه البصرة:

---

(١) سورة البقرة : ٦١، وهي قراءة الحسن والأعمش ووقفا أيضاً بغير ألف وهي كذلك في مصحف أبي وابن مسعود، وقرأ الجمهور بالتنوين على أن المراد مصراً ما من الأمصار، بدليل أنهم دخلوا القرية وأنَّهم سكنوا الشام بعد التيه أو أن المراد مصر فرعون من اطلاق النكرة مراداً بها المعين .
وانظر : إتحاف فضلاء البشر (١٣٨/١٣)، البحر المحيط (٢٣٤/١، ٢٣٥)، الكتاب (٢٤٢/٣) وحاشيتها رقم ٢ .

(٢) على قراءة الجمهور لآية البقرة السابقة .

(٣) الكتاب (٢٤٢/٣) .

(٤) قيل باغ : بستان وداد رجل وقيل بغ بستان وداد أعطى، وقيل غير ذلك وفيها سبع لغات.
وانظر : معجم البلدان (٤٥٦/١)، المعرب (ص ١٩٦، ١٩٧) .

(٥) الكتاب (٢٤٣/٣) .

وكلا القولين ممكن .

ووقع في الكتاب[١]: قال الرَّباحِيُّ: أَرابُ[٢] عند المبردِ، وهو أجودُ. وقول الشاعر[٣]:

ونابغةُ الجَعْدِيِّ بالرملِ بيتُه عليهِ ترابٌ من صَفِيْحٍ مُوضَّعِ

شاهده: إخراجَ الألف واللام منه وهما للغلبة، وصيَّره عَلَماً كواسط كان صفةً فَصُيِّرَ عَلَماً، يَصِفُ أنه ماتَ ودُفِنَ بالرمل و"الصفيحُ" الحِجَارة الواسعةُ، والمُوَضَّعِ: الموضوعةُ عليه، ويُروَى: من صفيحٍ وجَنْدَلِ . حكاه عليُّ بن سليمان الأخفش . وقول جرير[٤] :

سَتَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قَدِيماً وأَعْظَمُنَا بِبَطْنِ حِرَاءَ نَاراً

شاهده : تركُ صرفِ حراءَ حين جَعَلَه اسم بُقعَةٍ، وهو جبل بقربِ مكة يُوقِدُ الحاجُّ فيه النارَ لإطعامِ الطعام .

ووقع في الكتاب "أُضاخ"[٥] قال بعضهم : وصوابه بالحاء غير معجمة، وليس كما زَعَم، بل وقع في كتب اللغويين[٦] في باب الخاءِ المعجمة، وهو موضعٌ بالبادية . وقول العجاج[٧] :

ورُبَّ وجْهٍ من حِراءٍ مُنْحَنِ

والصواب أنه لرؤبة . شاهده فيه : صرف حراء وهو الأكثر .

---

(١) الكتاب (٣/٢٤٤) .

(٢) إراب : من مياه البادية، ويوم إراب من أيامهم . معجم البلدان لياقوت، وفي القاموس : "واراب - مثلثة - موضع" .

(٣) هو مسكين الدارمي . ديوانه (ص ٤٩)، وانظر : الكتاب (٣/٢٤٤)، الخزانة (٤/١٠٠، ١٠١)، اللسان (وضع - نبغ) .

(٤) لم يرد في ديوانه ولعله من قصيدته التي مطلعها :

ألا حي الديار بسُعْد أنّي أحب لحب فاطمة الديارا

ديوانه (٢/٨٨٦)، والبيت في الكتاب (٣/٣٤٥)، والمقتضب (٣/٣٥٩) .

(٥)، (٦) الكتاب (٣/٢٤٥)، وانظر اللسان (أضخ) . وأضاخ : من قرى اليمامة لبني نمير، وذكره ابن الفقيه في أعمال المدينة . انظر معجم البلدان .

(٧) انظر : الكتاب (٣/٢٤٥)، وهو في ديوان رؤبة (ص ١٦٣) ونسبه إليه من قبل السيرافي في شرحه على الكتاب (٤/١٠٤، ١٠٥) .

ووقع في الكتاب[١] : هذه قباءُ، وهذا قباءٌ . فمن قال : هذه، أشار إلى البقعة، ومن قال : هذا، أراد هذا الجبل قباءٌ، كقولك : هذا هندٌ أي : هذا الشخص هندٌ .

يريد : أنَّ حراء ليس بمعروف في حال التنكير من حيث لم يتقدمه نكرةٌ، وليس بمُرتَجَلٍ غلب عليه التأنيثُ كسعادَ، وليس كزينبَ مرتجلاً للتأنيث.

ولما كان اللسانُ[٢] على أصله من التنكير يذكِّرُهُ قوم، ويؤنِّثُ آخرون تنزَّل في لغةِ من أنثَ منزلةَ عنَاقٍ، وإن نقلته إلى التسمية جرى مَجْراها.

ولَمَا كانت قُباء وحراء[٣] معروفتين لم يسبق لهما نكرةٌ تنزلاً منزلةَ المذكَّر سُمِّي به المؤنث في لغة من أنَّثَ إذ لم يلحقها تأنيث في اللفظ .

وقوله[٤] : "مشتقَّين وغير مشتقين لمؤنث من شيء، والأغلبُ عليهما التأنيث" . يريد أنهما مرتَجَلان للمؤنث والمذكر غيرُ مُشتَقَّين لمؤنث من شيء . أي : غيرُ منقولينِ لمؤنَّث من شيءٍ، فغلب عليهما التأنيثُ، أي : فلم يغلب فلم يغلب عليهما التأنيث، والجملة التي هي : "والأغلب عليهما التأنيث" في موضع الحال أي: وليس الغالب عليهما التأنيث كزينبَ، فأنت إذا سميت بهما صرفتهما، لأنهما مذكران أُوقِعا على مؤنث لم يَغْلِبَا عليه، وشبَّه اللسان في حال التذكيرِ باللَّذاذِ[٥] لأنه مذكر، وشبهها باللَّذاذَة[٦] لأنها مؤنث، فاعلمه .

---

(١) الكتاب (٣/٢٤٥) .

(٢) - (٦) الكتاب (٣/٢٤٦) .

بـاب أسـمـاءِ القبـائـل

لا تخلُوُ أسماءُ هـذا البـابِ(١) أن تكـون لِلآبـاء والأمهــات، أو للأحيــاء، والقبائل، فما كان منها للآباء كان كسائرِ الأسماء المفردة، يمنعها من الصرف ما يمنعُهـا فتقول في القبيلة: هؤلاءُ بنو فلانٍ وبنو فُلانــةَ، وتَحْـذِف المضـافَ وتُقِيـمُ المضـافَ إليـه مُقَامَه، فيبقى على ما كان عليه من الصَّرفِ أو تركه .

ويجوز أن يُجْعل اسمُ الأب أو الأم اسماً للقبيلة أو الحي فتصـرف إذا أردت الحيَّ إن لم تكن هناك علةٌ تمنـعُ الصـرف كتغلـبَ لـوزنِ الفعـل والتعريـفِ، وتمنـعُ مـن الصرفِ إذا أردتَ القبيلة .

فـإن كـانت الأسمـاءُ للأحيـاء والقبـائلِ، لا للآبـاءِ والأمهـات نحـو ثقيـفٍ، قريشٍ، ومعـدٍ(٢) صرفـت إذا أردت الحيَّ إن لم تكـن مـع التعريـف علةٌ أخرى تمنع الصرف، وإن أردت القبيلة / لم تصرف ولا يقال في هذا : بنو قريش، ولا بنو ثقيـف، ٧٧ ولا بنو مَعدّ، وإن كان مَعَدّ أبا القبائلِ، فالاستعمال على هذا كما ذكر .

ومنها ما يغلب عليه التذكـير، ومنهـا مـا يغلـب عليـه التأنيث، ومنهـا مـا يتساويان فيهما، وقد بَيَّن ذلك كله(٣) .

وقوله(٤) : "هذه بَنُو تَمِيمٍ" أنَّث بنو لارادة القبيلة .

ورد المبرد(٥) صرف سلولٍ، وسدوسٍ وقال : هما مؤنثان، فإذا قلـت: بنـو سدوسَ، وبنو سلولَ، لم تصرف . وأوقعه في ذلك قِلَّةُ الحـفـظ . قـال محـمـد بـن حبيـب فـي كـتـاب "مـختـلِف القبـائـل"(٦) :

---

(١) الكتاب (٣/٢٤٦) .

(٢) هو معد بن عدنان أبو قبائل ربيعة ومضر، وانظر : الاشتقاق (ص ٣٠، ٣١)، الكتـاب (٣/٢٥٠)، النكت (ص ٨٣٨) .

(٣) الكتاب (٣/٢٤٦) فما بعدها .

(٤) الكتاب (٣/٢٤٦) .

(٥) المقتضب (٣/٣٦٤) .

(٦) مختلف القبائل ومؤتلفها لابن حبيب (ص٢٩٢)، وانظر السيرافي (٤/١٠٦) .

سَدوسُ بن دارم، وسَدوسُ بن ذُهل، وفي طَيِّءْ سُدوسُ[١] بن أَصْمَعَ.

وعن غيره[٢] في نسب بني تميم، سدوسُ بن دارمِ، وأمَّا سلولُ فقال ابنُ حبيب[٣] : في قيسٍ سلولُ بن مُرَّة، وفي قُضاعةَ : سلولُ بنتُ زبان[٤]، وفي خزاعة سلولُ بن كعب .

وقوله[٥] : "فإن قلت : لِمَ لَمْ يقُولوا : هذا تميم" . نص بنفي التذكير في هذه الأسماء في الإخبار عنها والإشارة إليها ومنع من هذا النوع حين احتمل اللبسَ.

ألا ترى أنه لو قال : هذا تميمٌ، لا لتبس بأفراد الرجل، ولا يكون اللبس في القرية لأنها لا توصف بالحي . ومثل ذلك ما لزم من أسماء الجموع الوصف بالجمع فرقاً بينه وبين الجنسِ ولذلك مثَّل بالقوم لأنه لا تكون صفتهم إلاَّ جمعاً وكذلك نسوة، وهذا أصل في حذف المضاف، وهو رفعُ اللبس .

وقولُ أمِّ جعفر حُمَيْدَةَ بنتِ النعمان بنِ بَشِير الأنصاريِّ في زوجها رَوْحِ بنِ زِنْباع، وخبرُها مع أزواجها مشهور[٦] :

بكى الخزُّ من رَوْحٍ وأنكرَ جِلْدَه
وعجَّت عَجيجاً من جُذامَ المطَارِفُ

شاهده فيه : تركُ صرفِ جذامَ لأنها جعلتها اسماً للقبيلة وعجيجاً مصدرٌ مؤكّد، وفيه تأكيد المجازِ . يريد : تَشَقَّقَت، إنكارا للبسه إياها .

---

(١) وانظر أيضاً : الاشتقاق (ص ٣٩٥)، الأنساب للسمعاني (٦١/٧) .

(٢) الاشتقاق (ص ٢٣٤)، السمعاني (٥٧/٧) .

(٣) وانظر أيضاً حاشية ٤ من صفحة الكتاب (٢٤٦/٣) .

(٤) انظر : المؤتلف والمختلف للدراقطني (١٠٨٦/٢) .

(٥) الكتاب (٢٤٧/٣) ولم ساقطة في أصل الشرح .

(٦) البيت في الاقتضاب (ص ١١٧، ٣٠٦) منسوب لحميدة، وكذلك السمط (ص ١٨٠)، والمخصص (٤٠/١٧)، ومعجم الأدباء (٢٠/١١)، ولم ينسب في الكتاب .
وانظر الكتاب (٢٤٨/٣)، وحاشيتها رقم ٣، المقتضب (٣٦٤/٣)، النكت (ص ٨٣٧)، ما ينصرف (ص ٥٧)، والرواية فيها : نبا الخز .

وجذامُ قبيلةُ رَوْحٍ، والجَذْمُ : القطع ويقال : إن جُذاماً لطمَ أخاه لخماً فجذَم لخمٌ يدَه أيْ: قَطَعَهُ، فلزمه الاسم، والمِطْرَفُ ثوبُ خزٍّ له عُلْمَانٌ، ويقال : بضم الميم وكسرها.

وبعده :

وقال العَبَاءُ : نحن كُنَّا ثيابَهم
وأكسيةُ مضروجَةٌ وقطائفُ

وقول الأخطل[1] :

فإنْ تبْخَل سدوسُ بدِرْهَمَيْهَا ... فإن الرِّيحَ طَيِّبَةٌ قَبُولُ

شاهده : تركُ صرفِ سدوس لمَّا أراد القبيلة، وقد تقدم أنه اسم الأب كتميم.

ويروى أن الأخطل أتى الغضبانَ بن القَبَعْثَرَى الشَّيبانّي بالكوفةِ فسأله في حَمَالةٍ[2] فقال : إن شئت أعطيتُكَ ألفَين، وإن شئت أعطيتُك دِرْهَمين.

فقال ما بالُ الألفينِ والدرهمينِ ؟

قال : إن أعطيتُك ألفين لم أُعْطِكَ إلاَّ قليلاً، و إن أعطيتُك درهمين لم يبق بكريٌ إلا وأعطاك دِرهمين، وكتبنا لك إلى إخوانِنا بالبصرة فلم يبق بها بكريٌّ إلا أعطاك درهمين . فخفت عليهم المؤونةُ وعَظُمَ النيل، قال : فهذه، قال : نجمعها لك إلى أن ترجَع إلينا .

وكتب له إلى سُويدٍ السدوسي بالبصرة فأتاه فأخبره بحاجته فقال له: نعم فأقبل على قومِه فقال لَهم : هذا أبو مالك قد أتى ويسألكم أن تجمعوا له وقد هجاكم بقوله :

(١) الكتاب (٢٤٨/٣)، النكت (ص ٨٣٨)، شعره (ص ٣٧٣) ورواية الصدر فيه :

فإن تمنع سدوس درهميها

(٢) الحمالة : الدية أو الغرامة يحملها قوم عن قوم .

إذا ما قلت : قد صالحتُ بكراً   أبى البغضاءُ والنسبُ البعيدُ

الأبياتَ .

فقالوا : لاها اللّه ذَا، لانفعل .

فقال الأخطل :

فإن تبخل سدوسُ ...

وبعده :

تواكلني بنو العَلاَّت مِنهم   وغالتْ مالكاً ويزيدَ غُولُ

يريد مالكَ بن مِسْمع، ويَزيد بن رُوَيم الشيباني .

ويُروَى :

فإنْ تمنعْ سدوسٌ دِرْهَمَيها

وهو سدوسُ بن شيبان .

وكنى بالريح عنِ الرجوع إلى بلده استغناءً عنهم، وخص القَبُولَ لأنها التي تَردُّه من البصرة في الفرات إلى بلده، الجزيرة، حيثُ بنو تغلب قومه.

وأعاد الضمير مؤنّثاً حين أراد القبيلة، وقبول بدل من طيبة لاصفة، لأنها من أسماء الريح أو خبر بعد خبر .

وقوله[1] : "لأنّك قصدتَ قصدَ الأب" يقول : إذا قلتَ "بنو" في المذكر صرفتَ، ولو كان مؤنّثاً لم تصرف، ولو لم تقل "بنو" جاز الوجهان كما تقدم .

وقوله[2] : "وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائزٌ حسن" يريد إنْ لم / تصرف قريشاً وأخواتها جازَ على أن تُريد القبائل . ٧٨

---

(١) الكتاب (٣/٢٤٩) .

(٢) الكتاب (٣/٢٥٠) .

وقول عَدِيٍّ بن الرِّقاع(١) :

غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً　　وكفى قريشَ المعضلاتِ وسادَها

شاهده : تركُ صرف قُريش على إرادةِ القبيلة .

والوليد : هو ابنُ عبد الملك، والمعضلاتِ : الشدائدُ .

ووقع في شعره :

وكفى قريشاً ما ينوبُ وسادَها

فصرفَ قريشاً . وقول الآخر(٢) :

علم القبائلُ من مَعَدَّ وغيرِها　　أنَّ الجوادَ مُحَمدُ بن عُطَارِدِ

شاهده فيه : ترك صرف مَعَدَّ حين أراد القبيلة، والغالب عليه الصرف كقريش، ومحمد بن عطارد أحد تميم وسيدهم في الإسلام .

وقول الآخر(٣) :

ولسنَا إذا عُدَّ الحصى بأَقِلَّةٍ　　فإنَّ معدَّ اليومَ مُودٍ ذَلِيلُهَا

شاهده فيه ترك صرف معدَّ .

يقول: نحن مثل الحصى في الكثرة فلا نهلك لكثرتنا، والمودى الهالك. وقول الآخر(٤):

يَمُدُّ عليهم من يمينٍ وأشمُلٍ　　بحورٌ له من عهدِ عادَ وتُبَّعَا

شاهده فيه: ترك صرف عادَ وأراد القبيلة، والأغلب عليه التذكيرُ، لأنه اسم النبي عليه السلام. وتُبَّع هو أبو كَرِبٍ أقدمُ ملوك اليمن، وقرنَه بعادَ لقِدَمِهم، ويريد قِدَمَ شَرَفِ هذا الممدوح .

---

(١) شعره جمع د.عبد الله الحسيني (ص ٥٣)، وانظر : الكتاب (٣/٢٥٠)، حاشيتها رقم٤، النكت (ص ٨٣٩)، المقتضب (٣/٣٦٢)، الحماسة البصرية (١/١٤٠)، اللسان (قرش).

(٢) البيت من الشواهد المجهولة القائل، انظر : الكتاب (٣/٢٥٠)، النكت (ص ٨٣٩)، المقتضب (٣/٣٦٣)، الإنصاف (ص ٥٠٥) .

(٣) البيت منسوب للأعشى في المقتضب (٣/٣٦٣)، وليس في ديوانه وانظر الحاشية رقم١ من الصفحة السابقة، الكتاب (٣/٢٥١) وهو فيه غير منسوب، والإنصاف (ص٥٠٥) .

(٤) الكتاب (٣/٢٥١) وهو منسوب فيه إلى زهير وليس في ديوانه وانظر: النكت (ص٨٤٠)، الإنصاف (ص ٥٠٤) .

ويَمُدُّ يَزِيدُ، وشبَّهه بالبحر في كثرة جوده، وقول الآخر[١] :

لـو شَهْدَ عـادَ في زمـانِ عادٍ لابتَـزَّهـا مبَـارِكَ الجِـلادِ

شاهده فيه : تركُ صرفِ عادَ كما تقدم . وسكّن الهاء من شهْد تخفيفا وفيه أربع لغات "شَهِدَ، وشَهْدَ، وشِهْدَ، شِهِدَ، وهو قياس في حروف الحلق، وسيذكر بعد[٢] .

ابتزَّها : سلبَها، ومباركُ الجلاد مُعْتَركُ الحرب، ويُروَى : مَنَازِلَ الجِلاد، يقول: لو شَهِد هذا الممدوح عاداً في وقتها لسلبها وظهر عليها .

وقوله[٣] : "وهذه الأشياء إنّما هي آباء" . لا يريد جميع ما ذكر، لأنه قَدَّم أنّ قريشاً، وثقيفاً، ومعداً ليسو بآباء، ونص على أنها أسماءُ[٤] أحياءٍ، ودليله قوله[٥] : "وقد جاز فيها ما جازَ من قريشٍ"، ويريد : القبيلةَ أو الحيَّ .

وقول الآخر[٦] :

بِحَيٍّ نُميريٍّ عليهِ مَهَابَةٌ جَمِيعٍ إذا كان اللئامُ جَنادِعا

شاهده : وصفُ حيٍّ بمفردٍ على اللفظ . ومعنى جميع : مجتمعون، وشبه اللئامَ بالجَنادعِ في قلّتهم وأذَاتِهم[٧]، وهي ذُبابٌ مُوذٍ . وقيل : مثل العقاربِ في حِجَرَةِ الضِّبابِ، الواحد جُنْدع، وجُنْدُعَة . وقول الآخر[٨] :

سادُوا البلادَ وأصبحوا في آدمٍ

بلغوا بها بِيضَ الوجوه فُحُولا

---

(١) وهو من الشواهد المجهولة القائل، وانظر : الكتاب (٣/٢٥١) وحاشيتها رقم ٦، النكت (ص ٨٤٠)، المخصص (١٧/٤٢)، الإنصاف (ص ٥٠٤) .

(٢) انظر : الكتاب (٣/٦٣١) .

(٣) ، (٥) الكتاب (٣/٢٥٢) .

(٤) الكتاب (٣/٢٥٠) .

(٦) هو الراعي النميري ديوانه (ص ١٧٧)، وانظر الكتاب (٣/٢٥٢)، اللسان (جندع).

(٧) في الأصل : (اذايتهم) والأذاة الأذى .

(٨) الكتاب (٣/٢٥٢)، النكت (ص ٨٤١)، المخصص (١٧/٤٣)، الدرر (١/٣٥) .

شاهده فيه : جَعْلُ آدم قبيلةً وهو اسم الأب، ولذلك رد الضميرَ عليها مؤنثا فقال : بها، ولو قال : به لأراد الحي، وكلاهما جائز، ولذلك قال[١] : جعله كالحيِّ والقبيلة . ويدل عليه قوله : وأصبحوا في آدمٍ، أي في هذه القبيلة، وصرف آدم ضرورة، وهو غير مصروف، أريد به الأبُ أو الحي أو القبيلة، للوزنِ والتعريف، وأراد: سادوا أهل البلاد حتى انتهوا إلى آدم . وهناك وقف سُؤْدُدهم. أي : لم يجاوزوه بالشرف .

قال الأعلم[٢] : أرادَ جميع الناس، وليس كما زعم . وإنما أراد : سادوا الناسَ في جميع الأزمان حتى انتهوا إلى زمن آدمَ وأمَّتِه فصاروا في الشرفِ مثلَهم فوقَفَ شَرَفُهم، وكنى ببيض الوجوهِ عَن الكرمِ والشهرة، والفُحُول : السادة، وأصله الفحلُ الكريم يُشَبَّهُ به الرجلُ الكريمُ . وقول الآخر[٣] :

من سَبَأَ الحاضرينَ مَأْرِبَ إذْ يبنُون من دونِ سيلِهِ العَرِما

شاهده فيه : ترك صرف سبأٍ من حيث أرادَ القبيلة كثمودَ وقد نص[٤] على أن التأنيث والتذكير فيهما سواء، واستشهد عليه بالآيات[٥] بالصرف وترك الصرف، ثم أتبع بالشعر[٦] ليُريَكَ أنَّ حكمَ الشِّعر في ذلك كَحُكْمِ الكلام .

---

(١) الكتاب (٢٥٢/٣) .

(٢) النكت (ص ٨٤١)، تحصيل عين الذهب (٢٨/٢) .

(٣) للنابغة ديوانه (ص ١٣٤)، وانظر : الكتاب (٢٥٣/٣)، الإنصاف (ص ٥٠٢)، اللسان (دحرج) .

(٤) ، (٥) ، (٦) انظر : الكتاب (٢٥٢/٣، ٢٥٣) وحواشيها .
والآيات هي الثامنة والثلاثون من الفرقان والعنكبوت قرأ حفص وحمزة من غير تنوين ووقفاً بغير ألف وقرأ الباقون بالتنوين ووقفاً بالألف عوضاً والستون والثامنة والستون من هود والتاسعة والخمسون من الإسراء والسابعة عشرة من فصلت والخامسة عشرة من سبأ وقراءة الجمهور مساكنهم وحمزة وحفص مسكنهم والثانية والعشرون من النمل، وانظر : الإقناع (٧١٩/٢) .
أما الشعر فقد أنشد بيت النابغة السابق وبيت النابغة الجعدي الآتي .

ومأربُ : موضع باليمن، والحاضرُ : المقيم على الماء والعَرِمُ جمع عَرِمَة، وهي السَدُّ، ويقال : السَّكْرُ والمَسْنَأَةُ . وقول النابغة الجعدي(١) :

أضْحَتْ يُنَفِّرُها الولدانُ من سَبَإٍ
كأنَّهُم تحت دَفَّيْها دحاريجُ

٧٩ شاهِدُه : صرفُ سَبَإٍ لأنه أراد الحيَّ، وقول / الأعلم(٢) أراد الحيَّ أَوِ الأبَ فاسدٌ، وكذلك قوله في الأول(٣) : أراد القبيلةَ أو الأمَّ، وليس سبأ من أسماءِ الآباءِ ولا الأمهات، لا يقال، بنو سبإٍ، كما لا يقال : بَنُو ثمود، ولا بنُو قريش .

وقول المبرد(٤) : إنه شعرٌ، ولا شاهد فيه، لا مكان الضرورة . فيه تَعَسُّفٌ. ولم يأتِ به سيبويه إلا بعد النَصِّ على جواز الوجهينِ(٥) فيه في السَّعَةِ، ثم ذكر أنه في الشعر كذلك، وليس بضرورة .

ويُريدُ أنه مرَّ بهذه القبيلة على ناقته في زيِّ الأعراب، فاجتمع حوله ولدانهم متعجبين منه مُنَفِّرين لها، وشبههم بدحاريج الجُعَل، وهي كُوَرُهُ التي يُكَوِّرُها، الواحدةُ دُحْرُوجة، والدَّفَّانِ الجَنْبَانِ .

---

(١) الكتاب (٣/٢٥٣)، ديوانه (ص ٢١٧)، النكت (ص ٨٤١) .

(٢) ، (٣) النكت (ص ٨٤١) .

(٤) الانتصار (ص ٢٢٨) .

(٥) أي الصرف وعدمه .

باب مالم يقع إلا اسماً للقبيلة

مادخلَ عليه الألفُ واللام في هـذا البـابِ إنمـا هـو نكـرة، نحـو اليهـودِ[١]، والمجوسِ، وهو جمع ليس بينه وبين واحدِهِ إلا ياءُ الإضافة[٢] كما ذكر.

ومن لم يَصْرِفْ ولا أدخل الألف واللام، جعله اسمـاً للقبيلـة كمجـوسَ[٣]، ولا يكونان إلا مؤنَّثين، والياء فيهما[٤] أصليـةٌ كـالميم في مجـوسَ ولذلـك صرفـه بعـضُ الأوس . وجمعه على يُهْدان فجاء به على فَعُول وفُعْلان فقال[٥]:

لَنُخْرِجَـنَّ يهوداً من مَجَالِسِـنا
فـلا يُجَالِسُـنَـا مِـن بيْـنِـهـم أحدُ

لم نلف أنثى من اليُهْدانِ منجبة
أخرى المنون و لم يُنْجـبْ لها وَلَدُ

ولـو كـان يهـودُ مـن هَـاد[٦] لم يُجْمَـع هـذا الجمـع البتَّـةَ. وقــول امــرئ القيس[٧]:

أحارِ أُرِيكَ بـرقـاً هَـبَّ وهـنـاً ... كـنَـار مَجُـوس تَسْـتَـعِرُ استـعـارا

شـاهده تـأنيث مجـوس، وخـــص نـــار المُجـــوس لأنهــــم لا يغفلـــون عـــن اشـــتـعـــالـهـــا لـعـبـــادتـهـم إيـاهـــا، وتَـسْـتَـعِر تَـتَّـقِـد، ومـن رَوَى : "تـرى

---

(١) ، (٢) سيبويه: وأما قولهم : اليهود والمجوس، فإنما أدخلوا الألف واللام وههنا كما أدخلوها في المجوسي واليهودي لأنهم أرادوا اليهوديين والمجوسيين، ولكنهم حذفوا ياءى الإضافة.(٢٥٤/٣).

(٣) الكتاب (٢٥٤/٣) .

(٤) أي : في اليهود ويهود .

(٥) ورد بيت في ديوان خسان (ص ٣٠٢) هو :

أتحـب يهـدان الحجـاز ودينـهـم ... عبـد الحمـار ولا تحـب محـمـداً

وانظر تاج العروس ففيه : "وقد يجمع يهود على يهدان بضم فسكون" .

(٦) في الأصل : (هذا) .

(٧) ديوانه (ص ١٤٧)، وانظر : الكتاب (٢٥٤/٣)، المقـرب (ص ٨٨) والبيـت مملـط بينـه وبين التوأم اليشكري .

بُرَيقا" صغره تصغيرَ التعظيم .

وأجاز الأعلم(١) تذكيرَ مجوس، وسيبويه قد منعه(٢)، وقال الفارسي: إذا سميت رجلاً بمجوس منعتَه من الصرف لأن سيبويه قد منعَ أن يكون اسماً للحيِّ، وكذلك يَهُودُ. وقول الآخر(٣):

أولئك أولى من يهودَ بِمَدْحِهِ ... إذا أنتَ يوماً قُلتَها لم تُؤَنَّبِ

شاهِدُه تركُ صَرْفِ يهودَ للتأنيث والتعريف . وليست الياء للغائب(٤) فيكونَ فيها وزنُ الفِعل والتعريف، والمبرد(٥) يجعل الياءَ زائدةً، واتبعه عليه جماعة. وبيت الأوسي(٦) يرد عليهم وردٌّ بذلك على سيبويه في البيت وقال : لا شاهدَ فيه، لأنه لو أراد به الحيَّ لكان غيرَ مصروف، وقولُه غيرُ سديدٍ لما ذكرنا.

يُؤَنِّب عباسَ بن مِرْدَاسٍ في مَدْحِهِ بني قُرَيظَةَ والنضير، ويقول : مدحُ المسلمينَ أولى، لأنك لا تُذَمُّ على ذلك .

ويعني بقوله في الترجمة : "وكان التأنيث(٧) هو الغالب عليها" عُمَانَ كما تقدم(٨). "وأما نَصَارى فنكرة"، وقد ذُكِرَ في "الجمع بالواو والنون(٩)، وتكسير الاسم" أنه "جمَاعُ نَصْرِيٍّ ونَصْرَان وقال : هذا قول خليل(١٠)"، ثم قال: "وأما الذي نُوَجِّهُهُ عليه فإنه جاء على نَصْرَانَةٍ"(١١). وقد قال هنا(١٢): "لا يستعمل في الكلام إلا بياءي الإضافة إلا في الشعر" . فنص على مجيئه في الشعر،

---

(١) تحصيل عين الذهب (٢٨/٢) .

(٢) ، (٧) الكتاب (٢٥٤/٣) .

(٣) الكتاب (٢٥٤/٣) وحاشيتها رقم ٤، النكت للأعلم (ص ٨٤٢)، وهو فيه منسوب لرجل من الأنصار، ما ينصرف (ص ٦٠)، اللسان (هود)، ديوان العباس بن مرداس (ص ٢٩)، لأن الأنصاري رد عليه .

(٤) في الأصل : (للتأنيث) .

(٥) الانتصار (ص ٢٢٩) .

(٦) يريد قوله السابق : لم نلف أنثى من اليهدان .... البيت .

(٨) الكتاب (٢٤٤/٣) .

(٩) ، (١٠) ، (١١) الكتاب (٤١١/٣) .

(١٢) الكتاب (٢٥٥/٣) .

وذكر بعدُ أنه مُتَكَلَّمٌ به في الكلام[1]، ذكره في الواو والنون .

وقول النَّمِرِ بن تَولب[2] :

صدَّتْ كما صَدَّ عما لا يَحِلُّ له   ساقِي نصارَى قُبيلَ الفِصْحِ صُوَّامِ

شاهده وصف نصارى بصوام .

ومن روى صَوَّامَ ـ بفتح الصاد ـ جعله وصفاً لساقِي وهو نكرة وليس النصارى باسمِ قبيلةٍ ولا حي، وإنما هو من الأسماء التي تُعَرَّف .

يصف ناقةً عُرِضَت على الماء فعافَتْهُ، كما امتنع هؤلاءِ من أكلِ ما لا يَحِلُّ قبل فِصْحِهِم، يعني في صِيامهم وهو قبل الفِصح، وهو عندهم بعد الصوم يأكلون فيه اللحمَ .

قال أبو الحسن الأخفشُ سعيد : الفِصح أكْلُهُم الطعامَ نهاراً كأنَّهُم أفصحوا به، لا ما قال غيره .

ويروى : قُبَيْل الصبح، لأن النصارى إذا نَامُوا لم يأْكلوا، لأن الأكل بعد النوم مُحَرَّمٌ عليهم . وقبله[3] :

فعافَتِ الماءَ أو سافَتْ بِمِشْفَرِها
ثم اسْتَمَرَّتْ سواهُ طرفها سَامِ

وقول الآخر[4] :

٨٠ فَكِلتاهُما خرَّت وأسجدَ رأسُها /
كما سَجَدت نَصْرَانَةٌ لم تَحَنَّفِ

شاهده فيه : جمعُ نَصَارى على ما لم يستعمل واحده في الكلام، وهو إمَّا نصرانةٌ ونصرانٌ كندمانَةٍ وندمانٍ، أو على

(١) الكتاب (٣/٤١١) .

(٢) شعره (ص ١١٤)، الكتاب (٣/٢٥٥)، النكت (ص ٨٤٣) .

(٣) شعره (ص ١١٤) .

(٤) لأبي الأخزر الحماني، وانظر : الكتاب (٣/٢٥٥، ٢٥٦، ٤١١)، النكت (ص٨٤٣)، الإنصاف (ص ٤٤٥)، اللسان (نصر) .

نَصْرِىٌّ كَمَهْرِيٍّ ومَهَارَى، كما جُمِعَت المذاكيرُ على مالم يُستعمل واحده، وقياسه مِذْكَار، وواحد المَلاَمِح على القياس مِلْمَحَةٌ، والمستعمل في واحدِها ذَكَرٌ، ولَمْحَةٌ .

يصف ناقتين أمالتا رؤوسهُما من الإعياء، أو عندَ النحر وشبَّهَهَا بالنصرانَةِ في صَلاَتها، لأنَّها تركعُ ولا تسجُدُ . يقال : أَسْجَدَ : إذا أَمَالَ رأسَه، وسَجدَ : إذا جَعَلَ جَبْهَتَه فِي الأرضِ .

باب أسماءِ السُّوَرِ(١)

فأمَّا أسْمَاءُ السُّوَرِ فهي علـى ثلاثـةِ أقسـامٍ : قسـمٌ محكـيٌّ، وقسـمٌ معـربٌ، وقسمٌ مركبٌ . فأما المَحْكِيُّ فما وقع في أوائل السُّورِ من حروف المعجم تجوزُ حكايةُ جميعِها مما لم يشبه الأسماءَ المفردات منها، فتبقى علـى بنائِهـا، ولا يجـوز الإعـرابُ ومـا أشبهَ المفردَ أُعْرِب، وستبين بعد إن شاء اللَّه .

والجمل كلُّهَا محكيةٌ إذا سَمَّيْتَ السورةَ بها أو أضفَتْ السـورَةَ إليهـا نحـو : ﴿اقتربتِ السَّاعةُ﴾(٢)، و﴿هل أتَى على الإنسـنِ﴾(٣)، و﴿يأيُّهـا المُزَّمِـلُ﴾(٤)، و﴿الحمـد لِلَّه﴾(٥) بمنزلة "تأبَّطَ شراً" و"برَقَ نحرُه" وكالتسميةِ بزيداً وعمراً(٦) .

والقسمُ الثاني : المفـرداتُ الأسمـاءُ المذكـورةُ في السُّوَرِ نحـو نـوحٍ، ولـوطٍ، وهـودٍ، ويونُسَ، ويوسُفَ، ومريمَ .

وتستعملُ على ضربين : أحدهما أن تجعلها أسماءً للسـور مـن غـير حـذفِ مضاف، فتمنعُ الصرفَ كانت مصروفةً في السورة أو لم تَكُن .

تقول : هذه هودُ ونوحُ ولوطُ ويونسُ .

والثاني : أن تريدَ حذفَ مضافٍ فتبقِيهَا على مـا كـانت عليـه في السـورةِ من صرفٍ أو تركِه، كقولك : هذه هـودٌ، ونـوحٌ، ويونُـسَ، ومريـمُ لأنَّـك لم تجعلهـا أسماءً للسورِ، وإذا خيف اللَّبسُ فيما حُذِف من المضافِ أُجْرِى على أصلِه فلم يُحـذف المضافُ .

---

(١) الكتاب (٢٥٦/٣) .

(٢) سورة القمر : ١ .

(٣) سورة الإنسان : ١ .

(٤) سورة المزمل : ١ .

(٥) الفاتحة : ٢ .

(٦) الكتاب (٣٣٣/٣) .

والضربُ الثالثُ : التركيبُ في بعض حروف الهجاء التي في أوائل السور، وهي على ثلاثة أقسام : منها محكيٌّ كما تقدم نحو ﴿كهيعص﴾(١)، و﴿المص﴾(٢)، و﴿الر﴾(٣)، و﴿المر﴾(٤)، و﴿حم عسق﴾(٥) لأنها لا نظير لها في كلامِ العرب .

ومنها ما يُعْرَبُ، وهي الحروفُ المفردةُ نحو صاد(٦)، وقاف(٧)، ونون(٨)، أعني الثُلاثِيَّ، ولا تكون إذا سميتَ بها إلا مُعربةً، فمن اعتقد التذكيرَ فيها منعَ الصرفَ إذا سُمِّي بشيءٍ منها السورة، ومن اعتقد التأنيث فيها صرفَ، ولم يُصْرَف هذا المثال المذكور كشمسٍ، وقدرٍ، وكذلك ﴿طس﴾(٩)، و﴿يس﴾(١٠)، و﴿حم﴾(١١) هي محكية إذا أريد حذفُ المضافِ، ومعربةٌ إذا أُريدَ اسمُ السورةِ ولم تُصْرف، لأنها أشبهتِ الأسماءَ الأعجمية نحو هابيل(١٢)، قابيلَ.

ويجوزُ نعتُ جميع ذلك إذا أُلْبِسَ، تقول: قرأتُ (حم) السجدةَ(١٣). أو ﴿حم﴾ ذاتَ السجدةِ، ويجوز البناءُ في كل ما أُعْرِبَ من هذه الحروف نحو حاميمَ، وصادَ(١٤) على الفتح تجعلها كأيْنَ غيرَ متمكنةٍ . وقد نص في الباب على ذلك، ولا تجوز الحكايةُ في الحروف إلا إذا جُعِلَتْ أسماءً لمعانيها لا منقولة .

---

(١) مفتتح سورة مريم .

(٢) مفتتح سورة الأعراف .

(٣) مفتتح سورة يونس، وهود وإبراهيم والحجر .

(٤) مفتتح سورة الرعد .

(٥) مفتتح سورة الشورى .

(٦) ، (١٤) مفتتح سورة ص .

(٧) مفتتح سورة ق .

(٨) مفتتح سورة القلم .

(٩) مفتتح سورة النمل .

(١٠) مفتتح سورة يس .

(١١) السور التي أوائلها حم .

(١٢) ، (١٥) الكتاب (٢٥٨/٣)

(١٣) يريد سورة فصلت .

وأما المُركَّب منها فنحوه : ﴿طسم﴾(١) لأن "طاسين" قد صار اسماً مفـرداً فتركّبُه مع "ميم" فتقول هذه طاسينَ ميمَ، ويجوز إضافتها إلى ميم كحضرموتٍ .

وإذا أردت تركيب ﴿طس﴾ مددت الطـاء، لأنـك صيرتهـا اسمـاً فقلـت : هذه طاءَ سينَ، وفتحت الأول كبلال أباذ .

وكذلك ﴿طه﴾(٢) إن ركَّبتها في اسم السورة قلت : هذه طاءَ هـاءَ وطـاءَ هاءٍ إنْ أضفت .

فإن سميت السورةَ باقْتَربت(٣) قطعت الهمزة، ورددت التاء هـاءَ في الوقـف فقلت: هذه إقْتَرَبَهْ، ولم تَصْرِف، كما تقول: هذه ضَرَبَه(٤) في اسم امرأة .

واستدلاله بالرحمنِ(٥) حسن، لأنه لا يكون اسماً لغير اللّه كاللّه . وقول الكميت(٦) :

وجـدنَـا لـكُـم في آلِ حـاميـمَ آيـةً ... تـأوَّلَـهَـا مِـنَّـا تَـقِـيٌّ مُـعَـرِّبُ

ويروى : ومُعْرِبُ .

شاهده فيه : جعلُ حاميمَ كهابيل ولم يَصْرِف، والآية / : ﴿قل لا أسألُكم ٨١
عليه أجراً إلاَّ المودَّةَ في القربى﴾(٧) .

يخاطب الكميتُ بني هشام، وكان الكميتُ متشيِّعاً فيهم .

يقـول : مـن تـأوَّل هـذه الآيـة لم يَسَعْه إلا التَشَيُّعُ في آل النبيَ ﷺ مـن بني هاشم، وأبدى المودة لهم على تقيَّة كان ذلكَ أو غيرِ تقيَّة .

---

(١) مفتتح سورتي الشعراء والقصص، وانظر الكتاب (٢٥٨/٣) .
(٢) مفتتح سورة طه .
(٣) الكتاب (٢٥٦/٣) .
(٤) الكتاب (٢١٠/٣) .
(٥) الكتاب (٢٥٧/٣) .
(٦) الكتاب (٢٥٧/٣)، شرح الهاشميات (ص ٤٠)، المقتضب (٢٣٨/١)، اللسان (حمم)، (عرب) .
(٧) سورة الشورى : ٢٣ .

فالتّقِيُّ المُعَرِّبُ : الذي يتقي اللّه عز وجل، ويبيِّنُ ما في نفسه مُصَرِّحاً بـه .
والمُعْرِبُ : هو الذمّيّ يُفْصِحُ بما في نفسه، ويُعْرِبُ عن مِذْهَبه . ويريد : وجدنا في سورةٍ من الحواميم(١) فأضَافَ التي كنَى بهـا عـن السـورة إلى حـاميم وجعلهـا اسمـاً للكلمـة، فأعرب كما تقول آل فُلانة، ولو حكى ﴿حم﴾ لجاز لأنّها اسمٌ لمعناها .
ولا يُحَرَّكُ من هذه الحروف التي في أوائـل السـور شيءٌ، إلا إذا خَـرَج عـن بابـه، وقـد حَرَّكَهَا بعضُهم(٢)، كما ذَكَر، وأدغم بعضُهـم، وقُـرئ(٣) بذلـك وهـو ضعيـفٌ لأنهـا مبنية على غير الدرج، وقول الحِمَّاني(٤) :

أو كُتُباً بُيِّنَّ مِنْ حامِيماَ   قَدْ عَلِمَتْ أَبْناءُ إبراهِيما

شاهده فيه ترك صرف حاميم، وحمل بأوْ ما بعدها على ما قبلَها .

ويريد أن مـا تضمـن القـرآن مـن أمـر النبـي ﷺ قـد علمـه أهـلُ الكتـاب وخصَّ سورة ﴿حم﴾ لكثرة القَصَصِ فيها والتَّبْيِين .

ويريد بأبناءِ إبراهيم إسرائيلَ، وهو يعقوبُ بن اسحاقَ عليهما السلام.
وقوله(٥) : "لأن النونَ تكون أُنْثى" إن سميتها بالحرف لم تصرف .

---

(١) هي السور التي أوائلها حم كما مر .
(٢) الكتاب (٢٥٨/٣، ٢٥٩) .
(٣) انظر الإقناع (٢٤٤/١ - ٢٤٥) .
(٤) الكتاب (٢٥٧/٣)، النكت (ص ٨٤٤)، تحصيل عـين الذهـب (٣٠/٢)، شـرح أبيـات الكتـاب (٣٠٢/٢)، المقتضـب (٢٣٨/١)، المخصـص (١٧/ ٣٧)، وقـد نسـبه ابـن السيرافي لرؤبة وليس في ديوانه .
(٥) الكتاب (٢٥٩/٣) .

وأجاز في ﴿طسم﴾[١] التركيبَ، كما ذكرنا، وبناءَها على الحكاية، ولا يحرِّك شيئاً من حروفها .

وكتبَ الأستاذ أبو بكر عليه : هذا كله دليل على أن ما قيسَ على كلامِ العرب فهو من كلامِها .

الفراء[٢] : ﴿ص والقرآن﴾ جزَمها القُرَّاء إلا الحسنَ فإنه خَفَضها بلا نون لاجتماع الساكِنَيْن، بمنزلة من قرأ ﴿يس . والقرآن الحكيم﴾[٣]، و﴿نون والقلم﴾[٤]، جُعِلت كالأداة، كقول العرب : تركته خَازِ بازِ، وخازِ بازِ، يخفضان لأن الذي في آخر الحرف ألف، فالخفضُ مع الألف والنصبُ مع غيرها، يقولون تركتُه حيثَ بيثَ و"لأجعلنَّكَ في حيصَ بيصَ" وذلك إذا ضُيِّق [عليه][٥] وأنشد :

لم تَلْتَحِصْنِي حَيصَ بيصَ لحاصِ

قال : وصاد، كقولكَ ذَهبَ[٦] واللَّهِ، ونزَلَ واللَّهِ، جواباً مقدماً". وحَكَى غير ذلك .

وذكر في[٧] "نون والقلم" إنها تُدغم في الواو، وتُظْهرُ، وتخيَّر الإظهارَ لنيَّةِ الوقفِ على الهجاءِ، وإن اتصل .

---

(١) الكتاب (٢٥٨/٣) .

(٢) المعاني (٣٩٦/٢) .

(٣) سورة يس : ١ - ٢ .

(٤) مفتتح سورة القلم .

(٥) تتمة من المعاني والبيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي وهو بتمامه :

قد كنت خراجاً ولوجاً صيرفاً

لم تلتحصني حيص بيص لحاص

وانظر ديوان الهذليين (١٩٢/٢) وحاشية رقم ٥ من صفحة المعاني السابقة .

(٦) في المعاني : (وجب والله) .

(٧) المعاني (١٧٢/٣) وحاشيتها رقم ٧ .

باب تسميةِ الحروفِ والكلم[١]

ذَكَر الحُروفَ والكَلِم من حيث كان المعنى عليهما، ألاَ ترى أن العربُ تُذَكِّرُ إن أرادت الحرفَ، وتؤنث إن أرادت الكلِمَة إذا صَيَّرَتْهَا أسماءً .

وجميعُ هذا الباب وكلُّ شيء غيرُ مُعَرب متى سمِّيت به لم يكن فيه إلا الإعرابُ البتةَ، فإن جعلت الحروفَ والأفعالَ أسماءً لمعانيها لا لغيرها جازَ فيها الإعرابُ[٢] والحكايةُ، وسيذكرها بعدُ، فتقول : ضرَب فعلٌ ماضٍ، وإنَّ[٣] حرفُ تأكيدٍ، وجيمٌ ولام وعين من حروف الهجاء، فإن أعربتَ قلتَ : ضربُ فعلٌ ماضٍ، وإنٌّ حرفُ تأكيدٍ، والجيمُ من حروفِ الهجاء، وعُرِّفت الجيمُ بالألف واللام لأن جميعَ حروفِ الهِجاء نَكراتٌ، ولا يُعَرَّفُ الفعلُ، ولا حروفُ المعاني لأنها معارفُ تعريفَ الجنسِ كسامٍّ أبرصَ[٤]، أو بالغلبة وسيذكُره بعدُ، وعلى هذا مدارُ جميعِ هذه الأبواب، فالتأنيثُ فيها محمولٌ على إرادةِ الكلمة، والتذكيرُ على إرادةِ الحرف .

ومما يُؤْنِسُ بهذا قولهم : "صهْ" و"مهْ" وأخواتُهُمَا هي أسماءٌ، وتُتَرْجِمُ عن الأفعالِ، كما تُتَرْجِمُ هذه عن الكلمات والحروفِ .

وقول الآخر[٥] :

كافاً ومِيمَينِ وسِيناً طاسِما

شاهده فيه : تذكيرُ السين على إرادة الحرفِ .

شَبَّه آثارَ الديار بحروفِ الكتابِ على عادتهم في ذلك .

---

(١) الكتاب (٣/٢٥٩) .

(٢) الكتاب (٣/٢٦٠) .

(٣) الكتاب (٣/٢٦١) .

(٤) الكتاب (٣/٢٦٤) .

(٥) رجز لم يعرف قائله، وانظر : الكتاب (٣/٢٦٠)، النكت (ص ٨٤٥)، تحصيل عين الذهب (٢/٣١)، المقتضب (٤/٤٠)، المخصص (١٧/٤٩)، ابن يعيش (٦/٢٩) .

والطابسم : الدارسُ، ويُروَى : طامِساً والمعنى واحد، وقال الراعي(١) :

كما بُيِّنَتْ كافٌ تلوحُ وميمُهَا

شاهده فيه ـ أيضاً ـ تأنيثُ الكافِ على إرادة الكلمةِ، ومعناه كمعنى الأول. وصدره :

أهاجتك آياتٌ أبانَ قديمُهَا

والآياتُ : العلاماتُ .

وقوله(٢) : "وإن سميتَها بلغةِ من أنث كنتَ / بالخيار" . يريد في الصرف وتركهِ كهندٍ، وقد يُحْكَى في جميع هذا إذا صيَّرته اسماً لمعناه في الأفعالِ والحروفِ كما تقدَّم . وقول أبي طالب(٣) : ٨٢

ليتَ شِعري مسافِرَ بنَ أبي عمـــرووليتٌ يقولـها المحزونُ

شاهده فيه إعراب ليتَ حين جعلها اسماً، وأنَّثَ على معنى الكلمةِ، وبعده عند أبي إسحاق الزجاج :

كيفَ كانت مذاقَةُ الموتِ إذْ مِتَّ وماذا بعد المماتِ يكونُ

فإن صح كان الاستفهامُ لشعرِي عُلِّقَ عنه وجَعَل مُسَافِراً منادىً مفرداً مفتوحَ الراء، إتْبَاعاً لحركةِ النون، ومن رواه بالرفعِ فعلى الأصل .

وينتصب ابن على النعت، ولا يصلحُ فيه الرفعُ مع كون البيتِ الثاني بعدَه، وإن لم يَثْبُتِ البيتُ الثاني بعدَه كان مسافرٌ مفعولاً لِشِعري، أي ليتَ عِلمي خَبَرَ مسافر، أي : ليتني علمتُ خبَره .

---

(١) ديوانه (ص ٢٥٨)، وانظر : الكتاب (٣/٢٦٠)، النكت (ص٨٤٦)، المخصص (١٧/٤٩)، ابن يعيش (٦/٢٩) .

(٢) الكتاب (٣/٢٦٠) .

(٣) ديوانه (ص ١٦٨)، الكتاب (٣/٢٦٠، ٢٦١)، النكت (ص ٨٤٦)، الاشتقاق (ص١٦٦)، الخزانة (٤/٣٨٦)، ونسب في الروض (١/١٧٥) لأبي سفيان .

ومن رفعه جعله خبر ليت، وحذف المضافَ والمعنى واحد .

ومسافرُ من بني عبدِ شمس بن عبد مناف كان صاحباً لأبي طالب فمات غريباً فرثاهُ . وقولُ أبي زُبَيد(١) :

لَيْتَ شِعْرِي وأينَ مِنّيَ ليتُ إنَّ لَيْتاً وإن لَوًّا عناءُ

شاهده فيه : إعراب ليتَ وتضعيفُ لو حين جعلهما اسمين، وقد بيَّن لم ضُعِّفَت، وخبرُ ليت محذوفٌ .

ولم يذكر الاستفهام الذي يغني عن الخبر، وهو معمولُ شعرى وأحسبه بعدَ البيت،ولا يجوز حذفُه إلا بدليلٍ عليه . وقول الآخر(٢) :

أُلامُ على لَوٍّ ولو كنتُ عالِماً

بأذْنابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أوائِلُه

شاهده فيه : تشديدُ لو حين جَعَلَهَا اسماً لها .

يقول : لو كنتُ عالماً بعواقبِ الأمورِ لم يَفُتْنِي من الأفعالِ ما كنتُ أعلمُ صلاحَ عاقِبَتِه، فلم تُتْرَكْ أوائلُها إلا بجهلِي عَواقبَها .

وأذنابُها أواخرُها . وقد حكى ربيعُ بنُ أبي الحُقَيق "لو" في شعرٍ فقال(٣):

دعْ عنك لوْ ليست بشيءٍ سِوى تَسليةِ اللُّومَاءِ للجاهِلِ

ويريد أن جميعَ الحروف، حروفَ أبي جادَ وحروفَ المعاني على اختلافِها تُذَكَّرُ وتؤنثُ(٤) لما ذكرنا .

---

(١) ديوانه (ص ٢٤)، الكتاب (٢٦١/٣)، النكت (ص ٨٤٦) المقتضب (٣٢٥/١)، (٣٢/٤، ٤٣)، ابن يعيش (٣٠/٦، ٥٧/١٠) .

(٢) لم يعرف قائله، انظر : الكتاب (٢٦٣/٣)، النكت (ص ٨٤٦، ٨٤٧)، المقتضب (٢٣٥/١)، ما ينصرف (ص ٦٦)، ابن يعيش (٣١/٦)، الخزانة (٢٨٢/٣) .

(٣) لم أجد هذا البيت في شعر الربيع عند ابن سلام في الطبقات (٢٨١/١، ٢٨٢)، ولم يذكره أبو الفرج أيضاً ضمن شعره في الأغاني (١٢٨/٢٢، ١٣٠) .

(٤) انظر : المذكر والمؤنث للفراء (ص ٣٦، ٣٧)، المقتضب (٤٠/٤)، المذكر والمؤنث لابن الأنباري (ص ٥١٤) تحقيق د. عضيمة .

وقد قال في باب إرادة اللفظ بالحرف[١] الواحد : فكأنه إذا كان الحرفُ مضموماً كان عنْدَهم من مُضَاعَفِ الواوِ، كما صارت لَوْ وأَوْ فهو عِنْدَهم من مُضَاعف الواوِ، إذ[٢] كانت فيهن الواواتُ، وكذلك ما فيه الياء كَفِي، وكَيْ . كأنه من مضاعف الياء"، فجعلوه من باب قُوَّة، وحيَّة، ولم يجعلوها من المقصور فيقولوا : هُواً وهِياً .

وقوله[٣] : "كَما أن أبوانِ دليلٌ" ليس فيه حجةٌ لأنه لا يمكن أن تكُون الحركةُ فيه فرعاً لأنها قد استمرَّت في المفردِ، ومثل هذا يحرَّك بالفتح لأنها أخَفُّ الحركاتِ كقولهم دَمَيَان، وأصله فَعْلٌ بسكونِ العين وليس في حركتِهِ دليلٌ أقوى من آباءٍ لأنه أفعالٌ وهو جمعٌ لفَعَل . و جعل[٤] الخليل ذُو من المضاعَف، وأجراه على الأصلِ فحرَّك الذال بالفتح . ووقع في بعض النسخ ذواً[٥] في قول الخليلِ، وهو بيانٌ لقائل ذواً المُتقدِّم، وهو حَسَنٌ لردِّهِمُ المحذوفَ منه في كُلِّ موضع فقالوا : ذواتَا، وذواتُ، وأذواءُ فينبغي أن يردُّوا في التسمية به .

وكان الأستاذ أبو بكر رحمه اللّه يُغَلِّب قول سيبويه، وربما غَلَّبَ قولَ الخليل وكلا هما قياسٌ وليس في ذَوَا وذَوُوا . والشاهد في قوله تعالى : ﴿ذواتَا أفنان﴾[٦] وتكسيرُه على أفْعَالٍ ومذهب يحيى في المحذوفِ أن يكون مفتوحَ العينِ إلا ما بيِّنت منه العربُ .

وقوله[٧] : "ليس في الكلامِ حرفٌ آخرُهُ ياء" . يريد بالحرف الاسمَ المتمَكِّن.

---

(١) الكتاب (٣/٣٢٢) .

(٢) في الأصل : إذا .

(٣) ، (٤) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣/٢٦٣) .

(٦) سورة الرحمن : ٤٨ .

وقوله[١] : "لو نَوَّنت أُجْحف بها" ... إلى آخر المسألة .

يريد أنهم لو لم يُضاعفوا هذه الحروف للزم الاعتلالُ وحذفُ حرف العلة كعصاً، ورحىً، وعمٍ، وشجٍ، فكنت تقول في لـو، وكـي، وفي أسماءً لـوٌّ، وكـيٌّ، وفيٌّ، ولـواً، وكياً، وفياً، ولـوٍ، وكيٍ، وفيٍ، وفي هُوَ، هُـوٌ، وفي هِيَ، هِيٌ، في الرفع وفي النصب والخفض هُـواً، وهِياً، وهُوٍ / وهِيٍ . ثـم يعتل كـل ذلـك ٨٣

بـالحذف، فتبقـى الكلمـة على حرف واحـد مُنَـوَّن، وإذا وقفـت يذهـبُ التنوين، فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن . هذا إذا كان اسماً لمذكـر، فـإن سُـمِّي بها مؤنث بقيت على حرفـين مـن غـير تنوينٍ، وهـذا كله لا سبيل إليـه لما فيـه مـن الإجحافِ، فعدلوا إلى التضعيـف لكونـه علـى قيـاسِ كلامهـم . واستوى فيـه المذكَّـرُ والمؤنَّثُ[٢] إلا في عدم الصرف من المؤنث كسائرِ الأسماء .

وقـوله[٣] : "أن تكـون في الوصلِ لا يبقَى منها إلا حرفٌ واحد" إنمـا قـال في الوصـلِ، لأن بعضَ الفصحاءِ من العرب[٤] إذا وقف رد مالم يظهـرْ مـع التنويـنِ فيقـول : "هـذا عَمِي"، و"غازِي" والجيدُ الأكثرُ الحذف .

وأما "ذا" الاسمُ المبهمُ فقد جعله كـ"لاَ"[٥] لكونِه غير متمكّـن وقياسُـه أن يُجْرَي من المحذوفاتِ لتصغيرِه، وقد حكى إمالتَـه . قـال : ولم تقـل: "ذيٌّ" لئـلا يُشـبه "كيّ" فهو من مُضَـاعَفِ اليـاءِ على هـذا، إلاَّ أنهـم لم يجمعـوا بـين عينِـه ولامِـه حـين صغروا[٦] .

---

(١) الكتاب (٢٦٣/٣) . يتحدث عن "في ولو وكي" .

(٢) انظر : المذكـر والمؤنـث للفـراء (ص ٣٦)، ولأبـي بكـر بـن الأنبـاري (ص ٥١١) فمـا بعدها، تحقيق د.عضيمة وحاشيتها رقم ٢ .

(٣) الكتاب (٢٦٣/٣) .

(٤) الكتاب (١٨٣/٣) .

(٥) الكتاب (٢٦٤/٣) .

(٦) الكتاب (٤٨٧/٣) .

و"ذَا" مذكر و"تَا" مؤنث، فإن سَمَّيتَ بتا مؤنثاً كان كهند، وأما "فُوك"(١) فكما ذكرَ غير أن الشاعر قدْ قال(٢) :

خالطَ من سلمَى خياشيَم وفَا

صيَّره في الشعر على حالةٍ لا يكونُ عليهـا في الكـلامِ ضـرورةً ورُوى عـن أبي الحسن أنَّهُ قالَ : أراد الإضافةَ فحذفَ المضافَ إليهِ، أراد وَفَاهَا .

وقوله(٣) : "وأُجريتْ هذه الحروفُ مُجْرى ابنِ مخاض" .

يريد إذا صَيَّرتها اسماً لكَلِمِهَا جـرت نكـراتٍ بـلا ألـفٍ ولام(٤)، ومعـارفَ بهما وجرت حروفُ المعاني أعلاما لكلِمِها، وإن شئت جعلتَها غالبَةً بالألفِ واللام .

أبو الحسن : اعلم أن حُرُوفَ الهجاء كُلَّهـا مجزومـةٌ وكذلـك العـددُ إلا أن تُدْخِلِ حرفَ العطف فَتُفَرِّقَ فتقولَ ثلاثَةٌ، وأربَعةٌ، وخمسةٌ، واعلَم أنه لا يلتقى ساكنان في الدرج إلا بنيَّةِ الوقف .

وقولـه(٥) : "فجـاءت كأنَّهـا أصـواتٌ يُصَـوَّتُ بهـا" . ليسـت في الكـلام موضوعاً على الوقف إلا حروف الهجاء وحدها، بدليل التقاء السـاكنين في آخرهـا إذا قلت صادْ، سينْ، زايْ، ألاَ ترى أنها لو كانت مُدْرَجَة لتحركتْ أو أخرُها كما فعلتَ في الصوت نحو غاقِ .

---

(١) سيبويه : وسألته عن رجل اسمه فو، فقال : العرب قد كفتنا أمر هذا، لما أفردوه قالوا: فـم، فأبدلوا الميم مكان الواو، حتى يصير على مثـال تكـون الأسمـاء عليـه، فهـذا البـدل بمنزلـة تثقيل لو ليشبه الأسماء . (٣/٢٦٤) .

(٢) للعجاج في ديوانه (ص ٤٩٢) . وانظر : المقتضب (١/٣٧٥)، إصلاح المنطق (ص٨٤)، المخصص (١/١٣٦ - ١٣٨)، الهمع (١/٤٠)، الخزانة (٣/٤٤٤)، (٤/٤٣٧) .

وتتمته :

صهبـاء خرطـومـا عقـارا قرقـفـا

(٣) الكتاب (٣/٢٦٤) .

(٤) في الأصل : واللام .

(٥) الكتاب (٣/٢٦٥) .

فأما الوقف في العددِ فكالوقفِ في غير المتمكن من الأسماء .

وقال في باب(١) إرادةِ اللفظ بالحرف الواحد : "فأما قافْ وياءْ ونحوُهُما فإذا حكيتَ بها الحروفَ و لم تُرِد أن تَلْفِظَ بها كما حكيتَ بغاقِ صوتَ الغراب، وبقَبْ وقعَ السَيفِ، بنيتَ كلَّ واحدٍ منهُمَا بناءَ الأسْماءِ" . وقد ثقَّلَ بعضُهم وضمَّ فقال: قبُّ، و لم يُسَلِّمِ الصوتَ(٢) فكذلِك حين حكيتَ الحروف حكيتَها ببناءِ بَنِيَّتهُ للأسماءِ، و لم تُسَلِّم الحروفُ كما لم تُسَلِّم الصوتَ، فهذا سبيلُ هذا .

ويريد بقوله : "بناء الأسماء - لأنها عنده ثلاثيةٌ ولذلك قال(٣) : ونظيرُ الوقف هنا الحذفُ في - الياءِ - وأختيها الألف والواو"، يريد حَذْفَهَا من المعتَلِ، كما سَكَّنْتَ الصحيحَ، وقد تُبنى لانْفِصَالِها بناءَ حُروفِ المعاني .

وقد حكى(٤) في إرادة اللفظ بالحرف أنَّ الخليل - رحمه اللّه - قال لأصحابه - عندما سألهم فقالوا : قاف، باءْ - : "إنما جئتم بالاسم و لم تَلْفِظُوا بالحرفِ"، وقال بعد(٥) : "فإنما حكيتَ بها الحروفَ و لم تُرِد أن تَلفِظَ بالحروف". فأراد الخليل بها الإسمَ ولذلك قال(٦) : "إنما جئتم بالاسمِ" . فقد أَوقعَ عليها هذه العبارةَ وقال أيضاً في الباب(٧) : "وبنيت كلَّ واحدٍ منهما بناء الأسماء" ومما يُؤْنِسُ بهذا قولهم : "صه"، و"مه" فيترجم عن الفعل كما تترجم هذه عن الحروفِ .

وقوله(٨) : "فإن الواحد اسمٌ متمكن" يريد في غير هذا الموضع، وأَشَمُّوه في العدد الضَمَّ، لأنه في غيرِ العدد، مُعْرَب كما جعلوا الحركاتِ في بعضِ المبنياتِ مزيةً .

---

(١) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣٢٣/٣) .

(٢) بعده في الكتاب : كما سمعه .

(٣) ، (٦) الكتاب (٢٦٥/٣)، وانظر حاشيتها رقم ١ فقد أثبتها المحقق بالباء الموحدة تبعا لبعض النسخ .

(٤) الكتاب (٣٢٠/٣) .

(٨) الكتاب (٢٦٥/٣) .

وقولـه(١) : "وليسـتْ هـذه الحروفُ مما يُدرج، وليس أصلها الإدراجَ"،
يقول: هي بمنزلةِ لا في التسمية بها إلا أنها لم تُبْن على الدَّرْج ولا تُدْرَجُ في الكلام،
وإنما هي مبنية على الوقف كما تقدَّم . وليس في كون الصوتِ اسماً شك، ويجوز أن
يقال : من الدليل / على أن الصوتَ اسمٌ لحاق التنوينِ له، دليلاً على التنكير، وإن ٨٤
لم يَرِد بغيرِه . ووقع في بعض النسخ الشرقية تفسيرٌ بعد قوله(٢): "ليست تُدْرَجُ
عندهم"(٣)، تقول : "لا تُوصَلُ وحروفُ المعاني تُوْصَل"(٤) . ووقع في بعضها في
الأصل عوض التفسير: "وإذا قلت : واحد، اثنان، ففيه ثلاث لغات :

يقولون : واحدُ، إثنان، فتقطع الألف، ومنهم من يقول : واحدْ اثنان،
فيصل الألف، ومنهم من بقول : واحدْ إثنان، فيقطع الألف" . انتهى .

المذهب الأول : على الإعرابِ، إلا أنه لا يُشِمُّ إلا الضَمَّ، وصَيَّرها للوقفِ،
لأنها متمكنة .

والثاني : على الوقف كالصوت .

والثالثُ : أجرى فيه الوصلَ مُجْرَى الوقفِ، فحقَّق الهمزةَ في الوصل .

وبعد قوله(٥) : "لا تقول : لم، ألف"، وزاد في الشرقية : فتحذفَ الألفَ من
لام"، سمعنا من العرب من يقول . وأنشد البيت(٦) .

وقوله(٧) : "ثلاثَةَ أربَعَةْ"(٨) . كذا كتبوه على اللفظ، وفيه
النظرُ إلى الوقفِ والوصلِ، فالحركةُ في الهاء، دليلةُ توهُّمِ

(١) الكتاب (٣/٢٦٥) .

(٢) الكتاب (٣/٢٦٥) .

(٣) ، (٤) لم يرد في المطبوع والتفسير الذي أشار إليه سيأتي ملخصه بعبارة الشارح .

(٥) ليس في المطبوع .

(٦) يريد قول الراجز :

تِكّتبَانِ في الطريق لام آلف

(٧) الكتاب (٣/٢٦٥)، وفيه ثلاثةَ اربعةْ .

(٨) في أصل المخطوط (ثلاثهربعة)

الدرجِ والهاء دليل توهُّمِ الوقفِ، لأنه لما قال : ثلاثه ووقف بالهاء اجتمعت الهمزة مع ساكن قبلها، فتُوُهِّم الدرج، فنقل .

قال الكسائي : اعلم أن العدد بمنزلة حروف الهجاء، إذا لم يتصل بشيء بعده ولم تدخل فيه حرف العطف .

وقوله[1] : "كان يقول : إذا تَهَجَّيت فالحروف حالُهَا كحالِها في المعجم". يريد أنها في الهجاء مثلُها في حكايةِ الصوتِ بالحرفِ، إذا أردتَ الحكايةَ، ولم تُرِدِ اللَّفظَ، وقد ذُكِرَ في[2] إرادة اللفظ بالحرف .

وقولُ الراجز[3] :

تُكَتِّبان في الطريق لامَ أَلِفْ

شاهده فيه : إتيانُه بالألف، واللام، على الوقف، غير أنه تَوَهَّم الدرجَ، فنقل حركةَ الهمزةِ إلى الميم كـ"ثلاثَهَ اربعهْ"، وقبله :

أقبلتُ من عندِ زياد كالخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلاي بِخَطٍ مُخْتَلِفْ

تُكَتِّبان ...... البيت .

يريد تمشي مشيَ من رجع بلا حاجةٍ كسلانَ غيرَ مستقيم المشي وقيل : أراد تكتبُ رجلايَ في الأرض، أي : رجعَ بلا حاجةٍ .

---

(١) الكتاب (٣/٢٦٦) .

(٢) الكتاب (٣/٣٢٠) فما بعدها .

(٣) هو أبو النجم العجلي، وانظر : الكتاب (٣/٢٦٦) وحاشيتها رقم ١، المقتضب (١/٣٧٢، ٣/٣٥٧)، العقد الفريد (٦/٣٤٧)، الخصائص (٣/٢٩٧)، المغني (٢/٣٩)، شرح شواهده (ص ٢٦٧)، الخزانة (١/٤٨) .

باب تسميتك الحروفَ بالظروفِ

يقولُ ﷺ ... (١) الأعلامُ على الحروفِ، أي تصييرهـا أسمـاءً، لها مجردةً من معاني المُسَمَّين بها، فيصير خَلْفاً اسماً للكلمة أو الحرفِ . وكذلك "زيد" كان مصدراً ثم صار علماً لشخص .

ويريد بالحروف في الترجمةِ(٢): الحروفَ والكلماتِ، وقد سمى الكلمات كلَّها بعدُ حروفا، وجميعُ هذه(٣) الظروف ما خلا قـدَّام وَوَرَاء، إذا جعلتَ شيئاً منها اسماً للكَلِمة لم تصْرِفه، وإن جعلتَه اسماً للحَرْفِ صَرَفْتَه .

ويقالُ لكلِ اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ : كلمةٌ وحرفٌ، وعلى هذا مدارُ هذه الأبواب . وذكر كيف(٤) في الظروف، لأنَّها عنده غيرُ الأوَّل، وإنما هذا على حد قولهم : "أنا في خيرٍ وعافية" ونحو ذلك، فجعل ما يطرأُ عليه من حوادِث الدهر ظرفاً له، وكيفَ متضمنةٌ لجميع ذلك، فالجوابُ على هذا أبداً مخفوضٌ، والأكثرُ أن يكون الأولَ، فيجريَ الجوابُ بوجُوهِ الإعرابِ، وقد ذكر الرفعَ، والنصبَ في الجواب كقولهم: "صالحٌ"(٥) في جواب : كيف زيد ؟ وصحيحاً في جواب : كيف أصبحتَ ؟.

وقوله(٦) : "وبمنزلةِ ماهو جوابُه" . يريد مما لم تكن فيه علامةُ تأنيث وهو مذكرٌ كله إلاَّ كلمتين .

ورَدَّ(٧) المبردُ قوله(٨) : "وجوابُ أينَ كخَلْفَ"، وقال(٩) : قد يكونُ جوابُ أينَ الناحيةَ والجهةَ، وهما مؤنثان، ولم يجهل ذلك سيبويه، وإنما أراد أن الظروفَ كلَّها مذكَّرةٌ، وقد قدم

---

(١) في الأصل كلمة لم أتمكن من قراءتها، ورسمها : بعلوله .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٦) ، (٨) الكتاب (٣/٢٦٧) .

(٥) انظر : الكتاب (٢/٤١٧)، السيرافي (٣/١٨٢)، معاني الأخفش (١/٥٣) .

(٧) ، (٩) الانتصار (ص ٢٣٠) .

ذلك في أول(١) الباب، ولم يُؤَنَّث منها إلا(٢) اثنتان لدخول الهاء في التحقير، فالغالبُ في الجوابِ، الألفاظ التي ليس فيها علامة تأنيث، وجَميعُها مُذَكَّرٌ إلاَّ ما ذَكَر، فراعى سيبويه الأكثر ولم يلتفت إلى النادرِ القليل مع أنه قد ثَبَت تَذكيرُها من غَيرِ التفاتٍ إلى جواب .

وقوله(٣) : "لكان أنْ تَحْمِلَه على التذكيرِ أولى" . لوجهينِ أحدُهما: أنَّ التذكيرَ أوَّلُ، والثاني: أن جميعَ البابِ على التذكير إلا كلمتين . وقوله(٤): "وكذلك مُنذُ في لغةِ من رفعَ لأنَّها كحيثُ" يريد في ضَمِّ الآخِرِ، وفيه نصٌّ أن منذُ / يُرْفَعُ ما بعدها . ٨٥

وجميع هذه الأشياء إذا صيَّرتها أسماءً للظروفِ أعربتها لا خلاف في ذلك وهي أجدرُ بذلك من الحروف .

وقال الأستاذ أبو بكر رحمه اللّه : "الذي أقول، إنَّ الفعل إذا سُمِّي به فارغاً لَحِقَهُ الإعراب، وكذلك كلُّ شيءٍ من غيرِ المتمكّن، كان منفرداً" .

وقد يُحكَى قولُ(٥) ابنِ مُقبلٍ :

أَصبَحَ الدَّهرُ وقد أَلْوَى بِهِم ... غيرَ تَقْوَالِكَ من قِيلٍ وقَالِ

شاهده فيه : إعراب قيلٍ، وقالٍ حينَ جعلهُما اسمينِ لمعناهُما، وقد حَكَى فيهِما تركهُما على الفتحِ(٦) قبل البيت .

---

(١) ، (٤) الكتاب (٢٦٧/٣) .

(٢) سيبويه : ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء كما دخلت في قديديمة ووريئة (٢٦٧/٣).

(٣) الكتاب (٢٦٨/٣) .

(٥) ملحقات ديوانه (ص ٣٩٢)، وانظر : الكتاب (٢٦٨/٣ ـ ٢٦٩)، حاشية الأولى منهما رقم ٤، تحصيل عين الذهب (٣٥/٢)، الانتصار (ص ٢٣١)، اللسان (لوى) .

(٦) سيبويه : فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال : إن اللّه ينهاكم عن قيلٍ وقالٍ . الكتاب (٢٦٨/٣)، وانظر لتخريج الحديث حاشيتها رقم ٣، وانظر أيضاً شرح شواهد الشافية (٣٧/١) .

وردَّ(١) المبردُ قولَ سيبويه : والقوافي مجرورةٌ(٢) . قال : لأن القافيةَ موقوفةٌ، وما قبلها يكونُ مفتوحاً فيكونُ حكايةً فلا شاهدَ فيه . وهذا تَعنِيتٌ منه وتكذيبٌ له فيما روى، ألاَ تراهُ قال : والقوافي مجرورة، فتحرَّز بذلك مما ردَّه، ولا يمتنعُ في البيت التقييدُ، لكنَّه لمَّا رواه بالجر صَحَّ له فيه الشاهد، وسيبويه أعلم بما روى(٣) وأوثق . يقول : هلكوا وذهب بهم الدهرُ فلم يَبْقَ إلا خبرُهم، والحديثُ بهم .

وقوله(٤) :

[و] لم أسمع به قالاً ولا قيلاَ

هو محكيٌّ من كلامِ العَرَبِ، وهو الذي أراد .

وقوله(٥) : "مذ شُبَّ إلى دُبَّ" شاهده فيهِ : الحكايةُ والإعراب . يريد : مُذ شببتُ إلى أنْ دببتُ . وشُبَّ، ودُبَّ مردُودَان لِما لم يُسَمَّ فاعِلُه، ولا يتعدَّيان لكنَّهما بُنِيَا للمصدرِ، أي : مذ شب شبيبتي إلى أن دُبَّ دَبِيبَتِي .

قال بعضهم : قلت لأبي علي الفارسي : كيف قالوا : مذ شُبَّ إلى دُبٍّ وهما لا يتعديان ؟ فقال : هما كشَاءَ، وشئتُه، يريد : هما مِمَّا يَتَعَدَّيانِ تارةً، ولا يتعدَّيان أخرى . قلت : والتعدِّي في شبَّ الصبيُّ ودَبَّ لا يُتَصَوَر، والظاهر في شاءَ أَنَّه مُتَعَدٍّ أبدا.

وقوله(٦) : "هذا اسمُ عمروٍ، وهذا ذِكْرُ عمرو" . هذا نص بأن الاسم غير المُسَمَّى . وقد ذَكَرَ في أولِ الكتاب أن الاسمَ قد يُعَبَّرُ به عن المُسَمَّى على السَّعَةِ، ولا يمتنعُ أن تعبِّر بـ"عمروٍ" عن الحرفِ أو الكلمةِ كما فعلتَ فيما تقدم . تقول : عمرو،

---

(١) الانتصار (ص ٢٣١) .

(٢) ، (٦) الكتاب (٢٦٩/٣) .

(٣) انظر تحصيل عين الذهب (٣٥/٢، ٣٦) فقد رد الأعلم على المبرد بما يشبه كلام الشارح.

(٤) الكتاب (٢٦٩/٣) وحاشيتها ٣، وهو بيت من الشعر لم ينسب له روايات .

(٥) الكتاب (٢٦٩/٣)، السيرافي (١١٥/٤)، الإنصاف (٥٢٢/٢)، مجمع الأمثال (٦٢٨/١)، اللسان (دبب) .

اسمٌ واقعٌ على مذكر، فإذا أشرتَ إليه قلتَ : هذا عمروٌ، لأنه على ما ينبغي لـه، وإنْ أشرتَ إلى الكلمةِ أو الحرفِ، مَسْطُورَينِ قُلْتَ : هذا عمرٌو، وهذه عمرٌو، على حذف المضاف . فإن جعلتَ الاسمَ لها لم تَصْرِف إذا أردتَ الكلمةَ .

وقوله[١] : " وأنتَ تُريدُ هذه الدراهِمُ ألفٌ" . يريد : وأنت تريد هذه الدراهم عددُ ألفٍ، وقد تجعلها الألفَ على السَّعةِ لا تريد حذفَ مضافٍ.

وكَلَمُون وصعفَص[٢]، وقريسيات أسماءُ ملوكٍ للعجم . والكلمون أيضاً أرضٌ . ووقع في الكتاب : صعفص[٣] بصادين، وصاد وضاد، وهو الصواب لسقوط الضاد . وبقي من حروف الهجاء ستة أحرف : الثاء، والخاء، والذال، والظاء، والغين، والشين، ولم تقع مؤلفةً . وإذا كانت قريسيات بمنزلة عرفاتٍ جرت في التسميةِ بها مَجْرَى عرفاتٍ .

وقوله[٤] : "فإنّما تكونُ معارفَ بالألفِ واللاَّمِ" . يريد تجْري مَجْرى الرَّجُل، ولا يكون التعريفُ الطَّارئُ على الأجناسِ إلا بالألفِ واللامِ . ويجوزُ إذا جعلت هذا الضربَ عَلَماً لِلكلمةِ أو الحرفِ بالألفِ واللامِ أجريتَه مُجرى الحارثِ، والعباسِ . وجميع هذا البابِ إذا جَعَلْتَه اسماً لمعناهُ إن شئتَ أعربتَ، وإن شئتَ حكيتَ كَمَا ذكر، وإن نَقَلْتَها إلى أن تُسَمِّي بهَا غير ما وُضِعَت له أعربتَ لا غير.

قال أبو العباس[٥] : "واعلَمْ أنَّ الأَفْعَالَ والحروفَ التي جاءتْ لمعانٍ نحو لو، وليت، وأوْ حقُّهُن أن يَكُنَّ مَعَارِفَ لما ذكر لك[٦] . وأما باء، وتاء فسبيلُهُن أن يكن نكراتٍ" .

---

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٣/٢٦٩) .

(٣) في المطبوع سعفص بسين وصاد .

(٥) المقتضب (٤/٤٢، ٤٣) .

(٦) في الأصل ذكره .

وذكر[1] سيبويهِ رحمهُ اللّه قبلُ أن حـروفَ المعـاني جرَتْ كسَامٍّ أبرصَ، وحروفُ الهجاءِ على حكم ابنِ مَخَاض .

الفراء[2] في قولِهِ تعالى : ﴿آلئنَ وقد كُنتُـم بِـهِ تَسْتَعْجِلُون﴾[3] وزعـم أن أصلها أوان، حذفُوا وغيَّرُوا .

---

(١) الكتاب (٣/٢٦٤) .

(٢) المعاني (١/٤٦٨) .

(٣) سورة يونس : ٥١ .

باب ما جاء معدولاً عن حده[١]

قسم هذا الباب على خمسة أنواع :

اسمٌ للفعلِ في الأمرِ، واسمٌ للمصدرِ، واسمٌ للصِّفَةِ في النِّدَاءِ وفي غيرِ النِّداء، واسمُ عَلَمٍ كسَفَارِ لماءٍ /، وشواءِ للجبلِ، وليس منها مقيسٌ إلا اسمُ الفعلِ من ٨٦
الثلاثيِّ والصِّفةِ في النِّداءِ من الثلاثي، أيضاً، وجميعُها معدولٌ عن مؤنث علم لفظاً أو تقديراً، لأن معناهَا لا يُستعمل في الكلام . وقد بيَّن خمسةَ الأقسامِ غايةَ البيان .

وقال هنا[٢] : اسماً للوصف، كما قال[٣]: اسما للفِعْلِ . وقد يجيء معدولا[٤] يريد كـ"عمر" علما . وقول الأعشى[٥] :

مناعها من إبل مناعها

وقول الآخر[٦] :

تراكها من إبلٍ تراكها

شاهده فيهما كون تراكها ومناعها اسمين للفعل . وقد تقدم البيتان[٧] .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٢٧٠/٣) .

(٥) لم أجده في المطبوع من ديوانه،وانظر: الكتاب (٢٧٠/٣، ٢٤٢/١)،وحاشيتهما رقم ١، النكت (٨٥١/٢)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٢)، الأمالي الشجرية (١١١/٢)، ابن يعيش (٥١/٤)، الانصاف (ص ٥٣٧)، الخزانة (٣٥٤/٢)، المخصص (٦٣/١٧) وبعده :

ألا ترى الموت لدى أرباعها

ويروى أما ترى .

(٦) لطفيل بن يزيد الحارثي، انظر : الكتاب (٢٧١/٣، ٢٤١/١) وحاشيتهما، النكت (٨٥١/٢) ، المقتضب (٣٦٩/٣)، الكامل (ص ٢٦٩)، الأمالي الشجرية (١١١/٢، ١٣٥)، الانصاف (ص ٣٠٨) ما بنته العرب على فعال (ص ٨٢)، وبعده :

ألا ترى الموت لدى أوراكها

ويروى : أما ترى .

(٧) ليس موضعهما المتقدم مما تضمنته القطعة المتاحة من الشرح، وفي الأصل تقدمت .

وقول أبي النجم[١] :

حَذارِ من أرْماحِنا حَذارِ

شاهده فيه : كون حذارِ اسماً للفعل بمعنى احذر . وقول رؤبة[٢] :

نَظَارِ كَيْ أرْكَبَهَا نَظَارِ

شاهده فيه أيضا : كونُ نظارِ اسمَ فعلٍ من الأمر من نَظرْتُه، أنظُرُه، إذا انتظرتَه . والمعنى : انتظرني كي أركبَها .

وقول زهير[٣] :

ولَنِعْمَ حشْوُ الدِّرْعِ أنْتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

شاهده فيه كون نَزَالِ اسما لـ"انزل" .

وهو نَصٌ بتأنيث المَعْدُولِ عن الفِعلِ، ويقْضِي بأنَّ الحُكْمَ في الباب واحدٌ وهو بين.

قوله[٤] : "اسماً للفِعْلِ كما قال : اسماً للوصف" والمعنى معدولٌ عن اسمِ الفعلِ مؤنث معرفة، كا كان ذلك في الوصفِ وغيرِه . ونَزَالِ : مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعِلُه.

والمعنى : إذَا قِيل : نَزَالِ، وهو حكايةٌ في قَوْلِ من لم يَجْعَل لهذِهِ الأسماءِ موضِعاً من الإعراب .

يقولُه لهَرِمِ بنِ سِنان . أي : أَنتَ ممدوحٌ، إذا لَبِسْتَ الدِّرعَ في موضِعِ نُزُول الأقرانِ بعضِهم لِبعضٍ، واختلطت أصواتُ

---

(١) الكتاب (٢٧١/٣)، النكت (٨٥١/٢)، تحصيل عين الذهب (٣٧/٢)، المقتضب (٣٧٠/٣)، الأمالي الشجرية (١١٠/٢)، الانصاف (ص ٥٣٩)، ما بنته العرب على فعال (ص ٣٢)، اللسان (حذر) .

(٢) نسب إلى رؤبة في الكتاب (٢٧١/٣)، وهو للعجاج في ديوانه (ص٧٦) وانظر النكت (٨٥٢/٢)، شرح أبياته لابن السيرافي (٢٣١/٢)، المقتضب (٣٧٠/٣)، الكامل (٦٩/٢)، الأمالي الشجرية (١١٠/٢)، الانصاف (٢٧٨/٢)، الخزانة (٦١/٣) .

(٣) ديوانه (ص ١١٢)، وانظر : الكتاب (٢٧١/٢)، شرح أبياته لابن السيرافي (٢٣١/٢)، المقتضب (٣٧٠/٣)، الكامل (٦٩/٢)، الأمالي الشجرية (١١٠/٢)، الانصاف (٢٧٨/٢)، الخزانة (٦١/٣) .

(٤) الكتاب (٢٧٠/٣) .

النَّاس من الجَزَعِ وصارُوا في مثلِ لـجَّةِ البحرِ، وتُمُودِيَ فيه . وقول الشاعر[1] :

نَعَـاءِ ابنَ لَيْـلَى للسمـاحة والنـدى
وأيْـدِيٍّ شَمَـالٍ بَـارِدَاتِ الأَنَـامِـلِ

شاهده فيه : مثلُ ما تقدم .

والمعنى : انعَ ابن ليلى للكَرَمِ وحُسْـنِ الخُلُقِ في وقـتِ الشَّمَال الـتي تَـبْرُد الأناملُ من شِدَّةِ بَرْدِهَا .

وقول جرير[2]:

نَعَاءِ أَبَا ليلى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ وجَرْداءَ، مثل ......

شاهده فيه: كالأَوَّل . والمعنى : انع أبا ليلى لهذه الفرسِ الخفيفةِ الوثوبِ.

و"الجرداءُ" القصـيرةُ شَعْرِ البـدنِ، وبذلـك توصَـفُ الخيـلُ، وجَعَلَهـا مثـلَ القوسِ لضُمُورِهَا من كثرةِ التَصَرُّف في الحُـرُوبِ . و"الحُجُـولُ" : القيـودُ . يريـد أنَّهـا مذللةٌ منقادةٌ للتقييدِ . وقد أنشد[3] في المصادر الواقعةِ موقعَ أفعالها للكميت :

نَعَاءِ جُذاماً غيرَ موتٍ ولاَ قَتْلِ ولكِنْ فِرَاقاً للدَّعَائِمِ والأَصْلِ

لأن "غيرَ" حالٌ، من "نَعَاءِ"، وقد يُحْمَل على مضمرٍ يَنْصِبُه فجعله معدولاً عن المصدر، وجعله هنا معدولاً عن الفعل وهذا ممكن فيه أن يقالَ، لأن فَعَالِ في الأمر مقيسٌ فجعله هنا قياسا .

---

(١) للفرزدق في شرح ديوانه (ص ٦١١)، وبلا عزو في الكتاب (٢٧٢/٣)، النكت (٨٥٢/٢) وحاشيتها رقم ١٨، الانصاف (٥٣٨/٢) .

(٢) ديوانه (ص ١٠٣٣)، وانظر : الكتاب (٢٧٢/٣)، النكت (٨٥٢/٢)، الانصاف (٥٣٨/٢) وهو بتمامه :

نعاء أبا ليلى لكل طمرة
وجرداء مثل القوس سمح حجولها

(٣) ديوانه (٣٠/٣)، وانظر : الكتاب (٢٧٦/١)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص٧٣)، الانصاف (ص ٢٧٩)، ابن يعيش (٥١/٤)، اللسان (جذم)، (نعا) .

قال الأستاذ أبو بكر : "وهذِه الأسماءُ كلُّها محمولةٌ على مُضْمَر"، وعليه إنشادُه أيضاً فيما ينتصِبُ على الفعلِ المتروكِ إظهارُه :

نَعَاءِ جُذَاما

وهو في تقدير الألف واللام ما لم يسمع فيه عَلَمٌ .

فأما قوله(١) :

فَحَمَلتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فجَارِ

فإنه عَلَمٌ، ولا يحمل على هذا، لأنه اسمٌ مُتَمَكِّن .

وقد أجازَ الأستاذُ أبو بكر أنْ تكونَ هذه الأسماءُ التي سُمِّيت بها الأفعال لا موضِعَ لها كا لأفعالِ التي عُدِلَت عنها، وقد تقدم ذلك .

وجميعها مَبْنِيٌّ، لنِيَابَتِها منابَ فِعْلِ الأمرِ، وعُدِلَت عَنْهُ وأجْرى سائِرَ الأفعالِ مُجْرَاهَا، لاجتماعِهَا معها في العدلِ والتأنيثِ والتعريفِ وقلةِ التصرف .

وقد ذَكَر أنَّ بنَاءَهَا على التشبيه(٢)، وبناءها على الحركةِ والاختصاص بها. وقولُ النابغةِ الجَعْدِي(٣) :

فَقُلْتُ لَهَا عِيثِي جَعارِ وجَرِّرى
بِلحَمِ امرئٍ لم يَشْهَدِ اليومَ نَاصِرُه

---

(١) للنابغة وهو في ديوانه (ص ٣٤) وصدره :

إنَّا اقْتسمْنَا خطتينا بيننا

وانظر : الكتاب (٢٧٤/٣) وحاشيتها رقم٤، الخصائص (٢٩٨/٢، ٢٦١٩/٣، ٢٦٥)، الأمالي الشجرية (١١٣/٢)، ابن يعيش (٣٨/١، ٥٣/٤)، الأشموني (١٣٧/١)، الخزانة (٣٢٧/٦) .

(٢) سيبويه : فهذا كله معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل، لأنه معدول عن أصله كما عدل نظار وحذار وأشباههما عن حدهن، وكلهن مؤنث فجعلوا بابهن واحدا . (٢٧٤/٣) .

(٣) شعره (ص ٢٢٠)، وانظر : الكتاب (٢٧٣/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٥٢/٢)، المقتضب (٣٧٥/٣)، الأمالي الشجرية (١١٣/٢)، المخصص (٦٤/١٧)، اللسان (جرر)، (جعر) .

شاهده فيه : عدلُ "جعارِ" عن الجاعرة، وجعلت صفة للضَّبُع لكَثْرَةِ جَوَاعِرِها، كما قال الآخر(١) :

عَشَنْزَرَةٌ جَوَاعِرُها ثَمَانِ

فجعل لها ثمانِ جواعرَ لِسَعةِ الموضعِ الذي تكونُ فيه الجَوَاعِرُ . وكما قيل لها: "حضاجر" لعظم بطنها . ومعنى "عِيثى" : أفسدى، والعيثُ أشدُّ الفساد، و"جعارِ" أُقِيمت مُقام المَوصُوفِ، وقول الآخر(٢) :

لَحِقَت حلاقِ بِهم على أَكْسَائِهم ضَرْبَ الرِّقاب ولا يُهِمُّ المَغْنَمُ

٨٧ شاهده فيه: كون "حلاقِ" صفة / قامت مَقامَ الموصوف، وليس شيءٌ من هذه الصفات يتبعُ موصوفاً، لأنه في معنى ما فيه الألفُ واللام، فمنزلته منزلةُ كل(٣) إذا لم يتبعا.

وتقع "حلاقِ" على السَّنةِ المُجْدِبَة، لأنها تَحْلِقُ كلَّ شيءٍ من النَّبات، ويقَالُ: حلقَتْهُم حَلاَقِ . يراد بها السَّنةُ والمنيَّةُ يقول : لحقتهم المنية على أدبارهم . و"الأَكساء": جَمْعُ "كُسْءٍ"(٤) . ونَصَبَ ضربَ الرقابِ على إضمارِ فِعْلٍ، بتقدير "تَضْرِبُ رِقَابَهُم ضرباً" ولا يَشْغَلُ عن قَتْلِهم المغنمُ . وقول مهلهل(٥) :

---

(١) للأعلم الهذلي أخي صخر العي وعجزه :

فويق زماعها خدم حجول

وانظر : شرح أشعار الهذليين (٣٢٢/١) .

وعشنزرة: غليظة مسنة، الزمَعَة: التي خلف الظلف مثل الزيتونة، يريد أن خلْقَها منتشر وإنما هي جاعرتان .

(٢) للأخزم بن قارب الطائي أو المقعد بن عمرو، وانظر: الكتاب (٢٧٣/٣) وحاشيتها رقم٤، شرح أبياته لابن السيرافي (٢٦٤/٢)، المقتضب(٣٧٢/٣)، ما ينصرف (ص ٧٤)، الأمالي الشجرية (١١٤/٢)، ابن يعيش (٥٩/٤)، المخصص (٦٤/١٧)، اللسان (حلق) .

(٣) كذا في الأصل وربما كانت منزلة كل وبعض .

(٤) الكسى : مؤخر العجز وقيل مؤخر كل شيء والجمع أكساء . وانظر اللسان (كسا) .

(٥) انظر : الكتاب (٢٧٣/٣، ٢٧٤)، وحاشية الأولى منهما رقم ٦ شرح أبياته لابن السيرافي (٢٤٢/٢)، النكت (٨٥٣/٢)، المقتضب (٢٧٣/٣)، الأمالي الشجرية (١١٤/٢)، المقرب (٥٨/٢)، المخصص (٦٤/١٧) .

ما أُرَجِّي بالعيش بعد نَدامَي   قد أراهم سُقُوا بكأْسِ حَلاَقِ

شاهده فيه كالذي قبله .

ومعنىٌّ البيت بيِّنٌ . وقوله(١): "لأنهم شبَّهُوها بها في الفعلِ" . نص بحمل سائر الأقسام على اسمِ الفعلِ . وقوله(٢): "لأنه لم يقع موقِعَ الفعلِ" تبيين بِغَرضِه في "نَزَالِ" .

وقد ذكر فيما ينتصبُ على المدحِ(٣) : "ولو كانَ شيءٌ من هذا نكرةً لم يكن مجروراً، لأنها لا تُجَرُّ في النكرة" . فهذا نص بأنها لا تكون إلا معرفةً كما تقدم، إلاَّ أن بَدَادِ معرفةٌ واقعٌ مَوقِعَ النَّكِرة، لأنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحالِ كحمادِ(٤) .

وقول النابغة(٥) :

أَنَّا اقتسمنا خُطَّتَيْنَا بيننا   فحملتُ بِرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

شاهده فيه : كون "فجارِ" مصدراً، معدولا عن مؤنث، كأنَّه معدول عن "فَجْرَة" .

قال ابن الجني(٦) في "خصائصه" : "إنما مثل بالألف واللام لأن فَجْرَةَ غيرُ معهودٍ في كلامِهم، فمثَّلَ بما لايُعْلَمُ"، وأول بيت النابغة أن العدلَ في المصادر قد يكون عن الأعلامِ مثلُه في الأسماءِ غيرِ المصادر . يقوله النابغة لزرعة(٧) : وكان قد عرض عليه وعلى قومه أن ينقُضُوا ما بينهم وبينَ بني أسد، من الحِلْفِ فأَبى النابغةُ، فجعل ما دعا إليه فُجُوراً، وخُطَّتَه التي وَفَى بها بَرَّةَ .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٢٧٤/٣) .

(٣) الكتاب (١٩٨/٢) .

(٤) في الأصل كحمدك وفي اللسان "وقولهم حماد لفلان، أي حمدا له وشكراً" .

(٥) ديوانه (ص ٣٤)، الكتاب (٢٧٤/٣) وحاشيتها رقم ٣، شرح أبياته لابن السيرافي (٢١٦/٢)، الخصائص (٢٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥)، الأمالي الشجرية (١١٣/٢)، ابن يعيش (٣٨/٢١، ٥٣/٤)، الخزانة (٦٥/٣)، العيني (٤٠٥/١) .

(٦) الخصائص (٢٦١/٣)

(٧) هو زرعة بن عمرو الكلابي .

وزعم بعضهم أنه يقال : فعلتُ في الخيْرِ، وافتعلتُ في الشَرِّ، وهو دعوى.
أنَّ العربَ تقولُ : كَسَبْتُ المال واكتَسَبْتُه، وقَدَرْتُ على الشيء، واقتَدَرتُ عليهِ . واللَّه تعالى يقول(١) : ﴿تَرَى الظَّالِمين مُشْفِقِين مِمَّا كَسَبُوا وهو واقعٌ بهم﴾ . وقال(٢): ﴿ومن يقْتَرِف حسنةً نزد له فيها حُسْناً﴾ وهو في القرآن كثير .

وقولُ حُمَيدٍ(٣) الأرقط :

فقلتُ امْكُثِي حتى يسار لعلَّنَا نَحُجُّ معاً قالت أعاماً وقابِلَه

شاهده فيه : عدلُ يسار عن اليَسْرَةِ أو المَيْسَرَةِ .

يقولُه لزوجِهِ، وقد سألَتْهُ الحجَّ فقال : اصْبِري حتَّى نَيْسَرَ وكان مُقِلاً فقالت له مُتَعجبةً من قوله منكرةً له : أتمكثُ عاماً وقَابِلَه، أي : هذا العام والذي بعده. يقال : قَبَل وأَقْبَلَ، ودَبَر، وأَدْبَرَ، وقرئ(٤) : ﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾ : ﴿إذا دَبَرَ﴾ .

وقبله :

تُحرِّضُني الذلفا على الحَجِّ ويلَهَا
وكَيفَ نَحُجُّ البَيتَ والحَالُ حَائِلَه

فقلت ... البيت .

وبعده :

لعل مُلِمَّاتِ الزَّمَانِ سَتَنْجَلِي وعَلَّ إِلَهَ الناسِ يُولِيكِ نائِلَه

---

(١) سورة الشورى : ٢٢ .

(٢) سورة الشورى : ٢٣ .

(٣) ديوانه (ص ١١٧)، الكتاب (٣/٢٧٤) وحاشيتها رقم ٥، شرح أبياته لابن السيرافي (٢/٣١٦ - ٣١٧)، الأمالي الشجرية (٢/١١٣)، ابن يعيش (٤/٥٥)، اللسان (يسر)، الخزانة (٦/٣٢٧) .

(٤) سورة المدثر : ٣٣ .

قرأ نافع وحفص وحمزة "إذْ" بإسكان الذال وبهمزة قبل الدال وورش يلقى حركة الهمزة على الذال على أصله، جعلوه أمرا قد مضى، فالمعنى والليل إذا تولى يقال دَبرَ وأَدْبر إذا ولى، وقرأ الباقون إذا بألف بعد الذال بغير همز قبل الدال على معنى انقضى فهو أمر لم يمض . الكشف (٢/٣٤٧) .

وقول الجعدي[١]، ويقال هو لابن الخرع :

وذكرتَ من لبنِ المحلَّقِ شَرْبَةً　　　والخيلُ تعدو بالصَّعيد بَدَادِ

شاهده فيه : عدله عن مؤنث، كأنه قال : تعدو متبددةً . وقد ذُكرَ[٢] بعدُ، "وهو معرفة كما كان ثَمَّ"، وذكر بعد ذلك "لأن هذا لا يجيء معدولا"[٣] . قال كراع[٤] : "بَدَّد الشيء تَبْديداً : أعيا والبَدَدُ : الطُول . العين[٥] : وهو مصدر للأبدِّ، و البَدَدُ تباعُدُ ما بَيْنَ الفَخِذَيـنِ إذا كَثُرَ لحمها . يقال[٦] : رجل أَبَدُّ وامرأةٌ بَدَّاءُ"، وليس معدولا عن البَدَدِ، ولكنه عن مصدرِ مؤنَّثٍ والبَدَدُ التفرق، ومنه بدادِ : أي متَفرقين، ويقال[٧] : إنما ذلك إذا ذهبوا اثنينِ اثنين وثلاثةً ثلاثة . قال بعضهم[٨] : أراهُ من استَبَدَّ فلان بكذا : إذا انفرد به كأنه فارق الجماعة . يقوله للقَيطِ بن زُرَارة حين انهزم، وأسِرَ أخوه معبدٌ، عيَّره بالحرص على الطعام والشرابِ، ولذلك انهزم . والمحلَّق: قطيع إبل، وُسِمَ بالنار كصفة الحَلَقِ . والصَّعِيدُ : وجهُ الأرض .. وقد ذكر[٩] بعد أن "جميع هذا الباب إذا سُمِّي به مذكر لم ينجر" . ثم قال[١٠] : "وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف"، لأنه لا يجيء، معدولا عن نكرة وذكر أنه معدول عن مؤنث، واستدل عليه[١١] بقولهم : "دُعِيَتْ نَزَالِ" .

وقوله[١٢] : "وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث

---

(١) شعره (ص ٢٤١)، ويروى أيضا لحسان ولعوف بن عطية بن الخرع، وانظر : ديوان حسان (ص ١٠٨)، الكتاب (٢٧٥/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٥٤/٢)، ابن السيرافي (٢٩٩/٢)، المقتضب (٣٧١/٣)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٣)، ابن يعيش (٥٤/٤)، الخزانة (٣٦٤/٦)، اللسان (حلق) .

(٢) الكتاب (٢٧٨/٣) .

(٣) ، (٩) ، (١٠) ، (١١) الكتاب (٢٧٩/٣) .

(٤) ، (٦) انظر : المجرد (ص٢٦٠، ص٢٦١) .

(٥) العين (١٤/٨) .

(٧) ، (٨) انظر : اللسان (بدد) .

(١٢) الكتاب (٢٧٥/٣) .

الذي عُدِلَ عنه " / . يريد مثل كَفَافِ وبدادِ، وما أشبه ذلك مما لم يُستعمل منه مؤنث. ٨٨
وأما مَسَاسِ فمعدولٌ عن المُمَاسَّةِ من قوله تعالى[1] : ﴿لم تُمَاسُّوهن﴾، وكذلك حَمَادِ، وجَمَادِ من الجُمودَةِ والمَحْمَدَةِ، وكفافِ كبدادِ . ولا يعدل عن مزيدِ الفعل إلا سماعاً.

الفراء[2] في قولِهِ تعالى : ﴿لا مِساس﴾ أي : لا أُمَسُّ ولا أَمَسُّ، قال : ويقرأ : "لا مَسَاسِ" وهي لغةٌ فاشية من كلامهم مثل دَرَاكِ ونظارِ . يريد أَنَّهَا معدولَةٌ مِثْلُها .

وقولُ المتلمس[3] :

جَمَادِ لها جَمَادِ ولا تقولي ... طَوالَ الدَّهْرِ ما ذُكِرَت حَمَادِ

شاهده فيه : عدلُ جمادِ عن الجُمودة، وحمادِ عن المَحْمدةَ ويريد الدعاء على امرأة موصوفةٍ بالجمودِ، والبُخل . أي : جَمْدا لها لا حَمْدا . وانتصب على المصدر بإضمارِ فِعْلٍ . وهو حكايةٌ على حذفِ القول لأنه قد ذكره في قوله : ولا تقولي، ولم يجعلها اسم فعل حين انتصب على الدُّعاءِ . وأما قَرْقَارِ، وعرعارِ، فمذهب سيبويه أنهما معدولان عن قَرْقِرْ وعَرْعِرْ، لأنه قد حكى[4] أنه يقال : عرعرتُ وقرقرتُ في الأمرِ، واعتقدَ فيهما العدلَ، بعد التأنيث . وحكى أبو عمرو[5] الفعلَ منهما، وأنهما صوتان غُيِّرا ولفظ الصوت قَبْلَ التغيير عَارِ عارِ وقارِ قَارِ، فحذفا، وغُيِّر اللفظُ فقيل : عَرْعارِ، وقَرْقارِ، فَغُيِّرا عن

---

(١) سورة البقرة : ٢٣٦، وهي قراءة حمزة والكسائي بضم التاء والألف، وانظر الإقناع (٦٠٩/٢) .

(٢) المعاني (١٩٠/٢)، والكلام على الآية السابعة والتسعين من سورة طه .

(٣) ديوانه (ص ١٦٣)، وانظر : الكتاب (٢٧٥/٣) وحاشيتها رقم ٥ (ص ٢٧٦)، النكت (٨٥٦/٢)، السيرافي (١١٧/٤)، ابن الشجري (١١٣/٢)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٤)، ابن يعيش (٥٥/٤)، الخزانة (٧٠/٣)، اللسان (جمد).

(٤) الكتاب (٢٧٦/٣) .

(٥) في الأصل ابو عمر، وصوابه أبو عمرو بن العلاء وانظر الانتصار (ص٢٢٣) .

الحكاية، كما غيروا غاقِ صوتَ الغراب بالحركةِ للساكنين .

وقارقـار : صـوت الريـح في السـحاب عنـد هُبُوبهـا، والقرقـرةُ : صـوت الفحل من الإبلِ .وعرعارِ : صوت الصبيان عند اللَّعبِ، ومعناه : اجْتَمِعُوا . وفيه بُعْد لِتَغْييره، وزوالِ بنائه، ولم يُغَيَّر في غاقِ إلا السـاكن لما بنـوه على الوصـل . وفي قـول سيبويه : عَدْلُهُما عن الرباعي، وقد وجد لهما نظيرٌ وهما دراكِ من أدْرك . وبدارِ زيداً من بادرتُه لأنه يُقال : بدرتُ إليه، وبادَرْته فهـو مـن بادَرْتُـه المتعديـة . قـال يعقـوب : وأنشدوا(١) :

بَـدَارِهـا مـن إبـلٍ بـدارِهـا قد نـزَلَ المـوتُ لـدى صـغـارِهـا

وحذفوا الزيادة من حيث كانت مـن حـروف التغيـير ولم يمكـن ذلـك في قرقارِ وعرعارِ .

وقول أبي النجم(٢) :

قالَـتْ لـه رِيـحُ الصَّبَا قـرقـارِ

شاهده فيه : عدل قرقارِ من قَرْقِرْ، ونَوى التأْنيث .

وسيذكر في آخر الباب(٣) أنها معدولة من لفظ فعل الأمر .

وذكـر هنـا فَعَـالِ بمعنـى الأمـر، ومعنـى الصفـة في النـداء وغـيره وبمعنـى المصدر وجميعها مبني علـى الكسـر عنـد جميـع العـرب . وأمـا الأعـلام مـن فعـالِ نحـو شعارِ وسفـارِ، والغالبة نحو حذامِ وقطامِ، فمكسورةٌ عند الحـجـازيين، وغير مصـروفة

---

(١) التذييل والتكميل لابن حيان ، الجزء الرابع الباب نفسه .

(٢) ديوانه (ص٩٨)، وانظر : الكتاب (٢٧٦/٣)، تحصيل عين الذهب (٤٠/٢)، مـا ينصـرف وما لا ينصرف (ص٧٧)، المفصل (ص ٧٤)، المخصص (١٠٥/٩)، ابن يعيش (٥١/٤)، الخزانة (٥٨/٣)، اللسان (قرر) . عجزه :

واختـلـط المعـروف بالإنـكـارِ

وقبله :

حتـى إذا كـان علـى مطَـارِ يُمنـاه واليُسـرى علـى الثَّرثَـارِ

(٣) الكتاب (٢٨٠/٣) .

عند التميميين، من حيث كانت معدولةً عن أعلام، وقد ذكرها في الباب[١] .

وقوله[٢]: "واعلم أن جميع ما ذكرنا إذا سَمَّيتَ به امرأةً" لا تخلُو التسميةُ بها من أن تبقى على حالها أو تُغيَّر إلى الإعراب، ولا يخلُو أن يُسمَّى به مذكر أو مؤنث، فإن سُمِّي به مذكَّر أُعْرِبَتْ ومَنَعْتَ الصرف اتفاقاً لكونها موؤنَّثةً كعناقٍ في التسميةِ بها، لأنها لم تُعدل في حالِ التذكير، فإن نُكِّرت صُرِفت لزوال التعريف، وإن سمِّي بها مؤنث، فأهل الحجاز يُبقُونها على بنائها، وبنو تميم يُعْربون ولا يصرفون، إلا ما كان في آخرِه الراء لإرادتهم الإمالة، فإنهم يبقون الأسماءَ على الكسرِ لذلك، ويوافقون أهلَ الحجاز، وقولُ تميم أقيس، لأنهم نقلوا اسماً إلى اسم، ورجوعهم إلى الحجازيين فيما فيه الراء يُقَوِّي مذهَبَهم . وقوله[٣]: "فينبغي لفَعَالِ التي هي معدولةٌ من افْعَل" . هذا نص بعدل فَعَالِ عن لفظ الفِعْلِ في الأمر . وقوله[٤]: "لأن هذا لم يكن اسماً عَلَماً فهو عندهم بمنزلة الفعلِ الذي يكون فَعَالِ محدوداً عنه" . يقول : هي معدولةٌ عن المعارف بالألف واللام كالسَّحَرِ، وليست أعلاما، فإذا سميت بها لم تُرِد ذلك المعنى لتَغَيُّره بالتسمية، وتباعدت الأعلام عن مشابهتها للبناء في مذهبِ بني تميم، إذْ كان إنما دخل فيها بمُضارعَتِها الفعلَ واسْمَه، وعدلُ الاسم عن الفعل بمنزلة عدلِ أمسِ في الرفع في لغة تميم معربا عن المَبْنِي، وكعدل أُخَرَ نكِرةً عن المعرفةِ / وقد تَعْدِلُه ٨٩
عن النكرة، لأن الفِعل نكرةٌ مذكر، وتنوى التعريف والتأنيث . ويمكن عدلُه عن

---

(١) الكتاب (٢٧٩/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٢٧٧/٣) .

المَرَّةِ الواحدةِ من المصدر في الأمرِ والنهي، فيكونُ العدلُ عن مؤنث، ونصه على غيره . وقوله(١): "بلى هيَّ أقوى" . يريد فعالِ إذا نُقِلت بها أقوى على الإعراب من الفعل إذا نُقِل إلى التسمية. والدليل على وجود ذلك في نفوس العرب أن الصفةَ إذا سُمِي بها روعي فيها بعضُ الحُكْم، والفِعْلُ لا يُفْعل به شيءٌ من ذلك . أَلاَ ترى أنهم إذا نكَّروا الصفة بعد التسمية بها نحو أحمر مَنَعُوا الصرفَ، والفعل إذا سموا به نحو أذهب وتغلب صرفوا في النكرة، وكأنهم لحوا هذا إلا أنه غَلَّبَ قياس بني تميم . وجعل هنا حذامِ وقطامِ من باب حضارِ وسفارِ غلبت فصارت أعلاما كعُمَرَ وفاطمةَ وقاطمة : المُغْتَلِمة ولم يجعلهما من باب قثامِ وحلاق حين وجد ما يعدلهما عنه علماً في الكلام، ولذلك تجيئ بلا لام . وقوله(٢) : "ألا ترى أن بني تميم يقولون : هذه قطامُ، وهذه حذامُ" . هذا نصه على إعراب الاسم الغالب، والعلم في حالِ العدل كما ذكرنا، وقد يكون في قياس عدل أُخَر أن تعدل المعرفةَ عن النكرة كما عدلتَ في أُخَر النكرة عن المعرفة، وإنما غيَّر بنو تميم في التسمية، لأنهم لا يريدون معنى العدل في التسمية مع أنَّ كُلَّ مبنَي إذا سميت به أعربته إلا أنْ تَحْكِيَ .

ووقع في الشرقية(٣) : "والحجازية هي اللغة الأولى القُدْمى" وعليها المعنى، وقول الأعشى(٤) :

ومرَّ دَهْرٌ على وَبَارِ   فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

شاهده فيه : رفع وبارُ وفي آخره الراء، وليس جوازه بموقوفٍ على الشعر كما ذكر الأعلم(٥)، بل هو جائز عند (س) في

---

(١) ، (٣) الكتاب (٢٧٨/٣) .

(٢) الكتاب (٢٧٧/٣) .

(٤) ديوانه (ص ١٩٤)، الكتاب (٢٧٩/٣) وحاشيتها رقم ١، النكت (٨٥٦/٢)، المقتضب (٥٠/٣)، الأصول (٧٤/٢)، ما ينصرف (ص ٧٧)، الأمالي الشجرية (١١٥/٢)، ابن يعيش (٦٤/٤)، العيني (٣٥٨/٤)، المخصص (٦٧/١٧) .

(٥) تحصيل عين الذهب (٤١/٢) .

في الكلام غير أنه قليل، وقبل البيت :

أَلـم تـروا إِرَمـا وَعَـاداً أَوْدَى بـهـا الـلّـيـلُ والنـهـارُ

ووبارِ: أُمَّةٌ قديمة من العرب العاربة، انقطعت كعادٍ وثمـودَ، ويقـال المـاءة في الماء(١) . والشِّعرى : نجمٌ . وحق نَزَالِ إذا نُكِّرَ في بابه أن يكون تنوينُه كتنويـنِ صَـهٍ ومهٍ. وقوله(٢) : "بل يجعله اسماً مذكراً" . يريد عُدِلَ عـن بنْيَتِـهِ في المؤنـث، و لم يَجْعلـه وصفاً لمذكر لكنَّه لَمَّا كان لفظُه لفظَ المذكر، وكَثُر غيرُ المعدول للمذكر أجروه مُجـراه فصرفوا . والذي لا يُدرى أصله أَمعدولٌ أَمْ غيرُ معدولٍ لم تُكَسِّـره العـرب فتعدلَـه ولا مَنَعَتْه الصرف فتؤنثَه، ولا علمتْ أصْلَه، فتركْته على التذكيرِ وغيرِ العـدل . وقولـه(٣): "لأن الأكثرَ من هذا البناءِ، مصروفٌ" . وهو أربعةُ أقسامٍ لا يُحصَى كل قسم منها:

أحدهـا : أسماءُ الأجناسِ كَغَزَالٍ وقَذَالٍ .

والثـاني : صفةٌ كجَوَادٍ .

والثالث : مصدرٌ كذهابٍ .

والرابـع : جمعٌ كسَحَابٍ .

ومَنَعَ القياسَ(٤) في العدلِ من الزائد على الثلاثة إلا مما سُمِع كمـا تقـدم، ومَنَع القياس في فعالِ إلا في الأَمْر من الثلاثي، والصفة في النداء، وغيرُ ذلك مسموع . وهذا نصٌّ بقياسه في الأمر والنداء، قط .

والظاهر منه أنه يَعْدِلُه عنِ الفعـل نفسـه إلا أَنَّـه لا يكـون إلا معرفـة، وإن شئت لم تجعل له موضعاً كمـا تجعلـه للفعل إذا ضـارع، وإن شـئت نصبتهـا كنصبـك المصادر المعاقبة .

---

(١) يفسر قول سيبويه : "مما جاء وآخره راء : سفار وهـو اسـم مـاء، وحضـار وهـو اسـم كوكب، ولكنهما مؤنثان كماوية والشعرى، كأن تلك اسم الماءة وهذه اسم الكوكبـه". (٢٧٩/٣) .

(٢)، (٣)، (٤) الكتاب (٣/٢٨٠) .

قال الأستاذ أبو بكر : وهو القياسُ .

قلت : وهو قياسٌ بعيد، لأن الـذي عُـدِل عنـه لا موضـعَ لـه و لم يُضَـارِعْ شيئاً. وذكر الزمخشري[١] في الباب ألفاظاً معدولةً من الأقْسامِ كلِّها . مـن ذلـك دَبَـابِ للضَّبُعِ . أي : دُبِّي، ويقال للظِّباء إذا وردت الماء بَـلاَ عَبَـابِ وإذا لم تَـرِد بَـلا أَبَـابِ، وركبَ فلانٌ هَجَاجِ، ويقال : دعني كَفَافِ أي : تَكُفُّ عـني وأكـفُّ عنْـكَ. ونَزَلَـتْ بَوَارِ على الكُفَّارِ، وبَلاءِ على أهلِ الكتابِ، وضَرَامِ للحربِ، وكَـلاَحِ، وجَـدَاعِ، وأَزَامِ للسنةِ الشديدةِ، وسباطِ للحُمَّى وطَمَارِ للمكـانِ المرتَفِـعِ، يقـال : هـوَى مـن طمـارِ ووقع في بنات طَبَارِ وطمارِ أي في دَوَاهٍ، ورماهُ اللّه بينتِ طمارِ وسَبَّتُه سبَةً تكون لَزامِ أي : لازمةً .

ويقولون لمن يطْلُع عليهم، وهم يكرهون طلْعَتَـه : حَـدَادِ حُدِّيـهِ، وكـرارِ خَرَزَةٌ يأْخُذْن بها أَزواجَهُنِ يقُلْن يا هَصْـرَةُ / اهْصُريـهِ ويـاكرار كُرِّيـهِ إنْ أدبـرَ فَرُدِّيـهِ وإنْ أَقبـل فَسُـرِّيهِ . وفي مثـل فَشَـاشِ فُشِّـيهِ مـن استِهِ إلى فِيـه، وقطـاطِ أي اقْطَعْـه، ولا تَبُـلُّ فلانـاً عندنـا بَـلالِ أي بَلَـةً وكويتُـه وقَـاعِ، وهـي سمـة علـى الجَـاعِرَتين . وقيـل في طُـولِ الـرَّأسِ مـن مُقَدَّمِـهِ إلى مُؤَخَـره . وفي الأعـلام سـجاحِ للمُتَنَبِئَـةِ وكسابِ وعطـافِ لكلبتـين، وفشـاحِ للضَّبُـعِ، وخضـافِ وسـكابِ لِفَرَسَيْن، وعَـرَارِ لبقـرَة، ويقـال : بـاءت عـرارِ بكَحْلِ[٢] . وظَفَـارِ لبَلَـدٍ يُنسَـبُ إليـه الجَـزْعُ، ومَنَـاعِ وهَـلاَعِ لهضبتيْـن، ووبَـارِ، وشَـرَافِ لأرضـين، ولَصَـافِ لجَبَـلٍ، وبـراحِ للشـمسِ، وكُلُّهَا صحيح، وهي من باب اللغة . ٩٠

---

(١) المفصل ط / دار الجيل (ص ١٧٥)، شرحه لابن يعيش (٥٣/٤) فما بعدها .

(٢) مثل يضرب لشيئين كل واحد منهما يكون بواء بصاحبه . والبواء : السواء، وهمـا بقرتـان قتلت إحداهما بالأخرى أي انتطحتا فماتا .

انظر : ابن يعيش (٦٣/٤)، جمهرة الأمثال للعسكري (٢٢٦/١)، اللسان (بوأ) .

باب تغيير الأسماءِ المبهمة(١)

جميعُ الأسماءِ المبهمة لا تُوزن، وأما ما صُغِّر منها فيوزن في التصغير من حيث صُغِّر، ولا بُدَّ لهذه الأسماء المُبْهَمَةِ إذا صُغِّرت من الألف في آخرها عِوَضاً مما مُنِعَتْه من ضَمِّ الأَوَّلِ . فإذا كان الآخرُ ساكناً زِيدَت الألف آخراً، وإن كان متحركاً زيدت قبل الحرفِ الآخرِ نحو ذَيَّا وأُلَيَّا، ووزن ذَيَّا فَيْلاَ وكذلك تَيَّا، وذهبت عينُها تخفيفاً، وكون ياء التصغير ثانيةً دليلٌ على حذفِ العين، وشبَّهها بالحروف لمخالفتِها الأسماء في التثنية والجمعِ والتصغيرِ فلذلك لم تُوزن، ولا رُدَّ إليها ما حُذِف منها . و"عِه"(٢) في التسمية ليسَ كذلك، لأنك تَرُدُّ إِلَيه ما حُذِف منه، وتَزِنُه وتُتِمُّه في غير هذا اللفظ وتحكم على المحذوفِ منه، وذا ليس كذلك، فلذلك أجروه في التسمية مُجرى(٣) "لا" وكأنَّه لما صغَّرها على غير حدِّ الأسماء لم تكن عنده مثلَها وأَنَّسه في ذلك أن عينَها لم تُجْمَع في تكبيرٍ ولا تصغيرٍ مع لامها .

قال الأستاذ أبو بكر : "وأمالَتْها العربُ طالبةً لياءِ ذَيَّا المحذوفة فأمكن في التسمية بها ذاءٌ" .

وقد ذكر في تصغيرِ المبهمة(٤) أن ذَيَّا محذوفةُ العين، وذكر في المعتل من(٥) هذه الأبواب أنك تقول في عِهْ : وَعٍ، ولا تقول : عِيٌّ، لأنك لا تُلْحقُهُ بشيءٍ ليس منه بالأسماء، وكذلك لو حقرت(٦) شِيَةً لقلت : "وُشَيَّةٌ" . فعلى هذا تقول : ذاءٌ .

---

(١) الكتاب (٢٨٠/٣) .

(٢) ، (٥) الكتاب (٣١٨/٣) .

(٣) الكتاب (٢٨١/٣) .

(٤) الكتاب (٤٨٧/٣) .

(٦) انظر الكتاب (٣١٨/٣ - ٤٤٩ - ٤٥٠) .

واستدل الفراءُ على أن هذه الأسماءَ كالحروف بقولهم : ذاءٌ في التسميةِ كلامٌ وهذا الاستدلال صحيحٌ، لأنَّ سيبويه ـ رحمه اللّه ـ ضعَّفَها[١] هنا بوقوعِها على كل شيء، وكثرتِها في الكلام، وجَرْيِهَا في التحقيرِ والتثنيةِ والجَمْعِ على غير قياسٍ، فأشبهت "لا" . ولَم يُحذَف عينُ ذَيَّا للياءات، لأنهم قد قالوا : حُيَيٌّ وإنَّما حُذِفَت لتغيير الاسمِ في التصغير وغيره .

وذكر[٢] في الإضافةِ إلى ما فيه الزوائدُ من بناتِ الحرفين أن "هذهِ الحروفَ وأشباهَهَا التي ليس لها دليلٌ بتحقيرٍ ولا جمعٍ ولا فعلٍ ولا تثنيةٍ أنَّها تُجْعل ما ذَهَب منها مِثلَ ما هو فيها، وتُضَاعف"، والمبهمة قد قامت الدِّلالة عليها بالتصغير غير أنَّه على[٣] غير الحد .

حاءِ[٤] صوت يقال للإبل وأُلاَ[٥] لغة في أُلاءِ . وأُلى أيضاً بمعنى الذين موصولةٌ، وحُجَا ورُمَى[٦] معدولان عن حَاجٍ ورامٍ، لأنه يقال : حَجَا إذا انحرف فهما بمنزلة عمر . وكذا قال المبرد[٧]، ويريد بِمُشْتَقَّين مَعْدُولَين، وعطف معدولا على مشتقاً، والمعنى واحد لاختلاف اللفظين على جهة التأكيد، ومن قال غاقِ كسر للساكنين، ومن نَوَّنَ نَكَّر كصهٍ، وقال : تفعل بالذِي في التسمية ما تفعل بالمنقوصِ نحو: عمٍ[٨] في الرفع والنصب والخفض .

قال أبو عَلِيٍّ[٩] : "اللاءِ، واللائِي" التسميةُ بهما سواء كبازِي وبَازٍ أحدهما منقوص، والآخر صحيح، وليس أحدهما مقلوباً من الآخر لأنهما قد تكافآ في التصرف، وقد تقدم أنه

---

(١) سيبويه : "لما كانت مبهمة تقع على كل شيء، وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الأسماء ..." . (٣/٢٨٠، ٢٨١) .

(٢) الكتاب (٣/٣٦١ ـ ٣٦٢) .

(٣) الكتاب (٣/٢٨٠ ـ ٢٨١) .

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٨) الكتاب (٣/٢٨١) .

(٧) ، (٩) انظر التعليقة وتمثيله المتقدم بـ"هار" وشاك وليس ضمن القطعة التي بين أيدينا .

كهارٍ وشاكٍ، والسَّادي مثلُ فاعلٍ من السَّدو، وهو مدُّ اليدِ، وهو أيضاً التَّمادي في السير، وهو أيضاً لَعِبُ الصبيان بالجوزاء ومن سَدا الثوب .

وضارى[١] من ضَرِيَ إمّا تَعَوَّدَ، ووقع[٢] في الكتاب : "فيمن قال اللاي بالياء، لاءٌ"، وفي الطُرة[٣] فيمن قال : اللاء بالهمز لاءٌ، وهو الصواب .

(ح) في يونس[٤] : "الآنَ حرفٌ بنى على الألف واللام ولم يُخلّيا منه وتُرِكَ على مذهبِ الصفةِ / لأنه صفةٌ في اللفظِ والمعنى، كما فعلوا بالذي، ومثلُه قولُ الشاعر: ٩١

فـان الأُلاءِ يعلـمونَكَ مِنْهُمُ كَعِلْمِيَ مُذْ ظنُّوك ما دُمتَ أَشْعرا[٥]

فأدخل الألفَ واللامَ على ألاءِ وتَركَها على خَفْضِها ومثله[٦] :

وأنّي حُبِسْتُ اليومَ والأمسِ قبْلَهُ ببابك حتى كادت الشمس تغربُ

فأدخل الألف واللام على أمس وتركه على كسره . وقول الكميت[٧] :

فـلا أعنِي بذلك أسْفَليكُم ولكنّي أُريدُ بِه الذّوِينَا

شاهده فيه: ردُّ النُّونِ التي حُذِفَت للإضافة فَجَمَعه غَيرَ مُضافٍ وقد جُمِعَ على الأذواء، وأصل "ذو" ذَوًى، لذلك فتحوا الذال[*] ، ثم أُدْخِلَتِ الألفُ واللامُ وأراد بالذوينا كُلَّ من في اسمه ذو من ملوكِ اليمن كذي يَزَنٍ، وذي رُعين وذي فائش. يخاطب أهل

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٢٨٢/٣) .

(٤) حيث فسر قوله تعالى: ﴿ءآلئن وقد كنتم به تستعجلون﴾ آية ٥١، وانظر المعاني(٤٦٧/١ - ٤٦٨).

(٥) المصدر السابق (٤٦٧/١)، وانظر أيضا الصاحبي (ص ٢٠٢)، كتاب الشعر (٤١٤/٢ - ٤١٦)، الانصاف (ص ٣٢١)، اللسان (أين) .

(٦) المعاني (٤٦٧/١)، وانظر أيضا الصاحبي (ص ٢٠٢)، كتاب الشعر (٤١٤/٢ - ٤١٦)، الانصاف (ص ٣٢١)، اللسان (أين) .

(٧) ديوانه (١٠٩/٢)، الكتاب (٢٨٢/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٥٧/٢)، ما ينصرف (ص ٨٦)، المخصص (٢٢١/١٣)، المسائل الحلبيات (ص ١٥٥)، الخزانة (١٣٩/١) .
وقد عول الشارح في كلامه عن هذا البيت على أبي علي وهو حاصل حديثه عنه في كتاب الشعر (١٥٤/١ - ١٦٥) وكان حقه أن يعزوه إليه، والظاهر أن الغالب على أمره أنه يعزو كلام العلماء إليهم .

(*) في الأصل الواو

اليمن فيقول : لا أريد بهجوى وذمّى سِفْلَتَكم ولكنّي أردتُ مُلوكَكم وأكابرَكم .

يريد بقوله(١) : "وأمِنوا التنوينَ" . أنه لـو دخلـه التنويـن لأدى إلى حـذف الواو فيبقى الاسم على حرف واحد، ولا سبيل إلى ذلك، فبالإضافة أُثبِتَتِ الواوُ، فجاء اسـمٌ متمكـن علـى حرفـين، أحدهمـا حـرفُ علـة . وأمـا أمـسِ فعَلَـمٌ لليـومِ الـذي قبْلَ يومِك، كما أن غداً عَلَمٌ لليومِ الذي بعد يومِك، والبناء في أمس على غير الأصْـل، وبقـي غـد علـى أصلـه مـن الإعـراب، وتحذفـه(٢) أيضـاً فلـم يُخِلّـوا بـه، وأمـسِ مبنـى كأينَ والظروفِ غيرِ المتمكنة، وكان قياسُه الإعـرابَ وأكـثر العـربْ يَبْنِيـه في الأحـوالِ الثلاثةِ ليومٍ بعينه، وبَعضهم يُعرِبُهُ في الرفعِ ولا يصرف ولا يبنيه في الجرِ والنصب، وإنما لم يصرِفُوه في الرفع لأنه عُدِل عما جرى عليه في الاستعمال مـن البنـاء، فلمـا عُـدِلَ في الرفع عن البناء الذي استُعمل فيـه في النصـب والجـر وصـار معـدولاً في جهـةٍ واحـدة لم يُصرف، فإذا سميت فيه في الوقلين أعربـت وصرفـت، لأنَّ كـلَّ شـيء إذا سُمِّي بـه أُعرب وصرفْتَه في قولِ من عَدَلَه في الرفع، لأن العدلَ إنَّمَا هو في جهـة واحـدة فحُكِـمَ عليـه ببنائـه في الخفـض والنصـب فصُـرِفَ ولم يـراعِ العـدلُ في الرفـع كمـا ذكـر(٣)، ومنهم من يُعرب في الأحوال الثلاثة، وعليه البيت الذي أنشد(٤) فتحه فيـهِ في موضـعِ الجَرِّ، وعلى هذا إذَا سُمِّيَ به في هذه اللغةِ لم يُصْرَف، لأنه معدولٌ في كل جهة .

---

(١) الكتاب (٣/٢٨٢) .

(٢) يشير إلى أنه يحذف منه الواو كما في قول لبيد :

وما النـاس إلا كالديـار وأهلـها
بهـا يـوم حلـوها وغَـدْواً بلاقـعُ

(٣) الكتاب (٣/٢٨٣ ـ ٢٨٤) . وأهل الحجاز يكسرون أمس في كل المواضع، ويشـترطون لبنائه أن يراد به معين وألا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل، وبعض التميميين يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الأمس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها فإن فقد شرط مـن الشـروط المتقدمـة فـلا خلاف في إعرابه، وانظر مثلا حاشية الصبان على الأشموني (١/٦٣) .

(٤) يريد قول العجاج :

==

وقد كان الأستاذ أبو بكر يقول في قوله : "وقد فتح قوم [أمْسِ][1] في مُذ لَمّا رفعوا وكانت في الجر هيَ التي ترفع" : إنه في النصب باقٍ على حاله عندهم حين ذكر الرفع، والجرمُحْي مذ ولم يذكر النصب وإليه ذهب الأعلم[2] قال : خفضوا في مذ كما رفعوا بعدها، وجعل الخفضَ بها والرفعَ، فجعلها معرفةً في الحالين قط، والصواب أن يريد بالإعراب ثلاثَةَ الأحوالِ، لأنه الذي حكى الناسُ، أعنى الإعراب في الأحوالِ الثلاثة، والبناءَ في الأحوالِ الثلاثةِ والإعرابَ في الرفعِ، والبناءَ في الجرِّ والنصبِ .

وقَد نَصَّ الكسائيُّ على الإعرابِ في الأحوالِ الثلاثةِ، ثم قال ومنه من يُنَوِّنه في الأحوال الثلاثة، وهو قليلٌ في كلامهم، قال : فأما إذا كان ظرفاً فهو بغيرِ تنوينٍ في اللفظ لم يُخْتَلَف في ذلك، فإذا دخلت الألفُ واللامُ أو أضفت جرى بوجوه الإعرابِ، وكذلك إنْ نَكَّرْتَه . ولم يحْكِ أحدٌ البناء في النصبِ والإعرابَ في الرفعِ والجر، فيُجعل كلام سيبويه على ما حكى، وقد ذكر في التصغير[3]، ومنهم من يجعل تعريفه بنية الألف واللام . قال أبو العباس[4] : بُنِي أَمسِ، لأنه اسمٌ لا يخص يوماً بعينِه، فقد ضارع الحروف، وذَلك أنك إذا قلت : فعلت هذا أمسِ إنما تعنِي اليومَ[5] الذي يلي يومَكَ، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم أمس عن ذلك اليوم، فإنّما هو بمنزلة عن وغيرها في الانتقال من شيءٍ إلى شيءٍ، وليس حد الأسماء إلا لزوم ما وضعت عليه علامات .

= =

لقد رأيت عجباً مذ أمساً   عجائزاً مثل السعالي خمساً

الكتاب (٣/٢٨٤ ـ ٢٨٥)، نوادر أبي زيد (ص ٥٧)، أمالي بن الشجري (٢/٢٦٠)، ابن يعيش (٤/١٠٦ ـ ١٠٧)، الخزانة (٣/٢١٩) .

(١) الكتاب (٣/٢٨٤) وما بين المركنين ساقط من أصل الشرح .

(٢) النكت (٢/٨٦٠) .

(٣) ، (٥) الكتاب (٣/٤٧٩ ـ ٤٨٠) .

(٤) المقتضب (٣/١٧٣) .

وإذا تكلمت العربُ بأمسٍ في غير غَدِهِ[(١)] أدخلت عليه الألفَ واللام ومكّنْتَه كقوله تعالى[(٢)]، وهو أعلم : ﴿وأصبح الذين / تَمَنَّو مكانَه بالأمسِ﴾، وكقول عمرو بن معديكرب[(٣)] : ٩٢

وليس يُعَابُ المرءُ من جبنِ نفسِه

إذا عُرِفت منه الشجاعةُ بالأمسِ

ومنزلة غد، منزلة أمس في أنه علمٌ لليوم الذي بعد يومِك الذي أنتَ فيه، ومن الدليل قوله : بعد غد، كما تقول : أولَ من أَمسِ، فإذا ذكرته بغير أمسه[(٤)] أدخلت الألف واللام كما فعلتَ في أمس، فقلت كما قال عطاءُ بن يَسَارٍ[(٥)] ـ رضي اللّه عنه ـ في حديث السائل عن وقت صلاة الصبح : حتى إذا كان من الغدِ، يريد الوقتَ إلا أنه لم يُبْنَ للحذف مع أن البناء ليس بقياس، وقدذكر في الظروف المبهمة[(٦)]: كَمَا أَنَّكَ إذا قلت : أولَ من أمسٍ أو بعد غدٍ، فإنما تعنِي اليومَ الذي يلي أمس والذي يليه غدٌ . ووجه الجمع بين سحرَ وأخرَ أن سحر لا يأتي على حَدِّه من المعرفة إلا بالألفِ واللام، فصار عندهم معدولا عن أصله في الكلام كما أن الأُخَر لا يكون إلا صفة بالألف واللام، فلما فارقهما عُدِل عن أصله وعدلُهُ عن الألف واللام على حكم الاستعمال، لأنهم يشيرون بهما إلى الحاضر كقوله[(٧)] :

[إِنَّ معَ اليومِ أخاهُ غدْوَا]

---

(١) أي : في مطلق يوم سابق .

(٢) سورة القصص : ٨٢ .

(٣) شعره (ص ١١٥) وينسب أيضاً لأوس ابن حجر، وانظر: العقد الفريد (١/٥٥)، الحماسة البصرية (١/٢٧، ٢٨) .

(٤) أي في مطلق يوم قادم .

(٥) انظر : الموطأ ، باب وقوت الصلاة (ص٣٠) .

(٦) الكتاب (٣/٢٨٨) .

(٧) الشاهد بلا نسبة في المقتضب (٢/٢٣٨، ٣/١٥٣)، شرح شواهد الشافية (ص٤٤٩)، المنصف (١/٦٤،٢/١٤٩)، الأمالي الشجرية (٢/٣٥)، اللسان (غدا)، (دلا) . وقبله:

لا تقلواها وادلواها دلوا

وإلى غير ذلك فإذا قَدَّموا الاسمَ، فقالوا : خرجتُ يومَ الخميسِ سَحَرَ، فينبغي أن يَعْدِلُوه مُحْن المضافِ .

أبو العباس(١) : أُخَرُ معدولٌ عن الألِفِ واللامِ، وسَحَرٌ كذلك إلا أنه غلب على سحرَ التعريف بغير إضافة كالأسماء الغالبة، ولا يشبه الأسماء الغالبة ولكنه معرفة في معنى الألف واللام كفجارِ وجعارِ .

وقوله(٢) : "كما تركوا صرفَ أُخر" تباعِدُ سحَر لعدله من يومٍ بعينه، وأمس لعدله في الرفع من أخَر ففَارقها في الشبه .

وقوله(٣) : "لم يكن بمنزلته إلا وفيه الألف واللام "، يريد أنه لا يُعدل إلاّ ظرفاً . وقوله(٤) : "وكان كأمس" يشبهه بـ"أمسِ" إذا لم يكن فيه عدل، يريد أنَّ حكمه حكم ما لا عدلَ فيهِ إذ لَم يُعدل إلا ظرفا . وقوله(٥) : "وكذلك سحر اسم رجل، تصرفه، وهو في الرجل أقوى "، يريد والصرف في الرجل أقوى . يريد أن "سحرَ" المعدول عما دخل عليه الألف واللام، إذا سميت به رجلاً انصرف، والصرف في الرجل أقوى، لأنه لا يقع ظرفاً . قال(٦) : "ولو سميت به شيئاً يكون ظرفاً لصرفته أيضاً، وكان كأمْسِ" . أي علما، لو كان أمس منصرفاً مثلَه ..وقوله(٧) : "كَمَا كَانَ" أي كما كان سحرُ ظرفاً معرباً، لكنه غير عَلَم، فلو كان عَلَماً لكان مصروفاً، إلا أنه عدل عن الألف واللام، وتعريفه بِنِيَّتِهما . وأما "أُخَر" فلم تنو العرب فيها الألف واللام، فلذلك لم تعرِّفها، وتقدم من كلام الأستاذ أبي بكر، جواز التعريف(٨) بالغلبة، كما ذكر(٩) المبرد ثم منعه كما ذكرته،

---

(١) المقتضب (٣٧٦/٣، ٣٥٦/٤) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٢٨٣/٣) .

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٢٨٤/٣) .

(٨) ، (٩) تقدم قريبا، وانظر (ص ٣٢٢، ٣٢٣) .

وقول الشاعر(١) :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا　　　عجائزا مثل السعالى خمسا

شاهده : إعراب "أمسِ" وترك صرفه : فإذا سَمَّيت به في هذه اللغة صرفت أيضاً لأنه معدولاً في الأحوال كلّها وغيرَ معدول، سواءٌ، ولو كان في النصب مبنياً لصرفته في التسمية أيضاً، لأن العدلَ ليس في حال التسميةِ، وبعد البيتين :

ولا لَقينَ الدهرَ إلا تَعْسَا　　　فيها عجوز لاتساوي فَلْسا

لا تأكل الزُّبْدَةَ إلاّ نَهْسا

ويقال : "عجوزةٌ" بالتاء، وأبدل "عجائزَ" من "عجبا"، و"السَّعَالِي": الجمع سِعْلاَةٍ وسِعْلَى، منونا وغير منون، وهو الغُول .

وعبر سيبويه(٢) عن علامة الخفض بالفتح، لأن النصب لِمَا عَمِل فيه عاملُ نصبٍ، وجعل(٣) الهاء في "ذه" كالميم في "فم"، شَبَّهَ بدلاً بِبَدَل .

وزعم ابن ولاد(٤) أن المبرِّدَ قال : "زعم سيبويه أنه إذا سَمَّى رجلاً "أمسِ" أو "سحرَ" المعدولين عن الألف واللام اللذين لا ينصرفان، وبجميع المعدول عن العدد أنَّ جميع ذلك ينصرف في النكرة والمعرفة . قال : وكذلك يلزمه في "أُخَرَ" ثم قال : وهذا صواب، لأنه نقله عن الموضع الذي عُدل فيه وزالت عنه العلل المانعة للصرف، فصار "أمس" كعمرو، و"سَحرُ" كجبل، ورُباعُ كغُرابٍ، وأُخرُ كصُرَدٍ، فنقض قوله في أحمَرَ وما أشبهه في

(١) سبق تخريجه من (ص ٣٢٠)، وهو للعجاج .

(٢) الكتاب (٣/٢٨٤) .

(٣) الكتاب (٣/٢٨٥)، وفي الأصل جعل الياء في ذي .

(٤) الانتصار (ص ٢٣٥، ٢٣٦) .

/ ترك صرفه بعد التسميةِ به، ويلزمه أن يصرفه في النكرة، لزوال الوصف عنه بعد التسمية، ورد عليه[1] ابن ولاد في هذا بأنَّ العربِ تركت صرفه بعد التسمية في النكرة، وليس لسيبويه أكثر من أن ينقل ما سمع، ولم يزد على هذا . ٩٣

والعلة في ترك صرفه أن العرب راعت بقاء الصِّفَةَ في الأعلام إذا سمت بها، فأدخلت الألفَ واللام عليها لإبقاء معنى الصفة في مثل "الحارثِ" و"العباسِ"، وجمعتها جمع الصفات نحو أَحْمرَ، وحُمْر، وبابه الأحَامِر والأَحْمَرون، فمراعاة الصفة في النكرة أَحْرَى فراعتها بعد التسمية، فلم تصرف في حالِ التنكيرِ . وعلى هذا جميع العرب، وهو الذي حكى النحويون : أبو الحسن وغيره، ثم رأى أبو الحسن[2] أن القياس ترك الصرف وقد مضى في موضعه بأبدع بيان[3] . وكذلك "أُخر" غير مصروف قبل التسمية، وبعدها . أمَّا في بابها فلعدلها عن الألف واللام والصفة، وهي نكرة لجَرْيها على النَّكِرة كما ذكر . وقد تستعمل تابعةً وغيرَ تابعةٍ، وأمَّا بعد التسمية فلأنها لَّما عُدِلت عن حُكمِ أخواتِها واستُعمِلت في النكرة معدولة عن الألف واللام، وضعفت عن أخواتِهَا نحو "الصُّغَر" و"الكُبَر" مُنِعَت الصرف بعد التسمية في الحالين لمخالفتها نظائِرَها، وليس منعُهُ صرفَهَا بقياسٍ منه، بل أدى ما سمع فلا تبعَةَ عليه، وقد اعتل لها، وأما "أمسِ" و"جُمَع" وبابُه : و"أُحَادُ" وبابُه و"سَحر" فجميع ذلك مصروف بعد التسمية في الحالين، لأنه لم يعرض ما يمنعُها من الصرف، وقد حكى ذلك الأخفش وغيره .

---

(١) الانتصار (ص ٢٣٧) .

(٢) ، (٣) تقدم قريبا .

باب الأسماء المبهمَة غيرِ المتمكّنة(١)

قد ذُكِرَ في عدة الكلم تفسيرَ هذه الكلم فقال : كيفَ : على أيِّ حالٍ؟ وأينَ : أيُّ مكانٍ ؟ ومتى : أيُّ حينٍ(٢) ؟ . فهذه نكراتٌ لا شك في ذلك . وفسَّر ما عدا هذه بالمعرفة لمكان الإضافة، فهذا حُكْمُها . ووجه ذلك أنها لا تضافُ إلى المفردِ، ولا تُنوَّن .

قال أبو الحسن في بابٍ من الأسماء غيرِ المتمكنة : اعلم أن كُلَّ اسمٍ غيرِ متمكن فهو ينصرفُ في النكرة، ولا ينصرفُ في المعرفة، نحو : جئت من علُ، وابدأ بهذا أولُ، ولقيتَه أمسِ وحيثُ، وقبلُ، وبعدُ، كُل هذه معارفُ، ولولا ذلك لنوَّنوها . فإطلاق أبي الحسن هنا بقوله : كلُّ اسم غيرِ متمكن يريد في مثل ما مثل به أبو العبَّاس هي مصروفة عن وجهها لأنها مما تقديره الإضافة، فإذا حُذِفت منها وتُرِكت نِيَّاتها كانت مخالفةً للباب مُعَرَّفةً بغير إضافة، فصُرفت عن وجوهها .

ابن السراج(٣) بَوَّبَ على أنها في تقديرِ الإضافةِ، فَصُرِفَتْ عنها وهي في النية، وقال عليُّ بن سليمانَ الأخفشُ الصغيرُ(٤) : هذا الظرف مما وقع على غيرِ جهة التعريفِ، لأن التعريفَ بالعَلَمِيَّة أو بالألفِ واللامِ، أو الإضافةِ، وهذه معرفةٌ بالمعنى .

---

(١) الكتاب (٢٨٥/٣) .

(٢) الكتاب (٢٣٣/٤) .

(٣) لم يقع لي هذا في الأصول .

(٤) هو أبو الحسن أحد الثلاثة المشهورين، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي وأبي العيناء، له تصانيف منها شرح سيبويه، قدم مصر وخرج منها إلى حلب، مات فجأة ببغداد سنة خمس عشرة ومائتين .
والخفش غور في العينين مع صغر فيهما .
معجم الأدباء (٢٤٦/١٣ - ٢٥٧)، بغية الوعاة (ص ١٦٧، ١٦٨) .

وقول سيبويه[١] : "ولا تكون نكرةً"، يريد لا يدخُلُها تنوينٌ، فتكون كصهٍ ومهٍ في النكرة، وقد حكى التنوين في قبلُ وبعدُ في باب المدح[٢]، قال : وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً، وبعداً، فيقول : ابدأ بهذا قبلاً، فكأنه جعلها نكرة . وأجاز يحيى[٣] تنوينَها مع الضمِّ في الشعر، وأنشد :

على ما كانَ قبلٌ من عتابِ

وحكى تنوينَهما منصُوبين، إذا قطعا عن الإضافة . قال[٤] : لما نكروها نوَّنوا . وقال[٥] : ترفعهما إذا جعلتهما غايةً، ولم تذكر بعدهما الذي أضيفاَ إليه، فإن نويت أن تظهر المضاف أو أظهرته جررتَ بغير تنوين، كأنك أظهرته . وتقدم الكلام عليها في مواضع . وقوله[٦] : " وإن كان الحرف الذي يلي الآخر [مُتحَرِّكاً] أسكنوه"، يريد أسكنوه الآخرَ، والضمير عائد إلى الآخر هذا إذا لم تكن حركتُه مزيةً مثل قبلُ، وأولُ، وبعدُ، وقد تقدم .

وجير حرفُ تأكيد في القسم . كُراع[٧] : جيرِ، وجيرَ في معنى اليمين.

ابنُ دُريد[٨] : "جيرِ" : كلمةٌ يؤكدون بها كما يؤكدون بـ"إي" في القسم، وهي عند سيبويه[٩] حرفٌ كنَعَمْ، وجعل قبلُ، وبعدُ، وحيثُ للانتهاء[١٠]، كما جعل قَطُّ، / وحَسْبُ غايتين[١١] . يريد الانتهاء أيضاً . ٩٤

---

(١) الكتاب (٢٨٥/٣) .

(٢) الكتاب (١٩٩/٢) .

(٣) ، (٤) انظر المعاني (٣٢٠/٢) .

(٥) المعاني (٣٢٠/٢) . وترفعهما أي تبنيهما على الضم .

(٦) الكتاب (٢٨٦/٣) . ومابين القوسين عنه .

(٧) المجرد ل٩١ .

(٨) الجمهرة (٤٦٩/١) .

(٩) ، (١٠) ، (١١) الكتاب (٢٨٦/٣) .

العين(١) : "الغايةُ" : مدى كلِّ شيء، وتحقيرها غُيَيَّة، وهو مذهب الكلِّ، واستشهد(٢) بهذا قَبْلَ العَتَمَةِ، على تمكنه مضافاً . وأشار بـ"هذا" إليه، فالأولُ فيه الثاني، وعِنْدَ أكثر تمكنا في الموضعِ من لدن .

قال الفارسي : لأنك تقول : عند الفقهاءِ، وعند المحدثينَ، وعند الخوارجِ، وعند مالك، ولا تقع لدن في أكثر مواضعها . يعقوب(٤) عن يونس : عُندَ وعَندَ، وقوله(٣) : "قَطُّ"، و"حَسْبُ" يريد غير متمكنين أيضاً، وهما محمولان على الكلام الأول . وأشارَ بقوله(٣) : "إذا أردت ليس غيرُ" إلى حسْبُ هذه التي تُقْرَن بقَطّ، لا حسْبُك التي في قولهم : حَسْبُكَ درهمان، وحسْبُك يَنَم الناس(٥)، وهي التي تستعمل في قولهم : ما فعلتُ غيرَ هذا حسْبُ، وهي التي تقع "قَدْ" مكانَها في قوله(٦) :

ونصفه فَقَدِي

وهي مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر ابتداء . وهي بمنزلة قَطْ التي للزمان عنده في كونها غيرَ متمكنة، ففعل بها ماذَكَر . و"قطُّ" تشدد طاؤها، وتخفف مع الضم، وأما قطْ الساكنة فلا تُحَرك . وصارت حسْبُ بمنزلة قطّ حيث كانت غايةً في الاكتفاء، وقد قرنَهُما في "باب عِدَّة الكلِمِ"، ولم يخرجهما من هذا المعنى .

---

(١) العين (٤٥٧/٤) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٢٨٦/٣) . وعبارته : ليس إلا .

(٤) الجمهرة (٤٦٩/١) . وفيها ثلاث لغات : عَند وعُند وعِند، وانظر اللسان (عَندَ)

(٥) انظر : الكتاب (١٠٠/٣، ١٢٩)، شرح السيرافي (٢٥٤/٢)، النكت (٧٥٢/٢)، أصول ابن السراج (١٦٣/٣) .

(٦) جزء من بيت للنابغة الذبياني، ديوانه (ص ١٦)، وهو بتمامه :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا أو نصفه فَقَدِي

ويروى : ونصفه فَقَدِ . وانظر : الكتاب (١٣٧/٢)، تحصيل عين الذهب (٢٨٢/١)، الخصائص (٤٦٠/٢)، الأمالي الشجرية (١٤٢/٢، ٢٥٤١)، ابن يعيش (٥٤/٨، ٥٨)، الانصاف (ص ٧٤٩)، الأزهية (ص ٨٨) وغيرها .

الاكتفاءِ، وقد قرنَهُما في "باب عِدَّة الكلِمِ"، ولم يخرجهما من هذا المعنى .

قال[١] : وقطْ معناها الاكتفاء، قال[٢] : وأما حسْبُ فمعناه كمعنى قطْ. واعتل لبناء[٣] حسبُ على الضم من حيث كانت نهاية فضارع الغاية . ومعناه كمعنى قط في الاكتفاء، لا معنى الزمان . وقوله[٤] : إذا أضفتَه إلى مضمرٍ ردَدْتـه إلى الأصل، يريد إذا أضفت "لد" إلى المضمر رَدَدْتَ النون، فقلت : مـن لدنـه، ومـن لدنّـي، ومـن لدُني بالتخفيف، حذفت لاجتماع النونين، كما يختار حذفها مع الساكن بعدهما . وقوله[٥] : "لأنها استعملت غيرَ مضافة، اسماً كجميع، قال في عدة الكلم : هي للصحبة في كل حال[٦] وقوله[٧] :

مِكَرٌّ مِفَرٌّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً

دليلٌ أنَّ "معَ" لا تكون إلاَّ ظرفاً، إلاَّ أنَّها تكون للزمان والمكان، وهذا مقتضى البابِ . ويَبعُد فيها في هذا الباب أن تكون بمعنى جميع إلا للمصادر . وقولُ الراعي[٨] :

رِيْشِي مِنكُم وهَوايَ مَعْكُم ... وإن كانت زِيَارُتُكم لِمَامَا

---

(١) ، (٦) الكتاب (٢٢٨/٤) .

(٢) الكتاب (٢٣١/٤) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٢٨٦/٣) .

(٧) صدر بيت لامرئ القيس ديوانه (ص ١٩) وعجزه :

كجلمود صخرٍ حطه السيل من عل

وانظر : الكتاب (٢٢٨/٤) وحاشيتها رقم ١، ابن يعيش (٨٩/٤)، المقرب (ص٤٦)، العيني (٤٤٩/٣)، شرح شواهد المغنى (ص ١٥٥) .

(٨) ليس في ديوانه كما في حاشية ٢ من الكتاب (٢٨٧/٣)، وانظره : النكت (ص٨٦٢) وحاشيتها رقم ٥٩، ابن السيرافي (٢٩١/٢)، وهو في ديوان جرير (ص ٥٠٦) وقد يرد في المصادر دون نسبه كما في الأمالي الشجرية (٢٤٥/١، ٢٥٤/٢)، ابن عقيل (١٦٤/٢)، الأشموني (٢٦٥/٢)، اللسان (معع) . وروايته في الكتاب: وريشي .

شاهده فيه : تسكينُ معْ تشبيهاً لها بالحرفِ نحو هلْ، وبلْ وهي مُعْرَبَةٌ في أكثر المواضع لا ستعمالها مفردةً كجميع . وقوله(١) "لأنها للغاية"، يريد للحين والانتهاء .

وقوله(٢) : "لأنها لا تضاف" يريد الذي ومَنْ، يقول : لا تضاف كقبلُ، وبعدُ، وأولُ، ولا تتم اسماً في الخبر إلا بصلة، وليست كأيٍّ . وقوله(٣) : مذ(٤) عامٌ أوَّلُ ومُذْ عامٍ أولَ، نص بدخول مذ على الغاية جارةً، ورافعةً، وهي جارّةً حرفٌ، ورافعةً اسمٌ، وقال(٥) : "ألزمُوه هذا الحذفَ"، لأن الكلام عليه، "ولم يقل: رجلٌ أوَّلُ منه" لظهور منه، ولا تكون صفةً إلا مع حذف منه . ومعنى : "ماتركت له أوَّلا ولا آخراً"(٦) : ما تركت له قليلاً ولا كثيراً، ليس أولٌ ولا آخرٌ بمنزلة أوَّلَ منه(٧)، لأن الأوَّل اسمُ رجل بمنزلة أخيل، وأفْكَلَ، والثاني صفة استعملت استعمالَ الأسماءِ، وهي على حدها من الوصل، ألاَ ترى أنه لا يكون فيه أبداً تنوينٌ، ولذلك قال : "فلما جاز فيه هذان الوجهان" . وقوله(٨) : "إلاَّ أنَّ الحذفَ لَزِمَ صفة عامٍ"، يقول لزم الحذفُ في الكلام صفة عام استخفافاً، وهذا نص بحذفه ولم يلزم في الأول، في قولهم(٩) : "ابدأْ بهذا أوَّلُ"، وهو في "ابدأ بهذا أوَّلُ بَقِي على الضم، جعلوه بمنزلة قبلُ، وبعدُ، وكأنَّه في تقدير أوَّلَ من كذا، فلما حُذِفَ ضُمّ، وهو مرادٌ في النية لا في اللفظ، ولو كان مراداً في تقديرِ اللفظِ لم يكن إلا مفتوحاً، والمُنَوَّنُ اسمٌ، وغيرُ المُنَوَّن صفةٌ، وجعل حذفَ أفعلَ إذا خصصتَه كحذفِ المضافِ . وقوله(١٠) : "الحذف يستعمل في قولهم:

---

(١) الكتاب (٢٨٧/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (١٠) الكتاب (٢٨٨/٣) .

(٤) في الأصل هذا .

(٩) الكتاب (٢٨٧/٣)، السيرافي (٨١/١)، الخصائص (٣٦٣/٢)، الأمالي الشجرية (٣٢٨/١).

ابدأُ به أوَّلُ، أكثر"، يريد أكثر من تركه. وقوله(١) : "أسفلَ من مكانِكَ"، هذا تصريح بحذف المضاف . وقول الشاعر(٢) :

يالـيتَها كـانت لأهـلِي إبلاً   أو سمنت في جَـدْبِ عـامٍ أوَّلاَ

ويروى : "أو هُزِلَت" . وشاهده / فيه جَرْيُ أولَ صفةً للعـامِ . أي : أولَ ٩٥
مِن هذَا العام، وحذف مِن، ويجوز نصبُه على الظرف كما ذكر، تقديره في جدب عام، وقع في عامٍ أوَّلَ من هذَا العامِ وقول أبي النجم(٣) :

أقـبُّ من تَحتُ عريـض من عـلِ

شاهده فيه : كون "علُ" نكرةً، ولذلك نوَّنه، وخَفَضَه، وصف فرساً، يريد أنَّه ضامرُ الخَصْرِ، واسعُ الظهرِ لعِظمِ بطنِه . وقال الآخر(٤) :

لا يَحْـمِلُ الفـارسَ إلاَّ المَلْبُونْ   المَحْـضَ من ورائـهِ ومـن دُونْ

شاهده فيه : قطع "دُون" من الإضافة، وبناؤها على الضم في التقدير، لأنه معرفة كأَمامِـه، ولا يجوز أن يريـد ومـن دونِ شـيءٍ آخرَ، فيُقـدَّرَ فيـه الخفـضُ، فإذا كان معرفةً بالإضافة لزم بناؤُه، بعد قطعِهِ منهـا . وَرَدَّ المبرد(٥) شاهدَه، قـال : لكـون البيت مُقَيَّداً، وقـال : يجوز ألا تنـوي فيـه الضَـمَّ، وإن كـان الضـمُ فيه أظهر . وهـو قولٌ فاسدٌ، لأنه إذا أرادَ المعرفةَ، فَرَدَّ الضميرَ على الأولِ لم يجُزْ فيه إلا ما قال سيبويه .

---

(١) الكتاب (٣/٢٨٩) . وذلك في تأويل قولهم : "زيد أسفل منك" .

(٢) الكتاب (٣/٢٨٩) وحاشيتها رقم ٤، ما ينصرف (ص ٩٣)، التكملة (ص ٢٠٦)، ابن يعيش (٦/٣٤، ٩٧)، المخصص (١٦/٨٦)، اللسان (وأل) .

(٣) الكتاب (٣/٢٨٩) وحاشيتها رقم ٦، تحصيل عين الذهب (٢/٤٦)، ما ينصرف (ص ٩٢)، الخصائص (٢/٣٦٣)، العيني (٣/٤٤٨)، الخزانة (٢/٣٩٧) .

(٤) الكتاب (٣/٢٩٠) وحاشيتها رقم ١، تحصيل عين الذهب (٢/٤٧)، الانتصار (ص٢٣٨)، اللسان (دون)، (لبن)، من غير نسبة إلى قائل معين .

(٥) الانتصار (ص ٢٣٨، ٢٣٩) .

والمَلْبُونُ : الفرس الذي يُسقي اللبن . والمحضَ : بالنصب، مفعولٌ بالملبونِ أي : المسقي اللبنَ المحضَ، وهو الخالصُ . ومن رفعَ جعله مبتدأً، والجاران والمجروران، بعده خبره. ويريد أن لحمَه مِنْ أمَامِهِ ومِن خلفِه من اللبن الخالص . وقول أبي النجم(١) :

يأْتـي لَـهَا مـن أيْمُـنٍ وأشْـمُـلِ

شاهده فيه : خفضُهما، وتنوينُهما لكونِهما نكرتين . وقد تقدم البيت .

وقوله(٢) : "وزعم أنهن نكراتٌ" هذا حسن، لأنه قد تدخل عليهما الألف واللام، وتضاف، وليس مُنَوَّنٌ يضاف وتدخله الألف واللام إلا وهو نكرة.

وقوله(٣) : "ولو كانت كذا لما صرفتَها، وكانت تكون معرفة" . يقول: لو كانت مِن قُدَّامَ غيرُ مصروفةٍ لم تَصْرِفْها في الكلامِ، لكونِها مؤَنَّثةً وكانت معرفة. ثم قال(٤) : ولو تكلمت به العرب لكان قياساً، وكانت تكون اسماً لجهة بمنزلة غُدوة التي لا تنصرف . وقوله(٥) : "ومنَعَهَا من الصَّرف أنَّهَا مؤنثةٌ" . يريد أنَّهَا عَلَمٌ، فلزم ألاَّ تنصرف في التصغير . وقولُ الجعديِّ(٦) :

لَها فَرَطٌ يكونُ ولا تَراهُ ... أماماً من مُعَرَّسِنَا ودُونَا

شاهده فيه : تنكير أمام ودون . والفَرَطُ : المتقدمون . يصف كتيبةً عظيمة . يقول : إذا نزلت في موضع المبيت، كثُرَ

---

(١) الكتاب (٣/٢٩٠) وحاشيتها رقم ٤، وانظر : ديوان العجاج (ص ٢١)، الأمالي الشجرية (٣٦٠/١)، الخزانة (٣٩١/٢)، اللسان (شمل) وموضعه المتقدم من الشرح لم تتضمنه القطعة المحققة .

(٢) ، (٤) الكتاب (٢٩٠/٣) .

(٣) ، (٥) الكتاب (٢٩١/٣) .

(٦) شعره (ص ٢١٠)، الكتاب (٢٩١/٣) وحاشيتها رقم ٣، النكت (٨٦٣/٢)، تحصيل عين الذهب (٤٧/٢)، اللسان (دون) .

الخَلْقُ أمامَها ووراءَها، لكثرتهم ولا تراهم لبُعْدِ آخرهم . والتعريسُ : النزولُ في الليل.

وقوله(١) : ﴿ومِن أسفلَ منكم﴾(٢) أي أسفلَ من مكانِكم، كما ذكر قبلُ(٣) في الباب . مًا

وهيهاتَ(٤) بكسر التاء، جمع، وبفتحها مفرد، وذاتهما واحدة، وكذلك عرفاتٍ، وعرفاتَ إذا سميت بهما كانت المفتوحة غير منصرفة، لأنها تاء تأنيث وكان التنوين فيها للتمكن، وإذا سميت بالمكسورة أبقيتها في النصب، والجر بالكسر ورفعت في الرفع كمسلماتٍ إذا سميت بها، الكسرةُ كالياء في الزيدين، والتنوين كالنون، والتاء للجمع . وقوله(٥) : "ليست زيادةً في الاسم" . يريد أنها زائدةٌ لم تُبْنَ الكلمةُ عليها كسائر الزوائِد، وهي في الوصل تاءٌ، وفي الوقف هاء، والبناء على الضَمِّ في ذيتَ وماجرى مجراها، قليلٌ، وشتَّانَ، وسُبْحانَ في التسميةِ بهما سواء، لا ينصرفان في المعرفةِ للتعريف والألفِ والنونِ وينصرفان في النكرة بعد التسمية، وإن لم تُسَمِّ بِهما كانَت سُبحانَ منصوبة معرفة مضافة وإن قُطِعت عن الإضافة نونت كقوله(٦) :

... ... ثُمَّ سُبْحَاناً يَعُودُ لَهُ

---

(١) ، (٤) الكتاب (٣/٢٩١) .

(٢) سورة الأحزاب : ١٠ .

(٣) الكتاب (٣/٢٨٩) .

(٥) الكتاب (٣/٢٩٢) .

(٦) جزء من بيت لأمية بن أبي الصلت هو بتمامه :

سبحانه اللّه ثم سبحانا يعود له
وقبلنا سبح الجودي والجمُدُ

ديوانه (ص ٣٠)، وانظر : الكتاب (١/٣٢٦)، الأمالي الشجرية (١/٣٤٨، ٢/٢٥٠)، ابن يعيش (١/١٢٠)، الخزانة (٢/٣٧)، اللسان (سبح)، (جمد) .

وقد جاءت غيرَ مُنَوَّنَةٍ في قوله[1] :

سبحانَ مِنْ علقَمَةَ الفاخِرِ

وشتَّانَ مبنيةٌ على الفتحِ والكسرِ، والفتحُ أكثر، ولم تُنَوَّن لما لم يُنَكِّروها .

وقول أبي عثمان[2] : "أصرف شتانَ وسبحانَ اسمين كانا أو في موضعهما". يريد أن التنوينَ في المعرب منهما تنوين التَمَكُّنِ، وتنوينُ المَبْنِيِّ تنوينُ التنكير، ولا ينون منهما إلا سبحانَ وحدها، ولم تَقَعْ شتانَ منونةً، فقوله : "أو في موضعها" فاسد . وقوله[3]: "وكلُّ مبنٍ غيرِ مضارع" يريد غير مضارع للمُتَمَكِّن .

٩٦ أبو علي[4] : ذَيْتَ وذَيْتَ كنايةٌ / عن جملة حديث، تقول : قدم الحاج فكان من الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ .

---

(١) صدر بيت للأعشى عجزه :

أقول لما جاءني فخره

ديوانه (ص ١٠٦)، وانظر : الكتاب (٣٢٤/١) وحاشيتها رقم ٢ الأمالي الشجرية (٣٤٧/١، ٢٥٠/٢)، المسائل العسكرية (ص ٤١٠، ٤١١)، الزاهر (١٤٤/١)، ابن يعيش (١٢٠/١)، اللسان (سبح) وغيرها .

(٢) ، (٣) انظر : حاشية رقم ٢، الكتاب (٢٩٣/٣)، قال المحقق : هو من تعليقات الكتاب، وقد جاء كلام أبي عثمان في بعض النسخ والنص في التعليقة أيضاً . وانظر مجالس العلماء (ص٦٠٥).

(٤) المسائل العضديات (ص ١٤٣) .

باب الأحيان

فَصَلَ هذا الباب من الأول[١]، لأن الأحيان فيه متمكنة، وجعل "اثنين"[٢] علما لليومِ كحارث، وقد ذكر في التصغير جعله فيه علماً بالألف واللام[٣]، وبه الاستعمالُ . وقد يُعَرَّفُ بِهما تعريفَ الجنس، كما تغلب بهما عليه . وأما الشمسُ والقمرُ فلا يكونان غيرَ غالبين بهما في الأكثر، لأنَّهُمَا ليسَا بجنسين فتبايَنا. وقوله[٤]: "وأما ضحوةٌ وعشيةٌ، فلا يكونان إلاَّ نكرتين على كل حال". يريد أنهما لا تكونان إلاَّ مُنَوَّنتَين، وإن وقعتا على وقت بعينه وهو الذي أراد بقوله[٥] : "فتعلم أنك أردتَ عشيةَ يومِك وضحوتَه" . وقد تقدَّمَ في الظروفِ أنها تكونُ معارفَ في المَعْنَى، و لا تتصرف[٦] . وقد قال[٧] في آخر الباب : إن بعض العرب يدعُ تنوينَ عشيةً، كما ترك تنوين غُدوةَ . وقد نفى ذلك هنا على كل حال، إلا أنه أراد الأعم والأكثر . وقد يريد بقوله : "على كل حال" ضحوةً ثم قرنهما في الإخبار عنهما، كقوله تعالى[٨]: ﴿نَسِيَا حُوتَهما﴾، وإنما نَسِيه الفتى. وقد يكون منه ــ والله أعلم ــ ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤلؤُ والمَرْجَان﴾[٩] وإنما يخرجان من المِلْح .

وقال يحي[١٠] : المَرْجَانُ : صِغارُ اللُّؤلؤ . والعرب قد تُخْبِرُ عن الأشياء المُلْبِسة بصفاتِ أَبْعَاضِهَا، ومنه : ﴿والله خلَق كُلَّ دابَّةٍ من مَّاء﴾[١١] .

---

(١) يريد الظروف المبهمة غير المتمكنة . (٣/٢٨٥) .

(٢) الكتاب (٣/٢٩٣) .

(٣) الكتاب (٣/٤٨٠) .

(٤) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣/٢٩٤) .

(٦) انظر ما سبق (ص ٣٢٦) .

(٨) سورة الكهف : ٦١ .

(٩) سورة الرحمن : ٢٢ .

(١٠) المعاني (٣/١١٥) .

(١١) سورة النور : ٤٥ .

وقوله[١] : "يجوز أن تقول : آتيك يومَ الجمعة غدوةً وبكرةً تجعلهما بمنزلة ضَحوةٍ" . هذا نقيض ما تقدم، لأنه جعله فيما تقدم علماً للوقت من غير تعيين في أُمَّتِه كعلامة أم حُبَين[٢] . وذكرها هنا لوقت معين لكن هذه جرت مَجْرى النكرة في التنوين كسائر الظروف المنونة، المراد بها من يوم بعينه، والعلمية هناك أوجبت لها كونها كأم حُبَينٍ . وقوله تعالى[٣] : ﴿ولهم رزقُهم فيها بُكرةً وعَشِياً﴾ . أراد كل بكرة، وكل عشية .

وقد تقدم من كلامه فيما يكون فيه المصدر حيناً أن سحر إذا أردته من يوم بعينه لم تصرفه، وسواء أذكرت قبله شيئاً أم لم تذكره، قال[٤] : تقول : سير عليه سحَرَ، لا يكون إلا ظرفاً وإنْ صغَّرتَه، لأنه لم يُعْدَل مُصَغَّراً، هذه حالُهُ إذا أردتَ المعرفَةَ، وإن[٥] أردتَ النَّكِرةَ تَمَكَّن في الحالاتِ كُلِّها، وكذلك لو جئت بالألف واللام. ولا يحرم عليه تعريف الإضافة، لأنك تقول : خرجت سحر الخميس، وسحر يَوْمِ الجُمُعَةِ . وإنما يحرم عليه التعريف مفرداً، إذا جعلتَه كالعَلَم.

قال يحيى[٦] : وسمعت بعضهم يقول : أتيت بكرةَ باكراً، لم يُجْرِها . أي لم يصرفها . قال : لأنه جعلها معرفة لأنها تكون أبداً في وقت واحد بمنزلة أمسِ وغدٍ، وأكثرُ ما تُجرِي العربُ غُدْوة إذا قرنتها بعشية، فيَقُولون : إني لآتيهم غدوةً وعشيةً، وقد لا يجُرُون عشيةَ .

---

(١) الكتاب (٢٩٤/٣)، وفيه : آتيك اليوم .

(٢) هي دويبة على خلقة الحرباء عريضة الصدر عظيمة البطن وقيل : هي أنثى الحرباء . انظر اللسان : (حبن) .

(٣) سورة مريم : ١٢ . وانظر الكتاب (٢٩٤/٣) .

(٤) الكتاب (٢٢٥/١) .

(٥) في الأصل فإن ولعله كما أثبتنا .

(٦) المعاني (١٠٩/٣) .

باب الألقاب[1]

الألقابُ كالأعلامِ، وإنما تَجِئُ بعد العلمِ فإن كان الاسم مفرداً، واللقَب كذلك نُكِّرالاسم، وأضيف إلى اللقب، لأنه معرفة كالعلم، فصار كعبد اللَّه، فإن كانا مضافين أو أحدُهُما مضاف، جرى أحدُهُما على الآخر جَرْيَ العطفِ، أو البدلِ واللقبُ في حالِ الإضافةِ إليه بمنزلته قبلَ ذلك . وقوله[2] : "وليس من أصل التسمية أن يكون للرجلِ اسمان مفردان"، وقد جاء ذلك قليلاً ومنه الزبرقان بن بدر هو لقب له، واسمه حُصَين قال المخبل السَّعْدِي[3] :

أرادَ حُصَينٌ أن يسود جِذَاعَهُ   فأمْسَى حصينٌ قد أُذِلَّ وأُقْهِرا

وأما قوله[4] :

يَازِبْرِقَان أخَابني خَلَفٍ

فإنه أخرج الألف واللام، أو جعله كالحارث، وحارث، لأن حكم اللقب حكم الاسم، وكذلك أسماء اللَّه تعالى غير أنها صفات إلا اللَّه، أما "الرحمن" فصفة استعملت استعمال الأسماء وكثرتها دليل على أن الاسم غير المسمى وأسماء النبي عليه

---

(١) الكتاب (٣/٢٩٤) .

(٢) الكتاب (٣/٢٩٥) .

(٣) نسبه الشارح للعجير السلولي وقد أخل به شعره صنعة محمد نايف الدليمي، مجلة المورد، العدد الأول من المجلد الثامن سنة ١٣٩٩هـ، والبيت للمخبل السعدى وهو في شعره (ص ٢٩٤) صنعة الدكتور حاتم الضامن ضمن شعراء مقلون، والخزانة (٨/١٠١)، والجذاع بكسر الجيم بعدها ذال معجمة : أولاد السعفاء، وفي اللسان (جذع) أن جذاع الرجل قومه، لا واحد له .

(٤) للمخبل أيضا وعجزه :

ما أنت ويب أبيك والفخر

وانظر : الكتاب (١/٢٩٩)، الخزانة (٤/١٥٠، ٦/٩١، ٩٢، ٩٥) شعره (ص ٢٩٣).

٩٧ السلام أكثرها صفات إلا أحمدَ، ومحمداً، وهما اسمان له فيموضعين /، وكان كُثيِّر يسمى عزةَ سُعدى ويكنيها أمّ عمر، وأمّ الوليد، وكأنَّ هذا على إيقاع عزة على العين، وسعدى على المعنى، كأنه أراد الصفة، الا ترى أن الزِّبرقان لُقِّبَ به لصُفْرَةِ عَمَامَتِه، وقد يكونان لمعنى واحد من غير زيادة، وأن لم يقولوا : هارون الرشيدِ بالإضافة، ولا محمدُ المهديِّ دليلٌ أنهما صفتان غلبت عليهما كالرحمن، وأيضا فإنهم لايُسمُّون بما فيه الألف واللام، وإنما هو في كلامهم غالب لا كالمضاف، فلما لم يُسمُّوا بذلك لم يُضِيفوا العلمَ إليه .

باب الشيئين اللَّذين ضُمَّ أحدُهُما إلى الآخَرِ[1]

العَنْتَرِيْس[2] : الناقة المُوَثَّقة الخَلْق، والعَيْضِمُوزُ[3] : الناقةُ التي لا تحمِلُ من السِّمَن .

أسماء هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام، منها الأعلام كحضرموتَ، وبعلبكَ، ومنها الأعداد، ومنها الأحوالُ والظروفُ نحو بينَ بينَ وأَخْوَلَ أَخْوَلَ، وصباحَ مساءَ، وهذا القسم وإن كانَ قسمين فمساقُه كما ذكر، وقد يكون من غير ذلك نحو حيصَ بيصَ، وليست من الأحوال، ولذلك لم يذكرها في الأحوال والدليل على ذلك قولهم : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ[4]، والأعلام كُلُّها تجوز فيها الإضافة، فإن كان في المضاف إليه علةٌ تمنع الصرف مُنِعَ الصرفَ، وإن لم تكن فيه علة صُرِف نحو معديكربٍ فيمن جعل كربَ مذكرا، والأعداد كُلُّها مركبة مبنية، ومنهم من يُعربها في الإضافة . وجعل أيادِي سبا، وقالِي قلا، وبادي بَدَا مبنياتٍ كخمسةَ عشرَ[5]، وأجاز الإضافة في بعضها بالسماع، وقاسه في بادِي بَدا[6] ولم يذكرها في قالِي قَلاَ، لكنه جعله بمنزلة حضرموت[7] في أنه علم مثلُه، وخالف الأعلام في البناء .

وقد أجازَ أبو الحسن الإضافةَ في الباب، قال : ومِن العَرَبِ من يضيف هذا كُلَّه إلى آخره، وليس أصله الإضافةَ، ولو كانت لم يَلْحقِ الإعرابُ في الآخر فيقال : حضْرُمَوْتٍ، كانوا

---

(١)، (٢)، (٣) الكتاب (٢٩٦/٣) .

(٤) انظر : الكتاب (٢٩٨/٣)، شرحه للسيرافي (٣٨٩/٣)، معاني الفراء (٣٩٦/٢)، ابن يعيش (١١٤/٤)، مجمع الأمثال (١٧٥/١) .

(٥)، (٦) الكتاب (٣٠٤/٣) .

(٧) الكتاب (٣٠٥/٣) .

يستغنون بالإضافة لو كانت أصلاً، وسيأتي بيانُ إضافةِ الأعدادِ المركبةِ بالمثالِ في الباب، والأحوالُ والظروفُ فيها وجهانِ الإضافةُ والنصبُ على الحالِ إلا ما لم تُضِف العربُ من ذلك نحو بادي بدا، وقد بين ذلك كله في الباب . وقول جرير(١) :

لقيتُم بالجزيرَةِ خيلَ قيسٍ فقلتم مارَسَرْجِسَ لاقِتَالا

شاهده فيه : إضافة مارَ إلى سَرْجس، وهو منادىً مضاف، ولو جعله كالمفرد وأعربَ الآخر لرفع، ويروى كذلك مارسِرجسُ، وسِرجسُ أعجمي(٢) ولذلك لم يصرفه في الإضافة، يقول لتغلب : لقيتم خيل قيس في الحرب التي كانت بينكم فَجَبُنتُم وقلتم لهم : لا نريد قتالا، ومارسِرجس لقب لبنى تغلب، يراد به النفي عن العرب، وهو نبطي .

قال السيرافي : هو اسم(٣) رجل . وقوله(٤) : يَدُلُّكَ على ذلك قِلَّته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلَّ مَن كان من أُمَّتِهِ" . يريد هذا المركب قليل في الأجناس النكرات فَثَقُل عليهم في التعريف .

وقوله(٥) : "لأنهم رَأوْه قد جَمَع أمرَين" . يريد أنه أعجمي كإبراهيم، وباق على عجمته، و لم يُنْقَلْ معْرِفةً ولا دخله إعرابٌ فَتَوَغَّلَ في العجمة فحطوه درجة بالبناء عن إبراهيم، ومع هذا فهو يشبه الأصوات فَوَيْهِ كالصوت، وقياسُ المبرد في البناء عليه فاسد، لم يرد سيبويهِ أَنَّ العِلَلَ إذا زادت بُنِيَ الاسمُ لَهَا، لأنَّ أذربيجانَ فيه أربعُ عِلَلٍ في التنكير، وهو مصروف .

---

(١) ديوانه (ص ٤١٤)، الكتاب (٢٩٦/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٦٩/٢)، المقتضب (٢٣/٤)، ابن يعيش (٦٥/١)، اللسان (سرجس) .

(٢) لم أره في المعرب للجواليقي، وفي اللسان (سَرجس) أنه اسم موضع .

(٣) شرحه على الكتاب (١٢٨/٤) .

(٤) الكتاب (٢٩٧/٣) .

(٥) الحديث عن عَمْرَوَيْه، انظر الكتاب (٣٠١/٣) .

أبو الحسن : ومن العرب من يُضيف هذا كُلَّه إلى آخره فيجرّ آخرَه.
وقوله[١] : "وهو مصروف في النكرةِ" صرف في النكرة من حيث أُعْرِبَ في المعرفة ومُنِعَ الصرفَ للتعريف والتركيب، فلما نُكِّر ذهب التعريفُ فَصُرِفَ، ولوكان مبنياً لاستوت الحالتان كخمسةَ عشرَ، وسيأتي بيان تركيب الأعداد في بابها، وكذلك حادي عشَرَ[٢] يأتي في بابه، فخمسةَ عشرَ مبنيٌّ، وحادي عشَرَ كذلك لأن حادي عشر من أحد عشر بمنزلة ثالث من ثلاثة، وكذلك إلى تاسعَ عشرَ، فلما كان الاسمان بمنزلة اسمٍ واحدٍ رُكِّبا كأحدَ عشرَ، فصار خامسَ عشرَ اسمَ فاعِلٍ / من خمسةَ
٩٨ عشَرَ، كخامسٍ من خمسةٍ فبُنِيَا لأنَّهُما صارا اسما واحدا، ولم يقل : إن عشَرَ في موضعِ جر لدخول الألف واللام على الأول، لأنك تقول : الحادي عشَرَ .

وقوله[٣] : "فلم يجمعوا عليه هَذَا والتنوين" . أي : لما صُيِّر حادي مع عشَر كاسمٍ واحد كخمسةَ عشرَ لم يُنوِّنُوه، وتركوه مفتوحاً مع أنهم قد ركبوا الأسماء، وألحقوا التنوين للتنكير كسيبويهٍ وعمرويهٍ في النكرة، والمعنى الذي دخل التنوينُ له في سيبويهٍ وأشباهه لا يكون في هذه الأعداد، وذكر[٤] خَيصَ بَيصَ هنا، وهي غيرُ متمكنة، ولذلك بُنِيت ولم يذكرها مع الأحوال لقولهم : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ وهي الاختلاط وليست بحال أي وقعوا في فتنة تموج بأهلها .

---

(١) الكتاب (٣/٢٩٧) .
(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣/٢٩٨) .

وقول أُمَيَّة[١] بن أبي عائذ :

قَدْ كُهِت خرَّاجا وَلُوجاً صَيْرَفاً ... لَمْ تَلْتَحِصْني حيصَ بيصَ لَحَاصِ

شاهدُه فيه : بناء حيصَ بيصَ على الفَتح، وهو الفاعل بـ"تلتحِصني" و"لَحَاصِ" نعتٌ لها وليست بحالٍ لـمَا ذكرنا .

قال الفارسي : قلتُ لأبي بكر : قوله : "لَمْ تلتحِصني حيصَ بيصَ الحاصِي أراد الحائص فَقَلَب، فقال : لا يجوز لأنه يبقى الفعل دون فاعل، ولا يكون فاعلُه حيصَ بيصَ، لأن هذا النوع لا يكون إلا حالا، ولا يكون الحاصِي لأنه مذكر، والفعل مؤنث .

قلت : وفي هذا رد على الفراء[٢] فيما روى . وهو أصح روايةً منه وأعرف، وقد دلَّلتُ على أن حيصَ بيصَ لا يكون حالا لقولهم : لأجعلنَّك في حيصَ بيصَ : إذا ضَيَّقَ عليه عن الفراء[٣]، ولم يذكرها سيبويه مع الأحوال، وجعلها مبنية[٤].

الأصمعي[٥] : يقال : التحصَ إذا نَشِب . قال : ويقال : جعلوا الدنيا عليه حيصَ بيصَ . أي : ضَيَّقُوها عليه، وهذه أيضاً مفعولةٌ، لا حال .

ولحاصِ فعال من التحصَ وهي معدولة من لاَحِصَة، علم، وحيصَ من حاصَ يَحِيصُ إذا عَدَل عن الشيء، وبيصَ من باص يَبُوصُ إذا تقدم وفات، وأُتبع بيصَ لحيصَ للياء .

---

(١) الكتاب (٢٩٨/٣)، شرح أشعار الهذليين (٤٩١/٢)، معاني الفراء (٣٩٦/٢)، ما ينصرف (ص ١٠٦)، إصلاح المنطق (ص ٣١)، المخصص (١٣٦/١٢)، اللسان (حيص)، (لحص) .

(٢) ، (٣) يشير إلى رواية البيت عند أبي زكريا في المعاني (٣٩٦/٢) بلفظ :

لم يلتحصني حيص بيص الحاصي

وتوجيهها عنده على أن الشاعر أراد الحائص قال : فقلب كما قال عاق، يريد عائق .

(٤) الكتاب (٢٩٨/٣) .

(٥) اللسان (لحص) .

وقال يعقوب(١) : "وقع فلان في حيصَ بيصَ : في أمر شديد، وأنشَدَ البيت وحكى : وإنك لتَحْسِبُ عليَّ الأرض حيصا بيصا . أي : ضيِّقة" . يصف الشاعرُ نفسَه بالاحتيالِ، والتصرفِ . وقبله(٢) :

لَيلَى وما ليلَى ولم أرَ مثْلَها   بين السَّما والأرضِ ذاتَ عِقاصِ

و"الخرَّاجُ الوَلُوجُ" : الحسنُ التصرفِ في الأمورِ وهما صِفتا مبالغةٍ. والصَّيرف كذلك . وفي حَيصَ بِيصَ لغاتٌ، وقد يدخل عليه الجرُّ، ويُفتَح، وقد يُغَيَّر ويُتْبَع .

وقوله(٣) : "ومن العرب من يقول : خمسةَ عَشَرُك، وهي لغة رديئة" . يقول : هي كبعلُبَكٌّ في الرداءَة .

الفراء(٤) : "وإذا أضفتَ الخمسةَ عَشَرَ إلى نفسِك رفعت الخمسةَ فتقول: ما فعلت خمسةُ عَشَرِي، ورأيت خمسةَ عشرى، وإنما أعربت الخمسةَ لإضافتك العشرَ، فلما أضفت العشر لم يستقم للخمسةِ أن تُضافَ، وبينهما عشَرَ فأضفتَ إلى عشر لتصير اسماً، كما صار ما بعدَها بالإضافةِ اسما . سمعتها من أبي فقعسٍ وأبي الهيثم العُقَيْلِي" .

وقد ذكر(٥) (س) في باب مجرى النعت : أنك تقول : هذا حبُّ رُمَّانِي وليس لك الرمانُ، وإنما لك الحَبُّ، وتقول : ثلاثة أثوابى، وجحر ضبى، وأنت تريد جحره .

وقال الفراء(٦) : "ولو نويتَ بخمسةَ عشرَ أن تضيف الخمسةَ إلى عشر في شعرٍ لجازَ، فقلت : ما رأيتُ خمسةَ عَشَرِ قطُّ خيراً منها، لأنك نويت الأسماءَ ولم تنوِ العددَ، ولا يجوز للمفسِّر أن يَدْخُلَ هنا كَمَا لم يَجُز في الإضافة .

---

(١) إصلاح المنطق (ص ٣١) .
(٢) شرح أشعار الهذليين ٤٨٩/٢.
(٣) الكتاب (٢٩٩/٣) .
(٤) المعاني (٣٣/٢، ٣٤) .
(٥) الكتاب (٤٣٦/١) .
(٦) المعاني (٣٤/٢) .

أنشد العكلي[١] :

كُلِّفَ من عنائِه وشِقْوتِه   بنتَ ثَماني عَشْرَةٍ من حِجَّته

والخازِ بازِ فيه لغَاتٌ سبع[٢] : خِزْبَازٌ، وخِزْبَاءٌ، وخَازُبَازٍ وخازَبازٌ، وهذه معربات، وخازَبازَ، وخازِبازَ، وخازِبازِ، وهذه مبنياتٌ .

وتدخل الألف واللام على جميعها إلا المضاف منها لأنها نكرات والمفتوحُ الآخِرِ منها مبني كحيصَ بيصَ، وفُسِّرَت بمعانٍ مختلفةٍ .

وقوله[٣] : "لأن نظائره في الكلام" . يريد بالنظائر، الأعداد من حيث كان نكرةً مثلَها تدخلها الألف واللام غير متمكنٍ .

وقوله[٤] : "فألحقوه بما بناؤه كبنائه" . يريد بما رُكِّب / مثله . أي: إنهم إنَّما صيروه بالألف واللام كخمسةَ عشرَ، وكل ما ذكر مما شبه به قد تقدم بيانه. ٩٩

وقول الشاعر[٥] :

مِثلُ الكلاب تَهِرُّ عند دِرَابِها   وَرِمَت لَهازِمُها مِنَ الخِزْبَازِ

شاهده فيه : مجيءُ الخِزْبازِ على فِعْلالٍ، وهو معربٌ مصروفٌ ودخلت الألف واللام، ولم تغير المبنى عن بنائه، ولا المعرب عن إعرابه .

والخِزْبازُ هنا داءٌ يُصِيبُ الكِلابَ في حُلُوقِها، وهو أيضا ذُبابٌ يقع في الرِّيَاضِ، وقيل : هو صوتُه، وهو أيضا نبتٌ .

أنشد يعقوب عن أبي زيد[٦] :

---

(١) المعاني (٣٤/٢)، وانظر أيضا : الحيوان (٤٦٣/٦)، الحلبيات (ص ٣١٦)، الانصاف (ص ١٧٥)، الخزانة (٤٣٠/٦) .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش (١٢٠/٤) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٢٩٩/٣) .

(٥) الكتاب (٢٩٩/٣، ٣٠٠)، حاشية الأولى منهما رقم ٧، تحصيل عين الذهب (٥١/٢) الأمالي الشجرية (٢٢/٤)، ما ينصرف (ص ١٠٧)، الخصائص (٢٢٨/٣)،، ابن يعيش (١٢٢/٤) .

(٦) اللسان (خوز) وروايته أرعيتها .

رعيتُها أكرمَ عُودٍ عُودا　　　الصِّلَّ والصِّفْصِلَّ واليَعْضِيدَا

والخازبازِ السَّنِمَ المَجُودَا　　　بحيثُ يدعو عَامرٌ مسعودا

قال : يغيب بعضهم في النبات لطوله وكثرته حتى يدْعو بعضهم بعضاً، واللَّهازم جمعُ لِهْزِمَة، وهي بَضْعَةٌ تحتَ الحَنَكِ . شبَّه قوما بالكِلابِ النابحة عند درابها، أي : عادتِها، والدِّرابُ جمع دَرْبٍ، والدِّرَابُ مصدرٌ . وقدْ تقدَّم الكلام على "حَيَّهَلْ" في بابه[1] . وقول الشاعر[2] :

وهَيَّجَ الحيَّ مِن دارٍ فَظَلَّ لهم　　　يومٌ كثيرٌ تناديهِ وحَيَّهَلُهْ

شاهده فيه : جعل حَيَّهَلَ اسماً واحداً وأعرب اللام لَمَّا حذف الألف وأضافه لما جعله اسما للصوت كبَعْلَبَكٍّ في الشخص . يريد : كثير نداؤُه وحثُّه على الإسراع، والتعجيلُ به . يريد أنَّهُم هيَّجَهُم للانتقالِ عن دارهِم جيشٌ سمِعُوا به مُقْبلاً إليهم .

وقوله[3] : "وجميع هذا إذا صار شيءٌ منه علماً" . يريد الأعدادَ المركَّبَة، إذا سمي بها يجوز فيه إعراب الآخِرِ والإضافة . وقول الجعدي[4] :

بِحَيَّهلاً يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ　　　أمامَ المطايَا سَيرُها المُتَقَاذِفُ

قالوا: شاهده فيه حكايتُه من حيث تركه على لفظه ولم يُقَدِّمْ فيه الحكايةَ فيَسْتَشْهِدَ عليه. وإنَّما ذكر الإعراب والإِضَافَة، فينبغي أن يكون البيتُ بمنزلة الذي قبله مُعْرَباً

---

(١) لم تتضمنه قطعة الشرح المتاحة .

(٢) الكتاب (٣٠٠/٣)، تحصيل عين الذهب (٥٢/٢)، السيرافي (١٢٩/٤)، المقتضب (٢٠٦/٣)، الأصول (٩٧/١)، ما ينصرف (ص ١٠٧)، ابن يعيش (٤٦/٤)، الخزانة (٤٢/٣) .

(٣) الكتاب (٣٠٠/٣) .

(٤) شعره (ص ٢٤٧)، الكتاب (٣٠٠/٣، ٣٠١)، تحصيل عين الذهب (٥٢/٢)، المقتضب (٢٠٦/٣)، ما ينصرف (ص ١٠٨)، ابن يعيش (٣٦/٤)، الخزانة (٢٦٦/٦) وينسب لمزاحم العقيلي أيضا .

في الموضع لا في اللفظ، لأجل الألف في آخره على لغة من أثبت الألف في الوصل والوقف . وإن كان كذلك لم ينصرف بمنزلة بعلَبَكَّ، و لم يكن فيه تنوينٌ، تُحذف له الألفُ فهو مجرور، والفتحة علامةُ الخفض مقدرة في الألفِ كحبْلَى، ولما حُذِفت الألف في البيت الأول، أُعربت اللامُ من حَيَّهلُه، وبهذا يلتئم البيت مع ما قبله . يريد أنهم يُزجون المطايَا بهذا اللفظ، وهو اسمُ فعل في الأمر بالعجلةِ مع كثرة الإسراع .

والمُتَقَادِف : المُتَرامي السريعُ، ويُزجِي : يسوقُ، واستعار التَّقاذُفَ في السير. وقول ابن أحمر(١) :

وجُنَّ الخازِبازُ به جُنُونا

شاهده فيه : إعرابُ الخازِبازِ ورفعُه على المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله بجُنَّ، جعله اسماً للنبت، أي علا وكثُر، ويمكن أن يريد أصواتَ الذُّباب، وصدره:

تَفَقَّأُ فوقَهُ القَلَعُ السَّواري

ويروى : يُجَنُّ . قالوا : والصوابَ وَجُنَّ . يصف ظَلِيماً وبيضَه، والهاء في فوقَه، تعود على الفحل في أبيات القطعة أي : تشقَّق . والقَلَعُ : السَّحَابُ العِظام، والسَّوارِي : الماطرةُ بالليلِ .

ابنُ الأعرابي : الخازِبازُ نبت وجنونُه طولُه، والضميرُ في بِه يعود على مكانٍ .

وقوله(٢) : وقد قال بعضهم : خَازِبازِ جعله بمنزلة حَضْرَموتٍ هذا نص بإضافة حضْرَ إلى موتٍ .

---

(١) الكتاب (٣٠١/٣) وحاشيتها رقم ٢، تحصيل عين الذهب (٥٢/٢)، معاني الفراء (٤٦٨/١)، الحيوان (١٠٩/٣، ١٨٥/٦)، التكملة (ص ٨٠)، الانصاف (ص١٧٧)، الخزانة (٤٤٢/٦) .

(٢) الكتاب (٣٠١/٣) .

وذكر أبو الفتح عن أبي عَمْرو الشيباني أنه حكى في حَضْرَمَوْتَ : حَضْرَمُوت بضم الميم كعَضْرَفُوط، ولم يذكر فيه صرفا ولا تركه، وتوقَّف فيه . وينبغي أن يصرف لأنه قد دخل في مثال المفردات كخِزْبَازٍ، ولا علَّةَ فيه . وإذا كان جَنَدِلٌ وجوارٍ منصرفين لزوال [حرف](١) فهذا أحرى .

وقال أبو الحسن : من قال : الخازَبازِ بفتح الأول وكسر الثاني، جعله اسماً غير متمكن، فبناه على الكسر، وكذا الخازِبازِ بكسرها، وقال بعضهم، الخازِبازِ : السِّنَّوْرُ .

وقوله(٢) في عَمْرَوَيْهِ : "لأنهم رأوه جَمَعَ أَمْرَيْن فحُطُّوه دَرَجَةً" . يريد أنه أعجميٌ، وغيرُ مُتَمَكِّنٍ، فشبهوه بالأصوات، نحو غاقِ، فَبَنَوْهُ وليس بعد ترك الصرف إلاَّ البناء، وهذا هو الذي أشار إليه أبو الحسن في "نَزَالِ" . ومن هنا أخذه، والتنوينُ / ١٠٠ في جميع ما ذكرناه للتنكير وحذفه دليل التعريف .

قوله(٣) : "وزعم ـ رحمه الله ـ أن الذين قالوا : صهٍ" . هنا تم الكلام ثم ابتدأ كلامٌ آخرُ . فقال : "ذاكَ أرادوا"، ثم بيّن ذاك بالنكرة، فجعلها بدلا من ذاك كأنه قال : الاسم النكرة أرادوا فذاكَ مفعولٌ بأرادوا، ويمكن أن تكون النكرة على إضمار فعل . أي : أعني النكرة . ومعنى "صهٍ" : اسكت عن كل كلام، و"صهْ" بالسكون : اسكت عن هذا الذي أنت فيه، وجعل صوتَ الذُباب من حيثُ كان غيرَ مفهومِ المعنَى كلامَه ونَصَبَه بالفعل، وجعلَ صوتَ الدَّاعِي وما كان نحوَه من المفهُومِ المعنى اسماً للفعل، وفسره بمنصُوبٍ للفعلِ من حيث لم يكن كلاماً، وكذلك حكم هذا عاءِ(٤) وحاءِ من باب اسم الفعل، لا تدخلها الألف

---

(١) مكانه طمس ولعل صوابه ما أثبتناه .

(٢) الكتاب (٣٠١/٣) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٣٠٢/٣) .

واللام . والأصوات قد دخلتها الألف واللام، وتدخل على أسماء الأفعال إذا ذُهِبَ بها مذهبَ الصوتِ، وقد نص في "هيهاتَ"(١) هنا أنها صوتٌ .

وقوله(٢) : "ونُوِّنَ لأنه نكرة" . يريد أنه جُعِل كالصوت .

و"إيهِ"(٣) : معناه : ارجع إلى حديثك الذي كنت فيه . و"ايهٍ"(٤) بالتنوين حدِّث بأيِّ حديثٍ شئتَ، والتنوين علم التنكير وقد تقدم في المبهمة ذكرها(٥) غير منونة، وكذلك هيهاتَ المفتوحة الهاء سواء . وأنشد (ح) للراعي(٦) :

إذا قلتُ جاهٍ لجَّ حتى يردَّه   قُوى أَدَمٍ أطْرافُها في السَّلاسِلِ

جاهٍ : زجرٌ للبعير، لا يكون إلا للذكر، وهو في موضع جملةٍ. وكلامه هنا نص أن هذه الأسماء مدرجة .

وأما قوله تعالى(٧) : ﴿هيهاتَ هيهاتَ لما توعدون﴾ فإنَّها في معنى الدعاءِ وبَيَّنَ باللام المقصودَ بذلك ـ والله أعلم ـ كـ"هَلُمَّ لك" . وفداءِ المكسور اسم للفعل في الخبر كـ"شتانَ" و"هيهاتَ" . والتنوينُ فيه للتنكير، وفيه معنى لتفدِكَ نفسي أو ليفدك أبي .

قال الفارسي(٨) : فِداءِ : اسمٌ لقوله : افْدِ، وافْدِ : أمر لنفسه كـ "دَرَاكِ" اسم لـ"أَدْرِكْ" فبُنِيَ فِداءِ لوقوعه موقعَ المبني . وليس قوله [بشيء] لأن الأسماء المرفوعات التي بعده تمنعه من ذلك وهي فداءٍ لك أبي، وفداءٍ لك نفسي، وفداءٍ لك خالتي وفداء ما تُقِلُّ النَّعلُ . وهذا كله لا يصح رفعه في الأمر

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٠٢/٣) .

(٥) الكتاب (٢٨٨/٣) ، فما بعدها .

(٦) ديوانه (ص ١١) ولم يرد ضمن طبعة المعاني .

(٧) سورة المؤمنون : ٣٦ . وانظر معاني الفراء (٢٣٥/٢) .

(٨) انظر المسائل المنثورة (ص ٢٤٥) .

واللام . والأصوات قد دخلتها الألف واللام، وتدخل على أسماء الأفعال إذا ذُهِبَ بها مذهبَ الصوتِ، وقد نص في "هيهاتَ"(١) هنا أنها صوتٌ .

وقوله(٢) : "ونُوِّنَ لأنه نكرة" . يريد أنه جُعِل كالصوت .

و"إيهِ"(٣) : معناه : ارجع إلى حديثك الذي كنت فيه . و"ايهٍ"(٤) بالتنوين حدِّث بأيِّ حديثٍ شئتَ، والتنوين علم التنكير وقد تقدم في المبهمة ذكرها(٥) غير منونة، وكذلك هيهاتَ المفتوحة الهاء سواء . وأنشد (ح) للراعي(٦) :

إذا قلتُ جاهٍ لجَّ حتى يردَّه   قُوى آدَمٍ أطْرافُها في السَّلاسِلِ

جاهٍ : زجرٌ للبعير، لا يكون إلا للذكر، وهو في موضع جملةٍ. وكلامه هنا نص أن هذه الأسماء مدرجة .

وأما قوله تعالى(٧) : ﴿هيهاتَ هيهاتَ لما توعدون﴾ فإنَّها في معنى الدعاءِ وبَيَّنَ باللام المقصودَ بذلك ـ والله أعلم ـ كـ"هَلُمَّ لك" . وفداءِ المكسور اسم للفعل في الخبر كـ"شتانَ" و"هيهاتَ" . والتنوينُ فيه للتنكير، وفيه معنى لتفدِكَ نفسي أو ليفدك أبي .

قال الفارسي(٨) : فِداءِ : اسمٌ لقوله : افْدِ، وافْدِ : أمر لنفسه كـ "دَرَاكِ" اسم لـ"أَدْرِكْ" فبُنِيَ فِداءِ لوقوعه موقعَ المبني . وليس قوله [بشيء] لأن الأسماء المرفوعات التي بعده تمنعه من ذلك وهي فداءٍ لك أبي، وفداءٍ لك نفسي، وفداءٍ لك خالتي وفداء ما تُقِلُّ النَّعلُ . وهذا كله لا يصح رفعه في الأمر

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٠٢/٣) .

(٥) الكتاب (٢٨٨/٣) ، فما بعدها .

(٦) ديوانه (ص ١١) ولم يرد ضمن طبعة المعاني .

(٧) سورة المؤمنون : ٣٦ . وانظر معاني الفراء (٢٣٥/٢) .

(٨) انظر المسائل المنثورة (ص ٢٤٥) .

وزعم الفراء[١] أن الأولَ غير الثاني في التقدير، كأنه قال : ولولا يومٌ تعلمُه . جعل الثانيَ في نية المعروف . يقول لولا اليومُ الذي نصرناك فيه لم نطلب منك جزاءً، ونصرهم له هو القرض الذي ذكر، وأنشد الفراء[٢] :

نَحْمِي حقيقَتَنَا وبَعْـ ـضُ القومِ يَسْقُطُ بينَ بينَا

يريد هؤلاءِ بينَ هؤلاءِ، وهؤلاءِ بينَ هؤلاءِ، وأرى النحويين[٣] ذهبوا بهمزة بينَ بينَ إلى هذا المذهب .

وقوله[٤] : "فإذا سميت بشيء منها أضفتَ"، لم يكن في هذا النوع في التسمية به إلا الإضافة، لأنه معرب أو حركة الآخر فيها حركةُ إتباعٍ ولذلك جعل أصلَها قياساً الإضافةَ . وحركةُ الإتباعِ ليستْ كحركةِ البناءِ .

وقوله[٥] : "وهذا قولُ / جميع من نثق بقوله" . أشار إلى تغييرها في ١٠١
التسمية إلى الإضافة وهو الذي أخذ عن الخليل وإنما لم يَجُز في قولهم[٦] : أنت تأتينا في كل صباحٍ مساءٍ إلا الإضافةُ لدخول حرف الجر، لما أدخلوه أضافوا رجوعاً إلى الأصل كما فعلوا في التسمية بها .

قال ابن السراج في باب مذ ومنذ : وأجاز قوم : "مذ يومُ يومُ يرفعون بلا تنوين، قالوا : كأنك قلت مذ يومُ تعلمُ . ولا يجيزون مذ شهرُ شهرُ ومذ دهرُ دهرُ، ومذ عامُ عامُ .

قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر ـ رحمه اللّه ـ : "لو سُمِع لجازَ" ؛ قال: الأولُ مُعْرَبٌ والآخِرُ غايةٌ . يريد الأول مرفوع بعد "مذ" مضاف إلى الثاني، والثاني مضمومٌ كـ"قبلُ" وبعدُ، ويجوز أن تكون حركة الثاني إتباعا لحركة الأول .

---

(١) ، (٢) المعاني (١/١٧٧) .

(٣) في الأصل : النحويون .

(٤) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٣/٣٠٣) .

وقوله[1] : "لفظهنَّ في ذلك الموضع" . يعني في الحال والظرف .

ثم قال[2] : وبنى في غير الحال والظرف . أي ترك لفظه على حاله في التسمية، إلا أنَّك تضيفَ فيها من حيث كان أصلُها الإضافةَ . وأما كَفَّةَ كَفَّةٍ[3] ففيه ما في يومُ يومٍ من الإضافةِ والإعرابِ، وإتباعِ الثاني للأول كيوم يوم .

قال أبو العباس[4] : ومثله : "كَفاحا" .

وقال صاحب العين[5] : لقيته كَفَّةَ لِكَفَّةٍ . أي مفاجأةً . وبَقِـى أن تكونَ كـ"خمسةَ عشرَ" في تضمنه معنى حرف العطف بقوله : لقيته كفةً عن كفةٍ، فحذف الحرف، وأضيف وأُجْرِيَ مُجْرَى يومَ يومٍ .

وذهب الفراء في "معانيه"[6] إلى أن "يومَ يومَ" في مذهب العطف . وقد قال سيبويه في باب يكون فيه المصدر حينا[7] : إنه لَيُسار عليه صباحَ مساءَ . وقال : إنما معناه : صباحاً ومساءً فهذا مضاف، والمراد به العطف .

واستدل بقوله : كَفَّةً عن كَفَّةٍ على خروجه مما دخل فيه غيرُ ما قبله .

ومثال كفةَ كفةَ[8]، بيتَ بيتَ، وشَغرَ بَغَرَ، وشذَرَ مذَرَ، وجِذَعَ مِذَعَ[9] من الجَذْع، وهو القطع .

ويقال : فلان مذَّاعٌ يُفْشِي الأسرار، وشَذَرَ : من الشَذْرِ، وهو التَفَرُّق . وبَذَرَ من التَبَذُّر، قالوا : والميم أيضاً فيه

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٠٣) . وعبارة سيبويه : ولم يبن ذلك البناء .

(٣) ، (٨) الكتاب (٣/٣٠٤) .

(٤) المقتضب (٣/١٨٤، ٤/٣٠) .

(٥) العين (٥/٢٨٣) .

(٦) (١/١٧٧) .

(٧) الكتاب (١/٢٢٧) .

(٩) اللسان (٨/٤٥) .

مبدلة من الباء . وقالوا : كَفَّةَ كَفَّةَ بمعنى لقيتهم وكل واحد منهم كافٌّ عن أن يجاوزَ صاحِبَه . وشغرَ بغرَ : متفرقين في البلاد . ويقال : بَغَرَ النجمُ : هاج بالمطر .

وجعل[1] أيادِي سبا وقالِى قَلا وبادِى بدًا مبنياتٍ كخمسة عشر والاثنان أحوال .

وقالى قَلاَ : علم، اسم بلد من بلاد خراسان، وقد جعله بعدُ كحضرموت في العلمية قط، وحكى الإضافة في أياديَ سبَا، وقاسها في بادى بدا، ولم يستعملها، ولم يذكر في قالِى قَلا شيئا إلا البناء، وأيادِي سبا نكرةٌ، والمعنى متفرقين، وأيادي : جمع أيْدٍ، وأيْدٍ جمع يَدٍ، واليَدُ النِّعمة . أي تفرْقوا تفرق نعَمِ سبأ، وهو على التشبيه لأنهم إذا تفرقوا تفرقت نِعَمُهُم . ويمكن أن يريدوا باليد الفرقةَ منهم . أي تفرقوا تفرق فِرَقِ سبا كما قالوا : عُنق من النَّاس ورِجْلٌ من جَرَادٍ، والأول أظهر .

وبادي بدا نكرة أيضاً، ومعناه أوَّلُ شيءٍ، ويمكن أن يكون من بدا يبدو : إذا ظهر ومن بدأ يبدأُ . والتُزم تسهيل الهمزة كما التُزِمَ تسهيلُها في أيادِي سبا . ولو قيل إن قالى قلا معربٌ كحضرموتَ، وثبتت الألف في آخره لأنه غير منصرف لم يكن به بأس، لوم يكن للمخالِفِ ما يرُدُّ به قولُه . وقول ذِي الرُّمة[2] :

فيالكِ من دارٍ تحمَّل أهلُها ... أيادِي سباً بعدي وطالَ احتيالُها

(١) الكتاب (٣٠٥/٣)، النكت (٨٦٨/٢)، أصول ابن السراج (١٤٠/٢)، ابن يعيش (١٨٨/٤)، المساعد على التسهيل (١٠٠/٢) وغيرها .

(٢) ديوانه (٥٠١/١)، الكتاب (٣٠٤/٣) وحاشيتها رقم ٢، النكت (٨٧١/٢)، تحصيل عين الذهب (٥٤/٢)، المقتضب (٢٦/٤)، المحتسب (٣٤٥/١)، اللسان (حول)، (سبى)، (بدى) .

ورواية الديوان :

أمن أجل دار صير البين أهلها

شاهده فيه تنوين سبأً حين أضاف .

ويريد بـ"طال احتيالها" : طـال مـرورُ الأحـوالِ عليهـا خاليَـةً . أي ارتحـل أهلها متفرقين . و"لَلكِ" : مستغاث به، وفيه معنى التعجب . دعا لها متعجبا من تغيرها وخلائها . ولو كان بادي معربا لكان منونا، لأنه لا شيء طرأ عليه يمنعه من الصرف .

وقول أبي نخيلة[١] :

وقـد عَلَتْنِي ذُرأةٌ بـادِي بَـدِي ورَثْـيَـةٌ تَـنْـهضُ في تَـشَـدُّدِي

شاهده : كون بادي بدى بالياء .

وقال بعضهم[٢] : باديَ بدء، وباديَ بَـدِيء، وجـاء في حديـث زيـد بـن ثابت[٣] : "أما باديَ بدءٍ فإني أحمدُ اللّه" ومعناه : مبتدئا قبـل كـل شـيء . والـذُرْأَة : الشَّيبُ أول شيء . والرَّثْيَة : وجعُ المفاصل والرُكَبِ من الكِبَر / . ومثلُ شَـغَرَ بَغَـر في ١٠٢
الحكم والمعنى تفرقوا شَذَر مَذَر .

وجعل[٤] "قالِي قَلاَ" بمنزلة حضرموتَ في كونـه علَمـاً، وفي كونـه مُرَكَّبـاً مثله، غير أن حضرموت مُعْرَب أو مضاف، وقَالِي قَلاَ مبنى لا غير . وقول الشاعر[٥]:

سيصبحُ فوقى أقتمُ الرِّيشِ واقعاً بقـالِى قَـلاَ أو مِن وراءِ دَبِيـلِ

شاهده فيه : استعمَالُ قالى قَـلا غـير مضـاف، وديـلُ في آخِـرِ خُرَاسَـانَ.

والأقتمُ الريشِ : نَسرٌ يَضرِبُ إلى الغُبْرة . والقَتَامُ : الغُبارُ .

---

(١) الكتاب (٣٠٤/٣، ٣٠٥) وحاشيتها، النكت (٨٧١/٢)، تحصيل عين الذهب (٥٤/٢)، أمالي اليزيدي (ص ١٢٨) ، مجاز القرآن (٢٨٨/١)، المقتضب (٢٧/٤)، إصلاح المنطق (ص ١٩٤)، الخصائص (٣٦٤/٢)، ما ينصـرف ومـا لاينصرف (ص ١٠٤)، الجمهـرة (٣١٢/٢، ٢٨١/٣) .

(٢) انظر اللسان (بدأ) .

(٣) نسب في اللسان إلى اللحياني .

(٤) الكتاب (٣٠٥/٣) .

(٥) الكتـاب (٣٠٥/٣) وحاشـيتها رقـم ٤، النكـت (٨٧١/٢)، تحصيـل عـين الذهـب (٥٤/٢)، المقتضب (٢٤/٤)، اللسان (دبل)، (قتم)، (قلا)، معجم البلدان (دبيل) .

وأخبر الأصمعي(١) أن هذا الشاعر كان عليه دينٌ لرجل من يَحْصِب، فلما حانَ أداؤُه فرَّ وترك رُقْعَةً فيها مكتوباً :

إذا حان دين اليَحْصَبيِّ فقل له　　تَزَوَّد بزادٍ واستعِن بدليلِ

سيصبحُ ... ... البيت

قال الأصمعي : أخبرني من رآه بقالِي قَلا مصلوباً وعليه نَسْرٌ أقتَمُ الريش.

وتكلم هنا على حركةِ الياء المتوسطة، ومن حُكمها جَمِيعاً الحركةُ قياسا على الصحيح، لكن استُثْقِلتِ الحركةُ فيهما، فسُكِّنتْ تشبيها بالألف من حيث كانت لا تتحرَّكُ . وقول رؤبة(٢) :

سوَّى مساحِيهِنّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ

شاهده فيه : تسكين الياء من مساحيهن، وهي حوافر الأُتُن وتقطيطُ: قَطْعٌ وتَسْوِيةٌ . والحُقَق : أوعيَةٌ سودٌ من خَشَبٍ، الواحدة : حُقَّة . وفاعل سوَّى في بيتٍ بعدَه، وهو :

تقليلُ ما قارَعْنَ من سُمْرِ الطُّرُقْ

ونَصَب تقطيطَ على المصدر المشبَّه به من معْنَى سوَّى، لأن التسوية والتقطيطَ واحد، وقول السعدي(٣) :

يا دارَ هندٍ عفَت إلاَّ أثافِيهَا

---

(١) راجع خبر الأصمعي في حاشية رقم ٥ من صفحة الكتاب (٣/٣٠٥) . وانظر اللسان (حصب) .

(٢) ديوانه (ص ١٠٦)، الكتاب (٣/٣٠٦)، وحاشيتها رقم ١، النكت (٢/٨٧٢)، تحصيل عين الذهب (٢/٥٥)، الكامل (٢/٣٠)، المنصف (٢/١١٤)، المحتسب (١/١٢٦)، ما ينصرف (ص ١٠٩)، أمالي بن الشجري (١/١٠٤) .

(٣) هو الحطيئة، ديوانه (ص ١١١)، الكتاب (٣/٣٠٦) وحاشيتها رقم ٣، النكت (٢/٨٧٢)، تحصيل عين الذهبي (٢/٥٥)، المنصف (٢/١٨٥، ٣/٨٢) ، المحتسب (١/١٢٦)، اللسان (ثفا) وهذا صدر عجزه :

بين الطَّوِّى فصاراتٍ فواديها

وأخبر الأصمعي(١) أن هذا الشاعر كان عليه دينٌ لرجل من يَحْصِب، فلما حانَ أداؤُه فرَّ وترك رُقْعَةً فيها مكتوباً :

إذا حان دين اليَحْصَبيِّ فقل له　　تَزَوَّد بزادٍ واستعِن بدليلِ

سيصبحُ ... ... البيت

قال الأصمعي : أخبرني من رآه بقالِي قَلا مصلوباً وعليه نَسْرٌ أقتَمُ الريش.

وتكلم هنا على حركةِ الياء المتوسطة، ومن حُكمها جَمِيعاً الحركةُ قياسا على الصحيح، لكن استُثْقِلتِ الحركةُ فيهما، فسُكِّنَتْ تشبيها بالألف من حيث كانت لا تتحرَّكُ . وقول رؤبة(٢) :

سوَّى مساحِيهنّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ

شاهده فيه : تسكين الياء من مساحيهن، وهي حوافر الأُتُن وتقطيطُ: قَطْعٌ وتَسْوِيةٌ . والحُقَق : أوعيَةٌ سودٌ من خَشَبٍ، الواحدة : حُقَّة . وفاعل سوَّى في بيتٍ بعدَه، وهو :

تفليلُ ما قارَعْنَ من سُمْرِ الطُّرَقْ

ونَصَب تقطيطَ على المصدر المشبَّه به من معْنَى سوَّى، لأن التسوية والتقطيطَ واحد، وقول السعدي(٣) :

يا دارَ هندٍ عفَت إلاّ أثافِيها

---

(١) راجع خبر الأصمعي في حاشية رقم ٥ من صفحة الكتاب (٣/٣٠٥) . وانظر اللسان (حصب) .

(٢) ديوانه (ص ١٠٦)، الكتاب (٣/٣٠٦)، وحاشيتها رقم ١، النكت (٢/٨٧٢)، تحصيل عين الذهب (٢/٥٥)، الكامل (٢/٣٠)، المنصف (٢/١١٤)، المحتسب (١/١٢٦)، ما ينصرف (ص ١٠٩)، أمالي بن الشجري (١/١٠٤) .

(٣) هو الحطيئة، ديوانه (ص ١١١)، الكتاب (٣/٣٠٦) وحاشيتها رقم ٣، النكت (٢/٨٧٢)، تحصيل عين الذهبي (٢/٥٥)، المنصف (٢/١٨٥، ٣/٨٢) ، المحتسب (١/١٢٦)، اللسان (ثفا) وهذا صدر عجزه :

بين الطَّوِيِّ فصاراتٍ فواديها

شاهده فيه : تسكينُ الياءِ من أثَافيها، لأنها منصوبة على الاستثناءِ، ويجوز أن تكون بدلاً على قراءةِ من قرأ : ﴿فشربوا منه إلا قليلٌ منهم﴾(١) بالرفع، وهو ضعيف. وتسكينُ هذه الياء في الشعرِ كثير .

وحكى(٢) في حِيرِي دَهْر السكون في الياء، والفتحة، والتشديد، حِيرِى دهر، وحِيرِىَ دهر، وحِيرِيَّ دهر .

أما اثنا عشر فهما اسمان جعلا اسما واحدا على طريقة الإفراد لا على التركيب . ولا يريد أن اثنى عشر مضافةٌ لمُعَاقَبَةِ عشَرَ النونَ . وكيف يكون ذلك والمعنى اثنان وعشر ؟ ولكنه يقول : صُيِّرَا اسماً واحدا عاقبَ الثانِي منهما النونَ، فلم يمنعه الإعرابَ، وعلى هذا صح دخول الألف واللام ولو كان مضافا لم تدخله الألف واللام وليستا في الثاني . ولا يعلم في الكلام نظير لـ"اثني عشر"، لأن الثاني صلة للأول.

وزعم الفراء(٣) في قوله تعالى : ﴿الَّذِين يُؤمنون بالغيب﴾ أنهم يعربون في التثنية كل ما لا يعربون في الواحد نحو هذا، وهذان وهَذَين، والذي، والذينَ واللذانِ.

وزعم أن من قال(٤) : الذينَ جعله اسمَ جمع كسِنين، ولذلك بناه، ومن قال اللَّذُون جمع على حد التثنية . يَرِدُ عليه قولُهم : يازيدان في النداء، الواحد مبني في النداء والتثنية والجمع كذلك .

ولما رأى سيبويه(٥) العرب لاتضيف اثنَي عشر، ورأى النون قد حُذِفت منه ولم يُرَ حذفُها في المركب، نص على حروف المَدِّ

---

(١) سورة البقرة : ٢٤٩، وبها قرأ أبي والأعمش وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً الكشاف (٣٨١/١) .

(٢) ، (٥) الكتاب (٣٠٧/٣) . وانظر اللسان (٢٢٦/٤) .

(٣) سورة البقرة : ٣ ولم ترد ضمن طبعة المعاني .

(٤) انظر المعاني (١٨٤/٢) .

قال : "وأما[1] تغييرهم [عَشر عن قولهم] "عَشْرَة" فإنما ذلك لصرفها عن وجْهِها"، ولا بد مِنْ كونها مع ما قبلها اسماً واحداً، إلا أنها عاقَبَتْ، ولا تُجَرُّ لدخول لام التعريفِ على الأول كما تقدم .

(١) المقتضب (٢/١٦٠)، والزيادة منه .

باب ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ من بناتِ الياءِ والواو[١]

أسماءُ هذا الباب على قسمين : منقوصةٍ ومقصورةٍ، وفائدته ما حُكْمُ التسميةِ بِهِ، ثم بدأ ببيان حكمِها في بابيهما ثم بيانِ التسميةِ بها فحكمُ جميعِ المقصورِ فيه بعدَ التسميةِ كحكمهِ قبلَها، ما كان منه منصرفا لَحِقَه التَنوينُ وحذفت الألفُ كعصاً ورحاً[٢] ومفترىً، وما كان غيرَ منصرف لم يلحقه تنوينٌ وتثبت الألف في الوصلِ والوقفِ كحبلى وعَذارَى، فإذا وقفتَ على المنوَّن منه فسيبويه يحذف التَنوين في النصبِ والرفعِ والخفضِ ويَرُدُّ الألفَ المحذوفةَ، وسيأتي قوله، فيه[٣] وهو قول الكسائي أيضاً، وغيره يُبدِلُ منه في النصبِ ألفاً وعليه أكثرُ النحويين[٤] .

وذهب المازني[٥] إلى أنها ألفُ التنوينِ في الأحوال كلها لكون الخفضِ والرفعِ على صورة النصب .

قال الفارسي[٦] : كنتُ أذهب إلى أن الألفَ في "عصاً" لامُ الفعل في الجرِ والرفعِ، وفي النصب إلى بَدَلِها من التنوينِ حتى رأيتُ أبا عُثمانَ قد ذهب إلى أنَّ الألف في كلِّ حالٍ ألفُ التنوينِ قال : لأنه إنما يَمنَعُ من إثبات النون[٧] كسرُ ما قبله أو ضمُّه، والذي قبل التنوين هنا مفتوح في الرفْعِ والجرِّ فليس في الكلمةِ ما يمنعُ من اثباتِ بدلِ التنوين، فيجبُ أن يثبُتَ البدلُ في الأحوالِ الثلاثةِ، وإذا ثَبتَ حُذِفَتِ اللَّام، ثم اعترض

---

(١) الكتاب (٣/٣٠٨) .

(٢) الرحا يكتب بالألف والياء، وانظرالمقصور والممدود للفراء (ص ٥٤) .

(٣) الكتاب (٣/٣٠٩) .

(٤) انظر التعليقة لأبي علي .

(٥) انظر التكملة (ص ١٩٩) .

(٦) المصدر السابق (ص ١٩٩، ٢٠٠) وهذا رأي أبي علي في التذكرة وانظر : ارتشاف الضرب (١/٢٩٣) .

(٧) كذا والمراد بدل النون، وهو الألف .

أبو علي على نفسه فقال : فإن قيل : قد رُوِيت الإمالةُ في "رحا"، ودخولُ الإمالةِ في هذه يدلُّ على أنها لام الكلمة، لأن الإمالةَ في بدل التنوينِ قليل .

قيل : لَمَّا عاقب بدَلُ التنوين لامَ الفعل أُجْرِي عليه ما كان يُجرَى على لام الفعل كما أنه لما[1] عاقب الواوُ في "يغزو" والياءُ في "يرمي" والألفُ في "يخشى" حركاتِ الإعراب أُجرِي عليهن ما كان يجري على الحركات من الحذف .

فهذا دليل من وجهة النظر، وقد تُروى الإمالةُ في بدل التنوين، على أن الإمالةَ تؤكد مذهبَ أبي عثمان، لأنهم لو كانوا إنما أدخلوا الإمالةَ في هذه الأحرف لَمَا أدخلوها في النصب لأنها ليست لاَم الفعل، فتسويتُهم بين الرفع والجر والنصبِ في الإمالة دليلٌ على أنها ليست لا م الفعل .

قال : فأما قول[2] سيبويه في هذه الألف التي هي بدلٌ من التنوين : "ولا تُحذَف في الوقف" . وقوله[3] : ويُتِمُّون الأسماء في الوقف، فمعناه : ولا تُحذَف التي هي بدلٌ من التنوين في الوقف، ويتمون الأسماء بالألف التي هي بدل من التنوين في الوقف، يدلك على أنه يريد الألفَ التي هي بدلٌ من التنوين لاَ لاَمَ الفِعلِ أنَّهُ لم يَخُصَّ نصباً من رفعٍ وجرٍ، ولو كان أراد الألف التي هي لامُ الفعل لقال : ولا تحذفُ في الوقفِ في الجر والرفع، ولقال : ويتمُّون الأسماءَ في الوقفِ في الرفعِ والجرِ، لأنه ليس من قول أحد أن الألف في النصب في الوقف لام الفعل .

انتهى قول أبي علي، وفيه تعسُّفٌ وتعصُّبٌ وتفسيرُ كلامِ سيبويه على غير ما أراد .

---

(١) وفي الأصل "لو" .

(٢) ، (٣) الكتاب (٣٠٩/٣)، وفي أصل الشرح : ولا يتمون .

أما إثبات الألف في النصب والجر والرفع في الوقف فلا بد من ذلك لانفتاح ما قبلها، وإن حذفناها في الرفع والجر على قياس الصحيح ثبتت ألف الأصل، فألف بألف، فجريه على الباب والقياس أولى .

وأما قوله : لما عاقب بدلُ التنوين لامَ الفعل أجْرِيَ عليه ما كان يُجْرَى على لامِ الفعل، فدعوى، وليس تشبيهُه بالواو والياءِ والألف بصحيح لأنهم لو لم يحذفوا الحروف في الجزم / لالتبس بالرفع . ١٠٤

وأما تسويته في الرفع والنصب والجر في الإمالة فدعوى أيضاً، والإمالة في النصب شاذة قليلة[1] .

هذا أبو عمرو بن العلاء[2] وغيره لا يميل في النصب، ومن أمال في النصب فبمنزلة إمالةِ "زيداً" ولا شاهد له في إمالة النصبِ لشذوذها .

وأما تفسيرُه كلامَ سيبويه بأنَّه أراد الوقوفَ في الأحوال كُلِّها على ألفِ التنوين فدعوى أيضاً وخلاف لما حمله عليه جميعُ النحويين، وأبو عثمان المخالف له، وليس في نصه ما يدل عليه، وتفسيره كلامه على ما ذكرنا فاسد، ويتبين الأن عند ذكره إن شاء اللّه .

وأما المنقوص فحكمه بعد التسمية به كحكمه قبلها إلا تسمية المؤنث في قول يونس[3]، وسيأتي بيانه وتخطئة الخليل له .

ولا يخلو المنقوص أن يكون منوناً أو غير منون، فما كان منونا نحو رام وقاض ومفتر فتنوينه للصرف في التسمية به

---

(١) انظر الكتاب (١٢٢/٤) . والإمالة أن تنحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة .

(٢) من أحكام الإمالة عند أبي عمرو أنّ ماكان منوناً يكون مفتوحاً نحو (مفترى، قرى) . انظر مثلاً أثر القراءات في الأصوات والنحو (أبو عمرو بن العلاء) (ص ١١٤) .

(٣) ما ينصرف (ص ١١٣) وانظر الكتاب ٣١٢/٣.

وقبلها، وما كان غير منون قبل الاعتلال كجوارٍ، ويغزٍ، ويَرْمٍ وغواشٍ، وقاضٍ اسم امرأة فتنوينُ جميعِه بدلٌ من المحذوف، غير أن سيبويه(١) يسمِّي تنوينَ جوارٍ وغواشٍ وبابِهما تنوينَ صرفٍ وقضى به(٢) بعضهُم على أن هذا البناء مصروف لَّما نقص البناءُ وأشبَه الآحاد كغزالٍ وقذالٍ.

وليس في قول(٣) سيبويه : "وينصرفُ في حال الرفع والجر"، دليلٌ، لأنه قد قال(٤) بعده بقليل : فإن جعلته اسم امرأة قال : "أَصْرِفُهَا، لأن هذا التنوين جُعِل عوضاً، فيثبت كما ثبتت التَنوينةُ في "أذرعاتٍ" .

وقال(٥) : وسألته ـ رحمه اللّه ـ عن "قاضٍ" اسمَ امرأة، فقال مصروفةٌ في حال الرفع والجر .

فهذا نصٌّ بكونه للصرفِ، ولا شَكَّ أنَّ جوارٍ، وقاضٍ اسمَ امرأة غيرُ مصروفين لأنهما اسمان لمؤنث على أكثرَ من ثلاثةِ أحرف، وإنما سماه بذلك لأنَّه التنوينُ الذي يكون للمتمكِّن في غير هذا الموضع، فلا دليل في تسميته في جوارٍ صرفاً بِمُجَرَّد عبارته لما ذكرنا .

والذي ينبغي أن يقال في قاضٍ اسمَ امرأةٍ، وجوارٍ أنه للعوض لا غير لكونهِ في يغزٍ، ويرمٍ، وأقضٍ، وما أشبه ذلك في المؤنث . وأما جوارٍ في حال الجمع فلما نقص البناء، وصار كغزالٍ على بناء المُفْرَدِ عُوِّض من الياء التنوينُ وصار كأنه للتمَكُّنِ، دليل كونه كذلك قولهم: جَنَدِلٌ، وذَلَذِلٌ فلما نقص

---

(١) ، (٤) الكتاب (٣/٣١٠) .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى (١/٥٨) . وانظر (ص ٣٤٧) مما تقدم .

(٣) الكتاب (٣/٣٠٨) .

(٥) الكتاب (٣/٣١١) .

البناء وزال بناء الجمع عُوِّض التنوينُ من المحذوف وصار كأنه للتمكّن، ووجب لهذا الجمع حذف الياء من غير سكون تجتمع معه كما حذفت في قاض للساكنين، لأنه جمع والجمع أثقل من المفرد، والمعتل أثقل من الصحيح، فهو في نهاية الثقل، فحذفت الحركة في قاض، وحُذِفت الياء لحركتها في الجمع لأنه أثقل منه.

وحكمه عند أبي الحسن[١] من حيث كان جمعاً تنتهي إليه الجموع، ووقعت في آخره الياء خففوه فنقص عن مثال مفاعل فدخل التنوين كما يدخل جنادل إذا حُذِفت الألف فهو عنده تنوينُ تَمكُّنٍ .

وحكمه عند أبي العباس[٢] حكم قاض غيرَ أنه حذفَ الياءَ لكونِ التنوين عنده في النيةِ، وليس بشيءٍ مما ذكرنا .

والتنوينُ عند أبي إسحاق[٣] الزجاج عوضٌ من الحركة، ويلزمُه ذلكَ في كلِّ موضعٍ تُحذف منه الحركة .

وقوله[٤] : "وذلك أنهم حذفوا الياء، فصار التنوينُ عِوَضاً" . هذا نص بأنه حُذِفَ قبل التنوين .

وقوله[٥] : "ثمانٍ" هي من بابِ يمانٍ وشآمٍ، وليست الثمانيةُ من باب الكراهيةِ لإخراجهم الهاءَ مِنْهَا، فلو لم يكُن منسوباً لكان للجمع المتناهي نظير في الآحاد، فإنما هو منسوبٌ . وقد تقدم[٦] ذكرها وشبَّهَهَا بهما في التصغير .

---

(١) انظر ما ينصرف (ص ١١٢) .

(٢) المقتضب (١٤٣/١)، ما ينصرف (ص ١١٢)، النكت (٨٧٣/٢)، شرح الكافية للرضى (٥٨/١) .

(٣) ما ينصرف (ص ١١٥) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣٠٨/٣) .

(٦) انظر كلام الشارح عنه في (ص ٢٥٥) مما تقدم .

وأما عَرْقٍ وأَدْلٍ(١) فأصلهما الضم والواو، وقد تبين أنه ليس من كلامهم اسمٌ آخره واو وقبلها حركة، فإذا أدَّى إليه قياسٌ رُفِض، فقلبت الواو ياءً، والضمةُ كسرةً، لأن الاستثقالَ إنما وقعَ بالآخِرِ، ويقول أيضاً(٢) : لما أرادُوا قلبَ الواوِ قلبُوا الضمة كسرةً فانقلبت الواو ياءً، ثم اعتلالَ قاضٍ في أحواله الثلاثة تقول في الرفع والخفض : أدلٍ وفي النصب / : رأيت أَدْلِياً وقول الراجز(٣) : ١٠٥

حتَّى تَفُضِّي عَرْقِيَ الدُّلِيِّ

شاهده فيه : قلبُ الواو ياء ونصبها مع كسر ما قبلها وتُفَضِّي تكْسِرى، أي : لا تَدْأَبِيْ في سَقْيِ الإبل حتى تَكْسري عَرَاقِيَ الدِّلاء والدِّلِيُّ : جمع دَلْو، بضم الدال وكسرها، وأصله فُعُول وعَرْقِي : جمع عَرْقُوَّةٍ، وبينه وبين واحده الهاء .

وقوله(٤) : "ولو سميت رجلاً بقُيل فيمن ضم القاف"، يريد في لغة من أشم قال : هذا قيلٌ، وخفضَ الياءَ وكسَرَ ما قبلها، لأن الإشمامَ إشارةٌ إلى فُعِل، وقد خلصت الياءُ واستمرَّ القلبُ، والإشمامُ غير مَرْعِيٌّ في الاسم، إنما بابه الفعلُ، ومن لم يُشِمَّ فَعَلَ كذلك، ومن قال : قُولُ، وأخلص الواو قال : هذا قُولٌ فتركَه على حالِه.

وقوله(٥) : "واعلم أن كلَّ ياءٍ أو واوٍ كانت لاماً وكان الحرفُ قبلَها مفتوحاً فإنها مقصورةٌ يُبدل مكانَها الألفُ

---

(١) ، (٢) انظر الكتاب (٣٠٨/٣، ٣٠٩) .

(٣) الشاهد مجهول القائل ويروى تَقُضِّي بالقاف أيضاً والقض مثل الفض .

وانظر : الكتاب (٣٠٩/٣) وحاشيتها، النكت (٨٧٥/٢)، المقتضب (١٨٨/١)، الخصائص (٢٣٥/١)، المنصف (١٢٠/٢، ٧٠/٣)، ابن يعيش (١٠٨/١٠)، اللسان (عرق) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣٠٩/٣) .

ولا تحذف في الوقف وحالُها في التنوينِ وتركِ التنوينِ بمنزلةِ ما كان غيرَ معتلٍ إلا أن الألف تُحذَفُ لسكون ويُتِمُّون الأسماء في الوقف" . هذا الموضع الذي فسره أبو علي(١) على اختيارِهِ واستشهد به .

وقول سيبويه(٢) : "ولا تُحذَف في الوقف" إنما يريد غير المنون لأن الألف ليس معها ما يحذفها فهي ثابتة في الوصل والوقف، لما عوضت من الياء والواو في الوصل ثبتت في الوقف ولم تحذف فترد الياء والواو . ثم لما تكلم على لحاق التنوين قال(٣) : "إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين"، ثم قال(٤) : "ويُتِمُّون الأسماء في الوقف" . أي : يحذفون التنوينَ في الوقف في جميع الأحوال إذ كان التنوين تبدل منه الألف فرد الألف أولى .

قال الأستاذ أبو بكر : هذا نصٌّ أن الوقْفَ في مثل هذا على الحرف المحذوف في الأصل لدخول التنوين فإذا لم يثبت كان رَدُّ الحرفِ أحسنَ من البدل .

وقد أشار إلى(٥) ذلك في باب تسميةِ الحروف عند ذكره تثقيل لوْ . ولم يذكر سيبويه في هذا الباب التتميمَ لكلمةٍ بألفِ التنوين كما زعم أبو علي(٦) في الباب بحرف العلة الذي في آخر الكلمة .

وقوله(٧) : "ومَعَايا" جمع مِعًى، كمِدْرًى ومَدَارى وأصله مَفَاعِل فَغُيِّر فَفُتِحَ العينُ فانقلبت اللامُ ألفاً فقالوا : مَعَايَا .

---

(١) ، (٦) انظر ما سبق (ص ٣٥٩) فما بعدها .

(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٠٩/٣) .

(٥) الكتاب (٢٦٢/٣) .

(٧) الكتاب (٣١٠/٣) .

ويريد بقوله[1] : وقد أُتمَّ أنه لما لم تُحذف لامُهُ لم يلحقه تنوينٌ، عوضاً من شيءٍ، وكلامُه علي التنوينِ[2] في "قاضٍ" اسمَ امرأة مبيِّنٌ لجميع التنوينِ فيما لا ينصرف من الباب، وقد بُيِّن[3] .

وأُدْل[4] اسمَ رجلٍ غيرُ مصروفٍ، وهو أَفْعُل والهمزةُ في أوله تُحرزُ الوزنَ الغالب كما أحرزت الياءُ في يَغْزٍ بناءَ الفعل وإنْ كان محذوفاً . وكذلك يَضَع اسمَ رجلٍ غيرُ مصروفٍ، وإن كان محذوفاً لأن الياء في أوله أحرزتِ البناءَ، فالتنوين في جميع ذلك عِوضٌ من الياء المحذوفة، ولم يُعَوَّضْ في يَضَع شيءٌ لأن الحذفَ ليس في اللامِ، ولما كان المحذوفُ منوياً مراعًى معاقَباً بالتنوين أَذِنَ حذفُ التنوينِ بمعاقَبَتِهِ له، فلو حذف في "جوارٍ" التنوينُ اسماً لأعدت الاسمَ إلى تتميمِ مفاعِلَ كما فعل يونُس في اسم المؤنَّث، والدليل على أنَّ هذا الحذف مَرْعِيٌّ إبقاءُ حركةِ ما قبلَه على حالِهَا وتتميمُه في النصبِ، ولذلك دخلَ التنوينُ عِوَضاً لأنه لا يدخل إلا لِمَا نُوى، وهذا الموضعُ من كلامِهِ نصٌّ على أنَّ العَرَبَ حذفت ما كان من هذا قبلَهُ كسرة في غير موضعِ التنوينِ ليجعلوه عوضاً، ولم يُفعَل ذلك بالألف، ألا ترى إلى قولهم[5] صَحَارى، ومَدَارى، وما امتنع صرفُه من جهة اللفظ حُمِل على حُكْمِه، ونصه أن العرب تعوِّض التنوين في غير موضعه في الجرِّ والرفع للعوض لا للتَمكُّنِ قطْ . ألا ترى أن يغزيَ[6] اسمَ رجلٍ كيضعَ أعنى غيرَ مصروف، وأمَا أُعيمٍ[7] فمنونٌ في التسمية وغيرها

(١) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣/٣١٠) .

(٢) ، (٤) الكتاب (٣/٣١١) .

(٣) انظر ما سبق (ص ٣٦١) .

(٦) الكتاب (٣/٣١٦) .

وهو كأُحَيْمر في تَرْك الصرفِ للعلمية والوزن والصِّفَةِ والوزنِ، لأنهما على وزن أُهينم وأُبيطر فالتنوين في أُعَيْمٍ عوض .

وقول[1] يونس : إنما هو في المعارفِ وقد نص عليه وحملَه على الشعر .

وقول الفارسي[2] : كلُّ ما أجازفيه الخليلُ التنوينَ / فهو محمولٌ على جوارٍ. ١٠٦

وقول المنخل[3] :

أبِيْتُ على مَعَاريَ واضِحَاتٍ بِهِن مُلَوَّبٌ كَدَم العِبَاط

شاهده فيه : تتميم معاريَ في حال الجرِ ضرورةً . وهي في هذا الموضع جمع مِعْرى وهو الفراش، وواضحاتٌ : بيضٌ . ويروى فاخراتٌ . والمُلَوَّب : الذي جُعِل فيه المَلاَب وهو ضربٌ من الطيب والعِباطُ : جَمْعُ عَبِيطٍ وعبيطةٍ وهي مانُحِر لغير عِلَةٍ من الابل ودَمُها شدِيدةُ الحُمْرَةِ، وقبله[4] :

فَحُورٍ قد لَهَوتُ بِهِنَّ وحْدى نَوَاعِمَ في المُرُوطِ وفي الرِّيَاطِ
لهوتُ بِهِنَّ إذْ مَلَعِي مَلِيحٌ وإذْ أنا فِي المَخِيلَةِ والشِّطَاطِ

وقول الفرزدق[5] :

فلو كانَ عبدُ اللّه مولىً هجوتُه ولكنَّ عبدَ اللّه مولَى مواليا

---

(١) الكتاب (٣١٢/٣) .

(٢) التعليقة .

(٣) الكتاب (٣١٢/٣، ٣١٣)، شرح أشعار الهذليين (١٢٩٨/٣)، تحصيل عين الذهب (٥٨/٢)، السيرافي (١٣٦/٤)، الخصائص (٣٣٤/١، ٦١/٣)، المنصف (٦٧/٢، ٧٥).

(٤) شرح أشعار الهذليين (١٢٩٧/٣) وفيه : ملقى أي : لين كلامى .

(٥) لم أجده في ديوانه، وانظر : الكتاب (٣١٣/٣)، تحصيل عين الذهب (٥٨/٢)، النكت (٨٧٦/٢)، ابن السيرافي (٣١١/٢)، ما ينصرف (ص ١١٤)، الخزانة (٢٣٥/١، ١٤٥/٥) .

شاهده فيه : إجراء المعتل مُجرى الصحيح لاحتياجهم إلى تحريكـه. يهجو عبدَ اللّه بن أبي اسحاق لأنه كان يُلَحِّنُه .

وقول(١) ابن قيسٍ الرقيات ـ ويقال : ابن قيسِ الرقيات على الإضافة، كان يُلقَّب بالرُّقيات لكثرة من صَحِب ممَّن اسمُها رُقيَّة، وكان مرةً يضاف إليهن وتحتمل الإضافة وجهين : أن تكون على حكمِ الإضافةِ المعلومةِ، أو على حُكْمِ إضافَةِ الاسمِ إلى اللَّقَبِ كقيسِ قُفَّةٍ، وثابتِ قُطْنَةَ ـ :

لا باركَ اللّهُ في الغَوانِيِ هل يُصبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وقول جرير(٢) :

ويوماً يوافِينَ الهوَى غَيْرَ ماضِيٍ

ويوما تَرى منهن غُولاً تَغَوَّلُ

شاهده فيه : خفض ماضيٍ وتنوينُه ضرورةً، يريد أنه يأتيه الهوى منهن فلا يصبو لهن، ويوما يهجرن فَيُذْهِبن لذَّةَ الصِّبا واللَّهو . ويقال : غَالته داهيةٌ تَغُوله، إذا نابَتْه نَائِبَةٌ تُهلِكه، وأشار بقوله : فقال : "ألا تراهم كيف جرُّوا حينَ اضطروا"(٣) إلى الخليل ـ رحمه اللّه ـ .

وإنشادُ يونس(٤) :

قد عَجِبَتْ مِنّي ومن يُعَيْلِيَا لَمَّا رأَتْني خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا

---

(١) ديوانه (ص ٣)، الكتاب (٣١٣/٣)، تحصيل عين الذهب (٥٩/٢)، السيرافي (١٣٧/٤)، المقتضب (٣٥٤/٣)، المحتسب (١١١/١)، المنصف (٦٧/٢)، الأمالي الشجرية (٢٢٦/٢)، المغني (١٨٢/١)، شرح شواهده (ص ٢١١)، اللسان (غنى) .

(٢) ديوانه (١٤٠/١)، الكتاب (٣١٤/٣)، تحصيل عين الذهب (٥٩/٢)، السيرافي (١٣٧/٤)، النكت (٨٧٦/٢)، الأمالي الشجرية (٨٦/٢)، الخصائص (٣٥٤/٣)، إرتشاف الضرب (٣٧٩/٣)، الأشموني (١١١/١) .

(٣) الكتاب (٣١٤/٣) .

(٤) نسب للفرزدق ولم يرد في ديوانه وقد يستشهد به غير منسوب لقائل، وانظر : الكتاب (٣١٤/٣)، النكت (٨٧٧/٢)، تحصيل عين الذهب (٥٩/٢)، السيرافي (١٣٧/٤)، ما ينصرف (ص ١١٤)، المنصف (٦٨/٢، ٧٩)، الخصائص (٦/١)، اللسان (علا) (قلا) .

شاهده فيه : إجراء يُعَيْلِي مُجرى الصحيح حين اضطُرَّ وهو تصغير يَعْلى.
والمقلولى : المتَقلّب على فراشه حُزْناً . وقول الآخر(١) :

سماءُ الاِلهِ فوقَ سبعِ سمائيا

ورواه ابن السراج(٢) : فوق ست .

شاهده فيه : إجراء سمائيا مُجرَى مَساجِدَ، وجمع فَعَالا على فعائِل وتركَهُ على لفظه لم يغيره إلى فَعالَى كخطايا وقياس جمعِها سماوات، وهو المستعمل، فكأنه كسَّر سماءة وقد يكون تكسير سماء من حيث كانت مؤنثةً، أجراها مُجْرى مادخلته التاء كشَمَالٍ وأشْمُلٍ وشَمَائِلَ ورِسَالة ورسائِلَ وقَدُوم وقُدُم وقدائِم وقَلُوص وقُلُص وقلائِصَ . وقد ذكر السَّماوة(٣) عند ذكره بياءين، وصدره :

له مارأَتْ عينُ البَصِير وفوقَهُ   سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سمائيا

وقبله(٤) :

فإنْ يكُ شيءٌ خالداً أو مُعَمَّراً   تأمَّلْ تَجدْ مِن فَوقِه اللَّهَ باقِيا

وهو لأُمَيَّةَ بنِ الصَلت، ارتفع سماءُ الإلهِ بالابتداء، والخبر ما بعده، وقال بعضهم : أراد وفوق ما رأت عينُ البصير

(١) ديوانه أمية بن أبي الصلت (ص ٨٨)، وانظر: الكتاب (٣/٣١٥)، تحصيل عين الذهب (٢/٥٩)، السيرافي (٤/١٣٧)، ما ينصرف (ص ١١٥)، المنصف (٢/٦٦، ٦٨)، الخصائص (١/٢١١ – ٢١٢، ٢/٣٤٨)، المخصص (٩/٣)، اللسان (سما)، الخزانة (١/٢٤٤) .

(٢) روايته في : الأصول (٣/٣٤١، ٤٤٥) سبع سمائيا ولم يرد في الموجز ولعل في هذا دليلاً على أن ابن خروف اطلع على شرح ابن السراج للكتاب وقد أشار كل من السيرافي والرماني إلى اختلاف النسخ التي كانت بين يديه من الكتاب، وانظر دراسة الدكتور الفتلي بمقدمة الأصول (١/١٨)، وشرح السيرافي (٥/٥٩)، والمجلد الخامس ٥٦ من شرح الرماني .

(٣) سيبويه : قال جرير :

إذا هبطن سماويا موارده   من نحو دومة خبت قل تعريسي

الشاهد فيه : سماوى ونسبته إلى السماوه . وانظر الكتاب (٣/٣٤٩، ٣٥٠) .

(٤) رواية الديوان : وإن كان شيء خالداً .

سماء الإله . وهو ممكن، وقول قيس بن زهير[١] :

أَلَـم يـأتيـكَ والأَنْبـاءِ تَنْـمِـي ... بمـا لاقـت لَبُـون بَنِـي زيـاد

شاهده فيه : إجراء المعتل مُجرى الصحيح فجزمُـه مـن الأصـل . والبـاء دخلت على الفاعل، وفيه معنى التعجب . ويجوز أن تضمر الفاعل لدلالة المعنى عليه كأنه قال : ألم يأتك الخبر بكذا . وليست بلغةٍ كما ذكر الزجاجي[٢] وغيره، بـل فعلـه ضرورةً، وهذا قول سيبويه . وقول الكميت[٣] :

خريـعُ دَاوَدِيَ في مَـلْعَـبٍ ... تـأزَّرُ طـوراً وتُـلْـقِي الإِزَارَا

شاهده فيه : إجراء دَاودِيَ مُجرى الصحيـح . والخَريـعُ : اللّيِّنـة المَعَـاطفِ. والدوادى : جمع دَوْدَاةٍ وهي موضعُ تسلق الصِّبيان في لَعِبهم . يقول : لصِغرها لا تُبالى كيف تمشَى فهي تأتَزِرُ مرةً وتُلقى إزارَهَا أخرى، وقولَ الشاعر[٤] :

لا مَهْلَ حتى تلحِقى بِعَنْسِ ... أهلِ الرياطِ البيضِ والقَلَنْسِي

شاهده فيه : تغيير القلنسي من الواو إلى الياء كما تقدم، لوقوع الواو طرفاً في الأسماء بعد ضمة، والرياطُ : جمع رَيْطَة وهي / المُلاءَة . يقول لناقته : لا أرفُـقُ بـكِ ١٠٧
في السَّيرِ حتى تلحَقِي بهؤلاءِ القوم من مَذْحِج قبيلةٍ باليمنِ وهم "عَنْسٌ"، ومنهم الـذي تنبأ باليمن .

---

(١) الكتاب (٣/٣١٥ ـ ٣١٦)، تحصيل عين الذهب (٢/٥٩)، السيرافي (٤/١٣٧)، معاني الفراء (٢/٢٨٨)، المحتسب (١/٦٧)، سر الصناعة (٢/٦٣١)، الأمالي الشجرية (١/٨٤ ـ ٨٥)، ارتشاف الضرب (٢/٤٣١) .

(٢) الإيضاح في علل النحو (ص ١٠٤) وحاشيتها رقم ٢ .

(٣) ديوانه(١/١٠٩)، الكتاب(٣/٣١٦)، تحصيل عين الذهب(٢/٦٠)، السيرافي(٤/١٣٧)، ما ينصرف(ص ١١٤)، المنصف(٢/٦٨)، الخصائص(١/٣٣٤)، اللسان (دوا) .

(٤) الكتاب (٣/٣١٧)، وحاشيتها رقم ٣، تحصيل عين الذهب (٢/٦٠)، السيرافي (٤/١٣٧)، ما ينصرف (ص ١١٤)، المنصف (٢/١٢٠، ٣/٧٠)، الخصائص (١/٢٣٥)، ابن يعيش (١٠/١٠٧)، اللسان (قلس)، (عنس) .

وكل ما ذكر بعدُ فهو تسميةٌ بالكلمات لا بالحروف، ولذلك رُدَّ من الأصل لأنه اضطُرَّ إلى نقص البناء بالزيادة فزيادة الأَصْلِيِّ أولى، فإذا سُمِّى بإرْمِه[1] فقد استُوفِيَتْ حروفُ الكلمة فتُقْطَعُ الهمزةُ وتُعْرَبُ وتُمْنَعُ الصرفَ في المعرفة، غير أنك تَحذِفُ الياء، وتُعَوِّض التنوينَ في المعرفةِ، وفي النكرةِ تَحذفُ الياءَ للساكنين لصرفه، وتَنقُلُ التنوينَ إلى الميم، لأنَّك تصرفُ في النكرةِ وتحذفُ الهاءَ، ولو أثبتَّ الهاءَ لحَكَيْتَ لأنك سَمَّيْتَ بفِعْلٍ وحرفٍ، كما أنَّك لو نويْتَ الفاعلَ فيه لحكيْتَ لأنَّك سمَّيْتَ بجُمْلَةٍ.

وقوله[2] : "وتنوَّن في قول الخليل" . يريد : ولا تنون في قول يونُسَ وتقول في نصب المعرفة : رأيت إرمىَ وإرمياً آخر، في النكرة في القولين، فإذا سميت رجلاً بعِه[3] حذفت الهاء أيضاً لئلا تلزمَكَ الحكايةُ فيبقى حرفٌ واحد، فتردُّ اللام من الكلمة لأنك إنما سميت بالكلمة وهي فِعْلُ الأمر والذي حُذِفَت اللام له قد زال، فيصير "عِى" وهذا لا سبيل إليه لِمَا يلزم من حذف الياءِ ونقل التنوين إلى حرف الأول فيبقى حرفٌ واحدٌ مُنَوَّن، فلم يكن بُدٌّ من رَدِّ الواو التي هي فاءُ الكلمة وكان ردُها أولى من زيادةِ حرف من جنس الياء ، ثم حَرَّكوها بالفتح لأنك لم تُرِد أن تردَّ إلى الأصل لئلا يُرجَعَ إلى الاستثقالِ الذي فرُّوا منه، ومع هذا أَنَّ العرب لم تقل قط في الأمر منه إيعِ على الأصل، وإذْ كانوا لم يقولوا أُومُر فهذا أحرى، فلما لم يُنطق بالأصل من هذا لم يُرَدَّ في التسمية إليه، فحركوا الواو إشعاراً بأنهم لم يريدواالأصل إذ أعوزَهم، وفيه إشارة إلى ما فعلوا في

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣١٧/٣) .

(٣) الكتاب (٣١٨/٣) .

النسبِ إلى غد ودَمٍ تركوا الدّال والمِيم متحركتين، ولم يردوا إلى الأصل من السكون، وكذلك فعلوا في شِيَة[1] في النسب فقالوا فيها : وشَوِيٌّ ردوا الواو ولم يسكّنوا الشينَ لأنهم لم يريدوا الأصل، فدلوا على ذلك بإبقاء الشين متحركةً ولو أسكنوا الشينَ لكان النسبُ إلى وِشْيةٍ لا إلى شِيَةٍ .

وحكم التسمية بِرَه[2] حكم عِه[3]، لأنهم لم يقولوا في الأمر : إِرأَ فيُرَدُّ إليه.

وأبو الحسن، وغيره يَرُدُّه إلى الأَصلِ في رَه فيقول : (إِرأَى) ولا يصرف في التعريفِ، والألف لا تُحْذَف، فيعوض منها كما تقدم وينصرف في التنكيرِ عندهم، وأكثر الناس على قول سيبويهِ يردون الهمزةَ والألفَ لأن الذي قد حُذِفَت له قد زال ويصرفون، لأنه ليس بلفظ الأمرِ فلا عِلَّةَ فيه . وهو الصواب، وقد أجمعوا على وَعٍ ولم يقولوا في التسمية إِيعى كما قالوا إِرأَى ويلزمهم ذلك .

وقوله[4] : "لأنك لا تدع ما هو مِنهُ وتُلحِقُ به ما ليسَ منه"، ويلزم على هذا في التسمية بِذَا ذائِي، أو ذيّ ولا تقلب همزة الوصل(*) لأن الأصل الياء، وقد تقدم من قوله[5] : "ذاء" وإنما أبقيت إظهاراً للتضعيف في ألبُبٍ بعد التسمية لأنك نقلته من اسم إلى اسم فبقي الإظهار على ما كان ولم يُغيرَّ، ويُغَيَّرُ الفعل بعد التسميةِ كما تُغَيَّرُ همزة الوصل إذا نَقَلت الفعلَ إلى الاسمِ، ولا تُغَيِّرْهَا إذا نَقَلْتَ اسماً فيه همزةُ وصلٍ إلى التسميةِ، لو سميت بامرئٍ وابنٍ واستخراج لأبقيتَ الهمزةَ وصلاً .

---

(١) الكتاب (٣/٣٦٩) .

(٢) الكتاب (٣/٣١٨) .

(٣) انظر السيرافي (٤/١٣٧ ـ ١٣٨) .

(٤) الكتاب (٣/٣١٨) .

(*) لعلها الأصل.

(٥) انظر (ص ٣١٨) مما سبق .

باب إرادةِ اللّفظِ بالحرفِ الواحد(١)

غَرَضُهُ في هذا الباب التسميةُ بحرفٍ متحرك أو ساكن لا مِنْ كلمة بعينها، ومثّل بالباء من اضرب، وضَربَ(٢) لأنه لم يمكنه النطق بحرف وحدَه، ولو أراد التسمية بحرفٍ من كلمة معينةٍ لردَّ من الكلمة، كما توهَّموا عليه في هذا الموضع، وسيُبيَّن جميعُ ذلك، وإنما أراد بحرف لا من كلمة فليس للحرف شيء يتصل به، ولا فرق بين الباء من ذهَبَ وركِبَ وضَرَب إذا أراد الحرف وحدَه، فإن أراده من الكلمة كان حكمُ ذهبَ غيرَ حكمِ رَكِبَ وضرَبَ لأنك هنا / تَرُدُّ من ١٠٨
الكلِمة وهناك ليس ثَمَّ ما تَرُدُّ، لأنك سميت بحرف مُفْرَدٍ كواوِ العطف، ولامِ الجر ونحوِهما، وسؤالُ الخليل(٣) إنما كان عن النطق بالحرفِ على ما هو(٤) عليه من حركةٍ أو سُكُونٍ وأجابُوه بالحرف إذا تُهُجِّي أو سُمِّي به .

وقد قال في باب تسمية الحروف(٥) : "واعلم أن هذه الحروفَ إذا تُهُجِّيَتْ مقصورةٌ، لأنها ليست بأسماءٍ وإنما جاءت في التَهَجِّي على الوقف، يدلك على ذلك أن الدالَ والصادَ موقوفةُ الأواخرِ" . وحكَى عن الخليل أنه كان يقول(٦) : حالُها في الهجاء حالُها في المعجَمِ والمُقَطَّعِ يَقِفُها، وإن أدرجها تركها على حالِها. وإنما قال : إنما جئتم بالاسم لقولهم(٧): كاف فنطقوا باسم حرف الهجاء وسكَّنوا في الوصل والوقف، ولو قالوا : كَا لكان ما أراد غير أن الألف بدلٌ من هاءِ الوقف، والأصل كَهْ،

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣/٣٢٠) .

(٤) في الأصل من زائدة بعد قوله : هو .

(٥) الكتاب (٣/٢٦٥) .

(٦) الكتاب (٣/٢٦٦) .

(٧) في الأصل : والقطع .

فلو قالوا : "بَا" لاحتمَلَ أن يُرِيدُوا "بَه" ويبدلوا من الهاء الألف في الوقف فيكونوا قد نطقُوا بالحرف الذي سأل عنه واحتَمَلَ أيضاً أن يُرِيدوا الاسم ككاف وقد تُجْرى مُجْرى الأصواتِ فتُجعل اسماً مثلها .

قال المبرد في شرحِه : إنما تكلمتم باسم الحرفِ وكون الألف هنا في الوقف بمنزلة الهاء قليل نحو "أنا" و"حَيَّهَلاَ" وإنما موضِعُهَا الترنم في الفواصل والقوافي.

وزادوا الألف أيضاً في قولهم : "ألاَتَا"، و"بَلَى فَا" كالعوض من المحذوفِ ووقف عليها كما قال الراجز(١) :

بالخيرِ خيراتٍ وإنْ شَراً فَا ولا يُرِيد الشَّر إلاَّ أَنْ تَا

أبدلِ الألف مما حذف ووقف عليها، وبعضهم يرويه :

... ... وإن شرفآ ولا يريد الشر إلا أن تشآ

أراد : وإن أراد شرا فأنا أريده وأكملَ الكلمةَ الثانية، وبالخير متعلق بفعل مُضْمَرٍ، كأنه قال : أجازيك بالخير خيراتٍ، وزاد الألف في الأول كما زادها الثاني في الرواية الثانية .

وقوله(٢) : إلا أن تَشَا صوابه : تَشَائي، لأنه يخاطب امرأةً وكانت قالت له:

قطَّعَكَ اللَّـهُ المليكُ قِطَعَا فوقَ الثُّمَام قِصَراً مُوضَّعا

تاللَّـهِ ما عدَّيتَ إلا رُبَعَا جمعتُ فيهِ مَهْرَ بِنْتِي أجْمَعَا

فأجابَها :

---

(١) للقيم بن أوس و قيل : لحكيم بن معية التميمي .
وانظر : الكتاب (٣٢١/٣) وحاشيتها رقم ٢، تحصيل عين الذهب (٦٢/٢)، الكامل (ص ٢٣٦)، ما ينصرف (ص ١١٩)، سر الصناعة (ص ٢٣٦)، اللسان (معى)، شرح شواهد الشافية (٢٦٨/٤) .

(٢) الكتاب (٣٢١/٣) .

إنْ شئتِ أشرفْنَا كِلانَا فدعَا   اللَّهَ جَهْرا ربَّهُ فأَسْمَعَا

بالخيرِ خيراتٍ وإن شراً فَآ   ولا أُريدُ الشر إلاّ أنْ تَشَا

وهو جواب لشعرِها المتقدم لما ذكرنا، وجعل الألف عِوَضاً من القافية، هكذا حكى أبو زيد في نوادره[1] وقدَّره هذا التقدير . وقولها : ما عدَّيتَ إلا رُبَعاً . أي: ما سُقْت لَنا إلا رُبَعاً من مهر ابنتي .

وقال [ابن] السيرافي[2] : من روى :

إن شراً فا ولا أريد الشر إلا أن تا

بغير همز فقد غَلِطَ، لأن هذه الأبيات من مشطور الرَّجز وهو :

مستَفْعِلُن مستَفْعِلُن مستَفْعِلُن

وجعل الهمزة مكان العين في تآ، لأنها بإزاء العين في دعا[3] كما قالوا: "حدِّث حديثين امرأة، فإن أبَتْ فأَرْبَعة"[4]، وأنشد الربعي[5] في القوافي له بعد إنشاده البيتين الأولين:

قَدْ وعَدتْني أمُّ عمرو أنْ تا   تمشطَ رأسِي وتُفَلِّيني وَا[6]

قال : يريدُ وتفعلَ فقال : وا، وأجاز في قوله : "أن تا" أن تكون الألف للوقف وأجاز أن تكون أصلاً على تقدير "أن تأتي" كما قال الثاني : أنْ تَشَا فحذف الهمزة وأبقى الألف .

ومن قوله[7] : "وقال بعضهم : الأول ... إلى قوله : وهذا خلاف قول سيبويه ليس من كلامه، ومذهبه مذكورا بعد هذا،

---

(١) النوادر (ص ٣٨٦ - ٣٨٧) .

(٢) شرح أبيات سيبويه (٣٢٠/٢، ٣٢١) .

(٣) انظر شرح شواهد الشافية (٢٦٩/٤) .

(٤) يضرب مثلاً في سوء السمع والإجابة، وانظر أمثال أبي عبيد (ص٥٤)، فصل المقال للبكري (ص ٥٠)، وفي أصل الشرح حديثي والمثبت عن كتب الأمثال ويروى فاربع أي: أمسك .

(٥) هو علي بن عيسى الربعي . ترجمته في معجم الأدباء (٧٨/١٤) فما بعدها .

(٦) لحكيم بن معية التميمي، وانظر الموشح (ص ٢٥)، الخصائص (٢٩١/١)، اللسان (فلا).

(٧) يشير إلى حاشية دخلت ستأتي ملخصه بعبارة الشارح في نص الكتاب وهو قول بعضهم الأول، وانظر (٣٢١/٣) وحاشيتها ٥، والسيرافي على سيبويه (١٣٩/٤) .

وكان من حق هذين المُخَالِفَيْنِ أن يكونَ كُلُّ واحدٍ منهُما بعدَ كلامِ سيبويهِ، وكلاهُما فاسد .

قال أبو العباس : المازني يقول : "ربٌ"(١) ثم رجع عنه إلى "ضَرَبٌ" فرد جميع الحروف، وهو الصواب .

وأبو الحسن يقول : ضَبٌ، لأنه رأى العين أكثر اعتلالاً، وربٌ أقيس من ضَبٍ لأنه صار اسماً وحذف العين فيها قليل كمُذْوسَةْ .

ومذهب سيبويه والخليل إذا سميا بحرف من كلمة معينة أن يَرُدَّا جميع حروف الكلمة كما فعلوا في عِهْ(٢) ورَهْ(٣) وما أشبه ذلك، وإذا سَمَّيا بحرفٍ متحرك أو ساكن من غير كلمةٍ مُعَيَّنَةٍ أنْ يزيدَا عليه من جنس حركته ثم يضعِّفَا كما فَعَلا في
١٠٩ واو العطف وباءِ / الجر وهذا هو الذي أراد سيبويه بقوله(٤): "فإن جعلتَ هذه المتحرِّكة اسماً حذفت الهاءَ كما حذفتَها من عِهْ"، فإنما كلامه على التَّسمية بهذه الحروف التي سأل الخليلُ أصحابَه عن النطق بها فلمَّا استقرت كلماتٍ مَلْفُوظاً بها تكلم على التسميةِ بها، ألا ترى إلى قوله(٥) : فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذفت الهاء كما حذفتها من عِه حين جعلتها اسماً" فقد تبين أنها خلافُها في الحكم، فعلم أن المعنى فيها مختلِف لأنه سَمَّى من هذه بالحرف وحده ومن هذه بالكلمة كلها لأنَّ النطق بالحرف ليس كالنطقِ بالكلمة، لأنك في الكلمةِ تردُّ إليها أصلاً إذا اضطُررْتَ إلى ذلك ولا ترد إلى الحرف شيئاً ولكنك تَزِيدُ، فلما بَيَّنَ لهم النطقَ بالحرفِ تكلَّم على التسميةِ بذلك الذي لفظوا

(١) المقتضب (١/١٧١، ١٧٢)، ما ينصرف (ص ١٢٠)، الانتصار (ص ٢٤٢) .
(٢) ، (٣) الكتاب (٣/٣١٨)، وانظر (ص ٣٧٠ - ٣٧١) مما سبق .
(٤)، (٥) الكتاب (٣/٣٢١ - ٣٢٢) .

به فلا يجوز غير ما ذكرا رحمهما الله، فليست التسمية بالحرف المتحرك من الكلمة كالتسمية بها كلّها وإن لم يبق في اللفظ منها إلا حرف واحد، ولذلك رد في عِه إلى الأصل وزاد هنا مع غيره وقد بين آخر[1] الباب أنه يزيد من جنس حركة المسمى به .

وقوله[2] : "فإن جعلت أي اسماً ثقّلته بياء أخرى، واكتفيت بها حتى يصير اسما بمنزلة ابن واسم تشبيهه بابن واسم يدل على أنه يريد ياء المتكلم دخلت عليها همزة الوصل ولو سميت "باى" التي في القسم لبقيت الهمزة قطعاً و لم تشبه بأينَ .

وقوله[3] : "فإنما حكيت بها الحروف" أي أسماء الحروف وقد تقدم أول الباب أنها أسماء . ويريد بقوله[4] : "حكيت بها الحروف" أصوات الحروف فجعلتها أسماء للأصوات وإن شئت أسماء للكلمات فمددت وإن شئت حكيت و لم تمد وقد تقدم في التغيير الذي ذكر في قوله[5] : و لم يسلم الصوت وهذا بمنزلة ما وقع في كتاب الله تعالى من القصص عن العجم بكلام العرب مغيراً من لفظ العجم و لم تأت القصص عن العجم بكلام العرب مغيرا من لفظ العجم و لم تأت القصص بلفظها و لم ينطق أكثر الأنبياء بكلام العرب ولا أكثر الأمم، وإنما حكيت أقوالهم بلفظ العرب وإن شئت قلت : لما لزم هذه الكلمات الفصل في الهجاء حين احتاجوا إليه جعلوا لها أبنية تحتمل ذلك كما فعلوا في المنفصل والمتصل .

وقوله[6] : "ولو سميت رجلاً بـ "إب" " يريد التسمية بها بعد استقلال النطق بها لا يريد بالباء الساكنة من كلمة معينة،

---

(١) الكتاب (٣/٣٢٥ - ٣٢٦) .

(٢) - (٦) الكتاب (٣/٣٢٣) .

ولذلك قال(١) : باب فلا تقطع الألف لأنك لم تَنْقُلْها من فعلٍ فصارت بمنزلة ابن إذا سُمِّيت به فلا يجوز القطعُ، ولو سميت بالباء من كلمة مُعَيَّنةٍ الباءُ فيها ساكنةٌ لنطقت بجميع حروف الكلمة كما فعلت بالمتحركة، فأما التسميةُ بالحرف الواحدِ الساكنِ من غيرِ كلمة فإنَّك تَزِيدُ في أوّله همزةَ الوصلِ للابتداء بذلك الحرف كما زدت على المتحرك هاء السَّكتِ في آخره للوقف عليه فإذا سُمِّيتَ بقيت همزةُ الوصلِ على حالِها، وردُّ المبرد(٢) عليه فاسدٌ لما ذكرنا .

وكان الأستاذ أبو بكر يرى أن قطع الهمزة هو القياس كما تقدم في الفعل، ولأنه قد تحرك ما بعدها ولا يثبت مع ذلك .

وكان المبرد يقول(٣) : يلزمه أن يقطع الألف في الوصل وإلاَّ نقضَ جميعَ قولِه في أوَّلِ الباب إذا سُمِّيَ رجل بإضرب(٤) .

قال الأستاذ أبو بكر : وقطع الألف هنا ألزم منه في اضرِبْ لأن ألفَ الوصل لا تثبت إذا تحرك ما بعدها، وكله فاسد بما ذكرنا، ولا فرق بين التسمية به وبين التسمية بابن، ولو سميت بالباء الساكنة لا جتلبت إليها همزة الوصل فَيَلْزَمُ بقاؤها على حالها، لأنك اجتلبتها للاسم ولم تنقل فِعلاً إلى اسمٍ فلا وجهَ لقطعها، وذهب بعضهم(٥) إلى منع التسمية به وليس بشيء، وتُحذَفُ الهمزة في الوصلِ استغناءً عنها كما حُذِفَت هاءُ "عِهْ" في الوصل فإذا ابتدأت / قلت: "إبٌ" قد جاء، كما ١١٠

قلت أَلَحْمَرُ قد جاء فَأَثبتَّ الهمزةَ مع الحركةِ لأنها عارضةٌ وهذه حركةُ إعراب لا تثبُت في الوقف فتثبت(٦) على نية الوقف، ثم إذا

---

(١) الكتاب (٣٢٣/٣) .

(٢) ، (٣) المقتضب (١٧١/١)، الانتصار (ص ٢٤٠) .

(٤) الكتاب (١٩٨/٣) .

(٥) انظر : السيرافي (١٤٠/٤) وحاشية ٣ من صفحة الكتاب (٢٣٢ ج٣) .

(٦) أي الهمزة .

وصلت قلت : هذا ابٌ، كما قلت : مَنَ بٌ لكَ فإذا وقفتَ وابتدأتَ لَزِمَكَ ردُّ الهمزةِ كما رددتَ النُّونَ في لَمْ يَكُ في الوقفِ لأنه بَقِيَ من الكلمة حرفٌ واحدٌ ساكنٌ وهو الكاف وحرف المضارِعة ليس من الكلمة، إلاَّ أنه يعترضك هنا ثباتُ الهمزة في الوصل فإن راعيتها وقفت على حرفٍ واحدٍ وسَوَّغَه إيصالُه بما قبلَه، وإن راعيتَ الإخلال به أثبَتَّ الهمزةَ كما تثبت في الشعر في قوله(١) :

إِذَا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّه

وتشبيهه بقولهم : مَنَ بٌ لك في بقائه على حرفٍ واحد والذي ينقل لا ينطق بالهمزة إلا إذا فَصَلَ، كذلك الذي يقول : هذا ابٌ لكَ في الوصل، إذا ابتدأ ردَّ الهمزة وقفَ أوْ لمْ يَقِف، وحُذِفَتِ الهمزةُ في الوصلِ للحرفِ الذي عاقَبَهَا للاستغناء ولا يَحْذِفُها للتحريكِ مخافَةَ الإجحاف . وكان الأستاذ أبو بكر ـ رحمه الله قد رجع عن هذا المذهب ورأى أن الصوابَ بقاؤها على حالها لأنها لم تُنْقَل من فعل فيلزم قطعُها وإنما هي كهمزة ابن حكمها بعد التسمية كحكمها قبلها وهذا بديع .

ويريد بقوله(٢) : "فيبقى حرفان سوى التنوين، إذا حذفت التنوين ويريد بالكينونة(٣) الحدَثَ. أيْ : إذا كان على حرفٍ لا يلزمه في كل موضع .

وقوله(٤) : فإن قلت "تُغَيِّر في الوقف فليس من كلامهم أن يغيروا بناءه عما كان عليه في الوصلِ" . يريد في الأكثر،

---

(١) عجزه :

بنشرٍ وتكثيرِ الوشاةِ قمينُ

وله روايات أخرى وينسب لقيس بن الخطيم ديوانه (ص ١٦٢) ويعزى لجميل بثينة، ديوانه (ص ٢٠٤)، وانظر : نوادر أبي زيد (ص ٥٢٥)، شرح شواهد الشافية (ص ١٨٣)، الكامل (١٧/٢)، اللسان (نثث)، (قمن)، (ثنى)، العيني (٥٦٦/٤) .

(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٢٤/٣) .

لأنهم قد غيَّروا "منْتَا" و"منتَين" في الوقفِ فقالوا : "مَنَهْ" .

وقوله(١) : "فيوافِقُ ماكانَ على حرف" . يريد أن الوقـف يضطرك إلى حـذف التنويـن ولا تصل إلى ذلـك في محله مبتدئـا(٢) لاجتمـاعِ السـكون والحركـةِ في حـرفٍ واحـد وهـذا مستحيل، ولا تقول أردُّ المَحذوف لأجل ذَهَاب التنوين في الوقف لأن الجَيِّدَ الحذفُ في مثـل عَمٍ وقَاضٍ فلم تَرُدَّ بعدَ زوالِ التنوين .

وقوله(٣) : "حدَّثَنَا بذلِكَ يونُسُ عن أبي عمْرو" يريد كونَ الهمزة في ايمُنِ همـزةَ وصـلٍ ودليله ثباتُها في الابتداء وحذفُها في الوصل، وهو دليلٌ قطعي . وهمزة الوصل دخلـت علـى لام التعريف ولزمتها، وصارتا "كَقَدْ" دخلت للتعريـف و لم تُبْنَ الكلمـة عليهـا كمـا لم تـبن على "قد"، ولولا ذلك لم يُوقف عليها كما يوقف على "قد" بزيادة المَدَّة في قوله(٤) : مبتدئـا ألى، ثم يقول : الرجل فَعَل، وفي قوله : [وألْحِقْنَا بَذْلِ](٥) في البيت .

وقوله(٦) : "ومِمَّا يَدُلُّك عَلَى أَنَّ "أَلْ" منفصلة من "الرَّجُل" ولَـمْ يُبْنَ عَلَيْهَـا وأَنَّ الألـفَ واللاَّمَ فيه بمَنْزِلة "قَدْ" يريد أنها منفصلة كانفصال قد لم تُبْن الكلِمةُ عليها وليست في البيـت للتَّذكر . ألا ترى أن علامةَ ذلك المدَّة(٧) .

وحكى أبو الحسن أن العرب يقولون : "قدى" ولا يذكرُون كأنْ ويقولون: قُمِـى، ثـم يقولون : إلى زيد . ويقُولُون : زيدُنِي في المنوَّن(٨) ثم يقولون : في الدار، وأنشدوا :

فخيرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ منكُم ... إذَا الداعى المُثَوِّبُ قَالَ يَالاَ(٩)

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣/٣٢٤) .

(٢) في الأصل : مبتدأ .

(٤) ، (٦) الكتاب (٣/٣٢٥) .

(٥) جزء من بيت شعر سيأتي بتمامه بعد قليل .

(٧) يريد : قدى .

(٨) في الأصل : المؤنث .

(٩) البيت لزهير بن مسعود الضبي، نوادر أبي زيد (ص ١٨٥) وبعده :

و لم تثق العواتـق مـن غيـور ... بغيرتـه وخلـين الحجـالا

وانظـر أيضـاً : الخصـائص (١/٢٧٦)، الزاهـر (١/٢٣٦)، العيـني (١/٥٢٠)، ابـن عقيـل (١/١٦٨)،شرح أبيات مغني اللبيب(٤/٣٢٥، ٣٢٦)،الخزانة (١/٢٧٦)،اللسان(لزم – عتق).

وهو بمنزلةِ قولِ ابنِ هرمة لبعضِ ولد عليٍّ رضي اللّه عنهم(١) :

إني استحيتُك أنْ أقُولَ بحاجتي

فـإذا قـرأْتَ صَحِيفَتِي فَتَفَـهَّمِ

وعلـيكَ عَـهْـدُ اللّهِ إنْ أنْبـأْتـهُ

أهْلَ السَّيَالَةِ إنْ فَعَلْتَ وإنْ لَمِ

وأنشد الفراء(٢) :

[فهلْ إلَى عَيْشٍ بإنْصَافٍ وهَلْ]

قال(٣) : فأفرد الثلاثة، لأنه يريد بها معنى الأول" .

وأدخل أبو الحسن مثلَ هذا في التَّذَكُّـرِ . قـال : وإذا أرادوا التَّذَكُّـر قـالوا: قَدِى، يريدون : قد كان ولا يذكرون كان، وهو كما ذكر لأنه قـد ينصرف لذكره عمَّا عُلِمَ ويُعَوَّض مِنْهُ المَدَّة ولا يجوز أن يقال فِي : قام الرجل : قام ألِى إنما يكون ذلـك في الابتداء بالألف واللام، فإذا أردت السكوت على اللام قلت قـام ألْ ثـم تقـول : الرجل كما فعل في البيت وقائله غيلان(٤) :

دَعْ ذَا وعَجِّل ذَا وألْحِقْنَا بِذَلْ

بِالشَّحمِ إنَّـا قَدْ ملَـلْنَاه بَجَـلْ

شـاهـده فيه : الوقــف على اللام وفصلـها من / الكلمة بعدها، وإنما أراد: ١١١
بذا الشحم ثم كرَّر الحرف مع الألف واللام، وبَجَلْ وبمعنى حَسْب يقال : بَجَلِى ذاكَ. أي : حسْبِى ذاكَ وكافيني وليست للتَّذكُر في البيتِ لعدم المدة .

---

(١) تقدم الاستشهاد بالبيت الثاني وللتخريج انظر ما سبق (ص ١٠) .

(٢) المعاني (٤٢٥/١) وفيه بانصاب .

(٣) المعاني (٤٢٥/١) وفيه فأفرد الثانية .

(٤) نسب لذي الرمة وليس في ديوانه ولا ملحقاته وانظر : الكتاب (٣٢٥/٣)، تحصيل عين الذهب (٦٤/٢)، السيرافي (١٤٠/٤)، النكت (٨٨٠/٢)، المقتضب (٢٢٢/١)، المنصف (٦٦/١)، الخصائص (٢٩١/١)، الخزانة (١٩٨/٧) .

وقوله(١) : "مِنَ الحروف الموصولة" يريد التي تُبنى عليها الكلمة كالهمزةِ والنونِ من انطلق مما يُكَمَّل به بناءُ الكلمة، وإنما يكون ما ذكر من التذكُّر أو الوقوف في المنفصل أو ما كان في نِيَّتِهِ أو في آخر الكلمة نحو قولهم(٢) : هَذَا سَيْفُنى، إذا أردتَ: سيفٌ جيِّد، وقد يكون في الحروفِ المفردات نحوَ ما أنشده الرَّبَعِي(٣) قبل هذا في الباب أنَّه أرادَ الحرفَ الواحد ثم أضربَ عنه .

وقوله(٤) : بمنزلة "هَلْ، وقَدْ، وسَوْفَ" . قال الأستاذ أبو بكر : إنْ شاءَ لم يجعلها مِثْلَهَا لِمَكَانِ تكريرِ العاملِ وتركِ المَدَّةِ، وجَعْلُهَا زائدةً كزيادَتِها في ذلكَ وهو الوجه، وسيأتي التنبيهُ عليها في بابِ الوصل .

وأعاد هنا ذكرَ التسمية بحرفٍ متحرك لا مِنْ كلمة بعَيْنِها كما تَقَدَّم فزادَ عليهِ من جِنْس حركته وضَعَّف . وهذا نصٌّ بجميع الحروفِ مضمومِها ومكسورِها ولم يَقْصِد تلكَ الكلماتِ بأعيانها، وإن سميَّتَ بالكلمة لم تَحذِفْ منها شيئاً لأنَّك لو قُلت: "ربٌّ" في ضَرَبَ لالتبس بكَرَبَ وجَرَبَ وهَرَب وعَرَب وقَرَبَ، ولو قلت ضبٌّ لالتبس بضَغَبَ وضَبَّ(٥) فِعْلاً واسماً، وكذلك جميع ذلك مالم تستوفِ حروف الكلمة.

وقوله(٦) : "ومن خالفه ردَّ الحرف الذي يليه" ليس من كلامه وقد تقدم أن أبا الحسن يقول(٧) : ضَبٌّ ورجع المازِنيُّ إلى قولِ سيبويه، وهو الصحيح .

---

(١) الكتاب (٣/٣٢٥) .

(٢) انظر : الكتاب (٤/٢١٦)، الخصائص (٣/١٣١)، سر الصناعة (٢/٤٩٠) .

(٣) يشير إلى البيت :

قد وعدتني أم عمرو أن تا . تمشط رأسي وتفليني وا

وقد تقدم (ص ٣٧٤) .

(٤) الكتاب (٣/٣٢٥) .

(٥) كأنها في المخطوطة : ضحب، ولم نجده .

(٦) الكتاب (٣/٣٢٦)، وهذه إحدى إشاراته إلى العبارات التي ألحقها النساخ بالكتاب وليست منه .

(٧) انظر (ص ٣٧٥) مما سبق .

باب الحِكَاية التي لا تغيَّر فيها الأسماءُ عن حالِها في الكلام(١)

الحكايةُ على وجهين : حكايةُ الجُمَلِ بالقَولِ أو مَاكَانَ في معناه من غير تَسْمِيَةٍ بهَا وهو الذي أرادَ بقوله :

أَحَقُّ الخَيْلِ بالرَّكْضِ المُعَارُ(٢)

لأنه ليس باسم، وأما "بَدَأتُ بالحمدُ للَّهِ"(٣) فَيَحْمَتِلُ أنْ يكونَ اسماً للسورةِ، وأن يكون بمنزلة البيتِ(٤) . أي : قرأت بالسورة التي فيها هذا الكلام، فيكون كقوله(٥) :

واللَّه ما زيدٌ بِنَام صاحبُه   ولا مُخَالطُ اللَّيَان جانِبُه

ومنهُ :

[سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجعُون غَيْثاً](٦)

وهو كثيرٌ في الكلامِ، ومنه قَولُ حُمَيْدِ بن ثورٍ الهِلالي(٧) :

ولَيْسَت من اللائِي يكون حديثُها

أمامَ بُيُوتِ الحَيِّ إنَّ وإنَّمَا

---

(١)، (٣) الكتاب (٣/٣٢٦) .

(٢) صدره : [وجدنا في كتاب بني تميم]
وقائله :بشر بن أبي خازم، ديوانه (ص ٧٨) .
انظر : الكتاب (٣/٣٢٦ - ٣٢٧)، النكت (ص ٨٨١)، الكامل (ص ٢٥٩)، المقتضب (٤/١٠)، المفضليات (ص ٣٤٤)، المنجد (ص ١٢٨)، اللسان (عير)، وسيأتي الكلام عليه .

(٤) يريد قوله : وجدنا في كتاب بني تميم ... البيت .

(٥) انظر : الخصائص (٢/٣٦٦)، الأمالي الشجرية (٢/١٤٨)، الانصاف (ص ١١٢)، إبن يعيش (٣/٦٢)، الخزانة (٩/٣٨٨)، اللسان (نوم) ويروى: واللهِ ما لَيْلِي.

(٦) عجزه : فَقُلْتُ لِصَيدَحَ انْتجعِي بِلاَلاَ
وقائله ذو الرمة: ديوانه(٣/١٥٣٥)، نوادر أبي زيد(ص ٢٩٠)، المقتضب(٤/١٠)، الخزانة (٤/١٧،١٨).

(٧) ديوانه (ص ١٨) . وشاهده فيه : الحكاية بان وإنما والاستغناء بهما عن الذي بعدهما .

إلاّ أنّه قَطَع واجْتَزَأ بِإنَّ وإنّما لأنهما لا يكونان حديثاً، وكأنّه ذهب بهما مذهب مَا تَقول وِيقال لها فحكى، وقد يكون منه قوله تعالى(١) : ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾ واللّه أعلم .

ولم يقصِد شيئاً من هذا في الباب، ومقصودُه في الباب حكايةُ الأسماءِ إذا كانت جُمَلاً أو ما فِي معنَاها وقد بَيَّنَ ذلك غاية البيان .

وقول الطُهَوي(٢) :

إنَّ لَهَا مُرَكَّناً إرْزَبَّا كأنّه جَبْهَةُ ذَرَّى حبّا

شاهده فيه : حكَاية ذَرَّى حبًّا، لأنها جملةٌ مسمًّى بها، ويروى: مركَّباً بالباء، وهو أعلى الفرج ويقال له : الرَّكَبُ . ورَوَى الجَرْمِيُّ "مركّناً"، والإِرْزَبُّ الغليظُ . شبهه بِجَبْهةِ هذا الرَّجُل، ومن التسمية بالجملة قوله :

[نُبِّئْتُ أخْوَالِي بَني يَزِيدُ](٣)

والبيت الثاني(٤) قد تقدَّم(٥)، وشاهده فيه : حكاية "شَابَ قَرْنَاهَا" أي : بني من يُقال لها ذلك، وتَهْتدُونها : تفْتَعِلونَها

---

(١) سورة يوسف : ٣٥، والشاهد فيه الحكاية في "ليسجننه" أي : وقالوا واللّه ليسجننه . وانظر الدر المصون (٦/٤٩٤) .

(٢) الكتاب (٣/٣٢٦) وحاشيتها رقم ٢، تحصيل عين الذهب (٢/٦٤)، النكت (٢/٨٨١)، السيرافي (٤/١٤٠)، المقتضب (٤/٩)، ما ينصرف (ص ١٢٤)، اللسان (حبب)، (زرب) .

(٣) عجزه : ظلما علينا لهم فديد

انظر: مجالس ثعلب (ص ١٧٦)، المغني (٢/٦٢٦)، شرح أبياته (٧/٣١٣)، ابن يعيش (١/٢٨)، الخزانة (٨/١٦٩)، نسب لزيد الخيل وقيل لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه (ص ١٧٢) . وشاهده فيه الحكاية .

(٤) يريد قول الأسدي :

كذبتم وبيت اللّه لاتنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب

انظر : الكتاب (٣/٣٢٦)، تحصيل عين الذهب (٢/٦٥)، السيرافي (٤/١٤١)، الخصائص (٢/٣٦٧)، ما ينصرف (ص ٢٠)، ابن يعيش (١/٢٨) .

(٥) انظر الكتاب (٢/٨٥) وليس في القطعة المتاحة .

مِنَ الهَدْى لأنه رُوِيَ : لا تَنْكِحُونَهَا فعدَّاه وعليهِ يُحْمَل قوله(١) :

[وشرُّكَ عنّي ما ارْتَوى الماءُ مُرْتَوى]

بالرفعِ وحذفِ المفعولِ، ووقعَ في الشرقية(٢): لا تَنْكِحُونها. وقول الآخر(٣):

وجَدْنَا في كِتاب بَنِي تَميمٍ أحقّ الخَيْلِ بِالرَّكضِ المُعَارُ

وقد ذكرنا الشاهِد منه، يريد : وجدنا في وصايا بني تميم .

ومن المنجَّد(٤) لكراع : "يقال : أَعـرْتُ الشـيءَ فهـو مُعَـارٌ، مـن العاريَّـةِ". وأنشـد البيت قال : "ويُقَال : أعارَ الفرسَ وأعراه إذا هَلَبَ(٥) ذَنَبَه، والهَلُـوبُ : أَسْـرَعَ مِـنَ الذَّيَّـال، ويقال : أعرتُ الفرس : أسمنتُه، وأنشد(٦) :

أعِيرُوا خَيْلَكم ثم ارْكِضُوها أحقُّ الخيلِ بالركضِ المُعَار

/ وهذا معنىً بديع ولغةٌ ثانية، وهذا البيت يحكُمُ على الأَوَّلِ ويُبَيِّنُهُ وليس ما ذكر ١١٢
الأعلم(٧) بشيء، وكل اسم صُيِّر في هذا البَابِ بمنزلةِ حضرَمَوت وإن لم يُعْرب فهو واحد.

---

(١) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي . وشاهده تعدية ارتوى للمفعول المحذوف ورفع الماء على الفاعل .

انظر : المسائل البصريات (١/٢٨٤ ـ ٢٨٧)، العسكرية (ص ١٠٧) وحاشيتها رقم ٢، الإيضاح (ص ١٥٧)، شرح شواهده (ص ١١٥)، المسائل الحلبيات (ص ٢٦٠)، الأمالي الشجرية (١/١٧٦ ــ ١٧٧)، الانصاف (١/١٨٤)، المغني (١/٢٨٩)، شـرح أبياتـه (٥/١٨١)، الخزانة (١٠/٤٧٢)، وصدره :

فليت كفافا كان خيرك كله

والبيت من قصيدة يزيد المشهورة في عتاب أخيه أو ابن عمه ومطلعها :

تكاشرني كرها كأنك ناصح وعينك تبدي أن قلبك لي دوى

(٢) الكتاب (٣/٣٢٦) .

(٣) تقدم قريباً . وهو الذي أنشده كراع كما سيأتي .

(٤) (ص ١٢٨) .

(٥) أي : نتفه .

(٦) لم يعرف قائله. انظر: المنجد (ص ١٢٨)، وحاشيتها رقم ٣، المخصص(٦/١٨٥)، اللسان (عير).

(٧) يقصد قوله : ويروى المغار بالغين المعجمة ومعناه : الشديد كالحبل المغار . وانظـر النكـت (٢/٨٨١) .

وقوله(١) : ولا يُضاف بالياء" يريد : إضافةَ النَّسبَ ثم قاسَها على إضافة التعريف، فمثَّل بإضافة المتكلم ثم أراك وجْهَ الصَّنْعَةِ فيمَا قَصَد إليه . قال(٢): فتحذِفُ وتعملُ بِهِ عملَكَ بالمضاف إلى الاسم حتى يصيرَ على شيءٍ إذا سميت به لم تَحْكِ . يقول : تردُّه إلى الإفراد، فلو سميت بِهِ لكان مُعْرباً و لم تَحْكِ لأنه فارغٌ وليس بكلامٍ عمل بعضُه في بعض .

وأما التسمية(٣) بخيرٍ منك أَوْ مأخوذٍ بك أو ضاربٍ رجلاً وما أشبه ذلك فيَجْرِي مَجْرَى المضافِ في الإعراب ويثبت فيه التنوين لأنه صار وسْطَ الاسم، وإن سمَّيت بها مُؤَنَّثا فراعيت الأصل قبل التسمية في إثبات التنوين صار بمنزلةِ المَحْكِيِّ وهو مُعْرَبٌ وقد بيَّنَه غاية البيان .

واستدل بقولهم :"لاخيراً(٤) منك" و"لا ضاربا رجلا" حيث انتصب بلا وثبت التنوينُ لطوله وكأَنَّ مِنك" ورجلا من تمام الاسم كأنهما من نفسِ الكلمة فلم يمكن زوالُ التنوين في المذكر والمؤنث . وكذلك التسمية بمثل(٥) "عاقلةٍ لبيبةٍ" أو "عاقِلٍ لبيبٍ" جرى مَجْرَى خيرٍ منك وضاربٍ رجلاً، لأنه ليس بجملة فلا يُحذف تنوينُه، لأنه ليس بمضاف، وإليه الإشارة بقوله(٦) : "لأنه ليس بشيء عمل بعضُه في بعض فلا ينون" . أي : ليس بعامل فيما بعده عمل إضافة، ومثاله : "ما تأْتِينا فلا تُحَدِّثَنَا" أي : ما تأتينا غيرَ مُحَدِّثٍ . والذي عمل فيما بعده عمل إضافة فلم ينوَّن . التسميةُ بـ"عنُ زيدٍ" و"مِنُ زيدٍ" إذا أضفت حذفت التنوين وأعربت . ويروى(٧) : "فَلاَ يُنَوَّنُ" بالرفع أيضاً، ويكون معطوفاً على "عَمِل" ثم ابتدأ بقوله(٨) : ويُنَوَّن لكذا .

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣٢٨/٣) .

(٤) - (٨) الكتاب (٣/ ٣٢٩) .

ويشير بقوله[١] : "حكيتَ" إلى إثبات التنوين، وقد بيَّن قَريبَ آخر الباب أنَّ "عاقلةً لبيبةً" معربٌ في قوله[٢] : "وإنْ جَعَلتَ الطويلَ صفةً صرفتَه بالإعرابِ" وأثبتَّ التنوينَ كما فَعلْتَ في "عاقلةٍ لبيبةٍ" .

وقوله[٣] : فإنك إنْ أردتَ حكايةَ النَّكِرة جاز، يريد على لغة "ليس بقُرشياً"[٤] . وأما التسمية بعاقلةٍ لبيبةٍ مفرداً فلا بد فيه من الإعرابِ، ومنْعِ الصرف، وإِجَازَتُهُ الصرفَ فيهِ على حِكايةٍ من حكى دعنا من تمرتان وهو بعيد .

قال الفارسي[٥] : كأنَّه لَمَّا كان فيه ضمير كانا سِيَّيْنِ بمنزلةِ عاقلةٍ لبيبةٍ أو الفعلِ إذا كان فيه ضمير، فَجازت الحكايةُ . قال : إلاَّ أنه كان الوجهُ تركَ الحكاية، لأنه ضميرٌ غيرُ معتدٍ به في هذا الموضعِ .

قلت : وهذا الذي وجَّه به قوله في جواز الحكاية في "عاقلة" غيرُ "جيد"، لأن العربَ لم تُعَامِل[٦] الضميرَ في الصِّفاتِ ولا المرفوعَ بها الظاهرُ، فلا فرق بين التَّسمية بضارب فارغاً من ضميرٍ أو بالضميرِ أو بالظاهرِ كُلٌّ ذلك معربٌ فزال التنوينُ مع العِلَلِ المانعةِ من الصرف، إلا إذا ظهر فاعلُه نحو : ضاربٌ أبوه أو حسنٌ وجهُه إذا سميت بهما فإن هَذا النوعَ يُعرب وتنوينُه ثابتٌ كعاقلةٍ لبيبةٍ لأن هذا كُلَّه ليس من قبيل الجُمَل وإنما هو من قبيل المُفْرَدَات . وأما الفعلُ المضمرُ فيه فمَبْنِي لا محالةَ لأنَّه جُمْلة فتشبيهُهُ عاقلة بالضمير الذي فيه بالفعل المضمر فيه فاسدٌ، وليس أحد من النحويين يعامل الضمير في

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣/٣٢٩) .

(٢) الكتاب (٣/٣٣٣) .

(٤) تقدم تخريج قول العرب هذا وقولهم دعنا من تمرتان (ص ١٦) .

(٥) التعليقة .

(٦) يريد أن العرب لم تعتد بالضمير .

الصفة البتة لأن الصفة مفردةٌ بضميرِها كما كانت من قَبِيل المفردات بظاهرها المرفـوع بها وبمنصوبِها . ولم يُرِد سيبويهِ إلاَّ حكايةَ دعْنا من تَمْرَتان وقُبح لقِلَّتِه وليس بقياس .

وقوله[1] : فـإنَّكَ إنْ أَردتَ الحكايـةَ للنكِرةِ جـاز" . يريـد حكايـة النكـرة المفردة بعد التسمية .

وقوله[2] : "والوجه في ذلك الأول الحكاية" . يريد بالحكاية ثباتَ النونِ لا الإعراب، لقوله بعدُ[3] : وإن جعلتَ الطويلَ صفةً صرفتَه بوجوه الإعرابِ، وسيأتي في الباب[4] إن شاء اللَّه / وهو جار بوُجُوه الإعراب في التسمية كـا كـان يَجْرِي قبْلَهـا، ولذلك ضعُفَت حكاية المُفْرَدِ أيضاً . ١١٣

ويريد بقوله[5] : "لأنهما شيئان" أنهمـا نكرتـان جعـلا معرفـة، والإعـرابُ والإضافة في قوله : "مِن زيدٍ" و"عنْ زيد" أحسن من الحكاية . وأما "قَـطُّ زيـدٍ"[6] في التسمية فالإضافة لا غير، لأنه اسم نقلتَه إلى اسمٍ آخرَ فتمكَّنَ فيه .

وقوله[7] : "والدَّليل على ذلك أنك لو سميـت رجـلاً بخمسـةَ عشرَ زيـدٍ" . يريـد تُغَيِّرُ عَشَرَ بـالإعراب فتَرْفَعُهـا إذا أَضفتَهـا كمـا غَيَّرْتَ أمسِ في التسـمية، لأنَّ المضافَ كالمفردِ في التسميةِ لأنَّه مفردٌ .

وأمـا في حـروف المعـاني فـإذا سمَّيـت بهـا مفـردةً أو مـع مجرورهـا ثقَّلْتَهـا ثـم أضفـتَ إنْ ذَكَـرْتَ مجرورهـا . وأمـا "فُوزيـدٍ"[8] فَتُجْـرَي بـوجُـوهِ الإعـرابِ عـلـى حـالِـهـا قـبـل التَّـسْمِـيـةِ، وإن سَـمَّـيْـتَ

---

(1)، (2) الكتاب (٣٢٩/٣) .

(3) الكتاب (٣٣٣/٣) .

(4) انظر (ص ٣٩٢) مما سيأتي .

(5)، (6) الكتاب (٣٢٩/٣) .

(7)، (8) الكتاب (٣٣٠/٣) .

بالفَم جرى مَجْرى يدٍ ودمٍ ولم تزد شيئاً، ولما استعملوا "فَازَيْدٍ" مفرداً أبدلوا من واوِهِ حرفاً أصلبَ منه محق مخرجه ولم يفعلوا ذلك بذِي مالٍ لأنهم لا يفصلونه، ولا يجوز في "فِي زيد" إلا التضعيفُ إذا أردت الحرف لِمَا كان يُؤَدِّي إليه من الاعتلال وبقاءِ الاسم على حرفٍ واحدٍ منونٍ، ولا سبيلَ إليه، و"فوزيد" جرى مجرى[1] "أبي زيد"، ولم يحرك حرف العلة فيه كما لم يحرك في "أبيك" و"أبوك" و"أباك" فاحتمل ذلك، وجرى في التسمية على حكم الإضافة، وليس في الحرف كذلك فلزم تضعيفه . وهذا معنى قوله[2]: "ولا يشبه ذا، فا عَبْدِ اللّه" إلى آخر الكلام . أي: لا يشبه "فِي" الذي هو حرف الجر "فا عَبْدِ اللّه" لما ذكرنا .

وقوله[3] : "لأن ذا" يشير إلى فا عَبْدِ اللّه الذي هو الفم .

وقول المفسر[4] : "يعني الفم مضافاً" لأنه إذا أُفْرِد لم يكن هكذا .

ويريد بقوله[5] : "إذا كان مفردا على غير حاله في الإضافة" أنه جاز أن يكون في الإضافة على حرفين آخرهما حرف علة لكونه في الإفراد على حرفين صحيحين، وجاز ذلك في ذي مال لَمَّا كان لا يفرد فيؤدي إلى بقائه على حرف واحد، ساكن في الوقف كما تقدم من علته . وإليها الإشارة بقوله[6] : "وكرهوا أن يكون على حالٍ إنْ نُوِّنَ كان مُخْتَلاً عِندَهم" .

وقوله[7] : "فياؤه تُحَرَّكُ في النَّصْبِ". يريد : لو لم تضاعف في التسمية به فلما كانت لـ"في زيد" في الإفرادِ حالةٌ لا تكون له في الإضافة تنزَّل منزلة "ذا مال" حيث لم

---

(١) أي : أضيف .

(٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣٣٠/٣) .

(٤) شرح السيرافي (١٤٣/٤) .

يُفْصَل ولا يكون مضافٌ على حدِّ "ذي مال" لأن بابَ الإضافَةِ مبنيٌّ على الإفراد.

وإذا سَمَّيْتَ باسمين، أحدُهما معطوف على الآخر حكيتَهما على ما كانـا عليـه مـن رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ وهما جملة، لأن الواو نابتْ منابَ الفعلِ الذي عمِلَ في الأول ودلت عليه، فإنما سميْتَ بجملة فتقول : مررت بزيداً وعمـراً وجـاءني زيـداً وعمـراً. ونصبـتَ في النداء لأنه أشبَه المطوَّل وليس بإعراب .

و"طلحةُ" في كلامه(١) غير منون، لأنه كان معرفة قبل النقل، فلو سَـمَّيتَ بواحـدةِ الطلح وزيدٌ معطوف عليها لقلـت : رأيـت طلحـةٌ وزيـدٌ . وقلـتَ في النـداء : يـا طلحـةُ وزيداً، وكذلك إن سَمَّيت بفاطمةَ وعائشةَ عَلَمَيْنِ منْصُوبينِ أحدهما معطوف على الآخر قلت : جاءني فاطمةَ وعائشةَ، ويا فاطمةَ وعائشةَ من غير تنوين ونصبـت في النـداء علـى حال لأنه أشبه المُطَوَّل، لأن التعريف في الاسمين لا في أحدهما، فإذا لم تقصد تعريفـاً دون غيره بقي على أصله في جواز الصرف، وكذلك إذا سميـت بوزيـدٍ(٢) لا يكـون إلا عطفـاً على جملة في الرفع والنصب والخفض فالواو تؤَدِّي في تلك الجملة التي قُطِعَـت مـا بعدهـا عنها . ألاَ ترى أن العامل في الثاني الفعلُ الذي نابت الـواو منابَـه، فكـأَنَّ هـذا المعطـوف جملةٌ ملفوظٌ بها .

وقوله(٣) : "لأن ما هـذه لم تجعـل بمنزلـة مَـوْتَ في حَضْرَمَـوْتَ" لا يفعـل ذلـك في الحروف ولا يكون التركيب إلا في الاسمين، فإذا سميـت بـاسمين رَكَّبْـتَ أو أَضَفْـتَ، وإن سَـمَّيتَ بحرفيـن من حروف المعاني أو فعلين أو فعلٍ وحرفٍ أو فعلٍ واسمٍ حكيت، وإن

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣٣١/٣) .

(٢) الكتاب (٣٣٢/٣) .

سميت بحرف منها واسم / يمكن انفصاله أضفت، وإن شئت حكيت، والإضافةُ أحسن ١١٤

كما تقدم . وكأنَّما(١) مركبةٌ من ثلاثة أشياء، وهو متباعد من المركب فلا يكون فيه إلا الحكاية، ولو كانت كأنَّ لكانت حكايةً لأنها من حرفين. ويقول(٢) : ليست ما في حيثُما اسما ولا غيَّرت حيثُ تغيير بَكٌّ في بَعْلَبَكٌّ .

وقوله(٣) : "ولا لغواً" هذا نص بإجراء المُلغى مُجْرى المهيأ ألاَ ترى أنه يقول(٤) : لو أردت غير الحكاية لم أترك الهاء، وكذلك أجرى إِمَّا في الجزاء وإِلاَّ وإِمَّا في لغة من قال(٥) :

[فَـإِنْ جَزَعاً]

مجرى "حيثُما" و"إِنما" . واللام في "ذلك" زائدة، وقد نص عليه وليست مثلَها في لَعَلَّ، لأنها اسمٌ تجرى فيه مجراها في عَبْدَلٍ . وقد تقدم الكلام على قوله :

[لقد كذبتك نفسك ...] البيت

وشاهده فيه هنا : انفصال ما من إِنْ وحذفها فهي مركبة، وإِلاَّ في الاستثناء غيرُ مركَّبةٍ وكذلك حتى، ومثَّل إلاَّ بفِعْلى(٦)، والحُروف لا تُوزَن، لِيُرِيكَ أنَّها كلمةٌ واحدة . وكذلك أمَا وألاَ من قولهم(٧) : "أما إنه ظريفٌ وألاَ إنه ظريف" معربتان . وكذلك "أَمَّا"(٨) التي فيها معنى الشرط غيرُ مركبة، ولذلك مثَّلها بِشَرْوَى

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣٣١/٣) .

(٤) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٣٣٢/٣) .

(٥) جزء من بيت لدريد بن الصمه، وهو بتمامه :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها

فإن جزعا وإن إجمال صبر

وانظر : الكتاب (٣٣١/٣ ــ ٣٣٢)، السيرافي (١٤٣/٤)، الكامل (١٦٩/١)، ماينصرف (ص ١٢٩) .

(٦) في طبعة الكتاب (دفلى) .

وألاَ وأمَّا في الاستفهام مركبتان من الهمزة ولاَ ومَا، وكذلك حروف التحضيض وقد نص[١] عليها في النون ودخلت الكاف على أنَّ مجردة للتشبيهِ، فإذا أردت الكاف الجارة زدت معها ما كقوله : "كَمَا أنت هنا"*وقد تدخل على إنَّ المكسورة وتفتحها من حيث لم تقل : كما إنك هنا على حد قولك : كما أنت هنا.

وقد ذكر عن الخليل في باب "إنَّ"[٢] أنه سأله عن كأنَّ فزعم أنها أنْ الخفيفة[٣] لحقتها الكاف للتشبيه فصارت معها ككلمة واحدة مثل كأيِّن[٤] وكذا وكذا . وذكر أيضاً ـ رحمه اللّه ـ في باب حروف الابتداء[٥] : "انتظرني كما آتيك". وزعم أن ما والكاف جُعِلتا بمنزلة حرفٍ واحدٍ وصُيِّرت للفعل كَرُبَّما، فهذا نص لا يُرتاب معه في دخول الكاف على أنْ. وأمَّا "ذلك"[٦] فلما كانت اللام في الاسم لم يُحفل بها، ألا ترى أنها كَلاَمِ عَبْدَلٍ، وإنما يُحْفل بحروف المعاني، وليس في الحرف زيادة لقلةِ تمكُّنِه وإنما ذلك في الاسم والفعل، وإنما كانت التاء في "أنت"[٧] كالكاف لقولهم : أنا[٨] . وهذا وهؤلاءِ من كلمتين فليس فيهما وأشباههما إلا الحكاية . و"هلمَّ"[٩] مركبةٌ من حرفٍ وفعلٍ .

وقوله[١٠]: "لا من أَيْنَ" هو رد لمن قال : من أين ؟ فقال له : لا من أَينَ. وزيدٌ[١١] الطويلُ مبتدأ وخبر، وهو محكى ولا يحذف تنوينه ويبقى في النداء على رفعه وتنوينه[١٢] لمذكر كان أو لمؤنث . ويريد بتشبيهه[١٣] بعاقلةٍ لبيبة أنَّه مثلُه في الصرف ودليلُ كونِه مبتدأً وخبراً قوله[١٤] بعد ذلك : وإن جعلتَ الطويلَ صفةً صرفته بالإعراب وإنْ دعوته قلت: يازيدُ الطويلُ . فهذا نصٌّ

---

(١) الكتاب (١١٥/٣ ـ ٥١٤ ـ ٥١٥) .

(٢) الكتاب (١٥١/٣) وإن فيه مكسورة الهمزة ومثقلة .

(٣) كذا في الأصل وفي طبعة الكتاب ان بكسر الهمزة والتشديد .

(٤) في طبعة الكتاب : كأيٍّ .

(٥) الكتاب (١١٦/٣) .

(٦) ، (٧) ، (٩) الكتاب (٣٣٢/٣) .

(٨) يريد أن التاء زائدة لأنها غير موجودة في ضمير المتكلم . ثم شرع بعد ذلك في حكم : هذا وهؤلاء .

(١٠) ، (١١) ، (١٣) ، (١٤) الكتاب (٣٣٣/٣) .

(١٢) وقد ضبط في طبعة الكتاب غير منون .

أنَّ الأولَ غيرُ صفة ثم معه نَصٌ آخر أنَّ الأولَ مَحْكِيٌّ غير مُغَيَّرٍ عما كان عليه في النـداء وغـيره، وأن الثانيَ معربٌ من حيث لم يكونا جملة عمل بعضُهـا في بعـض، وقـد غُـيِّر هـذا في النداء إلى النصب ولم يغيِّر الأول وحُيِّز فيه بالحكايـة لأجـل ثبـوت التنويـن فتأمَّلْـه فهـذا نـص جلـي. وأمـا أُولاء[1] فمعرب في التسمية به لأنه غيرُ مركَّب وهو في تسمية المؤنـث بـه غـير مصـروف . وأمـا الذي[2] رأيتُه والذي رأيتُ والذي عندكَ والذي قـامَ والـتي قـامت إذا سميـت بهـا فيبقـى الاسـم الأول على لفظه، لأنه وسط الكلمة وإنما تمامه بصلته وهو معرب في الموضع لأنه بمنزلة المفردات، فالذي مع صلته مفرد بمنزلة زيد وعمرو ويُثَنَّى ويجمَعُ بعد التسميةِ به . لكن النـداء[3] امتنـع منـه لكونه بعد التسميةِ غالباً كالحارث والعباس ولا يُنَـادى بيـا ولا بيـا أيهـا، لأنهـا لا تُوصـف أيُّهـا بمخصوصٍ إنما توصف بالأجناس كقوله :

يَا أَيُّها الذَّكَرُ الذِي قد سُؤْتَنِي

وفَضَحْتَنِي وردَدْتَ أُمَّ عِيَالِيا[4]

ومِن قبـلُ قـال اللّهُ العزيـز[5] : ﴿مـن ذا الـذي يُقْـرِضُ اللّـهَ قرضـاً حسـناً﴾، وقـال عزَّ وعـلا[6] : ﴿يأَيُّـها الذِي نُزِّل عليهِ الذِّكْـرُ﴾ وإنما يمتـنع ذلـك في الغـالـب بعـد التسـمية وليـس بمنزلـة اللّـه فتـدخل علـيـه / يـا لاختصـاصـه بمـا لا يجـوز في غـيره من دخـول المـيم ١١٥ المـشـددة علـيـه، وإثـبـات هـمـزتـه فـي الـنـداء، وتـفـخـيـم لامـه، وحـذفـه

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣٣٣/٣)

(٤) هو أبو النجم العجلي ديوانه (ص٢٣٦)، وانظر : المقتضب (١٣٢/٤)، الأمالي الشجرية (٢٩٢/١)، (١٥٢/٢)، الأشباه والنظائر (١٣٧/٤) .

(٥) سورة البقرة : ٢٤٥ .

(٦) سورة الحجر : ٦ .

فقد قالوا[١] : لاهِ أبوك ولَهْيَ أبـوك يريـدون : للّـهِ أبـوك، ولا يقـاس غـيره عليـه فـرد المبرد[٢] عليه فاسد . وقد تقدم الكلام[٣] على التسمية بضارب أبوه ونحوه من الصفات بمعمولاتها بمثل ماذُكر هنا .

وقوله[٤] : "بمنزلة اسمٍ واحد" . هذا نص يقتضي ثبوت الألـف والـلام مـع التسمية كما تَثْبُت الإضافةُ معها . وكذلك قولـه[٥] : "ولـو سميتـه الرَّجـلُ والرَّجُـلان" نص بأنّك تسمى بما فيه الألف واللام ولا تحذفها وقد تقدم[٦] فيما ينتصبُ على المـدح والتعظيم عند كلامـه في الاسـم، وليـس بمنزلـة "الـذي قـال ذاك" وإن كـان لا تفارقـه الألف واللام مِن قِبَل أنّ الذي قال ذاك" ليس اسماً بمنزلة "زيدٍ" و"عمروٍ" غالبـاً، لأنّـك تقول يا أيها الذي قـال ذاك ولـو كـان اسماً غالباً بمنزلـة زيـد وعمـرو لم يجز ذا فيـه، ولم يجز نداؤهما لأنهمـا صـار غـالِبَيْن كالحـارث، وبذلـك حُكِـمَ لَهُمَـا لمكـانِ الألـفِ واللامِ، ألا ترى أنهما لا يثبتان في الأعلامِ وهـذا علمٌ غـيرَ أنـه لا ينـادى. وقـد تُقـدم لكلام على التسمية بالمعطـوفات[٧] نحو "زيـداً وعـمراً" وعلى التسمية بـ"حمزة وطلحة"

---

(١) انظر : الكتاب (١١٥/٢، ١٢٨/٣، ٤٩٨)، النكـت (٥٠١/١)، الأصـول (٤٣٣/١)، السيرافي (١٨/٣، ٢٣٣/٤)، ابن يعيش (٥٢/٨)، المغني (٥٢٦/٢) .

(٢) خطأ المبرد قول سيبويه : وإذا سميت رجلاً الذي رأيته فلم تغيره ولم تجز أن تناديه وذلـك من قبل أنه لو كان كذا خرج من حد الأسماء ولأن الاسم وقع ليقصـد صاحبـه بـه وقـد صار اسماً فخرج من أن يقول فيه : يا أيها، ولكن تقول : يا الذي رأيتـه كمـا تقـول يـا اللّه اغفر لي وحاصل ماردبه ابن ولاد أن خروجه من حد الأسماء غـير مستقيم وكيـف يخرجه ترك النداء والعرب قد سمت بالضحاك والحارث وأشباههما ولم تلحقهمـا النـداء ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء وأما اسم اللّه تعالى فهو اسم صـارت الألـف والـلام فيه كبعض حروفه وكثر في الكـلام وجرى بحـال لا تكـون لسـواه . وانظـر : الكتـاب (٣٣٣/٣)، الانتصار (ص ٢٤٣) .

(٣) انظر ما سبق (ص ٣٨٦) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣٣٣/٣) .

(٦) ليس في القطعة المتاحة .

(٧) انظر ما سبق (ص ٣٨٩) .

معاً علمين وهما كما ذكر كلاهما غير مصروف، فإن سميت بهما غير علمين نَوَّنْتَ كما تقدم . وأما كَزيدٍ(١) ولزيدٍ وبزيدٍ ونحوِهما مما جاء على حرفٍ واحدٍ فلا يجوزُ فيه إلا الحكاية تقول : جاءني كزيدٍ، ومررت بكزيدٍ، ورأيت كزيدٍ وذهب بعضهُم إلى التّضعيف، والإضافة كالتسمية بفِي زيد فقال: هذا كِيُّ زيدٍ، وبِيُّ زيدٍ، ولِيُّ زيدٍ في كَزيدٍ وبزيدٍ ولزيدٍ . وليس بمقول .

وقوله(٢) : "تركتَه على حاله" إنما تُرِكَ على حاله لأن "ما" صارت فيه على حرف واحد كما كانت الياء والكاف كذلك، فلو أضفت لرددت وضعَّفت كما تُغَيِّر إذا أفردت .

ويريد بقوله(٣) : "ولا تجعلُ الأشياءَ حكايةً" أن الإضافة لا تجعلُ الأسماءَ حكايةً كما أن الألفَ واللامَ كذلك . ووقع في الشرقية : "ولا تجعل الاسمَ حكايةً"(٤).

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٣٤/٣) .

باب الإضافة وهو باب النّسبة(١)

من كلامهم تغيير اللَّفظِ لتغيير المعنى، وتغييرُ اللفظ والمعنى على حالِه، وتغييرُ المعنى واللفظُ على حالِه . وهذا البابُ منه ما يتغيَّر فيه اللفظُ لتغيُّرِ المعنى وهو على قسمين : مقيسٌ ومسموعٌ وقد بيَّنَ المسموعَ وبدأ به، ثم بين المقيسَ منه ومنه ما لم يتغير لفظُه، وهو أيضاً على قسمين : مقيسٌ ومسموعٌ، وقد بيَّنَ ذلكَ بأبدع بيان . ولا بد في آخر الاسم المنسوب إليه من زيادةِ ياءٍ مشدَّدة تدل على النِّسبة وينتقل الإعرابُ إليها ويصير الاسم بها صفةً يُضمر فيه ويوصف به، ولا تدخل هذه الياء على تاء التأنيث، فإن أَنَّثْت ألحقت التاء آخراً فقلت : فاطِميَّةٌ وتميميَّةٌ وابنيَّةٌ وبَنويَّةٌ فصار النسب إلى مذكر لأن المؤنث في هذا الباب المنسوبُ لا المنسوبُ إليه، ولذلك حَذَفتَ التاءَ منه ثم ألحقتها بعد ياءَي النسب لتأنيث المنسوبِ وجرت الصِّفةُ على موصوفِها بعد النسب، ولا معنى لتأنيث المنسوب إليه في هذا الباب. ويلزم يونس إذا قال في المؤنث(٢) : بِنْتِيَّة أن يجمع بين تأْنيثين في جميع الباب، وجميعُ ذلك فاسد . وَإِذَا دخلت هذه الياء علَى جميعٍ غيرِ مصروف صَرَفَتْهُ نحو مدائِنِيٌّ هي في ذلك كتاءِ التأنيث .

ويشير بقوله(٣) : "فَمِنْه ما يُعْدل" إلى الحذف، ويكون مقيساً وغيرَ مقيس، فمن المحذوفِ المقيس فَعِيلَة وفُعيلة وفَعُولة، ومن المحذوف غيرِ المقيس قُرَشِيٌّ وَثَقَفِي وأكثرُ المقيسِ فيما لم يُحذف منه شيء وجاء تاماً .

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣/٣٣٥) .

(٢) الكتاب (٣/٣٦١ ـ ٣٦٣) .

وتكوَّفَ المبرد[١] في حذف فُعيل وفَعِيل وجعله قياساً كما فَعَل الكوفيون. وهو قولٌ فاسد لعدم اطِّراده وقلته. وأما شَتْويٌّ فذهب بعضهم[٢] إلى أنه منسوب إلى الشَّتْوة ولم يجعله سيبويه منسوباً إلى الشِّتاء حتى سمع ذلك وتحقَّقه، ويروى[٣] شَتَويٌّ بفتح التاء، وكذا وقع في النسخ الشرقية / ولأبي نصر في رواية الرَّباحِي ، ١١٦
فهو أيضاً على غير قياس في القولين والقياس في حَرُوراءَ وجَلُولاءَ[٤] حَرُورَائِي وجلولائِي. ويقال لواحدة العِضَاه : عِضاهَة وعِضة، فمن قال : عِضاهِيٌّ[٥] نَسبَ إلى عِضَاهة ومن قال : عِضَوِيٌّ[٦] نسب إلى عِضَة لأنهم قالوا في جمعها عِضَوات، وقول الشاعر[٧]:

بِكُلِ قُرَيْشِيٍّ إذا مَالَقِيتُه سَرِيعٍ إلى دَاعِي النَّدَى والتَّكَرُّم

ويُروى: عليه مَهَابَةٌ، شاهده فيه بقاءُ قُرَيْشِيّ على أصله وهو القياس عنده، وأكثرُ العربِ استعمالُ قُرشِي مَحذوفاً لكثرة استعمالِهم إياه. وحذف الواو والياء إنما يكون قياساً مع تاءِ التأنيث، لأن التغيير يُؤْنِسُ بالتغيير لَمَّا حذفوها حذفوا حرف العلة. ويريد أنه إذا دُعِي للنَّدى أجابَ مُسْرِعاً. وأما النسبة إلى[٨] الشَّام واليَمَن وتِهامة فالمستعمل فيهَا المطرد: شآمٍ ويَمانٍ وتَهامٍ بفتح التَاء، كأنهم لما أرادوا النِّسْبة وكثرت هذه الجهات في كلامهم قالوا: شَأْمِيٌّ ويَمَنِيٌّ وتَهَمِيٌّ فتحوا التاءَ من تِهامة وحذفوا الألف فقالوا: تَهَمِيٌّ. ثم حذفوا إحدى ياءي النسب وعوَّضوا منها الألف قبل الميم والنون

---

(١) المقتضب (١٣٣/٣)، وانظر الانتصار (ص ٢٤٤/٢٤٥) .

(٢) السيرافي (١٤٧/٤) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٣٣٦/٣) .

(٥) ، (٦) ، (٨) الكتاب (٣٣٧/٣) .

(٧) الكتاب (٣٣٧/٣)، السيرافي (١٤٧/٤)، تحصيل عين الذهب (٧٠/٢)، العضديات (ص ١٣٤)، الانصاف (٣٥٠/١)، ابن يعيش (١١/٦)، المخصص (٢٣٨/٣)، اللسان (قرش) .

وأَعلُّوا إِعلالَ قاضٍ وغازٍ . ومنه من كرَّر عليها النسب ثانية فقال(١) : يَمَـانِيٌّ وتَهـاميٌّ وشآميٌّ وهو شاذ . ومنهم من قال على القياس(٢) : يَمَنيّ وتِهَامِيّ وشاميّ ويَحْتَمِل أن يكون على القياس؛ لأنه يُقال في الجهة الشآم وعليه قول النابغة الذبياني(٣) :

عَلَى إِثْرِ الأَدِلَّةِ والبَغَايا   وخَفْقِ النَّاجيَاتِ مِنَ الشآمِ

وأنشدوا في التَهَم(٤) :

[نَظَرتُ والعينُ مُبينَةُ التَّهَمْ]

قال الفارسي(٥) : وأنشد ثعلَب تصديقاً لمذهب الخليل في تَهَمِيّ :

[أَرَّقَنِى الليلةَ برقٌ بالتَّهَم]

ثم أنشد الفارسي(٦) استحساناً لتقدير الخليل :

والأَلْمَعِيُّ الذي يَظُنُّ لك الظَّـ   ـنَّ كَأَنْ قَدْ رأى وَقَدْ سَمِعَا

واعتَلَّ لِمَن حذف(٧) الياءَ من مِثْل ثَقِيف بأنه جعلَ يَاءَيْ النَّسب بدلاً منها(٨) كما حذف هنا إحدى اليائين وجعل الألف بدلاً منها.ذكره هنا على جهة التأنيس بحذفها هناك،وكأن القياس في جميع ما ذكر في هذا الباب من غير المقيس أن يأتي

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣٣٨/٣) .

(٣) ديوانه (ص ٦٦) .

(٤) رجز لم يعرف قائله وبعده :

إلى سنا نار وقودها الرتم   شبت بأعلى عاندين من إضم

انظر اللسان (تهم) .

(٥) انظر : الخصائص (١١١/٢)، الخزانة (١٥٤/١ ــ ١٥٥)، اللسان (تهم)، معجم ما استعجم (ص ٣٢٢) من غير نسبة لقائل وبعده :

[يالك برقا من يشمه لم ينم]

(٦) لأوس بن حجر ديوانه، تحقيق د. محمد يوسف نجم (ص ٥٣)، وانظر : الخصائص (١١٢/٢)، وفي أصل الشرح تصويب في الحاشية لكلمة الظن إلى شيء ثم إلى خبرومثله في المغربية أيضاً وأثبتنا ما في الديوان . ويروى : يظن بك، وما في الأصل مطابق لطبعة الديوان .

(٧) الكتاب (٣٣٧/٣) .

(٨) في الأصل منهما .

في النسب على لفظه قبل النسب إلا أنهم خالفوا ببعضه، والباب بعده[١] بين، يقول فيه: إن الواو والياء حذفتا مما فيه تاء التأنيث غير مدغم ولا مُعْتَلٍ لما ذكر، وحسَّنَ حذفَهُمَا لُزومُ حذفِ التاء من الآخر، لأن هذه الحروف قد تحذف من الأواخر لِمَا يطرأُ عليها من التغيير فجرأهم على حذفها وصار ذلك القياسَ عندهم، والاثبات مسموعٌ قليل جاء مَنْبَهةً على الأصل .

ولم يقولوا في طَوِيلَةٍ[٢] طَوَلِيّ كحَنَفِي لتحرك الواو وقبلها فتحة وقياسها القلب ألفاً، فتركوا ذلك على الأصل، كما فعلوا في شديدة لظهور التضعيف، وذكر أبا عبيدة[٣] في الباب وهو من أشياخه .

---

(١) ، (٢) يريد ما حذف الياء والواو فيه القياس . وانظر الكتاب (٣/٣٣٩) .

(٣) الكتاب (٣/٣٣٨) وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى صاحب المجاز المتوفى سنة ٢٠٩ هـ .

باب الإضافةِ إلى كلِ اسمٍ كان على أربعةِ أحرف(١)

والبابُ بيِّن، هذه الياء الرابعة المكسورُ ما قبلها بابُها الحذفُ لما ذكر، ويجوز ثباتها على أن يُفتح ما قبلها على الفتح في تغلَبي(٢) فتقلبها واوا فتقول: مَرْمَوِيّ وقاضَوِيّ، وكذلك ما أشبهه وظاهره من قول الخليل القياس لقوله بعدُ في الباب: "فإنه إن غَيَّرَ مثلَ يَرْمِي على هذا الحدِ قال: يَرْمَوِيّ"(٣) فإن كانت زائدة على أربعة حذفتها. وكلُّ منسوب أو على لفظه إذا نسبت إليه حذفت ياءيه وجئتَ بياءي نَسَبٍ. ولما جاء(٤) يمَانٍ وشَآمٍ وتَهَامٍ على لفظ المنسوب أبقوها على حالها ونسب إليها ثانيةً، ولما كُسِّرت الأسماء على كُرْسِيٍّ وبُخْتِيٍّ تنزلا منزلةَ ياءي مَرْمِيٌّ فحكمُهُمَا سواء فَحُذِفَتِ الياءان في بُخْتِيّ إذا نسَبْتَ إليه وتحذفُ الياء من بَخَاتِيٌّ إذا نسبت إليها لأنها مبنيةٌ على بُخْتِيٌّ فلذلك لم يُصْرف. ودليله صرفُها بعد التسمية بها، كما ذكر، وهو دليل حسن، والذي ذكر في مَرْمَوِيٌّ جائز في الباب كله، وقول / الشاعر، وهو الفرزدق، وقيل: غيره(٥): ١١٧

فَكَيْفَ لنَا بالشُّربِ إنْ لَمْ يَكُن لنا
دوانِيقُ عِندَ الحَانَوِيّ ولا نَقْدُ

وقول علقمة(٦):

---

(١)، (٢)، (٤) الكتاب (٣٤٠/٣).

(٣) الكتاب (٣٤١/٣).

(٥) نسب لعمارة في المحتسب (١٣٤/١، ٢٣٦/٢)، ابن يعيش (١٥١/٥)، ولابن مقبل وهو في ملحق ديوانه (ص ٣٦٢)، ولذي الرمة ديوانه (ص ٦٦٥)، وعزاه الشنتمري للفرزدق ولغيره في تحصيل عين الذهب (٧١/٢)، العيني (١٨٠/٤)، وانظر: الكتاب (٣٤١/٣) وحاشيتها رقم ١، النكت (٨٨٧/٢)، السيرافي (١٥٠/٤)، اللسان (عون). ويروى: تكن لنا .. دراهم.

(٦) ديوانه (ص ١٣١)، الكتاب (٣٤١/٣)، تحصيل عين الذهب (٧٢/٢)، السيرافي (١٥١/٤)، المحتسب (١٣٤/١)، المفضليات (ص ٤٠٢)، المقرب (ص ٨٥)، ابن يعيش (١٥٢/٥)، المخصص (٧٨/١١).

كأسُ عزيزٍ من الأَعْنَابِ عتَّقَهَا   لبعضِ أربَابِها حَانِيَّة حُومُ

شاهدهُ في الأول : ثبات الواو في الحـانَوِيّ نسب إلى حـانٍ وهـو مـن حَنَـا يحْنُو. وقد يكون منسوباً إلى الحانةِ على غيرِ ما ذهب إليه سيبويه، ويُغيَّر تغييرَ رَوْحَـانى على غير قيَاس[1] .

قال كراع : الحانةُ : مخففة من الحانوت ويكـون مـن لفـظ حنـا يحنـو : إذا عَطَف، وقال : كالطاغوتِ .

وفي بعض نسخ الشرقية : كأنه ينسب إلى الحانوت، وقد ألغى التاء، فكأنـه نَسَب إلى الحـانِى مثـل قـاضٍ، والدانَـقُ : عشرُ الدِّرْهَـم، وقيـل : سُدُسُـه، واليـاء فيـه ضرورة. وشاهده في البيت الثاني، النسبة على القيـاس بـالحذف، والحكايـة عنـده مـن لفظ الحانُوت لقوله : لأنه إنما أضـاف إلى مثـل ناجيـة وقـاضٍ[2]، يريـد إلى حـانٍ ولـو أضاف إلى الحانةِ وهي غير مُعْتَلَّةِ اللامِ لم يكن من البابِ .

وأراد بالعزيز ملِكـاً مـن العجـم، وعتَّقهَـا : تركهـا في دَنِّهَـا حتـى قَدُمَـتْ، والحُومُ : السُّودُ . يريد أنها من عِنَبٍ أسود والحانِيَّة : المنسوبون إلى الحانَـةِ وهـو بيـت الخَمَّار . أي : عتقها الخمارُون . وحومٌ : إما جمع أحْوَم ويكون صفةً للكأس لأنها من أعنابٍ فوصف الكأْس بحوم على المعنى، كأنه أراد خموراً حُومـاً، وإمـا أن يكـون جمـعَ حائم وهو الـذي يحومُ ويتصـرفُ وهـم الخمـارون أيضـاً وهـذا قـول بعيـدٌ. ووقـع في الألفاظ[3] : تحوم في الرأْسِ .

---

(١) قياسه : رُوحِيٌّ .

(٢) الكتاب (٣/٣٤٠) .

(٣) (ص ٢١٧) .

وقوله[1] : "ولو كان ذا لازماً" هو كلامه عن يونس، ويريد أنه ضعيف ليس بقياس، فهو مِمَّن التغيير الذي لا قياس عليه ولا يلزم الفتح في مثل يَشْكُر[2] كما لزم الفتح في نَمَرِيّ[3] ولم يقولوا : عَضَدِيّ في عَضُدٍ، وهذا فرقٌ بينهما لكنّه لَمّا لم يلزم جمعُهُ تغييراً .

(١) ، (٢) الكتاب (٣٤١/٣) .

(٣) الكتاب (٣٤٣/٣) .

باب الإضافة إلى كل شيء من بناتِ الياءِ والواو(١)

وهذا الباب بيِّن أيضاً، وقوله(٢) : "فيصير قريباً من أُمَيـيٌّ"، لأن في أُمَيِّيٌّ أربعَ ياءاتٍ . وفي رحَيِيٌّ وفتَيِيٌّ ثلاث ياءات، وقد قالوا : أُمَيِّيٌّ ولم يقولوا : رَحَيِّيٌّ، وذلك لأنهم قد استثقلوا في مثل رحى الياء وحذفها وقلبوها، فلو ردوها في النسب لزادت ثِقَلا باجتماعها مع ياءي النسب ومع ذلك أنهم كانوا يُلزِمُونها الكسر لياء الإضافة ولا سبيل إلى ياء مكسورة قبلها مُتحَرك، وجازت في أميِّيٌّ لأن قَبلها ياءً ساكنةً، وقد جرت قبل النسب كالصحيح بمنزلة نِحْي(٣)، فهذه هي العلة المانعة من رحيِّيٌّ .

وقد أشار إلى ذلك بقوله(٤) : "إلى توالى الياءاتِ والحركاتِ وكسرتها"، وإليه الإشارة بقوله(٥) : "إذ كان رَدُّه إلى بناء هو أثقل من الياءاتِ" .

ويريد بقوله : "في الباب(٦) الذي فوقه" : فصل رحىً وفتىً وهُدىً، ولمَّا كان نِحْيٌ من ذوات الواو كانت الواو فيه في النسب أحرى . إلا أنهم فتحوا العين كما فتحوا في الياء ليجرى ذلك على حُكْم الصحيح من فعلٍ نحو نَمَرِيّ .

وقوله(٧) : "كما جعلوا فَعِل كفَعَل للكسرتين" . يريد كما فتحوا في نَمَرِيّ فجعلوه فَعَلِيًّا استثقالا للكسرتين في نَمِرِيّ لو قالوه .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣/٣٤٢) .

(٦) يشير إلى قول سيبويه : وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استثقالاً لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون، إنما كانوا يظهرونها إلى توالى الياءات والحركات وكسرتها . (٣/٣٤٢) .

(٧) الكتاب (٣/٣٤٣) .

وقوله(١) : "إلاَّ أنَّ ذَا ليسَ بقِياسٍ" . يريد الفتـحَ في تَغْلَبـيٍّ وأشباهِهِ . ألا ترى إلى قوله(٢) : "ليس تتـوالى ثلاثُ حركاتٍ" . وكذلك قياس ما توالت فيه أربعُ حركاتٍ كقياسِ تَغْلَبِي ومن فتح في تغلبى لم يفتح في عُلَبِط(٣) .

وقوله(٤) : "والدُّئِل بمنزِلة النَّمِر" . لأنه فُعِـل وهـو أثقـلُ مـن فَعِـل، وهـذا بمنزلة اليَشْكُرِى سَمَّى بِفِعْلٍ ثـمَ نكّره وأدخلَ عليه الألفَ واللام، وإن أراد الدابة كانت الألف واللام للجنس كالنمِرِ، ويمكن نقلُ العَلَم من هذا . وأما فِعِل فَتُرِكَ على كسـرِهِ، قالوا : "إِبلى" . وفي الباب سماعه من عيسى(٥) .

---

(١) - (٥) الكتاب (٣٤٣/٣) .

باب الإضافةِ إلى فَعِيلٍ وفُعيلٍ(١)

قياس الإضافةِ في هذا الباب تركُ الحذفِ وإبقاءُ اللفظِ على حاله وهي لُغَةٌ قليلة . وحَرَّكته في حَيَوِيّ(٢)، لأنك لو أبقيتها ساكنةً لوجب / الإدغامُ فكنت تقلِبُ ١١٨
الواو ياءً وتُدغِمُ الياءَ الساكنةَ فيها فتقول : حَيِّيٌّ، وهم قد فروا من هذا فلم يَكُن بدٌّ من تحريك الياء، وأما لَيَّة فَلَوَوِيّ(٣)، لأن الياءَ الأولى واوٌ، لأنها من لَوَيْتُ فرُدَّت إلى الأصل، فأما عَدُوَّة(٤) فمن باب شَنُوءَة(٥) غَيَّروها كما غيروا حَنِيفة لأجل تاء التأنيث لما حذفوها وأبدلوها في الوقف هاءً، حذفوا حرفَ اللِّينِ من الكلمة فأتبعوا التغييرَ التغييرَ، ولم يخصوا الواوات من الياءات، وهو مراد (س) وليس الموجبُ عنده في هذا الباب اجتماعَ الياءاتِ قطْ، بل الموجبُ لذلك تاءُ التأنيث فأجروا الواو مُجرى الياء في هذا الباب .

وإنما علل ـ رحمه الله ـ ما سَمِع، فمن حيث كان الحذف مطرداً في الياء والواو مع تاء التأنيث والثباتُ مع عدم التاء مُطَّرداً في فَعِيل وفُعيل وفَعُول جعل ذلك هو القياس .

وأبو العباس(٦) لا يُفَرِّق بين ما فيه التاء وما ليست فيه ويجعل القياس الحذف في كل ذلك، ويفرق بين الياء والواو

---

(١) الكتاب (٣٤٤/٣) . وتكملة الترجمة : "من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهن ..." .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣٤٥/٣) .

(٦) المقتضب (١٣٧/٣)، وانظر الحاشية رقم ٣، وكان الشارح رد على أبي العباس في جعله حذف الياء قياسا تبعا للكوفيين في (ص ٣٩٦) مما سبق، والآن يشير إلى تفريقه بين الياء والواو فيحذف الأولى ويبقى الثانية تحكما وهذه مواقف تحمد له، بيد أن من حق ابن ولاد أن يشير إليه هنا فإن قوله : الموجب لذلك تاء التأنيث هو حاصل ما في الانتصار (ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥) عند رد اعتراض المبرد .

فيحذف الياءَ فيهما ولا يحذف الـواو، وهـذا تَحَكُّـمٌ منه وردٌّ على العرب وتكذيـبٌ لسيبويه فيما حَكَيٌ عنهم فلا يُلْتَفَتُ إليه.

وأما كَوَّة[1] فثلاثة أحرف وليس فيها ما يحذف، فَرُدَّ إلى الأصل الذي هو الواو .

وقوله[2] : "وتقـول في الإضافـة إلى مَرْمِـيّ : مرمِيٌّ جعلـه بمنزلـة بُخْتِـي". يقول: تجعل الأصلى كالزائد لما ذكر وتقـدم مـن كلامنـا، وقيـاسُ مَرْمَـوِيٌّ : بَخْتَـوى، وتحيَّة[3] : تَفْعِلة وهي مُشْبِهَة لعَدِيّ فتحذف منها الزائدة التي في عدِيّ وتحذف من تحيَّة الساكنة التي بإزاء ياء فَعِيل فتقـول : تَحَـوِيّ كمـا قلـت : عَـدَوِيّ وتفتـح الحـاءَ كمـا فتحت عَمَوِيّ[4] ونَمَـرِيّ[5] فـانقلبت اليـاءُ ألفـاً فلمـا نَسَبْتَ رددتَهـا واواً لاجتمـاع الياءاتِ .

وقوله[6] : "وتحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عَدِيّ" وهي الياء السـاكنة التي هي عين وهي في عَدِى[7] زائدة، والتي تشبهها في أُميَّة يـاء التصغيـر، ومـن قـال : صِعَقِيّ قال في القِسِي : قِسَوِيّ[8] .

وقوله[9] : "فتردها إلى أصلِ البنـاء" . ويلـزم مـن رده إلى الأصـل أن يـرد يدا[10] في الإضافة إلى السكون إذا زال الإعراب عن الدال، وهذا أجدرُ لمكان التسمية به وبهما قولان : من راعى العارضَ ردَّ ومـن لم يراعِـه لم يَـرُدَّ وعليهمـا الكـلامُ، وقـد قالت العربُ : أُدْعِي ضموا الهمزةَ ولم يبالُوا الكسرة في العين ومن قـال : مَرْمَـوِيّ[11] قال : بُخْتَوِيّ وكُرسَوِيّ لأنهما ليسَا بنسب .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣٤٥/٣) .

(٣) ، (٦) ، (٨) ، (٩) ، (١١) الكتاب (٣٤٦/٣) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣٤٣/٣)

(٨) انظر : الكتاب (٣٤٣/٣)، شرح الشافية للرضى (١٩/٢) .

(١٠) انظرالكتاب (٣٥٨/٣) .

باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء[1]

هذا الباب كلُّه عند الخليل وسيبويه جارٍ على أصله لا يدخُلُه تغيير، لأنه بمنزلة الصحيح لسكون ما قبل حرف العلة فيه، كانت فيه التاء أو لم تكن وهو القياس وكلام العرب .

وخالف يونس في جميع ذلك، فيقول[2] في دُمْيَةٍ وظَبْيَةٍ وفِتْيَةٍ وغَزْوَةٍ وعُرْوَةٍ : دَمَوِيّ وفَتَوِيّ وظَبَوِيّ وغَزَوِيّ وعَرَوِيّ، فأجراها مُجرَى فعيلةَ وأخواتِها، ويحتج بما سمع من قولهم في بني زنية : زنَوِيّ[3]، وفي البِطْية : بِطَوِيّ[4]، وذلك قليل محمولٌ على غيرِ القياس كَسُهْلِيٍ[5] . ويريد الخليل بتوجيههِ[6] قولَ يونس أنَّهُ لو بنَوا فَعِلَة وفُعِلَة وفِعِلَة من الواو من مثل غَزْوَة لقالوا غَزِيَة وغُزِيَة وغِزِية فيقلبون الواو ياء للكسرة قبلها، ثم يسكّنون الياءَ[7] تخفيفاً فتبقى الياءُ على حالِهَا، فأشبهَ لفْظُها لفظَ ظَبْيَة ودُمْيَة وفِتْيَة، وهم إذا نَسَبُوا إلى غَزْيَة وغُزْيَة [وغِزْيَة][8] ردُوها إلى الأصلِ فقالوا[9]: غَزَوِيٌّ وغُزَوِيٌّ وغِزَوِيٌّ، ففعلوا ذلك أيضاً في نحو ظَبْيَة ودُمْيَة وغَزْوَة وفِتْيَة لما كان لَفظُها كلفظِهَا قبل النسب .

وهذا التعليلُ لم يَقْصِد إليه يونُسُ وتعليلُه بالحملِ على فَعِيلة وفُعَيْلة وفَعُولة لأنه جعل تغيراً مُسْتَتِباً في الياء والواو مع حذف الهاء كتغيير حنيفةَ، وفَعَلَهُ في النِّيَّة ولا ينطق به، وتعليلُ الخليلِ ضعيفٌ لأنه إذا سكَنَ وثبتَتِ الياءُ لم

(١) الكتاب (٣٤٦/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٤) ، (٦) الكتاب (٣٤٧/٣) .

(٥) الكتاب (٣٣٦/٣) .

(٧) في حاشية الأصل ما نصه : ثبت في أصل المؤلف : يسكنون الياء . والصواب يسكنون ما قبل الياء أو يسكنون العين أو نحو هذا . وكذا وقع في النسخة المغربية أيضاً . وهذا دليل على أن النسختين قوبلتا على أصل المؤلف .

(٨) زيادة يقتضيها السياق .

(٩) الكتاب (٣٤٨/٣) .

يتغير في النسب، وإذا بقيتِ الياءُ مفتوحةً لم يُضَارِعْ، وحكايته[١] / زِنَوِى وبِطَوِى ١١٩
على غيرِ قياسٍ، والبِطْيَة[٢] حيٌّ من اليَمَن .

أبو عُمَر : البطْيَة : أرضٌ . المحكم : ويمكن أن يكونَ من الباطِيَة[٣] وهو الناجودُ، وعن المحكم أيضاً : أو من أبطيتُ إن قيل .

ووقع هنا : يقال[٤] لهم : بني زِنْية، بالنصب، وتوجيهه على النداءِ، وإن وقع مرفوعاً كان خبرَ ابتداءٍ مضمر .

ثم رَدَّ عَلَى يونس[٥] وقال : لا يجوز أن يقالَ في غَزْوة إلا غَزْوِى على القياس، لأنك إن راعيت هنا فعيلة كما فعلت في ذوات الياءِ لم يَتَّجه ذلك، لأنك كنت تقول غَزَيَة ثم تُسَكِّن فتقول : غَزْيَة فلم تشبهها غَزْوَة . وكذلك عُدْوة إنْ بنيتها على فُعِلة صارت إلى عُدْيَة، فقد خالفتها . وأما فِعِلة من الواو فإن بنيتها على الجمع لزم أن تقول : غِزْيَة في غِزْوَة ثم سكنت فلم تشبهها غَزْوة . وإن بنيت فُعْلة على فُعُلٍ جَمْعِها لزم إذا حذفت الياء للإضافةِ غُزٍ على فُعِلٍ لوقوع الواو طرفاً قبلها متحرك فلم تشبهها عُرْوة[٦]، وإن لم تبنها على الجمع كبُسْرة وبُسْر[٧] لزِمَ تحريكُ العين بالضم، وهذا كله يقطع بتغيير جميع ما تقدم من فَعْلة وفُعْلة وفِعْلة في النسب من ذوات الواو والياء، وضعَّف قولَ الخليل[٨]، ولو اقتصر يونُس على ذوات الياء ولم يُغيِّر ذواتِ الواو لكانت علةُ الخليل له ممكنةً[٩]، ويمكن أن لم يعلمِ الخليل أنَّ يونسُ يجعل ذواتِ الواوِ كذواتِ الياءِ فعلَّلَ بذلك .

---

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٣٤٧/٣) .

(٣) انظراللسان (بطا)، حاشية ٣ من صفحة الكتاب (٣٤٧ ج٣) .

(٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣٤٨/٣) .

(٨) ، (٩) يريد ما وجه به قول يونس (٣٤٧/٣) . وانظر : النكت (٨٨٩/٢)، شرح الشافية للرضى (٢٤٧ - ٤٨) .

فقوله(١) : "لاتكون فَعِلَة ولا فُعِلَـة مـن بنـات الـواو هكـذا" . يقـول : لا تتغير، ولا تضارعهما يتغير لأن فُعُلة منها على فُعُل باليـاء فقـد بايَنَتْهـا وإن بَنَيْتَهـا علـى التأنيث كانت متحركةً، فإن أسكنت لم تُغيِّرْ لأنه لا يستثقل من الواو هنا مـا يسـتثقل من الياء . وعاملَ الجمع الذي بينـه وبـين واحـده الهـاء في هـذا معاملـة الـواو، وحكـم عُرْوَة(٢) وعُدْوَة واحد، وما تقدم من الحكمين ينفُذُ في كل واحد منهما وما كان علـى وزنهما بالواو .

وقوله(٣) : "لكانَ الحرفُ الذي قبـل الـواو يلزمـه التحريـكُ" يريـد يلزمـه التحريكُ فلا يشبه عُدْوة، فإذا سكنت وضارع عُرْوة لم تُغَيَّر الواو كما غُيِّرتْ في اليـاء لأن الياء تستثقل هنا فتعدل إلى الواو فعُرْوَة أجدر .

وقوله(٤) : "كما فعلت ذلك بعَرْقُـوَة" . يريـد كمـا قلبـت واو عَرْقُـوَة في الجمع حين وقعت طرفاً، لأنها هنا مثلُها هناك .

وقوله(٥) : "فحذفتَ الياء ولم تغيِّر الواو" . يريد أنك تُغَيِّرُ الياء فيما تقـدم لِثِقَلِها إمَّا للشَّبَهِ وإمَّا للرد إلى الأصل، وذكر بعدُ في قيـاس المعتـل(٦): "وتقـول في فُعُلـه من رميتُ وغزوتُ إذا لم تَكُن مؤنثةً على فُعُل: رُمُوَة وغُزُوَة فإن بنيتها على فُعُل قلتَ: رُمِيَةٌ وغُزِيَةٌ(٧) لأن مذكرها رُمٍ وغُزٍ، فهذا بمنزلة عَظَـاءة(٨) علـى عَظَـاء، وعَبَايـة إذا لم تكن على عباءٍ، ألا تراهـم قالوا: خُطُوات فلم يقـبلوا، لأنهم لم يجمـعوا فُعُلاً ولا فُعُلَة

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٤٨/٣) .

(٥) كـذا في الأصـل وفي طبعـتي الكتـاب (٣٤٨/٣) "فحذفـت الهـاء" . وانظـر الأميريـة (٧٥/٢)، هارون (٣٤٨/٣) .

(٦) الكتاب (٤١٠/٤، ٤١١) .

(٧) في الأصل : وغزوة .

(٨) في الأصل : عضاءة .

على فُعُل، وإنما يدخل التَّثْقِيلُ في فُعُلات ألا تـرى أن الواحـد خُطْوة فهـذا كفُعُلـه ولا مذكر لها" . ولم يأت بفُعُلة في بنات الواو ولا الياء، ولكنه قياس علـى الصحيـح، وقـد نمثل عليه فيما قيس من المعتل على الصحيح الذي لم ينطق بمثله إلاّ في صحيح .

بابُ الإضافةِ إلى كلِّ شيء لامُه ياءٌ أو واوٌ[١]

كلُّ مِمَّا يبنى على تاء التأنيث وثبتت فيه الياء فإنك تردها في الإضافةِ همزةً لحذفك التاء فتصير طرفاً، ويجوزُ فيه بدلُ الواو على ما يأتي ذكره إن شاء اللّه . فإن كانت واواً ثبتت في الإضافة من حيث كانت تبدل من الهمزة فيقال: كساوِيٌّ وردائيٌّ، فإذا وُجِدَت في الكلمة لم تحتج إلى غيرها، ورَدَّ ذلك أبو الحسن هنا وقال : لم تأتِ هذه الهمزةُ لزوال التاءِ وإنما أُبْدِلت لاجتماع الياءات . وكلاهما قول، ويؤيده أنَّ ياءَ الإضافةِ خَلَفَتِ التاء فلم تَصِرْ طرفاً، ولما لم تجتمع الياءاتُ في سَمَاوِيٍّ[٢] وعَلاَوِيٍّ[٣] لم تُبْدَلِ الواوُ فيهما، ولا تخلو الهمزة أن تكون أصلاً أو منقلبة عن أصلٍ أو زائدةً أو منقلبةً عن زائد، فالأصلية قُرَّاءٌ[٤] وَوُضَّاءٌ، فالوجه فيهما الثباتُ في الإضافة إليهما، والقلبُ إلى الواو قليلٌ جداً، والمنقلبةُ عن/الأصل كساءٌ[٥] ورداءٌ[٦] ١٢٠
فالوجه فيه الثبات والقلب جَيِّدٌ وهو أقل منه، والزائدة : همزة التأنيث نحو حمراءَ[٧] وأنبياءَ وبَرُوكَاءَ فالقلبُ فيها لا غير، والمنقلبة عن الزائدة : همزةُ الإلحاق نحو عِلباءٍ[٨] وحِرباءٍ، فالوجه فيها القلب، والثبات جائزٌ، لأنها مُشَبَّهَةٌ بالمنقلبةِ عن الأصل، وهذا مذهبُه في الباب وحكايته عن العرب، ومن أثبتَ الهمزةَ من أهل التسهيل سهَّلَهَا بين بين .

---

(١) الكتاب (٣/٣٤٨) .

(٢) الكتاب (٣/٣٥٠) .

(٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٣/٣٤٩) .

(٤) الكتاب (٣/٣٥٢) .

وقوله(١) : "لم يُخرِجُوها" . انتهى فيه كلامه ثم ابتدأ بقوله(٢) : "ولم يَفِرُّوا إلى الياء لكذا .

وقول جرير(٣) :

إِذَا هَبَطْنَ سَمَاوياً موارِدُه   من نَحْوِ دَوْمَةِ خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسِي

شاهده فيه : ثبات الواو(٤) في سماوِيٍّ، لأنه منسوب إلى السَّماوةِ وهي أرضٌ . ودَومةُ خَبْتٍ : موضعٌ، يريد أن إبلَه إذا وصلت إلى هذه الأرض وشربتْ ماءها اشتقتُ إلى أهلِي واستعجلت، وقَلَّ نزولي في الليل لقربي منهم .

وإنما ثبتتِ الياءُ والواوُ في آيٍ ورايٍ وواوٍ(٥) لأن الألف قَبْلَها ليست بزائدة وهي بدلٌ من عين الكلمة، والطَّاية(٦) : السطحُ والدكان وهي أيضاً صخرة عظيمة في أرضٍ لا حجارةَ فيها، وهي أيضاً مثل الحظِيرةِ والشَّايَةِ، وشاوِيٌّ(٧) منسوبٌ إلى الشاءِ، ولا يريد النسبَ إلى اسمِ الفاعلِ من شَوَى لأنه ليس فيه همزة، ولا تجوز الهمزةُ عِوَضاً من شاءٍ وقد تكون مبدلةً، والبدلُ غيرُ العِوَض وقد تقدم في مواضِعَ . وتقول في ذِي جُمَّةٍ في قولِ الخليل ذَوِّيٌّ(٨) وقد تقدم التسميةُ بذِي(٩) من ذي مال، فالإضافةُ على ذلك، ولو كان مضافاً غيرَ مُسمًّى به لقلتَ : جُمِّي، وإذا كانت الألفُ خامسةً فصاعدا سقطت في النِّسْبَةِ، وقد سقطت رابعةً في حبلى(١٠)، ولها أحكام ستأتي في بابها إن شاء الله .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣٤٩/٣) .

(٣) ديوانه (ص ٢٢٣)، الكتاب (٣٤٩/٣، ٣٥٠)، تحصيل عين الذهب (٧٦/٢)، شرح السيرافي (١٥٦/٤)، ابن يعيش (١٥٧/٥) .

(٤) في الأصل : الياء .

(٥) في الأصل : وراو .

(٦) الكتاب (٣٥٠/٣)، وانظر نوادر أبي زيد (ص ٥١٣) .

(٧) ، (٨) الكتاب (٣٥١/٣) .

(٩) انظر(ص ٣١٩، ٢٨٨) .

(١٠) الكتاب (٣٥٢/٣) .

باب الإضافةِ إلى كلِّ اسمٍ آخرُه ألف

الألفُ لا تكون أصلاً في الأسماءِ ولا في الأفعالِ، وإنما تكون منقلبةً عن أصلٍ أو زائدٍ أو زائدةً، ولا يخلوهنا أن تكون ثالثةً أو رابعةً أو خامسةً فصاعداً، فإن كانت ثالثة قلب منها الواو في الإضافة نحو رَحَوى، وعَصَوى ولا يجوزُ غيرُه، وقد تقدَّم هذا الباب(١)، وإن كانت رابعةً(٢) لم تخلُ أن تكون زائدةً أو منقلبةً عن أصلٍ أو عن زائدةٍ، فالزائدة ألف التأنيث نحو(٣) حُبْلى، والمنقلبة عن الأصل نحو مَلْهًى ومَدْعًى، والمنقلب عن الزائد ألف الإلحاق نحو أَرْطًى وعَلْقًى، فبابُ الزائدةِ الحذفُ نحو حُبلى، ويجوز قلبُها نحو حُبْلَوِيّ(٤) وهو قليلٌ، وقال: بعضهم يقول في فُعْلى حُبْلاوِيّ على اعتقادِ المد كحمراءَ أو الإشباع كقوله(٥) :

[... أدنُو فأنظُور]

وقد يكون كقولهم : أَناسِيّ وما أشبهه مما جاء على غير القياسِ، وباب المنقلبة عن الأصل القلبُ واواً كقولهم : مَلْهَوى والحذف جائزٌ نحو مَلْهِيٌّ(٦) ومَدْعِيٌّ وهو قليل، وباب المنقلبة عن حرف الإلحاق الحذف والقلب نحو أرْطِيٌّ وأرْطَوِيٌّ والحذف أجود لزيادتها كما ذكر(٧)، وإن كانت خامسةً فصاعداً فبابُها الحذف ولا يجوز غيرُه نحو حُبَارَى وقَبَعْثَرَى(٨) زائدةً كانت أو منقلبةً

---

(١) يريد أنه في تبويب سيبويه مقدم على قسيميه، وانظر الكتاب (٣٥٢/٣) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٣٥٢/٣) .

(٤) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣٥٣/٣) .

(٥) جزء من بيت لابراهيم بن هرمه هو بتمامه :

وإنني حوثما يثني الهوى بصري

من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

ديوانه (ص ٢٣٩)، وانظر : المحتسب (٢٥٩/١)، سر الصناعة (ص ٢٦)، الخصائص (٣١٦/٢)، الأمالي الشجرية (٢٢١/١)، الانصاف (ص ٢٤)، اللسان (شرى) .

(٨) الكتاب (٣٥٥/٣) .

ولا سبيلَ إلى غيرِ ذلك، وقَسَّمها سيبويه هنا على ثلاثةِ أبواب[١]، وذكر في بني أعْيَا[٢] أنهم حيٌّ من جَرْمٍ، وقال غيره[٣] : حي من بني أسد .

وقوله في البـاب الثـاني : ومنهـمْ مـن يقـولُ دِفْـلاوِيٌّ[٤] يمكـن أن تكـون الألف فيه إِشباعةً كما تقدم، أو تكون الواو منقلبة عن حرف منون لأن بنـاءَ دِفـلاوى لا يكون إلا منوناً وليس في الكلام فِعْلاء والألف للتأنيث . وأمَّا حُبْـلاوى فَيَحْتَمِـلُ أن يكونوا مَدُّوا وأبدَلُوا تشبيهاً بحمراءَ، وأما دَهْنَا[٥] فالألف للتأنيث كسَكْرَى .

قال الأستاذ أبو بكر في دُنْيَاوى[٦] : كأنه استدل على ذلك بأنه لم يسـمع دُنْيَائي، ولو ذهبَ بها إلى بناءٍ ما ينصـرفُ لجاز فيهـا كمـا يجـوز فيمـا بُنِـى علـى تـاء التأنيثِ من بناتِ الياء كَعَظَائِي ونحوِه، ولا يمتنع الهمز في القيـاس، ولا يمتنـع أن تُجْـرى مُجرى الملحَق وإن لم تُهْمَزْ، لأنها إذا انقلبت كحرف الإلحاق .

وقوله[٧] : كما قالوا مَدارَى، يقول : مَدارَى مفَاعلُ آخرها أصليٌّ فجعلـوه بمنزلة الزائِد / في صَحَارَى فجمعوه جمْعَه، وأمـا جَمَزَى[٨] فبمنزلـة الخُمَاسِي لتحـركِ ١٢١
العين فقامت الحركةُ مقام حرفٍ خامس، ولذلك لم يَصْرِفُوا المؤنثَ يسمى بقَدَمَ[٩] لأن الحركةَ جعلتهُ بمنزلة عَنَاق . وقد بيَّنه، وقولُ الشاعر[١٠] :

كأنَّما يَقَعُ البُصرِيُّ بينَهُمُ ... من الطَّوائِف والأعناقِ بالوَذَمِ

---

(١) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٣٥٤/٣) .

(٢) ، (٥) الكتاب (٣٥٢/٣) .

(٣) انظرالسيرافي (١٥٦/٤) .

(٤) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣٥٣/٣) .

(١٠) الكتاب (٣٥٤/٣)، تحصيل عين الذهب (٧٨/٢)، السيرافي (١٥٧/٤) .

شاهده : الحذف من بُصْرَى لأنها ألفُ تأنيث ويجوز فيها بُصْرَوِي وبُصراوي كدُنْيَاوِيٌّ على ما تقدم، يصف هزيمةً . يقول : إن السيفَ وهو البُصْرِيُّ يعمل في أعناقِهم عملَه في الوَذَمِ، وهي سيورٌ تُشَدُّ بِهَا عَرَاقِي الدِّلاءِ إلى آذانِها، والطَوائِفُ : النواحي .

وقوله في الباب الثالث يعني باب حُبَارى وقَرقَرى، والحرفُ المَيِّتُ[1] هو الساكنُ والحيُّ المتحركُ .

وقوله[2] : ولو كانت الياءانِ متحركتينِ يعني ياءَى (فَعِيله وفُعَيْله) .

وقوله[3] : وكما حذفوا الياء الساكنة من ثمانٍ، يقول : جعلوا ياءَي الإضافةِ مما يحذفون لها قال : وهذه الألف أضعفُ من ياءِ ربيعةَ[4] لوقوعها طرفاً وذهابها مع كل حرفٍ ساكن وقد حذفُوها من نفسِ الكلمة . قال العجاج[5] :

[وصَّاني الحجاجُ فيمَا وصَّنِي]

أراد وصَّاني فحذف، وقد ذهب[6] الياءان لها في كرسِيٌّ وفي المنسوب المُسَمَّى به، ومذهب يونس[7] في مُثَنَّى ضعيفٌ جداً[8] لأن العربَ تُجري الحرفَ المشدَّد في جميعِ تصرُّفه مُجرى حرفينِ فهو قولٌ مرغوب عنه، وحراءُ[9] لا تُدْرَى هَمزتُه مِمَّ هِي، فالأولى بها الواوُ لكثرتِها في الباب . وقد تقدم حكمُ الباب الرابع في باب سِقَايَة[10] وصَلاَيَة وكلها بين .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٧) الكتاب (٣٥٦/٣) .

(٥) ملحقات ديوانه (ص ١٨٧)، وانظر : الخصائص (٣١٧/٢)، الانصاف (٤٤٩/٢) .

(٦) في الأصل : أذهب .

(٨) انظرالسيرافي (١٥٧/٤، ١٥٨) .

(٩) الكتاب (٣٥٧/٣) .

(١٠) انظر(ص ٤١٠، ٤١١) .

باب الإضافة إلى بناتِ الحرفين(١)

وهذا البابُ بيِّن، وقياس من ردَّ تغييرا ما لم يرد في تثنيةٍ ولا جمعٍ أن يقول في النسب إلى ماءٍ "مَاهِيٌّ" فيُرَدَّ إلى الأصلِ وليس التكسيرُ في هذا كالتثنية، لأنك تُضْطَرُّ في الرد إلى الجمعِ .

ودمٌ(٢) عنده كيدٍ(٣) ساكِنُ العين، ولا تقول : يَدَيَان ولا دَمَيَان إلا في الشِّعرِ، فيُبْقِيهِ ضرورةً على اللفظِ، وظهورُ الياءِ دليلٌ على أنَّه من الياء .

وذكر في التصغيرِ أن دماً من الياءِ أو من الواوِ(٤) وهو من الياءِ .

وتركُوا هذه الحروفَ التي يدخلُها الإعرابُ وأصلُها السكونُ في الإضافةِ على الفتحِ من حيث جرت في الكلامِ متحركةً، وقولُ الشاعِرِ(٥) :

وما الناسُ إلا كالديارِ وأهلِها
بِهـا يومَ حلُّوها وغَـدْواً بَلاقِعُ

شاهده فيه : سكون الدالِ من غدْوٍ، فرد إلى الأصلِ، وجرى في النَسَب على التحريك كيَدِ ودَمٍ، ودليلُ السكونِ في يَدٍ قولهم(٦) : أيدٍ في الجَمع، وأفعُل لا يكون إلا لفَعْل بالسكون، وأصل الحُرَوفِ السكونُ والحركةُ طارئةٌ عليها، فإذا لم يُعلمِ الحرفُ أساكنٌ هو أمْ متحركٌ حُمِل على السُّكونِ حتى يقومَ دليلٌ على

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٧) .

(٢) ، (٣) ، (٦) الكتاب (٣/٣٥٨) .

(٤) الكتاب (٣/٤٥١) .

(٥) هو للبيد، ديوانه (ص ١٦٩)، الكتاب (٣/٣٥٨)، السيرافي (٤/١٥٧، ١٥٨)، المقتضب (٣/١٥٣)، المنصف (١/٦٤، ٢/١٤٩)، الأمالي الشجرية (٢/٣٥)، ابن يعيش (٦/٤) .

الحركةِ، وليس في دَمَيَينِ(١) دليلٌ، لأنه شعرٌ فثنّاه على استعماله في الكلامِ كيَدَيَيْنِ في قوله(٢) :

[يَدَيَانِ بالمعروفِ عِند مُحَجِّرٍ]

يريد أن الناس في اختلاف أحوالهم وتصرُّفِهم الدهرُ عليهم كتصرفِه على الديارِ في عِمارتِها وخلائِها، والبلاقِعُ : الخاليةُ .

وقوله(٣) : فلم يريدُوا أن يُخرجوا منه شيئاً كان فيه" . يريد لم يُزيلوا الحركةَ التي تَثْبُتُ لهُ في الاستعمالِ لكون الحرفِ المتحرِّكِ أقْوى من الساكن، وأما ثُبَةٌ(٤) وأخواتُها فإنَّك إذا أضفتَ إليها وحذفْت التاءَ صارت الياءانِ في موضِع العوض كالتاء، فحسن ذلك . وقالوا: حِرَحِيٌّ(٥) بفتح الراء كما فتحوا في عَدَوِيٍّ ودَمَوِيٍّ ويَدَوِيٍّ(٦) والباب كُلُّه واحد .

وأما(٧) رُبَّ فالنسب إليها رُبِّيٌّ ومن خَفَّفَ رَدَّ إلى الأصلِ وأدْغَمَ .

قال أبو إسحاق : الصواب عندي فيمن خفف رُبِيٌّ، وفيمن شدَّد رُبِّيٌّ وكلاهما مُمْكن، غير أن المخففةَ يُنسب إليها بالوجهينِ بالردِ وتركِه كيَدٍ وهو الذي أراد سيبويه . وقوله(٨) : فرددتَ(٩) بعده دليلٌ على ذلك، وإظهارُ التضعيفِ(١٠) لا سبيل إليه .

---

(١) وذلك في قول المثقب العبدي :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وسيأتي تخريجه (ص٤٣١) .

(٢) صدر بيت لم ينسب عجزه :

قد تمنعانك أن تضام وتضهدا

ولصدره روايات كثيرة منها :

يديان بيضاوان عند محرق، وعند محلم

وانظر : السيرافي (١٥٩/٤)، المنصف (٦٤/١)، ابن يعيش (١٥١/٤، ٨٣/٥)، الخزانة (٤٧٦/٧) فما بعدها .

(٣) ، (٤) ، (٦) الكتاب (٣٥٨/٣) .

(٥) الكتاب (٣٥٩/٣) .

(٧) ، (٨) الكتاب (٣٥٩/٣) .

(٩) لفظ الكتاب فردتا .

(١٠) يريد فك التضعيف أي لا سبيل إلى ربببي .

وقوله : وإنما أُسكِنَت كراهيةَ التضعيـفِ، يريـد أنـه يُحـذَف في رُبٍّ البـاء المتحركة التي هي طَرف ثم تحرك الأولى فإذا نسب وردَّ المحذوف سكّن الأولى وأدغم.

وقوله[١] / : "فرددتَ"، دليلٌ أنه يُضاف إليها كيدٍ ودمٍ من غير ردٍّ، لكنه ١٢٢
إذا رَدَّ أدغم لمكانِ إظهار التضعيفِ، مع أن يُونـس وهـو الـذي يقـول في فُعْلَـه[٢] مـن المعتل : فَعَلِي لا يُظهِرُ التضعيفَ هنا وليس من قوله فُعْلَى في فُعْلة، فيقول يونس : رُبِّيٌّ كما يقول : شَدِيدِيٌّ[٣] في شَدِيدَة .

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣/٣٥٩) .

(٢) الكتاب (٣/٣٤٧) .

باب ما لا يجوزُ فيه من بناتِ الحرفَين إلا الرد[١]

جملةُ ما في هذا الباب وما يشبهه أنه إذا كان الشيء محذوفاً فلم يعلم ما أصله، كان ادعاءُ الأكثرِ على ألسنتهم الأخفُّ أولى، فإن كان بعد الحذف متحركاً ثم ردَّت العرب فيه في موضع فأجرت ذلك المتحرك بحركة الفتح فإن ذلك لا يوجب له الحركة في الأصل، لأن ذلك بناء على شيء جرى مجرى الأصل والذي يعتبر فيه ذلك بناء على شيء جرى مجرى الأصل والذي يعتبر فيه لذلك جمعُه على أفعالٍ، لأن ظبياً عندهم ككَلْبٍ وقول الشاعر[٢] :

هذا طريقٌ تأزِمُ المآزِمَا وعِضَوات تَقْطَعُ اللّهازِما

شاهده فيه : ردُّ الواو في عِضَوات، فأصل عِضَةٍ الواو في هذا البيت، ومن قال عُضَيْهَة قال : عَضَهَات، ومن قال : عُضَيَّة قال عِضَوات، ومن قال في النسب عِضَاهى قال في الواحد : عِضَاهَة وقد تقدم[٣] . يقول : هذا طريقٌ كثيرُ العِضَاه، وهي شجر عظيم ذاتُ شَوْكٍ فمن مرَّ به أزَمَتْه . أي : عَضَّتْه وآذَتْه، والمآزم : جمع مَأْزِمَةٍ من الأَزْمِ، والأَزْمَةُ : الشِّدَة، واللَّهازِمُ جمع لِهْزِمَة وهي مُضْغَةٌ في أصلِ الحَنَكِ، ووقَعَ في الرَّبَاحِيَّة[٤] في جمع هَنْتٍ هَنوات، وفي الشرقية[٥] جمعُ هَنْتٍ هَنَهَات، وكلاهما يُقال، والهَنَةُ : كنايةٌ عن كل اسمٍ منكورٍ لا يعقِلُ، فإذا سُكِّنَتِ النُونُ اختصَّت بمن يعقل، وأنشد ح[٦] :

---

(١) الكتاب (٣/٣٥٩) .

(٢) رجز قائله أبو مهدية الأعرابي، وانظر : الكتاب (٣/٣٦٠)، الخصائص (١/١٧٢)، الانصاف (١/٣١٥)، ابن يعيش (٥/٣٨)، اللسان (أزم) .

(٣) انظر(ص ٤٠٨) .

(٤) الكتاب (٣/٣٦١) .

(٥) ليس في المطبوع .

(٦) المعاني (١/٤٦٦) وفيع متتابع بالباء الموحدة.

لَهِنَّكِ من عبْسِيَّةٍ لَوَسِيمةٌ على هَنَواتٍ شأْنها مُتَتَابِعُ

وقصر صاحبُ العَين[١] الهنةَ على خصالِ الشرِّ، وليس كذلك لقوله ﷺ لبعضهم : "هاتِ من هَنَاتِكَ"[٢]، فحدا بهِ في بعض غَزَوَاته بقوله[٣] :

[واللّه لولاَ اللّه ما اهتدَينَا]

وقول الشاعر[٤]:

أَرَى ابنَ نِزَارٍ قد جفَانِي ورابَنِي

على هَنَوات كُلُّها متتابِعُ

ويروى : مُتَتَايعُ، بالياء بنقطتين، والمعنى واحد، وشاهده فيه : جمع هَنَة على هَنَواتٍ، فالنسَبُ إليها هَنَويٌّ كعَضَوِيٌّ[٥] ومن جعلها من ذواتِ الهاء، قال: هُنَيْهَات وهُنَيْهَة . يريد أنّه قَطَعَهُ وأساءَ إليهِ بالقبائحِ وأفعالِ السُّوء . وجعلها سيبويهِ بمنزلةِ أُخْتٍ وأَخَوَاتٍ في الاعتلال . والتاءُ في أُخْتٍ وبنْتٍ وهَنْتٍ ومَنْتٍ بمنزلة تاء التأنيث دخلت لتُلْحِقَ[٦] بعِدْلٍ وقُفْلٍ ودلّت على ما دَلّت عليه تاءُ التأنيث، فلما جُمِعَت بالألف والتاء حذفُوها وردُّوا المحذوفَ، فوجَبَ في النَسَبِ الردُّ .

---

(١) العين (٩٢/٤) .

(٢) وهو في مسلم، كتاب الطلاق .

(٣) وبعده : ولا تصدقنا ولا صلينا .
نسب لعامر بن الأكوع . وانظر : مغازي الواقدي (٦٣٨/٢)، النهاية (٢٥٦/٤)، وراجع صحيح مسلم (١٠٩٩/٢)، ونسب أيضاً لكعب بن مالك ولعبد اللّه بن رواحة وسيأتي الاستشهاد ببعض هذا الرجز في النون الخفيفة، وانظر المقتضب (١٣/٣) .

(٤) لم ينسب لقائل معين وانظر : الكتاب (٣٦١/٣)، المقتضب (٢٦٩/٢)، سر الصناعة (١٦٧/١)، المنصف (١٣٩/٣)، الأمالي الشجرية (٦٨/٢)، ابن يعيش (٥٣/١)، ٣٨/٥، ٣/٦) .

(٥) في الأصل بالظاء المشالة .

(٦) انظرالسيرافي (١٦١/٤) .

قال أبو الحسن : ولـو قيـل في النسـب : أُخَـوِيٌّ بضـم الهمـزة، لِيَـدُل أنَّـه منسوبٌ إلى أُخْتٍ لم يكن به بأسٌ فتحذف التاء وترد الـلام وتـترك همـزة أخـت علـى حالها .

قال أبو علي(١) : أُخْتٌ عرضَ له الضَمُّ لأجلِ التأنيث، فـإذا زالـتِ التـاءُ، رَجع إلى أصله في الجمع والنسب .

قلت : ولو قالوا في النسب : أُخَوي بالضمِّ للزم في الجمـع أُخَـواتُ، لأنـه جمع يسلم فيه بناءُ الواحِدِ، ولَمَّا غيَّروا في الجمعِ غيروا في النسب .

قلت : وهذا الذي ذكر في أُخَوِى من اختراع اللغة ولا سبيل إليه .

وقوله في آخر الباب : وليس بقياسٍ(٢) يعني قول يونس، يريد مـن حيـث لم يجمعوا أُختاً على أُختَاتٍ لم يقولوا : أُخْتِي .

قال أبو علي : ليونس أن يقول : إن أَخَوات ليس بجمعِ أُخْتٍ على لفظهـا كما أن لَجَبات ليس بجمع لَجْبَةٍ وهي المُوَلِّيَةُ اللبنِ فإذا كان كذلك لم يدل هـذا الجمعُ على أنَّ حكمَ التاء حكمُ تاءِ التأنيث، وقال أيضاً : وله أن يَحْتَجَّ بما يَحْتَـجُّ بـه سيبويه إذا قيل له : لو كان ألف كِلتا كألفِ حُبْلَى لكانوا قد جَمَعُوا بـين حـرفي تـأنيث، لأن التاء حرفُ تأنيث فمن قول من يُحْتَجُّ له أن التـاءَ ليسـت للتـأنيثِ، ولكنهـا تدخُـلُ في حالِ التأنيثِ فتُغني في أُخْتٍ باختِصاصِها بالموضع الذي لا يكونُ إلا مؤَنَّثـاً عـن علامـةِ التأنيثِ، يدلك على ذلك سكونُ ما قبلها .

---

(١) التعليقة .

(٢) الكتاب (٣/٣٦١) .

قال : يقول يونسُ : فإذا جاز / الجمعُ بينهَا وبين ألف التأْنيث دل ذلك على أنَّها لم تُحذفْ في أَخَوَات لمُعَاقبةِ(١) الجمع لها . ١٢٣

قلت(٢) : وهذه حجج واهيةٌ من أبي علي، أما أَخَوات فجمعُ أُخْتٍ كبنَاتٍ جمعُ بِنْتٍ وتغيَّرت كما تغيَّرت، وذلك أن هذه التاء عُوملت معاملةَ تاءِ التأنيث، ومن حيثُ كانت زيادةً في الاسم لا تدخلُ عليها علامةٌ أخرى في الإفراد ولا تصحبُ هذه في الجمعِ شُبِّهَت بها، ومن حيثُ سكنَ ما قبلهَا و لم تبدل منها الهاءُ في الوقفِ فَارقَتْها، فجُعِلَت عوضاً كهمزةِ الوصلِ وغيرها، وحذفُوها في الجمعِ لما صارت عِوَضاً فَلَزِمَ ردُّ الأصلِ فقالوا : أَخَوَاتٌ على القياسِ، والتغيير في بناتٍ قياسٌ وتركُ الرَدِّ قياس .

وقوله(٣) عن يونُسَ إنَّه يجعلُ تاءَ كِلتَا للتأنيثِ أو تُغْنِي عنِ التأْنيثِ فاسدٌ، و لم يفعل ذلكَ ولا خلافَ بين المحقِّقِينَ أنَّها بدلٌ من لامِ الكَلِمَة، والألفُ لِلتَّأنيثِ إلا ما حُكِيَ عن أَبي عُمَرَ(٤) أنهُ يجعَلُها زائدةً، لا للتأنيثِ، والألفُ بدلٌ من اللامِ وزنُها عنده فِعْتَلْ و لم يوافقه عليهِ أحدٌ لفَسَاده .

وأما شاةٌ لَجْبَةٌ فجمعُها لَجْبَات بالسكون لأنها صفة، ومن حرَّكَ الجيمَ في الجمعِ فلأحَدِ أمرينِ : إمَّا لاستعمالها استعمالَ الأسماءِ فأَجْرَى عليها حُكْمَها، وإمَّا على الشُّذُوذِ كما سَكَّنَ بعضُهُم في الأسماء .

---

(١) في الأصل بلامين .

(٢) في الأصل : قال .

(٣) الكتاب (٣٦٣/٣) .

(٤) في الأصل واو زائدة وإنما حكى هذا عن الجرمي، وانظر السيرافي (١٦١/٤)، النكت (٨٩٧/٢) والتعليقة .

باب الإضافةِ إلى ما فيهِ الزوائدُ من بناتِ الحرفين(١)

في هذا البابِ ما إنْ حُذِفَ رُدَّ إلى الأَصلِ، وإنْ لَمْ يُحْذَف تُرِكَ على مِثَالِه، وفيه ما يُحْذَفُ مِنْه ويُرَدُّ إلى الأَصْلِ ولا يجوزُ تركُ الحذفِ، وقد بيَّن(٢) ذلك.

وإنما شبه تاءَ بِنْتٍ وأشباهَهَا بتاءِ سَبَنْتَه وعِفْرِيت(٣) من حيثُ دخلت لبناءِ الكلمةِ ووَقَفُوا عليها بالتاءِ واعتقدوا فيها معنى التأنيثِ، ولذلك حذفت في الجمعِ والنسبِ . ويلزم يونُسَ ما ألزمه في الوصلِ في هَنَه لأنها كبِنْت(٤) يقول : حُكمُهُما واحد من حيث كانت في الوصل مثلَهَا، وفرَّقَ يونُسُ بينهما لانقلابِ هذه في الوقفِ، ولا يلزمُ ذلك، لأنها في الوصلِ ساكنٌ ما قبلَهَا ولا يسكُنُ ما قبلَ تاءِ التأنيث، فالوقفُ بالهاء مع سكونِ ما قبلها خارجٌ عن القياسِ، غير أنه لما وَقَفَ عليها بالهاءِ حرَّك ما قبلها ليُعْلَمَ أنها تاءُ تأْنِيثٍ، وعلى هذا لا يصرفُ يُونُسَ رجلاً سمى بهَنْتٍ في الوصلِ، والقياسُ فصلُها من تاءِ التأنيث . ويلزمه في ثِنْتِي(٥) ما ألزم نفسه في بِنْتِيٌّ وكذلك كِلْتَا وهي أحرى من حيثُ كانت بدلاً من واوٍ كما ذكر(٦) بعد، وينبغي أن يجوز فيه على مذهب الجماعة كِلْتَوى على قولهم حُبْلَوِي لكنه غير مسموع . وقد ذكر بعد علة(٧) ثَنَوِيٌّ وتشبيهَه وإن لم يَرِد فيه ثِنْتٌ لأن الفتحةَ أخفُّ من الكسرة . وأما كِلَوِيٌّ(٨) فلم يُشْبِه ثَنَوِيًّا، وقياس هَنْتٍ(٩) ومَنْتٍ هَنتِيٌّ ومَنْتِيٌّ، وهَنَوِيٌّ ومَنَوِيٌّ، وإنما لَزِم ذَيْت(١٠) إذا حذفت

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣٦١/٣) .

(٣) الكتاب (٣٦٢/٣)، والنسبة إلى بنت بنوى .

(٤) كان يونس يجيز بنْتِيّ وأُختِيّ، الحاقا لهما بجذع وقفل . السيرافي (١٦١/١) .

(٥) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) الكتاب (٣٦٣/٣) .

(٦) الكتاب (٣٦٤/٣) .

التاء التثقيلُ، كما لَزِمَ كَيْ ولَوْ اسمين، لأنَّ الإعرابَ لا يدخُلُها حتى تُثَقَّل[١]، وأنشدوا في الإخاء[٢] :

[وأيُّ بَنِي الإخَاءِ تَصْفُو مَشَارِبُه]

واثْنَتَانِ من ثَنَيْتُ وهي مُتَحَرِّكَةُ العينِ، والثِّنَى ساكِنُ العينِ كثيرٌ في الكلام، ثِنْيُ كلِّ شيءٍ طيه، والثِّنِيُّ من النُّوق ومن الأولادِ ومن الخيلِ والوادِي، ولم يُنْطَق بمفردِ اثنين من لفظِه . واستدلالُه في المتحرك العينِ بأفْعَالٍ في المعتل اللام[٣] صحيح، لأنه قد ذكر في المحذوف[٤] أنه في فعْلٍ على أفْعُلٍ وفي فَعَلٍ على أفْعَالٍ[٥] فليس له دليل في تحريكِ العينِ إلا الجمعَ على أفعالٍ في المُعتَلِّ اللامِ كما ذكرنا . وما استُعمل من هذا الباب ساكناً في غيرِ نيَّةِ حركةٍ كابْنٍ ثم صرِّحت في الكلامِ بحركتِه فهي له في الأصل .

وقوله[٦] : وتقول في الإضافة إلى ذيَّةَ وإلى ذَيْتَ : ذَيَوِيٌّ . ومن قال : أُمَيِّيٌّ قال : ذَيِّيٌّ ولم يُدْغِموا في القول الأول لاعتلال الياء الآخِرة بقلبها واواً، ولم تسْكُن الياءُ قبْلَها . ودليلُ اسمٍ[٧] أنه فُعْلٌ أو فِعْلٌ أو قولهم: سُمٌ وسِمٌ ولم
١٢٤ يقولوا : سَمٌ بثَبَتٍ، فتقول في الإضافة : سِمَوِيٌّ وسُمَوِيٌّ وقد تقدم / فيما لا ينصرف[٨] في المذكر البتَّةَ . وإن سميت رجلاً ببنتٍ وأخْتٍ صرفته، لأنك بنيتَ الاسم على هذه التاءِ وألحقتها ببناء الثلاثةِ الفِعْلِ، وكذلك

---

(١) الكتاب (٣/٣٦٥) .

(٢) عجز بيت لبشر بن المهلب صدره :

وجدتم بنيكم دوننا إذ نسبتم

وانظر : السيرافي (٤/١٦١)، العضديات (ص ٦٣)، الخصائص (١/٢٠١)، سر صناعة الإعراب (١/١٦٧)، اللسان (أخو)، ويروى : تنبو مناسبه .

(٣) الكتاب (٣/٣٦٤) .

(٤) الكتاب (٣/٣٥٨) .

(٥) ، (٦) الكتاب (٣/٣٦٣) .

(٧) ، (٨) انظر التعليقة .

مَنْتٌ وهَنْتٌ وذَيْتٌ، وقد ذكر بعدُ الحذفَ ورفض فيه الحذوفَ و لم يردَّه .

وذكر السيرافي عند ذكره في الإضمار هنٌ أنه كنايةٌ عن كلِّ اسمٍ منكور كما أن فلاناً كناية عن كل اسم مما يعقلُ، بل هما لمنْ يعقل أحدهما للنكِرَة والثاني للعَلَم .

وقوله[١] : ومن قال : رأيت كِلتا أُختَيكَ فإنه يجعل الألفَ للتأنيث . قال الأستاذ أبو بكر : ولا يمتنعُ عندي أن تكونَ للإلحاق وليس كألف كلا لأنها قد انقلبت بالشبه بـ"على" مع المُضْمَرِ وهذه إذا قلت : كِلْتَيْهِما للتثنيةِ لأنك تقول : كِلْتَى المرأتَيْنِ والدليل قولهم[٢] :

[في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى واحِدَه]

ثم قال :

[كِلْتَاهُمَا مقرونةٌ بزَائِده]

الفراء[٣] : يريد بكلت كلتا . فعلى هذا تلحقُ علامةُ التأنيثِ أو علامةُ الإلحاق وقوَّى التأنيثَ أنها مؤنثةٌ وعلى هذا يجوز كِلْتوَى كحُبْلَوِيّ وكِلْتِي كحُبْلِيّ.

وقوله[٤] : "كأنَّك تُضِيفُ إلى اسمٍ قد ثبت في الكلام على حرفين". وقد تقدَّم هذا في غَدٍ ودَمٍ ويَدٍ، وهو قاطع بأبي الحسن استعمال العرب له كذلك و لم يَرُدَّ إلى الأصل الذي هو السكون .

[وقوله][٥] : "ومن جعلَ ذَيْتَ في الإضافة"، يريد ومن لم يجعلها كذلك قال : ذَيْتِي وهو قول يونس، والقول الصحيح ذَيوِى، أو

---

(١) الكتاب (٣/٣٦٤) .

(٢) معاني الفراء (٢/١٤٢) .

(٣) معاني الفراء (٢/١٤٢) .

(٤) الكتاب (٣/٣٦٤، ٣٦٥) .

(٥) الكتاب (٣/٣٦٥) .

ذَيِّيٌّ ولم يقلبِ الأولى لما ذكرنا، ومذهبه في فَمٍ[1] أن الميمَ بدلٌ من العين، فالقياس أن يقال في النسب إليه : فَمِيٌّ، أو فَمَهِيٌّ، لأن اللام هاء، ولم يقولوه، ثُمَّ من رد الواو جمع بين البَدَل والمبدل منه فقال : فَمَوِيٌّ كما قال : فَمَوان، ووزنهما فَعَعَان، وفَمَوِيّ فَعَعِيٌّ على هذا نصه، ألا ترى إلى قوله[2] : رد إلى فم العينَ فجعلَهَا مكانَ اللامِ، وقولُ الفرزدق[3] :

هما نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا على النابحِ العَاوِى أشدَّ رجَامِ

شاهده فيه : ظهورُ الواو مع الميم وكلاهما بدلٌ من العين وهو شاذٌ، وقد ذكر في تصغير ما حذف لامُه[4] : أنَّ لامَ ذِهْ هاءٌ والهاءُ بدلٌ من ياءٍ، كما كانت اللامُ بدلاً من الواوِ في فَمٍ ولم يعْرِضْ لبَدَلِ الواوِ من الهَاءِ .

أبو بكر في باب من اللغات : عن أبي زيد : فَمَيان وفَمَوان وحكى أيضاً أفْمَام وأنشد غيرُه[5] :

ياحبَّذا عينَا سُلَيْمَى والفَمَا والجيدُ والنَّحْرُ وثَدْيٌ قد نَمَا

ويمكنُ أن يكونَ من بابِ هنَه وعِضَة مما تعاقَبَ على لامِه الهاءُ والواوُ، وإنما نَكَّبَ عنه لأنه لم يتصرَّف في الكلامِ كذلك .

والنابحُ العَاوِى: الكلبُ، ويريد الهَاجِي . والرِّجَام: المُرَاجَمَةُ واستعملها لِذِكرِ الكلبِ .

قال الأعلمُ[6] : وصف شاعِرَين من قومِهِ فَزِع في الشعرِ إليهما . وليس كَمَا زَعَم وإنما يريدُ إبليسَ ولدَه، وقبلَهُ مايدلُّ على

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٦٥) .

(٣) ديوانه (٢/٥٤١)، وانظر : الكتاب (٣/٣٦٥)، وحاشيتها رقم ٣، المقتضب (٣/١٥٨)، مجالس العلماء (ص ٣٥٧)، الخصائص (١/١٧٠، ٣/١٤٧، ٢١١)، المحتسب (٢/٢٣٨)، المقرب (ص ١٠٠)، الانصاف (ص ٣٤٥)، الخزانة (٢/٢٦٩، ٣/٤٤٦)، اللسان (فوه)، والبنا : سقيا اللبن .

(٤) الكتاب (٣/٤٥٣) .

(٥) الخصائص (١/١٧٠) وفيه صدره غير منسوب .

(٦) تحصيل عين الذهب (٣/٨٣)، وانظر حاشية ٤ من صفحة الكتاب (٣/٣٦٥) .

ذلكَ، أنشده أبو عبيدَة :

فمـا أنـتَ يـا إبْليـسُ بالمـرءِ ابـتـغِي
رِضَـاهُ ولا يـقـتـادُنـي بِـزِمَـامِ
سأَجْزِيكَ من أَسْبَابِ ماكُنْتَ قُدْتَنِي
إليهِ جُـرُوحـاً فِـيك ذاتَ كِـلاَمِ
تُـعَـيِّـرُهـا في الـنَّـارِ والـنَّـار تَـرْتَـمِـي
عـلـيـكَ بـزقُّـومٍ لَـهَـا وضِـرَامِ
فـإنَّ ابـنَ إبـلـيـسٍ وإبْـلِـيـسَ أَلْـبَـنَـا
لَهُـم بعَـذَابِ النَّاسِ كُـلَّ غُلامِ[١]

هُمَا نَفَثَا ... ... البيت

قال أبو علي[٢] : الميمُ في فَمَويهما بدلٌ من الـواوِ والـواو بـدلٌ مـن الهـاءِ لخَفَاءِ الواوِ ولِينِها، ولأنَّ الهاءَ ضعيفةٌ مِثلُها .

وقوله[٣] : وأما الإضافةُ إلى رجلٍ اسمُـه "ذو مـال" فـإنَّك تـردُّهُ إلى أصلِـهِ، وكذلك ذاتُ، إلا أن تُغيِّرَ العربُ كما غيَّرَت في فَـم، أو لا يكـون لـه أصـلٌ نحو لـوْ، وكيْ، وفِي، فإن صح في الكتـاب أن الخليـل يقـول في التسـميةِ : ذَوٌّ . فالنَسَـبُ علـى قياسه ذَوِّيُ وليس بقياس .

أبـو علـي[٤] : وينبغـي أن يقـول الأخفـش ذَيْـوِيٌّ في الإضافـة لأنـه يـقـول: يَـدْوِيٌّ بالسكون، وإنـمـا حُرِّكَـت الـعـينُ مـن ذَيْـتَ فـي قـول غـيـرِهِ

---

(١) ديوان الفرزدق (٥٤١/٢) .

(٢) التعليقة .

(٣) الكتاب (٣٦٦/٣، ٣٦٧) .

(٤) انظر الفصول الملحقة بالباب من التعليقة .

وليس لها أصلٌ في الحركة، كما حُرِّكت العينُ في حيَّة فقالوا حَيَوِيٌّ كراهِيَـة اجتمـاع الياءاتِ، فالعلة في ذَيَوِيٌّ هي العلةُ في حَيَوِيٌّ على أنه إذا جازَ تحريـكُ العـين في الاسـمِ الصحيحِ فيما لا تَتَوَالَى فيه الياءاتُ، فتحريكُ حرفِ العِلَّةِ أجوزُ كقوله(١) : / ١٢٥

[كُمَيْتٌ كِنَازٌ لَحْمُهَا رَمَلِيَّةٌ]

قال أبو عُمَرَ الجرمي : نسبها إلى الرَّمْلِ، فتحريك حرفِ العلةِ أجوز وفيما تتوالى فيه الياءات أولى .

وأما فُوزيد(٢) إذا سميت به فإنما تتركه مضافاً كعبدِ اللّه ولا بـد أن تغيِّر الأولَ وتردَّهُ إلى حالِهِ في الإفرادِ ثم تُضيفُ فتقول : هذا فَمُ زيدٍ قد جاء، وهو قولـه(): فافعلْ به كفِعْلكَ إذا أفردتَه، وقول الشاعر(٤) :

فلستُ بشَاوِيٍّ عَلَيهِ دَمَامَةٌ إذَا ماغَدا يغدُو بقَوسٍ وأسْهُم

شاهده فيه : بدلُ الواو من الهمزة الـتي في شـاء علـى الوجـه الأضعـفِ في عَطَاوِيٌّ(٥)، والإضافة إليه إذا سُمِّي به كما ذَكَر، وكذلـك الإضافـة إلى شـاةٍ(٦) بالهـاء كما ذكر، غير أنه ـ رحمه اللّه ـ قال في التصغير(٧): "وأما الشاءُ فإن العربَ تقول فيه : شُوَيٌّ، وفي شاةٍ شُوَيْهَةٌ، والقولُ فيه أن شاءً من بناتِ الياء(٨)، التي هي لامٌ، وشاةً مـن بناتِ الواوِ التي هي عينٌ ولامُها هاء" .

وزعم أبو العبـاس أن لامَ شـاءٍ هـاء، والهمـزةُ بـدل منهـا، وشَـوِيٌّ مخفَّـفٌ عِنْدَه، وهو مرغوبٌ عن قولِهِ هنا لقولهم : شُوَيٌّ، وتفرقة سيبويه بين شاءٍ وشاةٍ بديع .

---

(١) عجزه : على مثلها تقضى الهموم الطوارق

وانظر العضديات (ص ٢٠٠) ولم ينسب فيه .

(٢) ، (٣) ، (٥) الكتاب (٣٦٧/٣) .

(٤) الكتاب(٣٦٧/٣)، اللسـان (قـرش، شـوه). ونسبه ابـن السـيرافي مـع الـذي بعـده ليزيد بن عبد الحكم .

وانظر شرحه لأبيات الكتاب (٢٦٨/٢) .

(٦) القياس شائي ولك فيه أن تقول شاوي كما في البيت (٣٦٧/٣) .

(٧) الكتاب (٤٦٠/٣) .

(٨) نص الكتاب : من بنات الياءات أو الواوات التي تكون لامات .

قال الفارسي[١] :الواو في شاوِيٌّ عنده بدلٌ من الهمزة، واللام في شاء ليست بمنقلبةٍ عن شيء، لأن العين واللام لا تعتلان جميعاً، وكذلك قال سيبويه .

قلت : زعم على سيبويه مالم يقل، وقد بينه هنا وفي التصغير ودلّلنا عليه.

وزعم أبو بكر[٢] أن الهمزةَ في شاء منقلبة عن هاء كماء، وبعد البيت :

ولكنّما أَغْدُو عَلَيَّ مُفَاضَةٌ دِلاَصٌ كأعيانِ الجَرَادِ المَنظَّمِ

ومعناه مفهوم والثاني بَيَّنَ الأولَ، وتكلم على لاتٍ[٣] ونَكَّبَ عن لاهٍ تنزيهاً له، لأنه لا يُسَمَّى به ولو سُمِّي بلاهٍ لردَّ الهمزة من يقول : إنه محذوف من إله، ومن لم يحذف منه شيئاً أبقاهُ على لفظه، وقياس قوله في لاتٍ لائِيٌّ ومن قال: عَطَاوِيٌّ قال : لاوِيٌّ وكذلك ذائِيٌّ وذاوِيٌّ في ذا .

ويجوز أن تقول ذايِيٌّ على قوله ذائِيٌّ لقوله في تصغيره[٤] : ذَيَّا، قال: حذفت عينه في التصغير . وهذا قياس كلِّ اسم لحقه التحقيرُ في بابهِ أو الردُ على غير تمكن، لأنك تُجْرِيه لذلك مُجْرَى المحذوفِ وليس كذلك ما لم يُرَدَّ فيه قبلُ. وليس ما ذكر هنا بمنزلةِ الحرفين الصحيحَينِ لأنكَ تعتبر ترك الردِّ هناك بالتثنية والجمع بالألف والتاء، وهنا تضطر إلى الرد .

وقوله[٥] : "وليس له دليلٌ بتحقير ولا جَمْعٍ" . يقول : كأنّه لما خالفَ تحقيرُ المبهم البابَ لم يعامِلْهُ كما لم يُعَامِلْ هَنْتاً .

وقوله[٦] : "فالحرف الأوسطُ ساكنٌ" نص بأن لات كشاةٍ وأنّها ساكنةُ الوسط، وكلامه هنا على سبقِ السكونِ للحركةِ بديع،

---

(١) التعليقة .

(٢) التعليقة . وانظر سر الصناعة (٢/٧٩٠) .

(٣) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٣/٣٦٨) .

(٤) الكتاب (٣/٤٨٨) .

وعليه اعتمد هو وجميع الحُذَّاق لأن الحركةَ محسوسةٌ والسكونَ ليس بشيءٍ زائدٍ على الجسمِ، إنما هو عبارةٌ عن جسمٍ غير متحرك، ولا يقدح هذا في حدوث عَرَضٍ ولا جَوْهَرٍ، ولذلك زعموا أن دماً ساكن العين، وأبو الحسن عمل على قوله في دم وأخطأ المبرد[1] فيه .

وقوله[2] : وشاويٌّ يُقَوِّي ذلك . أي : إجماعُهُم على الواو في النسبِ إلى شاءِ المهموزِ يُقَوِّي القلبَ في نظيرِهِ، وإنما شَبَّهَهُ في القلبِ بِشَاوِّيٍ حيثُ لم تردَّ إليه العربُ الهاء .

قال الأستاذ أبو بكر : ومن قال يَدْوِيٌّ إن شاء قال مَاهِيٌّ ولأنَ الهمزةَ مستثقلةٌ والظاهر من ذلك أن العربَ لم تَقُلْه فلذلك أضربَ عنهُ ولم يردَّه إلى الهاء، وكأنَّه لَمَحَ هنا انقلابَ الهمزةِ في شاءٍ عن واوٍ لتقويةِ شاوِيٌّ به، وذكر في التصغير[3] أنها منقلبةٌ عن واوٍ ولزم في الإضافةِ ردُّها إلى الواوِ لكونها بعد العينِ كواوٍ وليست كالتي بعد الألفِ الزائدة .

وحكى أبو عبيدٍ عن الكسائي : مائِيٌّ ومَاهِيٌّ في الإضافة إلى المَاءِ وإلى مَا ماوِيٌّ ومائي، ومَرَئِيٌّ قِياسٌ في امرئ وامرأةٍ كبَنَوِيٌّ في ابنٍ وابنَةٍ وليسَ ذلك في مَرْءٍ .

---

(١) قال أبو الحسن : القياس إسكان العين وانظر حاشية ١ من (ص ٣٧٠) جزء ٣ عن نسختين من أصل الكتاب زيادة من تعليقاته .
وقال المبرد : وسيبويه يزعم أن دماً فعْل في الأصل وهذا خطأ، لأنك تقول : دَمِيَ يَدْمَى فهو دمٍ، فمصدر هذا لا يكون إلا فَعَلٌ، كما تقول فَرِق يَفْرَقُ .
المقتضب (١٥٣/٣)، وانظر : السيرافي (١٦٤/٤)، الانتصار (ص ٢٤٦، ٢٤٧) .

(٢) الكتاب (٣٦٨/٣) .

(٣) الكتاب (٤٦٠/٣) .

باب الإضافةُ إلى ما ذَهَبت فاؤهُ من بناتِ الحرفَين[١]

هذا الباب بيِّنٌ وموافَقٌ عليه إلا شِيَةَ من المُعْتَلِّ الفاءِ واللام على فِعْلَة، فكلامُ العرب فيه والقياسُ ردُّ المحذوفِ وبقاءُ العينِ على / حركتِها من حيث جرت في ١٢٦ الكلامِ متحركةً كَغَدٍ ويَدٍ ودَمٍ وفُتِحَت الشينُ في الإضافةِ كما فُتِحَتِ الجيمُ في شَجَوِيٌّ لاستثقالِهم وَاواً قبلها كسرة .

وخالف الأخفشُ[٢] في ذلك وتابعه المبرِّدُ[٣] فقالا : وِشْوِيٌّ رداً إلى الأصلِ. واحتج المبرد[٤] لِغَدَوِيٌّ ويَدَوِيٌّ بكون الحركةِ قد جرت فيهما إعراباً فأبقَوها في الإضافة ولم يردُّوا إلى الأصلِ لذلك . وشِيَةُ أولى بذلك لأن الحركةَ فيها ألزمُ في كلِّ حالٍ من حركة الإعرابِ، فينبغي أن تكونَ في الإضافةِ أثبتَ، واعلموا مع ذلك بإبقاءِ الحركةِ أنَّ الإضافةَ إلى شِيَةٍ لا إلى وِشْيَةٍ وهو كلامُ العرب . وما ذكر أبو الحسنِ قياسٌ منه، ولو كان من قول سيبويه قياساً لم يقطعْ عليه[٥] بقوله : وتقول في شِيَةٍ : وِشَوِيٌّ، ولم يشر إلى قياسٍ ولا خلاف . أيضاً فإنهم إذا قالوا في زِنْيَةٍ: زِنَوِي وفي البِطْيَةِ بِطَوِي وحركوا فهذا أولى[٦]، ومن حيث تركوا الحركة في يَدٍ ودَمٍ وغَدٍ تركوها في شِيَةٍ وأخواتِها، وقياسُها قياسُ دمٍ ولا فرقَ .

وقد قال أبو الحسن في كتابه حين ذكر دماً وغداً : فلما نسبُوا إليه رأوا قلَّةَ الحرفِ وضعفَه فزادوا معه الحرفَ الذي ذهب منه وتركوا العينَ على تَحرُّكِه، ولم يُريدوا أن يَبْنُوه مع

---

(١) ، (٥) الكتاب (٣٦٩/١) .

(٢) انظرالسيرافي (١٦٣/٤)، المقتضب (١٥٦/٣) .

(٣) ، (٤) انظرالسيرافي (١٦٣/٤)، المقتضب (١٥٦/٣، ١٥٧، ١٧٠) .
وحديث المبرد عن المحذوف من يد ودم جاء في أماكن متعددة وانظر إحالات بحواشي الصفحات السابقة، وراجع الانتصار (ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨) .

(٦) في الحاشية من الأصل : "أقوى" .

الاسم بناءً، وكذلك شِيَة ردُّوا إليها ما حذف منها ولم يبنُوا الاسمَ بناء .

وقياسٌ سيبويه أن يلحق الواو متحركةً بمثلِ حركتها في الأصلِ إذ حركتُها في العين، ولا يَمْتَنِعُ أن ترد إليها حركتها وتحركَ العينَ بمثلِ حركةِ الميمِ من دَمَوِيّ .

وقوله[1] : "كما لم يسكن الميمُ إذا قال دَمَوِي" . هذا نص بأن دماً ساكنُ العينِ، وكذلك ذكر أبو الحسن في كتابِهِ، وزعم أبو العباس[2] أنه متحرِّكُ العين .

قال الأستاذ أبو بكر : وقد يمكن ما ذَكَر لقوله[3] :

[جرى الدَمَيَان بالخَبَرِ اليقينِ]

وبرِواية أبي زيد : [يقْطُرُ الدما][4] .

قال : ولهُما أن يقولاَ : إنما هذا ضرورةٌ استعملاهُ على اللفظِ الجاري في الكلام وهو التحريكُ، ولم يُرَدَّ إلى الأصل .

قلتَ : وهذا يمكن في الدَمَيَانِ، ولا يمكنُ في الدَّمَا لأنه مقصورٌ ولا شك أنه فَعَلٌ كَفَتًى والله أعلَم . وعلى قولهم في شِيَةٍ ودَمٍ تقول في ذُو إذا سميت به: ذَوٌّ كما قال الخليل[5] ولا تَلْتَفِتُ إلى بنيتها .

---

(١) الكتاب (٣٦٩/١) .

(٢) انظرالسيرافي (١٦٣/٤) .

(٣) للمثقب العبدي، ملحق ديوانه (ص ٢٨٣)، وقيل لغيره، وانظر : المقتضب (٢٣١/١، ٢٣٨/٢)، الأصول (٦٠٩/٢)، الأمالي الشجرية (٣٤٤/٢، ٣٤/٢)، الانتصار (ص ٢٤٦)، الخزانة (٤٨٨/٧)، اللسان (دمى)، وصدره :

فلو أنا على حجر ذبحنا

(٤) جزء من بيت للحصين بن الحمام المرى وهو بتمامه :

فلسنا على الأعقاب تدمى كلومنا

ولكن على أقدامنا يقطر الدما

وانظر : المنصف (١٤٨/٢)، الأمالي الشجرية (٣٤/٢، ١٨٧)، ابن يعيش (١٥٣/٤)، الخزانة (٣٥٢/٣)، اللسان (دمى) .

(٥) انظرما سبق (ص ٢٩٢) .

باب الإضافةِ إلى كلِّ اسمٍ وَلِي آخرَه ياءان[١]

قوله[٢] : أَلزمُوا أنفسَهم أن يحذفوا .

هذا نصٌّ بحذف الياءات في هذا الباب إلزاما إلا اليـاء الـتي يُوصِـلُ حذفهـا إلى مثل أُسَيْدِيٌّ[٣] كمثل مُهَيْمِيٌّ[٤] إذا حذفت الياء الساكنة قبل الميم، وقد حذفوا من سَيِّدٍ[٥] ومَيِّتٍ[٦] وهَيِّنٍ[٧] ولَيِّنٍ[٨] في غير النسب ولم يلتزموا ذلـك، والـتزموا الحـذف في النسب . وأمّا أُسَيِّدٌ[٩] فإنك لا تحذف منـه إلا في النَسَـب لأنهـا يـاءُ تصغـيرٍ، وأمـا مُهَيِّيمٌ فتصغير مُهَوِّمٍ، وقعت الواوُ الثانيةُ رابعـةً في موضِـع العـوض فثبتـت وأُبْـدِلَ منهـا الياءُ، واجتمعت ياء التصغير مع الواو الساكنةِ المدغمةِ فقلبت ياءً وأدغِمَتْ ياءُ التصغيرُ فيها، فصارت مُهَيِّيماً، فإذا نسبتَ ثبَتَتْ الياءُ التي إلى جنـب الميـمِ وفُصِلَـت لسُـكُونِها، ولو حذفْتَهَا لأدَّى حذفُها إلى مِثْلِ أُسَيْدِيٌّ وهو مُهَيْمِيٌّ، فيؤدي إلى حـذفٍ آخـرَ حتـى يصير مُهَيْمِياًّ[١٠] كأُسَيْدِيٍّ، فلـم يُجْحِفُـوا بالكلمـة، وسـهُل عليهـم اجتمـاعُ اليـاءَاتِ والكسرات لذلك، وحَسَّنه سكونُ الياءِ، ولو حذفوا الواوَ من عَيْضَمُوزٍ[١١] لبقي خمسةُ أحرف، وأدَّى إلى حذف الياء، فحذفوا الياءَ، وبقيتُ الواو رابعةً في موضعِ العِوَضِ فلم تُحْذَف، وقُلِبَت فكان أسهلَ من حذفِ حرفين .

---

(١) ، (٩) الكتاب (٣٧٠/٣) . ونصُّ الكتاب : "ولي آخره ياءين" وكلٌّ صواب .

(٢) - (٨) الكتاب (٣٧١/٣) .

(١٠) ، (١١) الكتاب (٣٧٢/٣) .

بابُ ما لحقته الزيادتان للجمع[1]

وهذا البابُ بيِّنٌ، فإن جعلْتَ الإعراب في النون في التثنيةِ والجمع أجريتَ لفظَ التثنية مُجْرى عثمانَ واللفظ المجموع مُجْرَى غِسْلين، فقلت : زيْدانِيٌّ: كما قلت: عُثْمَانِيّ، وقلت : زَيْدِينِيٌّ كما قلت غسلينيّ[2] على حكم التسمية بهما . وكذلك من قال في الجمع : زيدونَ فأعرب في التسميةِ به وأبقى / الواو قال زيدونِيٌّ، كما يقال : ١٢٧
قَيْطُونِيٌّ وجَيْرونِيٌّ : ولم يذكره سيبويه، وهما في هذين القولين زيادتان بنوا الكلمة عليهما فجرت مَجْرى ما هو من نفس الحرف في النسب .

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٣٧٢) .

باب الإِضافة إلى كلِّ اسمٍ لَحِقته التاءُ للجمع(١)

مجا

والباب بيِّن، وجميع مافيه مما حركتَ عينَه قبـل التسـمية بـه، ويبقـى علـى حركتِهِ بعد التسميةِ إذا نسبتَ إليه، ويُسَكَّن قبْلَهَا إذا نسبتَ إليه، لأنـك هنـا تَـرُدُّهُ إلى الواحد، وفي الأوَّلِ لاترده إلى الواحد لأنك لم تُرِدْ به جمعَ شيءٍ، وإنما هو اسمٌ مفـرد . وليس مُحَيٌّ(٢) من الباب، وإنما هو من باب عَلِيٌّ وأُمَيَّـة، ووقـع في هـذا البـاب، وهـو كما قال هو وأبو عُمَر(٣) .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣٧٣/٣) .

(٣) يشير إلى حاشية دخلت في أصل الكتاب في بعض النسخ من كـلام أبـي عمـر الجرمـي، وإنما قال ابن خروف : وليس من الباب لأن قبل آخره ياء مشددة، ومـن قبـل أشـار إلى هذا السيرافي وانظر حاشية رقم ٤ من صفحة الكتاب السابقة .

باب الاسمين اللّذَين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخَرِ(١)

أَمَّا ما كان من ذلك اسماً لشيءٍ عددا كان أو غيرَه من المركَّبات فتضافُ ويضاف إليها، فإن أضفت إليها وهي مركبات حذفتَ العجز، وأضفت إلى الصدر نحو حَضْرِيٌّ ومَعْدِيٌّ وبلاَلِيٌّ وخَمْسِيٌّ(٢) وتِسْعِيٌّ في خمسةَ عشرَ(٣) وتسعةَ عشرَ وأخواتِها، وإن أضفت إليها وهي مضافات قلت : حَضْرِيٌّ وتِسْعِيٌّ، كما قلت في الأولى، وإن أضفتَها إلى ما بعدها قلت : حضرموتُ زيدٍ، وتسعةَ عشرُ عمروٍ، والمضاف والمركب فيه سواءٌ، ولا تُضِيْفُ حتى تُنَكِّرَ فيها، وأما ماكانَ منها عدداً على أصله فلا يُضاف إليها، لأنه يَلْزَمُكَ حذفُ الاسم الثاني فتلتبسُ بالآحادِ، وإضافتُها جائزةٌ، تقول : هذه خمسةَ عَشَرِى، وقد ذُكِرَ ذلك قبلُ(٤) .

وأما اثنا عشر(٥) فلا يضاف إليه وهو للعدد، للزوم حذف عشَر لمعاقبةِ النون ويَتْبَعُهَا حرفُ الإعرابِ فَيُلْبسُ بالآحاد، ولا تضاف للزوم حذف عَشَر لمعاقبة النونِ أيضاً، ولا تجتمع مع الإضافة، ولو حُذِفَت لألبَسَ أيضاً، وأما حَضْرَمِيٌّ(٦) فأكثر في المضافاتِ نحو عَبْدَرِيٌّ(٧) وعبقسي وعبشمي، يأخذون حرفين من الأول وحرفين من الثاني فيجعلون منهما اسماً ويضيفون إليه، وهو كثير في كلامهم، وليس بمقيس .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣٧٤/٣) .

(٤) انظر ما سبق (ص ٣٤٣) .

باب الإضافة إلى المُضَافِ من الأسماءِ[١]

النسب في هذا الباب على قسمين : قسمٌ يحذف فيه الثاني، وقسمٌ يحذف فيه الأول . أما الذي يحذف فيه الثاني فالأعلامُ والألقابُ . تقول في قيسِ قُفَّةَ : قَيْسِيٌّ، وفي زيدِ بَطَّةَ : زَيْدِيٌّ، إلا ما شَذُّوا لأجل اللبس نحو : مَنَافِيٌّ[٢]، والقياس عَبْدِيٌّ. وأما الذي يُحذَف منه الأولُ فكلُّ ما تعرّفَ فيه الأولُ والثاني إلا ما شَذُّوا.

وقد ذكر في الألقاب أن اللقب كالعَلَم قال[٣] : "وإنما أَرَدْتَ المعرفةَ التي أردتَها إذا قلت : هذا قيسٌ" . فهذا نَصٌّ أنه كالعَلَمِ، وإنما فصل بين هذا الباب والإضافة إلى الاسم لأن الياءين هنا اتصلتا بالاسم وصارتا من تمامه، ألا ترى أن الإعراب ينتقل إليهما، ولا يكون الاسمُ كذلكَ، وقد يُفْصَلُ الاسمُ المضافُ ويتراخى فهذا بَوْنٌ بينهما، ومما يزيدُ في إيضاحِه أنَّه يُقَال : حبُّ رُمَّانِيْ، ولا يقال: حَبُّ رمَّانيٌّ[٤] .

وقوله[٥] : "غَيْر أنه لا يكون غالباً حتى يكونَ كزيد" . يعني الكناية بأبي مُسْلم . يريد[٦] أنه يُحْمَلُ على الأصلِ للعُرْفِ، وإن كان قد صار كزيد وعمروٍ في الاختصاص وإن لم يكن عَلَماً، فقد فارقت الكنيةُ العَلَم فجرت مُجْرى الغالبةِ كابنِ كُرَاعٍ[٧] وابنِ عبَّاسٍ وابنِ عُمَرَ، والفرق بين الحذفين أنَّك تحذف من غيرِ الأعلامِ الأولَ، ومن الأعلامِ الثاني، فابنُ كراعٍ غالباً ليس بِعَلَمٍ، وامرؤُ القيسِ ونحوُه عَلَمٌ .

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٥) .

(٢) ، (٧) الكتاب (٣/٣٧٦) .

(٣) ، (٥) الكتاب (٣/٢٩٤، ٢٩٥) .

(٤) راجع الكتاب (١/٤٣٦) .

(٦) وردت في الأصل مكررة .

ويريد بقوله(١) : "لو كان علماً مفرداً"، لو كان الآخِرُ علَماً مفرداً .

وقوله(٢) : "ولكنه معرفةٌ كما صار معرفةً" . قد عُلِم أنّه قبل النسبِ معرفةٌ به ولكنه عَلَمٌ .

وقوله(٣) : "فهذه الأسماءُ علاماتٌ" . يعني امرَأَ القيسِ وعبْدَ القيسِ، والنسبُ إليها / كما ذَكرَ، وهو صحيح بيِّنٌ . ١٢٨

وقوله(٤) : "ولو فُعِل ذلك بما جُعِلَ اسماً من شيئين جازَ" . ولا يمتنعُ على ما ذَكَر هنا أن يكونَ الألفُ واللامُ عَلَماً غيْرَ غالبٍ كما أنَّ المضافَ كذلك، وهو قياسٌ .

---

(١) - (٤) الكتاب (٣٧٦/٣) .

باب الإِضافة إلى الحكاية[1]

تقول في حيثُما[2] : حَيْثِيٌّ وفي لَوْلا[3] لَوِيٌّ بالتخفيف لأنك حكيتَ ولم تجعلهَا اسماً فيلزَمك التشديدُ، وتقول في إنَّمَا[4] إنِّيٌّ .

قال أبو زيدٍ في كتابِ المعزى له : ويقال : رجلٌ كُنْتِيٌّ، أي : كبيرٌ . قال: رجلٌ حرمازيٌّ مُذ مائةُ سنَةٍ فيما حدَّثني ابنُه :

إذا ما كُنتَ مُلتمِساً لفوت ... فلا تصرُخْ بكُنْتِيٍّ كبيـرِ
فليسَ بمدركٍ شيئاً بسَعْيٍ ... ولاسَمْعٍ ولاَ نَظرٍ بَصِيرِ[5]

يحتمل ماروَاه[6] وجهين : أحدهما أن يكون علامة مجردةَ من الإضمارِ كـ ... يَعْصُرْنَ السليطَ أقاربُه[7]

والثاني : أن يكون إضماراً أجروه مُجْرى حرفٍ منه على التشبيه، وهو بعيد، والأول أقيس .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣/٣٧٧) .

(٥) همع الهوامع (٦/١٥٦)، الدرر (٢/٢٣٠)، اللسان (كون) .

(٦) أي : كُنْتِيّ .

(٧) جزء من بيت للفرزدق ديوانه (١/٤٦) وهو بتمامه :

ولكن ديافي أبوه وأمه ... بحوران يعصرن السليط أقاربه

وانظر : الكتاب (٢/٤٠)، الأمالي الشجرية (١/١٣٣)، ابن يعيش (٧/٧)، الخزانة (٢/٣٨٦، ٣/٢٩٢، ٣٣٤، ٤/٥٥٤) .

باب الإضافةِ إلى الجمع[١]

قد تُذاكر في التكثير[٢] أن المَسَامِعَة[٣] والمَهَالِبَة[٤] واحدُهم مِسْمَعِيّ ومُهَلَّبِيّ، وأنَّهم في معنى المسمعيِّين والمعنى واحد، وليس للمهالبةِ واحدٌ إلا مُهَلَّبِيّ ولا لِلمَسَامعة واحد إلا مِسْمعيّ، والمُهَلَّبي أيضاً واحدُ المُهَلَّبِيِّينَ والمسمعيّ واحد المِسْمَعِيِّينَ، وكذلك إذا أردت بهما الإضافَة إلى الأب قلت : مُهَلَّبِيٌّ ومِسْمَعِيٌّ، فصارا مُشْتَرِكَيْنِ لأشياء .

فقول سيبويه في واحدهم[٥] : مِسْمَعِيّ مُهَلَّبِيٌّ صحيح، لَمَّا أردت الإضافةَ إليهما أضفتَ إلى واحدهما، فأزلت ياءَي النسب وجئت بياءين أُخْرَيين، كما فعلت في بُخْتِيٍّ وكُرْسِيٍّ إذا نسبت إليهما .

فرَدُّ المبرد[٦] عليه فاسدٌ، لأنه زعم أنه نسب إلى الأب لا إلى المَهَالبة والمَسَامعة، فأشكل عليه الأمر لما رأى اللفظ واحداً، وينبغي أن يلتبس عليه كُرْسِيٌّ وبُخْتِيٌّ في الموضعين، ومَسْجِدِيّ في الإضافة إلى العَدَدِ والإضافةِ إلى الجمع، وكذلك إذا صَغَّرتَ غَمْراً وغُمْراً وغِمْراً وغُمَراً تقول في كُلٍّ ذلك[٧] : غُمَير، فلبسُها لم يمنع من تصغيرها .

ووقعَ في الشرقية عِوَضَ قَوْلِه : "إلى أُنَاس إنسانٌي وأُنَاسِيٌّ، وهو أجود القولين" : "إلى أُناس أُنَاسِيّ، لأنه لم يُكَسَّر لَه إِنسانٌ، فصار بمنزلة نَفَر"[٨] . قيل: أُناس أجود القولين، إذ

---

(١) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣/٣٧٨) .

(٢) الكتاب (٣/٤١٠، ٦٢٠) .

(٦) انظر: المقتضب (٣/١٥٠)، الانتصار (ص ٢٤٨، ٢٤٩) .

(٧) الغَمْرُ : الماء الكثير، والغُمْرُ : الجاهل، والغِمْرُ : الحقد ومن لم يجرب الأمور، والغُمَر: جمع غُمْرة وهو معظم الماء "اللجة" .

(٨) الكتاب (٣/٣٧٩)، وفي حاشيتها ٢ أشار المحقق إلى هذا الاختلاف وأثبت القول الأخير منها والأول مثبت في صلب النص .

لم يكن من لفظِ الذي يُكَسَّرُ عليه، بل قالَ في الشرقيَّةِ : "ألا[1] ترى إلى قولِهِ : مَحَاسِنِيّ فأضاف إلى الجمع إذ لم يكن له جنسٌ يُرَدُّ إليه"، وعلةُ[2] التصغيرِ أقوى على الردِّ إلى الواحد من هذا وقد يُحْتَمَلُ في التصغيرِ لتغييرِ البناءِ . وليس عربٌ[3] واحدَ أعرابٍ لأن عرباً واقعٌ على البَدَوِيِّ والقَرَوَيِّ، والأعراب للبادية قط.

وإنْ لم تُسَمِّ بضَرَبات[4] وبابِه سكَّنْتَ، لأنك رددتَ إلى الواحِدِ، وقد تقدم.

والبابُ بيِّنٌ وكذلك الذي بعدَه[5] . ووقع فيه : لِحَيِيٌّ[6] ولِحَوِيٌّ[7] وإنما هو كظَبَوِيّ في الإضافة إلى الظَّبْيِ وأَمَوِيّ أحسَنُ لكثرة الياءات، ومذهب سيبويه والخليل لِحَيِيٌّ كَما تقدَّمَ في بَابِه[8] . وثقفيٌّ[9] مسموع، والقياسُ في فَعِيل الثباتُ كما تقدَّم، فإن سميت به رجلاً رجعتَ إلى القياسِ فقلت : ثَقِيفِيٌّ .

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣٧٩/٣)، والتفريق بين سكان الحاضرة والبادية أشار إليه السيرافي من قبل وانظر حاشية ٤ من الصفحة السابقة، والسيرافي (١٦٩/٤) .

(٢) انظرالكتاب (٤٨٦/٣) .

(٤) الكتاب (٣٧٩/٣) .

(٥) ، (٦) ، (٧) باب مايصير إذا كان علما في الإضافة على غير طريقته (٣٧٠/٣) .

(٨) انظر(ص ٤٠٦) فما بعدها .

(٩) ، (١٠) الكتاب (٣٧١/٣) وقد سبق الكلام عليه (ص ٣٩٥) فما بعدها .

باب مِنَ الإِضافةِ تَحذِفُ فيه ياءَي الإِضافة(١)

قوله(٢): "صاحبُ شيءٍ يُزَاوِلهُ"، يريد: يُحَاوِلُه، من قول امرئ القيس(٣):

يزاولنا عن نفسه ونزاوله

ألا ترى أنه فسره بِيُعَالِجه(٤)، وأما قوله(٥): "أو ذَا شيءٍ" فإِنَّه أوقعه على مثلِ الأولِ من غيرِ عِلاجٍ، ولذلك لم يذكره، ومعناهما في النَسَبِ واحدٌ، ومبنى ألفاظِ هذا الباب على النَسبِ، وليست على أفْعَالٍ. قال أبو الحسن: ألا ترى ذكر نَبَّالاً وهو فَعَّال وهو اسم، وليس له فعل. قال الفارسي: ألا ترى أن عَطَّاراً وبَتَّاتاً ليسا جاريينِ على فعل فكلُّ شيء من هذا الباب ليس بجار على الفعل إنما يراد به النسب.

قال أبو زيد في نوادِرِه(٦): ويقال: القومُ سالِحُون، والرجل سالِحٌ إذا كان عليهم أو عليه سِلاَحٌ. قال: ويقال: لبس القوم سُلْحَتَهم وسُلاَحَتَهم وأسْلِحَتَهُم. كلُّ ذلك واحد. وقولُ الحطيئة(٧):

وغَرَرْتَنِي وزعمتَ أنَّـــ ـــكَ لاَبنٌ فِي الصَّيفِ تَامِرْ

١٢٩ شاهده في: لاِبنٍ / وتامِرٍ على النسب ولا فِعْلَ لهما، كما قالوا(٨):

---

(١)، (٢)، (٤)، (٥) الكتاب (٣٨١/٣).

(٣) البيت لزهير من قصيدته التي يمدح بها حصناً الفزاري ومطلعها:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله وعرِّي أفراسُ الصبا ورواحله

وهو بتمامه:

فبتنا عراة عند رأس جوادنا يزاولنا عن نفسه ونزاوله

وانظر شرح أشعار الستة الجاهليين للأعلم (ص ٢٤٢).

(٦) كذا في أصلنا وفي طبعة النوادر (ص ٣٢٦). ويقال سُلُحَهم وأَسْلحَتَهُم وهما واحد ولم أجده بلفظ - سُلْحتَهم - في المعاجم التي رجعت إليها.

(٧) ديوانه (ص ١٧)، وانظر: الكتاب (٣٨١/٣)، المقتضب (١٦٢/٣)، الخصائص (٢٨٢/٣)، ابن يعيش (١٣/٦)، اللسان (لبن).

(٨) الكتاب (٣٨٥/٣)، المقتضب (١٦٣/٣).

هَمٌّ ناصِبٌ، وهو من أَنْصَبَ، أرادوا به النسب . ويقال : معنى لابنٍ وتامرٍ : ساقٍ للَّبنِ ومُطْعِمٌ للتَّمرِ، وهما جاريان على فِعلِهما، يقال : لَبَنتُ القومَ أَلْبُنُهم : سَقَيتُهم اللبنَ وتَمَرْتُهُم أَتْمُرُهُم : أطعمتهم التمرَ . فليس على معنى النسب، والمعنى الأولُ لافعلَ له، فلذلك كانَ على النسبِ، ويقالان كِلاَهُما، وكان الزِّبرقانُ بن بَدْرٍ قد أوصى به أهله فأساؤوا إليهِ حتى انتقلَ عنهم وهجاه بهذه الأبيات، والباب موقوف على السماع كما ذكر(١)، ولذلك لم يُجزْ بَرَّاراً(٢) في بائِعِ البُرِّ ولا لِصَاحِبِه، ولا فكَّاهاً(٣) ولا شعَّاراً(٤) ولا دقَّاقاً(٥) من حيثُ لم يسمعْهُ .

وقول المبرد(٦) : إنه جائز وكثير في الكلام، دعوى، ولم يأت شاهد على ماادعى، فلا يقبَلُ قولُه، وهو كثير مع نفي سيبويهِ لـه، ودقَّاقٌ وشعارٌ في قولِ العامة أكثرُ غيرَ أنه لا يؤخذُ ذلكَ إلا من أفواهِ العرب، ولو وجدَهَا سيبويه لحكَاهَا، والمبرد قد زعم أنَّ ذلك كثيرٌ على لسان من يوثَقُ بعلمه، ولا حُجَّةَ له فيهِ ما لم يَحْكِهِ عن العرب، ولا فرقَ بينهم في ذلك وبين العامة في رتبته، وقول ذي الرمة(٧):

إلى عَطَنٍ رَحْبِ المباءَةِ آهِلِ

شاهده : مجيءُ آهلٍ على فاعِلٍ، ولا فِعلَ له، ولو جرى على الفعل لقال : مأهولٌ أي : فيهِ أهلُهُ، والعَطَنُ : مبرَكُ الإبلِ على المياهِ، والمباءةُ : المنزلُ وآهِلٌ : ذو أهلٍ، وعيشةٌ راضِيَةٌ(٨) بمعنى ذاتِ رضىً، ولو جرَت على الفعل لقيل: مَرْضِيَّةٌ وكذلك كاسٍ(٩) لو جرى على الفعل لقيل : مَكْسوٌّ، لأنه هذا المعنى مراد، وإذا

---

(١) - (٥) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٣٨٢/٣) .

(٦) المقتضب (١٦١/٣)، الانتصار (ص ٢٥١، ٢٥٢) .

(٧) ملحقات ديوانه (ص ٦٧٢)، وانظر الكتاب (٣٨٢/٣)، اللسان (بوا) .

كان على النَسَبِ صار على المعنى، لأن هذا بمنزلةِ اللَّفْظِ يصلُحُ للفاعِلِ والمفعولِ، وقـولُ النابغَةِ(١) :

كِلِينِي لهمٍ يا أميمةَ نَاصِبٍ

شاهده فيه : مجيءُ ناصِبٍ على النسبِ أي ذي نَصَبٍ وتَعَبٍ .

وقوله(٢) : حيث كانت الإضافة، يريد حيث كان بمعنى النسب وبقَّـالٌ(٣) وسَيَّافٌ(٤) ونبَّالٌ(٥) جاءت في صاحب الشيء على التشبيهِ بـالعلاجِ كمـا ذكـر، وقـد كان من حقِّها أن تأتيَ على فاعِلٍ لأنه لا يريدُ العلاجَ ولكنَّهـا وردت مخالفـةٌ للقِيـاس، وقولُ امرئِ القيس(٦) :

ولَيس بذي رمح فَيَطْعَنَنِي بِهِ

وليسَ بِذِي سَيْفٍ ولَيْسَ بِنبَّالِ

جاء فيه نبالٌ على المبالغة تشبيهاً بالأولِ وبابُه فاعِلٌ . توعَّـدَه رجـلٌ فقـال إذا لم يَكُن من أهلِ الحربِ واستعمالِ السِّلاح لا أُباليه .

---

(١) ديوانـه (ص٢)، وانظـر : الكتـاب (٣٨٢/٣، ٢٠٧/٢، ٢٧٧)، الأمـالي الشـجرية (٨٣/٢)، ابن يعيـش (١٢/٢، ١٠٧)، العيـني (٣٠٣/٤)، الخزانـة (٣٧/١، ٣٩١)، وعجزه :

وليل أقـاسيه بطيء الكـواكـب

(٢) ، (٣) الكتاب (٣٨٢/٣) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣٨٣/٣) .

(٦) ديوانه (ص ٣٣)، وانظر : الكتـاب (٣٨٣/٣)، المقتضـب (١٦٢/٣)، ابـن يعيـش (١٦٢/٣)، العيني (٥٤٠/٤)، شرح شواهد المغني (ص ١١٧) .

باب ما كانَ مذكَّراً يوصَفُ به المؤنَّثُ[١]

هذا الباب عند الخليلِ[٢] على مذهبِ النَّسَبِ حين لم يَجْرِ على فِعْلٍ كما ذكَرَ[٣]، وهو عنده على ما قدَّم في أوّلِ الباب[٤] من الحملِ على المعنى، يقدِّرُ الألفاظَ التي جرت عليهاالصفاتُ بألفاظٍ مذكَّرةٍ كما يُقدِّر الألفاظَ المذكورة التي جرت عليها الألفاظُ المؤنثةُ نحو نُكَحَةٍ[٥] ومِطْرابَةٍ ومِعْزابةٍ بألفاظٍ مؤنَّثةٍ لتجرىَ عليها الصفاتُ للموافقةِ، ولا يمتنعُ أن يُقَالَ : حائضٌ[٦] وطامثٌ[٧]، لمن استحقَّت ذلك وإن كانت طاهراً، يضيفها إلى إحدى حالتيها، وليست في ذلك كالفارس والدَّراع[٨] لأنهم لم يجعلوا لهما حالَين ألا ترى إلى قوله[٩] :

أثعْلَبَةَ الفوارسَ أمْ رِيَاحاً ... عدلتَ بِهِم طُهَيَّةَ والخِشابا

كيف أوقع عليهم الفوارسَ في كلِّ حال .

وقوله[١٠] : "إنما أجريتَها على الفِعْلِ" . يريد على هي تَحِيضُ وقياسُ من عَلِم مثلَ هذا أن يُجيزَ فيه النَسَبَ .

وقوله[١١] : "إنما هو على إرادةِ الفعل" . قلت : وإن لم ترد الفعلَ جازَ النسب، وهذا كقوله في الجارِى : هو طائلٌ غداً، مِن طَالَ، والمستعمل في باب فَعَلَ بضمِّ العين طويل .

وقوله[١٢] : "وزعم الخليل أن فَعُولاً"... وما بعده، يريد أن هذه الصِّفات التي للمُبَالغةِ والتَّكثِير على وجهَين : قسمٌ للعمل، وقسمٌ للوصفِ، وقد ذكر في أسماءِ الفاعلين[١٣] أنهم أعملوها عمل

---

(١) ، (٥) - (٧) الكتاب (٣٨٣/٣)، وانظر السيرافي (١٧٠/٤) .

(٢) ، (٣) ، (٩) - (١٢) الكتاب (٣٨٤/٣) .

(٨) لجرير وهو في ديوانه (ص ٦٦)، وانظر : الكتاب (١٠٢/١، ١٨٣/٣)، النكت (٢٣٢/١)، الأمالي الشجرية (٣٣١/١، ٣١٧/٢)، العيني (٣٥٥/٢)، الأشموني (٧٨/٢) .

(١٣) الكتاب (١١٠/١) وما بعدها .

اسمِ الفاعل، وزعم في التعجب[١] أنها في معنى ما أفْعَلَه، وعَمِلٌ[٢] أشبهُ بِضرَّاب لدخولِ الهاءِ في مؤنثه، ومنزلتُه من نَهِرٍ[٣] منزلةُ ضَرَّابٍ من ثَوَّابٍ[٤]، وليس هذا بمذهب سيبويه المتقدم، لأنها لا تعمل في/ كل حال . ١٣٠

وقوله[٥] : "وإنما وقَعَ في كلامِهِم على أنَّه مذكرٌ". يريد وقع دُونَ علامةِ تأنيث.

وقوله[٦] : "لأنَّ الهاء تدخلُه" . هو عُذرٌ لإخراجِهِ من المُثُل الأُوَل، لا لكونه في معناه، ولما كان نَهِرٌ كعَمِلٍ في المبالغة، وكان في معنى نَهَارِيٍّ[٧] لمجيئه مجيئَ ليلِيٍّ، وكان عَمِلٌ في معنى فَعُول[٨] استدل بذلك على دخول هذا المعنى في أسماء الفاعلين التي تُبنى للتَّكثيرِ، ودخولُ هذا المعنى فيه يمنعُه العمل، أعني معنى النسب .

وقد ذكر في فَعَّالٍ[٩] المعدولِ أنَّ عَمِلاً في معنى كثيرِ العمل، وقول الشاعر[١٠] :

لستُ بِلَيلِيٍّ ولكنِّي نَهِر لاأُدْلِجُ الليلَ ولكن أَبْتَكِر

شاهده فيه قوله : نَهِر، في معنى نَهَارِيٍّ كما قال : لَيلِيٌّ . والإدلاجُ[١١]: سيرُ اللَّيلِ كُلِّه . وقوله[١٢] : "لأن في عَمِلٍ" . - يريد - "من المعنى ما في نَهِر" يريد من التكثيرِ والمبالغةِ، لا مِن عَمَلِ الفِعْلِ وهذا يَكْشِفُ مذهبه .

أبو علي : إنما ذكرَ موتٌ مائتٌ[١٣] وشُغْلٌ شاغِلٌ[١٤] وشِعْرٌ شاعِرٌ[١٥] في

---

(١) الكتاب (٩٨/٤) .

(٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٣٨٤/٣) .

(٤) بالثاء في الأصل وأعتقد أنه الصواب، والثوّاب : الذي يبيع الثياب .

(٩) الكتاب (١١٢/١) .

(١٠) من الشواهد المجهولة القائل، وانظر : الكتاب (٣٨٤/٣)، السيرافي (١٧٢/٤)، النكت (٩٠٦/٢)، نوادر أبي زيد (ص ٢٤٩)، المخصص (٥١/٩)، العيني (٥٤١/٤)، اللسان (ليل، نهار) .

(١١) انظراللسان (دلج) .

(١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) الكتاب (٣٨٥/٣) .

النَسَبِ لمشاركته له في المعنى وهو المبالغةِ، لأنه(١) لولا المبالغةُ لما قُدِّرَت بالحدثِ إلى المعنى فتَصِفُهُ بما وَصَفْتَ به العين أُجْرِيَتْ مائتٌ وشاغِلٌ وشاعِرٌ على الأول وهو معنى لأجل المبالغةِ، ولا يُراد به النسب، وقد يُذكَرُ في أواخرِ الأبواب ما ليس فيها لمشاركتِه في بعض أحواله، ألا ترى أنه أدخل "أيّما فتًى" في باب نعم(٢) لما فيه من المدح العام الذي فيه . وقد تقدم(٣) هَمٌّ ناصِبٌ في الباب الأول على النسب، ومنه ما يأتي دائماً، ومنه منقطع .

قال الأستاذ أبو بكر : ويحتمل عندي أن يكون هذه الأشياء التي ذكر هنا على غير معنى نسبٍ .

(ح) امرأةٌ ميناثٌ ومِذْكَارٌ وديمةٌ مِدْرَارٌ، لايقال شيء من هذا بالهاءِ، لأن العدل عن الصفات أشدُّ من عَدْلِ صَبُورٍ وشَكُورٍ وشِبْهِهِما من المصروفِ عن وجْهه لأنه شُبِّه بالمصادِرِ لزيادة المِيم ولأنه مبنيٌّ على غيرِ فِعْلٍ، وقد قِيل : رَجُلٌ مِطْرَابَةٌ ومِعْزَابَةٌ، وهو على غير قياس"(٤) .

قال(٥) : "وما كان من فَعُولٍ في تأويلِ فاعِلٍ، أي للمؤنث بغير هاءٍ، لأنه عُدِلَ عن فاعل، فلم يكن له فِعْلٌ يُبْنَى عليه"، وقال(٦) : لو أَدْخَلتَ فيه الهاءَ عند الإفراد كان وجهاً" .

وقال بعضهم(٧) : عَدُوَّةُ اللّهِ، وَطَرحَ بعضهُم الهاءَ، قال : وزعمَ الكسائي أنّهُم جعلوها اسماً كالذبيحةِ، قال : فإذا كان في معنى مفعولٍ جاء بالهاءِ، وقد جاءَ بطرحِها" . ومِثْلُ مِطرابَةٍ ومِعْزَابَةٍ فَرُوقَةٌ ومَلُولَةٌ(٨) .

---

(١) انظرمعنى قول أبي علي في كتاب الشعر (٢٣٨/١)، والمسائل البصرية (٧٣٠/١) .

(٢) الكتاب (١٨١/٢) .

(٣) انظرالكتاب (٣٨٢/٣) .

(٤) المذكر والمؤنث للفراء (ص ٦٠ - ٦٢) والمذكر والمؤنث لابن الأنباري (ص ١٣٢) .

(٥) ، (٦) ، (٧) المذكر والمؤنث للفراء (ص ٥٦) نشر مطابع المختار الإسلامي مصور عن طبعة مكتبة دار التراث .

(٨) المذكر والمؤنث للفراء (ص ١٠٦) .

قال أبو علي : ويستدل على أن قَوُولاً في معنى قؤولى[١] بهذه الأشياء، ووجه دِلالتها أنها جاءت على غير المثال الجارى على الفعل كما جاء عَمِلٌ وطَعِمٌ على غير المثال الجارى على الفعل، وإنما هي مشتقاتٌ للنسبِ، وكذلك ضَرُوبٌ ومِقوالٌ، لأنه لم يجئ على المثالِ الجارى على الفعل .

(١) كذا في الأصل وصوابه : قَوْليّ راجع الكتاب (٣٨٤/٣) . قال سيبويه : وزعم الخليل أن فعولاً، ومِفعالاً، ومفعلاً نحو : قؤُول ومِقْوال، إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، وإنّما وقع في كلامهم على أنه مذكر، وزعم الخليل أنهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون : قَوْليٌّ وضرْبيٌّ .

باب تثنية ما كان من المنقوصِ على ثلاثة أحرف(١)

أبو عمْرو(٢) : المسنيَّة : الأرضُ المَسْقِيَّة، وهي من الواو، والأصل مَسْنُوَّة، فَغُيِّرَت إلى الياء على الشذوذِ، كعُتِيٍّ وإنَّما هو عُتُوٌّ، وحُمِلَ عليها مَرْضِيٌّ(٣) لتصرف الواو في ألفاظ الرِّضا(٤) ولُزُومِ الألف في تثنيته، وقد ذهب بعضهم(٥) إلى أنه ممَّا يتعاقب عليه الواوُ والياءُ .

وقوله(٦) : "وقالوا : الكِبَا" . يريد بالإمالة، ثم لم يراعُوها وثَنَّوا بالواو التي هي الأصل، كأنه أجرى ألفَه مُجرى ألفِ عِماد الزَّائدة، وليس بقياسٍ . وأما الفتى(٧) فزعم أنه من ذواتِ الياء، وأنَّ الفُتُوَّة(٨) منقلبةٌ عن ياء، وهو ضعيفٌ، وقوله(٩) :

وفُتُوٌّ هَجَّروا ثُمَّ أسْرَوا ليلَهُم حتى إذا انجَابَ حَلُّوا

يدلُّ على أنه كسنَةٍ : وقد قال في قولهم : نُحُوٌّ قليلٌ .

وقد ذكر في البدَل(١٠) عُتُواً وفِتْوَة(١١) على البدل، ولا يبعد للزومهم فِتْيان فجعل فُتُواً مُغَيَّراً من فُتِيٍّ وهو شَاذٌّ منكسِرٌ فى ذوات الواو، لقولهم عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ، فردُّوا إلى الياء، فِراراً من الواو من غير مُوْجِبٍ لذلك . وزعم بعضهم(١٢) أنه مما تتعاقب على لامه الياءُ والواوُ ويمكن، ولمَّا احتاجوا إلى التعجب في قضَى أدخلوا اللام وبنوا الفعلَ على فَعُل فرَجَعَتِ الياءُ واواً وليس كذلك فُتُوٌّ وفُتُوَّة، لأن القياسَ كسرُ ما قبلها وهو المستعمل .

---

(١)، (٣)، (٤) الكتاب (٣/٣٨٦) .

(٢) في الأصل بدون واو في الصلب ثم زيدت الواو بعد جانبا وهي في إحدى نسخ الكتاب كما في حاشية ٢ من صفحته السابقة أبو عمر، وربما كانت من زيادات الجرمي .

(٥)، (١٢) انظر: الكتاب (٣/٣٨٦، ٣٨٧) .

(٦)، (٧)، (٨)، (١١) الكتاب (٣/٣٨٧) . وفيهِ النُّدوّه عوض الفُتُوّه

(٩) لتأبَّط شراً من قصيدته التي مطلها :

إنَّ بالشِّعبِ الذي دون سَلْعٍ لقتيلاً دَمُهُ ما يُطَلُّ

ديوانه (ص ٣٦) .

(١٠) الكتاب (٤/٢٤١) .

وقوله(١) : "ولا يُجيزُونَ الإمَالة" . يريد في ذواتِ الواو في الأسماء / ١٣١
والإمالةُ في الفعل في ذوات الواوِ قياسٌ وسيأتي بيان ذلك في الإمالة . وليست ألف عَلَى(٢) منقلبة عن شيء لكونها حرفاً، ولذلك لزمت الفتحَ فإذا صارت اسماً قلبت واوا لأنها من علا يعلو .

قوله(٣) : "فإذا جاء شيءٌ من المنقوص وليس له فعل" . هذا الذي ذكر تقييد في المنقوص وحده . وهو المعتل اللام، وهو صحيحٌ .

وقوله(٤) : "يلزمه الانتصاب"، التزامهم الانتصاب دليلٌ على إرادتهم الواو.

وقوله(٥) : "حتى تصيِّرهَا ياءً" . إلى آخر الباب . هذا اعتلاله في المنقوص، فإن كان معتل العين كانت معاملةُ الواو أَولى إذا ألبس، لكثرتها عيناً، والياء في الطرف أكثر من الواو، والواو في العين أكثر من الياء، وليس في البابين(٦) بعد ما يُتكلَّم عليه .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٢٨٧/٣) .
(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣٨٨/٣) .
(٦) الأول تثنية ما كان منقوصاً وكان عدة حروفه أربعة أحرف فزائدا (٣٨٩/٣)، والثاني جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع والنون والياء في الجر والنصب (٣٩٠/٣) .

بابُ تثنيةِ الممدُودِ[١]

القلبُ في همزة التأنيث الباب، ولا يجوز غيره، والثبات في همزةِ الأصل نحو قُرَّاءٍ، والقلب فيها نادرٌ، وفي الهمزة المنقلبة عن الأصل نحو كِساءٍ الثبات والقلب، والثبات أكثر، وفي المنقلبة عن الزائد نحو عِلباءٍ[٢] القلب والثبات، والقلبُ أكثر لزيادتها، وحُكِيَ عن الكسائي[٣] كسايَان بالياء، وحكى بعضُهم[٤] حمرايَانِ، ونص سيبويه أن الياء هنا وفي الإضافة[٥] يفر منها إلى الواو لقرب الياء من الألف، والرِّداء[٦] من الياءِ . ذكره اللغويون في الياء والراء[٧] والدال فقالوا : تردَّيتُ بالرِّداءِ، وارْتَدَيت . وقالوا : الرِّدْيَةُ مِثْلُ الجِلْسَة .

وقولُه[٨] في أول الباب : "بمنزلة ما كان آخرُه غيرَ معتلٍ" خبرُ قولِهِ[٩]: "فهو"، المتقدم، و"بالواو والنون" متعلق بالجمع .

وبعضهم يقول : ثِنَاءٌ، ومَن قال ثِنَايَان[١٠]، لم يَنطِق لهما بواحدٍ ولذلك جاءت باليَّاء كعَظَايَة[١١] وبمنزلة[١٢] مِذْرَوَينِ ومَقْتَوِينَ وقد يجئ مَقْتَوِينَ[١٣] على قولهم مَقَاتِوَةَ بمعنى المَقْتَوِيِّينَ كأشَاعِرَة وأشْعَرِيِّينَ، والواحد أشْعَرِيٌّ ومَقْتَوِيٌّ فلما خُفِّفَ قال: مَقْتَوِيْن كأشعرين فأجرى المعتل مُجرى الصحيح .

وقوله[١٤] : "فذا بمنزلة السماوةِ" . يريد أنهم قالوا : سمواتٌ ولم يقولُوا غيرَها، أعنى بالهمزِ، وإلا فالقياس سماءاتٌ، كأنهم أدالوها[١٥] في الجميعِ .

---

(١) ، (٢) ، (٦) ، (٨) ، (٩) ، (١٠) ، (١٢) الكتاب (٣٩١/٣) .

(٣) لغة بنى فزارة وانظر ارتشاف الضرب (٢٥٨/١) .

(٤) لغة بني فزارة حكاها الكوفيون، وانظر الارتشاف (٢٥٩/١) .

(٥) الكتاب (٣٤٩/٣) .

(٧) في الأصل والواو خطأ من الناسخ .

(١٤) الكتاب (٣٩٢/٣) .

(١١) الكتاب (٣٨٧/٤)، وسر الصناعة (٧١/١، ٩٤، ٩٧) .

(١٣) الكتاب (٤١٠/٣) .

(١٥) أي : جعلوها متداولةً . يعني الواو .

قال الفراء(١) : ومن العرب من يذّكـرُ السـماءَ لأنهـا جمـعُ سمـاءَةٍ وسمـاوَةٍ وأنشدوا :

ولو رُفِعَ السماءُ إليه قوماً　　　لحِقْنَا بالسماءِ مع السَّحابِ(٢)

وقوله(٣) : "ومِن ثَمَّ زَعَم الخليلُ قالوا : مِذْرَوان"، الزعم هنا مَلْغِـيٌّ. وأمـا النُقَاوة(٤) والنَقـاوة(٥) فـلا يجـوز فيهـا الهمـزُ في الإضافـة، لأن نُقَـاوة جَمـعٌ كتُـؤَام(٦)، ودخلته التاءُ كبُكَارَة وحِجارةٍ، فالواو لم تكن قط طرفاً، كما أن عَبَايَةً إن بنيتهـا علـى عَبَاءٍ(٧) صارت طرفاً لأنها بينها وبين جمعِها التاء، والجمعُ(٨) مَبْنِيٌّ على الواحد، وليـس الواحد مبنياً على الجمع . ونقاوة المفتوح النون اسمٌ للجمـع فـلا يتوجـه فيهمـا الهمـز، والواحد منها نَقْوَةٌ ولهذا جَاءَ بهما في الباب لِيُعْلَمَ أنهما ليسا كعَبَايَةٍ وشَقَاوةٍ وأن الهمزَ لا سبيل إليه فيهما .

---

(١) ، (٢) المعاني (١٢٨/١) .

(٣) ، (٤) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣٩٢/٣) .

(٦) جمع تَوْأَمٍ

(٨) هذا نقد لما ذهب إليه الخليل، حيث بنى الواحد على الجمع .

باب ما لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء(١) والنون

إن جعلت الإعراب في النون وشبهت مُسْلِمينَ(٢) بغِسْلِينَ ورَجُلَين بعثمانَ ثَنَّيت وجمعتَ فقلت : مُسلِمِينَان ومسلمِينِينَ، وكذلك رجُلانَان ورَجُلانَيْن، وقد ذكر في الأماكن المختصة(٣) : اليومُ الاثْنان(٤)، فرفع لأنه ليس يعملُ في اليوم، والمعنى اليومُ تمامُ يومين، ولذلك قال(٥) : "وكأنَّك أردتَ أن تقول : اليومُ الخامسُ" بيَّنَهُ فيه، وكذلك جميعُها وجعلها أسماءً غالبةً بالألف واللام، وإليه أشار بقوله(٦) وهذا كعبدِ اللّه"، وجعل الاثنينِ خبراً عن اليومِ وقال : "كذلك اليوم خمسةَ عشرَ من الشهرِ إنما أردت اليوم تمام خمسةَ عشرَ مِنَ الشهر، فصار كقولك : العامُ عامُها"، قال اللّه تعالى : ﴿وواعدنا موسى ثلثِينَ ليلةً﴾(٧)، المعنى واللّه أعلم انقضاءُ ثلاثينَ ليلةً، ومن قال الثُنَىُّ(٨) صغَّرَهُ على الرَّدِ إلى الواحد فحذف الهمزةَ، وردَّ اللاَّمَ كبُنَيٌّ .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣٩٢/٣) .

(٣) الكتاب (٤١٨/١)

(٤) ، (٨) الكتاب (٣٩٣/٣) .

(٥) ، (٦) لم أجد هذين القولين .

(٧) سورة الأعراف : ١٤٢ .

باب جمعِ الاسمِ الذي في آخِرِه تاءُ التأنيث[١] / ١٣٢

يجوز في هذا الباب التكسيرُ، وقد ذَكَره في الباب الثاني[٢]، وألفُ التأنيث لا تكون مُنقلِبة عن شيءٍ، فمتى انقلبت سقطت معاملتُها، فأما تحريكُها بعد الألفِ في حمراءَ[٣] فليس قلباً لأنه الأصل في غير المنقلبة في المتمكن، ألاَ ترى أنه ليس من اسم ولا فعل تكونُ فيه الألف المَيِّتَةُ أصلاً غيرَ منقلبةٍ لأنهم احتزءُوا بالحَيَّةِ كما احتزءوا هنا بالميتهِ، والحيةُ هي المتحركةُ والميتةُ هي الساكنةُ، ولم تحرك الراءُ في أرْضٍ[٤] اسمَ رجلٍ[٥] لأنه لا يريد التأنيث، وقد انصرفت عنه وليس فيها تاء، ومتى انقلبت الهمزةُ لم تكن للتأْنيث وكأنها من باب الإلحاق في النيَّة ولذلك لم تُعَامَلْ .

وقوله[٦] : "حيث صارت الألف لا تحذف" . يقول : "حيث صارت كألف حَبَنْطًى[٧] في بناء الكلمة عليها ولم تحذف كالهاء، يقول : تنزلت لدخول تاء التأنيث عليها في الجمع منزلة ما لا علامةَ فيه، وعُومِلت معاملةَ ألفِ الإلحاق وغيرِها مما ليس للتأنيثِ، فدخلت الواوُ والنون كما دخلت التاءُ، وتحذف الألف من مُوسى وعِيسى وحُبْلى[٨] وما أشبه ذلك مما آخره ألفٌ في الجمع بالواو والنون والياء والنون للساكنين، وبعضُهم يحذِفُها تخفيفاً، ولذلك احتَجَّ عليه بأن ألزمه حذفها من الجمعِ بالألف والتاء فقالوا حُبْلَيَاتٌ، وحُبْلَون[٩] وقلبوا في المؤنّثِ ولم يصح لهم القلبُ في المذكَّرِ لأنه كان يصير إلى مُوسَون وعِيْسَيْن وحُبْلون،

---

(١) ، (٣) ، (٤) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٣٩٤/٣) .

(٢) باب جمع أسماء الرجال والنساء (٣٩٥/٣) .

(٥) انظر الصناعة (٦١٤/٢) وما بعدها .

لأنهم لوحركوا الألف ردوها إلى الياء والواو وانضمت في الرفعِ وانكسرت في النصب والجر فزادوا عليها واو الجمع [وياءَهُ فتكون][١] مُوسَيُونَ وعِيْسَيُون وحُبْلَيُون ومُوسَيِيْنَ وعِيْسَيِيْنَ وحُبْلَيِينَ فكانت تعتـل اعتـلالَ قـاضُون وقـاضِين، فيـلزم موسَوْنَ وعِيْسَوْن وحُبْلوْنَ، وموسَيْنَ وعِيسَيْن كمُصْطَفَونَ ومُصْطَفَينَ، فكان أخفَّ عليهـم فحذفـوا كـل ألف إذا جمعوا و لم يطرأ شيء من ذلك في جمع المؤنث فقلبت الألفُ فيه ياءً مفتوحة .

وأمـا زكريـاوُون[٢] ووَرقـاوُون[٣] فـلا يجوز همـز هـذه الـواو المضمومـة لوجهين : أحدُهما : أنها لا تثبُتُ لأنها تابعـة للـواو واليـاء في الجمـع . والثـاني: أنهـا كانت حركةَ الإعرابِ، وحركةُ الإعراب لا يُهْمَزُ الحرفُ الذي هـي فيـه . وأيضـاً لمّـا كانت منقلبةً عن همزةٍ لم تُرَدَّ إليها لِلّيْن، والهمز قولُ المازني[٤]، وأخـذ بـه المـبردُ ورد على سيبويه وأجاز فيها الهمزَ من حيث كانت واوا مضمومـة كوُجـوه، ثـم نـزع عنـه وردَّ عليه . و لم يقولوا : الهُبَيرون، فيجمعوا الهبيرةَ[٥] بالواوِ والنـونِ لأجـل تـاءِ التـأنيث فيه، وهذا كُلُّه إذا صارت أعلاماً .

---

(١) طمس قدره كلمتان ولعلها كما أثبتنا .

(٢) الكتاب (٣/٣٩٤) .

(٣) الكتاب (٣/٣٩٥) .

(٤) السيرافي (٤/١٧٨)، الانتصار (ص ٢٥٢، ٢٥٣)، المخصص (١٧/٨٠)، شرح الكافية (٢/١٨١) .

(٥) الكتاب (٣/٣٩٥) .

باب جمع النساء والرجال(١)

اعلم أنّ وقوع الرجال والنساء على الولدان مجازٌ، ودليله قوله تعالى(٢): ﴿إلا المستضعفينَ من الرجالِ والنساءِ والولدانِ﴾ . أصل الواو والنون للأسماء الأعلام والصفات، فكل شيءٍ منها كان له مؤنث تدخله الهاء في الواحد ويجمع بالألف والتاء فإن الواو والنون منه في مذكره إذا كان لمن يعقل، وإن جمع المؤنث بالألف والتاء ولم تدخل في واحده صلحت الواو والنون في المذكر، وعليه مدار الباب .

وقوله(٣) : "وإن شئت كسَّرتَه" . نص بما أحلنا عليه(٤) في الباب الأول من تكسير المؤنَّثِ الذي تدخله التاء لمذكر كان أو لمؤنث، وقولُ رؤبة :

أَنَا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِينا(٥)

وقد تقدم(٦)، شاهده فيه جمعُ سعدٍ بالياء والنون، وقول زيد الخيل :

ألا أبلغ الأقياسَ قيسَ بنَ نوفَلٍ
وقيسَ بنَ أُهْبَانٍ وقيسَ بنَ جَابرِ(٧)

وشاهده فيه : جمع قيسٍ على أقياسٍ للقِلَّةِ، وقولُ الآخر :

---

(١) ، (٣) الكتاب (٣/٣٩٥) .

(٢) سورة النساء : ٩٨ .

(٤) انظر(ص ٤٥٣) من الشرح .

(٥) ملحقات ديوانه (ص ١٩١)، الكتاب (٣/٣٩٥، ٣٩٦، ٢/١٥٣)، تحصيل عين الذهب (٢/٩٧)، المقتضب (٢/٢٢١)، ابن يعيش (١/٤٦) .

(٦) ليس في القطعة المتاحة .

(٧) الكتاب (٣/٣٩٦)، السيرافي (٤/١٧٨)، تحصيل عين الذهب (٢/٩٧)، اللسان (قيس).

رأيتُ سُعوداً من شُعُوبٍ كثيرةٍ

فلمَ أر سعداً مثلَ سعدِ بنِ مالكِ[١]

وشاهدُه فيه : جمع سعدٍ على سُعُودٍ للكثرة، والشعوب جمع شَعْبٍ بالفتح، وهو فوقَ القبيلة، والقبيلة فوق الحيِّ . وسعدُ بنُ / كعبٍ رهط طَرفَةَ مِنْ بكر ١٣٣
بن وائل، وجمع الفرزدقُ[٢] في بيتِه "عمراً" على "عمورٍ" للكثرةِ، وفخر بزُرَارَة وعمرو الخير لأنهما من قومه .

وشيّد : رفَعَ وطوَّل، والباذخاتُ : الشَّرفُ، ومعاني الأبيات بينة، وقول الآخر :

رأبتُ الصَّدعَ من كعبٍ وكانُوا

من الشنآنِ قد صاروا كِعَاباً[٣]

شاهده فيه : أيضاً جمع كعب على كِعاب، يريد أنَّهم اختلفوا وتفرقوا وصَار كلُّ فِرقة منهم كعباً فلأَمَ بينهم وأصلَحَ ورأبْتَ : لأَمْتَ وأصْلَحْتَ، وهم كعبُ بن ربيعةَ بن عامرٍ، والشنآنُ البُغْضُ .

---

(١) هو طرفة ديوانه (ص ٨٨)، الكتاب (٣٩٦/٣)، السيرافي (١٧٨/٤)، تحصيل عين الذهب (٩٧/٢)، المقتضب (٢٢٠/٢)، المخصص (٨١/١٧)، الاشتقاق (ص ٥٧) .

(٢) حيث قال :

وشيَّد لي زُرَارةُ باذخات   وعمرو الخير إذ ذكر العمور

وليس في المطبوع من ديوانه، وانظر الكتاب (٣٩٦/٣)، تحصيل عين الذهب (٩٧/٢)، المقتضب (٢٢٠/٢)، المخصص (٨١/١٧)، اللسان (عمرو) .

(٣) نسب إلى مُعَوِّذ الحكماء في المفضليات وشرح أبيات سيبويه (٢٥٩/٢)، ولم ينسب في الكتاب (٣٩٧/٣)، والسيرافي (١٧٨/٤)، وتحصيل عين الذهب (٩٧/٢)، واللسان (كعب) وهو ملفق من بيتين هما كما في المفضليات :

رأبت الصدع من كعب فأودى   وكان الصدع لا يعد ارتئابا

فأمسى كعبها كعباً وكانت   من الشنآن قد دعيت كعابا

وقوله(١) : لأنك إذا جمعتَ الفَعْلَ بالتاء"، هو نص بإجراء ما لاعلامةَ فيه مُجرَى مافيه العلامةُ، والتثقيل في الجميع بالألف والتاء، وقد يُستنكر التثقيلُ أعني الحركةَ في مثل جُمْل وهِنْد إذا جمعت بالألف والتاء فيُترَك، ولا يكون ذلك في فَعْل، وأما أرَضَات(٢) فعلى القياس، وأرَضُون فُتِحت الراء فيه كما كَسَرت في سِنُون إعلاماً بأنهما ليستا بجمعٍ مُسلَّمٍ، وسيأتي بيان ذلك، وأما تسمية المؤنَّثِ بقَدَم(٣) فتقول : قَدَمَاتٌ بتحريك الدال بالفتح تُبْقِيها على حالها في الإفراد، وأما جُمْلٌ(٤) وهِنْدٌ ومثالُهما ففيه التحريكُ، والسُّكون كما ذكر، وقول جرير :

أَخالدُ قد عَلِقْتُكِ بعدَ هِنْدٍ فشَيَّبَنِي الخَوالِدُ والهُنُودُ(٥)

شاهده فيه : تكسيرُ خالدة وهند .

وقوله(٦) : "ولا تقل الحُمْرُ"، لا يمتنع أن يدخُل في العَلَم معنى الاشتقاق، كأنك سَمَّيتَه بصفةٍ قد استحقها وعليه دخلت الألف واللام في العباس وشبهه لابقاء معنى الصفة، ومنه لم يُصرَفْ أَحْمَرَ في النكرة بعد التسمية وعليه جُمِع على فُعْلٍ، وبعضه ما يأتي من قوله آخر الباب(٧) : ومن أراد أن يجعل الحارثَ صفةً كما جعلوه الذي يحرُثُ جمعُوه كما جمعُوه صفةً إلا أنه غالِبٌ، ومنه قوله : الأَحاوصا(٨) .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣٩٧/٣) .

(٥) ديوانه (ص ١٦٠)، الكتاب (٣٩٨/٣)، السيرافي (١٧٨/٤)، المقتضب (٢٢١/٢)، المنصف (٣١٤/٢)، المخصص (٨٢/١٧)، اللسان (هند) .

(٦) الكتاب (٢٩٨/٣) .

(٧) الكتاب (٤٠٥/٣) .

(٨) يشير إلى قول الأعشى :

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر

فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا

ديوانه (ص ١٠٩)، ابن يعيش (٦٢/٥، ٦٣)، الخزانة (١٨٣/١) .

ويريد بقوله : "ولا تقل الحُمْر"، في الشائعِ الكثيرِ، والأدهمُ(١) : القيدُ، واستُعْمِلَ استِعْمَالَ الأسماءِ فجُمِع جمْعَهَا، والصَّلفاء(٢) : التي لاتحظى عند زوجها، وقيل: الأرضُ ذاتُ الحصا فيقال في الوَرْقَاء(٣): وِرَاق كصِلاَف، والخَبْراء(٤) والخَبِرة: أرضٌ تُنْبِتُ الخَبْرَ، وهو السِّدرُ، وقالوا: فوارسُ(٥) لأنه لا يُلْبِسُ من حيثُ لا يكونُ للمؤنث.

وقوله : "وإن سَمَّيتَ(٦) رجلاً بقَصْعَةٍ(٧) فلم تجمع بالتاء لقُلْتَ : القِصاعُ". هكذا ثبت بإنْ واللام في الجواب، وهذا على ماذكر يحي(٨) من إجابة إن بجواب لو، وإجابة لو بجواب إن، لَمَّا تقارَب معناهما، ذكره في قوله تعالى(٩) : ﴿ولأَمَةٌ مُؤمنةٌ خيّر من مشركةٍ ولو أعجبتكم﴾ إذ جاء بالجملة الاسمية .

ولما سُمِّيَ بعَبْلَة(١٠) وهي صفةٌ فانتقلت إلى الاسم حُرِّكتْ عينُها في الجمع.

وقوله(١١) : "لأنها ثَمَّ اسمٌ غيرُ وصفٍ كما هي هنا" . يقول : هي على حكمها، لأن العلةَ في الموضعين كونُها اسماً . والمشهور في أُمَّاتٍ(١٢) أنَّها لما لا يعقلُ، ويُخَرَّجُ من كلامه أنَّه اسمٌ لمن يعقلُ . والياء والنون في سِنِين(١٣) وشِبْهه لما لا يعقلُ عوضٌ من المحذوف، وتغييرُ الأسماءِ فيها دليلٌ على أنه ليس بسالمٍ، وأما ابنٌ(١٤) فإذا سَمَّيتَ به فلا تجاوز أَبْنَاءً في التكسير، وبَنِين في السلامة والقياس ابْنُونَ لكن العرب أَبَتْه فلم تتكلم به، وليس في بَنُونَ(١٥) حذفٌ بدليل ضمِّ النونِ، ولو رُدَّ فيه لقيل: بَنَوْنَ، وبدليل

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣/٣٩٨) .

(٤) ، (٥) ، (٧) ، (١٠) ، (١١) ، (١٣) الكتاب (٣/٣٩٩) .

(٦) لفظ مطبوع الكتاب : "ولو سمَّيت ..."

(٨) معاني القرآن (١/١٤٣) .

(٩) سورة البقرة : ٢٢١ .

(١٢) الكتاب (٣/٤٠٠) ويشير إلى قول سيبويه : في لغة من قال أمات لا يجوز ذلك .

(١٤) ، (١٥) الكتاب (٣/٤٠٠) .

بَنَات أيضاً لأنهم لوردُّوا في بنات لقالوا : بَنوَات، ولو ردوا في بَنِين لكان الاسمُ بَناً مثل عَصاً، والألف تحذف في الجمع، فيقال : بَنَوْنَ كعَصَوْنَ . ولا يقوله أحدٌ، فهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه غيرُه، ولا يَتعدَّى[١] بَابَه، سمَّيْت به أو لم تُسَمِّ، وبعضُهم[٢] يَقِيسه على اسْمٍ فيقول في التسمية به : ابْنُونَ، كما قلت : اسْمُون، وهو قياسٌ منه وسيبويه أَعْرَفُ بذلك .

ووقع في بعض نسخ الكتاب[٣] : "فقال ابْنُون تُجْرِيها على القِياس، لأنك قد حَوَّلْتَها عن ذلك الموضع، وإن شئت أَبْنَاءٌ ولا يجوز بَنُون، لأنه شاذٌّ لم يجئ غيرُه"، وهذا الكلامُ لا يُشْبِهُ كلامَ سيبويه، وهو مخالف للروايات كلِّها بالجملة فلا يُعَوَّلُ عليه.

وقوله[٤] : "وإن شئت كسرته" . كانَ هذا قياساً حين لم تجمعْه العربُ، فإذا جَمَعت شيئاً على مثالٍ و لم تتعدَّه، وهو مُحْتَمِلٌ عند ذلك، فَقِفْ عندمَا وَقَفُوا، ولو قالت / العرب سِمُون لقاله و لم يقس عليه . ١٣٤

وقوله[٥] : "لأن هذا الاسمَ قد جَمَعَتـه العربُ، و لم تجمعه بالتاء". مَنَعَتْه ذلك لاعتلاله لأنه من حرفين الثاني منهما ساكنٌ وهي ألفٌ، فكانت تُحذَف في الجمع. وجاز في شِيَةٍ لتحرُّكِ الياء، فبقِيَتْ في الجمع على حالها، وليس المحذوفُ الفَاء كالمحذوفِ اللامِ لأنَّ العِوَضَ في اللامِ في الموضعِ .

وقوله[٦] : "قلت رِبَات ورِبُون" . قال ذلك حين لم تنطق

(١) انظرالنكت (٢/٩١٠) .

(٢) السيرافي : "وأجاز ابن كيسان في رجل اسمه : ابن أن يجمع على ابنون فقال أصحابنا : العرب تجمع ابناً في جمع السلامه على بنين وفي جمع التكسير على أبناء فلا يتجاوز هذين" شرحه على الكتاب (٤/١٨٣) .

(٣) لم يرد في المطبوع منه إلا قوله "وإن شئت كسرت فقلت أبناء" .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣/٤٠٠) .

(٦) قاس ربة في لغة من خفف تشبيها لها بالأسماء على لغة من قال سنون في الجمع و لم يجز أن يقال : ظبون في ظبة لأن العرب لم تجمعه بالواو والنون . وانظر الكتاب (٣/٤٠١) .

العرب بجَمْعِهِ، فقاس، ولو استعملَه اسمـاً لاستمرَّ على ماجُمِعَ عليه في الألف والتاء والواو والنون ولم يَقِسْها فيما لم تجمعْه العربُ بهن .

وقوله(١) : "ولم يَجْمَعُوه بالواوِ والنُونِ" . قلت : وقد قال الكميت(٢) :

يَرى الراؤُونَ بالفَعَلاتِ مِنّا

كَنَارِ أَبِي حُبَاحِبَ والظُّبِينَا

فجمع بالواو والنون، ولعلّه يزْعُم أنه مما وَرَدَ في الشعر فلا يقيسُ عليه.

وقوله (٣) : "ولو كانوا كسَّروا رُبَةَ وامرأً وجمعوه بواو ونون فلم يجاوزوا به ذلك لم تجاوزه" . فهذا يحكمُ على جميع الباب والتسمية بابنٍ وغيره، فلا يُتَعَدَّى جَمْعُهم له في غيرِ التسميةِ، لأنهم حين مَنَعوا في غيرِ التسميةِ ابْنُون منَعْناه نحن، والجمعُ عنده في المحذوفِ بالألف والتاء مِثْله بالواو والنون .

وقوله(٤) : "لأنه ليسَ شيءٌ مثلُ عِدَةٍ كُسِّرَ للجمعِ" . يقول : المحذوفُ الفاءِ لا يكسِّرونهُ . ولا يقاسُ لِدُونَ .

وقوله(٥) : "لأنّه ليسَ بقياسٍ" .

يريد أن تخرجَ عن التكثير إلى شَفَاتٍ لأنه ليس بمطِّرِد الحذفِ ولا الرَّدِ فلم يَجُزْ شفاتٌ لذلك .

وقول القتّال الكِلابي(٦) :

---

(١) الكتاب (٤٠١/٣) .

(٢) ديوانه (١٢٦/٢)، الصاحبى (ص ٣٥٠)، التكملة (ص ٤٣٠)، الخزانة (١٥١/٧)، التهذيب واللسان (شغز) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٤٠١/٣) .

(٦) ديوانه (ص ٥٤، ٥٥) وهو فيه ملفق من بيتين هما :

أنا ابن أسماء أعمامي لها وأبي

إذا ترامى بنو الإموان بالعار

أما الإماء فلا يدعونني ولدا

إذا تحدث عن نقضى وامراري

وانظر : الكتاب (٤٠٢/٣)، النكت (٩١٠/٢)، الأمالي الشجرية (٥٣/٢)، اللسان (أما) .

أما الإماءُ فلا يدعونني ولداً

إذا ترامَى بنو الإمْوَانِ بالعارِ

شاهده فيه : جمعُ أَمَةٍ على إمْوَانٍ .

وقوله(١) : "وإنْ جاء شيءٌ مثلُ بُرَةٍ لم تَجمعْه العربُ ثُمَّ قِسْتَ أَلْحَقْتَ التاءَ والواو والنون" . هذا نَصٌّ بكونِها عنده شَرعاً سواءً .

قال الأخفشُ : أَستَصْعِبُ ذَا لأن جَميعَ ما يُجْمَعُ بالواو والنون يَجْمَعُ بالألفِ والتاءِ، وبعضَ ما يُجْمعُ بالتاء لا يُجْمعُ بالواوِ والنونِ .

أبو العباس : يقال : بَرَوْتُ إذَا عَمِلْتَ البُرَةَ ويقال : بُرَةٌ مَبْرُوَّةٌ، وهي حلقةٌ تُجْعَلُ في أنفِ الناقةِ . وقولُ لَقِيطِ بن زُرَارة(٢) :

إنَّ الشِّواءَ والنَّشِيلَ والرُّغُفْ

شاهدُه فيه : جمْعُ رغيفٍ على رُغُفٍ، وهو للكثير، وكذلك رُغْفَان، وفي القليل أَرْغِفَة.

وبعده :

والكاعبَ الحَسناءَ والكأسَ النُّطِفْ

للطَّاعِنِ النَّجْلاء والخَيْلُ جُنُفْ

جُنُف : مُسْرِعة، والنَّطِف، المَمْلُوءَةُ تَسِيلُ أو الصَافِيةُ، ويُروى: والكأسُ أُنُف . أي : لم يُشْرَبْ منها، والنشيلُ : اللحمُ المطبوخُ، دون تَابَلٍ والمِنْشَل : سفُّودٌ يُخْرَجُ به اللحمُ .

ولا يَمْتَنِعُ في شيء من هذا في حَالِ العَلَمِية الواوُ والنونُ مَالَمْ

---

(١) الكتاب (٤٠٢/٣) .

(٢) الكتاب (٤٠٣/٣)، تحصيل عين الذهب (١٠٠/٢)، المخصص (٦/٥، ٨٥/١٧)، اللسان (نشل) .

يكونْ فيه تاءُ التأنيث وقد قدَّم ذكره، والأَمِيل(١): جبلٌ من الرملِ مُعْتَدِلٌ .

وقوله(٢) : "وذلك الكثيرُ يريدُ الأوَّلَ"، ووقع في الشرقية : "وذلك نحو الأولِ الكثيرِ"، وللنحاس : يَعْنِى الأولَ الكثيرَ(٣)، فأما صَاحِب(٤) ورَاكِب فأصلُهما الصفةُ، وجُمِعَا في الاسمِ جمعَ الصفةِ للفرقِ بَيْنَ المؤنثِ والمذكرِ، وقد اسْتُعْمِلاَ استعمالَ الأسْماءِ ولم يُجْمَعَا إلا جَمْعَ الصفةِ، وقد تَقَدَمَتْ عِلةُ فَوَارِسَ .

وقالوا(٥) : شُجَاعٌ وشُجْعَانٌ وشِجْعَةٌ وشَجْعَةٍ وشِجْعَانٌ وشِجَاع .

قال أبو الحسن : فَيَجُوزُ في هذا المعْنَى الحَوَارِثُ(٦) إذا صَارَ غالِباً، وإن كان أصلُه الصفةَ ويكونُ كالأباطحِ والأبارِقِ .

وقوله(٧) : فإذا قالُوا شُقْرٌ أو شُقْرانٌ فإنما حُمِلَ على الصِّفَةِ" . يقول: من جَمَعَه هذا الجمْعَ أرادَ الصفةَ لاَ الاسمَ، ومن أرادَ الاسمَ جَمَعَ على الأفَاعِلِ إذا كثر .

وقوله(٨) : "ومَن أرادَ أن يجعلَ الحارثَ صفةٍ كما جعلَه الذي يحرثُ جمعَه كما جمَعُوهُ صفةً" . هذا نص بجمْعِه جمعَ الصفةِ من حيث نُوِيَتْ فيه الصفةُ، وعليه جمْعُ أحوص على حُوصٍ . وقياسُه أحَاوِصُ كمل تقدم(٩) .

وقول الشاعر(١٠) :

فلما تَبَيَّنَّ أصواتَنَا ... بكَيْنَ وفدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٤٠٣/٣) .

(٥) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٤٠٤/٣)، وانظر السيرافي (١٨٤/٤)، واللسان : (شجع) وحاشية صفحة الكتاب السابقة .

(٨) الكتاب (٤٠٥/٣) .

(٩) انظر(ص ٤٥٧) مما تقدم .

(١٠) هو زياد بن واصل السلمى، شاعر جاهلي .

وانظر : الكتاب (٤٠٥/٣، ٤٠٦)، السيرافي (١٨٢/٤)، النكت (٩١٠/٢)، المقتضب (١٧٤/٢)، الخصائص (٣٤٦/١)، المحتسب (١١٢/١)، الأمالي الشجرية (٣٧/٢)، اللسان (أبي) .

شاهدُه فيه : جمعُ الأبِ بالواو والنون، وهو قليلٌ بمنزلة قولِ الآخرِ(١) :

فقُلنا : اسْلمُوا إنَّا أَخُوكُمْ / وقد سَلِمَتْ من الإِحَنِ الصدورُ ١٣٥

حَذَفَ النونَ من أَخُوكُمْ للإضافةِ، يقول : لما علِمْن بنا - يعني نسوةً - بكَيْنَ سُروراً بنَا وقُلن : نَفْدِيكُم بآبائِنا، ويروى : تبيَّنَ أصواتَنا بتخفيفِ النونِ والرّفْعِ في التاء. قال : الفارسي(٢) : أنشدنا أبو بكر :

بمَعْتَرَكِ الكُماةِ مُصرَّعاتٌ يُدَفِّنَ البُعُولةَ والأَبِينَا

وقوله(٣) : "لأنك توجبُ في تحقيرِه عُثَيْمَانَ(٤) " . يريد أنَّك أَوجَبْتَ له عُثَيْمَانَ عَلَى القياسِ، لأن العربَ لم تَقُلْ فيه شيئاً فجَرَى على قياسِ الأكثرِ.

وقوله(٥): "ولو سمَّيْتَ رجلاً بمُصْرَانَ ثُمَّ حقَّرتَه لقُلتَ : مُصَيْرَانَ، ولا تلتفتْ إلى مَصَارِينَ، لأنك لا تُحَقِّرُ(٦) المُصرانَ" . يريد أنّه حقَّر مُصْرانَ من حيثُ جُمِعَ ثانيةً، ولما كان جمْعاً كثيراً وليس قياسُه الجمعَ لم يُراعَ بابُ مَصَارِينَ فيه وهو الصوابُ . فصُغِّرَ على الألف والنون، نَظَروا فيه إلى الواحِدِ . يريد - رحمه اللّه - أنك لا تجمعُه على مَصَارِينَ من حيثُ لم يُصَغَّرْ عليه، لكونه كثيراً، ألا تراه يُصَغَّر تصغيرَ قُضْبَان(٧)، فكأنَّ مفاعيلَ حين لم يُصَغَّرْ عليه في بابه لم يكنْ جمعاً له، فجَرَى مَجْرَى عُثمان .قال أبو الحسن : مُصْرانُ اسمَ رجلٍ أقول فيه : مُصَيْرِينُ، لأن العربَ قد كسَّرتْه على مَصَارِينَ وإن كان جمعاً، ولذلك تقول مُصَيْرِينُ، ولا يُنظَرُ إلى قول سيبويه(٨) : إنهم لو صَغَّرُوا مُصرَاناً

(١) تحصيل عين الذهب (١٠١/٢)، الأمالي بن الشجري (٣٧/٢، ٣٨)، وفيه أنه من أبيات الكتاب وليس من شواهده كما قال البغدادي في الخزانة (٤٧٨/٤، ٤٧٩)، وهو للعباس بن مرداس السلمي وهو في ديوانه (ص٥٢)، انظرالمقتضب (ص ٦٤)، اللسان (أخو) .

(٢) العضديات(ص ٦٤)، الشيرازيات (٣٩٢/٢)،والبيت ينسب إلى غيلان بن سلمة الثقفي.

(٣) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٤٠٦/٤) .

(٤) في طبعة الكتاب : عثيمين .

(٧) في طبعة الكتاب "لأنك تحقر المصران" .

(٨) سيبويه يحقر مصران على مصيران (٤٠٦/٣) .

صغَّرُوه على غيرِ لفظِهِ ولقالوا : مُصَيِّرٌ، قـال: وهـا ليـس بحجـةٍ لأنهـم قـد كسَّرُوا مُصْراناً وهُوَ جمـعٌ فقـالوا : مَصَـارِينُ، فلذلـكِ تقـول: مُصَيْرِينٌ، ولـو صغَّـرتَ مُصْراناً قبل أن يكون اسماً لقلت : أُمَيْصِرَة لأنهم قـد قـالوا : أَمْصِـرة، وهـو علـى غـيرِ القياسِ، قال لأن مَصِيراً مَفْعِلٌ من صَارَ يصِيرُ .

قال أبو علي(١) : بل هو فَعِيلٌ - ولِلّهِ دَرُّه ! - من المَصْرِ، لِمَا فيها من معنـى الجَمع، مَصَرْتُ : إذا جَمعْتَ . فجَمْعُـه مُصْرانـاً علـى هـذا علـى القيـاسِ، ومـن ذلـك مَصَرتِ الشاةُ، فمَصِيرٌ من مَصَر كمـا زعـم أبـو علـي . وذكـره اللغويـون(٢) في بـاب الصاد والياء والراء فهو عندهم مَفْعِلٌ، وأم قياسُ الأخفـش تصغـيرَ مُصْـران علـى جمعِه فليس كما زعم، لأنه جُمِعَ ثانيةً، وهو جمعٌ كثيرٌ شاذٌّ، فلم يصغّـروا عليـه ورجعـوا إلى الواحد الذي هو مَصِيرٌ . فرجوعهم إلى الواحد دليلٌ أنهـم لم يراعُـوا هـذا الجمـعَ هنـا، فلمَّا لم يراعوه الـتزمَ سـيبويه تَـرْكَ مراعاتِـه بعـد التسـمية، وصغَّـر مُصْرانـاً علـى لفظِـه كعُثمان، وليس بمنزلةِ سَرَاحين(٣) الذي يتبعُه سُرَيْحينٌ، لأنه مَصَارين جمعٌ وقَعَ في غـير موضعِه، لأن مُصْرانَ لا يُجمعُ فلم يراعُوه، فوجَبَ بعد التسمية ألاّ يُراعَى .

والبـاب الـذي يليـه بيِّـنٌ ولم تجـاوز العـربُ فيـه جمـعَ السـلامة لتغـيرِ جمعِ التكسير .

---

(١) التعليقة .

(٢) انظرمثلاً القاموس المحيط (مَصَرَ) .

(٣) الكتاب (٤٠٦/٣) .

باب ما يكسر مما كان للجمع[١]

حُكْمُ هذا البابِ بعد التسميةِ كحُكْمِه قبلَها، فأبنيةُ القليلِ الأربعةُ تُجمعُ قبلَ التسميةِ قياساً لأنها أشبَهَتِ الآحادَ في البناءِ والقلةِ، ألا ترى إلى قولهم: بُرمَةٌ أعشار وثوبٌ أخْلاق، وثوبٌ أكْيَاشٌ، وقالوا : هو الأَنْعام[٢] .

وقد ذَكَرَ ذلك فيما كان على مفاعِلَ مما لا ينصرف[٣]، و لم يَعْرِضَ له هُنَا من حيث قدَّمه، فإذا سمَّيتَ بشيء منها جَمَعْتَه ذلك الجمعَ، وهو أحْرَى من حيث انتقل إلى الواحد، وكذلك كلُّ ما أشْبَهَ الواحدَ، من الجموعِ كانت على ثلاثةِ أحرفٍ أو أكْثَرَ، تُجْمَعُ كجمعِ الواحِدِ الذي يُشْبِهُهَا بعد التسميةِ، لأنها انتَقَلتْ إلى الآحادِ، وهي تُشْبِهُها لفْظاً، ولذلك جعلها بمنزلة خُزَزٍ وعِنَب ومِعًى[٤] وفُعُول وأَفْعَال، وتُحقَّرُ تحقيرَ المُفْرَدِ الذي يُشْبِهُها وكذلك شبَّهَ فُعُولا الجمع بالأُتِيِّ والسُّدُوس[٥] .

وأما الذي لا يَجُوزُ جمعُه مكسَّراً فكلُّ جمعٍ لا يُشبِهُ الآحادَ، وهو الذي ثالثُ حروفِه ألفٌ وبَعْدَها حرْفَانِ أو ثلاثَة أحرفٍ لأنك لو كسَّرته على لفظه، لأنه النهاية في أبنيةِ التكسير، فجمعوه اسماً بالواو والنون، والياء والنون .

وقال في باب مالم يكسّر عليه واحد للجمع[٦] : "وإذا حقّرتَ أَفْعَالاً اسمَ رجلٍ قلتَ : أُفَيْعَالٌ كما تُحَقِّرُهَا قبل التسميةِ" /، وقد ذَكَر في ١٣٦
مَفَاعِلَ مما لا ينصرف الأُتِيّ والسُّدوس[٧] . قال[٨] : "هو ضَربٌ من

(١) ، (٢) الكتاب (٤٠٧/٣)، والأنعام يذكر ويؤنث . انظر اللسان : نعم . والأكياش ضرب من برود السمن، ويقال أيضاً : أكباش، بالموحده .

(٣) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٢٣٠/٣) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٤٠٨/٣) . والأتِيُّ : السَّيْلُ وقيل : النهر يسوقه إلى أرضه .

(٦) الكتاب (٤٩٦/٣) .

الثياب كما تقول : جُزُوزٌ"[١]، ولم يُكسَّر عليه شيءٌ كالجُلُوس والقُعُود" . وليس يقطع عنده .

وقوله[٢] : "لم يكن بأبْعدَ من فعُول من أَفْعَالٍ من إِفْعَال" .

يقول : ليس بُعْدُ فُعُولٍ من فَعُول بأَكْثَرَ من بُعْدِ أَفْعال من إفْعَال . يريد أنَّ فُعُولاً بمنزلة فَعُول، لأنه على وزنه[٣] كما أن أَفْعالاً على وَزْنِ إفعال، إذ كان بناؤُهما واحداً نحو إعصار وأَعاصير، وكما أنَّ فِعَالاً الجمعَ بمنزلةِ فَعَالٍ في البناءِ .

قالوا : ذَنُوبٌ وذَنَائِبُ، فَفُعُول مثلُها، وقالوا : هِجَانٌ وهَجَائِن، فَفَعَالٌ مِثْلُها، وقالوا : عَرُوسٌ وعَرَائسُ للذَكَرِ والأُنْثى، وعَرُوسُونَ وعروسَاتٌ . ومِنْ في أَفْعَال المفتوحةِ الهمزةِ للمفاضلة، وفي غيرِها على حدِّها في الفعلِ، وقد تكونُ للتبيين .

وقوله[٤] : "فيجوزُ فيها تِمارٌ" . يدُلُّ على أنه يجوزُ فيها تَمْر بعد التسميةِ وهو جيِّد، وأدْنَى العددِ فيه تَمرَاتٌ كقَصَعاتٍ .

---

(١) كذا في الأصل . وفي مطبوعة الكتاب : جذور . وأثبت المحقق أن في النسخ : جزور، وحزور .

(٢) الكتاب (٤٠٨/٣) .

(٣) أي قريب من وزنه، انظرالنكت (٩١٣/٢) .

(٤) الكتاب (٤٠٩/٣) .

باب جمع الأسماء المضافة[١]

قوله[٢] : "والوجهُ أن تقولَ : آباءُ زيدٍ" . يريد أن تُصيِّرَه عَلَمـاً أوجَـهُ مـن أن تُصَيِّرَه معرفةً بـالألف والـلام في قولـك : آبـاء الزَّيْدِيـن[٣]، فهـو أحسَـنُ، وهـذا في الكنيةِ، وأما غيرُ الكُنْيَةِ فَيُجْرَى كلٌّ على معناه إن أردتَ والدَ زَيدِين قلت : أبو زيدين وإن أردتَ آباء زيدين قلت : هذا أَبُو[٤] زيدِين كما أنك إذا أردت أَبَوَيْ زيدٍ قلـت : هذَانِ أَبَوَا زيـدٍ . يريـد الأب والأم، وتقـول : آبـاءُ زيـدٍ وأنـتَ تعنِـي أجـدادَه، وآبـاءُ الزيدين كذلك تعني أجدادَهم، وكذلك أَبَوَا زيدَيْنِ وأبوا زيدِينَ إذا أردت أنَّ لكل أبٍ زيداً . ولا يجوزُ في هذَا غيرُ هذا، كما لايجوز في الكنى أبـو الزَّيْدِيـن، وبَنَـاتُ لَبُـون[٥] نكرةٌ ولكنه مِثلُها فيما ذَكَرَ، لبونٌ صفةٌ، وزيدٌ اسمُ عَلَم، كأنه بناتُ هـذا السِّـنِّ، ولـو قال : بَنَاتُ لُبْنٍ على الجمعِ لَجَازَ .

وقوله[٦] : "هما مضافان إلى هذا القولِ" . هذا وقوعُ القـولِ علـى المفـردِ، وقد تقدَّم[٧] وقوعُ الكَلامِ عليه في الابْتِدَاءِ والنداءِ وهو مَجَازٌ .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٤٠٩/٣) .

(٤) هذا على إرادة الجمع، تريد : أَبُون .

(٧) ليس في القطعة المتاحة .

بابُ من الجمعِ بالواو والنونِ وتكسيرِ الاسم[1]

وقوله[2] : "وجهُ هذا البابِ" . يريد أن الجمْعَ بالواوِ والنون فيه والتكسيرَ لا يقاسان، وإنما يتكلم منه بما تَكَلَّمَتِ العربُ، والواحد منه مِسمعّى وأشعثّى، وجمعه مِسْمعيُّونَ وأشعثيّونَ، فلما أَدْخلُوا الألفَ واللامَ حذَفُوا فقالوا: الأشْعَرُون والمِسْمَعُون وعَلَيْه قالوا : النُمَيرون[3]، وإنما قياسُه النُمَيريُّون وكسَّروه فقالوا : الأشَاعِر[4]، والأشاعِرَة، والأشاعِث[5] والأشاعِثَة، ولا يكسَّر أيضاً منه كلُّ ما لحِقتْه الواوُ والنُون[6].

وأما مُقْتَوىّ[7] فلا تفارقُه ياءُ النسبِ، فصارَ بمنزلة كرسىٍّ فلما جمعوه حذفوا الياءَيْن، وزادوا علامةَ الجمعِ، فبَقِيتِ الواو على حالها كما بَقِيتْ واو مِذْرَوَيْنِ[8] على حالها : مَقْتَوُونَ ومَقْتَوِينَ ولذلك شبَّهه بأشعرىٍّ وأشعرينَ، وكان القياسُ مَقْتَوَوْنَ كمُصطَفَوْنَ فغيِّرًا من مَقْتَوِيِّنَ، مَفْعَلِيِّين : من القَتْوِ وهو الخِدمَةُ تَصِيرُ الواوُ ياءً ثم تَعْتَلُّ كمُصْطَفَوْن بالسكُون والحذفِ للساكنَيْنِ، ويَسُوغ أن تقولَ : جاؤُا به على الأَصْلِ أجْروْا المعتلَّ فيه مُجْرَى الصحيحِ كما قالوا : مَقَاتِوَة[9]، فصححوا الواو بغير علة كما حكى المبرد .

قال أبو عثمان[10] : ولم أسمع مثل مَقَاتِوة إلا حرفاً واحداً أخبرني أبو عبيدة أنهُ سَمِعَهُم يقولون : سواسِوةْ : يريدون سَوَاسِيَة ومعناهما سواءٌ . وهذان الوجهَانِ هما اللذَانِ ذَكرَ سيبَويْهِ .

---

(١) - (٨) الكتاب (٤١٠/٣) .

(٩) انظرالنكت (٩١٤/٢) .

(١٠) المنصف (١٣٢/٢)، شرح الكافية (١٨٥/٢) .

أبو زيد[١] : بعضهم يقول : مَقْتِوِينٌ في كل شيء أي : يجعل الإعرابَ في النون ولا يُثَنّى ولا يجمع .

والمذهبَان اللّذان ذَكَرَ في نَصَارى[٢] هما للخليلِ : أحدُهما أن يكون جمع نَصْرِى، وتَحذِفُ الياء الزائدةَ كما ذَكرَ، والثاني أن يكون جمعَ نَصْرَانٍ من حيث استُعمِلَ ولا يُحذَف منه شيءٌ، واختار سيبويه / أن يكون جمعَ نَصْرَان لأنه مستعمل، ١٣٧
ونَصْرِيٌّ غيرُ مستعملٍ ولعدمِ الحذفِ، وقول أبي الأَخْزَرِ الحِمَّاني[٣] :

فَكِلتَاهُما خرَّتْ وأَسْجَدَ رأسُها
كما سجَدتْ نَصْرانةٌ لم تَحَنَّفِ

شاهده فيه : استعمالُ نَصْرَانَةٍ مؤنث نَصْرَانَ . وقد تقدم البيتُ عندَه، ويُؤنِسُ بنَصْرِيٍّ ما أنشده (ح)[٤] :

لما رأيتُ نبطاً أنصارا شمّرتُ عن منكبيَ الإزَارَا
كنتُ لها من النَّصارى جَارَا

أي : مُجِيراً .

---

(١) النوادر (ص ٥٠٢) .

(٢) الكتاب (٣/٤١١) .

(٣) سبق الكلام عليه (ص ٢٨٢) .
وانظر أيضاً الكتاب (٣/٤١١) .

(٤) المعاني (١/٤٤) .

باب تثنية الأسماء المبهمة[1]

الأسماءُ المُبْهَمَةُ شذّتْ عن غيرِها فخولِفَ بتثنيتها وتصغيرِها للفرق بينهما وبين سِواهَا، ومن قال : اللّذُون[2] قال في النّصب والجرِّ : الذِين، فأعرب بالواو والياء، وهي قليلةٌ، والأكثرُ : الّذِينَ في كل حال، وهو اسمٌ للجمع، ولا تضافُ إلى الأسماءِ كما لا تضاف المضمراتُ لأنها لا تُنَكَّرُ كما لا تُنَكَّرُ .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٤١١/٣) .

باب ما يتغيرُ في الإضافَةِ إلى الاسم[١]

لَمَّا ردُّوا الأب[٢] والأخ وأخواتِهما إلى الأصلِ في الإضافة بِـرَدِّ الـلام، وقـد تقدم[٣] بيانُه في باب مَجَارِي أواخرِ الكَلِم، تركُوه في التسمية به على حدِّه مضافاً لأن الحروفَ فيها ليستْ بإعرابٍ وأَجْرَوا التثنيةَ على ذلك، وإن سَمَّيْتَ بها مفرداتٍ تركْتَهـا على حالها كَيَدٍ ودَمٍ، فإنْ شئت رَدَدت كما رددتَ في الإضافة .

قال أبو اسحاق الزجاج : والقياس : أَبَانِ وأَخَانِ، كَيَدَانِ وفَمَانِ .

قال الفارسيُّ : لم يَقْصِدْ أبو إسحاق الردَّ على سيبويه، وإنَّمـا أَعلَم بوجْـه القياسِ فيه . وأبوان أَوْلَى منه لأنه قد يُرفَضُ الأقيَسُ ويَكثُرُ استعمالُ غيرِه. قال : وإنما كان أقيسَ لأن ماعداه مما يُثَنَّى يأتي لفظُ التثنية على حَسَـبِ مفـردِه، فكـان ينبغـي أنْ يكونَ كذلك . قال : وقد قيل : بالأَبِينَ في تثنية أب .

وأَمَّا ذُو مال[٤] : فإذا سَمَّيْتَ به غيَّرتَه في الإفراد والإضافة، أما الإفراد فلأنه اسم على حرفين : أحدهما حرف علة ساكن فلا بُدَّ من التضعيف أو الردّ إلى الأصـل كما تَقَدَّم . وكلام العرب على الرد إلى الأصل، فتقـول : هـذا ذَواً وكذلـك تقـول في الإضافة : هذا ذَوَاكَ، وليس له اسمٌ مفرد كفـمٍ وأخٍ، وليـس في الكـلام اسـم متمكـن على حرفين أحدهما حرف مـد إلا هـذا، ولا يقـاس عليـه، ولا يجـوز أن تكـون هـذه الحروف بمنزلته لبقاء المتمكن على حرفٍ واحدٍ .

---

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٤١٢/٣) .

(٣) ليس في القطعة المتاحة .

ولما قالوا : ضربت فِيَّ، ولم يقولوا : فاي، استمروا على القياس في إتباع حركة الأول حركةَ الثاني، وحرف الإعراب في هذه الأسماء عينٌ أو لامٌ وقَعَ طرفاً، فالحركة في جميعٍ تابعةٌ لحرف العلة، وما قبل ياء المتكلّم مكسورٌ أبداً، فأُتبعتْ حركةُ ماقبلَها ثم أُدغمتْ فلزم فِيَّ فِي كل حال، وأصل حَركةِ الفاءِ الفتحُ بدليل فَازَيد وفاك.

وقوله(١) : "فإذا أفردتَه وجعلته اسماً لرجلٍ" . يريد أن قياسَ الإضافةِ قياسُ الإفرادِ، وقد بُيِّن، وفي هذا الباب نصٌّ بأنَّ الحروفَ التي في أخيك وأخواتِه مِنْ أَصْلِ الكلماتِ(٢) لا علاماتِ إعرابٍ .

وأما لَدَى(٣) وعَلَى(٤) وإِلَى(٥) فتغيرَّت لأنها انتَقَلْتَ إلى الأسماء، وقولهم(٦): عَلاَك ولَدَاك : هي لغةٌ يمانية، وهؤلاء يقولون : وما رُضَى في رُضِى، و(٧) :

غيرَ بَانَاةٍ على وَتَرِهْ .

واعْلَمْ أنَّ العربَ لاتَفْعل بكِلْتَا مع المُضْمر ما فَعَلَتْ بكِلا في النصبِ والجَرِّ مع المضمر، لأن أَلِفَها إمَّا للتثنية في قولِ من قالَ : مررت بكِلْتَي المرأتين ورأيتُ كلتَي المرأتين وكِلْتَيهما وإمَّا أَلِفُ تأنيثٍ في قولِ من تركَها ألفاً على كل حال، فلا يتّجهُ فيها ما اتّجَه في كِلَيْهما في النصبِ والجرِ مع المضمرِ من حيثُ كانت أَلفُها لاَمَ الكلمةِ .

---

(١) - (٦) الكتاب (٣/٤١٢) .

(٧) امرؤ القيس، ديوانه (ص ١٢٣)، وصدره :

عارضٍ زَوْراء من نَشَمٍ

وقوله : غير باناةٍ : أراد غير باينة، ثم قلبه فصار - غير بانية - ثم قلب كسرة النون فتحة فانقلبت الياء ألفاً ؛ وهذا على لغة من يقول للبادية : باداه، وهي لغة فاشية في طيئ وأما جعل القوس غير بائنة عن الوتر، لأن الوتر يلصق بكبد القوس، فإذا وقع الوتر على كبد لقوس كان أشد على الرامي وأبعد لذهاب سهمه منه إذا كانت القوس بائنة عن الوتر .

باب إضافةِ المنقوص(١)

سَمَّى المقصورَ في الترجمةِ منقوصاً، لأنه إنَّما تَكَلَّم على مَا في آخرِه أَلِفٌ، والناسُ(٢) من العَرَبِ هذيلٌ .

وقَوله : "فَكأنَّهم تكَلَّموا بواحد" . يقولُ : لَمَّا كانت الأَلِفُ والياءُ خَفِيَّتَيْنِ، وكان النطقُ / بهما كالنطقِ بالواحدِ منهمَا، فإذَا قَلَبُوا وأَدْغَمُوا قَوِيَ البَيَانُ بالإدغامِ . ١٣٨
وهُو حسنٌ لأنَّها أَبْين من الألفِ لكونها من الفم، وتدخلُها الحركةُ، وطَيِّئٌ تقولُ : أَفْعَوْ في الوقف والوصل .

أبو علي : سمعت أبا اسحاق يُنْكِرُ أفعَيْ(٣) في الوصل بالياء، قال : لأنه رُجوعٌ إلى ما فَرُّوا منه، وذلك أنهم قلَبُوها في الوصل إلى الألف فراراً من الياء، وليس يُعْتَدُّ بقلبها في الوقف كما اعْتدَّ به في الوصلِ، لأن الوقفَ غيرُ لازمٍ، كما لزِمَ الوصلُ، ولذلك لم يجْعلوا الأصل في تاء التأنيثِ أن تكون هاءً، وفي التنوينِ أن يكون ألفاً، ولا التضعيفَ في الوصلِ كما فعلُوه في الوقفِ .

قال : قلت له : الوصلُ والوقفُ يتعاقبان على الكلمةِ فلِمَ صارَ الوصلُ بالاعتدادِ أَوْلَى من الوقف ؟ قال : لأن وضْعَ الكلامِ للفائدةِ، والفائدةُ لا تَحْصلُ إلاَّ بالتَّرتيبِ، ولا تكون إلا في

---

(١) الكتاب (٤١٣/٣)، وانظر السيرافي (١٨٨/٤) .

(٢) سيبويه : "وناس من العرب يقولون : بشْرَيَّ وهدَيَّ، لأن الألف خفية والياء خفية، فكأنهم تكلموا بواحدة .
ومثل أبو سعيد السيرافي لذلك بقول أبي ذؤيب الهذلي من عينيته المشهورة في رثاء أبنائه". (٤١٤/٣) .

سبقوا هوَيَّ وأعنقوا لهواهم فتُخُرِموا ولكل جنب مصرع

(٣) سيبويه : بعض العرب يقول : أفعى لخفاء الألف في الوقف فإذا وصل لم يفعل . ومنهم من يقول : أفعي في الوقف والوصل فيجعلها ياء ثابتة . (٤١٤/٣) .

الوصلِ، ألاَ تَرى أنَّ ثلاثه أربعه لَمَّا لم تكن مركبةً بُنِيتْ على الوقف، ولو رُكِّبَتْ لزال الوقفُ، فالوصلُ هو اللازم، لأنه إمَّا ملفوظٌ به أو مقدَّرٌ في حالِ الوقفِ.

قلت : وهذه جعجعةٌ ولا طحنَ، فياليت شِعْرى متى كانت الياءَ في أَفْعَى ونظائرِها عند هؤلاء ألفاً ثم رَدُّوها ياءً، أَفِي النومِ أمْ في اليقظةِ ؟ وهُمْ لم ينطِقوا بِهَا فِي الوصْلِ والوقف إلاَّ بالياء ولم يقْلِبوها قطُّ، فإنما تَركوها في الوصل على أصلِها بعد زوال حركتِها، ولم يغيِّروها لأجل خفاء الألفِ، فلم يرُدُّوا شيئاً وقد كانوا قَلَبُوه، وإنما فَعَلُوا ما فعَلُوا في الوقفِ لمكانِ الاستراحةِ وقَطْعِ النَفَسِ، فقصدُوا البيانَ في بعضٍ والتخفيفَ في بعضٍ . وما ذكرَه لاَ معنًى لَهُ !

والباب[1] الذي بعده بيِّنٌ، والعلة التي ذكر فيه أنه سيبيِّنها قريبةٌ، وذلك أن الياءَ إذا كانتْ طَرَفاً وقبْلَها مِن جنسِها استُثْقِلَتِ الحركةُ عليْها فَحُذِفَتْ، فبَقِيتِ الياءُ ساكنةً ثُمَّ حُذِفتْ لاِلْتقاءِ الساكنين، إن كانَ هناك تنوينٌ، فإذا جَمَعْتَ حَذَفْتَ الياء للساكنين، الياءِ التي حُذِفتْ حركتُها وواوِ الجَمعِ أوْ يائِه كما حُذِفَتْ في المفردِ، وضمُّوا ما قبلَ الواوِ وكسَرُوا ما قبل الياءِ، وكذلك إن كان قبْلَها ألفٌ نحو مصطفًى، حذفت الألفَ كما حُذفت الياءُ من قَاضِينَ، ولأنَّ الألفَ لا تتحركُ .

---

(١) باب إضافة كل اسم آخره ياء تلى حرفاً مكسورا . الكتاب (٤١٤/٣) وفيه قوله : واعلم أن كل اسم آخره ياء تلى حرفاً مكسورا فلحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب للجمع، حذفت منه الياء التي هي آخره ولا تحركها لعلة ... وقد أبان عنها الشارح هنا وتفسيره لها جيد كما ترى .

باب التصغير[1]

إنّما أرادَ بهذه الأمثلةِ الثلاثةِ الوزْنَ لا المثالَ والبناءَ، ألاَ ترى أنّه يكونُ على مثالِ أفيْعِل وفُعَيْعِل وعلى فُعَيْلِل وعلى مُفَيْعِل وعلى فُوَيعِل، وعلى فُعَيِّل، وأمَّا أُصَيْـمّ[2] ودُوَيْبَّةٌ فَفِي حُكْمِ أُفَيْعِل . وكذلك حُبَيْلَى في حكـم فُعَيْـل، والألـف لا يُعتـدُّ بهـا . أو فُعَيْلِل في الوزن، وغُيِّرتِ الحركةُ فثبَتَتِ الألفُ، وكذلك أُفَيْعَال في تقديـر أُفَيْعِيـل لكنـه جـاء بـالألف، وكذلـك عُثَيْمَـان بزنـة فُعَيْـلٍ، ولا يُعتـدُّ بـالألفِ والنـون، أو كَدُنَيْنِيـرٍ وزُعَيْفِرَان كفُعَيْلِل أيضاً، ولم يُعْتَدَّ بالألفِ والنونِ، كما أنه لاَ اعتدادَ بالهاءِ في التصغيرِ.

قال أبو علي : وهذا عُذرٌ لسكوتِه عنها وقد بيَّنَها في الأبوابِ، وكلٌّ راجعٌ إلى الأوزانِ التي ذَكَرَ، وإن اختَلَفَتِ الحركَاتُ، وزِيدَتِ الحـروفُ في الأَوَاخِـرِ، وبقِيَـتْ على حالِها في المكَسَّر، وقد بيَّن جميع أنواعِها في أبْوابِها .

وقوله[3] : "إذا كان ألفاً أو واواً أو ياء" . يريد زوائدَ . فإن كانت أصـولاً جرَتْ مَجْرَى الأَصْلِيِّ نحو مُختَار، تقول فيه : مُخَيِّر . ولا تقـول : مُخَيْتِير، لأن التَـاء زائدةٌ، والألفَ منقلبةٌ عن ياءٍ . وسيُبَيِّن ذلك في أبوابه .

والكُرْدُوس[4] : فِقْرَةٌ من فَقَارِ الكَاهِلِ وهُو أيضاً كـلُّ عظـمٍ كثيرُ اللحـمِ. وهو أيضاً الخيلُ العظيمةُ يقال : كَرْدَسَ خَيْلَه .

الحَمَصِيـص[5] : نَبْـتٌ فيــه حمــضٌ واحدتُــه حَمَصِيصــة . ونـصُّـه في آخـرِ البـاب في بَنـات الأربعـة والخمسـة أنـها تـأتـي في التصغـير

---

(١) الكتاب (٤١٥/٣) .

(٢) الكتاب (٤١٨/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٤١٦/٣) .

على طريقةِ التكسيرِ، ألاَ تراه يقول في الخمسةِ[1] : "ويكون خامِسُه ياءً قبْلَها حرفٌ مكسورٌ" . فهذا قياسُ البابِ في كل ما كان في الاسمِ، إلاَّ أَنْ تَتْرك آخرَه على حَدِّه في المكبَّر مخافةَ اللبسِ فإنَّه مِمَّا استخفُّوه / من كلامِهم، كألِفِ أَفْعَال ١٣٩
حين قَالُوا : أفَيْعَال وكأَلِفِ التأنيث[2] مقصورةً وممدودةً، والألفِ والنونِ ونحوِ ذلك، وإنما فَتَحُوا في الجمْعِ وجَاؤُوا بالألِفِ لثقَلِه، وضمُّوا في التحقير وجاؤوا بالياء لخفَّتِه، ولا يُعْتَبَرُ التحقيرُ بالجَمْعِ إلاَّ في نبات الأربعة والخمسة لا غَيْرُ، وأمَّا الثلاثة فلا سبيلَ إليْه لأنه مختلفٌ .

---

(١) الكتاب (٤١٦/٣) .

(٢) في الأصل : التثنية .

باب تصغير ما كان على خمسةِ أحرف[١]

لا تُكَسِّرُ العربَ الخُماسِيَّ إلا عَلَى استِكْراهٍ للحذفِ مِنْهُ، وكذلك تحقيرُه إلاَّ أَنَّ التحقيرَ أكثرُ، ولا بدَّ من حذفِ الحرفِ الآخرِ فيه، ليُرجعَ إلى مثال فُعَيْعِل .

فإن كان الحرفُ الذي قبْلَ الآخرِ من حروف الزيادَة أو يُشْبِهُهَا حذَفَه بعضُ العربِ وأَلْغَى الآخِرَ نحو : خَدَرْنَق، قالوا : خُدَيْرِق، فحَذَفُوا النون، وقالوا في صَهْصَلِق : صُهَيْصِق . فحذَفُوا اللامَ لأنه من حروفِ الزيادةِ وقالوا : فُرَيزِقٌ، فحذفوا الدال لأنَّها تُشْبِهُ التاءَ، وهي من حروف الزيادَةِ .

والقَبَعْثَري[٢] : الضخمُ الشديدُ مِن الإبلِ والصَهْصَلِق[٣] : المُصَوِّتُ، والشَمَرْدَل[٤] : القَوِيُّ السريعُ، والجَحْمَرِش[٥]: العجوزُ السَمِجَة، وهي أيضاً الأرنَبُ المُرْضِع .

وقوله[٦] : "مِن وادٍ واحدٍ" . يريد أن التكسيرَ أرسخُ قَدَماً، ويُشيرُ بقول يُونس[٧] إلى تركِ الحذفِ في التصغيرِ من الخماسِيّ، ووقَع هنا سُفَيْرِجل[٨] بكسر الجيم وسكونها، وكذلك جميعُ الأمثلةِ التي مثَّل بها، ويدلُّ قولُ الخليل على أنَّها بالكسرِ لقوله[٩] : لقلتُ سفَيْرِجْل، بالسكون لأنه مثله بدُنَيْنِير[١٠] .

وقوله[١١] : "لو كنتُ محَقِّراً هذه الأشياءَ لا أحذفُ شيئاً"، أي : لو حقَّرتُها ولم أَحذِفْ منها شيئاً لقُلتُ كذَا، فالجملة التي هي لا أحذف منها شيئاً في موضِع الحالِ . أي لو فعلت كذا غير حاذفٍ .

وأشارَ ببَعْض النحويِّين إلى يُونُسَ[١٢] ومن قال بقوله .

---

(١) - (٦) الكتاب (٤١٧/٣) .

(٧) - (١٢) الكتاب (٤١٨/٣) .

وقولُه في باب تصغيرِ المُضَاعفِ(١) : "وجَازَ أن يكونَ الحرفُ المُدغَمُ بعد الياء الساكنة" . هو كما ذَكَرَ إذَا كانتِ الواوُ والياءُ غيرَ مُتَحَرِّكَتَيْنِ في الأصلِ، لأنهما حينئذ أشبهتا الألفَ في المدِّ .

والبابُ بعده بيِّنٌ(٢)، والألف(٣) الميِّتة : هي الساكِنَة، والألفُ الحيَّةُ : هي الهمزةُ، واتَّسَعَ بتسميتها ألِفاً من حيث كانت منقلبةً عن ألفِ التأنيثِ، ومن سمَّى بعَلْقًى(٤) وأرْطًى(٥) وشِبهها في حال الإلحاقِ لم يصرفْ في المذكَّر، فإذا صغَّر صرفَ لزوال مثالِ التأنيث .

---

(١) الكتاب (٣/٤١٨) .

(٢) تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث . (٣/٤١٨) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٣/٤١٩) .

الزوائدِ : وسألتُ الخليل ـ رحمه الله ـ فقلت : سُلَّمٌ أيتهما الزائدةُ ؟ فقال : الأولى لأن الواو والياء والألف يقعن ثَوَانِيَ في فَاعِلٍ وفَيْعَلٍ وفَوْعَلٍ . وقال في فَعْلَلٍ[1] وفِعَلٍّ: الأولَى هي الزائدةُ، لأن الواو والياء والألف يقعن ثَوَالِثَ نحو جَدْوَلٍ وعِثْيَرٍ وشَمْأَلٍ، وكذلك عَدَبَّسٌ، جعل الأولى كواوِ فَدَوْكَسٍ، وكذلك قَفَعْدَدُ جَعَلَ الأُولَى كواوِ كَنَهْوَرٍ .

وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخرَ" .

يقولُ : واو عِثْوَلٍّ ألحقت الثلاثة بالأربعةِ، والباء في قِرْشَبٍّ[2] ألحقت الأربعةِ بالخمسة، فإذا صغّرت الاسم حكمت له بحكم نظِيره من الأربعة الملحَقِ لا حكم الثلاثةِ .

وقوله[3] : "وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين" . لأنهما لم يزادا معا في النيَّة، لأنَّها لبناء درهم .

وقول الطِّرِمّاح[4] :

خَصْمٌ أَبَرَّ عَلَى الخُصُومِ أَلَنْدَدُ

شاهده فيه : أنَّ أَلَنْدَدَ بمنزلة أَلَدَّ أي : شديدِ الخصومةِ .

يصِف حِرْبَاءً شبَّهه بالخصم في تحريك يديه عند استقباله الشمس، وصدره :

يُضْحِي عَلَى جِذْمِ الجُذُولِ كأَنَّه

وإنَّما أُدْغِمَ أُلَيْدُّ في التصغير، وهو في التكسير ملحق لأنَّه قد خرج بحذف النون من مثال الملحق، ولكن لك أن تقول في أَلَنْدَد: إنَّ النون ألحقت ببناء الأربعة ثمَّ دخلتِ الهمزة من حيث لم يلحقِ الأربعة زيادةٌ من أولها، وكذلك أَلَيَبٌّ[5] لا تصرفه اسم

---

(١) في الأصل : فعَلٌ والمثبت من الكتاب .

(٢) ، (٣) الكتاب (٤٣٠/٣) .

(٤) ديوانه (ص ١٤١)، الكتاب (٤٣٠/٣)، السيرافي (١٩٧/٤)، النكت (٩٢٨/٢)، ابن يعيش (١٢١/٦)، اللسان (لدد) .

(٥) الكتاب (٤٣١/٣) .

لم يُهْمَزْ وظهرتِ الياءُ نحو دِرْحَاية(١) هـي بمنزلـةِ مـا فيـه اليـاءُ مـن نَفْـس الكلمـة نحـو: سقَّـايَـة كمـا ذَكَرْنَا، وأمَّا غَوْغَاءٌ(٢) فيجـوزُ أن تكـونِ الهمـزةُ للتأنيـثِ في قـولِ مَـن لم يـصرِفْ، ويكونُ / من بابِ الفَيْفِ(٣) من مُضَاعَفِ الفاء وحدَها، وهو قليلٌ، ولا ينبغي ١٤٠
أن تكون الهمزة للإلحاق فيه فيمن نوَّن لأنه قد ذكر في لحاق الألف بنـات الأربعـة(٤): أنَّ القلقالَ والزلزالَ لم يُلْحَقْ بهمـا شـيء مـن بنـات الثلاثـة، فغَوْغَـاءُ(٥) عنـده رُبَـاعِيٌّ مُضَاعَفٌ كالزَلْزَال وكذلك دَيْدَاء لقولهم: دَيْدَاء، وزَيزاءُ مثلهما، وقالوا : زيزَاءُ ومن لم يُنَوِّنْ زيزاءَ جعل الهمزة للتأنيث، وكذلك ماورد من هذا وقد يُلحق بالرباعيِّ، وشـاهدُ الإلحاق قولُهم : ناقةٌ بها خزْعَال، حكـاه الكوفيـون، وهـو صحيـح فيجـوز أن تكـون الهمزة في غَوْغَاءَ وأخواتِه للإلحاق به .

وقوله(٦) : "واعلم أن كل شيءٍ آخرُه أَلِفٌ ونون زائِداتان" . يريد أنَّ كـلَّ ماكان آخره ألف ونون وكسِّر على مثال : مفاعيلَ فإن ألفَه تنقلِب في التصغـير نحـو: سِرْحَان(٧) تقول فيه : سُـرَيْحِين فـإن كُسِّرَ عليـه ولم تظهـر نُونُـه كظِرِبَـان وظَرَابِـيّ، ونَصْرَانَ ونصرانـةٍ ونَصَارَى في الشعر، وندمـان وندمانـةٍ فتثبـت الألـف والنـون في التصغير، وكأنَّ ظَرَابيُّ(٨) هو جمعُ ظِرْبَاءَ وهي لغة فيه، ونَدْمَانُ جَرى في الكلام مجـرى نصرانَ فكُسِّر عليه، فجرى التصغيرُ على ذلـك، فهـذه الألـف والنـون نظيرتَـا أَلفَـيِ التأنيث .

---

(١) ، (٢) الكتاب (٤٢١/٣) .

(٣) انظر الكتاب (٣٩٤/٤) .

(٤) الكتاب (٢٩٥/٤) .

(٥) ، (٦) الكتاب (٤٢١/٣) .

(٧) ابن السـكيت : قـال الفـراء : وليـس في الكـلام فعـلال مفتـوح إذا لم يكـن مـن ذوات التضعيف إلا حرف واحد يقال : ناقة بها خزعال أي : ضلع .
إصلاح المنطق (ص ٢٢١)، وانظر شرح الرضى على الشافية (٢٠/١، ٢١) .

(٨) في الأصل : ظربان . وفي اللسان وقد ذكر الظِّرْبِي : .. وربما مد وجمع على ظرابي، مثل حرباء وحرابيّ، كأنه جمع ظرباءٍ .

قال الفارسي[١] : "وهذا الجمع أيضاً مما يُشَبِّه الألف والنون بأَلِفَي التأنيث، ولو كُسِّرَ ظَرِبَان محَلّى ظَرَابينَ لصغر على ظُرَيْبينَ" .

كراع[٢] : في الظاء من الألف : الظِربْاء دابـة تشـبه القـرد والعامـة تدعـوه النِّمْس، وذكر مثل ذلك في الظاء من النون فقال : الظَرِبان وذكر مثل ذلك .

وقوله[٣] : "لو جاء شيء منه مثل ظِربْاء كانت الهمزة للتـأنيث" . حكاهـا كُراعٌ كما قدَّمنا .

وقوله[٤] : "لأنَّ هذا البناءَ لا يكـون مـن بـاب عِلَبـاءٍ وحِرْبـاء" . يريـد أن فَعِلاَلاً [لا][٥] يكون ملحقاً لأنه ليس في الكلام فَعِلاَلٌ فيلحقَ به .

وقوله[٦] : "وإذا جاء شيءٌ على عِدَّةِ حروف سرحان" . هذا قيـاس جيـد، وعليه حمل الخليل[٧] رُمَّانَ حيث منعه من الصرف حين لم يعلم له اشتقاقاً فحمله علـى الأكثر .

وقوله[٨] : "ولو سَمَّيْتَ رجلاً بِسِرْحَان" إلى آخر الباب . يريد ـ رحمه اللّـه ـ أن التسميةَ لا تُخرِجُها عن أَصْلِها في التحقير، كمـا أخرجَتْهَـا عـن الصَّـرْفِ، لكـون الألف والنون زائدتين، وألـف التـأنيث، وألـف الإلحـاق [و][٩] في سِرِبْال، فهـي وإن كانت لا تنصرف تحقر على الأصل ولا يراعى الشبه بهمزة التأنيث وأَلِفِهِ رابعةً.

---

(١) انظر التعليقة .

(٢) المجرد فصل ظر . نسخة دار الكتب .

(٣) ، (٤) الكتاب (٤٢٢/٣) .

(٧) سيبويه : وسألته عن رمان فقال : لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف (٢١٨/٣) .

(٦) ، (٨) الكتاب (٤٢٣/٣) .

(٥) ، (٩) زيادة يستقيم بها السياق .

باب تحقير ماكان على أربعة أحرف[١]

الألفانِ في هذا الباب كهاء التأنيث حين لم يُكَسَّرْ عليهما كما لا يُكَسَّر عليها فلهما حُكمان، حكم في الثلاثة، وحكم فيما عداها، ولا يُلتفت إلى حَمْرَاءَ لأنها كَصَحْرَاءَ إلا أنه فُرِّقَ فيها بين الاسم والصفة .

والألف والنون تنقسم قسمين : قسم يُعارَض به ألف التأنيث فلا تدخل عليه الهاء، فهذا يجري مجراهما لهذا، وقد يُضَارَعَانِ به لانقلابه في التكسير، وقسم لا يُضَارَع به ألفا التأنيث بل يجرى مجرى ألف التَّثْنِيَةِ ونُونِهَا فلا يُكسَّر عليه ولا يُقْلَبُ، وربما جُمِعَ به جَمْعُ السَلاَمَةِ كَسَعْدَانَاتٍ ومرجَانضاتٍ وأُقْحُوانَاتٍ، ومنه عقْرَبَان وعَقَارِب .

العُنْصَلاء[٢] : نبت شبه البَصَل، وقَرْمَلاء[٣] : موضعٌ .

قد ذكر[٤] في الزيادتينِ اللتينِ تكون فيهما بالخِيَارِ مُضَارَعَةَ علامةِ التثنيةِ والجمعِ للهاء .

وقوله[٥] : "فكأنك حقَّرتَ عُنظُوَانَ وأُقْحُوَانَ" . هذا نصٌّ بإجْراءِ مَا فيه الهاءُ من ذلك مُجْرَى ما لا هاءَ فيه .

وقوله[٦] : "فكأنك حقَّرتَ عُنظُوَةً" . يريد أنك تُحَقِّرُ ما قَبْلَ الزيادتينِ فتُجريهَا في ذلك مُجْرَى أَلِفَي التأنيث إذ جرتا مجرى الهاء والألف والنون في عُنْظُوَانَةٍ وما شاكلها لا يضارعان ألفي التأنيث لدخول الهاء عليهما، لكن الزيادة إذا لم يُكَسَّر عليها لم تُصَغَّر، فهذا أصلُ هذا .

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٤٢٣/٣) .

(٤) الكتاب (٤٤٢/٣) .

(٥) ، (٦) الكتاب (٤٢٤/٣) .

أبو العباس(١) : وإذا حقرت عنظواء وأقحواء فكأنك حقرت عنظوة وأقحوة .

قال أبو علي(٢) : عُنظُوانةُ مثل عُنظُوَاءَ لأنِ الهمزة متحركة كما أنَّ الهاء / ١٤١
متحركةٌ، ويَثبُتان في التصغير جميعاً لتحرُّكهما قال : وأما ما في نسخة أبي العباس إذا حقرت عنظواء فكأنك قد حقَّرت عُنظُواءَ فكأنك قد حقَّرت عنظوةً فتشبيه صحيح، لأن الهمزة تثبت بحركتها كما تثبت الهاء بحركتها ولهذا مَثَّله بعُنظوة .

وقوله(٣) : "ولا يُلتَفَتُ إلى مَعَاطٍ" . يقول : تغييرُ التكسيرِ أشَدُّ من تغييرِ التصغيرِ والباب الثاني بيِّن(٤) ، ولهذا الباب مَزِيَّةٌ من حيث كان الأولَ، ألا ترى أنَّه لم يشترط قياساً على الجمع كما صُغِّر جمعُه قياساً عليه في بابِ ما كُسِّرَ على غير واحدِه المستعملِ في الكلامِ(٥) .

---

(١) ، (٢) التعليقة ونصه : كما أن النون متحركه عوض الهاء كما جاء في الشرح .

(٣) الكتاب (٣/٤٢٥) .

(٤) باب ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرته للجمع على القياس (٣/٤٢٥) .

(٥) انظر الكتاب (٣/٤٩٣) .

باب ما يحذف في التحقير(١)

لا يُحذَفُ أصلٌ في التصغيرِ ما كان من الإسم زائِدٌ للإلحـاق أو لغيره، ولا يُحذف حرف الإلحاقِ ما دام في الاسـمِ زائـد لغيرِ الإلحاقِ إلاّ أن يكون الزائـدُ مِيمَ الفاعل والمفعول فإنها قـد تُقَـدَّمُ في البقـاءِ على حرفِ الإلحـاقِ، فإن كـان في الاسـمِ زيادتان مستويتان في المعنى حَذَفْتَ أَيَّهُمَا شِـئْتَ، وإن زاد الاسـمُ على مثالِ التصغيرِ حذفتَهما معاً نحو : احرنْجَام تقول حُرَيْجيم فتحذِف الهمزةَ والنونَ، وإن كانت إحدى الزيادتين الميمَ التي في الفاعل والمفعول لم تَحْذِفْهَا وحذفتَ غيرها من الزوائـدِ لزيادةِ معناها على غيرها، فإن كانت الزيادة رابعةً وهي حرفُ لينٍ تركتها وأبدلت منها اليـاء نحو : مُنَيْصِير تصغيرَ مَنْصُور، وقُنَيْدِيل ودُنَيْنِير، وإن كان هذا الحرفُ الزائـدُ غيرَ رابعٍ ومعه غيرُه من الزوائد فإن أدّى حذفُ غيرِه إلى أن يصير رابعاً حذفت غيره وأبقيته لأنك إن حذفته أدّى إلى حذف حرفٍ آخر، وحذف حرفٍ واحدٍ أولى من حذفِ حرفينِ والباب بيِّنٌ إلا اليسيرَ منه .

وقولـه(٢) : "مُقَيْـدِّم خطـأٌ" . يعـني تشـديدَ الـدال لمـا ذَكَـر، وهـو قـولُ يونُسَ على قوله سُفَيْرِجْل وسَفَارِجْل وإذا حذفت من الكلمـة شيئاً فـإن شـئت عوّضْـتَ اليَـاءَ مـن المحـذوف وإن شـئت لم تُعَـوِّض، ومُـزْدَانٌ(٣) مُفْـتَعَلٌ من الزَيْـنِ كمُخْتَـار مُفْـتَعَل(٤) من الخِيـرَة، فـلا بـدَّ

(١) ، (٢) الكتاب (٤٢٦/٣) .

(٣) الكتاب (٤٢٧/٣) .

(٤) بالأصل واو زائدة .

من حذفِ التاءِ، ورَدِّ الألفِ إلى أصلِها، وهي عينُ الكلمةِ، وأدغمتَ ياء التصغير فيها، ولو كانت للإلحاق أو لغيره لم تَحْذِفْ شيئاً وقلبتها ياءً لأنها في موضع العِوَضِ، فلا يعاملُ الأصليُّ إذا وقع رابعاً بالزائد معاملة الزائد، فيُقلبُ، لأن ذلك في الزائد خاصةً، وقد قالوا في حَمَارَّةٍ : حُمَيْرَّةٌ[1]، وفي جُبُنَّه جُبَيْنَّةٌ[2]، لأن الحرف المدغم فيهما ليس له أصل في الحركة ولذلك كُسِّرت بالادغام، وهو فَعَالٌ في اللفظ والأصل، وليس بفَعَالِلَ إلا في النِّيَّة . وإذا كانوا قد قالوا : أَصَيْمٌ ودَوَابٌّ ومَرَاضٌ في جمع مُرِضَّةٍ وهي مُفْعِلَةٌ وهي الحليب المخلوط بالحامض فهذا أحرى . وقال بعضهم : إن جعلت حَمَاراً جمع حمارَّةٍ بينه واحده الهاء صرفت لأنه ليس بِفَعَالِلَ، وإن جعلته تكسيراً لم تَصْرِفْ لأنه جمع مُتَنَاهٍ وهو فَعَالِلُ.

وقول[3] : "كأنَّك حقَّرْتَ مُغَوْدِنًا" . لا يقْطَعُ هذا بما ذَكَرهُ في لُغَّيْزَى[4] لأنَّ ذلك في زيادتين وهذا في زيادةٍ وأصليٍّ، ولا بُدَّ أن تحذف الأولى بالحذف .

وقوله[5] : "وليسَا من حروفِ الزياداتِ" . هذا الكلام هنا نصٌّ يُعْتَمَدُ عليه فيما هو الأَولى بالحذفِ .

أبو العباس[6] : القَطَوطَى[7] أصواتُ القطَا، ومعنى قَطَّتِ القَطَاةُ صَوَّتت، والقَطْوُ : مشيُ القَطَا وهو مُتَقَارِبُ الخَطْوِ .

وقوله[8] : "والواوُ إذا كانت في هذه الصِفَةِ لم تُحْذَف" . يريد الواوَ الزائدةَ، وخالفه المبرِّدُ[9] في مُقْعَنْسِسٍ فقال :

---

(١) الكتاب (٤٢٧/٣) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٤٢٨/٣) .

(٤) الكتاب (٤٣٩/٣) .

(٥) ، (٧) ، (٨) الكتاب (٤٢٩/٣) .

(٦) السيرافي على سيبويه (١٩٧/٤) .

(٩) المقتضب (٢٥١/٢) وحاشيتها، الانتصار (ص.٢٥٣ - ٢٥٥) .

الصواب حـذف الميم والنون وإبقاء السين فنقول قُعَيْسِسٌ وقُعَيْسِيسٌ، لأنَّ السِينَ للإلحاقِ والميمَ ليستْ للإلحاقِ، وحروفُ الإلحاقِ تَجري مَجرَى الأصولِ قال[1] : وكما حذفت الميم والنون من مُحْرَنْجِمٍ ينبغي أن تُحْذَفَ الميم والنون هنا وتبقى السين، وهذا فاسد لأن العرب لم تُجْرِ صرف الإلحاقِ في مثل هذا في التكسيرِ ولا في / التصغير مُجرى الأصلي، والميمُ التي للفاعلِ والمفعولِ مُقدَّمة، لأن المحافظة على ١٤٢
معنى الميمِ آكدُ من المحافظة على حذف ألف الإلحاق، وإنما لَزم حذف ميم مُحَرْنجِمٍ لأنه لا سبيل إلى حذف الأصل وإبقاء الزَائِدِ، وحرف الإلحاقِ زائدٌ، فجرى في الحذف مجرى الزَّائد، وقُدِّمَتِ الميم التي جاءت للفاعل والمفعول عليها .

وقد نَاقضَ أبو العباس[2] هذا الأصل في عِثْوَلٌ، فحذف الواو وهي للإلحاقِ وأبقى اللام وليست للإلحاق وإنما هي تَضْعِيفَةٌ، ورد[3] على سيبويهِ حذفه إحدى اللامين وإبقاء الواوِ، ثم حذفَ الحرف المُضاعفَ في مُقدَّمٍ وأبقى الميم، وقال[4] : الميمُ أولى بالبقاء فرأى في مُقَعَنْسِسٍ أن إبقاء الحرف الذي للإلحاق أولى من الميمِ، ورأى في عِثْوَلٌ أن حرف الإلحاق أولى بالبقاءِ من الحرفِ المكرَّر ثم رأى أن الميم أولى بالبقاء من الحرف المكرر في تصغير مُقَدَّمٍ، وإن كان يزعُم أنه يحذِفُ المُلحقَ ويُبْقِي المكررَ فقد صار المُكرَّرُ أولَى بالبقاءِ، وصارت الواو أولى بالبقاء عنده من المكرَّرِ، وكذلك هي عند العربِ، وليس في الدنيا عَرَبيٌّ يقول : قَعَاسِسُ، ولاعَثَالِلُ، فلا يقال : عُثَيْلِل

---

(١) المقتضب (٢/٢٥١، ٢٥٢) .

(٢) ، (٣) ، (٤) المقتضب (٢/٢٤٥)، الانتصار (ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠)، السيرافي (٤/١٩٧)، وانظر الكتاب (٣/٤٢٩ ـ ٤٣٠) .

ولا قُعَيْسِس، وكلُّهم يقول مُقَيْدِمٌ(١) بالعِوَضِ وغيره، وكذلك يقولون(٢) : مُقَيْعِسُ ومُقَيْعِيسُ، وعُثَيِّل وعثيِّيل، ويحذِفون الحرفَ المكرَّر للإلحاقِ كان أو لغيرِهِ، ويثبت الميم كما ذكر سيبويهِ، فكلام المبردِ بعيد من الصوابِ لتناقُضهِ وفسادِهِ، وخِلافُ كلام العرب.

واعلم أنَّ الميمَ أولى من الملحقِ بالبقاءِ لأنَّ فيها معنىً ليس في الملحق، والملحقُ أولى من المضاعفِ الذي ليس بملحقٍ لأنه جرى مجرى الأصل وإن كان زائداً، والمضاعَفُ زائدٌ أيضاً لكنَّه لم يجرِ مجرَى الأصلِ، وقد يُحذف الأصلُ إذا كان زائداً على مثال التصغير والجمع نحو سَفَرْجَلٍ .

وأما عَطَوَّدٌ(٣) فبمنزلة فَدَوْكَسٍ(٤) . الواو المتحرِّكة الثانية أُلْحَقَتِ الثلاثة بالأربعةِ ثم ضُعِّفَتْ فلحِقَ بالخمسة بنَصِّهِ(٥)، فكما حُذف في التكسيرِ والتصغيرِ الواوُ من فَدَوْكَس حذفت التي بإزائِها في عَطَوَّدٍ وهي المُلْحِقَةُ بالخمسةِ، فصارت الواو التي كانت رابعةً ثالثةً فلزم عُطَيِّدٌ وعُطَيِّيدٌ بالعِوَضِ وليست كواوِ كَنَهْوَرٍ وواوِ مُسَرْوِلٍ لأنها رابعةٌ فيها .

فإن قيل : ولم حَذَفْتَ الأولى واللفظ قبل الحذفِ يَصِحُّ تحقيرُه من غير حذفٍ كما ذهب إليه المبرِّدُ حيث لم يحذف شيئاً وأدغم ياء التصغيرِ في الأولى وقلب الثانية ياء فقال : عُطَيِّدٌ .

فالجواب : أنَّ هذه الزوائدَ فيما زاد على الأربعة إذا وقعت قبل حرف العِلَّةِ وهو أصلٌ أو للإلحاق نحوُ مختارٍ

---

(١) الكتاب (٣/٤٢٦) .

(٢) الكتاب (٣/٤٣٠) .

(٣) الكتاب (٣/٤٢٩، ٤٣٣)، وكان المبرد يصغرها : عطيید والواو الثانية لما كانت زائدة فهي عنده بمنزلة مسرول .
وانظر أيضاً النكت (٢/٩٢٢)، شرح الشافية (١/٢٥٣) .

(٤) الكتاب (٣/٤٤٧) .

(٥) الكتاب (٣/٤٢٩ - ٤٣٠) .

ومُنْقَادٍ ومُزْدَان، فلا بدَّ من حذفِ الزَّائدِ وإدغامِ ياء التّصغير في حرف العلـة، فتقـول : مُخَيِّرٌ ومُقَيِّدٌ ومُزَيِّنٌ، ولو أبقيت ما حذفت لأمكن فيها التصغير فكُنت تقول : مُخَيتِـيرٌ ومُنَيقِيدٌ ومُزَيدِينٌ، فكذلك عَطَوَّدٌ لما كانت الواو ملحقةً صـارت كـالألف لا كحـرفِ المدِّ واللِّينِ الذي لم يأت للإلحاق، فوجب حذف ماقبله كمُخْتَارٍ وشِبْهِهِ .فـأُدغمتْ يَـاءُ التصغيرِ في الواو فصار عُطَيِّداً، فعلى هذا الحكم جرى التكسير في كلامهم نحـو مَخَـايِرَ ومَقَايِدَ ومَزَايِنَ وعطاود وجميع ما يُشبهها، وكذلك عَجَنَّسٌ وعَدَبَّسٌ وفَدَوْكَسٌ تحـذف في التكسير والتصغير فتقول : عَجَانِسُ وعَدَابِسُ وكلُّها بمنزلة الواو الأولى مـن عَطَـوَّدٍ، وأما واو مُسَرْوَلٍ وكَنَهْوَرٍ فوقعت رابعـة ولم يكـن قبلهـا مـا يُحـذف فقُلبـت وجَـرَتْ مَجْرَى الزائد لغير الإلحاق . فقول المبرِّد فارغٌ من التحصيل، وردَّ المـبرد أيضـاً عليـه في عِثْوَلٍّ، وقد بيَّناه[1]، والحمد لله .

والعَفَنْجَجُ[2] : الثقيلُ الذي لا يَبْرح من مكانه، وهو أيضاً الأخـرقُ الجـافي الأَكُولُ، والنون فيه بمنزلة واو فَدَوْكَسٍ، ولا يُحذف غيرها .

١٤٣ وأما تصغير مُنَوِّمٍ ومُهَوِّمٍ فالحذفُ، والعِوضُ في قول سيبويهِ / والقلب قَـطْ في مذهب المبرِّد من غـير حـذفٍ، سيبويهِ يقـول : "مُنَـوِّمٌ ومَنَيْوِيـمٌ ومُهَـوِّمٌ ومُهَيْوِيـمٌ، والمبرد[3] يقول : مُنَيِّمٌ ومُهَيِّمٌ لا غير، ولا يحذف شيئاً وحكمه عندهم حُكْـمُ عطـوَّدٍ وليس بشيئ لما ذكرنا .

وقولـه[4] : "كـما ثقَّـلْتَ بـاءَ عدَبَّـسٍ" . وذكـر في بـاب عِلْمِ مواضعِ[5]

---

(١) انظر ما سبق (ص ٤٨٦) .

(٢) الكتاب (٤٣٠/٣) .

(٣) انظر المقتضب (٢٨٢/٢، ٢٨٣) .

(٤) في الأصل "كما نقلت فاء عبلس" والمثبت عن الكتاب (٤٣٠/٣) .

(٥) الكتاب (٣٢٩/٤) .

الزوائدِ : وسألتُ الخليل ـ رحمه الله ـ فقلت : سُلّمٌ أيتهما الزائـدةُ ؟ فقـال : الأولى لأن الواو والياء والألفَ يقعـن ثَوَانِـيَ في فَـاعِلٍ وفَيْعَـلٍ وفَوْعَـلٍ . وقـال في فَعْلَـلٍ(١) وفِعَـلٍّ: الأولَى هي الزائدةُ، لأن الواو والياء والألف يقعن ثَوَالِثَ نحـو جَـدْوَلٍ وعِثْيَرٍ وشَـمْأَلٍ، وكذلك عَدَبَّسٌ، جعل الأولى كـواوِ فَدَوْكَسٍ، وكذلـك قَفَعْـدَدُ جَعَـلَ الأُولَـى كـواوِ كَنَهْوَرٍ .

وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخرَ" .

يقولُ : واو عِثْـوَلٌ ألحقـت الثلاثـة بالأربعـةِ، والبـاء في قِرْشَـبٌ(٢) ألحقـت الأربعةِ بالخمسة، فإذا صغَّرت الاسم حكمت لـه بحكـم نظِيره مـن الأربعـة الملحَـقِ لا حكم الثلاثةِ .

وقوله(٣) : "وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين" . لأنهما لم يزادا معا في النيَّة، لأنَّها لبناء درهم .

وقول الطِّرِمّاح(٤) :

خَصْـمٌ أَبَرَّ عَلَـى الخُصُـومِ أَلَنْـدَدُ

شاهده فيه : أنَّ أَلَنْدَدَ بمنزلة أَلَدَّ أي : شديدِ الخصومةِ .

يصرف حِرْبَاءً شـبَّهه بـالخصم في تحريـك يديـه عنـد استقباله الشمـس، وصدره :

يُضْـحِي عَلَى جِـذْمِ الجُـذُولِ كـأَنَّه

وإنَّما أُدْغِمَ أُلَيْدٌّ في التصغير، وهو في التكسير ملحق لأنَّه قد خرج بحذف النون من مثال الملحق، ولكن لك أن تقول في أَلَنْدَد: إنَّ النون ألحقت ببناء الأربعة ثمَّ دخلتِ الهمزة من حيث لم يلحقِ الأربعة زيادةٌ مـن أولِهـا، وكذلـك أُلَيْـبٌ(٥) لا تصرفـه اسـم

---

(١) في الأصل : فعلّ والمثبت من الكتاب .

(٢) ، (٣) الكتاب (٤٣٠/٣) .

(٤) ديوانه (ص ١٤١)، الكتاب (٤٣٠/٣)، السيرافي (١٩٧/٤)، النكت (٩٢٨/٢)، ابن يعيش (١٢١/٦)، اللسان (لدد) .

(٥) الكتاب (٤٣١/٣) .

رجل، ولا تقول في التصغير في الحالين : أُلَيْبٌ فتدغم ولا تصرف ولا تنظر إلى الشاذّ، وتشبيهه أَلْبَبَ بحَيْوَة[1] من حيث ظهرت الياء والباء على الشذوذ، فإذا صُغِّر رُدَّ إلى الأصل فقيل حُيَيَّة، وإن كان لا يمتنع حُيَيْوَة، فَأُلَيْبٌ كذلك وليست حَيْوةٌ كَضَيْوَنٍ لأنَّ الواو لاما أضعف منها عيناً .

وأبو الحسنِ يصرف أُلَيْبِبَ اسم رجلٍ ويقول : زالَ بالتصغيرِ عن شَبَهِ الفعل.

قال أبو العباس[2] : أخطأ سيبويه في أُلَيْدَّ، والصواب أُلَيْدِد لأنه صغره وهو يريد الملحق .

قال الفارسي : لا يقال أُلَيْدِدُ كما قال أبو العباس، لأن الذي صار به غير مُدغم هو النُّون وقد حُذفت في التصغير، ولا يجوز لك ألاَّ تعتدَّ بالتحقير، لأنه بناء على حدِّه كما أنَّ التكسير كذلك، ألا ترى أن اسِتِضْرَابَ اسم رجلٍ ينصرف وتُضَيْرِبُ لا ينصرف وهو تصغيره .

وأمَّا صرف أبي الحسن لأُلَيبٍّ ففاسد، لأن الذي منع تصغير أفعل من الصرف كونُه على بناء ما أحَيْمِرَ زائداً، وأُبَيْطِر وأُهَيْنِم وكذلك هذا . مثالُه تصغير المُدْغَمِ في التعَجُّبِ تصغير الفعلِ المضاعفِ . وتُدغِمُ وتُبْقِي ياء التصغير على سكونها، لأنَّها لا أصل لها في الحركة كأُصَيْمَّ ودُوَيْبَّة وما أشبه ذلك .

وإِسْتَبْرَق[3] عنده إِسْتَفْعَل قُطعت ألفه حين نُقل إلى الأسماء، وتُركت الألف أوَّلاً لقوَّتها كما تركت ميمُ مستفعل، وتُرك صرفه في التَّسمية بد بذلك على أنَّه منقولٌ من الفعل .

(١) ، (٣) الكتاب (٣/٤٣١) .

(٢) السيرافي (٤/١٩٧)، النكت (٢/٩٢٣)، الشافية (١/٢٥٤) .

قال أبو العباس : هو أعجب شيء نقل إلى العربية على مثال الفعل، فإذا سَمَّيتَ به لم تصرفه لأَمَاراتِ الفعل فيه، وهذا قول فاسد، لأنه لا يُدرى في العَجَمِيَّةِ فعل، والعَجَمِيُّ الذي لا ينصرف إنما نقل علماً، وهذا جنسٌ في العربية، ولو جُعل أعجمياً لم يُنظر فيه لشبه لفظ الفعل إلا أن يكون منقولاً علماً .

وقد ذكر الأَرَنْدَجَ[١] في الأعجميِّ، وذكر هنا حكم أَلَنْدَد[٢] إذ زِيدَ فيه الهمزة تارة، والياء أخرى، أعني أَرَنْدَجاً ويَرَنْدَجاً . ولم يذكر في أَبْنِيَة الأسماء فُعُّولاً وذكره صفة نحو سُبُّوح، وذكره هنا اسماً، نحو ذُرُّوح[٣]، وذُرُّوحٌ لواحد الذَرَاريح وهو دُويبة مثل الزُّنْبُور ذات سمٌ تلسع، ويقال له أيضاً : ذُرَحْرَحَة وذُرَيِّحَة ولم يقولوا في جمع ذُرَحْرَحٍ : ذَرَاحِرُ ولا ذَحَارِحُ / لأنهم لو فعلوا ذلك لبقى الأولى ١٤٤
على مثال فَعَالِعَ والثاني فَلاَعِلَ وليس لهما نظير، وإذا حذفوا الحاء الأولى فقالوا ذَرَارِحُ كان مثاله فَعَاعِلُ وهو بناء صحيح، فمتى أدى حذف أحد لحرفين إلى ما ليس في كلامهم كان حذف الحرف الذي إذا حذف بقى الاسم على مثالٍ موجودٍ أَوْلَى، ولم يُحذف الثاني، كما فعلوا في مَرْمَرِيسٍ[٤]، حذفوا الميم الثانية فجاء الجمع على ماله مثال نحو مَرَارِيسَ كفَعَالِيلَ، ولو حذفوا الراء فقالوا : مراميسَ[٥] لصار على مثال فَعَافِلَ، ولا نظير له، والتصغير فيه على الجمع، يفعلون هذا مع الأولى والوصول إلى ذلك، فإن لم يصلوا إلى ذلك حذفوا وإن بقى الاسم على مثال ليس في الكلام، كما فعلوا في التصغير في فُتَيْقِيرٍ[٦] ونحوه

---

(١) الكتاب (٣/٢٣٤، ٤٣١) .

(٢) ، (٤) الكتاب (٣/٤٣١) .

(٣) الكتاب (٣/٤٣٢) .

(٥) في الأصل مراسيس وهو خطأ

(٦) الكتاب (٤/٤٣٤) .

وفي أيْنُقٍ، وقد بين بعد ما لا نظير له .

والصَّمَحْمَحُ[١] : المجتمع في سنّه القويُّ من ثلاثين إلى أربعين، والدَّمَكْمَكُ[٢] : الشديد، ولا يحذف من شيء من هذا الحرف المضاعف الأخير وتُترك العين لأنه يصير إلى ما ليس في الكلام كما ذكرنا نحو فُعَيْلِعٍ، وهذا قول أبي الحسن، وهو فاسد لما ذكرنا، والجُلَعْلَعَةُ[٣] : الخُنْفُسَاءُ .

وقوله[٤] : "ولو قلت مُرَيْمِيسٌ لصار كأنه من باب سُرْحُوبٍ"، يريد أنك لو حذفت لصار إلى ماليس في الكلام، أو صار رباعياً، فعدلوا إلى حذف الميم، وتبين أنه من المَرَاسَةِ وهي الشِدَّةُ، والمَرْمَرِيسُ : الأرض التي لا تنبت، وهو أيضاً الدَّاهيةُ وهو أيضاً النَاقَةُ الضَّخْمَةَ عن أبي علي .

وقوله[٥] : "فكُلُّ شيءٍ ضُوعف الحَرفان مِن أَوَّلِهِ" إلى قوله : "مُجْرًى واحداً" . هذا الذي ذكر أصل هذا الباب وعِقْدُه، ولولا ذلك لم يكن، لأنها أصل في الثلاثَةِ وما جاء من مثال القَرْقَلِ والقَرْقَرِ فهو أصل، وما جاء كالمَرْمَرِيسُ والصَّمْحَمَح والعَثَوْثَل إذا فعل هذا بالأصليِّ كان أصلاً كقولك خُبَعْبِيلٌ ألا ترى أنه كبُلَعْبِيسٍ[٦] في الخمسة فهذا حكم هذا، يريد الفاءَ والعينَ، أو العين واللام .

وقوله[٧] : "رابعُه حرفُ لِينٍ" . يريد شِمْلالاً وضَرَّاباً . وعمَّ بقوله[٨]: "مِمَّا عِدَّةُ حروفِهِ خمسةُ أحرفٍ" لأنَّه ذكر الأوَّل والآخِرَ من حيث لم يُكرر وحده .

وقوله[٩] : "فكذلك لا يحذف في التصغير" يريد تُسكِّنُ الواوَ وتُصيِّرُها للمدِّ أو تَحذِف وتُعوِّض .

---

(١) - (٤) الكتاب (٤٣٢/٤) .

(٥) ، (٧) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٤٣٣/٣) .

(٦) انظر الكتاب (٣٠٣/٤) .

باب ما يُحذف منه الزوائدُ من بنات الثلاثة(١)

قوله(٢) : "ألاَ تَرَى أنّه ليسَ في كلامِهم سِفْعَالٌ" . يقول : كُسِّر وصُغِّر على مثال ما في الكلام، ورُفض ما ليس فيه، فحُذِفَت الزيادةُ التي أدَّت إلى ذلك، وتُرِكَت الأخرى، وقد يُحذَفُ من الاسم ما يصير الاسم به على مثال ليس في الكلام، ولا يبالونه بذلك لأنه لا يخرج على مثال التصغير، وذلك نحو(٣) فُتَيْقِيرُ ونُطَيْلِيقٍ وما أشبه ذلك، ألا ترى أنه ليس في الكلام فِتْعَالٌ ولانِفْعَال فيصغر عليهما، ومن هنا ذهب المازنيُّ إلى حذف التاء في افتقر مع الهمزة والنون في انطلق مع الهمزة أيضاً فقال : فُقَيْرٌ وطُلَيْقٌ، وبالعِوضِ، فخالف العرب وقال ما لم يقله أحد، ودخل عليه ألا يجيز شيئاً من هذا النحو في الكلام، وهو أكثر من أن يحصى.

قال الفارسي : هذا الذي قالت العربُ قد جاء على مثال التصغير على وزن فُعَيلٍ أو فُعَيعِلٍ أو فُعَيعِيلٍ فقولهم : فُتَيقِيرٌ ونُطَيلِيقٌ على وزن فُعَيعِيلٍ .

وتصحيح ما قالت العرب أن أبا عُثْمَان(٤) وغيره مجمعون على أن تصغير هَارٍ هُوَيْرٌ ويَعِدُ اسم رجل يُعَيْد وسنه : سُنَيَّه(٥) . وليس في الكلام فُوَيْلٌ ولا يُعَيل(٦) ولا فُعَيْنٌ، وقد جاء جميعها لأنها على أوزان أمثلة التصغير، فكذلك يكون ما تقدم، ولولا ذلك لا متنع كلام كثير من كلامهم من المقلوب المحذوف كأَيْنُقٍ وليس في الكلام أَعْفُلٌ وكاشياء لأنها لَفْعَاءُ عند سيبويه، فإذا أمكن

---

(١) الكتاب (٤٣٣/٣) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٤٣٤/٣) .

(٤) انظر: النكت (٩٣٣/٢)، الانتصار (ص ٢٦٨)، الخصائص (٧١/٣، ٧٢)، شرح المفصل (١٢١/٥)، شرح الشافية (٢٢٤/١) .

(٥) انظرتاج العروس و(ص ٥١٢، ٥٢٢) من التحقيق ، وفي الأصل سنينه .

(٦) في الأصل : (يفيل) وهو خطأ .

في شيء أن يكون على مثال في الكلام اختير ذلك وإن لم يمكن لم يراعوه وراعوا مثال التصغير لمعرفتهم بما حذف، وهذا جائز / في التصغير وغيره إذا لم يمكن غيره، ١٤٥
وثبتت
الياء في دَيَابِيجَ(١) من حيث لم تكن في ديباج مبدَلة من الباء(٢) للكسرة قبلها، ولا للمثلين على القياس.

وقوله(٣) : "وتكسيرُه كتكسيرِ ماهو من الكلام" . يذهب إلى الكثرة، وإلا فيُقدَّر أن يصغر مثال فِرنَاسٍ وعَرْقَدٍ، والصواب أن يحذفها، لأنها نون ارحنجَامٍ، وقد ذكر، وإذا جعلتها زائدة قلبتها(٤) لأنها تكون فرعاً عن الأربعة، وفي هذا الموضع نص بحذف الساكن(٥) مع ما يصلح قلبه من الأربعة لأنه لا يخل ببناء التصغير حملاً على الصحيح، فيشبه عَطَوَّداً بفَدَوْكَس واعلِوَّاطاً(٦) باحَرنْجَامٍ، وتقول في كَنَهْوَرٍ بالقلب، وقد تقدم(٧) أن مُعْلَوِّطاً لا يكون فيه إلا مُعَيْلِيطٌ، لأنك إذا حقرت وحذفت بقيت واو رابعة . وقد ذكر بعد في تحقير الرُّباعي(٨) أنه يحذف إحدى رَاءي أَقْشَعَرٌّ و لم يعين واحدة .

وقوله(٩) : "كما فُعِل ذلك بواوِ جَدْولٍ ثُمَّ زِيدَ عليْهِ كما يُزَادُ على بَنَاتِ الأربْعَةِ" . يريد أنَّ الملحق من الثلاثة نُفَعِلِ وتُمفْعِلِ وافَعنلل وافْعَنْلى، وكلامه تقوية لما ذكر في عُثَيِّلٍ وتوهين لقول أبي العباس : عُثَيِلِلُ بحذف واو الالحاق، وإثبات الحرف المضاعف وقد تقدم فساده(١٠) .

---

(١) ، (٤) الكتاب (٤٣٤/٣) .

(٢) في الأصل : الياء .

(٣) الكتاب (٤٣٥/٣) .

(٥) ، (٦) ، (٩) الكتاب (٤٣٥/٣) .

(٧) الكتاب (٤٢٩/٣) .

(٨) الكتاب (٤٤٧/٣) .

(١٠) انظر(ص ٤٨٦) و (ص ٤٨٨) مما سبق .

باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان[1]

الزّائدتان في هذا الباب على ثلاثة أقسام :

زائدتان أنت في حذف إحداهما بالخيار، لافضل لحذف إحداهما على الأخرى نحو حَبَنْطًى[2] وهما فيه ملحقتان بِسَفَرْجَلٍ، وقَلَنْسُوَةٍ، وليستا للالحاق، لأنه ليس في الكلام مثال فَعَلَّل وجعلهما فيه بمنزلة واحدة لتساويهما في المعنى لا في الإلحاق.

والقسم الثاني : زائدتان حذف الواحدة منهما أولى من حذف الأخرى وهو أن تكون إحداهما كزائدةِ الالحاق والثانية للمَدِّ كَعَلاَنِيَة[3] وثمانية لأن الألف للمد كالألف في الجارية والياء متحركةً طرفاً كياء جارية تجري عندهم [مجرى][4] الأصل، وليست للإلحاقِ الصناعيّ .

وقوله[5] : "وهِيَ وفِيهَا الهَاءُ بمنزِلةِ جارِيَةٍ" . يدلك على أنه لم يرد الإلحاق في هذا النوع، إنما أراد أن الياء في هذا النوع تَجْرِي مَجْرَى ياء جارية في ألا تحذف وتَبْقَى الألف .

وأما القسم الثالث الذي تحذف فيه إحدى الزائدتين ولا تحذف الأخرى فنحو ألف عِرَضْنَى[6] من حيث كانت النون للإلحاق، فيجب حذف الألف وإبقاء النون، وكذلك إن أدَّى حذف إحداهما إلى حذف الأخرى حذفت التي لا يُؤَدِّى حذفها إلى حذف الأخرى وأبقيتها نحو[7] لُغَّيْزَى، إن حذفت الياء لزمك حذف الألف الآخرة لأنها تبقى خامسة، وإن حذفتها لم تحذف الياء لأنها في موضع العِوَضِ رابعةً، ونحو[8] اقْعِنسَاسٍ يبقى بعد حذف الهمزة حرفان،

---

(١) ، (٢) الكتاب (٤٣٦/٣) .

(٣) ، (٥) الكتاب (٤٣٧/٣) .

(٤) زيادة يستقيم بها السياق .

(٦) ، (٧) الكتاب (٤٣٩/٣) .

(٨) الكتاب (٤٤٠/٣) .

فإن حذفت الألف لزمك حذف النون، وإن حذفت النون لم تحذف الألف لأنها بقيت رابعة في موضع العوض وعلى ذلك فَقِسْ . وهو بين في الباب .

ووقع لابن ولادٍ(١) عوض كُعَيْلِلٍ وكُعَيْلِيلٍ، كُعَيعِلٌ وكُعَيعِيلٌ وهو خطأ، لأنه مضاعف اللامِ .

والمُحْبَنْطِى : الغليظُ اللاصِقُ بالأرض .

ومن حذف الواو من كَوَألَلٍ قال : لأنها زائدة، ومن حذف الثانية قال: لأنها بمنزلة كَنَهْوَرٍ، فلما كان له مثالان حذف أيهما شاء، وليس كذلك عَفَنْجَجٌ لأنه بمنزلة فَدَوْكَسٍ لا غير فأجري مجراه. وقد ذكره(٢) بعد، وأحسن في قوله، لأنهما سواء حين تَنَزَّلاَ منزلة ما هو من الأسماء، وليست كواو عِثْوَلٌ لأنه كخِرْوَعٍ، وليس في الكلام فَوَعْلَلٌ .

والكَوَألَلُ : القصيرُ، والصُمَادِحُ : الخالص من كل شيء، وقَلَنْسُوةٌ(٣): كَعَرَنْتَنٍ . وحَبَنْطًى : يمكن أن يكون كعَرَنْدَسٍ وإن يكون كحَبَرْكَى، وكَوَألَلٌ: يحتمل أن يكون كَألَلاً ألحق الواو، وليس له نظير من العربي كقَفَعْدَدٍ وكَنَهْوَرٍ فهو محتمل، وشبه ألف "حُبَارَى"(٤) الأولى بواو عجوز / من حيث كانت حرف مد واستوتا حيث ١٤٦
لم يكونا أصلين ولا في مكانهما .

وقال ابن السرَّاجِ : حذف الأولى أجود . وذلك دعْوَى، لأنه لا حجة له في ذلك إلا كونُها للتأنيث، وهو قول المبرد(٥)، واستعمالهما في كلام العرب سواء .

قال الفارسي(٦) : هذا لا يخالف قول سيبويه، لأنه قد يستوي

---

(١) الكتاب (٤٣٦/٣)، وفيه كُعَيلل وكعيليل وهما تقدير كوَيلل وكوَيليل مصغر كوألل .

(٢) الكتاب (٤٤٥/٣) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٤٣٦/٣) .

(٥) المقتضب (٢٦٠/٢) .

(٦) انظر التعليقة .

الشيئان في الاستعمال، فلا يكون أحدهما ألـزَمَ منه للآخر، وإن كان أحدهمـا أجــود من الآخر في القياس .

ودخلت التاء في حُبَيِّرَةٍ(١) وما كان على وزنها مما فيه ألف التـأنيث تـأكيداً للتأنيث، ولم تكن محذوفة من الاسم فَتُرَدَّ في التصغير، فإنما هي عِوَضٌ من الألـف كمـا عوَّضُوا التاء في زَنَادِقَةٍ من الياء في زَنَادِيقَ، وكما عوضوا التاء في التَرْخِيمِ من التاء الـتي كانت في غير التَّرْخِيمِ نحو يا طَلْحَةُ .

وقال الفارسي : حُبَيِّرَة ليست بتصغير حُبَارَى وإنما هي كلمة أخرى .

وهذا ـ أيضاً ـ دعْوَى، ويلزم ذلك في جميع نظائرها، وياء عِفْرِيَة(٢) ـ ملحقة بضِفْدِعَةٍ ـ وعُفَارِيَة(٣) كعُذَافِرَةٍ، وكذلـك قُراسية(٤)، وجرت يـاء(٥) ثَمَانِيَـةٍ وعَلاَنِيَـةٍ وكراهية مجراها(٦)، وليست ياء ثمانية(٧) كياء علانية لأنها كالكراهية والرفاهية. وقد مر ذكرها في فعالية(٨) وياء ثمانية كياء يمانية وشاميةٍ إلا أن وزنها واحد، ومن الدليل على ذلك أن ياء المنسوب تحذف وتصرف، وهذه لازمة(٩) .

الصَمَادِحُ : الخالص من كل شيء، والقُرَاسِيَة : جمل ضخم .

وقوله(١٠) : "ولَوْ حَذَفْتَ الهَاءَ من ثَمَانِيَة"، التِفاتَـةٌ إلى مـا ذكـر، لأنـه عـم وهذا خارج من ذلك للزوم الهاء والصرف، ولو كان ملحقاً به لم تلزمه الهاء، ألا تـرى أنه ليس من الآحادِ وقد ذكر مثل ذلك في عِبِدَّى .

وقد ذكر يعقوب(١١) : رجلُ حَزَابٍ، وحَزَابِيَةٌ، وزَوَازٍ، وزَوَازِيَةُ وهو شاذٌّ.

---

(١) ، (٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٤٣٧/٣) .

(٢) الكتاب (٤٣٨/٣) .

(٦) يريد أن الياء في علانية وكراهية ياء المصدر، وليست ياء الإضافة .

(٧)، (٨)، (١٠) الكتاب (٤٣٧/٣)، ولعبدى انظر (ص ٤٤٠) .

(٩) انظر الكتاب (٢٢٧/٢، ٢٢٨) .

(١١) سبق تخريجه (ص ٢٥٢) .

وقوله(١) : "ولا تكون في آخرالاسم زائدة" . يريد إذا كانت فيما يلحق.

وقوله(٢) : "وصارَتِ الألفُ كألفِ جَوَار" . يريد في الزيادة والأصل، لا في الصرف وغيره،ولا يريد أنَّ الألف هنا في حكم ألِف الجمع، لأنها كياء التصغير وهي مثلها .

وقوله(٣) : "وقد قال بعضهم عُفَيِّرَةٌ" . ليس هذا بشيء، لأنه يحذف المُلْحِق ويترك الزائد، وهو في ثمانية أشبهُ إلا أن تجعلها للإلحاق، وتشبيهها بألف حُبَارَى شاذٌّ .

وقوله(٤) : "كان صُحَيِّرٌ ومُهَيِّرٌ أحسن" . يريد من صُحَيْرٍ بعد التسمية، لأنها بقية ياءين كالتي في ثمانية، والتي في حُبَارَى واحدة، فاجترؤوا عليها .

وقد ذكر في تحقير بنات الواو والياء في اللام(٥) : "وَإِذَا حَقَّرْتَ رَجُلاً اسْمُه شَهَاوَى قلت : شُهَيٌّ(٦) كأنَّكَ حقرت شَهْوَى كما أنك إذا حقرت صَحَارَى قلت : صُحَيْرٍ، ومن قال صُحَيِّرٌ قال شُهَيٌّ أيضاً"،ووقع في الكتاب(٧) لابن ولاد : كان صُحَير ومُهَير أحسن، ولابن النحاس : كان صُحَيْرَى ومُهَيْرَى أحسن . وليس بشيء .

أبو علي : فَعَالَى جمع كما أن فَعَالِيَّ وفَعَالِلَ جمع، ألا ترى أنه يستدل على ذلك بأنك لا تجد فَعَالَى لشيء واحد . يريد أن فَعَالَى لا يكون مفرداً ليس بجمع فقد ثبت أن صَحَارَى(٨) ومَهَارَى(٩) جمع صحراء ومَهْرِيَّةٍ وألفهما منقلبةُ عن ياءٍ، وإنما لم يقل مُهَيْرَى وصُحَيْرى لأن الألف فيهما منقلبان عن الياء والألف

---

(١) ، (٢) الكتاب (٤٣٧/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٤٣٨/٣) .

(٥) الكتاب (٤٧٤/٤) وفيه قلت : شهى كأنك ...

(٦) في الأصل : شهوي والمثبت من الكتاب .

(٧) الكتاب (٤٣٨/٣) وفيه رواية ابن ولاد والثانية ذكرها في الحاشية عن نسختين من الأصول .

والتأنيث فيهما تأنيث الجمع في صَحَارَى ومَهَارَى لا تأنيثُ الألف .

وقوله(١) : "لا تجد فَعَالَى لشيءٍ واحدٍ في الكلامِ" . لو كان فَعَالَى للواحد لكان مُنوَّناً، استدل بذلك على أن الألف ليست للتأنيثِ، وقد جاء ذلك في فعالى.

وقوله(٢) : "خامسةً أو رابعةً" . أبان مذهبه فيما تقدم، وقول الشاعر(٣):

وَلَمْ أَجِدْ بِالمِصْرَ مِنْ حَاجَاتِي غيْرَ عفَاريتَ عَفَرْنَياتِ

شاهده فيه : وصفُ عفاريتَ بعَفَرْنَياتِ فهي هي، وهما من العِفْرِ، ويقالان للداهية والأمر المنكر الشديد ومَرَدَةِ الجنِّ، وهو من صفة الأسد أيضاً، أي: لم أَظْفَر بحاجاتي فيه إلا بعد مَشَقَّةٍ، وقال بعضهم(٤) : عُفَيْرِنٌ، لأن الألف آخرها وحذف الآخر أجودُ .

والعِرَضْنَى(٥) : مشي المَرحِ في اعتراضٍ، وجَحْجَبَى(٦) : قبيلة من الأنْصَار.

وقوله(٧) : "بمنزلة ماهو من نفس الحرف" . يريد أنه لا يجوزُ / هنا ما جاز ١٤٧

في عَفَرني(٨)، قال أبو عثمان : قال : أخبرني أبو زيد : سمعت من يقول : العِرِضْنَة .

وقوله(٩) : "لأنَّها كَلِمةٌ حيَّةٌ" . سمى الحرف من الهِجَاءَ كلمة .

وقوله(١٠) : "وفي المثال" . يريد بالمثال غير البناءِ، والعُذَافِرُ(١١) : الجمل القوي.

وقوله(١٢) : "كما حذفوا ياء قُرَاسِيَةٍ ويَاءَ عَفَارِيَةٍ" . قد تقدم أن حذف(١٣) الألف أوجهُ .

---

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٤٣٨/٣) .

(٣) من الشواهد المجهولة القائل، وانظر الكتاب (٤٣٨/٣)، السيرافي (٢٠١/٤)، المخصص (٦٣/٨) .

(٥) ، (٦) ، (٧) ، (٩) - (١٢) الكتاب (٤٣٩/٣)، وانظر اللسان (جحجب) .

(٨) بالأصل : عِفْرِيَة، وصوابه عفرني لأن عفرية ليس فيها إلا وجه واحد .

(١٣) الكتاب (٤٣٧/٣) .

قال أبو بكر بن السراج : قول الخليل أحسن، لأن الساكن وهو الألف أولى بالحذف من المتحرك وهو الهمزة، وإنما الهمزة أدلُّ على المصغر .

واللُّغَيْزَى(١) : موضع يَلْغَزُ فيه اليربوعُ فينعطف في سَرَبه .

والخُضَّارَى(٢) : طائر أَخْضَرُ في حَنَكِهِ خُضْرَة، ولا يحذف منهما في التصغير إلا ألف التأنيث كما ذكر(٣)، لأن الياء رابعة في موضع العوض فلم يحذف غيرها، ولو حذفتها لأدى إلى حذف الألف لأنها خامسةٌ . وألف التأنيث الميتة لا تثبت خامسةً .

وقوله(٤) : "حذفت التي إذا حذفتها استغنيت" . لا يرد قوله في مُغْدَودن(٥) لأن أحد الحرفين فيه أصل والآخر زائد، وكلاهما في لُغَّيْزَى زائد ففارقه .

وقوله(٦) : "لم يُجَاوزُوا حَذْفَها" . هذا ردٌّ لما تقدم من حذف الدال الأولى من مغدَوْدِنٍ لأنه لما حذف الدال لزم حذف الواو لأنها ليست في موضع العوض، فلو حذفت الدال الثانية لثبتت الواو، لأنها في موضع العوض فتقول : مُغَيْدِينٌ، لكنه لما كانت المضاعفة الزائدة عنده الأولى حذفها فلزم حذف الواو كعُطَوِّدٍ .

والعِبِدَّى : جمع عبدٍ . يقول : كثرت العِبِدَّى أي : العَبِيدُ .

وقوله(٧) : "وإنَّما أَلحَقت الثَلاثَةَ ببنَاءِ الأربَعَة" . يريد بعدد الأربعةِ، وهو كما ذكر قبل في ثمانيةٍ وعلانيةٍ، حين ذكر ياءَ الطَّرفِ(٨) .

والعَفَنْجَجُ : الأَخْرَقُ الجَافِي الأَكُول، وهو أيضاً الضَّخْمُ اللَّهَازِمِ .

وأمَّا بَرُوكَاءُ(٩) وجَلُولاَءُ(١٠) فسيبويهِ وأبو الحسنِ يحذفان

---

(١) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٣/٤٣٩) .

(٢) ، (٥) ، (٧) ، (٩) ، (١٠) الكتاب (٣/٤٤٠) .

(٦) الكتاب (٣/٤٢٨) .

(٨) الكتاب (٣/٤٣٧) .

الواو فيهما لمّا حذفتهما العرب في التكسير فقالت : بَرَاكِيُّ وجَلاَلِيّ فكسروا على الهمزةِ، فوجب الحذف مما قبلها، وقالوا : قَوَاصِعُ . فلم يكسروا على الهمزة، وحذفوها، فوجب في التصغير بُرَيْكَاءُ وجُلَيْلاَءُ، كما وجب قُوَيْصِعَاء، لما أثبتوا الألف كسروا عليها وصغروا دونها، ثم أتوا بهمزة التأنيث آخرا حيث كانت كتاء التأنيث، وحذفوا في جَلُولاَءَ وبَرُوكَاءَ، وصغروا على الهمزة كما كسروا عليها.

والمبرد[١] لا يحذف شيئاً من هذه الزوائد . ويقول : ليس الحذف بقياس. وقوله فاسد لحذفهم في التكسير، ولا يكون التصغير إلا على التكسير كما تقدم.

قال أبو العباس[٢] : ومن حيث كانت الألف الممدودة بمنزلة ما هو من الاسم وجب ألا تحذف، ومن حيث كانت بمنزلة تاء التأنيث وجب أن يحقر ما قبلها كما يفعل بالهاء .

وقوله[٣] : "بمنزلةِ الهاءِ وهي زائدة" . وقال فيما لا ينصرف في هاء التأنيث[٤] : الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلا اسماً واحداً . ألا ترى أن العرب تقول في حُبَارَى : حُبَيِّرٌ، ولا يقولون في دجاجة إلا دُجَيْجَةٌ" . فلا يبنى عليها كالألف . يقول : هي لازمة وليست الهاء لازمة فهي مثلها إذا كانت حَيَّةٌ متحركة وفارقتها في اللزوم .

والبَرُوكَاءَ : موضع النزول في الحرب، وقَرْقَرَى وجَلُولاَءُ : موضعان .

---

(١) ، (٢) المقتضب(٣/٢٦٠، ٢٦١)، الانتصار (ص ٢٦٠،٢٦٤)، شرح الشافية (١/٢٤٨) .

(٣) الكتاب (٣/٤٤٠) .

(٤) الكتاب (٣/٢٢٠) .

وقولـه(١) : "لأنّهـا كالهـاءِ في ألاّ تُحـذَفَ خامسةً" . يقـولُ : هـي كالهَـاءِ خامسةً فصاعِداً في تَرْكِ الحذْفِ .

وقوله(٢) : "والألفُ التي تكون في موضع الواوِ والياءِ" . يريـد الـتي تكـون للمدِّ هي مثلها، يريد نحو حَلُولاَءَ وبَرُوكَاءَ وقرِيشَاءَ، وإذا رأى ذلك في فَعْـوَلاَءَ، وهـي متحركة للالحاق فيمن قال : أُسَيْوِدُ، فجعلها بمنزلة واوٍ عجوز للمدِّ لا غير، فهـذا أحرى . ولما كُسِّرَت عليها أجريتها مجرى ماهو من نفس الحرف .

وقوله(٣) : "ليست كألِفِ مبارك وهي رابعة" . لا يكسَّر عليها هنا .

وقوله(٤) : "لا يلزمها الحذف" . يريد : لا يحذف لأنها في موضع العـوض، ولا يجزئ حذفها . وكلامه على فَعْولاَءَ يرُدُّ / قول ابن يزيد في بَرُوكاءَ . ١٤٨

وقوله(٥) : "إلاّ الألف وصارت الواو بمنزلة ما هو من نفس الحرف" . يقول: هي في نفس الحرف ما وجدت إلى ذلك سبيلاً . إذ هي كالألف، فيحذف منها ما يحذف مع ما هو من نفس الحرف حتى لا تجد سبيلاً إلى ذلك .

أبـو علـي(٦) : قولـه : "فيمـن قـال : أُسَيْوِدُ"(٧) . يريـد أن إثبـات الـواو في تصغـير فَعْـوَلاَء يكـون إذا صغرتـه علـى قيـاس أُسَيْوِد حـين أجريتهـا مجـرى واو الإلحـاق فلـم تقلبهـا، فـإن قلبتهـا في التصغـير علـى قيـاس أُسَـيِّد حذفتها كما حذفت واو بروكاء. والعلة فيهمـا واحـدة، وإنما أثبـت الـواو في فعـولاء إذا صغـرته على قـول من قال أسيود لأن إثباتـها إنما هو لشبهـها بالأصلي، ولا تشبـه

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣/٤٤٠) .

(٣) ، (٤) ، (٥) ، (٧) الكتاب (٣/٤٤١) .

(٦) التعليقة .

ما يحذف إذا وقع زائداً ثالثاً لأنها متحركة ملحقة غير متغيرة فهي بمنزلة الأصل .

وقوله[١] : "قال في فَعْولاَء" . قال : الأستاذ أبو بكر : الصواب في فَعَـولاَءَ بفتح العين وسكون الواو لأنها لغير الالحاق، وهكذا وقع في بعض النسـخ الشـرقية[٢]، وإن كان فَعَوْلاءَ بتحريك الواو فكلامه عليها ضعيف، لأنه يُجري الملحـق مجرى غـيره مما ليس بملحق، ويُجرى ما شبِّه بالأصل مُجرى مالم يشبه بـه، وحـذف مثـل هـذا إنمـا يكون عن علةٍ أحكَمَ من هذه التي ذكر، وهنا نصٌّ بالتكسير على أِلفَي[٣] جلولاء .

وقول يونس[٤] في التصغير ثلاثينَ وما أشبهها ليس بقوي .

وقوله[٥] : "أنْ تُضَعِّفِ الثَّلاَثَ"، هـذا تشـبيه ولا يَقْـوى قـوة جليـلاء مـن حيث كُسِّرت عليها، ولم يُكسَّر لها، والمبرد يعوِّض في كل وليس كما زعم، بل ينبغـي أن يفرق بينها أعلاماً وفي مواضعها فيثبت فيها في التثنية والجمع وإن لم يكن جمعاً سالماً ويحذف في حال التسمية بهـا، لأنهـا قـد لزمـت وقربـت مـن حـال جلـولاء وبروكـاء وبراكاء .

وقوله[٦] : "لم يُكَسَّر الواحـد عليهـن" . يقـول : لسـن ثابتـات في الواحـد كألفَيْ جلُولاء وإنما يُلحقن بعد علامة التصغير للجمع، وأجراهُنَّ إذا ثبتن بعد التسـمية مُجرى ما يكسر عليه .

وقولـه[٧] : بعدمـا تكسِّـر الاسـم . يريـد بتكسـيره هنـا تَغَيُّره لا التكسـير الصناعي.

وقـولـه[٨] : "كـمـا شبهـوه بـهـاء التأنيث . هذا تـشـبـيـهُ علامة

---

(١) الكتاب (٤٤١/٣) .

(٢) ما جاء في بعض النسخ من فتح العين وسكون الواو لم يرد في المطبوع .

(٣) - (٨) الكتاب (٤٤٢/٣) .

الجمع لهاء التأنيث إذ لم يُكسَّر عليها الاسم جعل الثلاثين كجَلُولاء وإن لم يكسر عليها الاسم حين منع التكسير وبُنِيَ عليهما .

وقوله[١] : كدَرَابِ جرْدَيْن . هذا نص بتركيب المثنى .

وفي الباب الثاني[٢]: الرَّعْشَنُ[٣] : الجمل سريع، وهو الرجل المرتعش، حَوْلاَيا[٤] وبرْدَرَايا مثالانِ غيرُ مذكورين . قال بعضهم : هما موضعان، يريد أنه لا بد من حذف ألف التأنيث منهما لأنك إنْ حذفت الأولى لم يكن بد من حذف ألف التأنيث لأنها زائدة على الأربعة فحذفها أولى، فتحذف من بردرايا الألف والياء والألف، ومن حولايا ألف التأنيث وحدها، لأن الألف الأولى في موضع العوض، والإصْلِيتُ[٦] : سيفٌ ماضٍ، والقَرنُوَةُ[٧] : نبتٌ يُدبغ به .

---

(١) الكتاب (٤٤٣/٣) .

(٢) باب تحقير ما ثبتت زيادته من بنات الثلاثة .

(٣)- (٦) الكتاب (٤٤٣/٣) .

باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة[1]

الزِّيادة في هذا الباب تكون للالحاق والتضعيف وغير ذلك ولا يحذف أصلٌ ماكان في الكلمة زيادةٌ لأي شيء كانت، وقد تحذف الزيادة ولا يبقى الاسم على مثال التحقير، فلا بد من حذف حرف من الأصل نحو قَبَعْثَرَى وعَضْرَفُوطٍ وقد ذكره في باب الخُمَاسِيّ[2] .

والقَمَحْدُوَة[3] : مؤخر الرأس، والتَخْرَبُوتُ[4] : الناقة الفارهة .

وقوله[5] : "فيخلطوا" . يريد أن تكسير الخماسي قليل، ولا يكون إلا على استكراه، ولذلك لم يبوب عليه في الجُمُوع، فإذا كسَّروه فمنهم من يحذف الآخر، ومنهم من يحذف الحرف الذي قبله إن كان من الحروف الزوائد، أو مُشبها لها نحو النون من خَدَرْنَق، والدال من فَرَزْدَق، فجعل ذلك تخليطاً .

والعَيْطَمُوسُ[6] : الناقة الموثقة الخلق، وقول غَيْلان، وهو ذو الرمّة[7] :

قد قرّبتْ ساداتُها الروابِسَا … والبكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطَامِسَا

شاهده : جمع عطيموس / على عطاميس حذف الياء ضرورةً ١٤٩

والبكَرَاتُ جمع بكرة، والرَوَابِسُ: جمع رابسةٍ وهي السريعة الموثقة الخلق الحسنة، والفُسَّجُ: جمع فاسِجٍ وفَاسِجَةٍ وهي التي ضربها الفحل في غير وقتها، يريد أنهم قربوا أموالهم للرَّحيل، والعَيْضَمُوزُ[8]: العجوزُ، الجَحَنْفَلُ[9]: الجيش والعَجَنَّسُ[10]: الجمل الضخم الشديد، والفَدَوْكَسُ[11]: رجل، والعدبَّس[12] مثله، والكَنَهورُ[13]: قطع السحاب، والقِرْشَبُّ[14] : الرغيب البطن، والعَنْتَرِيسُ[15] : الغضبان الجبار، والعَتْرَسَةُ: الغَلَبَة، في الغريب المصنّف[16] .

---

(1) ، (3) - (6) الكتاب (٣/٤٤٤) .

(2) الكتاب (٣/٤٤٨، ٤٤٩) .

(7) الكتاب (٣/٤٤٤، ٤٤٥)، السيرافي (٤/٢٠٤)، المحتسب (١/٩٤)، الخصائص (٢/٦٢)، المخصص (٤/٤٧، ٧/٦١، ١٣٨)، اللسان (فسج) وليس في ديوانه .

(8) - (15) الكتاب (٣/٤٤٥) .

(16) الغريب (٢/٥٤٦) .

وقوله(١) : "وكذلِك قِرْشَبٌّ" . أشبه بما ذكر هنا قولهم في الاسم والصفة فِعْلَوْلٌ نحو فِرْدَوْسٌ وبِرْذَوْنٌ وما لحق به من الثلاثة عِذْيَوْطٌ(٢)، قال : "وكُلُّ شيءٍ من الأربعَةِ على مِثالِ فِعْلَوْلٍ فهو مُلحَق بجِرْدَحْلٍ" . فهذه واو تُصغَّر عليها، والفرق بينها وبين واو عطوَّدٍ أنه جعل المتحركة من تمام الأربعة ولا يقلب إلا مازاد عليها، ويدُلُّك على أن خَنْشَلِيلاً(٣) رباعي قول كراع(٤) : خَنْشَلَ الرجل خَنْشَلَةً، إذا اضطرب من الكِبَرِ، وقولهم ناقةٌ : خَنْشَلِيلٌ ماضية، وضربة خَنْشَلِيلٌ ماضية، قال ابن الدمينة(٥) :

لا تُشَدَّنَّ مِنهُم خَلِيلي بِضَرْبَةٍ بالسيفِ خَنْشَلِيلِ .

وقوله(٦) : "حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ" . قد تَبَيَّنَ في زيادةِ الياء .

والكَوَأْلَل(٧) : القصير من الناس .

وهذه الحروفُ المضاعفةُ اختلفوا في المحذوف منها، فمنهم من يجعل الأول هو الزائد ومنهم من يجعله الثاني، وقد بَيَّن ذلك في باب "عِلْم مَوَاضعِ حروفِ الزوائدِ" . ثم قال(٨) : "وكِلاَ القَوْلَين صَوَابٌ"، وعوَّل هنا على حذف الحرف الأوَّل، وجعله الزائدَ، لأجل بقاء حرف اللين بعده، لأنه يَصِيرُ رابعاً بعد الحذف، وللخلاف الذي بينهم قال(٩) : "تَحْذِف إحْدَى النُّونَيْن"، وقد تَبَيَّن أنه حذف الأولى بلزوم الياء المثال في التصغير، ولو حذف الثانية لبقيت الياء خامسةً فيجب حذفها، فكنت تقول(١٠) : خُنَيْشِلٌ أو خُنَيْشِيلٌ، ولزومُ خُنَيشِيلٍ وقُشَيعِيرٍ(١١) ومُنَيجِين(١٢) دليل على أن الأولى هي المحذوفة .

وأدخل قِنْدَأْواً(١٣) في باب زيادة الربَّاعِيّ، وهو ثلاثيٌّ، كأنه جعله

---

(١) ، (٣) ، (٦) ، (٧) ، (١٠) الكتاب (٤٤٥/٣) .

(٢) الكتاب (٢٩٢/٤) .

(٤) المجرد فصل خن، نسخة دار الكتب المصرية .

(٥) ليس في ديوانه، تحقيق أحمد راتب النفاخ، ط / مكتبة دار العروبة ١٣٧٩ هـ .

(٨) الكتاب (٣٢٩/٢) .

(٩) ، (١٢) ، (١٣) الكتاب (٤٤٦/٣) .

(١١) الكتاب (٤٤٦/٣)، بالأصل قُشَعْرِير وصوابه قشيعير لأنه أراد تصغير قشعريرة .

بالزيادة الواحدة كجِنْزَقْر، وقد قال : إنه فنْعلُو هنا وفي باب علل ما تجعله زائداً[١] . وقطع بزيادتها في باب زيادة النون في الثلاثي . وهو السيء الخلق، وسِنْدَأْوٌ مثله .

وأما بُرَيهيمُ[٢] وسُمَيعِيلُ[٣] فحسن، وإن كانت الهمزة أصلاً، و لم يدخلهما في هذا الباب لأنهما منه مكبَّرين، لأنهما أعْجَمِيَّان لم تردهما العرب إلى أوزانهما، ومثل هذا يجري كالأصواتِ، فإذا اضطر إلى تصغيره حذف منه ما تكثر زيادته، ثم يصير بعد لكلام العرب، وهذا أول دليل على أنه لا يزنُ على وزنِ كلامِ العربِ .

وقد مرَّ أَرَنْدَج ومُوسَى وعيسَى فيما لا ينصرف، ووَزَنَها لأنها على وزن كلامها . ولو كان إبراهيمُ وإسماعيلُ عَرَبِيَّيْن لم يقل فيهما : بُرَيْه وسُمَيْع . وكأن سيبويه نظر ـ أيضاً ـ إلى حذفهم الهمزة في هذا، و لم يحذف سيبويه الهمزة منهما لأنها عنده زائدةٌ، بل رأى حذفها أحسن من حذفِ اللامِ والميمِ، لكونها زائدةً أَوْلَى وأَكْثَر، والميم واللام تَقِلُّ زيادتهما آخراً .

قال أبو علي : قولُ المبرد : أَبَيْرِه وأَسَيْمِع على كلِّ حال هو القياس، ولا يجوز استعماله، لأنَّهم رفضُوه وقالوا : بُرَيْه وسُمَيْع في تحقيرِ الترخيم، فدل حذفهم الهمزة أنها زائدة . قال : وإنما قلنا هذا في الهمزة و لم نقله في اللام الميم لأنها كثرت زيادتها، و لم تكثر زيادة اللام والميم لأنهما يُزَادَان للالحاق، والهمزة لا تُزاد للإلحاق، فوجب حذفها لذلك . وقياسها أن يكون من الثلاثة لقولهم: بُرَيْه وسُمَيْع في تحقير الترخيم . وقد ذكر بعد عن الخليل[٤] أنه سمع بريه وسميع

---

(١) الكتاب (٤/٢٦٩، ٢٧٠) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٣/٤٤٦) .

(٤) الكتاب (٣/٤٧٦) .

تصغير الترخيم، وقال بعضهم: أبيْرِه، فردَّه إلى الثلاثة، لأن الهمزة أَوْلَى. وقول سيبويه[١] أولى لأنَّا لا يكون من الأربعة، وذكر مُجَرْفِس[٢] ومُكَرْدَس، وليس فيهما إلا زيادة واحدة ليحذفها ويبقى الأصل مزيَّة / للأصليِّ على الزائد للالحاق، وإن كان ١٥٠
قد جرى مجراه من حيث كان زائداً، ولذلك قال المبرد : قُعَيْسِيس . وقد مضى القول فيه، وإن جاءت لمعنى مع أنه لم يشترط في الترجمة زيادتين . وذكر بعد مُتَكَرْدِساً ولا بد من حذفهما .

والمُجَرْفَسُ : الكثير اللحم، الشديد الموثق الخلق.

قال أبو عبيدة المحرنفس : المنقبض الوثُوبُ . والمُكَرْدَسُ : الكثير اللحم.

وقال[٣] : "إحدى النُّونَينِ" من مطمئنٍ، لأنه لم يُعيِّن واحدة بعينها هنا .

وقوله[٤] : "على مِثَالِ فُعَيعِيل" . ذكر هذا على جهة المثال لا البناء، كما ذكر في أول باب من التحقير[٥]، والباب[٦] بعده بين .

---

(١) فيما يتعلق برأي المبرد انظر حاشية ٢ من صفحة الكتاب (٤٤٦/٣)، النكت (٩٢٨/٢)، الانتصار (ص ٢٦٥)، شرح الشافية (٢٦٣/١) .

(٢) الكتاب (٤٤٦/٣) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٤٤٧/٣) .

(٥) الكتاب (٤١٥/٣) .

(٦) باب تحقير ما أوله ألف الوصل (٤٤٧/٣) .

باب تحقير بنات الخمسة[1]

بوَّبَ على التصغير في بناتِ الخمسةِ، ولم يبوِّب على التكسير من حيث استغنى هنا بالجمع عن المكسَّرِ نحو أسماء الجموعِ، والذي بينه وبين واحده التاء، والجمْعِ المسلَّمِ، ولم يكن مندوحةٌ عن التحقير، وليس بمذهب كلِّهم والنُّونُ في خَدَرْنَقٍ[2] من حروف الزيادة، وإن لم تكن هنا زائدة، والدال في فَرَزْدَقٍ[3] تشبه[4] التاء، وليست من حروف الزيادة، فأجرتهما العرب في الحذف مجرى الزائد، وحذف الحرف الآخر أولى لأنه به وقع الاستثقال، وهو الخامس، إذ الكُلُّ أصولٌ، والبَابَان[5] بعد في نهايةٍ من البيان، والقُذَعْمِل[6] الضخمُ الرأسِ .

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣/٤٤٨) .

(٤) أي في المخرج . وجه الشبه أن الدال تبدل من التاء في بناء وزن افتعل من زان وذكر تقول : ازدان واذدكر ثم تدغم ادّكر، أصلها ازتان واذتكر .

(٥) باب تحقير بنات الحرفين وباب ماذهبت منه الفاء (٣/٤٤٩) .

(٦) الكتاب (٣/٤٤٩) .

باب ما ذهبت عينه(١)

ذهاب العين قليل، ولا بد من ردها في التحقير، لأن المصغَّرَ لا يكون على حرفين، من الدليل على أن سِلْتَ(٢) تَسَالُ من الواو، ما حكى الفارسي عن ابن السراجِ عن المبرد قال : أخبرني أبو عثمان أن العرب تقول : "هم يَتَسَاوَلاَن" . قال: الأستاذ أبو بكر : ولعل الذي يقلبها يعاملها معاملة الواو والياء، لأنه بدل مُطَّرِدٌ عنده، والذي يسهل الهمزة لا يقول، سِلتُ أسال إنما يقول سَالْتَ بتخفيف الهمزة بين بين، وإن أبدلها ألفاً كقوله تعالى(٣) : ﴿سَالَ سَائِلٌ﴾، و

سَالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ اللَّه فَاحِشَةً(٤)

قال : إذا رُدَّ الفعل إلى نفسه "سَلْتُ" بحذف الألف المبدلة من الهمزة، ومن يقول : سِلْتَ تَسالُ بكسر السين ليس من لغتِه التَسْهِيلُ، وهم هُذَيلٌ .

وقد جعل في الباب الهمز ألف سال مبدلة من همزة في لغة الذين يسهِّلونَ(٥)، وذكر فيه اللغة الثانية، وذكر في باب تحقير ما فيه قلبٌ : "ومِثْلُ الألفِ التِي أُبْدِلَتْ مِنَ الهَمْزَةِ قولُ الشاعر : "(٦)

سَالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ اللَّهِ فاحِشَةً"

---

(١) ، (٢) الكتاب (٣٥٠/٣) .

(٣) سورة المعارج : ١ . وبها قرأ نافع وابن عامر .
وانظر الإقناع في القراءات السبع (٣٩٩/١) .

(٤) صدر بيت لحسان بن ثابت عجزه :

ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب

ديوانه (ص ٣٧٣) تحقيق د . سيد حنفى وحسن كامل الصيرفى .
وانظر : الكتاب (٤٦٨/٣)، النكت (٩٣٨/٢)، الكامل (ص ٣٨٨)، المحتسب (٩٠/١)، ابن يعيش (١٢٢/٤، ١١١/٩، ١١٤) .

(٥) الكتاب (٥٤١/٣، ٥٤٢) .

(٦) الكتاب (٤٦٨/٣) .

جعلها بدلا من الهمزة في لغة من يُسهِّل، وهي في لغة من لا يُسهِّل أجرى على القياس يجعلها ألفاً، وهي مفتوحة قبلها فتحة، وقول الشاعر(١) :

إن عُبَيْداً هِيَ صِئبَانُ السَّهْ

شاهده فيه حذف التاء من السَهِ كما حذفوا الهاء من الاستِ، فالهاء لام الكلمة، والتاء عينها، فإذا صغرتها قلت : سُتَيْهة . وجاء عن النبي ﷺ: "العيْنَان وِكَاءُ السَهِ"(٢) . والوكاء ماتُشَدُّ به القِربَةُ، أي : من نَّام يجب عليه الوضوء، شبَّههم الشاعر في خساستهم بالصِئْبَانِ جمع صُؤَابَةِ .

(١) الكتاب (٤٥١/٣)، تحصيل عين الذهب (١٢٢/٢)، المقتضب (٢٣/١، ٢٣٣)، المنصف (٦٢/١)، اللسان (سته) بلا نسبة .

(٢) الحديث في سنن ابن ماجه (١٦١/١)، وسنن أبي داود (٤٦/١) (طهارة) .

باب ما ذهبَت لامه(١)

واللام - أيضاً - ترد لأن الاسم على حرفين، فلا بد من رد الأصل . وقد تبين فيما تقدم(٢) أن دما من الياء في قوله(٣) :

جَرَى الدَّمَيَان بالخَبَرِ اليقينِ

ودليل الياء في يد(٤) قوله(٥) :

يَدَيْتُ عَلَى ابنِ حَسْحَاسِ بنِ وهَبٍ

يريد: أنعمت عليه، وبعضهم يقول في تحقير سنة: سُنينة(٦) جعل المحذوف نوناً، ومنه قوله تعالى(٧): ﴿لم يَتَسَنَّه﴾، ولو سميت رجلاً بمن وكم لصيَّرتَهُمَا من باب يد ودم في التصغير إذا بنيت منه ثلاثياً أو رباعياً، ولو أردت ذلك منهما قبل التسمية لضعفت لامها ولا يُصغران في بابهما، وفل(٨) الذي ذكر هنا هو الذي في الشعر وقياسه ما ذكر، لأنه محذوفٌ من فلان، فإذا صغَّرته رَددْتَ إليه النون، ولو رَدَدْتَ الألف لكان تصغير فلان، وأما الذي في النِّدَاء(٩) فتصغيره فُلَيٌّ لأنه ليس بمعنى فلانٍ وجُعل هناك كدمٍ، ومما يحتمل الوجهين قوله / تعالى: ﴿عِضِينَ﴾(١٠) ١٥١

---

(١) ، (٤) الكتاب (٣/٤٥١) .

(٢) أنظر (ص ٤٣١) .

(٣) هو بتمامه :

ولو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وتخريجه تقدم (ص ٤٣١) .

(٥) عجزه : بأسفل ذي الجذاة يد الكريم

قائله معقل بن يسار كما في شرح الحماسة(ص ١٩٣)، والأمالي الشجرية (٢/٢٣٥)، ونتائج الفكر(ص ٢٩٣)، وشرح ابن يعيش(٥/٨٤)، والخزانة(٧/٤٧٨)، واللسان(يدي) .

(٦) راجع (ص ٤٩٣) .

(٧) سورة البقرة : ٢٥٩ .

(٨) الكتاب (٣/٤٥٢) .

(٩) الكتاب (٢/١٩٨) .

(١٠) من قوله سبحانه : ﴿الذين جعلوا القرءان عضين﴾ سورة الحجر : ٩١ .

اللام والواو وهاء، والبيت بين[1] . وقد تقدم . وقول العجاج[2]:

في حَسَبٍ بَخٍّ وعِزٌّ أقْعَسَا

شاهده تضعيف بَخٍّ، وهو اسم فعل في الخبر، وفيه معنى التعجب والتعظيم، وكسره للساكنين، والتنوين للتنكير كصَهٍ، وهو وصف للحسب، فإذا صغر بعد التسمية به قيل بُخَيْخٌ .

وقال الفارسي : هو معرب بالجر لأنه مفرد وصف به الحسب كما أنه لو سمي به الصوت لأعرب، فكذلك إذا وصف به الأسماء، لأن المفرد إذا وصف به الاسم لم يكن إلا وصفاً، فلا فرق بين كونه اسما صفة واسما غير صفة، قال : وإن جعلته حكاية . انتهى . وهو الوجه، لكونه في موضع الفعل لا يكون هنا إلا محكياً لأنه جملةٌ إلا إن سميت به من غير فاعل .

والقَعَسُ : خروج الصدر ودخول الظَّهْرِ . يريد أنه منتصب ثابت يقال: عِزٌّ أقْعَسُ وعِزَّةٌ قعْسَاءُ .

المبرد : لا تضع ظهرها إلى الأرض . فهي على جهة المثل، وقول الآخر[3]:

وَهْيَ تَنُوشُ الحوضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ

وبعده :

نَوْشاً بِه تَقْطَعُ أجْوازُ الفَلاَ

---

(١) يقصد قول أبي النجم :

في لَجَّةٍ أمسك فلانا عن فل

وانظر الكتاب (٣٣٣/١)، (١٢٢/٢) بولاق، الأمالي الشجرية (٢٣٨/٤)، المقرب (ص٣٨)، الخزانة (٣٩١/٢)، اللسان (لجج) .

(٢) ديوانه (ص ٣٢)، الكتاب (٤٥٢/٣)، السيرافي (٢٠٧/٤)، النكت (٩٣٠/٢)، المقتضب (٢٣٤/١)، الأمالي الشجرية (٣٩٠/١)، ابن يعيش (٧٨/٤) .

(٣) الكتاب (٤٥٣/٣)، السيرافي (٢٠٧/٤)، النكت (ص ٩٣٠)، ابن السيرافي (٢٤٧/٢)، المنصف (١٢٤/١)، الأصول (١٤١/٢)، ابن يعيش (٧٣/٤، ٨٩)، الخزانة (١٢٥/٤، ٢٦١)، اللسان (نوش) .

شاهده فيه : رد عَلاَ إلى أصلها فجاء بالألف وهي منقلبة عن واو لأنها من علوْتُ فتصغيرها بعد التسمية عُلَيٌّ، يريد : أن هذه الإبل عافت الماء، لما يطرأ عليه من التغير في الفلاة لقلة الوارد فهي تتناول أعلاه، والنَوْشُ : التناول، وأَجْواز: أوساط .

وقوله[1] : والقَـطُّ : القطع، وكذلك قَطُّ التي للزمان معناها القطع وهي مثلهُ .

وقوله[2] : "حِينَ كَسَّرتَهُ لِلجمع" . التصغير، محمول على التكسير، ومعتبر به، والذي حسّن حذف الميم، وهي بدل، أنها لم تثبت مع اللام في الجمع.

وقوله[3] : "كَمَا كَانَتِ المِيمُ في فَمٍ بَدَلاً من الواوِ" . قد تقدم هذا في النّسب وإذا سمى بِذِه قال : ذِهٌ ولا بُدَّ، ويرد في التحقير الياء التي هي بدل منها ويضعف، فيقول في اسم المذكر : ذُيَيٌّ، وفي المذكر ذُيَيَّةٌ لأن اللفظ مُؤَنَّثةٌ، ولو صَغَّرتَها في بابها لقلت : تَيًّا .

الفارسي[4] : الهاءُ في ذِهِ بدلٌ من الياء، التي هي عين كالميم في فم، فإذا كسَّرت ذه بعد التسمية قلت : أذيَّاهٌ وإن سميت امرأة بذا قلت : ذَاءُ ولم تصرف لأنه مذكر كما تقدم، ورددت المحذوف، وإن صغرت قلت : ذُيَيَّة لأنه صار لمؤنث .

والشاهد في البيت : تخفيف أنْ، أراد أنه هالك فحذف الاسم لما خففها، وقد تقدم الكلام فيه[5] .

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٤٥٣/٣)، وانظر (ص ٤٢٥) .

(٤) التعليقة .

(٥) في قول الأعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا

أن هالك كل من يحفى وينتعل

وتخريجه فرغنا منه في (ص ١)، وانظر أيضاً الكتاب (٤٥٤/٣) .

وقوله[١] : "بمنزلةِ عَنْ وأَشْبَاهِهَا"، يريد أنها غير مخفَّفة من شيء، فحكمها في التسمية بها والتَّصغير بعدها حكم عَنْ .

وقوله[٢] : "أَلاَ تَرَى أَنَّ اسْمٌ وابْنٌ ويَـدٌ ومـا أشـبه ذلـك، نقصانُه للياءِ"، وذكر في إبنٍ واسمٍ أنَّ النَّاقِص منهما الياء لكونهـا رابعـةً فيهمـا، وإلا فهـي واوٌ فيهمـا قبل ذخول الهمزة، وقد تقدم[٣] أن يداً من الياء .

قال الفارسي : إنما أراد بقوله : "نُقْصَانُه اليـاءُ" . أنَّ نُقْصَانـه حـرف العِلَّـةِ فعبَّر عنها بالياءِ، لأنه قد بيَّن بعد في الباب المتصلِ بهذا أنَّ النُّقْصَان اللامُ وأنَّها واوٌ.

قلت : وما ذكرنا أولاً أحسن وأملح صنعةً، والباب الثاني بيِّن[٤] .

---

(١) ، (٢) الكتاب ٣/٤٥٤ .

(٣) انظر (ص ٤٣١) .

(٤) باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة (٣/٤٥٤) .

باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث(١)

يعني بتاءِ التأنيثِ(٢) هنا التاء التي قبلها ساكن في الوصل نحو بِنْتٍ، ويريد بقوله(٣) : "بِبَدلٍ لازمٍ كياءِ عيدٍ" . أن ياء عيدٍ بدل من واوٍ، لأنه من عادَ يعودُ، ولزمت في الجمع، والأصل أَعْوَادٌ، ولم يقله أحد لِئَلاَّ يلتبس بأعوادٍ جمع عُودٍ. قاله المبرد(٤) . وهذه التاء تحذف في الجمع كما ذكر(٥)، وجعل(٦) هُنَيْهَةً وهُنَيْهاً بدلاً من الياء لما تَصَرَّفَت عليها كسَنَهَاتٍ، وسمَّى التاء التي يوقف عليها بالهاء هاءً، والتاءَ التي يُوقَفُ عليها بالتاء تاءً كأنه جعل الوقف أصلاً للهاء، والمحذوف من هَنْت(٧) وهَنٍ واو لقولهم : هَنَوَاتٌ وصار في التحقير هُنَيِّي لمكان ياء التصغير واجتماعها معها، وقد تقدم أنك إذا سميت بضَرَبَتِ امرأةً تغَيِّرَ التَاء، وتردها هاءً في الوقف(٨) . فإذا حقَّرت قلت ضُرَيْبَة(٩) ولم يذكرْ حذفاً، فالصواب أن تغيرها في/ ١٥٢
التكسير ولا تحذفها ولو أنها تجري مجرى ما يتصل ما حُكِي الاسمُ معها .

وقد تقدم فيما لا ينصرف(١٠) : تجعل التاء هاءً، لأنها دخلت في الأسماء، والتسمية بضَرَبَتْ على وجهين : أحدهما الحكاية إذا اعتقدت إضمار الفاعل حكيت، فإذا لم تعتقد فيه إضماراً أعربت وحذفت التاء وجئت بالهاء، وإلى هذا أشار(١١) هنا ــ رحمه الله ـ والحذف في التكسير لا في التصغير وعليه كلامه هنا، والتعبير الذي تقدم له أجود، إذا ليس بينهما أكثر من الوقوف بالهاء .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) ، (٩) الكتاب (٣/٤٥٥) .

(٤) التعليقة .

(٨) ، (١٠) الكتاب (٣/٢١٠) .

(١١) الكتاب (٣/٤٥٥، ٤٥٦) .

بابُ تحقيرِ ما حُذِف منه ولا يُرَدُّ في التحقير[١]

كلامُ سيبويهِ على الحذف[٢] في هَـار[٣] لا على القَلْـبِ، فهـو يدخـل فيـه الإعراب في الرفع والنصب والجر، لما كانت لامـاً فتقـول : هـارٌ وهـاراً وهـارٍ، وليـس عنده كشَاكٍ .

وقوله[٤] : "وكلاهما بدل من العين" . يقول : الياء الثانية في ميِّتٍ[٥] بدلاً من عين الكلمة لتي هي الواو، والهمزة مـن هَـائِرٍ[٦] بـدلٍ مـن الـواو الـتي هـي عـينٌ في هَاوِرٍ، لأنك تقول هَارَ يَهُورُ، فلما أبدلتا منهمـا حذفتـا، ولا تـردان في التصغير، وهـو نصُّه[٧] .

قال أبـو عثمـان[٨] : أنـا أقـول في هـذا : إن الأجـود، الـردُّ نحـو : هُوَيـئِرٍ لأني أسقط العين في التحقير، وليس كما زعم أبو عثمان، لأنك لم تحذف في التصغـير شـيئاً كـان ثابتـاً في المكـبر، إنمـا صغـرت مـا وُجـد محذوفـاً قـد جـرى في كلامهـم لذلـك وكـثر، ومثـال التصغـير مـع تـرك الـرد أخــف إذ لم تمــس إلى ذلــك حاجــة، ولذلك جعـل سيبويه هُوَيْراً تصغير هَـائِرٍ ويلزمـه الـرد في ميت وأخواتـه وفي البـاب كلـه، وهـو[٩] لا يقـول بذلـك إلا في يضـع[١٠] ولا حاجـة إليـه، وتـرك مـا حـذف أو قلب أو أبـدل لغير علـة في اللفـظ هـو الـذي لا يجـوز غـيره كشـاك وأُيْنُـقٍ وعِيـدٍ، وهو الذي ذكر في الأبواب التي [تلي][١١] هذا البابَ، فمـن ردَّ في هـارٍ ويضـع يلزمـه الرد إلى الأصـل في جميع ذلـك، وهو مخالف لكـلام العرب، وأما تشـبيهه هُوَيْئِراً[١٢]

---

(١) ، (٣) - (٦)، (١٢) الكتاب (٤٥٦/٣) . وأصل هائر ـ هاور ـ ثم قدمت الراء على الـواو ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة فصار هارياً ثم أعل إعلال قاض .

(٢) أي : حذف العين، والمراد بالقلب القلب المكاني .

(٧) الكتاب (٤٥٧/٣) .

(٨) ، (١٠) انظر شرح الشافية للرضى (٢٢٤/١) .

(٩) أي المازني .

(١١) زيادة يستقيم بها الكلام .

برُوَيْجِلٍ وأُنَيْسِيَان، وأُبَيْنِينَ، فإنما أراد أنها صغرت على غير لفظ مكبَّرها المستعمل، ثم أراك أن قياس مكبرها رَاجِل وإِنْسِيان وأبْنَى، فصغرت على تَوَهُّم ذلك، كما أن هُوَيْئِراً صغر على هَائِرٍ الذي هو الأصل مع قلته لا على هَارٍ وهو تشبيه حسن، ورد المبرد[١] فاسد بما ذكر، وأكثره تعسف وقد بين[٢] .

وأما أُبَيْنُون[٣] فمراده فيها أنهم بنوا من ابنٍ اسماً مُفْرَداً على أَفْعَلَ، فلما حُقِّرَ جمع بالواو والنون، ويريد بأَعْمَى[٤] الاسم لا الصفة التي لها فَعْلاءُ لأنها لا تجمع بالواو والنون، لأن الفَعْلاَءَ ليست لكل أَفْعَل، وأنت إذا جمعته بعد التصغير[٥] قلت فيه أُعَيْمُونَ لا على القياس .

وقال يحي[٦] : هو تصغير أَبْنٍ جمعاً على أَفْعُلٍ وألحق الواو والنُّون، ويلزمه على هذا أن يقول : أُفَيْعَالُونَ في جمع أَفْعَالٍ ولا سبيل إليه .

قال الفارسي[٧] : أَبْنَى المقصور هو مفرد في المعنى . بمعنى ابنٍ، ثم جمع، وليس بأَفْعَالٍ مقصورةٍ، لم يأت ذلك، ولا هو أفعل كزَمَنٍ وأَزْمُنٍ، لأنَّ أَفْعُلاً وأَفْعَالاً لا يُجْمَعَان بالواو والنون .

أبو عبيد في حديثه ﷺ أنه كان يَلْطَح[٨] أغيلمة بني عبد المطلب ليلة المزدلفة ويقول[٩]: "أُبَيْني لا ترموا جمرة العقبة حتى تطْلُعَ الشمسُ"، وأنشد[١٠] :

إن يَكُ لا سَاءَ فلا سَاءَني ... تركُ أُبَينِيك إِلَى غَيرِ رَاعْ

ومنه :

---

(١) ، (٢) انظر (ص ٥١٧)، الانتصار (ص ٢٦٩ - ٢٧١) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٤٥٦/٣) .

(٥) في الأصل بعد التكسير

(٦) انظر اللسان : (بنى) (٩١/١٤) .

(٧) انظر التعليقة .

(٨) في الأصل بالخاء المعجمة وصوابه بالحاء المهملة . واللَّطح : الضرب بالكف، وليس بالشديد.

(٩). انظر المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للأصفهاني (٢١/١، ٢٢)، الفائق (٧٤/٣)، النهاية (٢٥١٠/٤)،

(١٠) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي، وانظر : جمهرة اللغة لابن دريد (٢٨٣/٣، ٢٨٤)، كتاب الشعر لأبي علي (١٣٦/١)، المفضليات (ص ٣٢٣، ٢٣٤)، الفائق (٧٤/٣) .

يَسدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتى[١]

وقوله[٢] : "ومثل ذلك مُرَىٌّ ويُرَىٌّ" . رجَعَ إلى الباب، وتصغير انسـان[٣] على القياس أُنَيْسَانٌ، واستغنوا به[٤] عن تصغير القياس، وأُناسٌ[٤] فُعَالٌ الهمزةُ فيـه فـاءٌ، يدل على ذلك قولهم : إِنْسٌ، وما لزم أبا عَمْرٍو[٥] لازم له، ويلزمه في يَضَعُ أن يقـول : يُوَيْضِع فيرُدُّ فاختصاصه بالرد، البعض تحكُّمٌ، والذي رُد فيه أثقل من الذي لم يُرَدَّ فيـه، وكل راجع إلى كلام العرب واستعمالها .

قال يحيى : وزعم الكسائيُّ في ناسٍ أنها لغةٌ مفردةٌ، لأنه سُمِع . قال ذلك نُوَيْسٌ . وقال : لو كان أصلها أُناساً لرددتُّ الهمزة فقلتَ : أُنَيِّس، قال: والأول أشبه. ولا حجَّة في أَن لَّمْ يقولـوا أُنَيِّسٌ، لأنَّ / البـابَ تـركُ الـردِّ، وإنمـا تكلـم علـى مذهبـه ١٥٣ وأدخل خيراً وشراً[٦] في الباب مـن حيـث كانَـا محذوفَين، وإن كـانت الهمـزة فيهمـا زائدةً، وقد تغيَّر البناء، لأنه قد يَذكُرُ في أواخِرِ الأبوابِ ما يَقْـرُبُ مِنْهـا وإن لَّـم يكُـن منها .

---

(١) صدره :

زعمت تماضر أنني إمَّا أمت

وهو لسلمان أو لسلمى بن ربيعة .

وانظر أيضـاً : نـوادر أبـي زيـد (ص ٣٧٤، ٣٧٥)، حماسـة أبـي تمـام بشـرح المرزوقـي (٤٥٧/٢)، أمـالي القـالي (٨١/١، ٨٢)، الأصمعيـات (ص ١٦١، ١٦٢)، الخزانـة (٤٠٢/٣، ٤٠٨) .

(٢) الكتاب (٤٥٦/٣) .

(٣) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٤٥٧/٣) .

(٤) أي : بأنيسان .

باب تحقير كل حرف كان فيه بدل[١]

وهذا مجاب يقوى مذهبه في الذي قبله، ومتى كان القلب غير لازم وكان لشيء عارض لم يثبت في التحقير، كما أنّه إذا كان الحذف لشيءٍ عارض لم يعوَّل عليه ورُدَّ المحذوفُ . كلامُه في أول الباب[٢] دليل على أنَّ الياء قُلبت في عِيدٍ[٣] لغير الكسرةِ، ولو كسَّروا دِيمَة[٤] على أَفْعُلٍ لقالوا : أَدْوُمٌ وعلى أَفْعَالٍ أَدْوَامٌ، لأنَّ القلب لم يكن إلا لعارض وهي الكسرة، ولو كَسَّرت الطيَّ[٥] على أَفْعُلٍ لقلت: أَطْوٍ وعلى أَفْعَالٍ أَطْوَاءٌ، لأن أصلَه طَوْيٌ، فقُلِبَت الواوُ ياءً للإدغام، لأنه متى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قُلبت الواو ياءً وأدغمَت في الياء بعدها، وكذلك عِلَّةُ طَيَّانَ[٦] وريَّانَ وكذلك قِيٌّ[٧] أصله قِوْيٌ يقال : أرض قَوَاءٌ، وقِيٌّ : مَلساء مستوية، وأَلاَءَةٌ، وأَشَاءَةٌ[٨] ومثلهما ءَاءَةٌ، ولا تخرج إلى الياء أو الواو إلا بدليل، ولا دليل، فهي من[٩] الهمز من باب سَلَسٍ والفَيْفِ، اللام والفاء من حرف واحد، وهو قليل، وقد ذكر منسَاتَه ـ أيضاً ـ في باب المعتلّ اللام من التحقير[١٠] عند ذكره التسمية بخَطَايَا، فزعم أنَّه يُهمزُ لأنَّه بدل لايَثْبُتُ . قال: كأَلِفِ مِنسَأَتِه . وقد قُرِئَ في السبع ﴿مِنْسَأَتَهُ﴾[١١]، فلا يحتاج إلى دليل غيره . ويقال: نَسَأْتُ الإبِلَ إذا سُقْتَها، والبَرِيَّةُ[١٢] من بَرَأَ اللّه الخلقَ وليس البدل

---

(١) ، (٢) الكتاب (٤٥٧/٣) .

(٣) - (٦) الكتاب (٤٥٨/٣) .

(٧) ، (٨) الكتاب (٤٥٩/٣) .

(٩) في الأصل : لمن .

(١٠) الكتاب (٤٧٣/٣) .

(١١) سورة سبأ : ١٤، وانظر الإقناع (٧٣٩/٢) وبالألف ساكنة بدلاً من الهمزة قرأ نافع وأبو عمرو وابن ذكوان بهمزة ساكنة والباقون بهمزة مفتوحة .

(١٢) الكتاب (٤٦٠/٣) .

فيها بلازم وإن كان أكثر في الاستعمال من الهمز، ومن همز النَّبيءَ[1] والأنبياءَ فإنَّه من النبإ الذي هو الخبر، ومن سهَّل على قياس التسهيل من أهل التسهيل قال : نَبِيٌّ، فقلب وأدغم لأن الياء زائدةٌ، وقال : النَّبأ بتسهيل الهمزة بيْنَ بيْنَ، فيُردُّ في التحقير إلى الهمز، وقال بعضهم : ومن لم يهمز من أهل التحقيق فقال : النُّبَيَاءُ، بيَاءٍ مفتوحةٍ، ونُبَيٌّ سَوْءٍ، فإنه عنده من نَبَا يَنْبُو . ولذلك قال س[2] : "ومن قال : أَنْبِيَاءُ فإنه يقول : نُبَيٌّ سَوءٍ، كما قال في عِيدٍ"، وأهل التسهيل يقولون في تصغيره نُبَيِّئُ سَوءٍ لأنها همزة مفتوحة قبلها كسرة فتبدلُ ياءً مثل[3] مِيرَ، والبيت ظاهرُ المعنى[4]، وشاهده فيه همز النُّبآء وأما النُّبُوَّة فمَهمُوزةٌ كما ذكر[5]، وإنما وَقَعَتِ الياء في الصفة وجَمعِها وهو قوله[6] : "لأنَّ هذا البابَ" . يريد أنَّ ترك الهمز إنَّما وقع في الوصْفِ وذكر في غير هذا الموضع في باب الهمز[7] أنَّهم "قالوا : نَبِيٌّ وبَرِيَّةٌ فألزمها أهل التحقيق البدل، وليس كلُّ شيءٍ نحوُها يُفْعَلُ به ذا إنَّمَا يُؤخذ بالسمع" .

وضعَّفَ قول قومٍ من أهل الحجاز يُحَقِّقُون ثُمَّ قال بعد : "فالبدلُ هُنَا كالبدلِ في مِنْساتِه ولَيْسَ بدلَ تخفيفٍ، وإنْ كانَ اللفْظُ وَاحِداً" . وقولُه عليه السلام: "لا تَنْبِرُوا اسْمِي" إنَّما يتوجه ـ واللَّه أعلم ـ على أنه نَهْيُ من حقَّقَه من أهل التحقيق، وهم قليل وجماعةُ العربِ من أَهْلُ التحقيقِ، والتخفيفِ على البدَلِ وقد ذكرَه في الهَمْزِ[8]، والقراءَةُ بالتحقيقِ ضعيفةٌ لم يَقْرَأْ بِها في السبع غيرُ المَدَنِيِّ، وإجماع العرب

---

(١) ، (٢) ، (٥) الكتاب (٣/٤٦٠) .

(٣) الكتاب (٣/٥٤٣) .

(٤) هو قول العباس بن مرداس :

يـاخـاتـم النـبـاء انـك مـرسـل
بالحق كل هدى السبيل هداكا

ديوانه (ص٩٥) وانظر الكتاب (٣/٤٦٠)، السيرافي (٤/٢١٠)، المقتضب (١/١٦٢، ٢/٢١٠)، اللسان (نبأ) .

(٦) الكتاب (٣/٤٦٠) .

(٧) ، (٨) الكتاب (٣/٥٥٤) .

على : تَنَبَّأَ مُسَيْلَمَةُ ولا يتّجهُ أن يكُونَ من نَبَا يَنْبُو، وقَدْ قال[١]: "وإنَّما هُوَ من أَنْبَأْتُ".

وأَنَّهُم[٢] يقولونَه من بَنَاتِ الياءَات والواواتِ التِي تَكون لامَاتٍ . ثم فسَّر بقوله بعدُ[٣] : "كَمَا كَانَتْ شَاةٌ مِن بَنَاتِ الياءاتِ التي هِي لاَمَاتٌ" . فهذا نصٌّ منه بقلبِ همزةِ شاءٍ عن ياءٍ، وقد أشار في النسبِ[٤] إلى حمْلِها على هاءٍ، وبه أخذ أبو العبَّاسِ[٥] .

شاءٌ فيهِ إعلاَلاَن قلبُ العين ألفاً، واللامِ هَمزةً، وليستِ الهمزةُ أصْلاً بدليل قولهم : شَوِيٌّ، وهو اسم جَمْعٍ، وشُوَيٌّ . وإجماعِهم في النسبِ على شَاوِيٍّ، ولم يَهْمِز أحدٌ، ليدُلُّوا بذلك على أن أصْلَه غيرُ الهمزِ . ولا يجوزُ أن يكونَ كَبرِيَّةٍ / لقِلَّتِها وشذوذِها، والشاذُّ لايقاس عليه، ولزوم شاوِيٍّ يدلُّ على أنَّه ليس كَبرِيَّةٍ. وجعل شاءً[٦] وشاةً أصلين لاستوائهما في التَصرُّفِ، ولم يجعلهما كهُنَيْهَة وهُنَيَّةٍ، لأنه ليس لِهُنَيْهَةٍ من التصرُّف ماهُنَيَّةٍ، لأنك تقول : هَنَوَاتٌ ولم يأت في هُنَيْهَةٍ مثل ذلك، فلهذا جعل هُنَيَّةً أصلاً فجَعَل الهاءَ بدلاً من الياءِ، وكذلك سَنَةٌ وعِضَةٌ تقول: شُوَيْهَةٌ وشاةٌ[٧] وشَاهِيٌّ وشَاوِيٌّ وشَوِيٌّ وشُوَيٌّ، وسَانَهْتُ وسَانَيْتُ، ومُسَانَاةٌ، وسُنَيْهَةٌ وسُنَيَّةٌ، وعِضَاهٌ، وعِضوَاتٌ، فَيَتَصرَّفُ الطَرَفَان . ١٥٤

وقوله[٨] : "لأَنَّ اليَاءَ، بدلٌ من الراءِ[٩] والنُّونِ" . يريد أنَّ الياء في قِيرَاطٍ[١٠] بدلٌ من إحْدَى الرَاءَيْنِ، وهِيَ في دِينَارٍ[١١] بدلٌ من

---

(١) ، (٣) ، (٦) ، (٨) ، (١٠) ، (١١) الكتاب (٣/٤٦٠) .

(٢) هذا كلام جديد عن الشاء، وبيان لامه ويبدو أن فيه سقطاً .

(٤) الكتاب (٣/٣٦٧) .

(٥) ، (٧) انظر : التعليقة، النكت (٢/٩٣٥)، شرح الشافية (١/٢١٤) .

(٩) في الأصل الياء .

احدى النُّونَيْنِ، وفي دِيبَاجٍ[1] بدل من إحدى البَاءَيْنِ، وفي دِيمَاس[2] بَدَلٌ من احدى المِيمَيْنِ، ووزنُ دِيمَاسٍ ودِيبَاجٍ، فيمن قال : دَيَامِيسُ ودَيَابِيجُ : فِيعَالٌ، أُلْحِقَ بِسِرْدَاج كما ذكر[3]، فَدَيَامِيسُ ودَيَابِيجُ فَيَاعِيلُ، والأوَّل فِعَّالٌ لأنَّها مُضَعَّفَةٌ، فأُبْدِلَ من إحْدَى الحَرْفَيْنِ الياءَ، ورُدَّتْ في الجمعِ إلى الأصلِ، فقالوا : قَرَارِيطُ ودَنَانِيرُ ودَبَابِيجُ ودَمَامِيسُ فالتصغيرُ على ذلك . وأمَّا بَرِيَّةٌ[4] فأَجْرَوها مُجرى كِسَاءٍ ورِدَاءٍ من حيث لم يَثْبُتِ البَدَلُ في كلِّ حَال، ألا ترى أنَّه لا يَثْبُت في الجمعِ فصارت كَصَلايَةٍ فرَددتَّ إلى الهمزِ حين كسَّرْتَ، فلم يَثْبُتِ البدلُ في كلِّ موْضِعٍ وإن كان أكثرُ العرب فيها على تركِ الهمزِ، فَصَارَ كأنَّه بدلٌ غيرُ مَقِيسٍ لكنَّ الذي يُبْدِلُ إذَا كَسَّرَ ردَّ إلى الأصلِ، والذي لا يَهْمِزُ النَّبيَّ يلتزمُ ذلك في تصرُّفِ الكلمةِ من جمعٍ وغيرِه، وهو الذي يقول : النُّبَيَّاءُ ونُبَيُّ سُوءٍ .

وقوله[5] : "لقلتَ ذُؤَيْئِبٌ" . تقديرُها ذُعَيْعِبٌ، الياءُ هنا ليست كالألف لمخالفتها للحركةِ التي قَبْلَهَا، فهي كسائرِ الحروفِ ومَخرَجُ الألفِ متصلٌ بِمخْرَجِ الهمزةِ فكأنَّه اجْتَمَعَ ثلاثُ هَمَزَاتٍ .

---

(١) ، (٢) ، (٣) الكتاب (٣/٤٦٠) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣/٤٦١) .

باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه(١)

إذا أردتَّ الذي حُذف من السَّائِرِ كان في التصغيرِ بمنزلةِ هَارٍ، لأنَّه حَـذْفٌ لازمٌ كما تَقَدَّم(٢)، وأما خَافٍ(٣) فيَصْلُحُ فيه أنْ يَكونَ غيرَ مَحْذُوفٍ، وأن يَّكونَ فَعِـلاً فتقول : خُوَيْفٌ فيه، وأن يكون محذوفاً من خَائِفٍ وهو أَحْسَنُ، لأنَّـه مـن فِعْلٍ مُتَعَـدٍّ، وفَعِلٌ لما لا يَتَعَدَّى، وتحقيرُه ـ أيضاً ـ خُوَيْفٌ كشاكٍ، وهَائِرِ المحـذوفِ والمقلـوبُ منهمـا سواءٌ، وأمَّا مَالٌ(٤) ففَعِلٌ لقولهم : مَالَ يَمَالُ وهو فَعِلٌ يفْعَلُ غير مُتَعَدٍّ، وهو من الـواوِ، يقالُ : مَالَ الرجلُ يَمَالُ وتَموَّل : كَثُرَ مالُه، ورَجلٌ مالٌ وقيـل : كثِـيرُ المـالِ عَـنْ أبـي سعيدٍ(٥)، وليس من مالَ يَميلُ .

وقوله(٦) : "لأنَّهم لم يَقُولُـوا : مـائل" . يريـدُ لم يقُولُـوهُ مـن هـذا المعنـى، والواوُ في العينِ أكثرُ، والياءُ في اللامِ أكثرُ، ونُوَيْبٌ شـاذٌّ(٧)، ولِذَلـكَ غَلَّطَهُـمْ فِيـه، لمـا جَرَى على غيْرِ الأَصْلِ .

---

(١) الكتاب (٤٦١/٣) .

(٢) انظر (ص ٥١٧) .

(٣) ، (٤) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٤٦٢/٣) .

(٥) السيرافي على سيبويه (٢١٢/٤) .

باب تحقيرِ الأسماءِ التي تثبت الأَبْدَالُ فيها في كل موضع(١)

البَدَلُ في العيْنِ أقوى منه في اللامِ، ولذلك هُمِزَتْ مُتَوَسّطةً فهي أَلْزَمُ، وجملة ما في هذا أن البَدَلَ إذا ألزموه الكلمة في الإفرادِ والجمعِ وتصريفِ الكَلِمَةِ ثَبَتَ في التحقيرِ كما ثَبَتَ في الجمعِ، وقد تقدَّم من كَلاَمِهِ : وليست بِبَدَلٍ لازمٍ كَيَاءِ عِيدٍ .

أبو عَلِيّ : يَدُلُّ عَلَى أنَّ الهَمْزَةَ في أَدْؤُرٍ(٢) لازِمَةٌ حِكَايَةُ أبي الحسنِ فيه أَنَّهُمْ يقولونَ فِيهِ : آدُر، ألا ترى أنَّه لوكانت الألِفُ واواً لصَحَّتْ، فثباتُها ألفاً دليل على أنَّها بدل من الهمزة التي قُدِّمَتْ لاجتماعِ هَمْزَتَيْنِ في كلمةٍ، قال : وأيضاً فإنَّ الضَمَّةَ لاَزِمَةٌ لهذا المِثالِ، وهو أَفْعُل، وإذا كانت لازمةً كان التَّقْدِيرُ بالهمزة اللزومَ .

قلت : ومن العرب من لا يَهْمِزُ الواوَ المضمومةَ، فَلُزُومُ ضَمِّهَا لا يُوجب الهمز عند الجميع، وتَصَرُّفُ الفعل منها يدل على الواوِ، ووقع هنا(٣) لو كانت تُكَسَّر على أَفَاعِلَ لكان في التكسيرِ . ووقع في روايةٍ أخرى(٤): لو كانت على أُفَاعِل لكان في التكسير . يريد لو لزم الهمز لكسِّر عليه / وأُدَدٌ ليس بمعدولٍ(٥) وهو مصروفٌ، ١٥٥
بَنوْا من الوُدِّ فُعَلاً، وهمزوا الواو لِضَمَّتِها، كما همزوا وُداً وهو أُدُّ بْنُ طَابخَة جدُّ تَمِيمٍ، وأُدَدٌ جَدُّ مَعَدِّ بْنِ عَدْنَان . وَوَدٌّ اسمُ صَنَمٍ، قال النابغة(٦) :

---

(١) الكتاب (٤٦٢/٣) .

(٢) ، (٣) ، (٤) الكتاب (٤٦٣/٣) .

(٥) الكتاب (٤٦٤/٣) .

(٦) ديوانه (ص ١١٢)، وروايته : حيَّاكِ ربي .

حَيَّاكِ وَدٌّ فإنّا لا يَحِل لَنَا

لَهْوُ النِّساءِ، وإنَّ الدِّينَ قد عَزَما

فصار عَلَماً مُرتَجَلاً كعِمْرَانَ، وليس مَنْقُولاً من جِنْسٍ، ولذلك صُرف أي: لَمَّا لم يكن معدولاً ولزمت الهمزة فيه، وقد سَمَوًا بحَبِيبٍ ومَحْبُوبٍ، ولا يُعلَم عَلَمٌ من الإِدِّ ولا في معناه، لأن الإِدَّ الأَمرُ الفَظِيعُ الشَّديد، ويُلزَم على إِثبات تاء مُتَّعَدٍ[1] ومُتَّزِنٍ[2] المبدلة من الواو أن يقال في الجمع : مَتَاعِدُ ومَتَازِنُ كما يقال مُتَيْعِدٌ ومُتَيْزِنٌ، وحكم التاء عنده من الواو كحكم همزة العَيْنِ .

ويريد بقوله[3] : "لا تحذف التاء"، لا تُقلَب إلى الواوِ لأنَّ بَدَلَها لم يَكُنْ لما قَبْلَها .

وقوله[4] : "كَرَاهِيَةَ الضَمَّة والواوِ التي قبْلَها" . إنَّما فُعِلَ ذلك للضمة، وقياس هذا في الياءِ مُتَيْسِرٌ ومُتَيسِيرٌ لأنَّ الياء هنا في الافْتِعَال كالواوِ، فُعِلَ هذا لضعفهما هنا، وليس الإدغامُ بِمُطَّرِدٍ في غيرهِمَا، وربَّما صُغِّرَ على الأصْلِ .

---

(١) - (٤) الكتاب (٣/٤٦٥) .

بابُ تحقيرِ ما كان فيه قلبٌ(١)

قوله(٢) : "ولكن الاسم يثْبُتُ على القلْبِ في التحقير كَمَا تَثْبُتُ الهمـزةُ في أَدُأُرٍ إِذَا حَقَّرْتَ" . هذَا كلُّه مسموعٌ مِنَ العربِ، ولَيْسَ فيه أكثرُ مِنَ التعليلِ .

وقولُ العَجَّاجِ(٣) :

لاثٍ بِه الأَشَاءُ والعُبْرِيُّ

شاهده فيه : قلب لاثٍ على لائِثٍ، يقال : لاثَ الشَّجَرُ يَلُـوثُ : إذا كَثُر والتبسَ بعضُه ببعْضٍ، فإذا صغَّرْتَ قلتَ : لُوَيْثٍ، تقديرُه فُوَيْلِع .

يَصِفُ مَوْضِعَ خصْبٍ كثيرَ الشَّجَرِ، وما ينبث منه وهو الأَشَاءُ : جمعَ أَشَاءَةٍ، والعُبْرِيُّ : ما نبت من الضَّالِ على عِبْرِ النَّهْرِ وعَبْرِه، وهو شَاطِئُه، وقولُ طريف بن تميمٍ العَنْبَرِى(٤):

فَتَعَرَّفُونِي أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ شَاكٍ سِلاحِى فِي الحَوَادِثِ مُعْلِمُ

شاهده فيه : قلـبُ شـاكٍ، يقـال : فـلانٌ شَائِكُ السـلاحِ وشـاكِ السِّلاحِ أي : حَدِيـدٌ، لـه شَوْكَةٌ، مـن شَـاكَ يَشُوكُ، والمُعْلِـمُ : الـذي لـه علامـــة في الحـرب تُعْلَـمُ بهـا شـجاعته وفُرُوسَتُه، ولا يجعلُهـا إلاَّ مـن يَثِـقُ مـن نفســه بذلـك، وتحقـيرُه شُوَيْكٍ، تقديـره فُوَيْلِـعٌ أيضـاً، وأَمَّـا أَيْنُـق(٥) فَمُعْتَلَّـةُ العيـنِ مـن الـواوِ، أصلُهـا أَنْوُقٌ لِقـولِـهـم : تَنَـوَّقَ الجمَلُ، ثـمَّ قَلَـبُوا العَيْـنَ قبـل الفـاءِ، وقَلَبُوا الـواوَ يـاءً

---

(١) الكتاب (٣/٤٦٥) .

(٢) الكتاب (٣/٤٦٥، ٤٦٦) .

(٣) ديوانـه (ص ٣١٤)، الكتـاب (٣/٤٦٦)، السـيرافي (٤/٢١٣)، النكـت (٢/٩٣٧)، المقتضب (١/١١٥)، الخصائص (٢/١٢٩، ٤٧٧، ٤٩٣)، المحتسب (٢/٢٥٣)، اللسان (لوث).

(٤) الكتـاب (٣/٤٦٦)، السيرافي (٤/٢١٣)، النكـت (٢/٩٣٨)، المقتضـب (١/١١٦)، المنصف (٢/٥٣، ٣/٦٦)، الأصمعيات (ص ١٢٨) .

(٥) الكتاب (٣/٤٦٦) .

إِرَادَةَ الخِفَّةِ فَلَزِمَ ذلك الكَلِمَةَ، وقال هنا(١) : فَأَبْدَلُوا اليَاءَ مَكَانَ الوَاوِ، وقال في بابِ إِضَافَةِ النِّداءِ إلى اليَاءِ(٢) : إنَّ اليَاءَ مِنْ أَيْنُقٍ عِوضٌ، وأَمَّا مُطْمَئِنٌ(٣) فجعله هنا مقلوباً من طَأْمَنَتُ، فَقُدِّمَتِ الميمُ على الهمزةِ، ولم يَعْرِضْ للقَلْبِ عند ذكره في الرُّبَاعِيِّ .

قال الأستاذُ أبو بكرٍ : وكأنَّه زعم أنه مقلوب إذ كان مثالاً يصحب الزائدَ(٤) ولا يُرَدُّ في غيره . وليست بعلَّةٍ ظَاهِرَةٍ .

ابنُ خالويه : قالَ الفرَّاءُ في نَوَادِرِه : طَأْمَنَ قَلْبُه وطَمْأَنَ : سَكَن، قَالَ: وحَكَى اللحْيَانِيُّ : طَأْمَنَ وطَأْبَنَ وطَمْأَنَ واطْمَأَنَّ بمعنًى واحدٍ . والقلب فيه بعيدٌ لأنَّ الذي زعم أنَّه الأصلُ غير متصرِّفٍ، والفرع هو المتصرِّفُ قالوا، اطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ ومُطْمَئِنٌّ وطُمَأْنِينَةٌ، ولم يصرفوا طَأْمَنَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا، فادِّعَاءُ العَكْسِ في القَلْبِ أَوْلَى، وقال الفرزدق(٥) :

وإِذَا النفوسُ جَشَأْنَ طَأْمَنَ جَأْشَهَا

ثِقَةً لها بِحِمَايَةِ الأَدْبَارِ

وقد يكون ذاتاً أخرى كَطَأْبَنَ .

والهمزةُ في قُؤُوسٍ(٦) لضمَّةِ الواوِ، ثمَّ قَلَبُوا العين في موضِعِ اللام، فصار قُسُوواً، فَأَعَلُّوا إِعْلاَلَ عِتِيٍّ على الشُّذُوذِ، والقياس : قُسُوٌّ وعُتُوٌّ . فأبدلوا من الواو ياءً ثم قلبوا الواو الأولى ياءً لإدغامِها في الياءِ الأخيرةِ، وكَسَرُوا ما قبلها فَقَالُوا: قُسِيٌّ، ومنهم من يكسرُ القَافَ إِتْبَاعاً لكسرة السين، فلزم القلبُ، وتصغيرُه على ذلك .

---

(١) الكتاب (٤٦٦/٣) .

(٢) الكتاب (٣١٦/١)، ط / بولاق .

(٣) ، (٦) الكتاب (٤٦٧/٣) .

(٤) أنظر اللسان : (طمأن) .

(٥) شرح ديوانه (٣٧٦/١) .

وجمع مَسَاءَةٍ[1] في الأصل مَسَاوِئُ، كمَقَامٍ ومَقَاوِمَ، ثـمَّ قُلبت فقيل: مَسَاءِيُ فصار مَسَاءِيُ كَجَوَارٍ، ثم أدخلتِ التَّاءُ كما أُدْخِلَتِ التَّاءُ في البَرَابِرَةِ، وقيل: مَسَائِيَةٌ فهي مقلوبةُ العينِ مكان اللاَّمِ، وقالوا في أوائلَ: أَوَالِى فقلبوا. قال[2] : / ١٥٦

تَكَادُ أَوَالِيها تَفَرَّى جُلُودَها وتَكْتَحِلُ التَّالِى بِمَرْوٍ وَحَاصِبِ

وقولُ كَعْبِ بن مَالِكٍ[3] :

لَقَدْ لَقِيَتْ قُرَيْظَةُ مَاسَآهَا وحلَّ بِدَارِهم ذُلٌّ ذَلِيلُ

شاهده فيه : قلب سَاءَهَا إلى سَآهَا . ولم يستعمل من الفَرْعِ إلاَّ الماضي قَطْ، وكان يلزم في مضارعِ سَأَى لو كان أصلاً يَسْئُو كغَزَا يَغْزُو، ففي مثل هذا يَصِحُّ ادِّعَاءُ القلبِ، وذُلٌّ ذَلِيلٌ مُبالِغ في الذُّلِ كشِعْرٍ شَاعِرٍ ومَوْتٍ مَائِتٍ، يريد ماحَلَّ بقريظةَ مع النَبيِّ ﷺ، وقول الآخر[4] :

وَكُلُّ خَلِيلٍ رَاءَنِي فَهْوَ قَائِلٌ
مِنَ اَجْلِكَ هَذَا هَامَةُ اليَوْمِ أَوْ غَدِ

شاهدُه فيه : قَلْبُ رَأَى إِلى رَاءَ، ولو كان أصلاً لكان مضارِعُه يَرِئُ كَبَاعَ يَبِيعُ، يقول : من رَآنِي يَقْطَعُ بِمَوتِى في الحالِ لِمَا حلَّ بِي مِنَ الحُزْنِ وإِفْرَاطَ المشقَّةِ مِنَ الشوْقِ . يُقَالُ لِمَنْ صار على شَفاً : هذا هَامَةُ اليَوْمِ أَوْ غَدٍ .

وتزعم العرب أنَّ الهَامَةَ طائر يخرج من رأسِ المَيِّتِ، وَهُوَ من تَكَاذِيبِهَا.

---

(١) الكتاب (٤٦٧/٣) .

(٢) لذي الرمة ملحق ديوانه (ص ٦٦١)، وبلا نسبة في المنصف (٥٧/٢)، واللسان (وأل).

(٣) ديوانه (ص ٢٥٣)، وانظر : الكتاب (٤٦٧/٣)، السيرافي (٢١٣/٤)، النكت (٩٣٨/٢)، اللسان (سأى)، وفي أصل الشرح كعب بن زهير وينسب لحسان أيضاً وهو في ديوانه (ص ٣٣٢) .

(٤) كثير عزة ديوانه (١١١/١)، الكتاب (٤٦٧/٣)، النكت (٢/ ٩٣٨)، تحصيل عين الذهب (١٣٠/٢)، الأمالي الشجرية (١٩/٢)، اللسان (رأى) .

وقولـه(١) : "وإن شِئْتَ قُلْتَ : رآني ثُمَّ أبْدِلتْ همزتُها أَلِفاً"، ووقع: "رَاءَنِي ثُمَّ أبْدِلَتْ" .

يريدُ أنَّ رَأَى يُمْكِنُ أن تبدل همزتها ألفاً وبعدها الياءُ التي هي لامُ الكلمةِ فتقلبُ منها همزةٌ فيصيرَ رَاءَ . واسْتَشْهَدَ على قَلْبِ الياءِ همزةً بِرَاءَةٍ فِي رَايَةٍ، وهذا وجْهٌ بَعِيدٌ .

وقوله(٢) : حدَّثَنَا بذلك أبو الخَطَّابِ بقولهم : رَاءَةٌ في رَايَةٍ، وبيتُ حَسَّان(٣) بَيِّنٌ، وشاهده فيه تَسْهِيلُ الهمزةِ من سَأَلَتْ على غير قِياسٍ لَمَّا لم يُمكنه بَيْنَ بَيْنَ أَبْدَلَ، وحسَّانُ من أهلِ التَّسْهِيلِ، وليس ممن يقول : سِلْتَ تَسَالُ، والفاحشةُ التِي سَأَلَتْهَا هذيلٌ إِبَاحةُ الزِّنَا .

(١) الكتاب (٤٦٧/٣، ٤٦٨) وحاشية الثانية منهما .

(٢) الكتاب (٤٦٨/٣) .

(٣) هو قوله :

سالت هذيل رسول اللّه فاحشة
ضلت هذيل بما جاءت و لم تصب

تقدم تخريجه (ص ٥١٠)، وانظر أيضاً الكتاب (٤٦٨/٣) .

باب تحقير كل اسم كانت عينه واوا[١]

أصل ظهورِ الواو في التحقير حَيَاتُها في الواحدِ وصحَّتُها .

وقوله[٢] : "ألاَ تَرَى أَنَّكَ إِذَا كسَّرتَ هذا النحوَ للجمعِ ثَبَتَتِ الواوُ، كما تَثْبُتُ في أَسْوَدَ" . قد ثبتت أيضاً في مَقَاوِمَ ومَقَاوِلَ و لم تُغيَّرْ وقَيُّومٌ وقَيَّامٌ فَيْعُولُ وفَيْعَالٌ، ولو كان فَعُّولاً وفَعَّالاً لكانا قَوُّوماً وقَوَّاماً، لأن العينَ منهما واوٌ، وذكر في أوّلِ الباب[٣] سَيِّداً ومَيِّتاً وقَيُّوماً وأخواتِها مثالاً لِقَلْبِ الواو ياءً إذا اجتمعت مع الياءِ، وسَبَقَتْ إحداهما بِالسكُونِ، وليسَ من البابِ .

قال أبو العباس[٤] : من جعل أَرْوَى أَفْعَلَ قال في أُرْوِيَّة أُرَيَّة على أُسَيِّدَ وأُرَيْوِيَة على أُسَيْوِدَ، ومن كانت أَرْوَى عنده فَعْلَى لم يقل في أُرْوِيَّة إلا أُرَيَّة لأن الواو في موضعِ اللامِ على هذا القولِ، وإليه كان يذهب الأخفشُ، والأوَّلُ قولُ سيبويه .

قال الفارسيُّ[٥] : وإذا كانت الواوُ في موضعِ اللامِ لم يكن إلاَّ القلبُ كمَا لا يكونُ في غَزْوٍ إلا غُزَيٌّ فأرْوِيَة في هذا القولِ فُعْلِيَّة، فحُذِفَت منها يَاءَان في التَّحْقِيرِ، لاجتماع أربع يَاءَاتِ .

قال أبو العبَّاس وأبو بَكْرٍ[٦] : أُرَيَّةُ كان أصلُها أُرَيِّيَّة فحذفت يَاءَيْنِ، كما حذفت في النسبِ من بُخَتِيَّة، وذِكْرُ أُرَيَّة في هذا الفصلِ على أَنَّ الهمزةَ زائدةٌ صحيحٌ، ومُرَيَّة[٧] مثلُ أُرْوِيَّة كان أصلُها مُرَيِّيَّة .

---

(١) ، (٣) الكتاب (٤٦٨/٣) .

(٢) الكتاب (٤٦٩/٣) .

(٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) التعليقة، وانظر : السيرافي (٢١٤/٤)، المقتضب (٢٨٤/٢)، شرح الشافية (٢٣٥/١) .

قال الفارسيُّ(١) : مِن هنا يُعْلَمُ أنَّ أَرْوَى عنـدَه أَفْعَلُ لأنَّـه صحيـحُ الـواوِ، فأمَّا أُرَيَّة فإنه يُعْلَمُ أنَّ همزتَها عنده زائدةٌ بعَقْدِ البـابِ لا بنَفْـسِ اللَّفـظ، كمـا عُلـم أن الهمزة فيها عنده زائدة بنفس اللفظ في هذا الموضع، لأن أُرَيَّةَ تأتي عليه اللَّفْظَةُ والهَمْـزَةُ زَائِدَةٌ، وأُرْوِيَّةُ لا تأتي عليه اللفظةُ والهمزةُ أَصْلٌ، ومَرْوِيَّةٌ مفعولَـةٌ مـن رَوَيْـتُ القَصِيـدَةَ فهي مَرْوِيَّةٌ .

وقولُ الفرزدق(٢) :

إلى هَادِرَاتٍ صِعَابِ الرُّؤُوس ... قَسَاوِرَ لِلقَسْوَرِ الأَصْيَدِ

شاهده فيه : إثباتُ الوَاوِ في قَسَـاوِرَ وهـو جَمْـعُ قَسْـوِرٍ، لكونهـا للإلحـاق مُشبَّهَةً بالأَصْلِيِّ، فلذلك ثَبَتَتْ في التَحْقِيرِ، يقال : قُسَيْوِرٌ وقُسَيِّرٌ . والهَادِرَاتُ: الفُحُولَةُ من الإِبلِ شبَّه بها قَوْماً أَعِزَّةً في فَخْرِهِمْ واتِّسَاعِهِمْ في القول، وصِعَابُ الرُّؤُوسِ : أي لا ينقادون لأحدٍ، والقَسْوَرُ : الشَدِيدُ، والقَسْرُ : القَهْرُ والغَلَبةُ، والأَصْيَدُ : الرَافِـعُ رَأْسَـهُ، وأصله من الصَيَد / وهو داء يأخذُ الإِبلَ في أعناقِها ترفعُ له رُؤُوسَهَا، يقالُ مِنـه : صَيِـدَ البَعِيـرُ . ١٥٧

وقوله(٣) : "واعْلَمْ أَنَّ الـواوَ إِذَا كـانَتْ لامـاً لَـمْ يَجُـزْ" ... كـذا يريـد أن القياسَ في العين واللام الإِدْغَامُ إلاَّ أنَّه وَرَدَ ظهُورُ العَيْنِ رَابعَةً، ولم يَـرِدْ ذلـك في الـلاَّم، ولا تُفِيدُ العَلاَمَةُ شَيْئاً لأنَّ القِيَاسَ في الوَسَطِ الإِدْغَامُ، فَوَجَبَ للطَّرْفِ وإِنْ دَخَلَتْه الهَاءُ .

---

(١) التعليقة، وانظر : السيرافي (٤/٢١٤)، المقتضب (٢/٢٨٤)، شرح الشافية (١/٢٣٥).

(٢) ديوانه (ص ٢٠٤)، الكتاب (٣/٤٦٩، ٤٧٠)، النكت (٢/٩٤٠)، المنصف (٣/٣٤).

(٣) الكتاب (٣/٤٧٠) .

باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات[١]

أجْرَى مِثال[٢] قَفاً وعَصاً ورَحىً وظَبْياً وغَزْواً في التحقير مُجْرًى واحِداً، لأنها ثُلاثِيَّة ثالِثُها حرفُ لِين، وإنَّما حُذِفَتْ من عطاء[٣] وبَابِهِ استثقالاً لاجتماع اليَاءَاتِ والأصلُ أنْ يقولُوا عُطَيِّيٌ ثم يَعْتَلُّ اعتِلالَ قَاضٍ فتقول : عُطَيٍّ[٤]، فَلَمْ يفعلوا ذلك لكنهم حذفوا وأعربُوا الآخِرَ فَقَالُوا : عُطَيٌّ وعُطَيّاً وعُطَيٍّ، ومن قال[٥] : أُسَيْوِدُ قال فيما فيه الواوُ مثل شاوية[٦] : شُوَيْوِيَة لما فَصلتِ الواوُ بين اليَاءَاتِ أَثْبَتُوهَا، وغُوَيْوٍ أثبتوا اليَاءَ وأعَلُّوا إعلالَ قَاضٍ.

وأمَّا أَحْوَى[٧] وهو أَفْعَلُ من الحُوَّةِ ففيه خلافٌ، فقوله فيه أُحَيٌّ غير مصروفٍ كأُصَيْمَّ لثبات حرفِ الزيادةِ في أوَّلِهِ. وأُحَيْوٍ في قولِ من قالَ : أُسَيْوِدُ، أثبتَ التنوينَ عوضاً من الياءِ، وقولُ عيسى[٨] مَرْدُودٌ لصرفِه له مع وجودِ الزيادةِ فيه، ولا يُعَوِّضُ إلاَّ من محذُوفٍ مَرْعِيٍّ، وإعرابُه دليلٌ على أنَّه لا يُراعِي المحذوفَ.

وأمَّا قولُ أبي عمرِو بْنِ العَلاَءِ[٩] : فإن كان قوله في عَطَاءٍ : عُطَيٍّ فهو قياسٌ يُجْرِيهِ كجَوارٍ يَحْذِفُ ويُعَوِّضُ.

وقول يونس[١٠] جَيِّدٌ، وهو على من يقولُ : أُسَيْوِدُ، وهو القولُ الثاني يَحْذِفُ ويُعَوِّضُ، والقولُ الأوَّلُ أَجْوَدُها، وقولُ يونُسَ بعده[١١]، وليس عُطَيٌّ وأُحَيٌّ وعُدَيٌّ وبابُه كجوارٍ وَقَاضٍ ـ اسمَ امْرأةٍ ـ ولاَ كَـأَدْلٍ، وَلاَأَرْم، ولاَوَعٍ، وَلاَوَشٍ، تريد التسمية بارْمِه وشِهْ وعِهْ، وليس بمنزلةَ أُعَيْمٍ ولا شيءٍ من هذا النَّحْوِ؛ لأنَّ المحذوفَ في هذه مُراعًى، والتنوينُ عِوَضٌ منه، وإنَّمَا حُذِف من اللفظِ لمجيئِهِ بعد الكَسْرَةِ،

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) الكتاب (٤٧١/٣).

(٤) أي : في الرفع والجر، وثبت الياء في النصب كقاضٍ.

(٦) في الأصل : شاو.

(٧)، (٨)، (٩)

(١٠) الكتاب (٤٧٢/٤).

(١١) انظر المسائل البصريات (٣١٠/١).

وفي هذا البـابِ لاجتمـاعِ ثَـلاثِ يَـاءَاتٍ والكسـرةِ حذفـوا ولم يُرَاعُـوا . وإذا صَغَّـرْتَ مَطَايَا[1] جمع مَطِيَّةٍ رَدَدتَّ[2] إلى مَطِيَّةٍ وجَمَعْتَ بـالألفِ والتـاءِ فقلـت: مُطَيَّـاتٌ، وإذا جعلتها اسمَ رَجُلٍ ثم تَرُدَّ الجمعَ كَقَبَائِلَ[3] ونحوِها وتصغيرُها مُطَيٌّ كَعُطَيٍّ فيمنْ حَذَفَ الياءَ أو الألِفَ كَمَا ذَكَرَ . ومَطَاءٌ بمنزلة عَطَاءٍ .

وقوله[4] : "إلاَّ أَنَّكَ تَهْمِزُ آخِرَ الاسْمِ، لأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَتِه" . وإنَّما هُمِـزَ مُصَغَّر خَطَايَا لَمَّا كان بدلاً لا يَثْبُتُ في الإِفْرَادِ، وإنما أُبْدِلَ في الجَمْعِ فمنزلتُـهُ مَنْزِلَـةُ مـا يَثْبُتُ في الإِفْرَادِ ولا يَثْبُتُ في الجمعِ كقولهِ في منسأةٍ[5]، وأما مُطَيْءٌ[6] فلا سبيل إليـه، لأنَّك هَمَزْتَ ياءَ فَعِيلَة، ولا سبيلَ إلى همزها، لأنها لا تُهمز في الجمع كما ذَكَرَ .

وقوله[7] : "لو كَسَّرْتَهُ لِلجَمْعِ لقلْتَ : مَطَايَا" جعلتَها مثلَها إذْ كَانَتْ للمَدِّ مثلَها، ألاَ تَرَاهُ يَقُولُ[8] : "كأَنَّهُم مدّوا[9] فُعَـالاً أَوْ فَعُـولاً"، وكـلُّ همـزةٍ تَعْـتَرِضُ فِـي الجمعِ لا بُدَّ لها من القَلْبِ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

قال أبو عَلِيٍّ[10] : الصوابُ خَطَاءا[11]، وما في نسخةِ ابْنِ السرَّاجِ : وهـو خَطَايَا يَجِبُ بعدَ وجوبِ خَطَاءا وهو صَحِيحٌ، وقال : فُعَائِلُ مثل حُطَائِطٍ، وأمـا بُرَائِـلٌ فليس فُعَائِلاً، ولكنه فُعَالِلٌ، بدليل قولهم : خَرَجَ فُـلاَنٌ مُـبَرْئِلاً أي : مُتَهيِّئـاً للقتَـالِ مـن قولِهم : نشر الديكُ بُرَائِلَه : إذَا نَشَرَ رِيشَهُ .

وقـال أبـو عثمـان[12] : تقـول في تَكْسِـيرِ فُعَـائِلٍ نحـو مُطَـاءٍ : مَطَـاءٍ : فـلا يُـغَـيَّـرُ، لأن الهـمـزةَ هـي التـي كـانـت فـي الـواحـدِ . وهـو القيـاسُ،

---

(١) ، (٣) - (٧) الكتاب (٤٧٣/٤) .

(٢) في الأصل : ووردت . وهو جواب إذا .

(٨) الكتاب (٣٧٤/٤) .

(٩) في الأصل : كأنه مدّ .

(١٠) التعليقة .

(١١) هذا عن رسم خطايا في الكتاب (٤٧٣/٣) .

(١٢) انظر : المنصف (٨١/٢) .

وقول جميعِ النَحْوِيِّينَ إلاّ يُونُسَ فإنَّه يقولُ فيه ما يقولُ في قَبَائِلَ اسمَ رَجُلٍ، لأنّه إذَا صغَّرَه يَحذِفُ الهمزةَ فيقولُ قُبَيِّلٌ فكذلك إذا كسَّر مُطَاء حذَفَ الهمزةَ وبقَّى الألِفَ[1].

وقوله[2] : "كأنَّهُمْ مَدُّوا فُعَالاً" يقولُ: فُعَائِلٌ كأنّه مَمْدودٌ من هذه المُثُل، فهو كرَسَائِلَ، وأمَّا عَدَوِيٌّ[3] فتصغيره : عُدَيِّيٌّ كما ذكر، وتكسيره على عَدَاوِيَّ لأنه لامٌ، فياءُ النَّسَبِ بَعْدَها بمَنْزِلَةِ تَاءِ التأنيثِ، ولا تُحْذَفُ واحدةٌ منهما في التصغير، وتحذفُهُما في / غيرِ هذا، وقولُ المبرّدِ والمازِنيِّ[4] : عُدَيٌّ كعُطَيٍّ فاسِدٌ، لأنَّها يَاءُ ١٥٨
نَسَبٍ، وإذا ثَبَتَتْ ياءُ أُمَيَّةَ وعَدِيٍّ وعَلِيٍّ فيقالُ : أُمَيِّيٌّ وعُدَيِّيٌّ وعُلَيِّيٌّ وليس بياءَيْ نَسبٍ فهذا أَوْلَى، ولا يجوزُ إلا الإثباتُ .

وقوله[5] : "وإِذَا حَقَّرْتَ أَمَوِيٌّ" ـ إلى آخرِ المسألةِ ـ يقول : لَمَّا أَرَدتَّ مُجَرَّدَ النَّسَبِ أخْرجْتَه من بِنَاءٍ إلى بِنَاءٍ آخَرَ، فإذا أردتَّ التصغير لم تَحْذِفْ مع أَنَّكَ لو حَذَفْتَ في التحقير يَاءَيِ النَّسَبِ من عَدَوِيٍّ وقد صار بهما صفةً لزالتِ الصِّفَةُ لِزَوالِ مُوجبِهَا .

وقوله[6] : "بِمَنْزِلَةِ أَلِفِ مِعْزًى" . يقول : إن العلامة التي للتأنيث إذا انقلبت صارت بمنزلة ما هو للإلحاق، وعليه حُكْم دُنياوِيّ ودَهناوِيّ، وإذا حَقَّرْتَ حُبْلَى قلت : حُبَيْلَى فلم تُغَيِّرْ شيئاً ومَلْهًى مُلَيْهٍ وأصله مُلَيْهِيٌ فَاعْتَلَ، وإذا حقَّرت[7] مَلْهَوِيّ وحُبْلَوِيّ قلت : مُلَيْهِيٌّ وحُبَيْلِيٌّ قَلَبْتَ الواو ياءً فيهما لكسرةِ ما قبلهما، وحَذفت إحدى الياءين، ثم أدغمت الياءَ المنقلبةَ عن الواوِ في الياءِ الباقيةِ، وقد نصَّ عليه بقوله[8] : "لأنَّكَ كَسَرْتَ اللامَ فَصَارَتْ يَاءً" .

---

(١) بيَّن أبو الفتح في المنصف مذهب يونس في جمع مطاء ونحوه، انظر (٢/٨٣) .

(٢)، (٣) الكتاب (٤/٣٧٤) .

(٤) السيرافي (٤/٢١٥) فما بعدها .

(٥) - (٨) الكتاب (٣/٤٧٥) .

وقوله في باب تحقيرِ المرَّكب(١) : "لأنَّ حَرْفَ الإعْـرَابِ الألِـفُ واليَـاءُ" فَـرَّقَ فيـه بَيْـن خمسةَ عشرَ واثني عشَر، لأن خمسـةَ عشرَ مركّـبٌ واثنـيْ عَشَـرَ مُعْـرَبٌ، ونـصَّ علـى إعْرَابِهِ، وأنَّ عشَر في موضِعِ النونِ كالعِوَضِ منْها .

---

(١) الكتاب (٣/٤٧٦) .

باب الترخيم في التصغير(١)

البابُ بيِّن، وأَنَّسَ بما سَمِعَه(٢) في إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ أَنَّهُمَا ليس لهما وَزْنٌ، فجعل ما فيهما من حروفِ الزيادةِ زائداً، وقد يُرَدُّ الأَعْجَمِيُّ إِلَى وَزْنِ العَرَبِيِّ، ثُمَّ يُحْذَفُ ما يُجْعَلُ زائداً .

والبابُ بَعْدَهُ بَيِّنٌ(٣)، والسُّكَيْتُ(٤) : الخَفِيفُ، يجوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَخَّماً من سُكَّيْتٍ، ويَجُوزُ أن يَكُونَ مُخَفَّفاً منه والكُعَيْتُ(٥): بنُقْطَتَيْنِ هو النُّغَرِ، والضَّفَنْدَدُ(٦): الرِّخْوُ الضَّخْمُ، والخَفَيْدَدُ(٧) : الضَّخْمُ الطَوْيلُ السَاقَيْنِ مِنَ الظُّلْمَانِ .

---

(١) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٣/٤٧٦) .

(٢) الكلام على ما سمعه الخليل من تصغيرهما على بريه وسميع (٣/٤٧٦) .

(٣) باب ما جرى في الكلام مصغراً وترك تكبيره (٣/٤٧٧) .

(٤) ، (٥) الكتاب (٣/٤٧٧) .

باب ما يُحَقَّر لدُنُوِّه من الشيءِ وليس مثلَه[١]

قوله[٢] : "وأمَّا قولُ العَرَبِ : هـو مُثَيْـلُ هَـذَا وأُمَيْثَـالُ هَـذَا" . هـذا نَـصٌّ بِتَصغيرِ مِثْل وأَمْثَال وهو مَسموعٌ، وما تقدم[٣] مَقِيسٌ .

وقوله[٤] : "أنَّ المُشبَّهَ حَقِـيرٌ" هـو صحيـح، لأنَّـه مُشَـبَّهٌ . والمِلْحُ والمُلاَحَـةُ سَوَاءٌ، ويريد أنَّهم صَغَّرُوا الفِعْلَ[٥] . وهم يُريدون صاحبَه وهو الـذي يُوصَـفُ بـالمِلْح، وجميعُ ما أجَازَ تحقيرَه في البابِ فيه مَعْنَى التحقيرِ، الذي هو دُنُوُّ الشيءِ من الشيءِ في وَجْهٍ مَا . ألا ترى أن غَيْراً[٦] وسوًى لا يُتَصَوَّرُ فيهما معنى التحقـيرِ، ولَمَّا قَرُبَـت مِثْلٌ منهما أَسْنَدَ تحقيرَها للعرب وإن كان مَعْنَى الدُّنُوِّ فيهـا مَوْجُوداً، والمضمـراتُ كلُّهـا لاَ مَعْنَى للتحقير فيها، ومعنى التحقير موجود في المُبْهَمَاتِ، وهو الدُّنُوُّ والتَقْرِيبُ، فلذلـك صُغِّرَتْ .

وقوله[٧] : "كَمَا[٨] يَكُونُ كلُّ شيءٍ مثلَ الحَقِيرِ حَقِيراً" . أَخْرَجَهُ من قياسِ مِثْلٍ، وهو سَمَاعٌ، لأنه مُتَمَكِّنٌ، لكنَّ معنى التحقير منه بَعِيـدٌ، وسِـوَى أقـلُّ تمكُّنـاً مـن "غير"[٩] فلذلك قَبُحَ، ولِمَا ذكرنا . وجَعَلَ مَنْعَ التحقيرِ ممـا مَنَعـه لقِلَّـةِ تَمَكُّـنِ الاسـمِ، والمَانِعُ حقيقةً عَدَمُ مَعْنَى التحقيرِ في الاسمِ الـذِي لا يُحَقَّـر، وأَمْـسِ[١٠] : اسْـمٌ لِلْيَـوْمِ الذِي قَبْلَ يوْمِك، وغَدٌ[١١] : للْيَوْمِ الذي بعدَه، وأمَّا قوله[١٢] :

---

(١) ، (٢) ، (٤) الكتاب (٣/٤٧٧) .

(٣) وذلك قولك : هو أصيغر منك، وهو دوين ذلك، وهو فويق ذلك، وأن تقول أسيد أي: قد قارب السواد . (٣/٤٧٧) .

(٥) في قولهم : ما أملحه ! .

(٦) ، (١٠) ، (١١) الكتاب (٣/٤٧٩) .

(٧) الكتاب (٣/٤٧٩) وفيه كما لا يكون ...و أثبتنا ما في الشرح لأنه أوفق .

(٨) عبارة مطبوعة الكتاب : "كا لا يكون" .

(٩) في الأصل : "من غيره" .

(١٢) لم أعرفه .

وإنّي لأبْكِي اليومَ مِنْ حَذَرِي غَداً

فِرَاقَكَ، والحيَّانِ مُجْتَمِعَانِ

فاليومُ هُنا جنسٌ وغَدٌ كذلك، وقد تَدْخُله الألفُ واللاَّمُ، ولا يكونُ أوَّلَ مِنْ أمُوسٍ كأوَّلَ مِنْ أمْسِ، وإن جُمِعَ فيه أيَّامٌ مَعْلُومةٌ، وجمَعَه بعضُهم فقَالَ :

مرَّتْ بنَا أوَّلَ مِنْ أمُوسِ   تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ العَرُوسِ(١)

وقد تجعلُ العربُ أمْسِ على الزمانِ المُتَرَاخِي، وعليه قولُهم : لَقِيتُه أمْسِ الأحْدَثَ، وقد أنشدَ سيبويهِ فيما مَضَى(٢) :

أَمِنْ عَمَلِ الجرَّافِ أمْسِ [وظلمه]

وقال الأفْوَهُ الأوْدِي(٣) :

ذهبَ الذين عَهِدتُ أمْسِ برأْيِهِم

مَنْ كَانَ يَقْصُر رأْيُه يَسْتَمْتِعُ

وعلى هذا يُصَغَّرُ، وأكْثَرُهَا بالألفِ واللامِ، كقوله تعالى : ﴿وأَصْبَحَ الذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بالأمْسِ يَقُولُونَ﴾ وما ذكر هنا(٤) من اليومِ والساعةِ والشَّهْرِ
١٥٩ وما أشْبَهَهَا أراد بها / الأجْنَاسُ، وعلى هذا الحدُّ يُشَارُ إليْهَا وتُصَغَّرُ، وأما أسماءُ الشهور وأسماء الأيامِ كالمُحَرَّمِ وَصَفَر والسَّبْتِ والأحَدِ وأخواتها وأمْسِ وغَدٍ من يَوْمٍ بعَيْنِهِ، وأوَّلَ من أمْسِ، والبَارِحَةَ، فهي بمنزلة زيْدٍ وعمْرٍو إلاَّ أنَّهَا لا تنتقل عن مُسَمَّيَاتِهَا، والأعْلامُ تَنْتَقِلُ، ألاَ ترى أنَّهَا لاَ تَكُون إلاَّ لتلك الشُّهور بأعْيَانِهَا، والأيَّامِ بأعْيَانِهَا وليْسَت

(١) الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ص ٣٣، اللسان (أمس) .

(٢) عجزه :

وعدوانه اعتبتمونا براسم

انظر : الكتاب (٢٨٨/١) بولاق، الخزانة (٣١٤/١)، اللسان (جرف) .

(٣) ديوانه (١٥٩) .

(٤) الكتاب (٤٧٩/٣) .

الأَعْلامُ موقوفةٌ على شُخُوصٍ بأَعْيَانِهم، بلْ كُلُّ من سُمِّيَ بزَيْدٍ يكون علماً له، ولا يسمَّى كُلُّ يَوْمٍ بِالسَّبْتِ ولا بالأحدِ، فَصَحَّ فيها معنى التحقير وبَعُدَ عن أسماءِ الشُّهُورِ والأيَّام، ولا يكون العملَ في بعضها، فلذلك بَعُدَ عنها مَعْنَى التحقير، ألا ترى أنك لا تقول : لَقِيتُه السَّبْتَ ولاَ المُحَرَّمَ وتَقُولُ : لَقِيتُه اليَوْمَ والشَّهْرَ ويَوْم كَذَا وسَنَةَ كَذَا .

قال الأستاذ أبو بكر : ولا يَمْتَنِعُ عِندي ما ذهب إليه الجرْمِيُّ(١) من جَوَازِ تحقيرها ـ قال : والذي ذَهَبَ إليه سيبويهِ هو المستَعْمَلُ ـ وإليه ذهب المبرِّدُ(٢). وقد أَسْنَدَ سيبويهِ ترك تحقيرها إلى العرب في قوله(٣) : "فَكَرِهُوا أَنْ يُحَقِّرُوهَا" يعنى أَمْسِ وغداً ثُمَّ قال(٤) : "كَمَا كَرِهُوا تَحْقِيرَ أَيْنَ" ثُمَّ قال(٥): وَكَذَلِكَ أَوَّلُ مِنْ أَمْسِ، والثلاثاءُ، والأربعاءُ، والبارِحةُ، وأشباهُهُنَّ" .

ثم قال(٦) : "ولا تُحقَّرُ أسماءُ شُهُورِ السَّنَةِ" ثُمَّ قال(٧) : "فَعَلاَمَات ما ذكرنا من الدهرِ لاَ تُحَقَّر" إلى آخرِ كلامِه . فهذه كلُّها نُصُوصٌ بأَنَّ العرب لا تُحقِّرُهَا، ولم يَجْعَلْ ذلك قِيَاساً . فَيُوقَفُ عندما وَقَفُوا مع أنَّ مَعْنَى التحقيرِ معدومٌ فِيهَا، واستُغْنِيَ عن تَحقيرها بتَحقيرِ مَا ذَكَر .

وقَد حَكَى فِيمَا لا يُثَنَّى أَنَّ بعضهم(٨) يقول : الثَّنِيُّ فِي الاثْنَيْنِ على الشُّذُوذِ .

قال أَبُو عُمَرَ : لاَ أَرَى بَأْساً بتحقيرِ شهور السَّنَةِ وأَيَّامِ الجُمُعَةِ كلِّها والأَضْحَى والفِطْرِ وأَشْبَاهِهِمَا، ويومُ الجمعةِ فيمَن

---

(١) انظر : النكت (٩٤٦/٢)، شرح المفصل (١٣٥/٩) ، شرح الشافية (٢٩٣/١) .

(٢) المقتضب (٢٧٥/٢، ٢٧٦) .

(٣) - (٧) الكتاب (٤٨٠/٣) .

(٨) الكتاب (٣٩٣/٣) .

قال : اليومُ الجُمُعَةُ، فَرَفَعَ اليَوْمَ، وجعل الأَوَّلَ الثَّانِيَ، ولا خلاف في النَّصبِ أَي : في نَصْبِ اليَوْمِ، فلا مخلاف في تصغيرِ الجُمُعَةِ حينئذٍ، لأَنَّه عُمِلَ فيه، فدخل فيه معنى التحقيرِ، وكذلك : اليومَ الأضْحَى، بالنَّصْبِ .

ولو سمع سيبويهِ تحقيرَ شيءٍ من ذلك لحَكَاهُ كما حكى الثُّنَيَّ، فلا يُخَالَفُ بالرَّأْيِ، ونَصَّ هُنَا على أَنَّ ما ضارعَ من الأسماءِ وعَمِلَ عَمَلَهُ لا يُحَقَّر(١) .

ويعني بقوله(٢) : "ولا يُحَقَّرُ عَنْ"، الاسْمَ لاَ الحَرْفَ، وكذلك "عَلَى"، والبابُ الثاني(٣) بَيِّنٌ .

---

(١) الكتاب (٣/٤٨٠) .

(٢) الكتاب (٣/٤٨١) .

(٣) باب تحقير كل اسم كان ثانيه ياء ثبتت في التحقير (٣/٤٨١) .

باب تحقير المؤنث(١)

وقد جَاء من الثُلاثِيِّ بغيرِ علامةٍ ما صُغِّرَ بغيرِ هَاءٍ وهو قليل، وذكرها مُفتَرِقَةً، منها دِرَعُ الحَدِيدِ، وعَرَبٌ، وعُرْسٌ، وضُحاً، وقَوْسٌ، وحَرْبٌ، وأُلْحِقَتِ التاءُ فيما زادَ على الثُلاثِي(٢) كلمتين ذكرهما في تصغير الظُروفِ، وهما قُدَّامُ وَوَرَاءُ، وأَلْحَقَهَا بَعْضُهُم في جميعِ ما كانت فيه أَلِفُ التَأْنِيثُ خامسةً بنَصِّه - رحمه اللّه - هنا كَحُبَيِّرة ولُغَيْغيزة(٣)، وما كان مِثْلَهُمَا . وليس امرأةٌ رِضاً(٤) كَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، لأنَّ الأوَّل هو الثَّاني، ورِضًا مَصْدَرٌ مُذَكَّر، وليس بالأَوَّلِ إلاَّ على الاتِسَاعِ، ألا ترى إلى قوله(٥) :

أَمَرِيضٌ لم يُعَدْ أَمْ عَدُوٌّ خَتَلَكَ

كيف وصف مَرِيضاً من حيثُ كَانَ الأَوَّلَ، ولا يجوز ذلك في رضًا .

وقوله(٦) : "أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ نَصَفٌ" . يقولُ : هو مُذَكَّرٌ وُصِفَ به مُذَكَّرٌ ومؤنثٌ، فَجَرَى في المؤنَّثِ على حَدِّه في المُذَكَّر في التكْبِير، فَأُجْرِيَ على ذلك في التصغير، وهو القياسُ، وكذَلِكَ الفَرَسُ والنَّابُ(٧)، وقد ذكر بَعْدُ(٨): كما أنك أردتَ أن تُحَقِّرَ المذكر حين قلت : عُذَيْلٌ وقُرَيْشٌ .

وقوله(٩) : "لأَنَّهُمْ جَعَلُوا النَّابَ الذَكَرَ اسماً لَهَا" . يقول : على التَّسميةِ أو حَذْفِ المُضَافِ، ولو أرادوها لأَنَّثوا، وهو أيضاً نَصٌّ تَسْمِيَةِ الشيءِ باسمِ غيره لمناسبةٍ بَيْنَهُمَا، أو مجاورةٍ على جِهَةِ

---

(١) الكتاب (٤٨١/٣) .

(٢) في الأصل التأنيث .

(٣) ، (٤) ، (٦) الكتاب (٤٨٢/٣) .

(٥) البيت في ديوان الحماسة منسوباً لأم السليك، ويقال : لأم تأبط شراً . وانظره في العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني (١٥٠ - ١٥١) .

(٧) ، (٨) ، (٩) الكتاب (٤٨٣/٣) .

الاشْتِرَاكِ لاَ عَلَى جِهَةِ العَلَمِيَّةِ، ويُرِيدُ أنَّها مُذَكَّرَاتٌ وَقَعَتْ عَلَى المُؤَنَّثِ لِلاتِسَاعِ .

وقوله(١) : "فَصَارَ اسْماً غَالِباً" . يقول : قد يصير غالباً على هذا الحَدِّ كقولهم : هَذَا عَيْنَانِ قد جَاءَ . ويريد بقوله(٢) : "كَأَنَّهُ مَصْدَرٌ" العَيْنَ .

وقوله(٣) : "لأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَع وصْفاً لِشَيْءٍ، والشَيْءُ مُذَكَّرٌ" . قد تقدَّم فيهما قولانِ وليس المَصْدَرُ مما يُوصف به إلا على المبالغةِ وقد / تقدَّم ذلك(٤) في الأحوالِ، ١٦٠ وهذا من باب : أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ .

وقوله(٥) : "فَإِنَّمَا حقَّرْتَ الرَّجُلَ والمَرْأَةَ" . هذا جُمْلَةُ ما يُحَقَّرُ عَلَى لَفْظِ الصِّفَةِ والاسمِ المُشْتَرَكِ على معنًى واحد، لأنه كالصفةِ في هَذَا .

وقوله(٦) : "وَلَوْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِفَرَسٍ"، ليس الفَرَسُ كالنَّفْسِ وإِنْ كان قد حَكَى في مُذَكَّرِهِ ثلاث أَفْرَاسٍ، ألا ترى أنَّهم لا يقولون فَرَسٌ جَيِّدَةٌ كما قالوا: نَفْسٌ وَاحِدَةٌ .

---

(١)، (٢)، (٣)، (٥)، (٦) الكتاب (٤٨٣/٣) .

(٤) ليس في القطعة التي بين أيدينا من الشرح .

باب ما يُحَقَّر على غير بناء مُكَبَّرِهِ الذي يُسْتَعْمَل في الكلامِ[١]

عَدَلَ نَحْنُ أن يجعل أُصَيْلاَناً تصغيرَ أُصْلاَنٍ جمعَ أَصِيلٍ لأنَّ مِثْلَ هذا الجمعِ لا يُصَغَّرُ، فجعله تصغيرَ ما لم يُنْطَقْ له بواحدٍ ولا يكون واحده إلاَّ فُعْلاَناً أو فِعْلاَناً، ولم يَأْتِيَا في هذا الواحِد .

وذكر ـ رحمه اللهُ ـ فيما جاء بناءُ جمْعِه على غيرِ ما يكونُ في واحِدِه[٢]، "ومِثْلُ أَرَاهِطَ أَهْلٌ وَآهَالٍ، ولَيْلَةٌ ولَيَالٍ، جَمْعُ أَهْلٍ ولَيْلٍ، وقالُوا : لُيَيْلِيَةٌ فَجَاءَتْ عَلَى غَيْرِ الأَصْلِ كَمَا جَاءَتْ فِي الجَمْعِ كذلك"، وقول جرير[٣] :

قَالَ العَوَاذِلُ : مَا لِجَهْلِكَ بَعْدَمَا   شَابَ المَفَارِقُ واكْتَسَيْنَ قَتِيرَا

شاهده فيه : جمع مَفْرِقِ الرَّأْسِ على ما ذكر، والقَتِيرُ الغُبَارُ شَبَّهَ الشَّيْبَ بِغُبَارٍ عَلاَ الرَّأْسَ .

وذكر غُدْوَة[٤] وما بعدها لذِكْرِ عَشِيَّة[٥] . فَاعْلَم أَنَّ غَدْوَةً وما ذَكَرَ معها صُغِّرَتْ على القياسِ، وضُحَيًّا[٦] في قولِه : "تَقُول[٧] ضُحَياً"[٨] منصوبٌ مَحْكِيٌّ من الظَرْفِ، ولو رَفَعَ فقال: ضُحَيٌّ، لكان حَسَناً لأنَّه بَعْدَ القَوْلِ. وقولُ النَابغَةِ الجَعْدِي[٩]:

كَأَنَّ الغُبَارَ الذِي غَادَرَتَ   ضُحَياً دَوَاخِنُ من تَنْضُبِ

شاهده فيه: تصغيرُ ضُحاً على ضُحَيٍّ، ولم تُذكَرْ فيها الهاءُ وهي مُؤَنَّثة قال[١٠] :

---

(١) ، (٥) الكتاب (٤٨٤/٣) .

(٢) الكتاب (٦١٦/٣) .

(٣) ديوانه (ص ٢٧٩)، الكتاب (٤٨٤/٣)، السيرافي (٢٢٥/٤)، النكت (٩٤٩/٢) .

(٤) ، (٦) ، (٧) الكتاب (٤٨٥/٣) .

(٨) نص مطبوعة الكتاب : "تقول : أتانا ضحيا" . وهو فيه منصوب على الظرفية لا محكيٌّ.

(٩) شعره (ص ١٦)، الكتاب (٤٨٥/٣)، السيرافي (٢٢٥/٤)، النكت (٩٤٨/٢) .

(١٠) من بيت عجزه :   هدج الثفال بحمله المتثاقل

انظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري (ص٤٦٧)

مرِحُ اليَدَيْنِ إذا تَرَفَّعَتِ الضُحَا

وقال الآخر(١) :

... ... بعدما اشتدَّت الضُحا بمُرتَـقَب عالى النَّشازِ رفيعِ

وأمَّا الضَّحَاءُ فَمُذَكَّرٌ، وصَغَّر الضُحَا بغَيْرِ هَاءٍ فَرْقاً بَيْنَه وبَيْنَ ضَحْوَةٍ(٢).

شَبَّهَ غُبَارَ حَوَافِرِ فَرَسِه في سَيْرِها لكثرته بدخَانٍ كَثِيرٍ، ولذلك جَمَعَه، وجَمَعَه على غيرِ واحدِه، وكأنَّ واحدَ دَوَاخِنَ دَاخِنَةٌ على القياسِ، وخَصَّ التَنضُبَ من الشَّجَرِ لكَثْرَةِ دُخَانِه، وغَادَرَتْ : تَرَكَتْ وَرَاءَهَا .

وقوله(٣) : "واعْلَمْ أَنَّكَ لاَ تُحَقِّرُ" ... إلى آخِرِ الكلامِ ما ذكره حَسَنٌ، لأنَّ الأَحْيَان لا تَتَزَيَّدُ .

قال الأستاذ أبو بكر ـ رحمه اللّه ـ : ولا يَمْتَنِعُ في القياسِ أن تُصَغِّرَهَا على أنْ يَكونَ شَيْءٌ أَكْبَرَ من شيءٍ على حدِّه في كلِّ شيءٍ .

وقوله(٤) : "وكَانَتْ لاَ تُحَقَّرُ" . نصٌّ بأنَّ العَرَبَ مَنَعَتْ تَحْقِيرَ ما ذكر أنه لا يُحَقَّر فَيُوقَفَ عندَه، وقد تقدم(٥) الكلام في أُبَيْنُون وأنه مُصَغَّرٌ، وأنه مجموعٌ جمعَ السلامةِ في بابِ تحقيرِ ما حُذِف مِنْهُ ولا يُرَدُّ .

وأفعِلة وفِعْلة يُحَقَّران، لأنهما جمعٌ قليل .

وإذا سميت بصِبْيَةٍ(٦) قلت : صُبَيَّة، وبِأَصْبِيَةَ أُصَيْبِيَة، صغرت كلاًّ على لفظِه وقول رؤبة(٧) :

صُبَيَّةً على الدُّخَانِ رُمْكاً مَا إنْ عَدا أصْغَرُهم أنْ زَكَّا

---

(١) البيت في المذكر والمؤنث للفراء (٨٤)، ولابن الأنباري (٤٢٣)، وأوله : رفعت خليقا.

(٢) انظر المذكر والمؤنث للفراء (٨٤) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٣/٤٨٥) .

(٥) انظر ما سبق (ص ٥١٨) فما بعدها .

(٦) الكتاب (٣/٤٨٦) .

(٧) ديوانه (ص ١٢٠)، الكتاب (٣/٤٨٦)، السيرافي (٤/٢٢٦)، النكت (٢/٩٤٩)، المقتضب (٢/٢١٢)، المخصص(١/٣٩، ١٤/١١٤)، العيني (٤/٥٣٦)، اللسان (علم).

شاهدُهُ فيه : تصغير صِبْيَةٍ على لفظِه، وهو القياس، يصفُ صبياناً قد شعثوا من شدَّةِ الزَّمانِ وضعفِ الحالِ وأَغْـبَرُوا، والرُّمـك جمـع أرمـك، والرُّمْكَـةَ لـونٌ كلَـونِ الرَّماد، ويقالُ : مَـرَّ يَزُكُّ زَكِيكـاً، إذا مـرَّ يُقَـارِبُ الخطـوَ، وهـو مشـيُ الصَّغِير، قـالَ المُبَرد[1]: هكذا وقع أَصْغَرُهم، والصوابُ أكبرُهم .

قال الأستاذُ أبو بكر : الروايةُ التي في الكتابِ صحيحةٌ وإنما أرادَ أن يُعَظِّـم تَدْلِيفَهُم[2] لصِغَرِهِم .

---

(١) النكت (٩٤٩/٢)، وانظر : تحصيل عين الذهب (١٣٩/٢)، حاشية رقـم ٤ مـن صفحـة الكتاب (٤٨٦) .

(٢) الدليفُ : المشي الرُّوَيْدُ .

باب تحقير الأسماء المبهمة[1]

خالفتْ الأسماءُ المُبهَمة والموصُولاتُ في التحقير كما خالفت في غيره، فَفُتِح الأولُ، وَزِيدَتِ الألفُ في الآخر قبلُ وبعدُ، وقد ذكر ما زِيد فيهِ بَعد الآخر، وهو ذَيَّا[2]، وقبل الآخر وهو أُلَيَّا[3] .

وقول سيبويه : "وإنما أَلحقوا هذه الألفاتِ في أواخرها"[4] . تَمامٌ للطرفِ وما قبل الطرف، فالألف في هذَيَّا في الطرف وفي أُلَيَّا قبل الطرف، وهو آخر الكلمة أيضاً . واتكل على التَّمثيل الذي مثَّل به، وتَعقُّبُ / المبردِ[5] عليه فاسدٌ وقلةُ إنصاف . ١٦١
وذَيَّا مما حُذِفت عينُه لاجتماعِ الياءات .

قال الأستاذُ أبو بكر : وقد لا يُحذَفُ منه من حيثُ أُجْرِي في التسمية به كـ"لا" فَمُدَّ . قال : وإن شاءَ لم يحذِفْها لأنها غيرُ مُتَمَكِّنة استُعْمِلَتْ استعمالَ الحَرْفِ، وعليه قياسُ قوله في التسمية بها إذا قال : ذاءٌ، ولو كانت متمكِّنة لم تحذف كَحُيَيّ وعُيَيّ في حَيّ وعَيّ .

قلت : ويلزمُ على هذا أن تكون ياءُ التصغيرِ ثانية، ولا سبيلَ إلى ذلك فلا بُدَّ من الحذفِ لإرادتهم تَغْيِيْرَ المبهمات، وهم إذا صغَّرُوا لاءً اسمَ رجلٍ قالوا: لُوَيٌّ، وإذا صغَّروا غيرَ المُتَمَكِّنِ لم يمنعهُم قلةُ تَمَكُّنه من أنْ يَجْرِيَ على حُكْمِ التَّصغيرِ في التَّمَكُّنِ، فقِلَّةُ التَّمَكُّنِ فيما[6] جاز تحقيره لا حُكْم له، وقولُ

---

(١) - (٤) الكتاب (٤٨٧/٤) .

(٥) المقتضب (٢٨٢/٢) وحاشيتها رقم ١، ٢، السيرافي (٢٢٦/٤)، التعليقة، والانتصار (ص ٢٧٦ - ٢٧٩) .

(٦) في الأصل : (في جاز) .

الشاعر[١]:

وخبَّرْتُمَانِي أنَّما الموتُ بالقُرى   فكيفَ وهاتَا هضبةٌ وقلِيبُ

شاهدٌ فيه : "استعمالُ "تا" كهذه، فإذا صغّروا صغّروا "تا" ولم يصغروا "هذه" للّبْسِ بالذّكَر .

خُبِّرَ أنَّ الموتَ يكونُ بالأمصارِ والبُلْدَانِ فحُذِّر من سُكْنَاها فقال : وهذِه القبورُ في الجبال والبَوادِي، وإذاً لا ينجُو من الموتِ أحد، والهضابُ : جمع هَضْبَةٍ وهي: المنبسطةُ، والقليبُ : القبرُ، وأصلُهَا البئرُ غيرُ المطْوِيَّة، وأرادَ : فكيفَ ذلكَ . وحذف، وقولُ عِمْران بن حِطّان[٢] :

وليسَ لعيشِنَا هذَا مهاةٌ   وليستْ دارُنا هاتَا بدَارِ

شاهده فيه: استعمال "تا" للمؤنث، ويروى: وليست دارنا الدُّنيَا، والمهاةُ: الصفاء والرقة، والهاء أصلية، وكان الأصمعي[٣] ينشده "مهاة"، بالتاء منقوطة. قالوا: ومهاة البِلَّوْرَةِ، وهي هنا الماء، وإنما يريد صفاء الماء . وهاتا: نعت لدارنا .

وقال أبو العباس[٤] : أُلحِقَتِ الألفُ في أواخرِها لتدلَّ على ما دَلَّت عليه الضمةُ في المُحَقَّرِ غيرِ المُبهَم .

وقوله[٥] : "كما فعلوا ذلك في آخرِ ذا وأوَّلِه" . أي : خالفوا به فزادوا الألف في آخره، وفتحوا أوله، وقد مثل هنا بأولاءِ[٦] والألف لا شك أنها قبل الهمزة، وقلبوا الألف التي كانت في أولاء[٧]، وأدغموا فيها ياء التصغير، وكذلك زادوها في أولى المقصور، وحذفوا[٨] الأُولى للساكنين . ومن قول أبي ذؤيب[٩] :

---

(١) الكتاب(٤٨٧/٣)، المقتضب(٢٨٨/٢)،(٢٧٧/٤)ابن يعيش(١٣٦/٣)الأصمعيات(ص ٩٧) .

(٢) ، (٣) الكتاب (٤٨٨/٣)، المقتضب (٢٨٧/٢، ٢٧٧/٤)، ابن يعيش(١٣٦/٣)، اللسان (مهه) .

(٤) المقتضب (٢٨٦/٢) .

(٥) ، (٦) الكتاب (٤٨٨/٣) .

(٧) في الأصل : الاماء .

(٨) كذا ولعله : وفتحوا .

(٩) في اللسان : بطط . يقال : جاء بأمر بطيط، أي : عجيب . والبيت في شعر الكميت بن زيد الأسدي القسم الثاني (ص ٦٧) .

أَلَمَّا تَعْجَبي وتَرَيْ بَطِيطاً   من اللاَّئين في الحِقَبِ الخَوَالِي

فجمَعَ اللاَّئي بالياءِ والنون، والبَطِيطُ : العجيبُ، وقد مرَّ بيتُ العجَّاجِ بتفسيرِه[١]، ومن قال : الذين قال : اللَّذَيِّين، ومن قال في الرفع : اللَّذُون ــ وهم كنانة ـ قال : اللَّذَيُّون[٢] وفي النصب والخفض : اللَّذَيِّين .

قال أبو الحسن[٣] : اللذيُّوْن واللذَيِّيْن في النصب والجر .

وقوله[٤] : اللذَيَّا إذا قلت : اللَّذَيون نص ببناء التثنية والجمع على الواحد، وقد تثبت فيه الألف فيجب إذا حذفت الألف من اللذيَّا للواو والنون والياء والنون أن تقول : اللذيُّون واللذيِّين كما قال أبو الحسن مثل : مُصْطَفَون ومُصْطَفَين، والتي[٥] من الأسماء الموصولة، وتُجْمَع على اللاَّئي واللاتِي واللَّواتِي، واستغنوا عن تصغيرِها باللَّتيَّات.

وقد نص سيبويه[٦] ـ رحمه الله ــ على منعِ تصغيرِ ما جُمِع للاستغناءِ باللتيات . ثم قاسَ أبو الحسن[٧] فقال في اللاتي : اللَّويتا . قال : وإن شاء ضَمَّ . ثم حكى في الباب كُلِّه الضَّم قال : وتقول في تصغيرِ اللائي : اللَّوَيَّا واللَّوَيئا واللَّويَّات، وهذا منه قياسٌ لأن "س" قال[٨] : استغنوا عن ذلك بتحقير التي وجمعها

---

(١) هو بعد اللتيَّا واللتيَّا والتي وسيذكره الشارح بعد قليل .

(٢) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٤٨٨/٣) .

(٣) المقتضب (٢٨٩/٢) .

(٦) ، (٨) الكتاب (٤٨٩/٣) .

(٧) في المقتضب : كان الأخفش يقول : اللويا، لأنه ليس جمع (التي) على لفظها، فإنما هو اسم للجمع كقولك : قوم ونفر وهذا هو القياس (٢٨٩/٢) .
وقال السيرافي : وقد صغر الأخفش اللاتي واللائي فقال في تصغير اللاتي / اللويتا، واللائي: اللويا . شرحه على الكتاب (٢٢٧/٤) . ولخصه ابن يعيش في شرحه على المفصل (١٤١/٥) .

بالألف والتاء، وقول العجاج[١] :

بعـد اللَّـتَيَّـا واللَّـتَيَّـا والـتـي

شاهده : حذف صِلة اللَّـتَيَّـا واللَّـتَيَّـا، وذكر صلة الـتي في البيـت الـذي بعده وهو :

إذا عَلَـتْهَـا أنـفُـسٌ تـردَّتِ

وأكد بتكرِيرِها .

(١) الكتاب (٤٨٨/٣)، المقتضب (٢٨٨/٢)، الأمالي الشجرية (٢٤/١)، الخزانـة (٥٦٠/٢)، الأرجوزة في ديوان العجاج (ص ٥٠٧) .

باب تحقير ما كسر عليه الواحد للجمع(١)

تباعد بناءُ الجمعِ الكثيرِ من التحقير، فيزادوا على تحقير الواحد الألفَ والتاءَ، واكتفوا بذلك، ولم يبعُد من النسب فترِك على حالِه، وكلٌّ بابُ تغييرٍ. وإنما خَصَّ الأكُفَّ والأرجُلَ بالذكر لما لم يستعمل لهما بناءٌ للكثير، فوقعت على القليلِ والكثيرِ، فحقرت مراعاة للّفْظِ كالأرسان .

وأشار بقوله(٢) : ولو حقَّرت / الجَفَنَاتِ [التي في](٣) بيتِ حسان، لأنها ١٦٢
فيه للكثير، ولما لم ينفرد هذا الجمع بالقليل، ووقع لهما صُغِّرَ على لفظه، أريد به القليل أو الكثير، واختار سيبويه أن يكون أصلُهُ للقليل، وحَمَلَه على التثنيةِ لِمَا ذَكَر ولم يقطع به، لقوله(٤) : "فهذَا يُقَرِّبُ أن التاءَ والواوَ والنون لأدنى العددِ"، وهو رأيٌ منه وليس بالقوي، لأن دليلَه ضعيفٌ، وإنما هو لفظ مشترَكٌ لهما، ووقوعه في كلام العرب، وفي كتاب اللّه تعالى على الكثير أكثر .

وأما الفتيان(٥) فيرد تحقيره إلى جمعهم على فِعلة، أو إلى واحدِهم، ويجمعُ بالواو والنون كما ذكر، والشُّسُوع(٦) يرد تحقيرُها إلى الواحد، وتزاد الألف والتاء، لأن اللفظ للكثير وإنْ أريد به القليل، والأدِلاَّء(٧) : جمعُ دليل يقال فيه دليلٌ وأدِلاَّء وأدِلَّة، فإن صغرت أدِلاَّء رجعتَ إلى جمْعِه القليل

---

(١) الكتاب (٤٨٩/٣) .

(٢) ، (٥) ، (٦) الكتاب (٤٩١/٣) وبيت حسان قوله :

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى
وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

ديوانه (ص ١٣١) . وهو في الكتاب (٥٧٨/٣) وقال : "وقد يجمعون بالتاء، وهم يريدون الكثير" ثم ذكر البيت .

(٣) مكانه في الأصل : (إلى)

(٤) ، (٧) الكتاب (٤٩٢/٣) وفيه أذلاء بالذال المعجمة .

وهو أدِلّة، أو إلى الواحد، وزدت الواو و النون، وقولُ الأنصاري[١] :

إنْ تَرَيْنَا قُلَيِّلين كما دِيـــدَ   عنِ المُجْرِبِينَ ذَوْدٌ صِحَاحُ

شاهده فيه : تحقير قليل، وجمعه بالياء والنون، يقول : نحن وإن كنا قُلَيِّلِـين فكُلُّنا صميمٌ ليس فِينا لئيمٌ كالابل الصِّحـاح لا يدخلهـا ذُو جـرب، والمُجْرِبُ: الـذي جَرِبَتْ إبِلُه، وذِيدَ أُزِيل وطُرِد، والذَّودُ : ما بـين الثـلاث إلى العشـر مـن النُّـوق، وهـو الأكثر، ومنهم من لا يَخُصُّ به الإناثَ، وسـيأتي في بـاب[٢] المؤنـث الـذي يقـع علـى المؤنث والمذكر .

وقولـه[٣] : "وإن أردت أن تجمَـعَ الكُلَيْـب" : يريـد : إن أردت تكسـيرَ المُصَغَّر لم يَجُز لأنَّهُ يذهبُ بناءُ التحقير وياؤُه فلا سبيل إلى تكسيره .

وقوله[٤] : "فهذا يُقَرِّب"، جَعَلَها لأَقَلِّ العدد أصلاً لما ذكر، ثـم استُعمِلَت في تكسيره إذ لم يكن له كثيرٌ من لفظها فصارت كأَرْسَان، وجمـعُ الخَماسِي بهـا دُونَ التكسير يُؤنس بكونها للقليلِ والكثيرِ سواء ولما وَرَد منها للكَثِير .

---

(١) نسب إلى قيس بن الخطيـم، وانظـر الكتـاب (٤٩٢/٣) وحاشـيتها رقـم ١، وملحقـات ديوانه (ص ١٩٤) .

(٢) الكتاب (٥٦٤/٣) .

(٣) ، (٤) الكتاب (٤٩٢/٣) .

بابُ تحقيرِ ما كُسِّر على غيرِ واحدِهِ المستعملِ في الكلامِ(١)

عُومِلَ الواحدُ في هذا البـاب مـن حيـثُ كـان الأَوَّلَ إذا أردت تصغيرَه أو تصغير الجمعِ في القياس إلا أن تقولَ العربُ شيئاً فَتَتَبَّعَها كما تَقَدَّمَ .

وظُروف(٢) : جمع ظريـف، والعَبَـادِيد(٣) : يكـون مـن العِبِـدَّى مـن الـذُّل كأنهم حين تفرَّقُوا ذلُّوا في تفريقهم مثل : أيـادى سبأ(٤) . والأيـادى : القـوة كـأنهم تفرقوا تفرقاً لا اجتماع له كما تفرَّق أهلُ سبأ تَفَرُّقاً أَوْهَنَ قُواهم فضعُفُوا لذلك، وقـد تقدَّم أن الأيادى جمع أيْدٍ من يدِ النعمةِ .

وقوله(٥) : "فليسَ لها واحدٌ في الكلام كُسِّرت عليه" . قد جاء واحدها في قوله أنشده أبو العباس(٦) :

عـليهِ من اللـؤم سِراولَـة ... فليْـسَ يَـرِقُّ لـمُسْـتَـعْـطِـفِ

فهذا واحدها، وقد ذكر(٧) ـ رحمه اللّـه ـ فيمـا لا ينصـرف أنهـا واحـدة، ومن هذا الباب ملامحُ(٨) ومَذَاكِير لأنك تقول : لَمْحَة وذَكَر .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٥) الكتاب (٤٩٣/٣) .

(٤) الكتاب (٣٠٤/٣، ٣٠٦، ٣٧٤)، السيرافي (١٢١/١، ٣٩١/٢)، المقتضب (٢٥/٤)، الصحاح (٣٥/١، ٢٣٧١/٦) .

(٦) المقتضب (٣٤٦/٣) وحاشيتها رقم ١، وانظر : العيـني (٣٥٤/٤، ٣٥٥)، اللسـان (سرل)، الخزانة (٢٣٣/١)، قال البغدادي : قيل البيت مصنوع وقيل : قائله مجهول .

(٧) الكتاب (٢٢٩/٣) .

(٨) في الأصل : ملاميح . وانظر الكتاب (٢٥٦/٣) .

باب تحقير مالم يكسَّر عليه واحدٌ للجمع ولكنه شيءٌ يقع على الجميع[١]

وقع في هذا الباب الرِّجلة[٢] ـ بفتح الراء وكسرها ـ وكلاهما صحيحٌ، وهي اسمٌ لجماعةِ الرجال، وأنشدوا لأحيحة بنِ الجُلاَح[٣] :

بَنَيتُه بِعُصْبَةٍ من مَالِيَا　　أخشى رُكَيبا أو رُجَيلاً عَادِياً

يُريدُ رجلاً وركباً جمعَ راجلٍ وراكبٍ، وقول الشاعر[٤] :

قَدْ شَرِبَتْ إلاَّ دُهَيْدِ هينا　　قُلَيِّصَاتٍ وأُبَيْكِرينَا

شاهده فيه : قد بيَّنه، ولما أراد تصغير دَهَادِهَ رَدَّ إلى الواحد فصغَّره، وكان من حقه أن يقول : دُهيدِيْهات لكنه حذف الألف من دَهْدَاه، وزاد الياء والنون كأَرَضِينَ[٥] ضرورةً، وكذلك أدْخَلَ الياء والنونَ في أُبَيْكِرينا تشبيها بِدُهَيْدِهِينَا، وهو أشد منه، لأنه تصغير أبكر، وهو جمع، ولم يُحذَف منه شيء كما حُذِف من دَهْدَاهٍ، فَدُهَيْدِهِينا أقرب إلى أرَضِين من أُبَيْكِرين، ولما كان جمعاً شبها بالطرقات من حيث جمع بالياء والنون، كما جمع الثاني بالتاء، / وردُّوا ١٦٣
السنين إلى واحدِها، وردُّوا المحذوف وجمعوا بالألف والتاء فقالوا : سُنَيَّات على سنيَّة، ويجوز سُنَيْهات على سُنَيَّهة. ولما رَدَدْتَ لم يصحَّ دخولُ الواو والنون،

---

(١) ، (٢) الكتاب (٤٩٤/٣) .

(٣) ديوانه (ص ٨٣) جمع ودراسة الدكتور حسن باجودة .

(٤) الكتاب (٤٩٤/٣) وحاشيتها رقم ١، تحصيل عين الذهب (١٤٢/٢)، النكت (٩٥٢/٢)، المخصص (٦١/٧، ١٣٧)، الرضى على الكافية (١٨٣/٢)، الخزانة (٥١/٨)، اللسان (بكر).

والشاهد في دهيدهينا حيث صغر الدهاده فردها إلى الدهداه المفرد فقال : دهيده ثم جمعه جمع السلامة لئلا يتغير بناء التصغير، ومثله أبيكرينا حقر فيه أبكر على أبيكر ثم جمعه جمع السلامة .

(٥) الكتاب (٤٩٥/٣) .

وكذلك أرَضُون لما رَدَدْتَ إلى الواحد جمعتَ بالألف والتاء، فإن كانت اسماً لرجل أو امرأة صغرتها على لفظها ولم تدخل التاء في اسم المؤنث، لأنها صارت بالزيادة أكثر من ثلاثة أحرف فتقول : أُرَيْضُون ومثلها سِنُون[١] وتقول سُنَيُّون فيمن أعرب بالياء والواو، ولم يُرِدِ الجمع فَتَرُدَّ إلى الواحد، وإنما صغرتَ اسماً لشيء، ولا بُدَّ من رَدِّ اللامِ ليكمُلَ مثال التصغير، ولم تدخل التاء أيضاً في اسم المؤنث لما ذكرنا في أُرَيضِين، كما أنك لو صغرت جَرِيبَين[٢] اسماً لشيء لخففت فقلت : جُرَيبان في الرفع وجُرَيبَين في النصب والخفض، وإن صغرته في حال وقوعه على الاثنين ثقلت فقلت : جُرَيِّبان وجُرَيِّبين لأن الزائدتين في الأول كأنهما من نفس الحرف فعوملتا معاملة ما هو من الحرف، فَحُذِفَتِ الياء لهما .

يقول : تَرُدُّ في سُنَيُّون ما يتم به المثال فيي التحقير قبل حروف الإعراب، ولا ترد في سُنَيِّن إذا أعربْتَ النونَ، لأن مثال التصغير قد تم بالزيادة الواحدة، وأما في قول من قال : سِنِينٌ، فأعرب النون، فإنه لا يرد شيئاً في قول من قال[٣] : يُضَيع ولم يرد المحذوف، وبه قال الجرمي، لأن الاسم على أربعة أحرف وآخره معرب، ومن عَوَّض من المحذوف قال : سُنَيِّين كما يقول : سُفَيريج. ولا يصرفُ اسمَ امرأة ويصرفه اسمَ رجلٍ، ومن قال يُوَيْضِع فرَدَّ ـ وهو قول يونس ـ قال : سنيين[٤] فرد اللام .

وقوله[٥] : ومن قال : سنون قال سُنَيُّون" . يريد من أعرب بالواو والنون في اسم الرجل تركه على لفظه وليس بعوض .

(١) الكتاب (٣/٤٩٥) .

(٢) الكتاب (٣/٤٩٦) .

(٣) انظر التعليقة .

(٤) في الأصل : (سنين) .

(٥) الكتاب (٣/٤٩٦) .

ورد اللام، و لم يقل سنيَّات كما فعل في حال الجمع، وقد قدَّمه[١] .

وقوله[٢]: "إذا حقرت "أفعالً" اسمَ رجلٍ". نص بتحقير أفعال اسم رجل.

وقوله[٣] : "لأن ذا ليس بقياس"، يقول : تصغيره ليس بقياس، أي تغيير ليلة في التحقير ليس بقياس، فلذلك رد تحقيرها في التسمية بها إلى القياس .

وأفعال[٤] قياسه في التحقير "أُفَيعال، فيحقر في التسمية به على ذلك .

وقوله[٥] : "لِيُفْرَقَ بين الواحد والجمع"، كان الاتساع في الجمع أكثر لكثرة دوره، وليس شيء منه يجوز فيه هذا، وهو على حَدِّه أي : وهو جَمْعٌ على بابه.

أبو العباس[٦] : من سمَّى بالمُثَنَّى فجعل الإعراب في النون فقد أزال حكم التثنية . و لم يفعل ذلك بأفعلة في الجمع[٧]، بل هما سواء في ذلك .

أبو الحسن : وإذا صغَّرتَ جمعاً ليس بينه وبين واحِدِهِ في الهجاء إلا الهاء صغَّرتَه على لفظه نحو تمرَةٍ وتمر وجوزَةٍ وجوْز تقول تُمَيْر وجُوَيْز، وكذلك الجمع الذي فيه حروف الواحد والذي ليس له واحد لم يطرد نحو قوم ورَجْلة، وقال: وإذا صغرت جماعة رددتها إلى واحدها فصغرت الواحد ثم جمعته نحو مَسَاجد فتقول مُسَيْجدات وكذلك مُسَيْلمات وفي مسلمون مُسَيْلمون لأنك صغرتَ الواحد فقلت : مسيلم ثم جمعت فقلت مُسَيْلمون فهذا تصغير الجمع .

---

(١) الكتاب (٤٩٥/٣) .

(٢) الكتاب (٤٩٦/٣) .

(٣) ، (٤) ، (٥) الكتاب (٤٩٦/٣) .

(٦) انظر المقتضب (٣٦/٤) .

(٧) كذا .

الفهــارس

فهرس الفهارس

فهـرس الآيـات القرآنـيـة

سورة الفاتحة

الآيـــة الكريمة	رقم الآية	رقم الصفحة
الحمد لله	١	٢٨٤

سورة البقرة

الّذِين يُؤمنون بالغيب	٣	٣٥٥
سواءٌ عليهم ءأَنذرتهم أَمْ لم تنذرهم	٦	١٥٨
فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم	٣٨	٩ - ١١
الذيـن يظنـون أَنَّهـم مـلـقـواْ ربِّـهم	٤٦	١٤٩
اهبطوا مصر	٦١	٢٦٨
لاتعبُدُون إلا ا لله	٨٣	٥٧
وقولُوا للنَّاسِ حُسْناً	٨٣	١١٣
بِئْسَما اشتَرَوا به أَنْفُسَهم أنْ يكفروا بما أنزلَ ا لله	٩٠	١٣٠
قُلْ فَلِم تَقْتُلُون أَنْبِيَاءَ ا لله من قَبْلُ	٩١	٤٧
ولقد علموا لمن اشترئه ماله في الآخرة من خَـلْـق	١٠٢	٦٤
ولو أنهم آمنوا واتقوا لَمَثُوبَةٌ من عندِ ا لله خيرٌ لو كانُوا يعلَمُون	١٠٣	١٠
ولئِن أتيتَ الذين أُوتوا الكتاب بكلِّ آيةٍ ما تَبِعُوا قبلتَك	١٤٥	٧٦
كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم ...	١٥١	٧٤ - ١٠٩
ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب	١٦٥	٤٩
ولأَمَةٌ مُؤمنةٌ خيّر من مشركةٍ ولو أعجبتكم	٢٢١	٤٥٨
لم تُمَاسُّوهن	٢٣٦	٣١١
من ذا الذي يُقْـرِضُ ا لله قرضـاً حسـناً	٢٤٥	٣٩٢
فشربوا منه إلا قليل منهم	٢٤٩	٣٥٥
لم يتَسَنَّه	٢٥٩	٥١٢

آل عمران

وأُخَرُ مُتَشَـٰبِهت	٧	٢٤٣
شهد ا لله أنّه لا إله إلا هو	١٨	١١٩
إلاَّ ما دُمْتُ عليه قائماً	٧٥	١٤٤
وإذ أخذ ا لله ميثـٰق النبيين لما آتيتكم من كتـٰب وحكمة ثم	٨١	٥٦،٥٩
جاءكم		٨٦
فأما الذين اسوَدَّت وجوههم أكفرتُم بعد إيمانكم	١٠٦	٢١
فبِمَا رحمةٍ من ا لله	١٥٩	٦٨
لا تحسبَنَّ الذينَ كفرُوا أَنَّما نملي لهم خير لأنفسهم	١٧٨	٩٤
وإذ أخذ ا لله ميثـٰقَ الذين أوتوا الكتـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّه للناسِ ولا تكتمُونَه	١٨٧	٩٤
ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتَوْا ويُحِبُّون أن يحمدوا بما لم يفعلوا		
فلا تحسبنَّهم بمفازةٍ من العذابِ	١٨٨	٩٧

سورة النساء

واللاتي تخافُون نُشُوزَهن	٣٤	١٥٠
يريدون أن يتحاكموا إلى الطـٰغوت وقد أمروا أن يكفروا به ...	٦٠	٢٦٣
إلا المستضعفينَ من الرجالِ والنساء والولدان	٩٨	٤٥٥

سورة المائدة

لايَجْرِمَنَّكم شَنَئان قوم	٢	٧٠،١٦٠
تبوءَ بِإِثْمي	٢٩	٣١
وحَسِبوا أن لا تكونُ فتنة	٧١	١٤٢،١٤٩
وإذْ قالَ ا لله يا عيسى ابنَ مريمَ ءأنتَ قُلْتَ للناس	١١٦	١٨١
ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا ا لله	١١٧	١٢٦،١٤٤
هذا يومُ ينفعُ الصـٰدِقِين صدقُهم	١١٩	٧٧

سورة الأنعام

إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ من أسْلَمَ ولا تكونَنَّ	١٤	١٤٥
ولو ترى إذ وُقِفُوا على النار	٢٧	٤٩
قل أرأيْتَكُم إن أتـاكم عذابُ الله	٤٧	١٢٢
قل أرأيتم إن أخذ الله سَمْعَكم وأبصارَكُم وختَم على قلوبكم		،١٢٢
مَنْ إلهٌ غير الله يأتِيكُم به	٤٦	١٥٣
ذرْهُم في خوضِهِم يلْعَبُون	٩١	٣٥
لقد تَقَطَّعَ بينُكم	٩٤	١٠٩
وما يُشْعِرُكُم أنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُون	١٠٩	٨٧،٧٤
ونَذَرُهُم في طغيـٰنهم يعمهون	١١٠	٣٥
إلا ماحملت ظُهُورُهُما أو الحوايا أو ما اختلطَ بعظم	١٤٦	١٧٩
ألاَّ تُشْرِكُوا به شَيْئاً	١٥١	١٤٥

سورة الأعراف

الٓمٓصٓ	١	٢٨٥
لَمن تَبِعَكَ منْهُم لأملأَن	١٨	٦٠،٥٨
إنّي لكما لمن الناصحين	٢١	١٢٩
والذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ لا نُكَلِّفُ نفساً إلا وُسْعَهَا	٤٢	٦٠
وواعدنا موسى ثلـٰثِينَ ليلةً	١٤٢	٤٥٢
وأن عسى أن يكُونَ قد اقترب أجلُهم	١٨٥	١٥١
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيـٰنهم يعمهون	١٨٦	٣٥
أَدعوتوهم أمْ أنتم صـٰمتون	١٩٣	١٥٦

سورة الأنفال

وإِذْ يَعِدُكُمُ الله إحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أنَّهَا لَكُم	٧	٩٦
ذٰلكم فذوقوه وأن للكٰفرين عذاب النار	١٤	٨٨
ذٰلكمُ وأنَّ الله مُوهِنُ كيدِ الكافرين	١٨	٨٨

سورة التوبة

وإن أحد من المشركين استجارك فأجره	٦	٦٩
وما مَنَعَهُم أنْ تُقْبَلَ منْهُمْ نفقـٰـتُهُم إِلاَّ أنَّهُم كَفَرُوا با لله	٥٤	١١٧
أَلَمْ يعلموا أنَّه من يحادِدِ ا لله ورسوله فأنَّ له نار جهنم	٦٣	٩٨
الأعرابُ أشدُّ كُفْراً ونِفَاقاً وأَجْدَرُ ألاَّ يعلَمُوا حُدُودَ ما أنزلَ ا لله على رسولِهِ	٩٧	١٣٥
مِنْ بعدِ ما كاد تَزِيغُ قلوب فريقٍ مِنهم	١١٧	١٤٠،١٣٨

سورة يونس

الر	١	٢٨٥
وءاخر دعوىٰـهم أنِ الحمدُ لله رب العـٰـلمين	١٠	١٤٧
والذين كسَبُوا السيئاتِ جزاءُ سيئةٍ	٢٧	٩٩
أَثُمَّ إذَا ماوقعَ ءامنتم به	٥١	١٨٩
إنْ عندكم مِن سُلطـٰـنٍ بهذَا	٦٨	١٢٦

سورة هود

الر	١	٢٨٥
ففي الجنة خـٰـلدين فيها	١٠٨	١٥٩
وإنْ كلاً لمَّا لَيوفينَّهُم ربُّك أعمالَهم	١١١	،٦٣،٥٣ ١٥٢،١٢٦
وتَمَّت كلمةُ ربِّكَ لأملأنَّ جهنم	١١٩	٦٥

سورة يوسف

وكانوا فيه من الزاهدين	٢٠	١٢٢
ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيـٰت ليسجننه	٣٥	،٦٥،٦٤ ٣٨٣
ومِنْ قبلُ ما فرَّطتُم	٨٠	١٠٨،١٠٧
تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ	٨٥	٥٤،١٩
ادخلوا مِصْرَ إنْ شاءَ ا لله ءامِنِين	٩٩	٢٦٨

سورة الرعد

المر	١	٢٨٥
أئذا كُنا تراباً أئنا لفي خلق جديد	٥	١٧
سلٰـم عليكُمْ	٢٤	٦٦
ولو أنَّ قرءاناً	٣١	٥٠

سورة إبراهيم

الـر	١	٢٨٥
قُل لعباديَ الذين آمنوا يُقيمُوا الصلاة	٣١	٣٦
وتبيَّن لكم كيفَ فعلنَا بهم	٤٥	٦٥

سورة الحجر

الـر	١	٢٨٥
يـأيها الذي نزل عليه الذكر	٦	٣٩٢
قال أبشرتموني على أن مسنيَ الكبر فبم تبشرون	٥٤	٣٩
الذين جعلوا القرءان عضين	٩١	٥١٢

سورة النحل

ممَّا في بطونِه	٦٦	٢٥١

سورة الإسراء

قل لو أنتم تمْلكُون خزائِنَ رحمةِ ربِّي إذا لأمسكتم خشيةَ الإنفاق	١٠٠	٨٤،٨٥

سورة الكهف

إن الذين آمنوا وعملوا الصـٰلحات إنَّا لا نضيع أجرَ من أحسنَ عملاً	٣٠	٦٠
نسيا حوتهما	٦١	٣٣٥
أَرءيتَ إذْ أوينا إلى الصخْرةِ فإني نسيتُ الحوتَ	٦٣	١٢٢
فَخَشِيْنَا أنْ يُرْهِقَهُما	٨٠	١٥٠
قُلْنا ياذَا القرنين إمَّا أنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أنْ تتَّخِذَ فيهم حُسْناً	٨٦	٩٩

سورة مريم

كٓهيعٓصٓ	١	٢٨٥
ولهم رزقهم فيها بكرة وعشياً	٦٢	٣٣٦

سورة طـه

طه	١	٢٨٦
لعلَّه يتذكَّرُ أوْ يَخْشَى	٤٤	٨٧
لا تَفْتَروا على الله كَذِباً فَيُسحِتَكم بِعَذاب	٦١	٢٨
فلأُقطِّعن أيديَكم وأرجُلَكم من خلاف	٧١	٥٦
لا تخفُ دَرَكًا ولا تَخْشَى	٧٧	٣٥
فَغَشِيَهم من اليَمِّ ما غَشِيَهم	٧٨	٤٨
أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولاً	٨٩	
لا مساس	٩٧	٣١١
فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل	١٢٣	٩
أفلم يهدِ لَهُم كمْ أهلكنا قبلهم	١٢٨	٩٦

سورة الأنبياء

أَفإيْن مِتَّ فَهُمُ الخلدون	٣٤	١٧
خُلقَ الإنْسَان من عَجَل	٣٧	١٣١
وأنا ربكم فاعبدون	٩٢	٩٠
وإنْ أدْري أقَريبٌ أم بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ	١٠٩	١٢٦
وإن أدْري لعله فتنة لكم	١١	١٢٦

سورة الحج

ذلكَ ومن عاقبَ بمثلِ ماعُوقِبَ به ثم بُغِيَ عليه لَيَنصُرَنّه الله	٦٠	٨٨

سورة المؤمنون

أيَعِدُكُم أَنَّكُم إذَا مِتّم وكُنْتُم تُرَابًا وعِظامًا أَنَّكُم مُخْرَجُون	٣٥	٩٥، ٩٧
هيهات هيهاتَ لما توعدون	٣٦	٣٤٨
بما تعمَلون عليم	٥١	٩١

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة العنكبوت

إن الله يعلم ما تدعُون من دونه من شيء	٤٢	١٢٢

سورة الروم

ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا	٥١	٦٢

سورة السجدة

أم يقولون افتريٰه	٣	١٦٤
أو لمْ يهْدِ لهم كم أهلكْنا	٢٦	٦٥

سورة الأحزاب

ومِن أسفلَ منكم	١٠	٣٣٣
يسألون عن أنبائكم	٢٠	٦٧

سورة سبأ

يُنَبِّئُكُم إذَا مُزِّقْتم كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكُم لَفِي خلق جديد	٧	١٢١
مِنْسَأَتَه	١٤	٥٢٠
والذين يسعون في ءايتنا معٰجزين	٣٨	١٤٤

سورة فاطر

ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده	٤١	٧٦،٦٣

سورة يس

يس ~ والقرآن الحكيم	٢،١	٢٨٨،٢٨٥
ءأنذرتهم أم لم تنذرهم	١٠	١٦٦
قالوا طٰئركُم معكم أئن ذكِّرتُم	١٩	١٧
أَلَمْ يَرَواْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِنَ القُرُونِ أَنَّهُم إلَيْهِم لا يَرْجِعون	٣١	٩٦

سورة الصافات

أنْ يٰا إبْرَاهيم	١٠٤	١٤٥

سورة ص

صٓ والقرءان	١	٢٨٨
وانطلق الملأ منهم أنِ امْشوا واصْبِرُوا	٦	١٤٤
فطفق مسحاً بالسوق والأعناق	٣٣	١٣٣

سورة الزمر

ثُمَّ جعل منها زوجها	٦	١٨٧
وأمرت لأن أكون أول المسلمين	١٢	١٤٠
أفمن حق عليه كلمةُ العذاب أفأنت تُنْقِذُ من في النار	١٩	٩٧
قل أفغير ا لله تأمروني أعبد أيها الجاهلون	٦٤	٣٩،٣٨
ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك	٦٥	٦٤
حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها	٧٣	٤٩

سورة غافر

حمٓ	١	٢٨٥
ما أُرِيْكُم إلا ما أرى	٢٩	١٥٣
ذلكُم بما كنتُم	٧٥	٨٩

سورة فصلت

حمٓ	١	٢٨٥

سورة الشورى

حمٓ عسقٓ	٢،١	٢٨٥
ترى الظَّـلِمين مُشْفِقِين مِمَّا كَسَبُوا وهو واقعٌ بهم	٢٢	٣٠٩
ومن يقْتَرِف حسنةً نَّزِد له فيها حُسْناً	٢٣	٣٠٩

سورة الزخرف

حم * والكتابِ المبين * إنَّا جعلناهُ قرآنا عربيا	٣،٢،١	١١٩ ،٥٣ ٢٨٥
أم اتخذ مما يخلق بنات	١٦	١٦٦
أليس لي ملك مصر وهذه الأنهر تجري من تحتي أفلا تبصرون	٥١	١٦٥

أم أنا خير	٥٢	١٦٥

سورة الدخان

حم * والكتابِ المبينِ * إنّا أنزلناهُ في ليلةٍ مباركة	٣،٢،١	١١٩،٥٣ ٢٨٥
ذق إنك أنت العزيز الكريم	٤٩	٥٩

سورة الجاثية

حمٓ	١	٢٨٥
وأمَّا الذين كفروا أَفَلَمْ تكُن آياتِي تُتْلَى عليكُم	٣١	٢٠

سورة الأحقاف

حمٓ	١	٢٨٥
ولَقَد مَكَّنَاـهُم فيما إنْ مَكَّنَاـكُم فِيه	٢٦	١٢٦

سورة محمد

فهل عَسَيْتم إنْ توليتم أن تفسدوا في الأرض	٢٢	١٤٠

سورة الذاريات

إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون	٢٣	١٠٩

سورة النجم

وَأن ليس للانسـاـن إلا ما سعى	٣٩	١٥١

سورة القمر

اقتربتِ السَّاعةُ	١	٢٨٤
أني مغلوب فانتصر	١٠	١١٣،٩١

سورة الرحمن

يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان	٢٢	٣٣٥
ذواتَا أفنان	٤٨	٢٩٢

سورة الواقعة

وأما إنْ كانَ من أصحـٰبِ اليمين * فسـلامٌ	٩١،٩٠	٩

سورة الصف

تؤمنون با لله ورسوله	١١	٣٠.

سورة الجمعة

قُلْ إِنَّ الموتَ الذي تَفِرُّون مِنْه فإِنَّه ملقيكم	٨	٤٧، ٤٨

سورة المنافقون

فأصَّدَقَ وأكنْ من الصَّالحين	١٠	٤٠

سورة الملك

قُلْ أرأَيْتُم إِنْ أهلكني ا لله ومن معي	٢٨	١٢٢
قُلْ أرأَيْتُم إِنْ أصبَحَ ماؤُكُم غوراً	٣٠	١٢١، ١٢٢، ١٥٣

سورة القلم

نٓ والقلم	١	٢٨٨
أسٰطِير الأوَّلين	١٥	١٣٠

سورة المعارج

سأل سائل	١	٥١٠
إنها لظَى * نزاعةً للشوى	١٥، ١٦	٢٠٤

سورة الجن

وأن المسٰجد لله فلا تدعوا مع ا لله أحداً	١٨	٩١
إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمداً	٢٥	١٢٧

سورة المزمل

يأَيُّها المُزَّمِّلُ	١	٢٨٤

سورة المدثر

إذ أَدْبَر	٣٣	٣٠٩

سورة القيامة

لأُقْسِمُ بيومِ القيامةِ	١	٥٣

سورة الإنسان

هل أَتَى على الانســٰـن حِينٌ من الدَّهر ﴿	١	١٦٩، ١٩٠، ٢٨٤
إنما نطعمكم لوجه الله	٩	١١٣
ولا تطع منهم ءاثماً أو كفوراً	٢٤	١٨٩

سورة المرسلات

هذا يوم لا ينطقون	٣٥	٧٧

سورة البروج

قُتِل أصحابُ الأخدود	٤	٥٢
إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنـٰت	١٠	٤٧

سورة البلد

أهلكت مالاً لبداً	٦	١٣٩

سورة الشمس

قدْ أفلحَ من زكّـٰها	٩	٥٢

سورة الضحى

أما اليَتيمَ فلا تقهر	٩	٩

سورة العلق

أرَأَيْتَ إنْ كانَ على الهُدَى * أو أمَرَ بالتَقْوَى * أرأَيْتَ إنْ كذَّبَ وتولّى * أَلَمْ يعلَمْ بأنَّ الله يرى	١١، ١٤	٩

سورة العاديات

أفلا يَعْلَمُ إذا بُعثر ما في القبور * وحُصِّل ما في الصـدور* إن ربَّهم بِهِم يومَئِذ لَخَبِير	١١، ١٤	١٢٢

سورة قريش

لإِيلـٰـف قريش	١	٩١

سورة الماعون

أراءيتَ الذي يُكَذِّب بالدين	١	١٥٣

سورة الناس

قُل أعوذُ بربِّ النَّاسِ * ملكِ الناس * إلٰهِ الناس	١، ٣	٢٦٦
في صُدُور النَّاسِ * من الجِنَّةِ والنَّاسِ	٥، ٦	٢٦٦

فهرس الأحاديث

فهرس الأمثال والنماذج والتراكيب النحوية

فهرس الأشعار

(أ)

(ب)

(ز)

(س)

(ص)

(ط)

(ع)

(ف)

(م)

فهرس الأرجاز

فهرس أنصاف الأبيات

	البحر	الشاعر	الصفحة
شهدت بأّن التمر بالزبد طيبٌ	الطويل	-	١٢٠
ولم أسمع به قالأولا قيلاَ	البسيط	-	٣٠٠
إلى عطن رَحْبِ المباءَة آهلِ	الطويل	ذو الرمة	٤٤٢
بُعيدَاتُ من بَثٌ الحديثِ المُكَتَّمِ	"	"	٢٥٥

فهرس الأعلام

فهرس القبائل والجماعات

فهرس البلدان والمواضع

فهرس الكتب الواردة في النص

فهرس اصطلاحات الشارح

فهرس أبواب الكتاب

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- الانتصار لأبي العباس بن ولاّد

مصورة الدكتور/ عبد الرحمن سليمان العثيمين عن نسخة التيمورية .

- تحصيل الأمل في شرح الجمل لمؤلف اندلسي مجهول

مصورة الدكتور عياد الثبيتي .

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى من رقم ٧٣ إلى رقم٨٤ .

- التعليقة على سيبويه لأبي علي أحمد بن عبد الغفار الفارسي .

مصورة الدكتور / عبد الرحمن سليمان العثيمين .

- الدلائل على معاني الحديث (الغريب) . لثابت بن حزم ابن عبد الرحمن السرقسطي .

مصورة مركز البحث العلمي رقم ٨٨، ١٨٩، ١٩٠ .

- شرح الشاطبي على ألفية بن مالك لأبي اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي .

مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .

- شرح كتاب سيبويه للرماني .

مصورة مجمع اللغة العربية بالقاهرة نحو ١٨٣ .

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد ا لله السيرافي .

مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى من رقم ٧٣٤ ـ ٧٤٠ .

- شرح كتاب سيبويه للقاسم بن علي بن محمد سليمان المشهور بالصفار .

مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٢٠٣ .

- شرح ابن الضائع على جمل الزجاجي .

مصورة مركز البحث العلمي . رقم ١٦٣، ٥٨٨، ١٦٤ .

- المجرد . مصورة الدكتور محمد أحمد العمري عن دار الكتب المصرية .

- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي .

مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن مكتبة راغب باشا باستانبول .

ثانياً : المطبوعات .

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - المسمى منتهى الأماني والمسرَّات في علوم القراءات ، لأحمد بن محمد البنا، تحقيق الدكتور محمد إسماعيل، عالم الكتاب - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء) للدكتور عبد الصبور شاهين، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- الأزمنة وتلبية الجاهلية ، لقطرب، تحقيق حاتم الضامن مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- الأزهية في علم الحروف ، لعلى بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحسي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . دار المعارف — دمشق ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م .

- الاستغناء في أحكام الاستثناء لشهاب الدين القرافي ، تحقيق الدكتور طه محسن، وزارة الأوقاف العراقية بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب الطباعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

- الأشباه والنظائر النحوية . حيدرآباد الهند ١٣٦١هـ وطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م تحقيق عبد الإله نبهان وغازي مختار طليمات وإبراهيم محمد عبد الله ، وأحمد مختار الشريف .

- الاشتقاق . لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون — الناشر مكتبة الخانجي بمصر .

- إصلاح المنطق لأبي السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة الثالثة . ١٩٧٠م .
- الأصمعيات ، لأبي سعيد الأصمعي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م .
الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- الأعلام لخير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة دار العلم للملايين بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- الأغاني تأليف أبي الفرج الأصبهاني علي بن الحسين . مصور عن طبعة دار الكتب . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١م .
- الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- الألفاظ = كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ .
- الأمالي، لأبي عبدالله اليزيدي ، تصحيح الحبيب عبدالله بن أحمد العلوي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة .
- الأمالي، لأبي علي القالي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م .
- الأمالي الشجرية ، لابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ .
- الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، حققه وعلق عليه وقدم له الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث - دمشق . من مطبوعات مركز البحث العلمي

وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ بمكة مكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم السمعاني، حقق نصوصه وعلّق عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، نشره محمد أمين دمج ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر بدون تأريخ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل . بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية .
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس . الطبعة الثانية بيروت ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
- الأيام والليالي والشهور، للفراء، تحقيق إبراهيم الأبياري، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .
- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- البحر المحيط لأبي حيان طبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت الأولى ١٤١٠هـ
- برنامج شيوخ الرعيني (أبو الحسن علي بن محمد الرعيني الاشبيلي) تحقيق إبراهيم شبوح ، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨١هـ .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٣م .

- بهجة المجالس وأنس المجالس ، لابن عبد البر، تحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ١٩٦٢م .
- البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن عمر الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ) وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الخامسة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ .
- تاريخ قضاة الأندلس لعلي بن عبد الله النباهي المالقي الطبعة الأولى القاهرة ١٩٤٨م.
- تحصيل عين الذهب للشنتمري بحاشية الكتاب لسيبويه ، مصر، الطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى، ١٣١٦هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ـ دار الفكر .
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، دار الفكر، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، مديرية دار الكتب ـ جامعة الموصل . ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار عنى بنشره وتصحيحه ووقف على طبعه السيد عزت العطار الحسيني، طبع بمطبعة السعادة ـ بمصر .
- تهذيب إصلاح المنطق صنعه الخطيب التبريزي تحقيق فخر الدين قباوه دار الآفاق بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- تهذيب اللغة للأزهري القاهرة ١٩٦٤م .
- الجامع لأحكام القرآن الكريم لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ط/الثانية دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس . لأحمد بن القاضي المكناسي. دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ١٩٧٤م .

- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والدكتور عبد المجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- الجمهرة في اللغة لابن دريد، حيدرآباد، الهند ١٣٥١هـ .

الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل تأليف الشيخ محمد الدمياطي الشهير بالخضري. الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر .

- حاشية محمد علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بدون تاريخ .

- حجة القراءات ، لابن زنجلة، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- الحماسة البصرية لصدر الدين بن أبي الفرج بن حسين البصري، تعليق : د.مختارالدين أحمد، الطبعة الأولى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- الحماسة المغربية لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي . تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية . دار الفكر . دمشق . سوريا . الطبعة الأولى . ١٤١١هـ .

- الحيوان لأبي عثمان الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون طبع مطبعة البابي الحلبي الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، النهضة للمصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٩م .

- الخصائص: ابن جني تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

- الدرر اللوامع لأحمد بن أمين الشنقيطي دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسّمين الحلبي تحقيق : الدكتور أحمد الخراط دار القلم دمشق ١٩٨٦م .

- ديوان إبراهيم بن هرمة . طبعة العراق مطبعة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ تحقيق محمد جبار المعيبد . د طبعة دمشق باسم (شعر ابراهيم بن هرمة) ١٣٨٩هـ تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان .

- ديوان الأحوص تحقيق وجمع عادل سليمان جمال الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

- ديوان أحيحة بن الجلاح ، جمع ودراسة الدكتور حسن باجوده مطبوعات نادي الطائف الأدبي عام ١٣٩٩هـ .

- ديوان الأسود بن يعفر صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق : محمد حسن آل ياسين ط/الثانية مطبعة المعارف بغداد ١٣٨٤هـ .

- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس تحقيق جاير فيينا ١٩٢٧م = وديوانه شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين المطبعة النموذجية بمصر .

- ديوان الأفوه الأودي (ضمن الطرائف الأدبية)، صححه وخرّجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلميَّة - بيروت .

- ديوان امرئ القيس، تحقيق أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثالثة ، دار المعارف بمصر .

- ديوان أمية بن أبي الصّلت (جمع وتحقيق ودراسة) صنعة الدكتور عبد الحفيظ السّطلي، المطبعة التعاونية بدمشق الطبعة الثانية ١٩٧٧م .

- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، دار بيروت ، ١٣٨٠ هـ .

- ديوان بشر بن أبي خازم عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن مطبوعات وزارة الثقافة بسورية دمشق ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

- ديوان تأبّط شراً ، جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاكر دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

- ديوان جرير شرح محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، دار الأندلس للطباعة بيروت بالتاريخ وتحقيق الدكتور/ نعمان أمين طه، الطبعة الثالثة دار المعارف بمصر١٩٦٦ .

- ديوان جميل جمع وتحقيق وشرح د . حسين نصار ط/ الثانية ١٩٦٧م دار مصر للطباعة الفجاله .

ديوان حاتم بن عبد الله الطائي صنعه يحي بن مدرك الطائي رواية هشام بن محمد الكلبي دراسة وتحقيق الدكتور/ عادل سليمان جمال مطبعة المدني القاهرة .

- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين، راجعه حسن كامل الصيرفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م .

- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مطبعة المدني بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة عبد العزيز الميمني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥١م ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة .

- ديوان ابن الدمينة، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، ١٣٧٩هـ .

- ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية الإمام ثعلب، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- ديوان رؤبة بن العجاج عني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد مصورة نشر دار الآفاق الجديدة - بيروت بلا تاريخ .

- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه دارينهرت قابيرت، من اصدارات المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .

- ديوان السموأل بن عادياء دار صابر بيروت بلا تاريخ ومعه ديوان عروة بن الورد = وديوانه نشر لويس شيخو بمجلة المشرق سنة ١٩٠٩م .

- ديوان الشمّاخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧م .

- ديوان الشمَّاخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧م .
- ديوان أبي طالب (غاية المطالب) لجامعه وشارحه محمد خليل الخطيب سنة ١٩٥٠م.
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري تحقيق دريَّه الخطيب ولطفي الصقال مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ديوان الطرماح حققه الدكتور عزة حسن دمشق سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب. بيروت ١٣٨٣هـ. دار صادر ودار بيروت للطباعة ١٩٦٣م.
- ديوان العباس بن مرداس السّلمي، جمع وتحقيق الدكتور يحي الجبوري، دار الجمهورية - بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار بيروت، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) .
- ديوان العجاج رواية الأصمعي تحقيق الدكتور عزة حسن مكتبة دار الشرق بيروت بدون تاريخ .
- ديوان عدي بن الرقاع جمع وتحقيق ودراسة الدكتور الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .
- ديوان عدي بن زيد العبادي حققه وجمعه محمد جبار المعيبد ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م وزارة الثقافة بغداد .
- ديوان علقمة بشرح الأعلم الشنتمري تحقيق لطفي الصقال ودريَّه الخطيب وراجعه الدكتور فخر الدين قباوه دار الكتاب العربي بحلب . ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة شرحه محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية عام ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- ديوان الفرزدق شرح على فاعور . دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ بيروت ، الطبعة الأولى .
- ديوان القتال الكلابي حققه وقدم له : إحسان عباس دار الثقافة بيروت ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

ـ ديوان القطامي تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب دار الثقافة بيروت .

ـ ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

ـ ديوان كثيِّر عزه جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس دار الثقافة بيروت لبنان .

ـ ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، مطبعة المعارف بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ .

ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس الكويت ١٩٦٢م

ـ ديوان مالك بن الريب تحقيق الدكتور/ نوري حمودي القيسي عن مجلة معهد المخطوطات المجلد ١٥ سنة ١٩٦٩م الجزء الأول .

ـ ديوان المتلمس الضُّبَعي رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي عنى بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي ط/ معهد المخطوطات العربية ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

ـ ديوان المثقب العبدي تحقيق وتعليق حسن كامل الصيرفي مجلة معهد المخطوطات المجلد السادس عشر سنة ١٣٩٠هـ .

ـ ديوان مجنون ليلى جمع وترتيب وشرح عبد الستار أحمد فراج الناشر / مكتبة مصر (الفجاله) .

ـ ديوان أبي محجن الثقفي، صنعة أبي هلال العسكري، نشر الدكتور صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ـ بيروت .

ـ ديوان المرار الفقعسي ضمن شعراء أمويون القسم الثاني دراسة وتحقيق نوري حمودي القيسي ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .

ـ ديوان مسكين الدارمي جمعه وحققه عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطيه مطبعة دار البصرى ـ بغداد ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م .

ـ ديوان معن بن أوس، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٧م .

ـ ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، مطبوعات إحياء التراث القديم، دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م .

- ديوان النابغة الذبياني تحقيق محمد أبو الفضل إبارهيم دار المعارف بمصر .
- ديوان أبي النجم العجلي صنعه وشرحه علاء الدين أغا طبعة النادي الأدبي/ الرياض سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ حققه وضبطه وشرحه أحمد عبد المجيد الغزالي مطبعة مصر ١٩٥٣م .
- ديوان الهذليين ، مطبعة دار الكتب .
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوس المراكشي . تحقيق الدكتور محمد بن شريفة . مطبعة المعارف الجديدة ١٩٨٤م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- روح المعاني للآلوسي . دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الروض الأنف . للسهيلي، مطبعة الجمالية بمصر ١٣٣٢هـ .
الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، طباعة دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربية) ، الطبعة الثانية ١٩٨٧م .
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم — دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- سنن أبي داود . ط/ مصطفى الحلبي ١٣٧١هـ .
- سنن ابن ماجه تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية .
- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين . مؤسسة الرسالة . بيروت الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- السيرة النبوية لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وابراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ .

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف تصوير بالأوفست عن الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ ، دار الكتاب العربي .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي الطبعة الثانية دار المسيرة بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- شرح أبنية سيبويه لابن الدهان ، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . دار العلوم الرياض ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- شرح أبيات سيبويه للنحاس تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م وتحقيق الدكتور وهبة متولي عمر الطبعة الأولى مكتبة الشباب ، القاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح أبيات مغني اللبيب صنعة عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث دمشق ط/الأولى ١٣٩٣هـ .
- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد السكّري تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة - القاهرة ، مطبعة المدني - القاهرة .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المسمَّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ .
- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله ابن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي. تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ هجر للطباعة والنشر .
- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهري، دار الفكر بدون تأريخ .
- شرح الحماسة للمرزوقي تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .

- شرح ديوان زهير صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- شرح الرضي على الكافية للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ . دار الكتب العلمية . بيروت .
- شرح الرضي على الكافية ، تعليق الشيخ يوسف حسن عمر ، الجزء الأول من منشورات جامعة بنغازي - ليبيا ١٣٩٣هـ ، والأجزاء الثاني والثالث والرابع من منشورات جامعة قاريونس ليبيا ١٣٩٨هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر بيروت بدون تاريخ، وطبعة دار الأنصار بالقاهرة ، الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي تأليف عبد الله بن برِّي تقديم وتحقيق الدكتور/ عبيد مصطفى درويش مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح شواهد شروح شافية ابن الحاجب، للبغدادي ، تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- شرح شواهد المغني ، للسيوطي، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢هـ ، ونشرة أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .
- شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد الخطاب، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الحكومة - بغداد ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني . تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ دار المأمون للتراث .
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون تأريخ.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- شرح هاشميات الكميت لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي ، تحقيق الدكتور داود سلوم، والدكتور نوري القيسي ، عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ، بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٥م .
- الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ، لأبي علي الفارسي، تحقيق وشرح الدكتور محمود الطناحي، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- شعر الأخطل صنعة السكري، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف - بغداد ، ١٩٦٧م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر، ١٩٨٢م .
- شعر صالح بن عبد القدوس ضمن مجلة المشرق ، السنة ٢٢/١٩٢٤م .
- شعر العجير السلولي ، صنعة محمد نايف الديلمي ، مجلة المورد ، العدد الأول من المجلد الثامن سنة ١٣٩٩هـ .
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه مطاع الطرابيشي، مطبوعات المجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمع وتحقيق الدكتور داود سلوم، بغداد ١٩٦٩م .

- شعر المخبل السعدي ، صنعة الدكتور حاتم الضامن ، (ضمن كتاب "شعراء مقلون")، عالم الكتب - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
- شعر النابغة الجعدي تحقيق عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- شعر النمر بن تولب صنعة الدكتور نوري القيسي، بغداد ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الصاحبي، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م .
- الصحاح تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- صحيح البخاري تحقيق مصطفى البغا الطبعة الرابعة .
- صحيح مسلم - الطبعة التجاراية وبشرح النووي تحقيق / عبد الله أحمد أبو شريفة ط/دار الشعب .
- صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن الزبير ، أصدره السيد محمد عبد الحي بن عبد الكريم، تعليق : أ.لافي برفانصال، المطبعة الاقتصادية ، الرباط .
- صلة الصلة - القسم الثالث تأليف أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي تحقيق الدكتور/عبد السلام الهراس والشيخ سعيد إعراب ١٤١٣هـ مطبعة فضالة/المغزب .
- ضرائر الشعر لابن عصفور - تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس تأليف محمد عبد الله عنان ، دار لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٣٨٤هـ .

- العقد الفريد لابن عبد ربه ، تحقيق أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبياري ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .
- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .
- الغريب المصنف لأبي عبيد بن لسلام ، تحقيق محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة ، قرطاج ١٩٨٩م .
- الغصون اليانعة لابن سعيد تحقيق إبارهيم الأبياري دار المعارف بمصر .
- الفائق في غريب الحديث للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي الطبعة الثانية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الفتوحات الإلهية تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل، دار إحياء التراث العربي بيروت ، سنة ١٣٩٦هـ .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري تحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- فهارس كتاب سيبويه ، صنع محمد عبد الخالق عضيمه، مطبعة السعادة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- الفهرست ، لابن نديم، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- فوات الوفيات تأليف محمد شاكر الكتبي، تحقيق : د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٩٧٣م .
- القاموس المحيط تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي مؤسسة الحلبي . القاهرة .
- الكافية في النحو للرضي مصورة عن ط/١٢٧٥هـ .

- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، الناشر مكتبة المعارف، بيروت (بدون تاريخ) وتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة الطبع الثانية بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٧م = الطبعة الأميرية بولاق .

_ الكشاف لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري طبعة الحلبي بمصر ١٩٥٤م .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعالم الفاضل الأديب، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، عني بتصحيحه محمد شرف الدين ورفعت بيلكه ، منشورات مكتبة المثنى ، بيروت .

- الكشف عو وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م .

- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لأبي السكيت ، هذبه أبو زكريا التبريزي، وقف على طبعه وضبطه وجمع رواياته الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ١٨٩٥م .

- الكواكب الدرية تأليف الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل دار الفكر للطباعة ١٤٠٤هـ .

- لسان العرب لابن منظور، دار المصادر ، دار بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م .

- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية في حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ .

- ما بنته العرب على فعالِ للصاغاني، تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق هدى محمود قراعه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي بالقاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

_ المبسوط في القراءات العشر لأبي بكر أحمد بن مهران الأصبهاني تحقيق سبيع حمزة ط٢

- مجاز القرآن لأبي عبيدة ، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بالقاهرة ، الجزء الأول الطبعة الخامسة ، والجزء الثاني الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- مجالس العلماء، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .
- المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها لأبي الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- مجمع الأمثال للميداني تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٩هـ .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، مؤسسة المعارف، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى المديني، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى . مكة المكرمة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- مختلف القبائل ومؤتلفها لأبي جعفر محمد بن حبيب البغدادي . طبعة النادي الأدبي بالرياض الأولى ١٤٠٠هـ تحقيق الشيخ حمد الجاسر .
- المخصص لابن سيده، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ .
المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ط/ دار المعارف ١٩٦٨م الطبعة الثانية .
- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمه الجزء الأول لجنة إحياء التراث مطابع الأهرام التجارية .
- المذكر والمؤنث للفراء ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، نشره مكتبة التراث - القاهرة ١٩٧٥م .

- المذكر والمؤنث، للمبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نهضة مصر ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، بدون تأريخ .
- المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، دار المنارة ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور، محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م .
- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور / علي جابر المنصوري عالم الكتب بيروت ط/الأولى ١٤٠٦هـ .
- المسائل المشكلة ـ المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني بغداد ، ١٩٨٣م .
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي مطبوعات مجمع اللغة بدمشق تحقيق مصطفى الحدري .
- المساعد على تسهيل الفوائد، لأبي عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- مسند أحمد ط/ المكتب الإسلامي .

- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري للدكتور عوض حمد القوزي، جامعة الرياض - عمادة شئون المكتبات الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- المصون في الأدب لأبي أحمد العسكري، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى ، الكويت ١٩٦٠م ، والثانية مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- مظاهر النهضة الحديثة في عهد يعقوب المنصور الموحدي تأليف عبد الهادي أحمد الحسين / مطابع الشويخ تطوان / المغرب . ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثانية ، الكويت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- معاني القرآن للفراء، الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
والجزء الثاني تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تأريخ . والجزء الثالث تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- المعاني الكبير لابن قتيبة ، تحقيق كرنكو، وعبد الرحمن بن يحي المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- المعجب في تلخيص اخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي، تحقيق الأستاذ محمد سعيد العريان . لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت دار المأمون . القاهرة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م .
- معجم البلدان - ياقوت الحموي ط/ در صادر بيروت .

- معجم المؤلفين ، رضا كحاله دار صادر ، بيروت - لبنان .
- معجم مااستعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري . تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب بمصر الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- مغازي الواقدي تحقيق مارسدن جونز، مطبوعات جامعة اكسفورد ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦م .
- المغرب في حلى المغرب تحقيق شوقي صيف ١٩٥٣م ، دار المعارف بمصر .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
- المفصل في علوم العربية ، شرح السيد الحلبي ط/دار الجليل للنشر - بيروت .
- المفضليات ، للمفضل الضبي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكروعبد السلام محمد هارون، دارالمعارف بمصر، الطبعة السابعة، ١٩٨٣م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، لبدر الدين العيني .
- المقتضب، للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب ، بيروت، مصورة عن طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٥هـ .
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة المعاني - بغداد ١٩٨٦م .
- المقصور والممدود لابن ولاد ، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م .
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق الدكتور محمد بن أحمد العمري، من مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩م - ١٩٨٩م .

- المنجَّد في اللغة، لكراع النمل، تحقيق الدكتور أحمد المختار عمر وضاحي عبد الباقي، عالم الكتب ـ القاهرة . ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م .
- المنصف لابن جني (وهو شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني) ، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ ـ ١٩٥٤م .
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، لعبد الأمير الورد، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
- الموشح ـ مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر ـ لأبي عبد الله المرزباني ـ تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- موطأ مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة الشعب .
- النبوغ المغربي في الأدب العربي تأليف عبد الله كنون الحسيني المطبعة المهدية بتطوان
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الفكر، بدون تاريخ .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين بن الأثير، تحقيق محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م .
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ـ بيروت والقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .
- هدية العارفين أسماء المصنفين ـ تأليف إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة المثنى بيروت، مصورة عن طبعة استانبول ١٩٥٥م .

- همع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٩هـ .
- الوافي بالوفيات للصفدي نشر جمعية المستشرقين الألمانية .
- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق : د. إحسان عباس، دار صادر بيروت .

المحتويات

المحتويات